الأمن القومى العربى
فى عصر العولمة

تفكيك المجتمع وإضعاف الدولة

دكتور على ليلة

الكتاب الثانى



الأمن القومى العربى فى عصر العولمه

" تفكيك المجتمع وإضعاف الدولة "

دكتور/ علـى ليلـــة

أستاذ النظرية الإجتماعية

جامعة عين شمس

الكتاب الثانى



مكتبـة الأنجلـو المصريـة

بطاقة فهرسة

فهرسة أثناء النشر إعداد الهيئة المصرية العامة لدار الكتب والوثائق القومية ، إدارة الشئون الفنية .

ليلة ، على.

الامن القومى العربى فى عصر العولمة:تفكيك المجتمع واضعاف الدولة تأليف :على ليلة. – ط١.

القاهرة : مكتبة الانجلو المصرية ، ٢٠١٢.

٣٨٠ص ، ج ٢٤ سم

١- الامن القومى

أ - العنوان

رقم الإيداع : ١٥٦٨٦ / ٢٠١١

ردمك :١-٠٧٣٥-٠٥-٩٧٧ تصنيف ديوى : ٣٥٠.٧٥

المطبعة : محمد عبد الكريم حسان

تصميم غلاف : ماستر جرافيك

الناشر: مكتبة الانجلو المصرية

١٦٥ شارع محمد فريد

القاهرة – جمهورية مصر العربية

ت : ٢٣٩١٤٣٣٧ (٢٠٢) ؛ ف : ٢٣٩٥٧٦٤٣ (٢٠٢)

E-mail : angloebs@anglo-egyptian.com
Website : www.anglo-egyptian.com

إهداء

إلى حبيبتى الغالية هدى

التى جعلت عالمى أكثر أماناً وصفاءً وتفاؤلاً

أهدى هذا الكتاب

الفهرس

الفصل الرابع

حصار الأسرة العربية فى ساحات النزاعات المسلحة والحروب إضرار بالأمن القوى

الفصل الخامس

عجز التعليم ومؤسسات البحث العلمى عن بناء مجتمع المعرفة

الفصل السادس

دور تكنولوجيا الإعلام والإتصال فى تشوية الثقافة والمجتمع

مقدمة

أكدنا فى الجـزء الأول مـن هـذا الكتـاب أن الثقافـة والهويـة تعـد التعبـير المعنـوى عـن المجتمع أيا كانت أحواله، والتفاعلات الحادثة فيه. وإذا كنت قد عالجت الآليـات التـى تعمـل بها العولمة فى الهجوم على الدين وتقويض أسس الثقافة[*]، وتبديد القيم بمـا يـؤدى فى النهايـة إلى تشوية الهوية وإضعاف إنـتماء المـواطنين العـرب إلى مجتمعـاتهم. بحيـث أصـبح المـواطن العربى يعيش فى وطنه بمشاعر وعواطف المحايد نحو مشكلاته وقضاياه أو مـا يتهـدده. حيـث تنهار أركان أساسية فى البيت العربى، بيـنما المـواطن العـربى يعـيش حالـة مـن اللامبـالاة، كـأن الوطن الذى يحترق ليس وطنـه. يضرب العـراق ويحتـل وينكـل بأهلـه ويشـوه مسـتقبلة ولا يحرك الإنسان العربى ساكنا، تنتهك إسرائيل شرف العرب فى فلسطين، تقضم منها كل يوم قطعة بعدوانية مستفزة، ليعيش أهلهـا ونسـاؤها فى العـراء، حتـى يـتلاشى وجودهـا يومـا بعـد يـوم والإنسان العربى يشاهد ذلك كأنما هذه الأرض ليست من خريطة أمته، السودان تقطع أوصـالة أمام عيوننا، والصومال تتآكل دولته ويرتد إلى مرحلة القبيلة أو مرحلة ما قبل الدولـة، والإنسـان العربى لا فعل له إلا التظاهر، والنظم السياسية لاسلوك لها سـوى أن تشـجب. وفى نهايـة اليـوم يذهب الجميع إلى متابعة المتعة من خلال المسلسلات التليفزيونية، أو السفر إلى الخـارج بحثـاً عن المتعة، أو الذهاب إلى المنتجعات السياحية بحثاً عن راحة البال وعن لحظات سعيدة تخدر وجوده، بينما الأوطان ينتهك شرفها، وتفض بكارة كرامتها، والعرب متبلدون، كإنما لا شئ يحدث فى ديارهم.

إرتباطا بذلك فإننا إذا تأملنا أوضاعنا لوجدنا أن العالم يتطور مـن حولنـا، يتبنـى منطـق العلم والمعرفة ويطور مؤسساتها لحل مشكلاته، ويفتح أبـواب الديموقراطيـة عـلى مصراعيهـا لتنطلق عجلة التحديث فى مجتمعاته، وزعاماتنا مـا زالـت تنشـغل بقضـايا صـغيرة، كتعـديل الدساتير لإضافة فترة ولاية جديدة للإستمرار فى السلطة، وإستجداء رضى القوى العالمية ليحـل الأبناء بالوراثه محل الآباء فى كراسى السلطة ليرثوا الثروة والأرض ومن عليها. خـداع الشـعوب بإنجازات وهمية ليس لها سند من الواقـع. وفى ذات الوقـت إنشـغلت الشـعوب بالبحـث فى قضايا يومية صغيرة، البحث لتأمين الحصول على رغيف الخبز، أو عن كـوب ميـاه نظيفـة، أو

* يضم هذا المؤلف ثلاث كتب تعالج ثلاث موضوعات الكتاب الأول يدور حول "الأمن القـومى العـربى فى عصر العولمة، اختراق الثقافة وتبديد الهوية"، إضـافة إلى موضـوع الكتـاب الثـانى الحـالى الـذى يـدور حـول "الأمـن القومى فى عصر العولمة، تفكيك المجتمع وإضعاف الدولـة"، فى حـين يـدور موضـوع الكتـاب الثالـث بعنـوان "الأمن القومى العربى فى عصر العولمة، الإصلاح الداخلى لمواجهة العولمة".

عن أربعة جدران تشكل مسكنا يأوى أبناءها. وأثناء ذلك يتسرب من بين أصابعنا قضايانا الكبيرة المتصلة بأمن وتأمين الوطن، أو بالعدل ورفع الجور، أو بالتحديث وما يرتبط به من قضايا كالديموقراطية، حرية التعبير وحقوق الإنسان. بحيث نستطيع القول بتأكيد أننا نعيش أحد عصور التردى العربى. فقد تم إختراق ثقافتنا، وأضعف إنتماءنا، وشوهت هويتنا كمقدمة لإجتثاث وجودنا. ولم نعد نهتم بأن لنا أوطان ينبغى أن نصونها أو ندافع عنها، أو مستقبل ينبغى أن نحرص عليه، بحيث يمكن القول بأن الأسس الثقافية والمعنوية لأمننا القومى العربى، قد إنهارت أو تعرضت لحالة من الإنكشاف الواضح.

وإذا كانت العولمة قد نجحت فى إختراق ثقافتنا وقيمنا ومعانى حياتنا وبناءها فإننا فى هذا الجزء – الثانى – نهتم بتتبع آثار العولمة على بناء مجتمعنا العربى ونوعية الحياة فى إطاره العربى، كما نحاول تحديد الأساليب التى هاجمت به العولمة مختلف جوانب هذا البناء. ويرجع إختراق هذه القوى للثقافة، والهجوم على المجتمع إلى أن لهذه القوى مصالح على ساحتنا وأطماع فى مواردنا وثرواتنا، ما دمنا أصبحنا عاجزين عن إستغلالها والإستفاده الأمثل منها. وقد يسر لها ذلك ضعفنا، وضعف إرتباطنا بمجتمعتنا وإحترامنا لثقافتنا وهويتنا. ولإنجاز ذلك إتجهت قوى العولمة إلى إستغلال مواطن الضعف فى أبنيتنا الإجتماعية. ففى مجتمعات الخليج ضغطت قوى العولمة بثرواتها عليها، فبسطت سيطرتها على هذه الثروات. ويسرت تدفق العمالة الأسيوية الغريبة على عروبتنا وثقافتنا، فلعبت دورها فى إضعاف بنية الدين وقيم الثقافة عند أجيالنا الصغيرة، لتكبر ضعيفة الإنتماء ومن البداية. وفى ذات الوقت هذه العمالة الوافدة، بعد زيادة أعدادها بأقليات كبيرة، على ساحتنا العربية تطالب بحقوق فى الأرض والثروة، مستغلة بذلك شعارات حقوق الإنسان ودعم القوى العالمية، وهى المطالبات التى تفرض على ساحة مجتمعاتنا الآن ومع ذلك لا نتحرك فى مواجهة العواصف التى تسعى إلى إقتلاعنا من جذورنا.

بالإضافة إلى ذلك فقد عملت القوى العالمية بإتجاه تفتيت وتجزئة أوطاننا، حيث تكشف نظرة متأملة لخريطتنا العربية أن ثمة تقطيع متتابع لجسد الأمة، إذ تشهد ساحة أمتنا صراعات بعضها مع البعض الآخر. صراعات فى العراق بين الأكراد والسنة والشيعة وحوار تجزيئ حول إقتسام ثروات الوطن، والصراع حول كركوك شاهد على ذلك. بدايات صراع بين الشمال والجنوب فى اليمن لتفتيت وحدة المجتمع التى أقمنا لها يوما ما عرساً، صراع بين جنوب السودان وشماله، وترسيم "إيبى" بتحكيم دولى شاهد على ذلك، إضافة إلى صراع دارفور فى الغرب، وقبائل "البحا"

فى الشرق مـع الحكومـة المركزيـة فى الشـمال، تقطـع أوصـال جديـدة. فتنـة بـين المسـلمين والمسيحيين فى مصر، وحرب بين البوليساريو والمغرب، والبربر والعرب فى المغرب العـربى الكبـير. وبدلاً من أن نتحد لنستغل ثرواتنا بيد واحدة، بدأنا نتخاصـم حـول الـثروة، ونسـتدعى القـوى العالمية لتقسمها لنـا، وتأخـذ نصـيبها عمـلاً بمنطـق "مـن حضر القسـمة فليقتسـم". وفى هـذا السياق تزدهر أحـلام الأنفصـالات والحكومـات الإثنيـة، وتمـوت الآمـال فى الوحـدة أو الإتحـاد العربى، وبناء القوة العربية. حيث يصبح أوهاما زائفة، لأن الأمـن القـومى قـد تفتـت وتراجـع ليصبح أمنا قطريا، وتراجع ليصبح فى النهاية أمناً إثنياً، كأنما هو تأكل تدريجى للـوطن وللآمـال معا.

وحتى تتجه القوى العالمية إلى القضاء على إمكانية صحوتنا بغـير رجعـة، إتجهـت إلى تبديل عناصر بناء مجتمعاتنا، تأكيداً لذلك فقد هاجمت قوى العولمة الأسرة العربيـة، التـى بدأ بناؤها يواجه إهتزازا بفعل التحولات الإجتماعية الإقتصادية العربية، والتحديث المشـوه الذى خضع له المجتمع العربى. وهوما يعنى تأسيس متغـيرات داخليـة أضـعفت الأسرة مـن الداخل، بحيث إستكملت قوى العولمة مشوار الضربة القاضية للأسرة العربية. فقد أُخترقت ثقافة الأسرة العربية، وبدأنا نتحدث عن مفاهيم النوع الإجتماعـى التـى تسـتند إلى منطـق صراعى وتنافسى، وتجاهلنا أن تراثنا يؤكد على تكامـل الأسرة. تكثـف الحـديث عـن حقـوق المرأة وتم تجاهل حقوق الأسرة، وحتى حقوق المـواطن، الحـديث عـن العنـف ضـد المـرأة، ودون الحديث عن العنف ضد المواطن بكل معانية. الحديث عن حقوق الطفـل والأنظمـة السياسية هى أول من إنتهك هذه الحقوق بعدم توفير الظـروف الملائمـة لرعايتـه. جميعهـا مطالبات تسعى قوى العولمة إلى التأكيد عليها بمنطق الحق الذى أريد به باطل، فقد منعنـا الغرب أن نستنفر تراثنا العظيم الذى يفرض أفضل معاملة للمرأة، كما يطالبنا بتربية مثالية للطفل، حيث يشير ديننا بالتفصيل لأصول التربية الراقية والرقيقة للطفل. لقد سعى الغـرب بإختراقه لثقافتنا الأسرية إلى نشر قيم التحلـل والصراع والإنحـراف والتفسـخ داخـل أسرتنـا، حتى بدأنا نشهد على ساحة أسرتنا سلوكيات لم نشهدها من قبـل. قتـل متبـادل وغـير مـبرر داخل الأسرة، ممارسة لتبادل الزوجات بحثا عن المتعة الجنسية الحرام، إنتشار لزنـا المحـارم ليشكل تجاوزاً للمعايير الأخلاقية للأسرة، بحيث أسلم ذلك كله إلى إرتفـاع معـدلات الطـلاق فى كل الأعمار وكل السياقات، وبمعدلات لم يشهدها تاريخنا الإجتماعى.

بالإضافة إلى ذلك فقد أصبحت الطبقـة الوسـطى محـل هجـوم كـذلك. بإعتبـار أن الطبقة الوسطى تشكل العمود الفقرى للمجتمع، فهى التـى تحفـظ التـوازن والإسـتقرار

الإجتماعى للمجتمع، وإتساع مساحتها يعنى تقليص إحتمالية الصراع الإجتماعى. ثم أن الطبقة الوسطى تشكل الوعاء أو الإطار الأخلاقى للمجتمع، وضرب الطبقة الوسطى أو ضرب أخلاقها يعنى إشاعة الفوضى فى أخلاق المجتمع. فمع بداية السبعينيات تحققت السيطرة الكاملة للأيديولوجيا الليبرالية على عالمنا العربى ومع إزدهارها صعد نجم الطبقة العليا بإعتبارها أحد مفارز قوى العولمة، التى تحالفت مع الأنظمة السياسية التى أضعفتها قوى العولمة، بإتجاه تصفية جملة إمتيازات الطبقة الوسطى، وتقليص مكانتها وفعاليتها. ولم تمتلك الطبقة القدرة على مواجهة هذه القوى المعادية المتحالفة ضدها، - إضافة إلى أن "السوس" كان قد بدأ ينخر من قبل ذلك فى بنيتها فأضعفها – ومن ثم فقد تبنت سلوكيات مذعورة وتصرفت بسيكلوجية المحاصر. إحتجت بضعف وتشرذم على سحب الإمتيازات التى منحت إياها، غير أن إحتجاجها ظل إحتجاجا إجتماعيا محدود لم يتحول إلى إحتجاج سياسى. وحينما أدركت أنه لا فائدة فرت مذعورة وخائفه من الفقر والضعة، إلى مجتمعات الخليج تستريح من عنت القوى المعادية وتريحها من وجودها. هاجر أبناؤها المتعلمون إلى الخارج مبكراً إلى المجتمعات المتقدمة حارمين مجتمعاتهم من قدراتهم الإبداعية، كما هاجر أبناؤها المثقفون إلى الداخل تاركين شعارات وأخلاق طبقتهم للتعلق بأستار نخبة السياسة والإقتصاد. بحيث أدى كل ذلك إلى إضعاف الطبقة الوسطى ودفعها إلى موقف الأزمة والحياة الصعبة فتساقطت، وضعف وجودها، وقاربت أن تترك الساحة لتفجر الصراع الإجتماعى، وهو ما يعنى إصابة الأمن القومى فى مقتل.

وإذا كان العالم اليوم يتحدث عن تطوير التعليم وبناء مجتمع المعرفة لإنتاج رأس مال المعرفة القادر على تنمية المجتمعات وتحديثها، فإن القوى العالمية والقوى المحلية تتضافر لإشاعة الفوضى فى أنظمتنا التعليمية. فبرغم أن الدولة العربية تتميز بهدر الموارد فى كل إتجاه، فإننا نجدها مقترة بالنسبة للإنفاق على التعليم والبحث العلمى. إضافة إلى فرض الظروف الإجتماعية والأمنية التى تقف عقبة كؤود أمام تطوير المؤسسات العلمية والتعليمية، أو تأهيل الكوادر البشرية العلمية بالمستوى الملائم. يضاف إلى ذلك الإختراق الخارجى لنظمنا ومؤسساتنا التعليمية تارة فى ظل شعارات زائفة للجودة، وتارة أخرى من خلال توسيع مساحات التعليم الأجنبى على ساحة نظمنا التعليمية فى مختلف المراحل التعليمية. وتارة ثالثة من خلال تأسيس فروع لجامعاتها على أرضنا، بحيث وجدنا لدينا نظماً تعليمية لا تمتلك بناء متماسكا وليست لها رؤية واضحة، سواء فيما يتعلق بتحديث

مجتمعنا أو فى بناء مجتمع فعال للمعرفة. وبذلك أصبحت مجتمعاتنا عاجزة عن إنتاج رأس المال المعرفى، الذى يمكن أن يتحول إلى رؤوس أموال اقتصادية. كما يمكن أن يتحول إلى قوة عسكرية تحمى أمن الأوطان، فى مواجهة دولة مثل إسرائيل، التى مكنتها مؤسسات إنتاج المعرفة لديها من تهديد عالم عربى بأسره. إبتداء من صناعة السلاح التقليدى وحتى صناعة القنبلة الذرية، وحتى تطوير قدراتها فى مجال الإنتاج الإقتصادى والصناعى، بحيث شكلت جملة هذه الظروف إضرارا جوهريا بالأمن القومى.

وقد شكل الإعلام بابا واسعاً فتح على مصراعية لإطاحة العولمة ببقايا الأمن القومى، فحسب تقرير منظمة اليونسكو فإن ما يزيد على 40% من المادة الإعلامية فى التليفزيونات العربية هى مادة أجنبية بالأساس. وهو ما يعنى أن الإعلام وتكنولوجيا المعلومات شكلت قنوات لتدفق قيم وثقافات عربية إن لم تكن مضادة لتراثنا، فإنها تعمل بإتجاه فرض تآكل هويتنا. إضافة إلى أنها تعمل على نشر قيم الجنس والغريزة وسلوكيات العنف والمخدرات بين شبابنا. وهو ما يعنى أنه بدلاً من أن يعمل الإعلام بإتجاه الحفاظ على قيم وثقافة الأمة، بالتأكيد عليها ودعمها لضمان فاعليتها، إضافة إلى ضرورة أن يعمل الإعلام بإتجاه تأهيل عقل الأمة من خلال تدريبها على قيم وسلوكيات الإنتاج، إلى جانب العمل بإتجاه ترسيخ الإنتماء وتأكيد الهوية، حتى يصبح – أى الإعلام - فاعلاً يشارك فى عملية التحديث. فإننا نجد أن الإعلام وتكنولوجيا المعلومات تعمل على إضعاف القيم والسلوكيات المعبرة عن الهوية، كما يعمل فى إتجاه إشاعة الكسل والحياة المتبلدة فى حياتنا. إن من يشاهد الإعلانات المتعلقة بالمسلسلات التى سوف تذاع فى شهر رمضان فى مجتمعاتنا العربية، يتخيل أن هذه التعبئة لو تمت لمعارك زيادة الإنتاج والدفاع عن الأوطان، لمنحتنا العزة والمكانة السامية بين الأمم، ولكنه إعلام أمة ضحكت من جهلها الأمم على حد قول الشاعر العربى العظيم.

بالإضافة إلى ذلك فقد ضربت النخبة الإجتماعية التى تتولى قيادة الوطن فى مختلف المجالات. النخبة الإقتصادية تحالفت مع البرجوازية العالمية من ناحية، وسيطرت على الأنظمة السياسية أو تحالفت معها من ناحية ثانية، لتطوير مشروعها الخاص بمنطق أنانى ولو أدى ذلك إلى إضعاف قدرات المجتمع. مع إسقاط إلتزاماتها فيما يتعلق بالوفاء بمسئوليتها الإجتماعية، فنشرت الفساد والإحتكار وهدر رؤوس الأموال، لإشباع الغرائز فى ظل حياة مترفة، والإتجار فى المخدرات، وممارسة البلطجة ولو على الدولة ذاتها، مثال على ذلك التفنن فى

الإستيلاء على ممتلكات المجتمع. وإختلفت بـذلك عـن البرجوازيـة الأوربيـة والأسـيوية، وفى مختلف بقاع العالم، التى تحملت مسئوليتها بجدارة لتطوير مجتمعاتها، لكونهـا أدركـت أن ذلك يساعد على تطوير قدراتها. فى هذا السياق إنشغلت النخبة السياسية بقضـايا هامشـية كتوريث السلطة والحكم، أو تعديل الدساتير لتأمين فترات جديدة من الإستمرار فى السلطة، أو الدخول من باب السياسـة إلى سـاحة الإقتصـاد للحصـول عـلى بعـض الغنـائم. وأدركـت النخبة الثقافية أن طبقتها الوسطى تنهار، وخافت أن تغرق معها أو تعيش أزمتهـا، فهرعـت مذعورة تقفز من سـفينة الطبقـة الوسـطى، فى محاولـة المتعلـق بأسـتار الطبقـة العليـا، فى جناحها الإقتصادى أو السياسى. فقد إعتقدت انها بذلك قد أمسكت بطوق نجـاه، وبعـد أن كان دورها نضالياً وتنويرياً أصبح دورهـا تبريريـاً، يـبرر الفسـاد ليجعلـة طهـارة، والتوريـث ليصبح تعبيراً عن الديموقراطية، والتطبيع مع إسرائيل بإعتبـار أن ذلـك حتميـة تاريخيـة، أو الإنحناء المترجى للقوى العالمية بإعتبار أن ذلك منطق عقلانى.

ونتيجة لذلك إنهـار أمننـا القـومى لـيس بسـبب جيـوش جـرارة داهمتنـا، ولا بسـبب صراعات ومنافسات إقتصادية تسـببت فى إشـهار إفلاسـنا، ولكـن لأن أسـس وقواعـد بناءنـا الإجتماعى قد ضربت فى الصميم وفى مقتـل. فقـد تأكلـت الأسرة وسـقطت عنهـا القداسـة، ودفعت الطبقة الوسطى إلى مأزق لتعيش فى حالة أزمة وإنهيار، وعجز الإعلام والتعليم عـن الحفاظ على عقل المجتمع وهويته. لقـد تـم تفكيـك المجتمـع، وإضـعاف الدولـة كمـدخل لفرض تآكل الأمن القومى، وهى قضايا نعالجها بالتفصيل فى هذا الجزء من الكتاب.

غير أنني منذ أن أتتني هذه المقدمة أتوجه بالشكر إلى زوجتي الحبيبـة التـى شـكلت وجهات نظرها الثاقبة فى بعض قضاها هذا المؤلف إسهاما حقيقيا ارتقى بمستوى مضـامينه. كما أتوجه بالشكر والعرفان لإبنتى الغالية أنعام يوسف المدرس المساعد بقسـم الاجـتماع - كلية الآداب - جامعة عين شمس على جديتها واهتمامها بمساعدة فى مراجعة مخطوطة هذا الكتاب وتصحيح بعض الأخطاء اللغوية الهامنى كل احترام وتقدير.

والـلـه الموفق أولاً وأخيراً

على ليلة

الرحاب 2011

1

الفصل الأول

إضعاف العولمة للمجتمع العربي والدولة

الفصل الأول

إضعاف العولمة للمجتمع العربى والدولة

تمهيد :

من المؤكد أن القوى العالمية لها مصالحها على الساحة العالمية، وقد تبنت أيديولوجيا وعمليات العولمة والإجراءات المصاحبة لها، حتى يمكنها تمهيد العالم لتحقيق هذه المصالح، فى هذا الإطار يدرك المتأمل لسلوك هذه القوى أن مصالحها الأكثر أهمية قائمة فى المنطقة العربية. ففى هذه المنطقة تكمن الثروة البترولية التى يحتاجها العالم المتقدم، سواء الثروة المستخرجة حالياً أو الإحتياطى الكامن فى باطن الأرض. إرتباطاً بذلك تعنى سيطرة الولايات المتحدة الأمريكية - القوة المحورية فى عالم العولمة - على هذا المصدر الطبيعى أن تضمن سيطرتها لفترة طويلة على ضبط توجهات التفاعل العالمى بما يحقق مصالحها. بالإضافة إلى ذلك فإن العوائد البترولية تشكل رئة لرأسمالية الولايات المتحدة الأمريكية، يتضح ذلك أنه كلما واجهت الولايات المتحدة أزمة فى ميزان المدفوعات كلما باعت مجتمعات الخليج سلعاً وسلاحاً لا تحتاجها، حيث تستخدم الولايات المتحدة العائدات البترولية لضمان دوران عجلة الإنتاج فى داخلها.

يضاف إلى ذلك أن المنطقة العربية بحكم عدد سكانها، إضافة إلى الترف النسبى لبعض مجتمعاتها، تشكل سوقا له قيمته بالنسبة لإقتصاديات القوى العالمية وبخاصة الولايات المتحدة الأمريكية. ومن ثم فمن الضرورى أن تعمل من خلال الإعلام وتكنولوجيا المعلومات لإعادة تشكيل أذواق البشر فى المجتمعات العربية حتى يكونوا جاهزين لإستهلاك المنتجات الأمريكية. بالإضافة إلى ذلك فإن السيطرة غير المباشرة على الأنظمة السياسية فى المجتمعات العربية سوف تيسر الحفاظ على التوازن الإستراتيجي بين العرب وإسرائيل من ناحية. إضافة إلى أن ذلك سوف يجعل القوة العربية فى كل الحالات تحت السيطرة من ناحية ثانية، وهو ما يؤدى فى النهاية إلى الحفاظ على أمن إسرائيل ودوام شعورها بالأمن من ناحية ثالثة. هذا إلى جانب أن موقع العالم العربى يشكل الموقع الأكثر ملاءمة إذا رغبت القوى الكبرى والولايات المتحدة الأمريكية القفز إلى أفريقيا، حيث تشير التقارير الإقتصادية إلى وجود البترول والغاز فى دارفور وجنوب السودان. أو القفز إلى

أسيا، حيث أفغانستان وإيران التى تزعج الولايات المتحدة وإسرائيل ببرنامجها النووى.

وحتى تضمن الولايات المتحدة هيمنتها على المجتمع العربى فإنها تبنت لتحقيق هذا الهدف آليات كثيرة. أول هذه الآليات إستخدام تكنولوجيا الإعلام والمعلومات لتشكيل أذواق البشر وتوجهاتهم، بحيث تصبح التبعية ذات طبيعة إستراتيجية وليست تكنيكية إذا كانت مع الأنظمة السياسية. وحتى تفرض على المجتمع والأنظمة السياسية الهيمنة والتبعية، فإنها إمتلكت آليات إضافية أولها العمل بإتجاه تفكيك المجتمع بأساليب عديدة. لنشر حالة من عدم الاستقرار الاجتماعى، تصبح فيها هذه الأنظمة فى حاجة إلى الولايات المتحدة لضمان بقائها، ولتحقيق ذلك فإنها قد تستفيد من التكوين الفسيفسائى للعالم العربى. حيث تعمل على إستنفار الجماعات الإثنية فى مواجهة بعضها البعض، مستغلة الأوضاع التى تعانى منها بعض الجماعات. إضافة إلى عجز الأنظمة السياسية عن توفير الظروف الملائمة للتعبير الحر لمختلف هذه الجماعات فى إطار الثقافة العامة للمجتمع، أو أنها تقوم بالتلويح بعصى الشعارات الديموقراطية وحقوق الإنسان وتداول السلطة. وهى إعلانات تدرك الولايات المتحدة أنها تستطيع بواسطتها تركيع الأنظمة السياسية الأبوية التى على إستعداد لفعل أى شئ يضمن لها الإستمرار فى مقاعدها.

وإذا كانت الولايات المتحدة الأمريكية والقوى العالمية الأخرى قد عملت بإتجاه هز الاستقرار الاجتماعى للمجتمعات العربية من أجل السيطرة عليها، إضافة إلى ترهيب الأنظمة السياسية. فإننا نجدها لم تتوقف عند حدود إخضاع المجتمعات العربية فى الوقت الحاضر، ولكنها سعت إلى قطع الطريق عليها حتى لا تمتلك أية إمكانية للإستقلال. وذلك من خلال سلب ثرواتها الحالية، إضافة سلب إمكانياتها التى يمكن بواسطتها أن تبنى المستقبل، وذلك من خلال العمل بإتجاه تهجير عقولها المؤهلة إلى المجتمعات المتقدمة. فهى بذلك تكون ضربت عصفورين بحجر واحد، حيث نجدها من ناحية تكون قد أجهضت أية إمكانية لبناء مجتمع معرفة عربى، ومن ثم أية إمكانية لبناء تحديث عربى مستقل، إضافة إلى سلب إقتصادى متضمن أنفق على هذه العقول التى هاجرت. ومن ناحية ثانية فإن هذه العقول حينما تهاجر إلى مجتمعات القوى العالمية، فإنها سوف تساعد على مزيد من تقدمها، بحيث ينضم هذا الاستلاب إلى كافة الاستلابات الأخرى. تلك التى تسببت فى وقوع الاستقطاب العالمى بين الشمال المتقدم والجنوب المتخلف، أو

بين غنى الشمال وفقر الجنوب، وهى الحالة التى تحتاج إلى إرادة جنوبية أو عربية لتجاوزها.

أولاً: مصالح قوى العولمة على الساحة العربية

مع بداية العقد الأخير من الألفية الثانية، إنهار الاتحاد السوفيتي وانهارت معه الكتلة الاشتراكية، وتوارث أيديولوجيتها وصعدت الولايات المتحدة الأمريكية لتتربع على قمة العالم ومعها الأيديولوجيا الليبرالية، المضمون القيمي للنظام الرأسمالي. فى نطاق ذلك تابع البشر على سطح الأرض أفول نظام عالمي قديم وولادة نظام عالمي جديد، تأكدت قواعده وهويته بوقوع أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001. فى أعقابها نصبت الولايات المتحدة من نفسها الشرطي الضابط لتفاعلات العالم، وبدأت تتصرف بمنطق إمبراطوري. تفعل ما تريده على الساحة العالمية، فبيدها القوة الفتاكة والعاتية، والمؤسسات الدولية تحت سيطرتها. حيث أصبحت أخلاقها لا تسعى لإقرار الحق والعدل في عالم ممتلئ بالظلم والجور، بقدر ما تسعى إلى تجسيد أحلام القوة أياً كانت الطبيعة العبثية لهذه الأحلام لتأمين مصالحها.

ولأن الولايات المتحدة أصبحت القوة التي ورثت السيطرة على العالم، فقد اتجهت إلى التصرف بمنطق سعت من خلاله إلى إعادة تأسيس العالم وفق نمط الحياة الأمريكية ذاتها. بحيث تصبح نوعية الحياة الأمريكية ذات طبيعة عالمية، تفرضها على الآخرين، أي عولمة نمط الحياة الأمريكية، تارة باستخدام ثورة الإعلام وتكنولوجيا المعلومات التي امتلكت الولايات المتحدة نصيب الأسد فيها. وتارة أخرى من خلال دور الشركات المتعددة الجنسية، التى تكمن قواعدها الأم غالبا في الولايات المتحدة ومنها تنطلق إلى العالم، وتارة ثالثة من خلال التهديد بإستخدام القوة المسلحة الصريحة، والتى بواسطتها تتولى إخضاع مجتمعات وثروات لصالح الولايات المتحدة الأمريكية.

وحتى يمكن أن تحقق العولمة أهدافها، التي هي أهداف القوة والسيطرة على العالم، كان من الطبيعي أن تتكشف فاعليتها الأكثر سلبية في المناطق التي تكمن فيها مصالحها وأبرزها المنطقة العربية. التي لديها الثروة والطاقة، والأسواق المفتوحة، والبشر الذين يمكن استخدامهم فى استغلال موارد مجتمعاتهم لصالح العواصم العالمية أو الميتروبوليتانية. لذلك عملت الولايات المتحدة على إخضاع الدولة القطرية في العالم العربي، حتى تصبح أبواب المجتمع العربي مفتوحة تعيث

فيها فسادًا. تارة من خلال اختراق الفضاء الثقافي والمعنوي للدولـة، وتـارة ثانيـة مـن خـلال تأليب الجماعات الإثنية المشكلة لبناء المجتمع ضد بعضها الـبعض، وتـارة ثالثـة مـن خـلال استخدام شـعارات الديموقراطيـة واحـترام حقـوق الإنسـان، لتخويـف حكـام اعتـادوا صـيغ الاستبداد. والضغط بها عليهم لتقديم التنـازلات، ليسـت التنـازلات التـى تسـتهدف توسـيع مساحة الحرية لشعوبهم، ولكن تقديم التنازلات للقوى الكبرى اسـتجداءًا للبقـاء في كـراسي الحكم. ولو من خلال التظاهر بطاعة الولايات المتحدة وتبنى شعارات الديموقراطية واحترام شعار حقوق الإنسان برغم قيامهم بإغتصابها. أو تتجه القوة العظمى إلى إستخدام القوة فى تمزيق جسد المجتمعات والشـواهد عـلى ذلـك ماثلـة للعيـان في العـراق والسـودان ولبنـان والصومال.

ذلك يعنى أن قوى العولمة قد أهتمت بالسـيطرة عـلى المجتمـع والدولـة العربيـة لأن المتأمل للأوضاع العالمية يدرك أن العرب برغم ضعفهم وتآكـل إرادتهـم وخفـوت شـموعهم مازالوا موضع اهتمام عالمي، بخاصة من جانب القوى الكـبرى عـلى الصـعيد العـالمي وعـلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية. وذلك يرجع إلى أنه وإن كان الواقع العـربي مترديـا، إلا أن الإمكانيات العربية تفرض على القوى الغربية التي هي الآن قوى العولمة، السباق مع الزمن لإخضاع العالم العربي، وإعادة صياغته في زمن ضعفه وتردي أحوالـه. لأن يقظـة هـذا العـالم واستعادته لإمكانياته وقدراته قد يكون مقدم لصحوة حضارية، - ككل صحواته التاريخيـة- تطور لديه إمتلاك إرادته، التى تمكنه مـن امـتلاك القـوة لإعـادة مـوازين العـدل لأوضـاعها الصحيحة، فلدى هذا العالم كل ممكنات القوة. التى تتمثل فى الثروة البترولية التـي تتـدفق من باطن أرضيه، والتي يمكن أن تخنـق الآلـة الصـناعية إذا احتـدم الصراع، وإسـتدعى كـل طرف حضاري فى الصراع أكثر أسلحته مضاءً. أو التي يمكن أن تنتجه زراعة الأراضي الفسيحة القابلة للزراعة فى المجتمع العربى، أو تقـيم القـلاع الصـناعية في مختلـف مواضـع الخريطـة العربية. يساعد على ذلـك أن المجتمـع العـربى يمتلـك القـدرات السـكانية والقـوى البشريـة المؤهلة نسبيا، إضافة إلى أن لديه الأسواق التي يمكن أن يشـكل تصريـف السـلع في إطارهـا أساساً لانطلاقة صناعية وعمرانية كبيرة.

لذلك سعت قوى العولمة لفرض متضمناتها الثقافية والأيديولوجية عـلى هـذا العالم العـربي لتثبيـت اكـتمال إخضـاعه، وتبديـد إمكانياتـه الحضـارية، إضـافة إلى استغلال ثرواته المتنوعة. وضمان أن تكون لحظة الانتصار الغربي الحـاضرة، ليسـت لحظة أو فترة تاريخية مؤقتة، ولكنها ينبغي أن تسـتقر عـلى هـذا النحـو، لتشـكل

طبيعة الزمن في جملته. لذلك أصبحت تحديات العولمة للمجتمع العربي لها خصوصية لكونها من طبيعة محددة، فإذا تأملنا هذه الخصوصية فسوف نجدها محكومة بثلاثة اعتبارات.

ويتمثل الاعتبار الأول في كون العولمة تشكل تحديًا أو تهديدًا للعالم العربي من منطق الندية الحضارية، فالعالم العربي تشكل مضامين القرآن والسنة النبوية، جوهر الإسلام الذي أصبح قاعدة لحضارة إسلامية شاملة يشكل العالم العربى بلغته، لغة القرآن الجماعة الحاملة للواء هذه الحضارة. وإذا كانت الحضارة الإسلامية تفتقد الآن إمتلاك التكنولوجيا المتقدمة في مختلف المجالات المادية بما في ذلك تكنولوجيا المعلومات وبناء المعرفة. إلا أنها تمتلك مخزونًا من المعاني والمثل الإنسانية النبيلة التي تمنحها – بالإضافة إلى بعض الحضارات الشرقية – شرعية القيادة الروحية للعالم. ولذلك فقد ندا حضاريا، حيث التقابل بين حضارة الروح والمادة في مواجهة حضارة المادة فقط، وفى هذا لم يحدث التقاء وقبول متبادل فاحتمالات الصراع قائمة. وهو الصراع الذى تتوقعه الكتابات التي تؤكد على حتمية صدام الحضارات. يؤكد قوة هذه الحضارة قوة لغتها المتصلة بجوهرها الديني[1]، إضافة إلى قوة إمكانياتها الكامنة.

ويتصل الاعتبار الثاني في النظر إلى العالم العربي باعتباره مخزوناً استراتيجيًا للموقع والثروة، ولعل التاريخ شاهد دائمًا على تكالب الأَكَلةُ على قصعة الثروة العربية. وبغض النظر عن وقائع التاريخ القديم، فإن أحداث التاريخ الحديث والمعاصر تؤيد دائمًا ذلك، فقد استهدفت القوى الاستعمارية، الفرنسية والإنجليزية والألمانية والإيطالية الشرق العربي. في الموجات الأولى لحركة الاستعمار تم إحتلال العالم العربى بسبب موقعه الحاكم كطريق لاستلاب ثروات الحضارات الأخرى. وحينما نجحت تجربة محمد على باشا في إقامة دولة شرقية قوية، بدأت قوتها تتسع شرقًا وشمالاً وجنوبًا في محاولة لبناء الدولة العربية القوية. بحيث إستنفر ذلك حفيظة الغرب الذي تربص بها حتى مزق أوصالها إربًا في موقعة "نفارين" الشهيرة، ثم قام الغرب بتحجيم هذه القوة لتصبح هشة لا تستطيع الدفاع عن مجتمعها. وحينما قامت الحرب العالمية الأولى والثانية، كانت الساحة العربية أبرز الساحات فاعلية، ولإدراك الغرب أن مكمن خطورة هذا العالم في وحدته، فقد قام بتمزيق الجسد العربي إلى قطع منفصلة حتى لا تكتمل قوتها. وقد تحقق ذلك باتفاق دولي جسدته معاهدة "سايكس – بيكو"، ناهيك عن الحروب الشعواء التي شنت على تجارب التنمية العربية المستقلة. حتى أجهزت عليها مع بداية

السبعينيات، حيث توالت الإنتكاسات الشاملة لتجارب التنمية العربية، فتحولت إلى مجتمعات هشة وتابعة.

وتعتبر الثروة النفطية هي الأخرى الكعكة التي استنفرت غرائز الخوف عند الغرب بخاصه قواه القائدة، فالنسبة الغالبة لمخزون الاحتياطي النفطي العالمي قابع في باطن الأرض العربية. وتكشف متابعة وتأمل حالة النفط العربي عن تتابع القوى الغربية في الاحتيال من أجل الحصول عليه. فقد اكتشفته بريطانيا وفرضت سيطرة احتكارية على استخراجه وتسويقه. وحينما بدأت الشمس البريطانية في الغروب، أسلمت القيادة للرأسمالية الأمريكية. التي سيطرت على النفط مباشرة بإنتاجه وتوزيعه، أو بالسيطرة على عائداته وإقتضام بعضها. أو بافتعال المعارك للسيطرة المباشرة على منابعه، كما حدث أخيرًا في العراق، يضاف إلى ذلك أن بالعالم العربي ثروات معدنية عديدة، إضافة إلى ثروة التربة والمياه، وهي الثروات الفاعلة في الألفية الثالثة.

وإذا كانت القوى العالمية تسعى إلى عولمة الثقافة والسياحة كآلية لعولمة الاقتصاد، التي - إذا تحققت - سوف تنساب عبر قنواتها سلع الإنتاج الرأسمالي إلى أسواق الاستهلاك. ونتيجة لذلك أكتسبت الأسواق أهمية محورية في عصر العولمة، وفي هذا الإطار تبرز السوق العربية كأقوى الأسواق، من حيث إمكانية استيعاب السلع. حيث تتوفر في هذه السوق كثيرًا من الظروف المواتية، فعدد سكان السوق العربية يزيد على مائتين وسبعين نسمة، وهي سوق كبيرة تثير أشواق القوى والقطاعات العالمية المنتجة للسلع. هذه الكتلة السكانية تحتوي على شريحة سكانية من العمالة عالية التأهيل، والتي في قدرتها تشغيل أكثر الوحدات الإنتاجية تطورًا. ثم أنها كافية لتشغيل وإدارة قطاع إنتاجي كبير، إذا خططت الشركات المتعدية الجنسية لإقامة وحدات إنتاجية لها على الأرض العربية. بالإضافة إلى ذلك فالأرض العربية تمتلك الثروة، حتى لو اختلت موازين العدل الاجتماعي، حيث اندفع القسط الكبير من هذه الثروة إلى التدفق في جيوب شرائح محدودة. غير أن الرذاذ الذي قد يتساقط من هذه الثروة قادر على دفع طاقة الشراء والتبادل في السوق العربية، كما أنه كاف لرفع معدلات الاستهلاك أيضا. يضاف إلى ذلك أن نسبة التعليم عالية نسبيا في المجتمعات العربية مقارنة بمجتمعات العالم الثالث، الأمر الذي يساعد على رفع مستوى الطموحات الاستهلاكية بالنسبة لهذه الكتلة. إلى جانب ذلك فإن وسطية الموقع العربي، وإطلاله على بحار ومخارج مائية متعددة، جعلت فى إمكانية المجتمع العربى أن يشكل نقطة انطلاق لتصريف

الإنتاج الصناعي والخدمي إلى مناطق أخرى عديدة في العالم. ومن ثم فمن المنطقي أن تسعى قوى العولمة لتمارس ضغوطًا على الأنظمة السياسية العربية، حتى يصبح العرب حلقة في هذه المنظومة الشاملة لعملية العولمة.

يضاف إلى ذلك أن المحيط العربي يحيط بالجزيرة الإسرائيلية القائمة في وسطه، وإذا كان من الثابت أن دولة إسرائيل ترتبط بعلاقة عضوية بالقوة المهيمنة على النظام العالمي والمتمثلة في الولايات المتحدة الأمريكية. لأن هذه العلاقة العضوية ذات نفع متبادل لكليهما، فإسرائيل ذات نفع للولايات المتحدة الأمريكية، باعتبارها السوط الذي يمكن أن يؤدب أي خروج عربي على المخطط المرسوم له. وذلك حتي تضمن السيطرة على العرب إن لم يكن بالوسائل الناعمة، من خلال القيم والصور التي تتدفق عبر قنوات الإعلام وتكنولوجيا المعلومات، فبالقوة أو العصا الإسرائيلية. وحتى يتحقق لها ما تريد فهي تضمن دائمًا تفوق القوة الإسرائيلية، إما من خلال الضخ المباشر لوسائل القوة في حالة السلم أو الحرب، كما حدث فى حرب 1973. أو من خلال تقليم أظافر القوة العربية كتقييد مصر بمعاهدات تعوقها عن امتلاك القوة، أو ضرب العراق إذا توجست أن لديه مشروعًا لامتلاك القوة. وحرمان العرب من آية إمكانية امتلاك السلاح النووي، حتى ولو امتلكته إسرائيل، وهناك حجج كثيرة تطرح لتقدم مشروعية لهذا المسلك، حتى ولو كانت غير مقنعة، فامتلاك القوة يكفي للإقناع وتأكيد شرعية السلوك. في مقابل ذلك فالولايات المتحدة نافعة لإسرائيل بالقدر نفسه، وذلك لأن علاقتها بالقوة الأقوى في العالم يوفر لها قدرًا من الأمان أمام العرب، حتى تتفرغ لنفسها كمشروع اقتصادي يسعى إلى السيطرة على النظام الشرق أوسطي، وحتى تمتد منه إلى محيط أوسع. ثم هي قد تصبح فاعلاً اقتصاديًا صغيراً، إلى جانب الولايات المتحدة، الفاعل الاقتصادي العملاق تسير في ظله، لتلتقط بعض مغانم السوق العربية، مهما كان النصيب يسيراً. مثال على ذلك أنه بمجرد إحتلال الولايات المتحدة للعراق، تحركت إسرائيل لتشارك في عملية إعادة الإعمار تارة، وتارة أخرى لتحيي خط أنابيب نفط كركوك – حيفا القديم. وتارة ثالثة تبحث عن موطئ قدم في العراق يكون منطلقًا لتحركات اقتصادية وسياسية وحتى عسكرية جديدة[2].

غير أن القوة وحدها لا تضمن أن يستمر التاريخ فى مساره الذى هو عليه الآن، وإذا كانت آية حقيقة تحتوي على "ما هو كائن" فإنها تحتوي أيضًا على "الممكن أو ما ينبغى أن يكون"، ومن غير المحتمل أن يتجانس الممكن مع ما هو كائن، وإلا توقف التاريخ عن الحركة والفاعلية والتفاعل. وإذا كان "ما هو كائن

عربياً" ملائم لتحقيق القوة العالمية الأقوى وربيبتها إسرائيل لأهدافهم، فإن "الممكن" العربي غير مضمون العواقب. فقد تتغير موازين القوى، وقد تستنفر الإرادة العربية، وقد تزف الثروة العربية للإرادة العربية، فيتأسس زواج ينجب القوة، توقع وإن كان مغلفًا بالخيال إلا أنه ممكن ومنطقي. وحتى تقطع قوى العولمة الطريق على هذا الممكن والمنطقي، فإنه من الضروري أن يشارك العرب بقوة في بنية العولمة من منطق التابع الخاضع، وهو ما تفرضه قوى العولمة عليهم. وفي نسيج العولمة سوف يفقد العرب مناعتهم الحضارية وتتآكل معنوياتهم، ويصبحوا مجرد مشاركين تابعين في عملية العولمة الشاملة، حتى ولو حصلوا على بعض فتات المائدة. ذلك يعنى أنه من الضروري سحقهم بآليات العولمة التي يمكن أن تحقق في إطارهم أهدافها، بطريقة ميسرة وسهلة، لأنهم يعيشون حالة من الضعف والوهن وافتقاد المناعة.

وقد شكلت هذه الحقائق أهدافا أضعفت شرعية على فرض مخططات العولمة على العالم العربي، وحتى تنجح هذه المخططات فمن الضروري إختراق العالم العربي من كافة الاتجاهات والجوانب. وحتى يتحقق النجاح بصورة حاسمة، فإنه من الضرورى أن تدخل العولمة من ثلاث مداخل تخترق فيها ثلاث مستويات لبنية المجتمع العربي، المستوى الأول هو المستوى الحضاري الثقافي. والمستوى الثاني هو المستوى الاجتماعي الاقتصادي السياسي، ويشكل بعد الهوية والانتماء المستوى الثالث المستهدف بالاختراق. وإن كان الواقع يشهد تداخل هذه الاختراقات الثلاث والتفاعل الناتج عنها، إلا أننا سوف نعرض – تجريديًا – لكل منها على حدة.

ثانياً: تأثير العولمة على بنية المجتمع العربى

يتشكل بناء المجتمع عادةً من الثقافة التى تتضمن منظومات القيم التى تشكل المعانى الموجهة لسلوكيات البشر فى مختلف المجالات الإجتماعية، إضافة إلى مجموعة النظم الاجتماعية، التي تشكل السياقات أو الأطر المتداخلة التى يعيش في نطاقها البشر، ويدخلون في علاقات اجتماعية مع بعضهم البعض، تعبيراً عن تفاعلهم لإشباع حاجاتهم المتبادلة. إرتباطا بذلك يضم بناء المجتمع تكوينات اجتماعية عديدة يدخل فيها النظام الديني والتعليمي، والطبقي والسياسي والاقتصادي. وفي العادة تكون هذه النظم الاجتماعية متداخلة بنائيًا ووظيفيًا كذلك، بحيث يؤدي الخلل في العلاقات بين هذه النظم، أو عجز بعضها عن الأداء الوظيفي المحدد له، إلى اعتلال المجتمع وعجزه عن متابعة تطوره ونموه بالمعدلات الملائمة[3].

وإذا كانت أيديولوجيا العولمة ذات تأثير عدوانى على ثقافة المجتمع وبنائه لكونها تخترق المجتمع(*)، وتغرس فى بنيته عناصر غريبة عليه، أو حتى تتناقض مع تلك العناصر والمكونات التي تطورت قوميا. وذلك يرجع إلى أن عناصر العولمة مفروضة ومسلحة بقوة الإعلام والإعلان، وأيضا لكونها لم تتطور من رحم المجتمع. ومن ثم فسوف يؤدى الضغط عليها وإختراقها إلى وقوع كثير من الانهيارات والتشوهات الاجتماعية العديدة. ومن الواضح أن الإعلام ذاته هو الذي يلعب الدور الفاعل في هذا الانهيار، حيث تبرز العولمة الإتصالية من خلال البث التليفزيوني عن طريق الأقمار الصناعية، وبصورة أكثر عمقًا وإتساعاً من خلال شبكة المعلومات الدولية التي تربط البشر ببعضهم البعض في أنحاء المعمورة[4]. وهو ما يعني أن الإعلام قد امتلك الأولوية لإحداث التغييرات المطلوبة على الصعيدين المحلي والعالمي، وهو ما يعنى أن الإعلام أصبحت له سلطة وهيمنة، دفعت بريجنيسكي مستشار الرئيس كارتر إلى التأكيد على أهمية أن تقدم الولايات المتحدة التي تمتلك 65% من المادة الإعلامية "نموذجًا كونيًا للحداثة"، التى تتضمن التأكيد على القيم الأمريكية التي يذيعونها دومًا فيما يتعلق بالحرية وحقوق الإنسان. ونظرًا لامتلاك الولايات المتحدة تكنولوجيا متقدمة للاتصالات والمعلومات، فقد إنتشرت هذه القيم والمضامين المعنوية على مستوى العالم بسرعة فائقة في الأوساط الراقية والشعبية على السواء[5].

وبالقدر الذي أستطاع فيه الإعلام تحقيق التدفق الحر والسريع للمعلومات والمعارف، ومن ثم التقريب بين الثقافات، فإنه قد عمل في نفس الوقت على تخريب العلاقات بين الأنظمة السياسية ومجتمعاتها. وهو الأمر الذى أدى إلى تسويغ استخدام العنف والقوة تحت مختلف الذرائع. وفي هذا الإطار أصبحت العولمة مرادفة لمعنى تكثيف الإحساس بالتواصل والاقتراب الذي تجسده عمليًا وتيرة التطور المتسارع لثورة الاتصال وتبادل المعلومات[6]. بالإضافة إلى ذلك فقد فرض انتشار شبكات البث الفضائية تحديات حاسمة على وسائل الإعلام الرسمية في مجتمعات الجنوب، ترتبت عليها تطورات عديدة وهائلة في غالب الأحيان. فقد أدى ذلك إلى تحرر المواطن من قيود الإعلام الرسمي بكافة أشكاله، لكونه يجد أمامه موجات من التدفق الإعلامي الغربي والعالمي. الأمر الذي أضعف إرتباط الإنسان بأحداث مجتمعه المحلي لصالح اهتمامه بمتابعة الأحداث عالميًا، وهو ما يهدد – إذا تكثف التأثير – بإضعاف إرتباط الإنسان –

* أنظر الجزء الأول من هذا المؤلف الذى يعالج بإسهاب اختراق ثقافة العولمة للثقافة القومية.

سيكولوجيًا – بوطنه، بحيث تتفلت مواطنته من إطارها القومى فى إتجاه أن يصبح مواطنًا عالميًا[7].

بالإضافة إلى ذلك فقد أدى تأثير الإعلام وتكنولوجيا المعلومات إلى إنهيار الأسرة والمدرسة كمؤسسات تقليدية للتنشئة الاجتماعية وهو الأمر الذى يشير ويؤكد على فاعلية الجهاز الإعلامى. وإذا كان من الثابت أن الأسرة قد شكلت في الماضي المؤسسة الأقوى للتنشئة الاجتماعية، لكونها التي تنتج الوجدان الثقافي والوطني بواسطة منظومة القيم التي تلقنها أفراد الأسرة، باعتبارها الآداب العامة الواجب احترامها، والمقومات التي يتعين الإلتزام والإيمان بها. وإذا كان الطفل يلقن في إطار الأسرة لغته ومبادئ عقيدته والقوالب الأخلاقية العامة والعليا لسلوكه، فإنه يلقن كذلك بعضًا من المبادئ المؤسسة للشعور بالأنا الجمعى، أي هوية الجماعة الوطنية التي ينتمي إليها[8]. غير أن ما نلاحظه الآن يتمثل في أن الأسرة وغالب التكوينات القرابية أصيبت بالتفكك، تأكيدًا لذلك أن البني القبلية والعائلية مثلاً – وهي التكوين العربي الرئيسي في المجتمعات العربية - مهددة بأن تنفصل عن منظوماتها الثقافية. إذ أنه من المتوقع أن يؤثر سيل المعلومات الجديدة، الصادر عن مصادر العولمة، على هذه البنى كما تتأثر بها كذلك التكوينات الطائفية الراسخة على صعيد الواقع العربي[*].

وذلك يرجع إلى أن آليات العولمة سوف تقوم بتشكيل الوعي الأوسع والأشمل محلها، الأمر الذى أدى إلى حالة من التسيب القيمى، التى تجعل الفرد أعزل من أى دفاعات، بل تجعله مصاباً بمرض ضعف المناعة القيمية المكتسب[10].

ويشكل انهيار النظام التعليمي أحد نتائج تأثير العولمة على بنية المجتمعات العربية، وذلك مثلما انهارت الأسرة والعلاقات القرابية، ويتمثل المظهر الأول لتراجع نسق التعليم فى ظهور ما يسمى بالتعليم المغترب، الذي يجنح عادة إلى المرجعية العلمية التي طورتها المؤسسات الأجنبية، الأمر الذي يؤسس لدى الدارسين نوعًا من الارتباط الثقافي بعلم وأوطان أجنبية[11]. والنتيجة هي حرمان عدد هائل من حقه في التحصيل لضعف الإمكانيات والموارد والبني الأساسية للتعليم. ويتعلق المظهر النوعي الثانى بفقر محتوى برامج التكوين والتعليم، وقصورها عن الاستجابة للحاجات المعرفية والعلمية. الأمر الذي أدي في النهاية إلى تخريج أفواج ودفعات متلاحقة من أنصاف المتعلمين، ممن لا تستفيد من

* يعالج الفصل السادس فى هذا الجزء تأثير الإعلام وتكنولوجيا المعلومات على التنشئة الاجتماعية العربية.

طاقاتهم المتواضعة المؤسسات الإنتاجية[12]، التي تسعى إلى تطوير المجتمع[*]. بالإضافة إلى ذلك فقد تعرضت البنية الطبقية للمجتمع العربى هي الأخرى لقدر من التغيير[13]. وإذا كانت الطبقة المتوسطة قد حصلت على نصيب الأسد من الكعكة الاجتماعية فى مرحلة ما بعد الاستقلال ولعدة عقود، حتى ترسخ المد الليبرالى بتأكيد خلال العقود الثلاثة السابقة على نهاية القرن العشرين. حيث شكلت الطبقة الوسطى تاريخيا القوة الاجتماعية التى إستندت إليها النظم السياسية العربية المستقلة، غير أننا نجد أن الطبقة الوسطى قد أخلت مكانتها بإعتبارها قوة إجتماعية فاعلة فى المرحلة الليبرالية، لصالح الطبقة العليا العربية، التى سعت بجد وإجتهاد للسيطرة على النظم السياسية، كمدخل لممارسة أنشطة إقتصادية سلبية فى غالبية الأحيان، كالإستغلال والإحتكار وتوسيع خريطة الفساد فى المجتمع.

إرتباطاً بذلك سعت الشركات المتعدية الجنسية الفاعلة على الصعيد العالمى، بإتجاه ضم بقايا الطبقة الوسطى إلى سوق الاستهلاك بمحاولة تهيئة الظروف لنمو هذه الطبقة من خلال التخطيط الاستراتيجي لاحتمالات المستقبل. حيث تضع في اعتبارها – كأمل لم يتحقق - إمكانية تحول شرائح اجتماعية إلى الطبقة الوسطى وهو ما يسمى بالسوق الاحتمالية[14]. حيث يتم توسيع هذه السوق الإحتمالية من خلال إشراك الطبقة الوسطى على صعيد القوى العالمية فيه، ومن الطبيعى أن يتطلب ذلك نمط عادل لتوزيع الدخل القومي. حيث نجد أنه كلما كان التوزيع أكثر عدلاً كلما اتسعت السوق أساسًا باتساع قاعدة الطبقات الوسطى[15] وهو ما لم يحدث فى العالم العربى بل إستمرت التفاعلات فى إتجاه إضعاف الطبقة الوسطى. وإذا كانت مثل هذه التفاعلات تتطلب من القائمين على أيديولوجيا العولمة الاختيار بين استقطاب طبقي حاد يؤدى إلى انكماش حجم السوق، وبين اتساع نطاق الطبقة الوسطى وبالتالي زيادة حجم السوق، وقد كان الإختيار الثانى هو الذى تحقق فى نطاق العالم العربى.

وتعتبر ظاهرة تفتيت المجتمعات القومية من الظواهر التي تأسست بتأثير العولمة، حيث تعمل أيديولوجيا العولمة بإتجاه بعث بعض القوى التى تعمل في اتجاه تفتيت التكامل القومي في بعض هذه المجتمعات. وتستند هذه القوى فى إنجازها لهذه العملية إلي إستنفار الولاءات القائمة على العرف أو العنصر أو الدين أو اللغة وغيرها من صور التعبير الثقافي أو الإثنى. وهى تتماثل فى ذلك مع جماعات الأقليات المختلفة في العالم، تلك التي يوجد لها في العادة جذور تاريخية

* عرضنا فى الفصل الخامس لحالة النظام التعليمى فى المجتمع العربى.

تدفع للانقسام، الذى تشجع عليه أيديولوجيا العولمة لتفكيك بنية المجتمع والدولة القومية، تأكيـدًا لـذلك تسـعى الولايـات المتحـدة بإتجـاه دعـم الأقليـات الدينيـة كآليـة مـن آليـات التفتيت[16].

وتعتبر البطالة والحد من الهجرة إلى المجتمعـات المتقدمـة أو النفطيـة مـن الظـواهر، التي سوف تعاني من جرائها المجتمعات العربية في ظل العولمة. وتوضيح ذلك يتمثل فى أننـا بينما نجد أن جانبًا كبيرًا من الاستثمارات يتجه إلى تمويل تكنولوجيا الإنتـاج المتقدمـة. فإننـا نجد أن هذه التكولوجيا تعجز عن إنتاج فرص عمل إضافية، إن لم تـؤد إلى تراجـع معـدلات هذه الفرص وهو ما عرف بالنمو غير المصحوب بفـرص عمـل[17]. وهـو مـا يعنـي أن هنـاك علاقة بين إرتفاع مستويات التكنولوجيا الحديثة، وبين ارتفاع معـدلات البطالـة، عـلى الـرغم من إرتفاع معدلات النمو الاقتصادي. وهو ما حدث بوضوح في الولايات المتحـدة الأمريكيـة ودول غرب أوروبا واليابان وكندا، ذلـك يعنـي أن التنميـة في ظـل الثـورة الصـناعية الثالثـة، يمكن أن تحدث دون أن تنتج فرص عمل أو وظائف جديدة. وهو شيء لم يكن معروفًا مـن قبـل، وعلينـا أن نأخـذه في الاعتبـار ونحـن نأخـذ بوسـائل التكنولوجيـا الحديثـة لتنميـة مجتمعاتنا[18] (*) التى تعانى من معدلات بطالة عاليـه، بـدأت تتحـول بإتجـاه توليـد ظـواهر إجتماعية وثقافية سلبية تؤثر على امن وأستقرار المجتمعات العربية.

ويرتبط بذلك احتمالية انخفاض معدلات الهجرة، سواء من المجتمعات العربية الفقيرة إلى مجتمعات الخليج، ومنهما معًا إلى المجتمعات الصناعية الغربية. ويرجع انخفاض الهجرة من المجتمعـات العربيـة الفقـيرة إلى مجتمعـات الخلـيج، إلى أن هـذه المجتمعـات الأخـيرة استكملت تقريبًا بناء مرافقها الأساسية، إضـافة إلى أنهـا تتبـع نمـوذج تنميـة وتؤسـس بنيـة إقتصادية لا تؤدي إلى توفير فرص عمل لعمالة خارجية أو داخلية. تأكيد ذلك أن مجتمعات الخليج بدأت تعاني، هي نفسها مـن ارتفـاع معـدلات بطالـة المـواطنين المـؤهلين لـديها. إلى جانب ذلـك فـإن توقـف تيـارات الهجـرة إلى المجتمعـات الغربيـة الصـناعية، إنمـا يرجـع بالأساس إلى لجوء الحكومات في الدول الغربية بسبب تفاقم مشكلات الركود والبطالـة في البلـدان الصـناعية الرأسـمالية. إلى مقاومـة الهجـرة إليهـا، بعـد أن كانـت الهجـرة إلى مجتمعات الشمال، منفذًا أمام قوة العمـل في الـبلاد الناميـة ومصـدرًا مهـمًا مـن مصـادر النقد الأجنبي. وفي هذا الإطار نشير إلى أنه برغم أن العولمة قد تحدد مضمونها في منطـق

* عرضنا فى الجزء الثالث من هذا الكتاب بتفصيل للبطالة وعلاقتها بإتساع مساحة الفقر فى المجتمع العربى.

الرأسمالية العالمية، على أنه التدفق الحر وغير الحر للسلع ولـرؤوس الأمـوال، فأننـا نجـد أن الحراك الحر لقوة العمل مقيد[19] وهو ما يشير إلى الممارسة الانتقائية لعناصر العولمـة مـن قبل المجتمعات الرأسمالية.

بالإضـافة إلى ذلـك هنـاك مجموعـة مـن الظـواهر التـي مـن المتوقـع أن تحـدث في المجتمعات العربية، أو هي قد وقعت بالفعـل. مـن هـذه الظـواهر إرتفـاع عـدد السـكان المعرضين لتأثيرات العولمة، وفي هذا الإطار نلاحظ الارتفاع الواضـح بالنسـبة للسـكان الـذين يتفاعلون مع العالم الخارجي، الـذي أصـبح متـواتراً في كـل مجتمـع أو أمـة. حيـث نجـد في مختلف المجتمعات العربية أن نسبة عالية من سكان المجتمع يتعاملون بصـورة مبـاشرة أو غير مباشرة مع السـياحة وحـدها، ونسـبة مماثلـة تتلقـى تحـويلات أفـراد أسرهـا العـاملين بالخارج. أو تنفق قدر كبير من رؤوس أموالها فى أسواق الخارج، كما تـدفقت الـواردات مـن سـلع الخـارج إلى كـل بيـت عـربى تقريبًـا، خاصـة تلـك التـي تضـم تكنولوجيـا الاتصـال والمعلومات[20]. يضاف إلى ذلك أن الاتصالات بالخـارج مـن خـلال البـث الإعـلاني والإعلامـي أصبحت أكثر كثافة. وبخاصة ذلك البث الموجه لشريحة الشباب، التـي تعتـبر أكـثر الشرائـح تأثرًا بمضامين العولمة، إلى جانب ذلك ترتمي الأجيـال الجديـدة بالجملـة في أحضـان العولمـة وخاصة جيل الشباب. حيث تشير التوجهات الجديدة للأجيال القادمة والشـابة إلى أنهـا لـن تقبل طواعية وبمزيد من اللـــهفة عـلى الإنترنـت والقنـوات الفضـائية والمعرفـة الموسـوعية والمعلوماتيـة فحسـب. بـل عـلى التنشـئة وفـق التقاليـد الجديـدة ذات الطبيعـة النفعيـة والاستهلاكية والمادية. فى مقابـل ذلـك سـيقل أو يـنكمش كثـيرًا ذلـك التوجـه الـذى يحـبط الإنسان بالخصوصيات والموروثـات والأيـديولوجيات الروحانيـة القوميـة أو الحضـارية التـي تواجه العولمة اليوم، وبخاصة في عالمنا الإسلامي. إذ قد تطور هذه الخصوصـيات ردود فعـل إنكماشية وإنغلاقية أو هجومية. وإذا كانت التجارب قد دلت على أن مـن يقـف في طريـق العولمة ونظامها العالمي لم يحقق نجاحاً، فإن ذلـك يرجـع إلى أن الأخـيرة عـلى اسـتعداد لأن تحـاصره وتهـدده وتقمعـه. بأسـاليب مبـاشرة وغـير مبـاشرة، لاسـتنفاد أغراضـه السياسـية والاجتماعية[21] ولتحقيق أهدافها ومتضمناتها.

إلى جانب ذلك تبرز على الساحة مجموعـة مـن التوجهـات والمواقـف التـي تشـير إلى إغتراب الإنسان عن المجتمع، أو رفض متابعـة التطـور الحـادث حولـه. ويتمثـل أول هذه التوجهات في إدعاء تأكيد العولمة على الفردية. فمـن شـأن هـذا الإدعـاء أن يعمـل عـلى تخريـب الرابطـة الجماعيـة التـي تؤكـد للفـرد أن وجـوده إنمـا يكمـن في كونـه

عضوًا في الجماعة أو الطبقة أو الأمة. وهو ما يعني أن توجه الفردية يستهدف إلغاء الهوية الجمعية والطبقية والوطنية والقومية وكل إطار اجتماعي آخر، ليبقى الإطار العالمي أو "العولمي" هو وحده الموجود. وهو الأمر الذي يؤدي في النهاية إلى تكريس النزعة الأنانية وطمس الروح الجماعية[22]. يضاف إلى ذلك ترسيخ الاعتقاد في وهم احتمالية تفجر الصراع الاجتماعي. وهو الأعتقاد الذى يؤكد أن قبولنا للعولمة يعني الاستسلام لأدواتها وآلياتها، سواء كانت شركات أو وكالات أو أدوات إتصال وإعلام، تعمل فى إتجاه ترسيخ العولمة. بعبارة أخرى فإننا نجد أن هذا الادعاء يفرض علينا أن نكيف أنفسنا مع متطلبات الهيمنة، وأن نستسلم لعملية الاستتباع الحضاري الذي يشكل الهدف الأساسي للعولمة[23].

ومن الطبيعى أن يشكل الإستتباع الحضارى الوجه الآخر لإغتراب الإنسان العربى عن ترابه ومجتمعه، وتخليه عن فعله النضالى للحفاظ على هذه المنجزات التاريخية. والإغتراب فى هذه الحالة مثل الإنغلاق، موقف محكوم على صاحبه بافتقاد الذات والهوية، لأن البشر يتجهون فى إطاره إلى الإرتماء في أحضان العولمة والاندماج فيها. حيث يؤكد وعيهم الجمعى أن لا فائدة في المقاومة ولا في الالتجاء إلى التراث، بل يجب الانخراط في العولمة من دون تردد[24]، ومن دون حدود، لأنها ظاهرة حضارية عالمية لا يمكن الوقوف ضدها، ولا تحقيق لأي تقدم أو نمو خارجها. الأمر يتعلق بقطار يجب أن نركبه وهو في طريقه بنا أو من دوننا [25]. ذلك يعني أن تأثير العولمة سوف يعمل على تغيير بنية الثقافة والقيم كما أنه سوف يفرض التغيير على بنية المجتمع، على أن يكون التغيير في اتجاه الانفصال عن التراث والهوية القومية والارتباط بالعالمية أو العولمة.

ثالثاً: تأثير العولمة على الدولة القومية

وحتى تستطيع العولمة إعادة تشكيل المجتمع القومى وفق طبيعتها ومتطلباتها، فإنها إتجهت إلى إخضاع الدولة. وحتى يمكن أن تؤثر العولمة على الدولة فإننا نجدها قد لعبت دوراً أساسياً فى تقليص فاعليتها، وإضعاف سيطرتها على فضاءاتها المختلفة، ويمكن القول بأن الضغوط على الدولة في زمن العولمة صدرت عن مصدرين. الأول القوى الخارجية، التي فرضت على الدولة أن تتبنى سياسات تساعد على إدماج مجتمعها في بناء للنظام العالمي، اقتصاديًا وسياسيًا واجتماعيًا وثقافيًا. ويتمثل المصدر الثاني في الضغوط من الداخل، لدفع الدولة في الاتجاه الذي يجسد شعارات العولمة، المتعلقة بتحرير الفئات الاجتماعية، والتأكيد

على حقوق الإنسان ودعم التحول الديموقراطي. وقد كان من الطبيعي أمام هـذه الضـغوط أن تستجيب الدولة العربية – وإن كانت ما تزال تبـدي بعـض المعانـدة التـي لا طائـل مـن ورائها – فتسعى إلى نشر هذه المعاني في مجتمعاتها. بالإضافة إلى ذلك فقد أطلقـت العولمـة عقال بعض القوى الاجتماعية، وساعدت على ظهور ظواهر اجتماعية وسياسية عديدة.

ومن المؤكد أن العولمة أخضعت الدولة القومية، من خلال تحولات عديدة وقعت عـبر تطور تاريخي طويل، يرجع إلى فترة نشأة الدولة القومية، حيث يمكـن إعتبـار هـذه النشـأة الخطوة الأولى في اتجاه العولمـة. فقـد كـان ظهـور الدولـة القوميـة بدايـة فاصـلة في تـاريخ المجتمعات المعاصرة[26]، فقد قامت الدولة القومية مرتبطة بظهور المجتمـع القـومي، ومـن ثم بدأت هذه الدولة منذ نشـأتها فى تأكيـد تجـانس الـبشر في المجتمـع اسـتنادًا إلى صـيغة المواطنة. وفي هذا الإطار يمكن القول بأن ظهور المجتمعات القومية يعتـبر فعـلاً مـن أفعـال العولمة، بمعنى أن نشر فكرة المجتمع القومي كمجتمع كبير، يتجاوز الإقطاعيات الصـغيرة أو المجتمعـات المحليـة المحـدودة، يمكـن النظـر إليـه بإعتبـاره تطـور جـوهري في التعجيـل بالعولمة[27]. بحيث أصبحت الدولـة القوميـة هـي وحـدة التعامـل الـدولي، وارتباطًـا بـذلك وقعت الاتفاقيات بين الدولة القومية وغيرها من الدول، ونشأت المؤسسات الخاصة بتنظيم العلاقات بين هذه الدولة وغيرها من الدول[28]. ومنذ نشأتها فقد أدت الدولة أربع وظـائف تاريخية لعبـت دورًا أساسيًا في انتشـار العولمـة، فهـي أولاً قـد حققـت التجـانس الـداخلي للمجتمع القومي، الذى تجسد إرادته الدولة القومية، بحيث أصبح الولاء للدولـة بالأسـاس، وليس لأي تنظيمات وسيطة تقع بين الفرد والدولة.

وإذا كان الإستعمار – الذى يشكل أحد موجات العولمـة – قـد لعـب دوراً محوريـاً فى نقل نموذج الدولة الغربية إلى مجتمعاتنا العربية. وهى الدولة، التى ولدت من رحم التطور الإجتماعى الغربى، ومن ثم فقد كانت الدولة الغربية أكثر تكاملاً مع مجتمعها. على العكس مـن ذلـك كانـت علاقـة الدولـة بـالمجتمع العـربى والإسـلامى هشـه وواهيـة، لكونهـا، بأيديولوجياتها فرضت على ثقافته. ولكونها قد ظلت غـير ملتحمـة بمجتمعهـا القـومى منـذ مرحلة الإستعمار وحتى عصر فاعلية العولمة، لذلك فإننـا نجـدها قـد أصبحت هـدفاً ثمينـاً لتأثيرات العولمة، حتـى يخلـو للأخـيرة الطريـق لإخـتراق المجتمـع القـومى. ويـدرك المتأمـل للتطور السياسى الأوربى أن عصر الرأسمالية التجارية، يعد العصر الـذي شـهد تبلـور الدولـة القومية التى تدخلت تدخلاً واضحاً في الاقتصاد القومي الحديث النشأة. فقد كان عليهـا أن

تنشئ هذا الاقتصاد إنشاءً بتوحيد السوق القومية، إضافة إلى إزالة العقبات أمام انتقال السلع من مقاطعة إلى أخرى، حيث كانت البرجوازية الصغيرة المحدودة تقوم بالمهمة نفسها. في الوقت نفسه كانت الدولة تتدخل أيضًا تدخلاً فعالاً في عملية الإنتاج نفسها، فتفرض المواصفات الواجب اتباعها في إنتاج السلع الصناعية، كما كانت تنشئ الجيش القوي اللازم لفتح مستعمرات جديدة لتسويق ما تنتجه المصانع[29] أو لجلب المادة الخام من هذه المستعمرات. وحينما قامت الثورة الصناعية بدأت الدولة تقوم بدور آخر، فلم يعد ضروريًا أن تتدخل الدولة تدخلاً مباشرًا في عملية الإنتاج، حيث أصبح من المناسب تركها لقرارات أرباب العمل أنفسهم، كما تراجع دور الدولة في حماية منتجاتها من المنافسة الخارجية[30] حينما أصبحت هذه المنتجات قادرة على النجاح فى المنافسة.

إلى جانب ذلك فقد قامت الدولة القومية الغربية وبخاصة الدولة الاستعمارية بنقل نموذج بناء الدولة الحديثة إلى المستعمرات، أي إلى مجتمعات العالم الثالث، ومن بينها المجتمعات العربية، وذلك حتى تؤسس وحدات مناظرة تيسر عملية استغلال هذه المجتمعات. وقد كان ذلك في حد ذاته سعيًا إلى خلق تجانس على مستوى العالم، غير أن الدولة فى مجتمعات العالم الثالث، وبخاصة المجتمعات التي لها مرجعيات حضارية، كانت أضعف من حيث فاعليتها في توجيه المجتمع مقارنة بالدولة الأوروبية. لأنها أى الدولة العربية غير متداخلة في النسيج الاجتماعي للمجتمع، فهي لم تنبثق عضوياً عن تطوره، على عكس الدولة الأوروبية، ومن ثم فقد عجزت عن تحقيق التجانس القومي[31]، حتى فاجأتها العولمة، فأصبح من السهل إختراقها والسيطرة عليها، وفي هذا الإطار يمكن القول بأن الدولة في العالم العربى قد مرت هي الأخرى بثلاث مراحل.

في المرحلة الأولى وهي المرحلة التي استغرقت فترة الخمسينيات والستينيات، والتى عرفت بفترة الحرب الباردة، حيث كانت دول العالم العربى قد حصلت لمجتمعاتها على الاستقلال إما كحصاد لنضال وطني، أو بطريق سلمي من خلال الرحيل السلمي للاستعمار بعد أن حقق مصالحة ولم يعد هناك شئ يستلبه. وقد حاولت الدولة في العالم العربى أن تقود تنمية وطنية فعالة، حيث قدم الدعم لها من قبل المعسكر الشرقي أو الغربي على السواء، كل معسكر يحاول استعداءها على المعسكر الآخر وجذبها إلى نطاق تأثيره. ومن ثم تدفقت المعونات على دول العالم الثالث والعربى بمعدل ليس له نظير، وقد إتخذت المعونات صورة معونات للحكومات ولم تتخذ صورة الإستثمار المباشر، أو معونات للقطاع الخاص، ومن ثم

فقد كان من الطبيعي أن يتقوى دور الدولة نتيجة لذلك. فقد كانت الدولة في غالبية المجتمعات العربية تتدخل في كل صغيرة وكبيرة، في الاقتصاد والمجتمع، فهي التي تعلن عن خطة خمسية طموحة للتنمية. وهي التي تفرض سياجًا جمركيًا عاليًا لحماية صناعاتها الناشئة، وهي التي تقوم بجهد جبار لتأسيس مشروعات البنية الأساسية. وهي التي في كثير من الأحيان تتبنى الاشتراكية، أي أن الدولة كانت تقوم بدور فعال لإعادة توزيع الدخل حتى في البلاد المتحالفة مع الدول الرأسمالية، حيث كانت تجد نفسها مضطرة لرفع شعارات من هذا النوع. وقد كانت المؤسسات الدولية، كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، تبدي تسامحاً غريبًا أمام كل هذه الأفكار، بل إننا نجدها هي نفسها قد تكلمت برضا عن نظام التخطيط وعن دور الدولة في الاقتصاد.

وفي المرحلة الثانية التي استغرقت الفترة بين الستينات وأوائل السبعينات حيث انتكست الثورة، أو فشلت غالبية تجارب التنمية في العالم العربي تحقيق الآمال المعقودة عليها، بل وحققت بعض هذه التجارب معدلات نمو سلبية. وواجهت كثير من مجتمعات ودول العالم العربي مشكلات طاحنة وتجارب مريرة، حيث إتجهت غالبية المجتمعات العربية إلى تبنى الليبرالية كأيديولوجيا قائدة للتنمية. فى هذا الإطار تحولت بعض الدول التى كانت تقود تجارب إشتراكية إلى الليبرالية بعد أن سقطت هذه التجارب، بينما عمقت الدول العربية الليبرالية خضوعها للقوى العالمية الليبرالية. وقد تضافر ذلك مع تكثيف تأثير العولمة وبروز فاعلية الشركات المتعددة الجنسية، ومن ثم فقد كان على الدولة أن ترخي قبضتها شيئًا فشيئًا على الاقتصاد والمجتمع، تحقيقًا لمصالح هذه الشركات. فالأسوار الجمركية جرى هدمها، ونظام التخطيط تم إلغاؤه، والاشتراكية أصبحت مضغة في الأفواه، وإعادة توزيع الدخل وما يقدم دعمًا للسلع الضرورية قيل أنه يتعارض تعارضًا صريحًا مع اعتبارات الكفاءة[32].

وفي المرحلة الثالثة التي بدأت مع نهاية القرن العشرين وحتى الآن، وجدنا أنفسنا بإزاء دولة ضعيفة، حيث ظهرت الدولة بصورة جديدة ومزرية. دولة لها المظاهر الخارجية لدولة ذات سيادة، وتباشر صوريًا كل المهام التي كانت تباشرها من قبل، ولكنها تقوم بوظيفة تكاد تنحصر في مهمة ترتيب البيت لساكنيه. ولا تخضع الدولة الضعيفة في مجتمعات العالم العربى لذلك فقط، بل تخضع لها أيضا الدولة العظمي التى تشغل مكانة المركز، وإن كانت آليات العولمة تعمل لصالح الأخيرة وعلى حساب الأولى. ولعل أفضل تشخيص لذلك الرد الذي قدمه وزير

المالية الأمريكي "روبرت روبين" ردًا على رئيس وزراء ماليزيا حينئذ مهاتير محمد، الذي هاجم شرور العولمة والمضاربين في أسواق العملات والأسهم. كما هاجم سلوك الدول الكبرى، لإجبارها البلدان الأسيوية على فتح أسواقها للمتاجرين بالعملات لتدمير اقتصادياتها. إذ قال "اعذرني محمد، ولكن على أي كوكب أنت تعيش؟ أنت تتكلم عن العولمة كأن ذلك يتضمن خيارًا متاحًا لك. العولمة ليست خيارًا وإنما هى حقيقة واقعة"(33). يوجد اليوم سوق عولمة واحدة، والطريقة الوحيدة الممكنة أن تنمو من خلالها هي اللجوء إلى أسواق السندات. وأن تسعى للحصول على الاستثمارات ، وبيع ما تنتجه مصانعك في أسواق العولمة التجارية. كما أن أهم حقيقة حول العولمة هي أن أحدًا لا يسيطر، أسواق العولمة تشبه الإنترنت، لا يوجد أحد في مركز السيطرة. فسوق العولمة عبارة عن رموز إلكترونية للتجار والشركات والمؤسسات وأصحاب الأسهم والسندات المشاركة، جميعهم يجلسون وراء أجهزة الكمبيوتر. وهؤلاء لا يعترفون بالظروف الخاصة لأي دولة، وإنما يعترفون فقط بقواعدهم، وهي إلى حد ما متسقة، فهم يحددون نسبة الإدخار التي يجب أن تحققها دولتك، ومستوى الفوائد ونسبة عجز الموازنة للناتج المحلي الإجمالي، ومستوى عجز ميزان المدفوعات الجاري(34).

إرتباطاً بذلك تؤثر العولمة على الدولة من خلال بعدين، حيث يضم البعد الأول التأثيرات أو المتغيرات التي تضعف الدولة من داخلها، إضافة إلى متغيرات إضعاف الدولة من الخارج. وفي إطار المتغير الأول نجد أن القوى الكبرى فى العالم تتعامل - دولاً أو مؤسساتاً مع المجتمع من خلف ظهر الدولة القومية فى الجنوب. وفي إطار تراجع دور الدولة العربية الآن، نجد أن الرأسمالية الكوكبية تستغنى عن وساطة الحكومات، حيث تفضل الشركات المتعددة الجنسية التعامل المباشر مع مجتمعات العالم العربى. سواء من خلال القطاع الخاص أو تنظيمات المجتمع المدني، بدون الحاجة إلى مساعدة الدولة القومية لتفتح لها الباب، فأهل الجنوب يهرولون الآن لطرق الباب من جهتهم(35).

بالإضافة إلى ذلك فقد بدأت الدولة تعجز عن السيطرة على الفضاء الواقع داخل حدودها، وقد يسرت تكنولوجيا الاتصال الحديثة ممثلة في الأقمار الصناعية والقنوات الفضائية اختراق معظم المجتمعات. حيث أصبح تأثيرها يفوق وسائل الثقافة التقليدية والمحلية وغيرها من الوسائل القابلة للمراقبة والضبط. فنظام القنوات المتعددة الذي يتيح للمشاهد مشاهدة ما يرغب فيه، في الوقت الذي يريده، دون قدرة على التحكم في ذلك من الخارج، ودون قدرة من الدولة وأجهزتها على

مراقبة ما يبث فيها أو يعرض. ويتسق مع ذلك فاعلية شبكة المعلومات الدولية وجهاز الكمبيوتر الشخصي، أو فاعلية استخدام الأطباق الهوائية بالنسبة لجهاز التليفزيون. الأمر الذي يجعل السلطات المحلية في أي دولة، فى العالم العربي، غير قادرة على منع أفرادها من التقاط البث التليفزيوني أو استقبال الرسائل أو إرسالها[36]. ومن الطبيعي أن يستثير ذلك الكثير من الشكوك والمخاوف لدى الحكومات والشعوب في آن واحد. فالحكومات تحكمها المخاوف السياسية التي يمكن أن تنجم عن بث برامج وثقافات، تنتج على المدى الطويل حالة من المعارضة وحتى العداء لأنظمة الحكم، أو بث أفكار وأيديولوجيات تهدد الاستقرار السياسي والاجتماعي في هذه الدول. بالإضافة إلى ذلك توجد قوى سياسية واجتماعية مؤثرة في العديد من المجتمعات عبرت عن خشيتها من هذا النظام الإعلامي المفتوح لما قد يمثله ذلك من تهديد لنسق وتقاليد وعادات الشعوب[37].

إلى جانب ذلك يتبدى عجز الدولة فى إتجاهها إلى الإنسحاب الكامل تقريبا من جهود التنمية والتحديث، ويرجع ذلك إلى أنه إذا كانت العولمة قدرًا لا يمكن تجنبه، فإنه قد كان من المنطقي التأكيد على ضرورة وجود دولة قوية تتضافر مع نظام السوق. بمعنى أن تشكل الدولة السلطة التي تحدد شروط مباشرة الآداء الاقتصادي وتقرير السياسات المالية والتجارية، وبذلك لا تتناقض سلطة الدولة مع تطور الحياة الاقتصادية في عالم تسيطر عليه العولمة. فالإقتصاد الحر لا يعني غياب دور الدولة عن الحياة لاقتصادية، وإنما يعني أن تترك الدولة مجال الإنتاج المباشر للسلع والخدمات للأفراد والمشروعات الخاصة. كما يعني ثانيًا أن تتدخل الدولة في الحياة الاقتصادية بوسائل أخرى من حيث مراقبة الكفاءة الإنتاجية[38] ومستوى الجودة. وبرغم ذلك فإننا نجد أن القوى العظمى، بسبب ضغوطها عبر آلية الشركات المتعددة الجنسية، لم تترك الدولة تؤدي دورها بحجمه الطبيعي. ومن ثم فهي تعمل على إضعافها حال معارضتها، حتى تصبح الأسواق مفتوحة بلا عوائق أو قيود. وتتجلى فاعلية الشركات متعددة الجنسية من إنتشار أعمالها في أكثر من مجتمع وأكثر من دولة وإقتصاد، ولذلك فهى لا تبقي العملية الاقتصادية داخل نطاق إقتصاد بعينه، ولكنها توزع عناصرها بين عدد من الاقتصاديات. وحينما تحاول الشركة مراعاة التوازن في البناء الاقتصادي فإنها لا تهتم بتوازن اقتصاد بعينه، ولكنها تهتم بتوازن البنية الاقتصادية للشركة ذاتها، بغض النظر عن مواجهة الاقتصاديات المحلية للانهيار. ولعل أبرز مثال على ذلك ما فعلته شركة "رينو" الفرنسية، التي قامت بتعديل حجم نشاطها، لأنها رأت أن في ذلك مصلحتها،

دون أن تهتم بمدى إضرار ذلك بمصلحة دولة مثل بلجيكا، أو بمصلحة العاملين في الشركة من مواطني هذه الدولة[39].

ولم تكتف الشركات المتعدية الجنسية بالالتفاف على الدولة والتخلص من القيود التي قد تفرضها، بل سعت إلى احتواء الدولة وتسخيرها لخدمتها[40]، وفق ما تمليه إرادة الشركات المتعدية الجنسية، وما يخدمها من مؤسسات دولية، دون أن تكون الدولة القومية مستفيدة من ذلك. كأن تتحدد الوظيفة الأساسية والاقتصادية للدولة الآن ومستقبلاً، في إعداد المجتمع لتلبية نسق العولمة الكبير، دون أن تحاول الدفاع عن المجتمع في مواجهة هذه الشركات. وفي هذا الإطار نستطيع أن نقول أنه إذا كانت الدولة في مرحلة سابقة تقوم بالتخطيط لتطوير مجتمعها وتنميته، وأنها إذا كانت قد تخلت عن مركزية التخطيط لصالح آليات السوق الدولية. فإن ما حدث يتمثل في أن وظيفة التخطيط قد انتقلت إلى المؤسسات الدولية التي تعمل في اتجاه لا يراعى تخطيط الدولة. سواء فيما يتعلق بالمواد الأولية، أو فيما يتعلق بتصريف السلع في الأسواق، بما يساعد على التحقيق الدقيق لأهداف هذه المؤسسات ومصالحها. وهو ما يعني أن هذه المؤسسات قد استبدلت تخطيطها بتخطيط الدولة[41] وبذلك بدأت الشركات المتعدية الجنسية تحل تدريجيًا محل الدولة، كما حلت الدولة محل الإقطاعية والمجتمع المحلى القديم، ذلك بسبب التقدم التكنولوجي وزيادة الإنتاج والحاجة إلى أسواق أوسع. في هذا الإطار تعد حدود الدولة القومية هي حدود السوق الجديدة، بل أصبح العالم كله مجال التسويق، سواء كان تسويقًا للسلع تامة الصنع، أو تسويقًا لمسلتزمات وعناصر الإنتاج، أو تسويقًا للمعلومات والأفكار. وبذلك قفزت الشركات المنتجة والمتعدية الجنسية فوق أسوار الدولة، وأخذت هذه الأسوار تفقد قيمتها الفعلية، بل أصبحت أكثر فأكثر أسوارًا شكلية. سواء تمثلت في حواجز جمركية أو حدود لممارسة السياسات النقدية والمالية، أو حدود السلطة السياسية، أو حدود لبث المعلومات والأفكار، أو حدود للولاء والخضوع. الحواجز الجمركية تتخطاها هذه الشركات عن طريق اتفاقيات الجات [42]، وسائر الاتفاقيات والإعلانات الدولية الأخرى.

على هذا النحو تعتبر العولمة الرأسمالية ذاتها هي المتغير الخارجي المحورى الذي سعى إلى إضعاف الدولة القومية. وإذا كان هناك تناقض أساسي بين الرأسمالية والدولة القومية التي تفرض القيود داخل حدودها، حيث تمارس سيادتها. فقد حاولت الرأسمالية حل هذا التناقض، بالالتفاف حول الدولة القومية بأنظمتها الحالية، النقدية والتشريعية، ونجحت في الكثير من الأحيان، ومع ذلك فقد بقيت

الدولة القومية في نهاية الأمر عائقًا أمام متطلبات توسيع السوق. غير أنه مع ظهور الشركات متعدية الجنسية، ومع اشتداد أزمة الرأسمالية مع بداية السبعينات واشتعال المنافسة بين دول المركز. أصبح من الضروري إقصاء الدولة القومية وإزاحتها نهائيًا من الطريق، حتى يفتح الباب واسعًا أمام تكوين سوق عالمية موحدة لأول مرة في تاريخ الإنسانية[43]. وإذا كانت العولمة تنادي بحقوق الإنسان، فإنها القوة التي انتهكت بداية هذه الحقوق، حينما انتهكت السيادة الوطنية، سواء من خلال الشركات المتعدية الجنسية أو من خلال المؤسسات الدولية. فعندما تدعو العولمة إلى تهميش دور الدولة وإضعافها، فإن ذلك يأتي في سياق أفكارها وتطبيقاتها الليبرالية الجديدة على أرض الواقع. فهي تريد دولة ضعيفة من السهل السيطرة عليها، تريد استخدام الدولة في المجتمعات النامية والعربية كحارس لمصالحها[44] التي ليست بالتأكيد مصالح مجتمع الدولة القومية.

بالإضافة إلى ذلك هناك مجموعة من المتغيرات التي أضعفت الدولة من داخلها، حيث تتصل هذه المتغيرات بقيام المؤسسات والتنظيمات الداخلية، بسلب الدولة لأهم وظائفها، أو بالأصح التي فرضت تخلي الدولة عن وظائفها لهذه المؤسسات. الأمر الذي سيؤدي في النهاية إلى وجود الدولة كعضو بلا وظيفة حقيقية أو إسهام حقيقي، في الوجود البنائي للمجتمع، بحيث أن ذلك سوف يفرض التأكيد على ثانويتها أو عدم أهميتها. ويتمثل المتغير الأول لإضعاف الدولة في تخليها تدريجيًا عن وظيفتها الإنتاجية، حيث اتجهت الدولة إلى إصدار التشريعات لتوسيع صلاحيات وفاعليات القطاع الخاص، والعمل على تقليص دورها الإنتاجي العام. وهو الأمر الذي سوف يؤدي في النهاية إلى إضعاف موارد الدولة، إضافة إلى تشكيل قوة ضاغطة على الدولة، تتكون من رجال الأعمال. الذين سوف يسعون إلى تحقيق نجاحات اقتصادية ولو على حساب البعد الاجتماعي، الذي له تأثيره على غالبية البشر في المجتمع. وإذا لم تستطع الدولة حماية البعد الاجتماعي، وإذا لم تستطع السيطرة على الإنتاج أو على الأقل تنظيمه وتوجيهه. فإن ولاء المواطن سوف يتجه إلى جماعة الضغط الجديدة، منصرفًا عن الدولة، بل أن الدولة ذاتها قد تجد نفسها في مرحلة ما، تستجدي بقاءها واستقرارها من هذه الجماعة الجديدة الضاغطة.

وتشكل الجماعات أو المنظمات الطوعية أو تنظيمات المجتمع المدني فى جملتها أحد المتغيرات التى تشكل نفيًا لفاعلية الدولة. حيث تقوم منظمات المجتمع المدني بدعم خارجي لأداء وظائف ذات أهمية بالنسبة للمجتمع، حتى تهميش وجود

الدولة بالنسبة للمجتمع. وإذا كان المجتمع المدني قد أسس هذه المنظمات طواعية بصورة تلقائية، لتقوم بإشباع احتياجات عجزت الدولة عن توفير إشباع لها. فإنه من المؤكد أن وجود هذه المنظمات وأدائها لمهامها في نطاق الواقع الاجتماعي يعد مؤشرًا أساسيًا، على تآكل أو عجز الدولة في هذه الحالات. وقد تضافر مع ذلك إحياء المجتمع المدني في مختلف أنحاء العالم، وتحول منظماته ومؤسساته إلى طرف فاعل في النظام الدولي. يضغط على الدولة في بعض الأحيان[45]، للقيام بإجراءات أو سياسات محددة، ومن شأن ذلك - إلى جانب فاعلية متغيرات أخرى عديدة - أن يدفع بالدولة إلى منطقة الأضواء الخافتة في خلفية المسرح. وتشكل شركات الحراسة والأمن البعد الثالث، الذي يمكن اعتباره، على الأقل مؤشرًا على خصخصة أحد الأدوار الهامة للدولة. وإذا كانت الوظائف الأساسية للدولة القومية في كل فلسفات العقد الاجتماعي، تتمثل في توفير الأمن الداخلي وضبط التفاعل الاجتماعي، إضافة إلى حماية المجتمع من أي عدوان خارجي. فإن تخلي الدولة عن مثل هذه الوظائف الهامة يعني ركلاً لها عدة خطوات إلى منطقة الظل الخافتة الرؤية والفاعلية. بالإضافة إلى ذلك فإن اتجاه الدولة القومية إلى صيغة اللامركزية في الإدارة والتنمية، وهي الصيغة التي تتخلى الدولة المركزية بموجبها عن كثير من سلطاتها للسلطات المحلية. وبرغم أن هذا التطور لصالح التطور الديموقراطى وعدم تركيز السلطة ذات الطابع الأبوى فى الغالب. إلا أنه من منطق العولمة سوف يختزل مؤسسة الدولة إلى عنصر ضئيل ومحدود وثانوي في بناء المجتمع القومي. عنصر يكمل الصوة العامة دون أن يكون فعالاً في تشكيل هذه الصورة. وذلك يعني أنه إذا اكتملت هذه التطورات التي بدأت مع تكثيف تأثير العولمة، فإن ذلك من شأنه أن يضعف الدولة كمدخل لإضعاف المجتمع وتفتيت نسيج الهوية.

وتشكل الجماعات الإثنية أحد متغيرات إضعاف الدولة من الداخل، وإرتباطاً بذلك يعتبر استنفار الجماعات الإثنية الذى تدعم إليه وتغذية القوى والمؤسسات العالمية من أبرز التحديات التي تفرضها العولمة على المجتمع العربي، لهز إستقرار المجتمع وتهديد وجودة. فنظرًا لاتساع المساحة العربية، ولطبيعة الموقع الذي تشغله، فإننا نجد أن المجتمع العربي، تعيش على ساحته فئات مختلفة من حيث الأصول العرقية أو الدينية، وحتى اللغوية. الأمر الذي يجعل هذا المجتمع هدفًا للتفتيت إذا توافرت ظروف سلبية داخلية، وتأكدت بدعم خارجي تدفع باتجاه ذلك. فإن لم يكن التفتيت فلتستنفر العدوات والانقسامات التي من الممكن نشرها بين الجماعات التي تتشكل منها أقطار المجتمع العربي[46]. في ضوء ذلك فنحن إذا

نظرنا إلى المشهد العربي – كما أشرت - فسوف نجده متخمًا بالانقسامات القبلية من ناحية، أو الأقليات العرقية من ناحية ثانية، أو الجماعات الدينية والمذهبية من ناحية ثالثة. وأن الثقافة القومية هي التي تربط بين هذه التكوينات جميعها، لكون الثقافة القومية قد تشكلت من الخبرة التاريخية المشتركة بين هذه الجماعات، إضافة إلى جذورها الضاربة في الدين. فإذا ضعفت هذه الثقافة القومية أو إنهارت فإن عقد المجتمع سوف ينفرط، خاصة إذا لعبت المتغيرات الخارجية دورها في إنفراط هذا العقد، أو في تضخيم الهوية والذات الخاصة بكل جماعة من هذه الجماعات. تارة تحت شعار حماية حقوق الأقليات، وتارة أخرى باسم الدفاع عن حقوق الإنسان، وتارة ثالثة باسم متطلبات التحول الديموقراطي. وقد بدأت مظاهر التفتيت على الساحة العربية واضحة بفعل العولمة، فقد تم تفتيت العراق والإجهاز تقريبًا على وحدته، حتى نص الدستور العراقي الذي لعبت قوى الاحتلال دورًا محوريًا في صياغته على حق كل إقليم - حتى ولو كان محافظة - في الاستقلال ذاتيًا بمواردها عن الدولة متى أراد ذلك. ويعد السودان المثال الثاني المرشح للتفتيت، حيث وضعت اتفاقيات الجنوب مع الشمال، إضافة إلى نزاعات الغرب فى دارفور وفي الشرق حيث قبائل البجا المجتمع السودانى على طريق الندامة القومية. والحال ذاتها في لبنان والمغرب الكبير، والصومال الذي أطيح بدولته فرجع إلى ما قبل عصر قيام الدولة. وهو ما يعنى أن المجتمع العربى تعيش على ساحته جماعات متناحرة بسبب عمليات الأحياء الإثنى الدائرة في المجتمع العربي. قد ترجع بعض أسبابه لسلوك جماعات الأغلبية، أو إلى ضعف الدولة واستغلالها للتوازنات بين الجماعات، أو لحالة الحنق التي اختزنتها وراكمتها الجماعات الإثنية، أو لتغذية القوى العالمية لعملية الأحياء الاثنى هذه[47].

بالإضافة إلى ذلك تشكل القوى الاجتماعية فى المجتمعات العربية أحد الآليات الهامة لإضعاف الدولة من الداخل، في هذا الإطار فنحن في مواجهة قوتان تعملان على إضعاف الدولة وإن كان من منطق أو مدخل مختلف. وتتمثل هذه القوى الاجتماعية في الطبقة العليا والطبقة الوسطى، في نطاق ذلك تتحرك الطبقة العليا - بسبب الأنانية والتشوه الذي تعاني منه - في اتجاه السيطرة على الدولة، حتى تكون الأخيرة في خدمة مصالحها. ويمكن القول بأنها قد نجحت من خلال تحالفها مع البرجوازية العالمية، في إخضاع الدولة لمصالحها، خاصة أن الدولة لم تعد تمتلك الموارد الكافية، للقيام بعملية التنمية والتحديث. ولذلك وجدنا غالبية التشريعات والسلوكيات السياسية للدولة تعمل في اتجاه حماية مصالح هذه القوى الاجتماعية.

وتعد الطبقة الوسطى هي القوة الاجتماعية الثانية التي تؤدي سلوكياتها إلى مزيد من إضعاف الدولة. يتضح ذلك من أنه حينما سيطرت الدولة الليبرالية بدأت تعمل في اتجاه سحب امتيازات هذه الطبقة إضافة إلى فرض ظروف القهر والمعاناة عليها، الأمر الذي دفع إلى تمرد هذه الطبقة. إما من خلال الانسحاب من العملية الاجتماعية جملة والهجرة، هجرة سيكولوجية داخل الوطن، أو هجرة فيزيقية إلى خارجه. أو أن هذه الطبقة اتجهت إلى الاحتجاج الاجتماعي على الدولة، وهو الاحتجاج الذي تبدي في أشكال كثيرة، كالتظاهرات، والالتحاق بالجماعات المضادة للدولة. أو التحاق بعض عناصرها بجماعات العنف والتطرف، لهز استقرار الدولة التي أصبحت تزيد من تضييق الخناق على أبناء هذه الطبقة كلما ضيقت الطبقة العليا الخناق عليها فى ذات الوقت[48].

ونتيجة لكل ذلك زحفت موجة التفتيت على بنية المجتمع العربي، التى إذا بلغت منتهاها، كما أرادت ذلك القوى العالمية، فإننا سوف نكون بإزاء عالم يتشكل من قطع محلية صغيرة، أقل بكثير من القطرية. قطع قابلة للتطويع والخضوع لكونها لا تشكل بنيات متكاملة، قد يعاد وضعها وتشكيلها لتشكل بنية النظام الشرق أوسطي المبتغى، أو يعاد ترتيبها بحيث تصبح إسرائيل الدولة الكبيرة والقائدة بالنسبة لها.

بالإضافة إلى ذلك فقد شهد عصر العولمة إطلاق شعارات تتعلق بحرية بعض الفئات أو الجماعات الإثنية، ومن الطبيعى أن يكون لهذه الشعارات دورها في تأسيس حالة من الفوضى الاجتماعية، التي شكلت بحد ذاتها ظرفًا ضاغطًا على الدولة من جوانب عديدة. مثال على ذلك سلوك بعض شرائح من المرأة، خاصة الشرائح المتعلمة والحضرية، التى بدأت تطالب بحقوق لا تقرها الثقافة العامة للمجتمع، لكنها طرحت على مرجعية غربية بالأساس. الأمر الذي أسس رأيا عاما مضاداً للدولة التى استجابت لهذه الحقوق، وهو الأمر الذي ساعد على عدم استقرار الدولة[49]. وفي هذا النطاق فإنه نظرًا لضعف الدولة القومية أمام قوى العولمة، فإننا نجدها تفتح الأبواب أمام تدفق القيم والدعاوى الغربية بشأن المرأة والفئات الاجتماعية الأخرى التي إن قبلتها – ورغمًا عنها سوف تقبلها – فإنها سوف تستنفر بذلك رأى عام مضاد لها.

وتشكل الجماعات المطالبة باستكمال التحول الديموقراطي قوى اجتماعية ضاغطة على الدولة كذلك، يساعد على استنفارها عوامل عديدة. من هذه العوامل الإعلانات العالمية المتعلقة بالديموقراطية وحقوق الإنسان، وهي الإعلانات التي

توقظ عواطف قوية لديها. بينما يتمثل العامل الثاني في الضعف الواضح للأنظمة السياسية العربية، وهو الضعف الذي أعجز هذه الأنظمة عن مطالبة القوى العالمية المتدخلة في فضائها بالكف عن ذلك. إضافة إلى أن هذا الضعف أعجزها أيضا عن مواجهة الفساد الذي تتسبب فيه الطبقة العليا على ساحتها. ويشير العامل الثالث، إلى أن الأنظمة السياسية التى تعانى من هذا العجز تسعى لأن تظهر بمظهر الأنظمة القوية أمام مواطنيها، فتلجأ للعصا الأمنية حفاظًا على الشرعية. ومن شأن العصا الأمنية أن تستنفر غضب الجماهير، ويتراكم هذا الغضب لتتأسس جماعات من بين الجماهير، تسعى إلى التعبير عن غضبها في مواجهة الأنظمة السياسية. في هذا الإطار تتداخل كل الجماعات الرافضة على الساحة العربية، أو التي تبدي استياءها من خلال المظاهرات العامة المضادة لهذه الأنظمة. قد تنجح الأنظمة السياسية أحيانًا باستخدام العصا الأمنية الغليظة لإسكاتها، غير أن الغضب يتراكم لدى هذه الجماهير، بحيث يصل مخزونها إلى ما يتجاوز العصا الأمنية، وساعتها سوف يكون الانفجار الكبير الذي قد يطيح بهذه الأنظمة ذاتها.

رابعاً: العمالة الوافدة خطر قائم على بنية المجتمع العربى

تعتبر قضية العمالة الأسيوية الوافدة إلى مجتمعات الخليج والتى تسربت إلى عديد من المجتمعات العربية الأخرى من الظواهر التي أصبحت مؤثرة وتشكل تهديد للأمن القومى العربى. ذلك أن العمالة الأسيوية الوافدة وإن كانت تتركز في مجتمعات الخليج، إلا أنها بدأت تنتشر بهدوء في الأقطار العربية الأخرى بما فيها المجتمعات العربية ذات الكثافة السكانية العالية، والتي تمتلك قوة بشرية وفائضا سكانيا كمصر مثلاً، غير أنها في مجتمعات الخليج أصبحت تمثل خطورة قائمة ومؤثرة.

تبدأ قضية العمالة الأسيوية الوافدة مع ظهور النفط في مجتمعات الخليج وارتفاع أسعاره في أعقاب حرب عام 1973، الأمر الذي يسر وفرة مالية شجعت الحكومات المعنية على البدء في عملية تحديث وتنمية شاملة. ونظرًا لحالة الشح السكاني التي عانت منه هذه المجتمعات، فقد كان من الضروري أن تعتمد بدرجة كبيرة على قوة عمل وافدة، للمساهمة في تكوين وتطوير جهاز إداري قادر على إستخدام جزء من إيرادات النفط، لتأسيس عملية التنمية والتحديث، وتوفير أو تقديم الخدمات اللازمة للسكان وتطوير هذه الخدمات. ولتشييد المدن الحديثة، وبناء مرافقها العامة وإقامة البنية الأساسية المادية الضرورية، وتوفير مستوى حياة

أفضـل، كـان مـن الضرورى الاسـتعانة بالعمالـة الوافـدة لإحـداث دفعـة وتوسـع في النظـام التعليمي وفي الخدمات الصحية، بما يساعد في تطوير القوى العاملة المحليـة [50]. إضـافة إلى المساهمة في الأعمال المترتبة عـلى زيـادة اسـتهلاك المجتمـع، وإقامـة المشروعـات الإنتاجيـة والصناعية بالأساس.

ولقد يسر انتقال العمالة الوافـدة، أن مجتمعـات الخلـيج شـكلت مركـز فـراغ سـكاني لدائرة جغرافية ومجتمعية كثيفة السكان، الأمر الذي أدى إلى انطلاق موجـات الهجـرة مـن مجتمعات المحيط إلى مجتمعات مركز الدائرة. ولأن غالبية سكان الدائرة أسيويون، فقد كان للعمالـة الأسـيوية نصـيب الأسـد في الهجـرة إلى مجتمعـات الخلـيج، وذلـك حسـبما يوضـح الجدول التالي:

جدول رقم (1)

السكان وقوة العمل في أقطار الخليج العربي

لسنة 1985 (الأعداد بالألف)

البلد	السكان			قوة العمل		
	المجموع	مواطنون	نسبة المواطنين %	المجموع	مواطنون	نسبة المواطنين %
الإمـارات العربيـة المتحدة	1961	295	15	632	63	10
البحرين	578	293	51	151	70	46
السعودية	13711	8757	64	3245	1565	48
عمان	1283	1010	79	257	150	58
قطر	474	78	17	136	19	14
الكويت	1817	622	36	414	140	24
المجموع	19824	11096	56	4835	2006	41

المصدر: المرجع السابق، الملاحق الإحصائية، ص 542.

ومن الطبيعى بسبب تـدفق موجـات الهجـرة إلى مجتمعـات الخلـيج أن يقـع عدم توازن سكانى وصل إلى حد الخلل فى البنية السـكانية لمجتمعـات الخلـيج لغـير صالح المواطنين الأصليين. ويؤكد ذلك أن نسبة السكان المواطنين قد بلغت في بعـض مجتمعـات الخلـيج نحـو 51% فقـط في البحـرين، 36% "الكويـت"، 17% "قطـر"، 15% "دولة الإمارات العربية المتحدة" وأن نسبة السكان المـواطنين شـكلت أغلبيـة

في مجتمعين خليجيين فقط هما عمان "79%" والسعودية "64%". وأن نسبة السكان المواطنين في مجتمعات الخليج عمومًا بلغت 56% من جملة السكان، الأمر الذي يشير إلى خطورة واضحة لهذا التواجد السكاني الغالب في مجتمعات الخليج عمومًا، وبروز هذه الخطورة بدرجة واضحة في بعض هذه الأقطار، وإستمرار تزايد هذه الخطورة بصورة مطردة.

بالإضافة إلى ذلك فإننا إذا تأملنا تركيب العمالة الوافدة في مجتمعات الخليج فإننا سوف نجد أنه إذا افترضنا أن حجم العمالة الأجنبية قد بلغت نحو 49% في مقابل 41% هي قوة العمل الوطنية. فإننا نجد أن العمالة الوافدة من جنوب أسيا "الهند، باكستان، سريلانكا وبنجلاديش" قد بلغت نسبة 51% من جملة العمالة الأجنبية وأن العمالة الأسيوية التي جاءت من جنوب شرق أسيا "بورما، الصين، أندونيسيا، تايوان، تايلاند، الفلبين، كوريا الجنوبية، ماليزيا" قد بلغت نحو 21%، وأن العمالة الأجنبية التي جاءت من مختلف أنحاء العالم الأخرى "العربية والإسلامية، والغربية، والأفريقية، والإيرانية" قد بلغت نسبتها 24.4% من حجم العمالة الوافدة هناك[51]، ومن ثم فقد كان من الطبيعي فى ظل هذه الأوضاع أن يشكل ذلك وضعًا سكانيًا يمثل خطورة حقيقية واضحة على مستقبل مجتمعات الخليج. ويرجع إنتشار العمالة الأسيوية فى مجتمعات الخليج إلى عدة عوامل، من هذه العوامل أن غالبية المجتمعات الأسيوية حينما أدركت تفجر البترول فى مجتمعات الخليج، إفتتحت مراكز للتدريب الفنى لعمالتها، ساعدتها فى ذلك بعض القوى العالمية، فى غالبية التخصصات المهنية التى تدرب على مختلف المهن وفق أسس وأساليب حديثه، وهو ما دفع إلى تفوق العمالة الأسيوية على سائر مجموعات العمالة العربية والإسلامية الأخرى. يضاف إلى ذلك أن مستويات أجور هذه العمالة كانت متدنية بالنظر إلى مستويات أجور العمالة العربية، الأمر الذى ساعد على تدفقها فى سوق العمل الخليجى، يضاف إلى ذلك أن العمالة الأسيوية إنتشرت فى غالبية مجالات العمل إبتداء من العمالة المنزلية إلى عمالة العمل، الإنتاج والخدمات.

وقد إزداد الأمر خطورة إذا تأملنا إحصاءات العمالة الوافدة الحديثة نسبيا فى مجتمعات الخليج فسوف نجد أن الأوضاع السكانية ظلت كما هى تقريبا، برغم إتجاه مجتمعات الخليج نحو تأهيل أبنائها ضمن عملية التحديث لتحمل عبئ الإستجابة لإحتياجات مجتمعها. ففى دولة الإمارات العربية بلغ عدد سكان دولة الإمارات العربية فى عام 2001 نحو 3.5 مليون نسمة تدنت نسبة المواطنين من

السكان إلى 20% ومساهمتهم فى قوة العمل نحو 8.7%. وفى عام 2007 زاد عدد سكان دولة الإمارات خلال خمس سنوات حتى بلغ نحوثمانية ملايين نسمة، وإنخفضت نسبة المواطنين فى إجمالى عدد السكان إلى 10% فقط وفى إجمالى قوة العمل إلى أقل من 5%. وأصبح عدد البالغين 800 ألف نسمة، حوالى نصف عدد الجالية الهندية البالغة 1.5 مليون فى نوفمبر 2007. وبذلك أصبح المواطنون أقلية فى وطنهم لا يتجاوز عددهم نصف عدد الجالية الهندية التى تطالب بالتجنيس. وفى دولة قطر حدث ذات الاتجاه، حيث إرتفعت نسبة المواطنين من 28% عام 1993 إلى 31.5% عام 2001. وإبتداء من عام 2004 إرتفع عدد السكان من 700 ألف إلى 1.5 مليون فى مطلع عام 2008 وينتظر أن يصل حجم سكان قطر فى عام 2012 إلى نحو 2.3 مليون نسمة حسب التصريحات الرسمية. ونتيجة لذلك تدنت نسبة المواطنين من حوالى 29% عام 2004 إلى 16% فقط عام 2008، وتدنت قوة العمل القطرية من 7% فى مطلع عام 2008 بعد أن كانت 15% قبل ذلك. وإرتباطا بذلك فقد قدر سكان قطر بحوالى 560 ألف نسمة عام 1993 إرتفع إلى 600 ألف نسمة عام 2001 كما قدر عدد القطريين بين عام 1993 بحوالى 172 ألف وفى عام 2001 إرتفع إلى 190 ألف إرتفع فى عام 205 ألف عام 2004 وبلغ عدد المواطنين نحو 240 ألف نسمة فى مطلع 2008 [52].

وفى مملكة البحرين زاد عدد السكان فى عام واحد بنسبة 42% من 742 ألف نسمة عام 2006 إلى 1.05 مليون عام 2007 نتيجة لتضاعف عدد الوافدين. حيث زاد عدد الوافدين من 238 ألف إلى 517 ألف نسمة. وبذلك تدنت نسبة المواطنين فى إجمالى السكان من الثلثين إلى النصف، وفى قوة العمل تدنت مساهمة البحرينيين من حوالى 35% عام 2006 إلى 15% فقط عام 2007. هذا بالرغم من أن عدد المواطنين قد زاد فى عام واحد بنسبة 15% من 459 ألف عام 2006 إلى 529 ألف عام 2007 بسبب سياسة التجنيس الكثيف الذى إتبعته حكومة البحرين، والتى أدت إلى إرتفاع الزيادة السنوية فى عدد المواطنين من 2.3% إلى 15%[53].

وحسبما تؤكد دراسات عديدة أجريت على هذه الظاهرة، فإننا نجد أن لهذه الظاهرة آثارها الضارة بالأمن القومي من جوانب عديدة، أبرزها أن العمالة الوافدة المتواجدة على أرض الخليج تعمل إبتداء بإتجاه تبديد رأس المال الخليجي بدرجة واضحة. ولتوضيح ذلك قدر أحد الباحثين أن التكلفة الاقتصادية للعامل المهني وشبه المهني بدولة قطر بالنسبة لصاحب العمل، تتراوح بين 800 – 1500 ريال

قطري شهريًا. يضاف إليها حوالى 200 ريال سكن ومصاريف سفر. إضافة إلى أن الدولة تتكلف بالنسبة للوافد الواحد من هذه الفئة نحو 4000 ريال شهريًا لتوفير الخدمات الصحية والأمنية والثقافية والتعليمية ودعم المواد الغذائية، والمرافق كالكهرباء والماء والمنتجات النفطية. فضلاً عن الضغط السكاني على المرافق وتكلفة صيانتها وتطويرها، وتأسيس إستمرار الحاجة إلى المزيد من العمالة الوافدة التي تتولى خدمتها[54]، الأمر الذي يعني أن هناك تبديدًا حقيقيًا للثروة العربية على أرض الخليج.

إلى جانب ذلك فإن وجود العمالة الوافدة بهذه الكثافة العالية لم يساعد على إكساب العمالة الوطنية مهارات جديدة، تمكنها من السيطرة على تكنولوجيا الإنتاج المستخدمة في أقطارها، أو العمل على تطوير هذه التكنولوجيا. إضافة إلى عدم مساعدتها فى رفع كفاية العاملين في مجالات العمل المختلفة. فما زالت المجتمعات الخليجية تعتمد اعتمادًا شبه كامل على خبرات العناصر الخارجية في التخطيط لتحديثها. وفي تنفيذ هذه الخطط، سواء في مجالات الإنشاء أو الإنتاج أو الخدمات. كما أن عملية التحديث هذه لم تؤسس قاعدة إنتاجية قادرة على النمو مستقبلاً[55]. تأكيداً لذلك أن مشاركة السكان المحليين فى دول الخليج فى قوة العمل إتجهت إلى التناقص حتى بلغت مستويات متدنية. تأكيداً لذلك أننا نجد أن مساهمة السكان فى دولة الإمارات العربية المتحدة فى قوة العمل لم تتجاوز 5% وفى دولة قطر لم تتجاوز 7% وفى مملكةالبحرين لم تتجاوز 15%، وهو ما يعنى أن العمالة الوافدة قامت بإقصاء أو تهميش العمالة الوطنية[56].

بالإضافة إلى ذلك فقد أدى وجود العمالة الوافدة إلى اتجاه الشباب الخليجي إلى القيام بالأنشطة الإدارية والخدمية بعيدًا عن النشاط الإنتاجي، حيث نجدهم يفضلون بصفة عامة الاستخدام في القطاع الحكومي على أي شكل من أشكال الاستخدام. ويندر من بينهم من يعمل في مجال الإنتاج الصناعي أو الزراعي أو الإنشاءات. وتشير العديد من الكتابات والبيانات أنه حتى حين يتولى الخليجيون العمل، فإنهم يعتمدون بصورة رئيسية على العمالة الوافدة في اتخاذ القرارات الرئيسية – أو القيام بالجهد الأساسي – ويبقى دورهم صوريًا. وعلى سبيل المثال يوضح أحد الباحثين دور المواطنين في قطاع التجارة والمقاولات، وهو القطاع الذي يفضلون العمل فيه بقوله "إنه بالرغم من تواجد المواطنين الظاهرى فى هذا القطاع. فإن دور أغلب المشتغلين من المواطنين في هذا القطاع لا يتجاوز الصورة الشكلية، حيث تكون الإدارة الفعلية واتخاذ القرار في يد الشريك الوافد. وفي أكثر

الأحيان فإن الملكية الفعلية تكون أيضًا للوافد ولا يتعدى دور المواطنين دور الكفيل أو الشريك الصوري"[57] الأمر الذي يعني تهميش قوة العمل الوطنية وربما من العمل الحقيقى وربما من الملكية كذلك.

بالإضافة إلى ذلك تعمل العمالة الوافدة – بخاصة الأسيوية – على تشويه قوة العمل الوطنية، وقد أبرزت إحدى الدراسات المتعلقة بآثار العمالة الأجنبية على التنمية وتنمية الموارد البشرية. أن إنتشار العمالة الأجنبية قد أدى إلى تكاسل المواطنين عن أداء الأعمال التي يشتركون فيها مع الأجانب في العمل نفسه، كذلك أدى إلى الانصراف عن بعض المهن التي تقتضي بذل الجهد والعمل اليدوي، وبروز ظاهرة التغيب عن العمل، وعدم الالتزام بأوقاته. كما أدى ذلك أيضًا إلى عدم تحمس المواطنين لاكتساب المعارف والمهارات المطلوبة للمهن الوسيطة، والتي تحتاج العمل اليدوي[58]. يؤكد ذلك تقرير للبنك الدولي حول قوة العمل، حيث ذهب إلى أن الاتجاهات السلبية التي تنتشر لدى المواطنين المحليين تجاه العمل، تتمثل في توجههم نحو ما سمى "بالعمالة العاطلة" أو "العمالة الترفية". وهو ما يؤدي إلى زيادة العمالة الوافدة من ناحية، وعدم - أو نقص - إستخدام العمالة المحلية المتوفرة في الوقت نفسه[59].

وبسبب عدم استقرار العمالة الوافدة، فإن ذلك يعني من ناحية عدم إمكان تراكم الخبرة، وعدم سهولة تطويع أساليب العمل المكتسبة في الخارج لظروف العمل المحلية. واستنزاف قدر كبير من رأس المال في تجنيد وإعادة تجنيد القوى العاملة الوافدة، إلى جانب النفقات اللازمة لتحقيق إدماجها في البلد المضيف وإكسابها المعرفة الضرورية للتعايش في إطاره. كما أنها تؤدي من ناحية ثانية إلى غياب أي شعور بالانتماء، بخاصة إذا كانت العمالة تفد من مجتمعات لا تمت بصلة إلى المجتمع المضيف، ولا يرتبط مصيرها بمصيره. حقًا إن الأجر المرتفع قد يعمل على إطالة مدة البقاء، وقد يكون حافزًا يدفع العامل الوافد لبذل قدر من الجهد وتجنب الإهمال والتكاسل، غير أن هذا الحافز السلبي وحده لا يدعو إلى الإبداع أو الإجادة التي ترتبط أساسًا بالشعور بالانتماء والرغبة في المشاركة في بناء مستقبل مشترك. وتبرز خطورة هذه الظاهرة من كون العمالة الوافدة تشكل الجزء الأكبر من مجموع العاملين في مجتمعات الجزيرة العربية المصدرة للنفط. وينبع الخطر هنا من أن سلوكيات العمالة الوافدة هي التي تحدد سلوكيات العمل بصفة عامة في هذه الأقطار، بما في ذلك سلوكيات العمالة الواطنية. "ومن الطبيعي أن يؤسس مثل هذا الوضع إحباطًا، ويجعل سلوكيات العمالة الوافدة هي الأصل،

ويعمل على تبعية سلوك العمالة الوطنية للعمالة الوافدة"[60]. ومن الطبيعي أن يشكل ذلك فاقدًا اقتصاديًا وبشريًا وحتى معنويا بالنسبة للمجتمعات المستخدمة لهذه العمالة.

بالإضافة إلى ذلك هناك بعض الآثار الأخلاقية التي تهدد الأوضاع الاجتماعية والثقافية لمجتمعات الخليج، من ذلك مثلاً أنه نظرًا لأن غالبية العمالة الأسيوية من الذكور. ولأن أجورهم محدودة تستبعد القوانين الخليجية إحضار أسرهم، ومن ثم يسكنون بأعداد كبيرة مع بعضهم، حتى أن هناك منطقة في إحدى الدول الخليجية تعرف "بمدينة الذكور". حيث يخلو المكان تمامًا من وجود النساء. ومن ثم تتحول بعض المناطق إلى مناطق شبيهة بالثكنات العسكرية المنظمة تنظيمًا ذاتيًا، تنتشر فيها الجرائم وتمثل صداعًا دائمًا لجهات الأمن[61]. هذا بالإضافة إلى تواجد أنماط كثيرة من الجرائم الأخلاقية التي يفرضها مثل هذا الوضع المختل، إلى جانب ذلك فقد أكدت دراسات كثيرة على أن العمالة الأسيوية الوافدة تعتبر مصدرًا أساسيًا من مصادر تهريب المخدرات وإشاعة إدمانها بين مختلف فئات الشباب الخليجي. الأمر الذي يهدد على المدى الطويل بتدمير الثروة البشرية لمجتمعات الخليج.

بالإضافة إلى ذلك تعتبر العمالة الأسيوية مصدرًا أساسيًا من مصادر الجريمة والإنحراف، قد يرجع ذلك إلى الوجود الكثيف لهذه العمالة في مجتمعات الخليج، وقد يرجع ذلك أيضا إلى قدر القهر والضغط الاجتماعي المفروض عليهم. أو يرجع إلى طبيعة المستويات الاجتماعية التي ينتمون إليها، الأمر الذي يجعلهم مصدرًا أساسيًا للانحراف والجريمة. يوضح ذلك الوصف الدقيق الذي يقدمه أحد رجال الأمن، رغم عدم اهتمامه بالجوانب الثقافية والقيمية، حيث يرى أن هذه الوضعية خطيرة، فانتشارهم مشكلة وتجمعهم مشكلة كذلك. "فتجميع العمالة الأجنبية في مدينة العين أعطى نتيجة عكسية، بحيث أصبحت المنطقة مقطوعة تمامًا عن المجتمع. وأصبحت بؤرة لتصدير الجريمة لبقية الإمارات، وأصبح أي شخص مطلوب من الجهاز الأمني يلتجئ إلى هذا التجمع، ومن الصعب الحصول عليه داخل المنطقة. لأن تجمعهم يمدهم بالقوة، وله في المدى البعيد نتائج وخيمة، وفي نفس الوقت فإنهم لو انتشروا في البلد سيحدون من الحرية الشخصية للأسر، لأن هذه النوعيات من العمالة الجاهلة تسبب المضايقات.

إلى جانب ذلك فإن وجود العمالة الوافدة – بخاصة الآسيوية – فى مجتمعات الخليج بهذه الكثافة، وهذا العدد الذى يفوق عدد السكان الوطنيين، من شأنه أن يجعلنا أمام كارثة جديدة مثل كارثة "فلسطين". حيث يمكن أن تعمل العمالة الوافدة

بحكم تفوقها العددى على إقتطاع دول الخليج الصغيرة من الجسد العربى، وتحويلها إلى سياقات غير عربية. وقد بدأت بالفعل خطوات فى هذا الاتجاه، وفى ظل شرعيه كاملة من إعلانات حقوق الإنسان التى أطلقتها العولمة. فقد بدأت الجاليات الآسيوية فى البداية بإنشاء مدارس لأبنائها تعلمهم حسب مناهج التربية والتعليم فى مجتمعاتهم الأصلية. ثم إمتد الأمر إلى تأسيس فروع لجامعات أجنبية على أرض الخليج يلتحق بها عادة أبناء هذه الجاليات لأنهم يتقنون الأنجليزية، وهى تعلم أساساً بهذه اللغة. ثم بدأ الإتجاه للمطالبة بإنشاء دور للعبادة، فأنشئت الكنائس للمسيحيين ودور العبادة للجاليات الأخرى مخالفة لقول الرسول الكريم "لا يبقى فى الجزيرة غير الإسلام دينا". ثم بدأ الإتجاه إلى تأسيس مجتمع مدنى خاص بأبناء الجاليات الأجنبية، وفى هذا الإطار أنشئت المنظمات غير الحكومية التى تؤدى أدواراً مختلفة فى الظاهر، وفى الخفاء لصالح أبناء الجاليات الآسيوية، بما فى ذلك المنظمات غير الحكومية للدفاع عن حقوق الإنسان.

وفى الفترة الأخيرة بدأ هذا التواجد يتحول من تواجد له طابعه الثقافى والاجتماعى إلى تواجد له طابعه السياسى، حيث بدأت بعض الجاليات تطالب بإنشاء كيانات نقابية تدافع عن حقوقها. هذا بالإضافة إلى تنظيم التظاهرات والإحتجاجات التى تطالب بحقوق معينة، أو مطالب محددة لأبناء هذه الجاليات. وفى الفترة الأخيرة بدأت بالمطالبة بحق التجنيس، أى الحصول على جنسية البلد العربى الذى تعمل فيه، هادفة بذلك إلى الحصول على حقوق المواطنة الكاملة، تؤيدها فى ذلك منظمات وقوى دولية عديدة. وهم إذا نجحوا فى ذلك فسوف يتم إستيلاؤهم تدريجيا، وبدون أى جهد نضالى خشن على جملة مجتمعات الخليج الصغيرة. بتأييد من العالم ومن المنظمات الدولية بخاصة المؤكدة على حقوق الإنسان والأقليات، ونكون ذلك نحن العرب قد تخلينا طواعية عن فلسطين ثانية من الأرض العربية. فهل من الصعب بعد ذلك أن نتصور أن تكون العمالة الأسيوية الوافدة مصدرًا لعدم الاستقرار الثقافي والاجتماعي والسياسي، ولو حتى في المستقبل؟!!

خامساً: الأقليات وإمكانية تفجر المجتمع العربى من الداخل

تعتبر مسألة الأقليات من القضايا التي لم يهتم بها الفكر العربي لعدة اعتبارات أو عوامل. ويتمثل الاعتبار الأول في امتلاك المجتمع العربي لأغلبية متجانسة تسودها ثقافة متسامحة تجاه الأقليات، الأمر الذي جعل الحديث عن مسألة الأقليات حديثًا مصطنعًا، يحاول بعض الباحثين تصديرها لمجتمعنا العربي. أو هي

تصورات نظرية متحيزة تحاول فرضها على الواقع العربى الحديث، نقلت عن تنظير "مجتمع الموزايكو" أو "المجتمع الفسيفسائي"، فى محاولة لقراءة واقع التفاعل العربي من صفحة لا تنتمي لكتابه. والثاني أننا نلاحظ أن فترات انهيار أو ضعف المجتمع العربي هي الفترات التي قد تشهد بعض المشكلات بين الأقليات وبين الأغلبية. ففي فترات الانهيار يواجه المجتمع قدرًا هائلاً من المشكلات وكثافة عالية من التوتر، الذى يتزايد لكي يتفجر أحداثاً فى مناطق الحدود الفاصلة بين الجماعات المشكلة للبناء الاجتماعي، قد تكون هذه الجماعات أقليات أو ليست كذلك. فى هذا الإطار فإنه من المتوقع أن تكون فترات قوة المجتمع هي أكثر الفترات التي تشهد تفاعلاً محدودًا فيما يتعلق بهذه المسألة، فهذه المسألة لا تظهر إلا في الفترات التي يعجز فيها المجتمع عن تحقيق، أو إدراك أهمية تطوير مشروع اجتماعي له. مجرد وجود مشروع اجتماعي قوي، يكون قادرًا دائمًا على جمع تشرذمات الفئات التى تشكل البناء الاجتماعي بغض النظر عن اتجاه ومستوى التشتت.

ومن الطبيعى أن يكون النظام السياسى الذى يمتلك مشروع إجتماعى قويا فى طبيعته وقدراته، كما يكون قادرا على ضبط المجتمع وضبط التفاعل بين جماعاته المكونة. ويشير العامل الثالث إلى أن مسألة الأقليات تثار في العادة، عند محاولة اختراق بناء المجتمع العربي من قوى خارجية، حيث ينجح هذا الاختراق إذا كان بناء المجتمع يعيش حالة من الوهن الذى يجعله عرضه للتمزق. وهنا نجد أن العامل الخارجي يعمل على تأسيس الظروف الموضوعية لتطوير الجوانب السلبية لهذه المسألة، وإغفال مساحة التفاعل الإيجابي بين مختلف الجماعات. ويتمثل الاعتبار الرابع في أنه إذا كانت الأقليات تختلف عن الأغلبية بالنظر إلى أي من المتغيرات الإثنية "العرق، الدين، اللغة، القومية". فإن هذا المتغير قد لا يكون كافيًا لتحول هذه الجماعة كأقلية على ما يذهب البعض – عن الأغلبية، ناهيك عن الصراع معها لأن متغيرات الالتقاء والتفاعل الإيجابي أقوى، بحيث تلغي فاعلية المتغير الذي يشكل أساس التباين. ومع ذلك نجد أن هناك بعض الباحثين الذين يؤكدون على متغير التباين أكثر من تأكيدهم على متغيرات الالتقاء، حتى أن الأمر قد يندرج فى إطار مبحث التفكير التآمري أكثر من كونه تفكيرًا علميًا موضوعيًا يتناول ظواهر واقعية. ويتصل الإعتبار الخامس بأن مسألة الأقليات قد تكون إحدى هموم المجتمع العربي، لكنها ليست من الهموم المحورية، والمعتقد أننا في مرحلة تفرض علينا مواجهة المشكلات أو الهموم المحورية التى تشكل مكانة متقدمة على سلم للأولويات. بل إن مواجهة المشكلات أو الأولويات التي تشغل مكانة محورية،

قد يساعد على حل المشكلات الثانويـة، ذلـك أن حـل المشـكلات المتصـلة بتعـثر التحـديث، وأنتشار العنف والتطرف فى المجتمع، والعجز عن التعبئة، والفقر العام، قد يساعد على حل المشكلات الثانوية – كالعلاقة السلبية بين بعض جماعات المجتمع - أو يساعد عـلى إذابتهـا، والقضاء عليها من جذورها.

بداءة نُعرف الأقلية باعتبارها جماعة أثنية "أي مجموعة بشرية تختلـف عـن الأغلبيـة في واحد أو أكثر من المتغيرات العديـدة كالـدين والمـذهب واللغـة، أو الثقافـة أو السـلالة". وكلمة الأثنية Ethnic "مشتقة من الأصل اليوناني Ethno بمعنى شعب أو أمة أو جنس"[62]. وقد أصبح اللفظ يستخدم في العلوم الاجتماعية ليشير إلى أي جماعة بشرية يشترك أفرادهـا في العادات والتقاليد واللغة والدين، وأي سمات أخـرى تميزهـا بمـا في ذلـك الأصـل والملامـح الفيزيقيـة الجسـمانية[63]. واسـتنادًا إلى ذلـك فإننـا نعتقـد أن لفـظ "الجماعـة الإثنيـة" هـو المصطلح الأكثر موضوعية للتعبير عن طبيعة الجماعة، بيـنما تشـير مصـطلحات "الأقليـة" أو "الاغلبية" إلى إحدى الصفات الواقعية لهذه الجماعات. سواء كانت هذه الصفة ذات طبيعة مادية كالقول بالحجم العددي للجماعة، وهو الحجم الذي يقرر كونهـا أغلبيـة أو أقليـة. أو ذات طبيعة معنوية، من حيث الوزن الاجتماعي للجماعة، وهو الوزن الذي يعكس قيمة أو فاعلية دورها في بناء المجتمع، واستنادًا إلى ذلـك تعتـبر جماعـة الأقليـة هـي جماعـة أثنيـة بالأساس، أياً كانت طبيعة المتغير الذي يحدد إثنيتها. فهي إما أقلية مادية "العدد أو الحجم" أو أقلية معنوية من حيث "ضعف الوزن الاجتماعـي" وهنـاك اخـتلاف كبـير بـين النمطـين، وتنتمي غالبية الأقليات العربية بدرجة أكـثر إلى الـنمط الأول أكـثر مـن انتمائهـا إلى الـنمط الثاني.

وتتبلور الجماعة الأثنية أو جماعة الأقلية بالنظر إلى مجموعة من المتغيرات الأساسـية التي تحدد درجة تبلورها كجماعة منفصلة عن الأغلبية ثم مسـاحة الاشـتراك مـع الأغلبيـة. ويتمثل المتغير الأول في أن عضوية الجماعة الأثنية هي عضوية غير تطوعية، ولكنها عضوية تتحدد بالمولد، فأفراد الجماعة يولدون فيها، ويرثـون أصـلها الأثنـي، مثـل الـدين واللغـة أو لون البشرة، وبالتدريج يكسبون بقية خواصها الثقافية أو المزاجية. فـالفرد عنـد مولـده لا يختار الجماعة الأثنية التي ينتمي إليها، أي أنه لا يقرر أن يكون أبيض البشرة أو أسودها، ولا يقرر أن يكون سياهيا أو هندوكيًا[64]. بيد أن ذلك لا يعني أن الجماعات الأثنيـة بهـذا المعنى هي جماعة مغلقة ومنعزلة عن الجماعـات الأخـرى، وذلـك لأن متغـير المولـد قـد يفقد فاعليته في تحديد انتماء الفرد للجماعـة الأثنيـة. فعنـد مسـتوى معـين مـن التطـور

الاجتماعي قد يتزوج الأبيض سوداء البشرة، والعكس صحيح، لأن متغير اللون قد فقد قيمته في التمييز الاجتماعي كما هو حادث فى مجتمع كالولايات المتحدة الأمريكية. وعلى العكس هناك بعض المجتمعات التي يسودها الزواج الداخلي كقاعدة أساسية دون أن تشكل أقلية كالجماعة القبلية مثلاً، إذ يلعب هذا المتغير دوره عند مستوى معينًا من التطور الاجتماعي ويفقد فاعليته عند مستوى آخر.

ويتمثل المتغير الثاني في الزواج الداخلي Endogamy، فالأغلبية العظمى من أفراد أية جماعة أثنية ينتهي بهم الحال إلى الزواج من أفراد نفس الجماعة الأثنية من الجنس الآخر. غير أن هذه الخاصية ليست بصرامة الخاصية الأولى، فقد يحدث التزاوج بين أفراد ينتمون إلى جماعات أثنية مختلفة، غير أن الشواهد الواقعية تشير كلها إلى أن ذلك هو الاستثناء عن القاعدة العامة. والمعتقد أيضًا أن هذا المتغير قد يفقد فاعليته - باستثناء بعض التحديدات الاجتماعية المرتبطة بالدين - إذا قطع المجتمع شوطًا على طريق التطور الاجتماعي. إذ تفقد المتغيرات الأثنية - بيلوجية كانت أم ثقافية أم اجتماعية - فاعليتها بمرور الزمن لتصبح بقايا تكوينات اجتماعية سابقة. وتتزايد هذه العملية كلما تحرك المجتمع من الأوضاع والقيم ذات الطبيعة الجماعية إلى حيث تكون القيم الفردية هى التى تحكم التفاعل الاجتماعي وتنظمه.

وتشكل مجموعة الظروف الموضوعية أحد المتغيرات الأساسية التي تساعد على تبلور الجماعة كجماعة أقلية أثنية، من هذه الظروف تركز الجماعة الأثنية خاصة إذا كانت صغيرة العدد في منطقة معينة. أي تركز سكانها في إطار جغرافي بعينه، بحيث تؤدي هذه الكثافة السكانية إلى كثافة اجتماعية، حيث نجد أن وزن شبكة العلاقات الاجتماعية بين أفراد الجماعة وبعضهم البعض أكبر من وزن شبكة العلاقات الاجتماعية بين أعضاء هذه الجماعة وأعضاء الجماعات الأخرى، وهو ما يعني أن الجماعة لها حدود اجتماعية ذات علاقة بالحدود الجغرافية. ويتساوى في ذلك أن الجماعة قد تكون محددة جغرافيًا أو اجتماعيًا كعزلتها بسبب تدني المستوى الاجتماعي، أو بسب إمتهانها مهنة مدانة اجتماعيًا، أو كل هذه العوامل مجتمعة. نقصد إذًا بالظروف الموضوعية، مجموعة الظروف الواقعية التي تفصل الجماعة عن ما عداها مدركة إدراكًا علميًا محايدًا. وبطبيعة الحال فإن هذه الظروف الموضوعية كالعزلة الجغرافية أو انخفاض المستوى الاقتصادي، أو الانتماء لمهنة معنية، قد تسقط تحت وطأة فاعلية عملية التطور والتحديث الاجتماعي.

ويعتبر المتغير الذاتي من المتغيرات الرئيسية التـي تلعـب دورًا رئيسـيًا في بلـورة وجـود الجماعة الإثنية، وإذا كانـت الظـروف الموضـوعية تشـير إلى تميـز الجماعـة عـن الجماعـات الأخرى بالنظر إلى أي مـن الظـروف فـإن الـوعى بفاعليـة هـذه الظـروف فى تعيـين حـدود الجماعة يعد إدراكا ذاتيا. حيث "نجد أن ما يجعل الجماعة الأثنية تدرك ذاتها كجماعة ذات طبيعة مختلفة، يتمثل في الإدراكات الذاتيـة والمواقـف والاتجاهـات الاجتماعيـة والسياسـية التى تطورها الجماعة نحو ذاتها ونحو الآخر. وانعكاس كل ذلك في أنماط السلوك والعلاقات تجاه الجماعات الأثنية المجاورة لها أو المتفاعلة معها. فقد يكون الاختلاف الموضوعي في أي من المتغيرات الإثنية كبـيرًا، ولكـن أفـراد الجماعـات المتفاعلـة أو المتجـاورة لا يعـيرون هـذا الاختلاف أهمية تذكر، ولا يرتبون عليه آية نتـائج موقفيـة أو سـلوكية ذات بـال. ويمكـن أن يكون العكس صحيحًا، فقد يكون التبـاين الأثنـي طفيفًـا للغايـة بـين جماعتـين، ومـع ذلـك تضفي كل جماعة على ذلك الاختلاف الطفيف أهمية قصوى، وترتب كل منها عليه مواقـف محددة وأنماطًا من المعتقدات العدائية والسلوك الصراعي المتبادل. كـذلك قـد تضـفى عـلى أحد المتغيرات الأثنية "كالتباين في الدين أو اللغة" أهمية قصوى في مرحلة تاريخيـة معينـة، غير أن أهمية نفس المتغير قد تتضاءل تمامًا في مرحلة تاريخية أخرى بين نفس الجماعات في نفس المجتمع أو فى نفس الرقعة الجغرافية"[(65)].

وفي العادة تنمو الإدراكات الذاتية مستندة إلى الوعي الأثني بالذات، وهو الوعي الذي لا يتولد ولا ينمو لدى جماعة معينة إلا بسبب وجود علاقات الجيرة والتفاعل مع جماعـات أثنية أخرى. وفى هذا الإطار يعـد الإدراك الـذاتي المتفـرد أو الاخـتلاف عـن "الآخـرين" نتـاج لرؤيـة وإدراك هـؤلاء الآخـرين[(66)]. ذلـك يعنـي أن الجماعـة الأثنيـة اسـتنادًا إلى الظـروف الموضوعية التي أشرنا إلى بعضها، يمكن أن تكـون كامنـة فى حالـة "الجماعـة في ذاتهـا" إذا لم يكن هناك تحيزًا من الآخرين ضد هذه الجماعة. فى هذه الحالة تعد الجماعة مجـرد عـنصر من عناصر المجتمع، أو هى كتلة صامتة إذا لم تدرك أن الآخرين متحيزين ضـدها. غـير أنهـا حينما تدرك مكانتها بالنظر إلى الآخرين ومدى توازي إسهامها في المجتمـع مـع نصـيبها مـن الكعكة الاجتماعية. وحينما تعي تحيز الآخرين ضدها أو تعـاطفهم معهـا، فإنهـا تنتقـل إلى مرحلة جديدة هي مرحلة "الجماعة لذاتها"، أي تسعى لتحقيق مجموعة من الأهداف التي تساعد على رفع مكانتها في وجه الآخرين، أو سعيها لآلغاء تحيز الآخرين ضدها.

استنادًا إلى تحديدنا لمجموعة المتغيرات التي تتحدد بالنظر إليها جماعة الأقليـة، فإننـا نستطيع القول بأنه في إطار المجتمع العربي قد توجد بعض الظروف الموضوعية، التي تجعل من جماعة معينة أقلية في مواجهة الأغلبية. بيـد أن هـذه الظـروف يكـون فى مقـدورها أن تدفع إلى بروز جماعـة الأقليـة كجماعـة واعيـة بـذاتها في مواجهـة الآخـرين، وذلـك بسـبب مجموعة من العوامل. ويتمثل العامل الأول في التجانس الجغرافي للعالم العـربي، حقيقـة أن هناك بعض الأقليات التى استقرت في مناطق جبلية وعـرة، إلا أنهـا تشـترك مـع الأغلبيـة في متغيرات أخرى. والمؤكد أن تؤدى عملية التحديث إلى إلغاء العزلة الجغرافية بسبب فاعليـة عامل المواصلات ووسائل الاتصال. بينما يرتبط العامل الثاني بغياب التحيـز الاجتماعـي ضـد الأقليات العربية، وذلك لبعدين، الأول اشتراك الأغلبية والأقلية لتحقيق أهداف واحـدة مـن خلال مرحلتي النضال مـن أجـل الاسـتقلال وتحقيـق التنميـة. والثـاني أن غالبيـة حكومـات الاقطار العربية تعي ضرورة ضـم الأقليـات إلى جانـب الأغلبيـة في مواجهـة التهديـد الـدائم للمجتمع العربي من الخارج، الأمر الذي ينفي التحيـز ضـدها. ويتصـل العامـل الثالـث بـأن تنمية وتحديث المجتمع العربي سوف يساعد من ناحية عـلى إلغـاء فاعليـة المتغـيرات التـي تفصل الجماعة الوطنية بعض أجزائهـا عـن الـبعض الآخـر. إضـافة إلى أن التحـديث سـوف يساعد على نقل المجتمع العربي إلى مستويات إجتماعية أفضل، من شـأنها أن تلغـي ضروب التحيز المختلفة التي تزدهر عادة حينما تكون الكعكة الاجتماعية محدودة وصغيرة.

وفيما يتعلق بتوزيع الأقليات في المجتمع، فإننا لكي ندرك طبيعة وأبعاد هـذا التوزيـع، فإننا لابد أن ندركه بالنظر إلى أوضاع الأغلبية العربية كإطـار مرجعـي يمكـن القيـاس عليـه. وإذا كان سكان العالم العربي قد بلغوا في سنة 1990 إلى مائتين وعشرون مليون نسمة، فإننـا نجد أن 80% مـن هـؤلاء السـكان، الـذين يصـل عـددهم إلى نحـو 175 مليونًـا مـن الـبشر يتحدثون اللغة العربية كلغة أصلية. ويدينون بالإسلام، ويعتنقون المذهب السني، وينتمون سلاليًا إلى العنصر "السامي الحامي"، وأن الأقليـات الأثنيـة في المجتمـع العـربي تختلـف مـع الاغلبية في واحد أو أكثر من هذه المتغيرات، باسـتثناء الاقليـة الزنجيـة في جنـوب السـودان، وهي الأقلية التي تختلف مع الأغلبية في المتغيرات الأربعة. الأمر الذي يجعلنـا نؤكـد عليهـا فقط كأقلية إثنية متبلورة، وفي محاولة تصنيف الأقليات الأثنية في العـالم العـربي بـالنظر إلى هذه المتغيرات الأربعة فإننا نعرض للمعطيات المتعلقة بالأقليات اللغوية والدينية من خلال الجدول التالى:

الجدول رقم (2)

الإقليات اللغوية فى الوطن العربى فى أوائل التسعينيات*

الجماعة – الأقلية اللغوية	العدد الإجمالى *فى الوطن العربى	متغيرات إثنية أخرى: الدين لدى أغلبيتهم	الموطن الأصلى	مناطق التركيز الحالية بترتيب أهميتها
الأكراد	5.000.000	مسلمون	نفس الموطن الحالى	العراق – سوريا
الأرمن	1.000.000	مسيحيون	أرمينيا (تركيا والاتحاد السوفياتى	لبنان – سوريا – العراق – مصر
الأراميون والسريان	125.000	مسيحيون	نفس الموطن الأصلى	سوريا – لبنان – العراق
التركمان والشركس	125.000	مسلمون	جنوب الاتحاد السوفياتى تركيا	الأردن – سوريا
الأتراك	125،000	مسلمون	تركيا	سوريا - العراق
الإيرانيون	350.000	مسلمون	إيران	العراق وأقطار الخليج العربى
اليهود الغربيون	3.500.000	اليهودية	أوربا والأمريكيتان	فلسطين المحتلة (إسرائيل)
القبائل الزنجية	5.500.000	وثنيون	نفس الموطن الحالى	جنوب السودان وجنوب المغرب
البربر	15.000.000	مسلمون		بلاد المغرب – ليبيا
الجملة	29.725.000			

* المصدر: سعد الدين إبراهيم، الملل والنّحل والأعراق فى الوطن العربى (القاهرة: مركز أبن خلدون للدراسات الإنمائية، 1993)، ص 62.

* معظم هذه الأرقام تقديرية، وقد توصلنا إليها من خلال آخر إحصاء رسمى مع إضافة نسبة للزيادة الطبيعية تعادل نسبة الزيادة الطبيعية لإجمالى السكان فى الأقطار التى تعيش فيها هذه الجماعات للسنوات التالية لآخر إحصاء، أو أخذ المتوسط الحسابى لأدنى وأقصى التقديرات المذكورة فى المراجع الموثوقة حول الموضوع.

وتشير قراءة معطيات الجدول السابق إلى عدة حقائق أساسية، أبرز هذه الحقـائق أن الأقليات اللغوية فى العالم العربى بلغ عددها نحو ثلاثـون مليونـاً تقريبـاً وهـو مـا يعنـى أن الأقليات اللغوية بلغت نسـبتها 10% مـن نسـبة السـكان العـرب. وهـى فى أغلبهـا أقليـات مندمجة فى مجتمعاتها، بحكم الإشتراك فى الميراث والخبرة التاريخيـة، إضـافة إلى الإشـتراك فى اللغة والثقافة العامة للمجتمـع، وهـو الإشـتراك الـذى لا ينفـى أن لهـذه الجماعـات لغتهـا وثقافتها، ومن ثم نجد أن مساحة الإندماج فى المجتمع أكبر من مسـاحة الإنفصـال. وتتمثـل الحقيقة الثانية فى أن أغلب الأقليات الموجـودة عـلى السـاحة العربيـة جـاءت إلى المجتمـع العربى من خارجه، وإتخذته وطناً فى مراحل الإستعمار المتتابعة. وبإسـتثناء الأقليـة الكرديـة والآرامية والسريانية والقبائل الزنجية فإن غالبية جماعات الأقلية الأخرى جاءت إلى الـوطن العربى من خارجه. وتشـير الحقيقـة الثالثـة إلى أن غالبيـة هـذه الأقليـات جـاءت إلى العـالم العربى من أوطان محيطة بالعالم العربى بخاصة تركيا وإيران والإتحاد السـوفيتى سـابقا. وأن الأقلية اليهودية جاءت إلى العالم العربى من خارجه مفروضة بواسطة القوى الغربية لتضـاف إلى الأقليات الأخرى الموجودة على الخريطة العربية.

وتتصل الحقيقة الرابعة بأن الديانات الأساسية للأقليات التى تسكن الساحة العربية هـى الديانة الأسلامية والمسيحية واليهودية ثم الديانة الوثنيـة كـما هـى الحـال فى القبائـل الزنجيـة التى تسكن جنوب السودان وجنوب المغرب. وأن البربر هم أكبر الأقليات على الساحة العربية، إذ تبلغ نسبتهم نحو 50% من مجموع الأقليات العربية، وهـم وإن كـانوا عـلى معرفـة باللغـة والثقافة العربية إلا أن لهم لغتهم وثقافتهم الخاصة بهم. إضافة إلى تركزهم فى أقطـار المغـرب العربى ويلى ذلك الأقليات الزنجيـة التـى بلـغ تعـدادها خمسـة ملايـين ونصـف نسـمة وتصـل نسبتها إلى 18.5% من جملة الأقليات فى العالم العربى وهى أقلية تنفصل عن الأغلبيـة العربيـة فى الدين واللغة والثقافة، وتأتى الأقلية الكردية فى الترتيـب الثالـث مـن حيـث حجـم الأقليـات، حيث بلغ تعدادها خمسة ملايين نسمة بنسبة 16,8% وهى أقلية يعتبر الوطن العـربى موطنـاً أصيلاً لها، بل أنها لعبت دوراً محوريـاً فى التـاريخ العـربى، وهـى فى الغالـب أقليـة مندمجـة فى العالم العربى، وتتركز فى المشرق العربى بالأساس. يـلى ذلـك الأقليـة اليهوديـة التـى فرضـت عـلى العالم العربى بواسطة القوى الإستعمارية من خارجة جمعتها القـوى الإسـتعمارية مـن الشـتات وفرضـتها عـلى السـاحة العربيـة. وتصـل نسـبتها إلى 11,8 % وهـى لا تشـارك العـالم العـربى

فى ديانته أو فى لغتة أو ثقافتة، ثم أنها أقلية مغتصبة تناصب العالم العـربى العـداء، وتلعـب دوراً أساسياً فى عدم إستقرار العالم العربى، بل وفى تخلفه. ثم تأتى بعد ذلك أقليات محدودة لا يتجاوز تعدادها المليون نسمة، ويقدر تعداد أى منهـا بـالآلاف بإسـتثناء الأقليـة الأرمنيـة التى بلغ حجمها مليون نسمة، وهو ما يعنى أن ألأقليات العربية ليست عـاملاً مـن عوامـل هز الإستقرار الإجتماعى بإعتبارها أقليات صغيرة محدودة، وحتى إن كان حجمها كبير نسبياً إلا أنه لو أتيح لها التعبير عن ثقافتها، فإنها سـوف تكـون أكـثر إنـدماجا فى حيـاة المجتمـع، وذلك بإستثناء الأقلية اليهودية بطبيعة الحال.

ونحن إذا تأملنا الأقطار التى توجـد جماعـات الأقليـات لوجـدنا أنهـا العـراق وسـوريا ولبنان ومصر والأردن وفلسطين والمغرب العربى، وأن ثلاثة دول هى العراق وسـوريا ولبنـان، هى المجتمعات التى تستقر فيها أقليات عديدة ومتنوعة. وأنها فى غالبها مجتمعات وطأتها القوى الإستعمارية، سواء كان الإستعمار البريطانى أو الإستعمار الفرنسى، حيـث كـان للقـوى الإستعمارية دوراً محورياً فى جلب بعض الأقليات وزرعها فى الجسد العـربى، إضـافة إلى أنهـا عملت عـلى تقويـة وجودهـا فى العـالم العـربى، بحيـث تصبح مسـتقبلاً آليـة لتفتيـت بنـاء المجتمعات العربية.

بالإضافة إلى الأقليات العرقية توجد فى العالم العربى أقليات إثنيـة وفقـاً لمتغـير الـدين، ويرجع وجود الأقليات الدينية بكثافة على الساحة العربية إلى ثلاثة عوامل أساسية. ويتمثل العامـل الأول فى أن العـالم العـربى والشرق الأوسـط يشـكلان مهـد حضـارات عظيمـة، وقـد إستندت أغلب هذه الحضارات إلى ديانات، ومن ثم بقيت بعض التكوينـات الدينيـة كآثـار لهذه الحضارات القديمة. أو على الأقل ليست أرديـة دينيـة حديثـة نسـبياً. ويتصـل العامـل الثانى بأن هذه المنطقة شكلت مهـد الأديـان الـثلاث اليهوديـة والمسـيحية والإسـلام. ويشـير العامل الثالث إلى أن هذه الأديان شكلت فضاءاً دينياً نبتت عـلى مرجعيـة تكوينـات دينيـة غير كتابية، وهو ما يعنى أن الأرض العربية بحكم حالة التدين التى تسودها شـكلت إطـاراً لظهور جماعات ذات طبيعة دينية، ونعرض فيما يـلى للأقليـات الدينيـة عـلى صـعيد العـالم العربى.

الجدول رقم (3)

الأقليات الدينية غير الإسلامية فى الوطن العربى فى أوائل التسعينيات

الأقليات الدينية غير الإسلامية	العدد الإجمالى* فى الوطن العربى	مناطق التركيز الحالية بترتيب أهميتها
1- المسيحيون	12.000.000	
اليونان (الروم) الأرثوذكس	1.900.000	سوريا - لبنان- الأردن- فلسطين- مصر
النساطرة (الآشوريون)	900.000	سوريا – العراق – لبنان
المونوفستيون	6.560.000	
(الأقباط الأرثوذكس)	5.600.000	مصر – السودان
(اليعاقبة الأرثوذكس)	225.000	سوريا – لبنان – العراق
(الأرمن الأرثوذكس)	600.000	سوريا – لبنان – الأردن – العراق – مصر
الكاثوليك	3.250.00	
(أتباع الكنيس الغربية اللاتين)	625.000	السودان – سوريا – لبنان – فلسطين – مصر
(اليونان – الروم الكاثوليك)	500.000	لبنان – سوريا – مصر
(السوريون الكاثوليك)	8.000	سوريا – لبنان
(الأرمن الكاثوليك)	85.000	سوريا – لبنان
الأقباط – الروم الكاثوليك)	170.000	مصر – السودان
(الكلدان – الروم الكاثوليك)	625.000	العراق – سوريا – لبنان
(الموارنه – الروم الكاثوليك)	1.150.000	لبنان – سوريا
البرتستانت	200.000	السودان – لبنان – سوريا – مصر
2- اليهود	4.700.000	
الربانيون الأرثوذكس	4.400.000	فلسطين المحتل أقطار المغرب
القراءون	150.000	فلسطين المحتلة– أقطار المغرب
السامريون	150.000	فلسطين المحتلة – أقطار المغرب

الأقليات الدينية غير الإسلامية	العدد الإجمالى* فى الوطن العربى	مناطق التركيز الحالية بترتيب أهميتها
3- الديانات التوفيقية وغير السماوية	5.690.000	
(أ) الصابئة (المانديون)	150.000	العراق
(ب) اليزيدية والشوابك	125.000	العراق
(ج) البهائية	50.000	فلسطين المحتلة - العراق
(د) الديانات القبلية الزنجية	4.500.000	السودان
إجمالى الأقليات الدينية غير الإسلامية	22.390.000	

المصدر: نفسه ص 74.

وتبرز قراءة الجدول السابق عدة حقائق أساسية. وتتمثل الحقيقة الأولى فى بلوغ حجم الأقليات الدينية نحو 22.390.000 نسمة، وهو ما يشير إلى عشرة فى المائة من السكان. وهو ما يعنى أن الأقليات الدينية فى مجملها ليست كبيرة، وأن هذه الأقليات تتعايش مع جماعة الأغلبية طالما توقف التدخل الخارجى فى شئون العالم العربى. غير أنها قد تتخذ تكؤة للضغط على الأنظمة السياسية، حينما تثير القوى الخارجية هذه الأقليات فى ظل شعارات حقوق الإنسان وحقوق الأقليات. وتتصل الحقيقة الثانية بأن الأقلية المسيحية بفرقها المختلفة تعد، أكبر هذه الأقليات حجما. ونحن إذا تأملنا الجماعة المسيحية فى العالم العربى، فسوف نجدها متداخلة فى نسيج إجتماعى واحد مع الجماعة المسلمة، فقد خاضت الجماعة المسلمة والمسيحية سواسية نضالاً تاريخياً ضد الإستعمار حتى تحقق إستقلال غالبية الأقطار العربية. يلى ذلك الجماعة اليهودية، وهى جماعة مختلفة دينياً، وهى كما أشرت جماعة غُرست فى قلب العالم العربى، وهى المسئول الرئيسى عن حالة من عدم الإستقرار، التى يعانى منها النظام العربى المعاصر كما أشرتْ. وتتصل الملاحظة الثالثة بإرتفاع عدد التابعين للديانات التوفيقية غير الكتابية كالصائبة، واليزيدية والشوابك، والبهائية والديانات الوثنية القبلية. وقد بدأت هذه المجموعة الأخيرة من الديانات تسبب قلقاً لبعض المجتمعات خاصة بعد تدخل القوى الأجنبية لإستنفار تحركها ضد جماعات الأغلبية السائدة، وهو الإستنفار الذى يبدأ بإنتشار الحرب الأهلية، وحتى طرق الإنفصال عن المجتمع الأم.

غير أننا إذا تأمنا حالة التفاعل بين مختلف الأقليات فى مختلف الأقطار العربية فسوف نلاحظ إتساع مساحة التداخل بين الأقليات في المجتمع العربي وبين الأغلبية العربية، بالنسبة لأغلب الأقليات الأثنية في المجتمع العربي، وأن الأقليات التي لديها انفصال نسبي أو كامل عن الأغلبية عددها محدود إلى حد كبير. ذلك يدفعنا إلى طرح سؤال يتعلق بكيفية تشكل الأقليات في الوطن العربي، بغض النظر عن المتغيرات التي تفصلها عن جماعة الأغلبية. ويمكن أن نعثر على الإجابة على هذا السؤال إستناداً إلي ثلاثة عوامل رئيسية، ويتمثل العامل الأول في أن الإسلام في جوهره ينطوي على قدر كبير من التسامح مع أصحاب الديانات الأخرى، وخاصة السماوية. ولأن الدين ليس من الظواهر الاجتماعية السهلة التغيير، فإن جيوبًا بشرية صغيرة الحجم، وإن كانت عديدة، قد تمسكت بدياناتها الأصلية وقاومت تغيير ديانتها والدخول فى الإسلام، وإن كانت معظم هذه الجيوب البشرية قد تبنى العربية لغة وثقافة[67]. الأمر الذي يشير إلى عدم ميل، الذين تولوا نشر هذا الدين بين غير المؤمنين به من أصحاب الديانات الأخرى، لم يتبعوا أسلوب إستخدام القوة، إضافة إلى العزلة النسبية لبعض هذه الجماعات، وبخاصة الأقليات الوثنية.

ويتصل العامل الثاني في أن اللغة العربية والمشاعر القومية المرتبطة بها انتشرت من خلال التفاعل المكثف والتبادل اليومي المستمر في كل المناطق، حيث لم تكن هناك عوائق أو حواجز أمام الانتشار. غير أننا نجد مع ذلك جيوبًا بشرية صغيرة الحجم، وإن كانت عديدة، لم تتعرض لهذا النوع المكثف من التبادل والتفاعل. إما لأنها كانت تعيش في الأطراف النائية أو في الجبال الوعرة صعبة الاختراق، لذلك تبنت معظم هذه الجيوب الإسلام دينًا، ولكنها لم تتبن العربية لغة [68]. وقد يرجع ذلك إلى درجة عالية من التسامح أيضًا، فالقبائل التي انتقلت من الجزيرة العربية إلى كامل خريطة الوطن العربي، حاولت الدعوة للإسلام، لما له من قبول وبساطة غير أنها، لم تتمسك بضرورة أن يكون نشرها للإسلام من خلال اللغة العربية.

ويشير العامل الثالث إلى وجود "مجموعات بشرية محدودة لم يصلها الإسلام كدين، أو وصل إليها ولكنها قاومته، ولم تتعرض للتفاعل المكثف والمستمر لأصحاب العربية الوافدين من الجزيرة. وبالتالي لم تتخل عن لغاتها الأصلية، بتعبير آخر هناك جماعات قليلة – في المجتمع العربي – لم تعتنق الإسلام دينًا، ولم تتبن العربية لغة. أي أنها بفعل خليط من عوامل التاريخ والجغرافيا والاجتماع

تفادت التأثير المباشر لتلك الانطلاقة المزدوجة للإسلام والعروبـة[69]. وفي الغالـب تقـع هـذه الجماعات على أطراف المجتمع العربي، كما هي الحال بالنسـبة للقبائـل الزنجيـة في جنـوب السودان".

ونظرًا لأن أقطار المجتمع العربي تختلف عن بعضها الـبعض في درجـة إنبسـاط بيئتهـا الجغرافية، وعدم وجود عوامل تعوق الحركة والانتشار، فإن هذه المجتمعات قد اختلفت – ترتيبًا على ذلك – من حيث مستوى تنوع الجماعات الأثنية بداخلها. ارتباطًا بذلك نسـتطيع تقسيم أقطار المجتمع العربي إلى ثلاثة مجموعات من الأقطـار، اسـتنادًا إلى درجـة تجانسـها الأثني. المجموعة الأولى هي المجموعة الأكثر تجانسًا حيث لا يزيد حجم الأقليـات بهـا عـن 15% وهـي قطـر والسـعودية والأردن ومصر وليبيـا وتـونس. ويمكـن أن نقـول أن الأغلبيـة العظمي من السكان فى هذه المجتمعات شديدة التجانس آثنيًا، من حيث أنهـم عـرب لغـة وثقافة، ومسلمون دينًا، وسنيون مذهباً، وساميون حاميون سلالة[70]. هناك إلى جانـب ذلـك مجموعة متوسطة التجانس، وهي تضم الأقطار العربية التـي تحتـوي عـلى تكوينـات إثنيـة "لغوية أو دينية أو مذهبية أو سـلالية" تبلـغ نسـبتها بـين 15 – 25 في المائـة، أي في حـدود المتوسط العام للوطن العربي ككل. وتضم هذه المجموعة خمسة أقطار هي الكويت ودولـة الإمارات العربية المتحدة وسـلطنة عُـمان والجزائـر[71]. بالإضـافة إلى ذلـك هنـاك مجموعـة الأقطار الأكثر تنوعًا من حيث التركيب الأنثـي، وتضـم هـذه المجموعـة عـدة أقطـار عربيـة كالعراق والبحرين وسوريا ولبنان[72] والسودان. ومـن الملاحـظ أن مشـكلة الأقليـات تنفجـر عادة في الأقطار الأكثر تنوعًا من حيـث المسـألة الإثنيـة كـالعراق والبحـرين وسـوريا ولبنـان والسودان.

ثمة ملاحظة أخيرة على توزيع الأقليات في الوطن العربي، وتتمثل هذه الملاحظة في أننـا إذا قلنا بأن أغلبية سكان المجتمع العـربي هـم "عـرب مسـلمون سـنيون حـاميون سـاميون" فليس معناه أن الأغلبية في كل قطر عربي تتصـف بهـذه السـمات الأربعـة. إذ نجـد أن مـن يتصفون بهذه الصفات يمثلون الأغلبية إذا نظرنا إلى المجتمع العـربي كلـه - مـن الخلـيج إلى المحيط – باعتباره كيان جغرافي وحضاري وسـكاني واحـد. أمـا إذا نظرنـا إلى أقطـاره الواحـد والعشرين، فليس من الضروري أن تتصف الأغلبية في كل منها بهـذه الصـفات الأربـع معًـا. وهذا يعني أن جماعة إثنية معينة قد تكون أقلية عددية إذ نظرنا إليها من مسـتوى أعـلى، أى من الوطن العربي الكبير، إلا أنها تشكل أغلبية داخل أحد أقطاره[73] والعكس صحيح.

وبرغم الوجود التاريخي للأقليات الأثنية في المجتمع العربي إلا أنها لم تنتقل إلى مرحلة الـوعي أو الإدراك لـذاتها في مواجهـة الأغلبيـة العربيـة، إلا فى بعـض الفـترات التاريخيـة المحدودة، وبالنسبة لبعض الأقليات فقط وليست كلها. الأمر الذي يدفعنا إلى القول بوجـود عوامل دفعت إلى هذه الحالة الجديدة، بل ودفعت إلى تحول بعض الأقليات إلى ممارسـات تهدد الأمن القومي العربي بالفعل. ويكشف تأمل هذه العوامـل عـن إمكانيـة تصـنيفها إلى مجموعتين من العوامل، العوامـل الخارجيـة والعوامـل الداخليـة، إضـافة إلى مجموعـة مـن العوامل الوسيطة، وهي العوامل التي نتعرض لها فيما يلي بقدر من الإيجاز.

هناك إذًا مجموعة من العوامل أو الظروف الداخليـة التـي قـد تلعـب دورًا في تفجـر مسألة الأقليات داخل أقطار المجتمع العربي، هذه الظروف تشكل عوامل موضوعية يتفجـر على أساسها الصراع. غير أنها وحدها لا تفجر الصراع الأثنـي في المجتمـع العـربي، وإنمـا هـي تحتاج إلى فاعلية العوامل الخارجية ودعم العوامل الوسـيطة. مـن العوامـل الأساسـية التـي تعمل على تفجير الصراع بـين الأقليـات إحسـاس جماعـة الأقليـة بوجـود فجـوة بـين حجـم إسهامها في العملية الاجتماعية ككل، وبين نصيبها من الكعكة الاجتماعيـة في المقابـل، الأمـر الذي يؤدي إلى تولد مشاعر الإحباط لدى أبناء هـذه الجماعـة. والإحبـاط يـؤدي بـدوره إلى السخط الذي يؤدي إلى توليد طاقة عدوانية داخل الجماعة، تظهر أولاً في شكل توترات، ثـم تنفجر في النهاية من خـلال سـلوكيات عنيفـة، تصـل إلى قمتهـا حيـنما تتخـذ شـكل الصراع الصريح والمسلح(74).

ويتمثل العامل الثاني في عدم مراعاة جماعة الأغلبيـة لأوضـاع مصـالح جماعـة الأقليـة الأثنية، بحيث تدرك الأخيرة أن الأغلبية تستخدمها استخدامًا براجماتيًا أحيانًـا ودون مراعـاة لأوضاعها فى أحيان أخرى. تأكيدًا لذلك يمكن القول بأن تفاقم الصراع بين الشـمال والجنـوب السوداني، قد تحقق نتيجة لعاملين إضافيين يتعلقان بالنخبة السودانية العربيـة في الشـمال. حيث يتمثل العامل الأول في الصراع المدني – العسكري المـزمن، فقـد تنـاوب العسـكر عـلى السلطة ثلاث مرات "1958 – 1964، 1969 – 1985، 1989 وحتى الآن". واستخدمت قضـية الجنوب كإحدى قضايا هذا الصراع المدني العسكري بين عرب الشمال أنفسـهم "الأمـر الـذي أدى إلى إثارة الوعي بمسألة الأقلية الجنوبية". بينما يتصل العامل الثاني بنمو حركة الإخـوان المسـلمين ودعوتهـا إلى تطبيـق الشريعـة الإسـلامية، الأمـر الـذي أدى إلى رفـض الجنـوبيين ومقاومتهم لهيمنة الشمال(75).

من هذه العوامل الموضوعية أيضًا أن يلعب أبناء الأقليات الأثنية دورًا مضادًا لوجود أو مصالح أبناء الأغلبية، وبخاصة إذا أدركت الأغلبية أن الأقلية قد تحالفت مع عناصر خارجية ضدها. من ذلك مثلاً الظلم الذي مارسه بعض أبناء الأقليات - في المجتمعات العربية - الذين شغلوا مناصب إدارية عالية، الأمر الذي أدى إلى مجموعة من الاضطهادات من قبل جماعة الأغلبية ضد أبناء الأقليات حينما أصبحت الفرصة متاحة. بل إننا نلاحظ أن بعض القوى الأجنبية تميل عادة إلى الاستعانة بأبناء الأقليات لإثارة مشكلات تتعلق بالأقليات داخل المجتمع العربي. مثال على ذلك لم يحجم الحكام الأجانب بما فيهم الإنجليز عن استخدام الأقلية القبطية في أغلب الأحيان ليحكموا الشعب ويستنزفوه بالضرائب. وهذه ظاهرة نلاحظها في سوريا أيضًا، حيث أظهرت أبحاث جب وبولك وبولياك "كيف" أن هيمنة أبناء الأقليات في المجال الاقتصادي أدت إلى إثارة قلاقل دينية خطيرة بين النصارى والمسلمين في دمشق سنة 1860، وبين الموارنة والآخرين في جبل لبنان في 1840–1860. وقد وقعت مع نهاية الحرب الصليبية أعمال ثأر وانتقام في أماكن كثيرة ضد أبناء الأقليات، الذين تعاونوا مع الغازي. بل ويذهب جورج قرم "إلى أنه كثيرًا ما كان موقف أبناء الأقليات أنفسهم من الحكم الإسلامي حتى عندما كان يعاملهم بأكبر قدر من التسامح، سببًا في نشوب قلاقل طائفية. فعلاوة على غلو الموظفين الذين ينتمون إلى أقليات في الابتزاز وفي تحيزهم إلى حد الصفاقة أحيانًا إلى جانب مصالح أبناء جماعتهم الإثنية الأمر الذى أدى إلى استفزازات طائفية بكل معنى الكلمة[76]. ومن الواضح هنا أن القوى الخارجية كانت تميل عادة إلى التقرب من أبناء جماعة الأقلية فى محاولة لإستخدامها للآضرار بجماعة الأغلبية مثلما كانت تتقرب من أبناء جماعة الأغلبية للإضرار بجماعتهم والمجتمع ككل ومن ثم فإذا وقع من جانب الأقلية ضد الأغلبية، فإن ذلك ليس بسبب عدوانية دفينة فى بنيتها، ولكن بسبب إستخدامها بواسطة القوى الخارجية التى تسعى لنشر الفرقة فى المجتمع.

من الشروط الموضوعية كذلك وجود جماعة إثنية كبيرة نسبيًا وإن كانت أقلية بالنسبة للأغلبية، فلكي يكون الصراع الإثني فعالاً لا ينبغي أن تقل حجم الجماعة الإثنية عن 15% من جملة السكان. هذا بالإضافة إلى ضرورة تركز الجماعة الأثنية في منطقة جغرافية محددة وواحدة، تتحول من خلالها الكثافة السكانية إلى كثافة اجتماعية، وإن كان من الممكن أن تتحقق الكثافة الاجتماعية بواسطة آليات أخرى. هذا إلى جانب وجود مناطق حدودية قرب هذه المنطقة، يسهل من خلالها

إرسال الإمدادات العسكرية منها إلى الجماعة في حالة قيام الصراع المسلح. إضافة إلى دعم الجماهير - الذين يشكلون العنصر البشري لهذه الأقلية - لقيادة أو نخبة هذه الأقلية، بحيث يشير مثل هذا الوضع إلى مستوى تعبوي عالي للجماعة أثناء عملية الصراع مع الأغلبية.

ويتمثل أحد العوامل المسببة للصراع بين الجماعات فى القهر الذى قد تمارسة جماعة الأغلبية على جماعة الأقلية، كأحد الأسباب المفجرة للصراع الإثنى، وذلك حينما تحصل الأغلبية على مختلف الفرص الإجتماعية وتحرم جماعة الأقلية منها. بحيث تشعر الأخيرة بالإحباط الذى يتحول إلى عداء كامن نحو جماعة الأغلبية، فإذا ظهرت قوة أجنبية لكى تستغل هذا الوضع وتسعى للإضرار بجماعة الأغلبية، فإننا نجد أن بعض عناصر جماعة الأقلية الأكثر إحساساً بالإحباط تستجيب لذلك. يضاف إلى ذلك فإن حرمان جماعة الأغلبية لجماعة الأقلية من حقوق التعبير عن ثقافتها وعن نوعية حياتها، من شأنه أن يفرض قهراً على وجودها، وهو القهر الذى قد يشكل نافذة لتدخل القوى الخارجية. لذلك فإنه من الضرورى أن تعمل جماعة الأغلبية على إتاحة كل فرص التعبير والمشاركة لجماعات الأقلية شريكتها فى الوطن. وعليها أن تدرك أن تعبير الجماعات عن ثقافاتها ومطالبها والإستجابة لها، فيه ثراء للثقافة القومية، كما أن فيه تأكيد لإنتماء كل المواطنين بلا تفرقه وإرتباطهم بوطنهم.

وتتمثل المجموعة الثانية من العوامل في مجموعة الظروف أو العوامل الوسيطة التي تعظم أو تقلل من فاعلية مجموعة العوامل الموضوعية. من هذه العوامل الانتكاسة التي قد تحدث للتنمية الاجتماعية الاقتصادية، حيث تؤدي انتكاسة التنمية إلى إثارة صراع الأغلبية – الأقلية لزيادة مشكلات وهموم الحياة اليومية ووطأتها على المواطنين. وهي الهموم أو المشكلات التي تفرض كثيرًا من التوترات على البشر، وإذا كانت لهذه التوترات كثافة عالية، فإنها تتجسد عادة في شكل مواجهات موقفية في مناطق الحدود بين الجماعات، ومن بينها حدود الأغلبية – الأقلية. إضافة إلى أن انتكاسة عملية التنمية من شأنه أن يضعف التماسك والوحدة الاجتماعية، الأمر الذي يشكل ظرفًا ملائمًا لتفجر الصراعات الأثنية.

ويعتبر صغر حجم المجتمع القطرى الذي تنتمي له الأغلبية من العوامل الهامة التي تساعد على تفجر الصراعات الأثنية، فكلما كان المجتمع كبيرًا كلما امتلك قدرًا أكبر من الموارد، ومن ثم كان في إمكانه إشباع الحاجات الأساسية للبشر على أساس من قاعدة العدل الاجتماعي. إضافة إلى امتلاكه وسائل القوة اللازمة

لمواجهة أي خروج على السلام الاجتماعي، القائم والمتـوازن بـين الأغلبيـة والأقليـة. هـذا إلى جانب أنه من المحتمـل أن يحتـوي بنـاء المجتمـع الكبـير عـلى عـدد أكـبر مـن الأقليـات أو الجماعات الأثنية، حيث يتولى النظام السياسي إدارة العلاقات المتوازنة بين هذه الجماعـات. مثل هذا الوضع يفضل كثيرًا وضع المجتمع الصغير الذي يصبح الصراع الأثني فيه مسـتقطبًا بين جماعتين.

وتشكل شرعية النظام السياسي أحد العوامل الرئيسية لمواجهة الصراعات الأثنية. وذلك لأنه إذا كان النظام السياسي ضعيف الشرعية، فـإن قدرتـه عـلى مواجهـة الصراعـات الأثنيـة تكون محدودة للغاية، وذلك لافتقاده دعم الأغلبية والأقليـة عـلى السـواء. ومـن ثـم نجـده ليس عاجزًا فقط عن السيطرة على هذه الصراعات، ولكنـه قـد يسـتغلها لإقامـة تـوازن بـين الجماعات بهدف إطالة مدة بقائه. ومن ثم فهو يتحـالف مـع إحـداها ضـد الأخـرى، الأمـر الذي ينتهي إلى مزيد من إشعال وإذكاء هذه الصراعات. فى مقابل ذلك فإننا نجد أن النظام السياسي ذو الشرعية القوية يسعى دائمًا إلى ممارسة نوع من العدل الاجتماعي، سـواء فـيما يتعلق بحقوق مختلف الجماعات والتزاماتها، أو فيما يتعلق بنصيبها من الموارد الاجتماعية.

ويعتبر وضع الصراعات الأثنية على خريطة العالم من العوامـل الوسـيطة التـي تسـاعد على إبراز التباينات الأثنية الداخليـة، وتحويلهـا إلى صراعـات دمويـة. فالصـور التـي ينقلهـا الإعلام العالمي عن الصراعات الأثنية في مناطق أخرى مـن العـالم، وأيضًـا عـن انتصـار بعـض الأقليات الأثنية في تحقيق أهدافها والحصول على حقوقها. من شأنه أن يدعم معنويًـا صراع أية أقلية تخوض صراعًا مع الأغلبية، إضافة إلى أنه يوفر دعـمًا عالميًـا لجماعـة الأقليـة التـي تدخل في صراع مع الأغلبية، بحيث يساعدها ذلك على مواصلة الصراع إلى جانب أنه يؤسس عادة لدى البشر فى مختلف المجتمعات على إعتياد الصراع بين الجماعات داخل المجتمع.

وتعد مجموعة العوامـل الخارجيـة لإثـارة الصراعـات بـين الجماعـات الأثنيـة مـن العوامـل الأساسية التي تلعب دور المتغيرات المستقلة فيما يتعلق بإثارة الصراعـات بـين الجماعـات الأثنيـة وبعضها البعض. أو بين أي منهـا وبـين النظـام السـياسي الـذي يمثـل الأغلبيـة، وذلـك عـن طريـق إستغلالها للعوامل الداخلية، موضوعية كانـت أو وسـيطة. وتـبرز فاعليـة العوامـل الخارجيـة مـن خلال طبيعة مكانة المجتمع العربي، فالوطن العربي – بحكـم موقعـه الجغـرافي الفريـد، وموضـعه الاستراتيجي وثرواته الهائلة – كان ولا يزال مطمعًا لكل القوى الدولية العظمى. والقوى الإقليميـة

الصاعدة التي تريد الهيمنة على مجتمعات محيطها الإقليمي، فإذا لم تنبثق من داخل الوطن العربي نفسه قوة توحيدية مستقلة تتصدى للأطماع الخارجية، فإن قوة الهيمنة الخارجية لن تكف عن اختراق أقطاره وإضعافها واستنزافها. أي أن أقطار الوطن العربي لا تترك أبدًا وشأنها، وإنما هي عرضة دائمًا للاختراق من الخارج بقصد الهيمنة والاستنزاف[77].

وتعتبر القوى الأساسية في النظام العالمي من القوى التي تسعى لاختراق الأمن القومي العربي من خلال الأقليات وذلك بهدف توجيه الأنظمة السياسية لتحقيق مصالح هذه القوى وفرض تبعيتها، والأمثلة على ذلك كثيرة. فحينما استعمرت فرنسا المغرب العربي نجد أنها حاولت من أجل السيطرةعلى موريتانيا بذر الشكوك بين بعض القبائل الزنجية، التي ترجع إلى أصول سينغالية ووفدت إلى موريتانيا عبر نهر السنغال. وهم الآن يمثلون ما بين 15% أو 20% من سكان هذا القطر العربي، ويتحدثون خليطًا من اللغات واللهجات الغرب أفريقية وبين السكان أو القبائل العربية. وبسبب هذه الشكوك والتناقضات التي غرستها فرنسا بين الأغلبية العربية في موريتانيا وبين هذه الأقليات الزنجية الوافدة فقد بدأت تظهر مظاهر التوتر بين الأغلبية وهذه الأقليات في السنوات الأخيرة [78].

وقد حاولت فرنسا نفس الأمر مع بقية أقطار المغرب العربي، فقد كان معظم البربر، في الفترة السابقة على الاستعمار الفرنسي يتحدثون العربية كلغة ثانية، وبعضهم يجيدونها إجادة تامة. ليس فقط كوسيلة للتعامل والتخاطب مع إخوانهم العرب، ولكن أيضًا كأداة لأرقى أنواع التعبير الثقافي "الأدب والشعر والفقه". وقد كان من الصعوبة بمكان لأي زائر أن يميز بين العرب والبربر وخاصة في المدن. حيث كان الإسلام هو العروة الوثقى التي تربطهما منذ القرن السابع الإسلامي، ومع ذلك فقد حاولت فرنسا، في أثناء احتلالها لأقطار المغرب العربي، أن تحدث الفرقة بين العرب والبربر. غير أن الجماعتين قاومتا تلك المحاولة معًا بشدة وحسم، كما تشارك العرب والبربر في النضال ضد الاستعمار الفرنسي في كل بلاد المغرب[79].

وقد لعبت فرنسا نفس الدور في سوريا ولبنان حيث كان المبدأ الاستعماري "فرق تسد" وراء محاولات الفرنسيين خلق دولة طائفية في سوريا بين الحربين العالميتين. فبعد أن أنهت قوات الاحتلال الفرنسي حكم الأمير فيصل في دمشق في أعقاب معركة ميسلون "1920" وبعد الانتفاضة الوطنية بقيادة الزعيم الدرزي سلطان باشا الأطرش عام 1925. قامت سلطات الحماية الفرنسية بتقسيم سوريا إلى خمس دويلات، إحداها علوية والثانية درزية والثالثة سُنية في حلب والرابعة سُنية

أيضًا في دمشق والخامسة مسيحية في لبنان، ولكن لم يكتب الدوام إلا لهذه الأخيرة التي أصبحت فيما بعد الدولة اللبنانية. الدولتان السُنيتان في حلب ودمشق إندمجتا فيما يسمى بدولة سوريا بعد انتفاضة 1925، وانضمت إليهما في عام 1937 دويلتا العلويين والدروز. ولاشك أن هذه المشروعات الفرنسية كان لها بعض المؤيدين من أبناء تلك الأقليات، وإن كانت الأغلبية من أفراد هذه الاقليات نفسها قد قاومتها. ووقفت إلى جانب الأغلبية السنية والحركة الوطنية السورية في سعيها نحو وحدة سوريا الكبرى وفي نضالها ضد الاستعمار الفرنسي[80]. ولا تخفى علينا الأهداف الفرنسية وراء هذا المسعى، حيث يتم تأسيس دويلات صغيرة من السهل السيطرة عليها إضافة إلى عدم تأسيس دولة قوية في هذه المنطقة، التي تشكل معبرًا بين الغرب والشرق. يضاف إلى ذلك – فيما بعد – تفتيت المجتمع العربى إلى دويلات صغيرة، حتى تصبح إسرائيل الصغيرة فى حجمها دولة كبيرة بين دول صغيرة، وهى الإستراتيجية التى بدأت تطل علينا أخيراً من خلال التصورات الأمريكية فى عهد الرئيس جورج بوش الأبن حول بناء الشرق الأوسط الكبير.

وتعتبر كل من بريطانيا وأمريكا من القوى العالمية التي سعت إلى استغلال مسألة الأقليات بهدف السيطرة على المجتمع العربي. فقد تضافرت جهود بريطانيا وأمريكا – مستغلة أطراف إقليمية عديدة – لتقديم المساعدات إلى القبائل الزنجية جنوب السودان في صراعهم المسلح ضد الشمال. من أجل الانفصال خلال المدة من 1956 – 1972، حتى توقيع اتفاقية أديس أبابا التي منحت الجنوبيين قدرًا كبيرًا من الحكم الذاتي، ثم تطور الأمر بعد ذلك إلى أتفاق نيفاشا الذى وضع الجنوبيين على طريق الانفصال عن شمال السودان. كذلك قامت الولايات المتحدة وحدها بتقديم العون العسكري والمالي والاستخباراتي للحركات الكردية ضد الحكومة العراقية في الفترة منذ أواخر الخمسينات وحتى منتصف السبعينيات[81]، وقد استهدفت الولايات المتحدة من ذلك إضعاف النظام الحاكم وتغييره بنظام أكثر قبولاً للهيمنة الأمريكية[82]. وقد استمر هذا التدخل في العراق بعد حرب الخليج الثانية، حتى استقل الأكراد واقعًا عن الحكومة العراقية. وتحاول الحكومة الأمريكية الآن إنجاز نفس الأهداف فيما يتعلق بجنوب العراق حيث تسكن أقلية شيعية في الجنوب، وإتخذت خطوات كثيرة على الطريق، كفرض حظر على الطيران العراقي في هذه المنطقة، والسعى لحشد تعاطف عالمي لانفصال الجنوب المحتمل. وقد أطلق عقال عملية التفتيت وإنفصال الجماعات العراقية عن بعضها البعض بعد إتمام عملية الإحتلال الأمريكى للعراق. ولولا الوعى العراقى لإحباط

هذه المخططات التجزيئية لانتهى العراق من على الخريطة العربية، وما زالت بعض آثار المخطط قائمة على الساحة العراقية.

بالإضافة إلى ذلك هناك القوى الإقليمية التي تحاول منفردة أو بالتحالف مع القوى العالمية اختراق الأمن القومي العربي من مدخل الأقليات. وفي أحيان كثيرة نجد أن القوى العالمية تستخدم القوى الإقليمية كوسائل للاختراق وإن كانت الأخيرة تسعى إلى أن يكون لها أهدافها الخاصة. فقد ساعدت أثيوبيا وإسرائيل بريطانيا والولايات المتحدة في دعم حركة الجنوبيين. كانت إسرائيل تحاول من خلال ذلك البحث عن موطئ قدم في أفريقيا، إضافة إلى الاقتراب المادي والمعنوي من يهود الفلاشا حتى نقلتهم إلى داخل إسرائيل. أما أثيوبيا فقد كانت بذلك تنتقم من السودان لمساعدته حركة تحرير إريتريا، إلى جانب عدم الارتياح للنظام العربي المجاور والمختلف دينيًا، وما زالت أثيوبيا وإسرائيل يقدمان هذا العون حتى اليوم.

وفيما يتعلق بالحركة الكردية في العراق حاولت إيران الدولة الإقليمية المجاورة،وكذلك إسرائيل دعم الحركة الكردية في مواجهة العراق الجار الموتر لإيران، والقطر العربي الذي كان ينادي بإزالة إسرائيل. وحينما نجحت العراق في الوصول إلى اتفاق مع شاه إيران عام 1975 حول مياه شط العرب، مقابل توقف إيران عن مساعدة الحركة الكردية انهارت هذه الأخيرة عسكريًا، وإن كانت هذه الحركة قد نشطت ثانية الآن بعد أزمة الخليج "1990 – 1991" بمساعدة تركيا[83] كقوة إقليمية مجاورة. ثم الولايات المتحدة كقوة عالمية حتى تكاد أن تعلن الدولة الكردية فى شمال العراق.

وفيما يتعلق بصراع الأقليات اللبنانية نجد أن إسرائيل قد لعبت دورًا أساسيًا في صراعات الحرب الأهلية التي بدأت سنة 1975. حيث كانت إسرائيل مصدر العون الرئيسي للموارنة في الحرب سواء من حيث السلاح أو التدريب أو الأموال أو حتى التدخل المباشر، وكانت الولايات المتحدة، هي المصدر الثانوي في هذا الصدد[84]. وحينما تفجر الصراع الداخلى اللبنانى فى عام 2008 كانت إسرائيل والولايات المتحدة وفرنسا هى القوى الفاعلة من وراء الستار تستخدم الأطراف اللبنانية لإذكاء جذوة الصراع الداخلى.

فإذا تأملنا طبيعة القوى العالمية والإقليمية التي تسعى دائمًا لاختراق الأمن القومي العربي، فإننا سوف نجد قوى العولمة بخاصة الولايات المتحدة من خلال إسرائيل هي العنصر الحاضر والمستعد دائمًا لاختراق الامن القومي العربي. وفي اعتقادنا أن الحضور الدائم لإسرائيل يرجع لأربعة عوامل، ويتمثل العامل الأول

فى أن إسرائيل تسعى لخدمة قوى العولمة لإخضاع العالم العربى، الذى يسيطر على المخزون النفطى الإحتياطى، إضافة إلى الأسواق المفتوحة التى يسيل بشأنها اللعاب الأمريكى. بينما يشير العامل الثانى إلى سعى إسرائيل للمساهمة في اختراق الأمن العربي بإعتبار أن ذلك جزء من ممارسات دور الدولة الإسرائيلية بمساعدة الأطراف العالمية لكسر الإرادة العربية في الصراع، ومن ثم فمدخل إستنفار صراع الأقليات مع بعضها البعض، يعتبر أحد المداخل التى يضمن لها البقاء بين دويلات صغيرة.

ويرجع العامل الثاني في سعى إسرائيل لإستغلال المسألة الأثنية إلى إعتبار أن هذا السعي وسيلة وغاية ومبدأ. فإلى جانب إضعاف وإستنزاف وتفتيت الأقطار العربية المحيطة، فإن إسرائيل باستغلالها هذه المسألة تكرس مبدأً أيديولوجياً في صلب العقيدة الصهيونية، التى تؤكد على ضرورة تعميق إرساء القاعدة الأثنية. كأساس مشروع لقيام "الدولة الشرق أوسطية"، فهي نفسها قد قامت على أساس ديني، والهوية الدينية هي معيار المواطنة الأساسي في الدولة الصهيونية. فالمهاجر اليهودي من أي بقعة في أطراف الأرض يصبح مواطنًا في إسرائيل فور الوصول إليها[85]، ومن ثم فهي تحاول تعميم هذا المبدأ للمواطنة تدعيمًا لشرعيتها.

ويتمثل العامل الثالث في سعي إسرائيل إلى انتزاع الوظيفة الإقليمية لأي دولة أخرى في المنطقة[86] وهي بالذات تحاول انتزاع الوظيفة الضبطية التي تتولى تنظيم الإقليم الشرق أوسطي بهدف السيطرة عليه. ولإنجاز ذلك فقد تلقفت إسرائيل بعض الاجتهادات "الاستشراقية" وصاغت منها ما يعرف بنظرية "المجتمعات الفسيفسائية" أو "مجتمعات الموازيك". حيث تذهب هذه النظرية إلى أن الشرق الأوسط عبارة عن مجموعات دينية وطائفية وعرقية ولغوية تتعايش بحكم التاريخ والضرورة. غير أنه لا يربط بينها جميعًا أي رباط وطني أو قومي، وأن إضفاء مثل هذا السياج الوطني أو القومي – الذى يضمها جميعا - عليها، بدعة أو حديث مختلق وطارئ. وبالتالي فإن التداعي المنطقي لتنظيم الشرق الأوسط سياسيًا يتمثل فى تأسيس دول أو دويلات تضم كل منها أغلبية من إحدى هذه الطوائف أو الجماعات اللغوية – العرقية. وبتعبير آخر، فإنه ينبغي أن يكون لكل جماعة إثنية في المنطقة "دولتها" أو "وطنها المستقل".

والهدف البعيد لإسرائيل من ترويج مثل هذه الأطروحات، هو تفتيت المنطقة إلى مجموعة لا حد لها من الدويلات الطائفية والعرقية. وهي بذلك تضفي على نفسها شرعية من ناحية وتضمن هيمنتها على هذه الدويلات التي ستكون بالطبع صغيرة

وضعيفة ومتناحرة من ناحية أخرى. ومن هنا حرصت إسرائيل على التدخل في كل الخلافات الأثنية المحتملة في الوطن العربي، ومحاولة إذكاء توتراتها، ثم تصعيدها إلى صراعات مسلحة. ثم العمل على إبقائها مشتعلة لأطول مدة ممكنة، وقد رأينا نموذجًا واضحًا يجسد هذه النظرية إضافة إلى ممارساتها المعاصرة بمشاركة القوى العالمية في لبنان سواء فى نزاعات 1975 أو نزاعات وأحداث 2008 [87].

إرتباطاً بذلك يعتبر استنفار الجماعات الإثنية من أبرز التحديات التي تفرضها العولمة على المجتمع العربي لهز إستقراره الإجتماعى وتهديد وجوده. فنظرًا لاتساع المساحة العربية، ولطبيعة الموقع الذي يشغله، فإننا نجده - أي المجتمع العربي - تعيش على ساحته فئات مختلفة من حيث الأصول العرقية أو الدينية، وحتى اللغوية. الأمر الذي يجعل هذا المجتمع هدفًا للتفتيت إذا توافرت ظروف سلبية داخلية، وتأكدت بدعم خارجي يدفع باتجاه ذلك. فإن لم يكن التفتيت فلتستنفر العداوات والانقسامات التي من الممكن نشرها بين الجماعات التي تتشكل منها أقطار المجتمع العربي[88]. في ضوء ذلك فنحن إذا نظرنا إلى المشهد العربي – كما أشرت - فسوف نجده متخمًا بالانقسامات القبلية من ناحية، أو الأقليات العرقية من ناحية ثانية أو الجماعات الدينية والمذهبية من ناحية ثالثة. وأن الثقافة القومية هي التي تربط بين هذه التكوينات جميعها، لكون الثقافة القومية قد تشكلت من الخبرة التاريخية المشتركة بين هذه الجماعات، إضافة إلى جذورها الضاربة في الدين. فإذا ضعفت هذه الثقافة القومية أو إنهارت فإن عقد المجتمع سوف ينفرط، خاصة إذا لعبت المتغيرات الخارجية دورها في إنفراط هذا العقد، أو في تضخيم الهوية والذات الخاصة بكل جماعة من هذه الجماعات. تارة تحت شعار حماية حقوق الأقليات، وتارة أخرى باسم الدفاع عن حقوق الإنسان، وتارة ثالثة باسم متطلبات التحول الديموقراطي. وقد بدأت مظاهر التفتيت على الساحة العربية واضحة بفعل العولمة، فقد تم تفتيت العراق والإجهاز تقريبًا على وحدته. حتى نص الدستور العراقي الذي لعبت قوى الاحتلال دورًا محوريًا في وضعه، على حق كل إقليم - حتى ولو كان محافظة - في الاستقلال ذاتيًا بمواردها عن الدولة متى أراد ذلك[89]. ويعد السودان المثال الثاني المرشح للتفتيت، حيث وضعت اتفاقيات الجنوب مع الشمال، إضافة إلى نزاعات الغرب فى دارفور وفي الشرق حيث قبائل البجا المجتمع السودانى على طريق التجزؤ والتفتيت. والحال ذاتها في لبنان والمغرب الكبير، والصومال الذي أطيح بدولته فرجع إلى ما قبل عصر قيام الدولة. وهو ما يعنى أن المجتمع العربى تعيش على ساحته جماعات متناحرة

بسبب عمليات الأحياء الإثنى الدائرة في المجتمع العربي. قد ترجع بعض أسبابه لسلوك جماعات الأغلبية، أو إلى ضعف الدولة واستغلالها للتوازنات بين الجماعات، أو لحالة الحنق التي اختزنتها وراكمتها الجماعات الإثنية، أو لتغذية القوى العالمية لعملية الأحياء الاثنى الذى يقود إلى تفكيك المجتمع والدولة معا[90].

سادساً: هجرة العقول وإجهاض إمكانية بناء مجتمع المعرفة

إذا كانت العمالة الأسيوية الوافدة – برغم إسهاماتها الإيجابية – قد أصبحت تشكل عنصرًا له مردوداته السلبية العديدة على بناء الأقطار الخليجية خاصة والمجتمع العربي بوجه عام. الأمر الذي فرض توقعات متشائمه فيما يتعلق بالآثار الأخلاقية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية على أبنية مجتمعات الخليج على المدى البعيد. فإن ظاهرة هجرة الكفاءات العربية شكلت الظاهرة السلبية المقابلة التي تهدد بصورة حقيقية الأمن القومي العربي. وذلك لأنها إلى جانب كونها استنزاف لعقول الأمة العربية، فهي استنزاف اقتصادي. وذلك لأن هذه الكفاءات العربية هاجرت بعد أن تأهلت بصورة كاملة، أو بعد أن قطعت شوطًا على طريق التأهيل. ولذلك تكلفة اقتصادية عالية تتحملها الاقتصاديات الهزيلة لبعض أقطار العالم العربي. وإذا افترضنا إمكانية مشاركة هذه الكفاءات في دفع عجلة التنمية والتحديث، فإن هجرة هذه العقول سوف يقلل من سرعة إندفاعها، في مجتمعات تحتاج إلى تسارع الاندفاع وليس إلى سرعته فقط، وهو ما يعنى أن إستمرار هذا النزيف يشكل تهديدًا حقيقيًا للأمن القومي.

ويلاحظ تقرير التنمية الإنسانية العربية "2003" أن هجرة أو "نزيف" الكفاءات العربية عالية التأهيل إلى الغرب، تسهم إلى حد كبير فى تقويض التنمية الاقتصادية فى المنطقة. والسبب الرئيسى لهجرة هذه الكفاءات هو غياب البيئة المجتمعية والإمكانات، التى يمكن أن تؤدى إلى قيام الكفاءات بدورها المنشود فى منظومة المعرفة وفى نهضة بلادها، مع تحقيق الذات وتوافر أسباب العيش الكريم. ويرى التقرير أن الخسارة المترتبة على هجرة الكفاءات تتمثل فى تحمل الدول العربية تكلفة إعداد الكفاءات المهاجرة إلى البلدان المتقدمة، الأمر الذى يمكن إعتباره معونة عكسية ودعما تقدمه بلاد نامية إلى دول الاستقبال الغنية. الأهم من ذلك تكلفة الفرص المضاعة التى تتمثل فى فقدان العائد المنتظر لمساهمة أصحاب الكفاءات المهاجرة فى تنمية أوطانهم، ويدعو التقرير إلى خطة منسقة لإجتذاب الكفاءات المهاجرة إلى العودة عن طريق تقديم المحفزات اللازمة لها[91].

ويشير تأمل قضية هجرة العقول من العالم العربي، إلى أن هـذه الهجـرة انطلقـت عـبر ثلاث موجات، وإن كان ذلك لم يمنع جريان ميـاه كثـيرة ومسـتمرة في النهـر. فقـد إنطلقـت موجة الهجرة العربية الأولى في العقد الأخير من القرن التاسع عشر والعقد الأول مـن القـرن العشرين. وقد جاء المهاجرون العـرب في تلـك الفـترة أساسـاً مـن سـوريا ولبنـان وفلسـطين، أغلبهم كانوا من المسيحيين الذين اندمجوا في المجتمع الأمريكي بسرعة واضحة. وقـد بـدأت الموجه الثانية من الهجرة إلى الولايات المتحدة من بلدان أخرى بعد الحرب العالميـة الثانيـة، وقد كانت نسبة كبيرة من هذه الموجة من المهنيين المتخصصين[92].

ونستطيع القول أن ثمة موجة ثالثة من الهجرة حدثت في عقد الخمسينات والستينات من هذا القرن حينما فتحت الـنظم التعليميـة – خـلال عقـود التنميـة التـي أعقبـت عقـد الاستقلال – فاستقبلت غالبية أبناء الطبقة الوسـطى، التـي دفعتهـا طموحاتهـا إلي الصـعود والحراك الاجتماعي سعياً بإتجاه اختراق سقف المجتمـع. والهـروب منـه سـعيًا وراء تحقيـق الطموحات ومواصلة الحراك الاجتماعي، ولكن هذه المرة على أرضـية المجتمعـات الغربيـة. وسوف نناقش هـذه القضـية مـن خـلال معطيـات هجـرة الكفـاءات العربيـة إلى الولايـات المتحدة باعتبارها تعكس ملامح الهجرة إلى المجتمعات المتقدمة مـن ناحيـة، ولأن الولايـات المتحدة فازت بنصيب الأسد من الكفاءات العربية المهاجرة من ناحية ثانية.

ويكشـف تأمـل أنمـاط الكفـاءات العربيـة المهـاجرة عـن وجـود نمطـين بـارزين مـن المهاجرين. ويتمثل النمط الأول في هؤلاء المهاجرون الذين دخلوا الولايات المتحـدة كطـلاب في المحل الأول، ثم غيروا صفتهم القانونية كمهاجرين دائمـين. بلـغ حجـم هـذا الـنمط نحـو 73% من إجمالي المهاجرين، بعضهم عاد للوطن بعد حصوله عـلى درجاتـه العلميـة بوقـت قصير، ثم عاد مرة أخرى إلى الولايات المتحدة الأمريكية. بينما البعض الآخـر قـرر الاسـتمرار والبقاء بعيدًا عن المجتمع العـربي، بعـد أن غـير صـفته القانونيـة، ويتمثـل الـنمط الثـاني في الكفاءات العربية التي هـاجرت كمهـاجرين قانونـًا[93]. وبـرغم أنـه مـن الصـعب أن نحـدد بالضبط عدد المهاجرين العرب من الكفاءات العالية عمومًا وإلى الولايات المتحـدة بخاصـة، إلا أننا نجد تقديرًا لأحد الباحثين لهذه الفئة الأخيرة بحـوالي مائـة ألـف شـخص[94]. وبـرغم ضخامة هذا الرقم إلا أنه يشير إلى حجم الأستنزاف الذي يتحقق للإمكانات العربية.

وبرغم افتقاد غالبية الأقطار العربيـة للكفـاءات البشريـة المؤهلـة تـأهيلاً عاليـاً بصورة واضحة، إلا أننا نعتقد أن غالبيـة أبنـاء الأقطـار العربيـة قـد شـاركوا في هـذه

الظاهرة. ويوضح الجدول التالي عدد المهنيين والتقنيين العرب الذين هاجروا إلى الولايات المتحدة كنسبة مئوية من مجموع المهاجرين، وهم على النحو التالي.

جدول رقم (4)

نسبة المهاجرين والتقنيين العرب

من كل الذين هاجروا إلى الولايات المتحدة الأمريكية

القطر العربي	1971	1972	1973	1974	1975	1976	1977
الأردن	6.3	7.4	6.8	6.4	5.5	5.3	6.6
الإمارات العربية المتحدة	000	0000	36.1	صفر	20.0	15.8	22.2
البحرين	000	0000	000	18.8	59.4	38.2	28.6
الجمهورية العربية السورية	20.0	16.6	16.1	14.8	15.7	19.1	11.7
العراق	18.00	14.0	11.0	5.4	5.4	48.6	7.6
عمان	75.0	62.5	69.7	43.5	33.3	22.2	18.2
فلسطين	42.6	40.2	36.4	22.6	22.6	27.8	31.0
قطر	0000	000	000	9.1	61.5	33.2	13.5
الكويت	24.00	19.3	23.2	18.9	17.3	20.7	14.2
لبنان	13.5	13.9	10.4	10.0	8.2	9.1	9.7
المملكة العربية السعودية	41.7	38.6	22.4	14.3	20.6	31.1	28.3
اليمن	0000	0000	0.6	0.7	1.9	0.2	1.4
اليمن الديموقراطية	0.6	0.7	0.1	صفر	صفر	صفر	7.7
تونس	غير متوفرة	38.5	28.9	16.1	27.9	25.0	15.4
الجزائر	37.5	46.9	20.3	33.3	35.1	32.4	33.3
الجماهيرية العربية الليبية	30.0	44.1	43.4	38.9	32.9	36.7	34.5
السودان	17.6	18.2	14.00	15.4	23.5	18.2	5.1
الصومال	000	16.7	8.3	22.2	9.1	10.0	18.7
مصر	38.7	34.3	25.5	26.1	29.1	29.6	18.7
المغرب	15.6	13.9	13.5	13.2	11.8	20.6	11.2
موريتانيا	000	50.00	23.3	10.0	33.2	000	20.0

المصدر: سميح فرسون، مرجع سابق، ص 256

وبرغم عدم وضوح مستوى تأهيل المهاجرين كما تعكس ذلك معطيات الجدول السابق، إلا أننا نلاحظ أن الفئات التي تتاح لها فرصة الهجرة ربما هي الفئات الأكثر طموحًا، والأعلى تأهيلاً كذلك. غير أن الملاحظة الأساسية تتمثل في أن الكفاءات العربية المؤهلة، تهاجر من كل الأقطار العربية بلا استثناء، وهو ما يعنى أن ذلك يشكل فاقدًا بشريًا واضحًا من المؤكد أنه يشكل خسارة إقتصادية لأسباب عديدة. فمن ناحية نجده يحرم المجتمع من كفاءاته المؤهلة، والتي كان يمكن أن تساهم في دفع عجلة التنمية والتحديث في إطاره. وتتمثل الملاحظة الثانية في أن هناك علاقة بين قدر التحديث الذي قطعه المجتمع، وبين زيادة نسبة الكفاءات البشرية التي هاجرت على مدى السنوات التي توفرت عنها البيانات كما في الجدول السابق. وبنفس القدر هناك علاقة بين ركود معدلات التنمية والتحديث في بعض الأقطار العربية وبين ارتفاع معدلات الكفاءات البشرية المؤهلة فيها. وفي اعتقادنا أن الكفاءات البشرية هاجرت من المجموعة الأولى بسبب طموحات هؤلاء المهاجرين في حراك اجتماعي أعلى وأمثل. بينما قد ترجع أسباب الهجرة في المجموعة الثانية بسبب عدم قدرة هذه الكفاءات على التكيف مع هذا الواقع المتردي، أو أن هذا الواقع لم يستطع الاستفادة المثلى من هذه الكفاءات العالية التأهيل.

وفي محاولة التعرف على مستويات تأهيل الكفاءات البشرية العربية المهاجرة إلى الولايات المتحدة، فإننا سوف نجد أن نسبة 6% منهم حصلوا على درجة البكالوريوس، بينما حصلت نسبة 11% على درجة الماجستير، على حين حصلت نسبة 51.4 على دكتوراه الفلسفة، ونسبة 22% على دكتوراه الطب، بينما حصلت نسبة 6% على درجات علمية أخرى ونسبة 5% لم يعرف مستوى تأهيلها. وهو الأمر الذي يعنى ارتفاع المستوى التأهيلي العام لهذه الكفاءات المهاجرة[95]. أما بالنسبة لتخصصات هؤلاء المهاجرون فإننا نجد أن نسبة 16.4% منهم متخصصون في الهندسة ونسبة 10% متخصصون في العلوم الطبيعية، ونسبة 7% في التقنيات الصحية ونسبة 3.2% في الزراعة، ونسبة 28% في الطب ونسبة 1.3% في الحقوق، ونسبة 3.2% في التربية، ونسبة 46% في الإنسانيات، ونسبة 15.3% في العلوم الاجتماعية، ونسبة 5% في التنظيم والإدارة ونسبة 6.3% في تخصصات أخرى[96]. ومن الواضح أن غالبية هذه التخصصات ذات أهمية محورية بالنسبة لاندفاع عجلة التنمية، الامر الذي يبرز قدر الخسارة العامة التي يتحملها المجتمع العربي من جراء هذه الظاهرة.

فإذا حاولنا التعرف على حجم ظاهرة هجرة العقول وفق بيانات أحدث فسوف نجد أن الوطن العربى يساهم بنحو 31% من الكفاءات التى هاجرت من الدول النامية إلى الغرب الرأسمالي. حيث نجد أن 50% من الأطباء، 23% من المهندسين، 15% من العلماء النابغين إضافة إلى أن 45% من الطلاب العرب لا يعودون إلى أوطانهم بعد إنتهاء الدراسة. وأن 34% من الأطباء الأكفاء فى بريطانيا هم من العرب، وأن 75% من الكفاءات العلمية العربية مهاجرة بالفعل إلى ثلاث دول تحديداً هى أمريكا وبريطانيا وكندا[97]. وتذهب منظمة العمل العربية إلى ان 60% من العلماء والمهندسين العرب، الذين هاجروا من العراق فى الفترة 1991-1998 إلى الغرب، وهم من ذوى التخصصات النادرة بلغ نحو 7350 عالما هاجروا إلى الغرب[98]. وطبقا لآخر دراسة أجرتها أكاديمية البحث العلمى فى مصر عم 2006 أوضحت أنه قد هاجر من مصر مليون عالم تقريبا، بينهم 620 عالما فى علوم نادرة. منهم 94 عالم متميز فى الهندسة النووية، 26 عالم فى الفيزياء الذرية ونحو 72 عالم فى إستخدامات الليزر ونحو 93 عالم فى الأليكترونات والميكروبروسسيور. ونحو 48 عالم فى كيمياء البوليمرات، إضافة إلى نحو 25 عالم فى علوم الفلك والفضاء ونحو 22 عالم فى علم الجيولوجيا وعلوم الأرض، بخلاف 240 عالم فى تخصصات نادرة. وأن هذه العقول التى هاجرت من مصر إلى الغرب كلفت الإقتصاد المصرى خسائر بلغت نحو خمسين مليار جنية مصرى[99].

وفي اعتقادنا أن هجرة الكفاءات البشرية العالية التأهيل يمكن إرجاعها إلى ثلاثة عوامل رئيسية، ويتصل العامل الأول بعدم قدرة أقطار المجتمع العربي على توظيف هذه الكفاءات داخل مجتمعاتها. إما بسبب عدم توفر الإمكانيات، أو بسبب معوقات الأداء البيروقراطي، أو أن طبيعة تأهيل هذه الكفاءات لا يتلاءم واحتياجات أقطارها، وهو ما يعني أن الأبنية الاجتماعية لهذه الأقطار غير قادرة على الاستيعاب. ويتمثل العامل الثاني في طبيعة الإغراءات وعوامل الجذب التي تقدمها المجتمعات الغربية المتقدمة لاستبقاء هذه الكفاءات لديها، أو جذبها من مجتمعاتها. إذ توفر المجتمعات الغربية الظروف التي تيسر عمل هذه الكفاءات وحصولها على اعتراف وقبول الجماعة العلمية، إضافة إلى توظيفها بالشكل الذي ييسر الاستفادة من إمكانياتها وقدراتها، ويحقق لها نوعًا من الرضاء النفسي. هذا إلى جانب إتاحة مستوى ملائم من الدخل ييسر لها التفرغ لتقديم اسهاماتها العلمية. ويرتبط العامل الثالث بالكفاءات العلمية ذاتها، حيث تنتمي هذه الكفاءات في غالبها

إلى الطبقة الوسطى، وأبناء هذه الطبقة لهم طموحاتهم، التي تدفعهم كما أشرنا إلى تحقيق مستويات عالية من الحراك الاجتماعي. بحيث يصلوا في سلم الصعود إلى مستوى من الصعود أعلى كثيراً مما هو متاح في مجتمعاتهم. ولأنهم عمليون لا يجيدون التمسك بالمثل، فهم يميلون إلى البقاء في مجتمعات المهجر لأن مصالحهم تقتضي ذلك. خسارة مجتمعهم لهم تمثل انتقاصًا من أمنه القومي، وتحولهم إلى أدوات تستخدمها القوى الخارجية لمتابعة التفاعل في مجتمعاتهم وهو ما يمثل خسارة أفدح وتهديدًا أقوى لأمنها القومى.

سابعاً: تأثير إضعاف العولمة للمجتمع والدولة على الأمن القومى

عرضنا فى الصفحات السابقة لدور العولمة فى إختراق وإضعاف المجتمع والدولة العربية، وهو الإختراق والإضعاف الذى يؤسس لدى المجتمع والدولة العربية، قابلية الخضوع والتسليم بمصالح القوى الكبرى على ساحتها. وقد تبنت قوى العولمة آليات كثيرة فى هذا الصدد منها تيسير هجرة العمالة الوافدة الآسيوية وغير العربية إلى مجتمعات الخليج بكثافة عالية حتى تقطع الطريق على العمالة العربية. كذلك تيسير هجرة العقول العربية إليها، ذلك بالإضافة إلى إستغلال التكوين الفسيفسائى للمجتمع العربى لتأسيس حالة دائمة من التشرذم وعدم الاستقرار على الصعيد العربى. إلى جانب ذلك إضعاف المجتمع ليصبح هشا فاقد المناعة غير قادر على الوقوف فى وجه أية قوى تتهدد وجوده، إضافة إلى إضعاف الدولة العربية، حتى لا تكون قادرة ليس فقط على تنمية وتحديث المجتمع بل عاجزة أيضا عن ضبط التفاعل القائم على ساحته. الأمر الذى يصبح من اليسير أن تنتشر الفوضى فى المجتمع، بما يهدد صيغة الأتفاق العام على أسس العقد الاجتماعى، ومن الطبيعى أن يكون لكل ذلك مخاطرة على الأمن القومى العربى.

ويعد إضعاف مختلف مكونات المجتمع أحد الأبعاد الأساسية لتأثير العولمة، وهى تهدف من ذلك إلى تجذير قابلية المجتمع لإعادة التشكل وفق أسس غربية. ولكى تنجز العولمة ذلك فإنها تضعف قدرات المجتمع بإضعاف أسس وجوده، أو أضعاف قدراته على أشباع الحاجات الأساسية للبشر فى إطاره. وتعمل العولمة على أضعاف أسس وجود المجتمع من خلال إضعاف ثقافة المجتمع بإختراقها بواسطة عناصر الثقافة الغربية. وهو الإختراق الذى يتحقق بواسطة تكنولوجيا الإعلام والمعلومات، التى أصبحت لفاعليتها قوة ماضية، أو بواسطة الشركات

المتعددة الجنسية. أو بواسطة تسارع وكثافة إحتكاك البشر فى المجتمع العربى بالمجتمعات الخارجية، ومن خلال هذا الأحتكاك فهم يستوعبون قيم هذه المجتمعات. إضافة إلى إضعاف مؤسسات التنشئة الاجتماعية، بما يجعلها عاجزة عن غرس ثقافة المجتمع ومنظوماته القيمية فى نفوس النشئ. وإذا كانت الثقافة تشكل عقل المجتمع، لأنها تتضمن المنظومات القيمية التى توجه سلوك البشر فى مختلف المجالات، وعلى مختلف المستويات. فإن إضعاف الثقافة سوف يؤدى إلى تأسيس حالة من الفوضى الثقافية فى المجتمع، وهى الحالة التى يكون من نتائجها أن تصبح أفعال البشر ذات طبيعة نفعية وعشوائية وعارية من أى توجيه أخلاقى. مما يؤدى إلى إتساع مساحة الإنحراف الاجتماعى والأخلاقى فى المجتمع، إضافة إلى تأسيس فضاء ثقافى تتدفق من خلاله قيم الثقافة الغربية التى هى قيم العولمة. والتى بمجرد إستيعاب البشر لها، فإن إرتباطهم بتراثهم ومجتمعهم يضعف، الأمر الذى يؤدى بدوره إلى إضعاف أنتماء البشر لمجتمعهم ودولتهم، مما يؤثر على الأمن القومى للمجتمع، فى بعده الاجتماعى والثقافى.

بالإضافة إلى ذلك فإن إضعاف المجتمع قد يتحقق عبر إضعاف نظامه التعليمى، ويتحقق ذلك بأساليب عديدة بطبيعة الحال، منها إضعاف قدرات النظام التعليمى وإمكانياته. حيث يصبح غير قادر فى هذه الحالة على إستيعاب كل من هم فى سن المرحلة التعليمية، وفى هذه الحالة يعد النظام التعليمى أحد روافد إتساع مساحة الأمية فى المجتمع، وبذلك يحافظ المجتمع على بقاء شريحة واسعة لا تمتلك الوعى لمتابعة ما يحدث فى مجتمعها. بالإضافة إلى ذلك فإن قوى العولمة قد عملت فى مختلف المراحل على إختراق النظم التعليمية وساعدها فى ذلك النخبة المثقفة بحجة تأسيس التعليم العصرى، أو التعليم الغربى. فى هذا الإطار فإننا نجد أن المعاول وجهت ضرباتها المتتابعة إلى التعليم الدينى، لإضعافه من ناحية، وتاسيس نوع من الأزدواجية أو الثنائية فى بنائه من ناحية ثانية. تكون مقدمة لحالة من الفوضى التعليمية، وعلينا أن ننظر إلى الإجراءات التى قام بها والى مصر محمد على باشا. والإجراءات التى قام بها كل من الخديوى إسماعيل، ثم الاحتلال البريطانى فى فيما يتعلق بالنظام التعليمى ككل وأخيراً بعد قيام ثورة 1952 بدعوى تطوير الأزهر. وتفكيك طابعه الدينى من خلال غرس بعض الكليات ذات التوجه الغربى فى بنائه، حتى أصبحت مساحة التعليم الغربى واسعة فى مجتمعاتنا. ومن الطبيعى أن يؤدى ضعف نظامنا التعليمى وعجزه عن متابعة التطورات الحديثة، أن نظل تابعين تعليميا للغرب، يقدم لنا ما يريد ويحجب عنا المعرفة التى

تضخ الحيوية والقوة فى بنيتنا. الأمر الذى يعنى ان يظل نظامنا التعليمى كما هو غير قادر على الإبداع، ومن شأن ذلك أن يكون مؤثراً على الأمن القومى للمجتمع. وفى هذا الإطار نتساءل ألم يكن من الأفضل أنه إذا كان التعليم عندنا قد أصابه الجمود، فإن الجهود ينبغى أن توجه بإتجاه تحديثه وتجديده. بحيث نبقى على افضل ما فيه، وتجعله قادراً على إستيعاب المعرفة الحديثة، ومن المزاوجة والتهجين بين القديم والحديث سوف يتحقق الإبداع. لقد كان من الضرورى أن نفعل قدرات النظام التعليمى على إستيعاب المعارف الحديثة، من كل مكان وليس من الغرب فقط، فى هذه الحالة فبدلا من أن يكون التعليم حاليا آلية لإضعاف الأمن القومى، فإنه سوف يصبح آلية لتقويته ودعمه وترسيخ قواعده.

إلى جانب ذلك فإن هجرة العقول العربية إلى الغرب، تعد الطلقة القاتلة لبناء مجتمع معرفة عربى. وإذا كانت المعرفة قوة فى عالمنا المعاصر، ورأسمال قابل للتداول، فإن عدم إمتلاك المجتمع لها من شأنه أن يضعف الطاقة التنموية والتحديثية للمجتمع. فى هذا الإطار تعد العقول البشرية المؤهلة التى يمتلكها المجتمع العنصر أو المتغير المحورى لبناء مجتمع المعرفة. وفى هذه الحالة فإن تربية العقول وتنشئتها وتأهيلها يعد إستثماراً فى مستقبل المجتمع، لأن هؤلاء هم الذين سوف يتولون بناء مجتمع المعرفة، الذى من شأنه أن يزيد من قدرات المجتمع على التكيف والإنطلاق. ونحن إذا تأملنا أوضاع العقول فى مجتمعاتنا العربية، فإننا سوف نجدها فى حالة مهينة ويرثى لها، أو على الأقل تعيش فى بيئة إجتماعية غير مواتية. فهى تعيش فى ظل ظروف دخول وظروف معيشية ونوعية حياة متردية، إضافة إلى أنها تعمل فى ظل إمكانيات متردية ومحدودة، هذا إلى جانب ضعف إتصالها بالعالم الخارجى. الأمر الذى يجعل هذه العقول ذات إمكانيات محدودة، وذات إنتاج ضعيف. ولأنها عقول تتابع ما يحدث على الصعيد العالمى، تدركه ولا تمتلك أمكانيات اللحاق به، فإننا نجدها تهرب عادة من مجتمعاتها إلى مجتمعات الغرب. وبخاصة المجتمعات الغربية تقدماً، إرتباطاً بذلك نجد أن الولايات المتحدة هى التى تستوعب النسبة الأكبر من هذه العقول، وهنا يحدث الإضرار بالأمن القومى من خلال ثلاثة أبعاد. البعد الأول أن مجتمعاتنا العربية هى التى تولت رعاية وتأهيل هذه العقول، ومن ثم فإن هجرة هذه العقول بعد تأهيلها، سوف يشكل خسارة إقتصادية لمجتمعاتنا، وهى فى الأصل مجتمعات فقيرة. ويتمثل البعد الثانى فى أن هجرة هذه العقول سوف يحرم المجتمع من إنتاج القدرة الذاتية على التحديث معتمداً فى ذلك على عقول أبنائه، الأفضل كباقي

المجتمعات التى حققت نهضة تحديثية، وهو ما يعنى أن المجتمع سوف يظل متخلفا، إن لم يتضاعف تخلفه بحكم تقدم المجتمعات الأخرى. على حين يتمثل البعد الثالث بأن هذه العقول المهاجرة سوف تشكل قيمة مضافة للمجتمعات التى هاجرت إليها، فتزيد من قدرتها على التقدم، ومن ثم قدرتها على السيطرة الشاملة على مجتمعاتنا. بالإضافة إلى ذلك فإن هجرة العقول العربية سوف يؤسس فى فضاءنا ثقافة هجرة العقول فى المجتمع، حيث يفكر الباحثون الشبان، منذ بداية حياتهم على ضرورة المرور بمرحلة الهجرة فى النهاية. بإعتبار أن العمل فى الوطن لا يساعد بحكم الظروف القائمة على التقدم بالنسبة للباحث، كما لا يساعد على بناء مجتمع المعرفة. وفى هذه الحالة يصبح ذلك مهدداً للأمن القومى، لأنه إلى جانب الخسائر الاقتصادية والبشرية سوف يحرم المجتمع بصورة دائمة، من القدرة على بناء مجتمع المعرفة، وهو ما يضفى طابع الدوام على تبعيته.

بالإضافة إلى ذلك يعد وجود الجماعات الإثنية على الخريطة السكانية للعالم العربى أحد الأبعاد الأساسية التى يمكن أن تشكل مصدر قوة للمجتمع إذا أتحنا لهذه الجماعات الإثنية التعبير الحر عن ثقافتها ونوعية حياتها، فى إطار الثقافة العامة والحياة الكلية للمجتمع. غير أنها تصبح مصدر ضعف وتهديد لأمنه القومى إذا تأسست بعض المشاعر أو العواطف السلبية بين هذه الجماعات وبعضها البعض، أو إذا حدث تآليب خارجى لأى من هذه الجماعات بما يدفعها لهز إستقرار المجتمع، بحيث تعتبر هذه الحالة الثانية هى الحالة المهددة للأمن القومى. وتحدث هذه الحالة إذا تواجدت ظروف عديدة، أول هذه الظروف أن يفرض نوع من القهر على أى من الجماعات الإثنية، أو بعضها من قبل جماعة الأغلبية. بينما يتمثل الظرف الثانى فى أن النظام السياسى قد يكون قهريا بالنسبة لأى من الجماعات الإثنية أو بعضها، فإذا ضعفت قبضة النظام، فإن الجماعة الإثنية التى عانت من ظروف القهر تندفع متمردة مطالبة بمطالب لصالحها. وفى بعض الأحيان، فإنه كلما زادت مستويات القهر المفروضة على الجماعة الإثنية، فإنها تطور مشاعر سلبية رافضة ومتمردة على التوازى مع مستوى القهر المفروض. حتى إذا جاءت اللحظة المناسبة التى يتناظر فى إطارها ضعف مؤقت للنظام السياسى، فى مواجهة مشاعر الرفض المتراكمه، فإن الرفض يتفجر عادة، خاصة إذا تضافرت مع ذلك مجموعة من الظروف الخارجية، التى ساعدت على تفجر هذا الرفض. ونحن إذا تأملنا واقع المجتمعات العربية من منظور إثنى، فسوف نجد تأكيداً لهذه المقولات، ففى العراق كان النظام السابق قهريا ومن ثم قهر النزعات الإثنية الإنفصالية. غير

إنه طور مشاعرها وعواطفها السلبية الكامنة والمتراكمه، وحينما وقع الاحتلال الأمريكى، وقام بدعم بعض الجماعات الإثنية برزت المطالب الإثنية، التى بدأت تتدرج مطالبها إبتداء من الحكم الذاتى فى إطار وحدة فيدرالية، وحتى السعى بإتجاه الإنفصال إنفصالاً كاملاً عن العراق. وفى السودان، حيث تلعب التدخلات الخارجية دوراً بارزاً فى إستنفار سكان "دارفور" فى الغرب، وقبائل البجا فى الشرق، إضافة إلى الجنوب، مستغلة حالة الضعف والإدانة العالمية التى يواجهها النظام السودانى دوراً محوريا فى إستنفار إحتجاج الجماعات الإثنية. ذلك يعنى أن قهر الجماعات الإثنية فى العالم العربى، وعدم إتاحة الفرصة أمامها للتعبير الحر، يتيح الفرصة للتدخل الخارجى لإستنفار، هذه الجماعات ضد نظامها السياسى. ومطالبتها بالإنفصال وتهديد المجتمع، وهو ما يشكل تهديداً واضحاً وصريح للأمن القومى على المستوى القطرى والعربى.

وإذا كان إضعاف الدولة القومية بشكل أحد أهداف العولمة، وذلك بإعتبار أن الدولة القومية تقف فى وجه تحقيق التجانس العالمى على كافة الأصعدة والمستويات، لكونها التى تتولى أيضا حماية مجتمعها والدفاع ضد الإختراق الاقتصادى والسياسى والاجتماعى والثقافى. فإن إنتصار الليبرالية على الصعيد العالمى، وتضافرها مع العولمة بإعتبارها أيديولوجيتها المعتمدة. فرض أن تنسحب الدولة من القيام بآدوار تنمية وتحديث المجتمع، تاركة ذلك للقطاع الخاص القومى والأجنبى، بحيث لم يبقى لها فى أفضل الأحوال سوى الدور الضبطى والتنظيمى. بالإضافة إلى ذلك فإنه نظراً لضعف موارد الدولة – بإستثناء الدول العربية البترولية - فإنها تركت للقطاع الخاص القيام بعملية التنمية والتحديث وفق قوانين السوق التى لا تهتم كثيراً بقضايا العدل الاجتماعى. وقد تضافر مع ضعف الدولة سواء فى مجتمعات الجنوب أو المجتمعات العربية، أن بدأ المجتمع المدنى فى الظهور والتطور والإتساع. بحيث بدأ هو الاخر يلعب أدوارها فى محاولة تحقيق الحد الأدنى من إشباع حاجات الجماهير، التى لم يهتم القطاع الخاص كثيراً بحرمانها، ومن ثم فقد ظل المجتمع ساحة مفتوحة من ناحية أمام القطاع الخاص، ومن ناحية ثانية أمام المجتمع المدنى، بخاصة المنظمات غير الحكومية. ويزداد الأمر سوءاً بالنسبة للدولة، حينما نجد أن العالم الخارجى سواء كانت قوى عالمية أو مؤسسات عالمية قد إتجهت إلى التعامل تتعامل مع المجتمع من خلف ظهر الدولة أو مباشرة دون الرجوع إليها لفسادها. ويزداد الأمر سوءاً أن الأنظمة السياسية ضعيفة وفاسدة وتدرك أن القوى والمؤسسات العالمية تعى ذلك، ولا

تحاول مقاومتها خوفا على بقائها فى كراسى الحكم والسلطة. ومن الطبيعى أن تشكل جملة الظروف هذه إضراراً واضحا بالأمن القومى سواء على المستوى القطرى أو العربى.

المراجـع

1- سهام الفريح: "تعقيب" "فى" العـرب والعولمـة، مركـز دراسـات الوحـدة العربيـة، بـيروت "ندوة" تحرير أسامة الغزالى يونيو 1998، ص ص 41-42.

2- السيد يسن: العولمة والطريـق الثالـث، دار مريـت للـنشر والمعلومـات، القـاهرة، 1999، ص13.

3- على ليلة: البنائية الوظيفيـة فى علـم الأجـتماع والأنثروبولوجيـا، الـرواد والقضـايا، مكتبـة الأنجلو المصرية، الطبعة الثالثة، 2008. ص 282.

4- السيد يسن: فى مفهوم العولمة، مرجع سابق، 33.

5- سبار الجميل: "تعقيب" "فى" العرب والعولمة، مرجـع سـابق، ص ص 38-43، بخاصـة ص ص 39-40.

6- يسن على صباح: "تعقيب" "فى" العرب والعولمة، مرجع سابق، ص ص 71-72 بخاصة 71.

7- محمد عوض، "تعقيب" "فى" العـرب والعولمـة، مرجـع سـابق، ص ص 326-333 بخاصـة 330.

8- عبد الاله بلقيز: العرب والهويـة الثقافيـة، عولمـة الثقافـة أم ثقافـة العولمـة "فى" العـرب والعولمة، مرجع سابق، ص ص 309-325 بخاصة 312.

9- محمد جابر الأنصارى: "تعقيب" "فى" العرب والعولمة "ندوة" مرجـع سـابق، ص ص 55-56، بخاصة ص 56.

10- عبد الاله بلقيز: مرجع سابق، ص 313.

11- محمد محمود الأمام: مرجع سابق، ص 9.

12- عبد الإله بلقيز: مرجع سابق، ص 313.

13- محمد فائق: "تعقيب" "فى" العرب والعولمة، مرجع سابق، ص ص 141-142 بخاصـة فى 141.

14- إسماعيل صبرى عبد اللـه: مرجع سابق، ص 376.

15- نفس المرجع: ص 376.

16- السيد يسن: العولمة والطريق الثالث، مرجع سابق، ص 65.

17- محمد محمود الأمام: مرجع سابق، ص 65.

18- محمد فائق: مرجع سابق، ص 141.

19- نفس المرجع، ص 141.

20- جـلال أمـين: العولمـة والدولـة "فى" العـرب والعولمـة، مرجـع سـابق، ص ص 153-171 بخاصة ص 155.

21- سيار الجميل: مرجع سابق، ص 303.

22- نفس المرجع: ص 302.

23- نفس المرجع: ص 303.

24- نفس المرجع: ص 305.

25- نفس المرجع: ص 306.

26- Stephen Crooks & Other: Op, Cit, P. 70.

27- السيد يسن: مرجع سابق، ص 30.

28- نفس المرجع، ص 31.

29- جلال أمين: مرجع سابق، ص 158.

30- نفس المرجع: ص 162.

31- على ليلة: العالم الثالث، قضايا ومشكلات، دار الثقافة للنشر والتوزيع، 1985، ص 305.

32- جلال أمين: مرجع سابق، ص 161.

33- نفس المرجع: ص 162.

34- محمد الأطرش: العرب والعولمة، ما العمل؟ "فى" العرب والعولمة "ندوة"، مرجع سابق، ص ص411-441 بخاصة ص ص412-413.

35- إسـماعيل صـبرى عبـد اللــه: العـرب والعولمـة والإقتصـاد والتنميـة العربيـة، العـرب والكوكبة "فى" العرب والعولمة "ندوة" مرجـع سـابق، ص ص 361-376 بخاصة ص ص 368-369.

36- الهيئة العامة للإستعلامات، وزارة الإعلام، سلسلة دراسات متخصصة (3)، مفهوم ظاهرة العولمة فى العالم المعاصر، بدون تاريخ، القاهرة، ص 40.

37- نفس المرجع: ص 50.

38- نفس المرجع: ص 51.

39- محمد محمود الأمام: الظاهرة الإستعمارية الجديدة ومغزاهـا بالنسـبة للـوطن العـربى "فى" العولمة والتحـولات المجتمعيـة فى الـوطن العـربى، مركـز البحـوث العربية، الجمعية العربية لعلم الإجـتماع "تحريـر" عبـد الباسـط عبـد المعطى، مكتبة مدبولى، 1999، ص 83.

40- نفس المرجع، ص 88.

41- جلال أمين: مرجع سابق، ص 165.

42- نفس المرجع: ص 156.

43- Brian Turner: Op, Cit, P. 132.

44- Ibid, P. 47.

45- السيد يسن: مرجع سابق، ص 15.

46- محمد محمود الأمام: مرجع سابق، ص 83.

47- على ليلة: الدور العربى فى العراق، مرجع سابق، ص 16.

48- على ليلة: حالة الطبقة العربية الوسطى، مدخل لرصد أوضاع المجتمع العربى، مرصد الإصلاح العربى، مكتبة الأسكندرية، 2007، ص 13.

49- نفس المرجع، ص 18.

50- إبراهيم سعد الدين: آثار العمالة الأجنبية على التنمية وتنمية القوى البشرية المواطنة، "فى" العمالة الأجنبية فى أقطار الخليج العربى، مركز دراسات الوحدة العربية، والمعهد العربى للتخطيط بالكويت، أغسطس 1983، ص ص 327-340 بخاصة ص 328.

51- نفس المرجع، الملاحق الإحصائية، ص 542.

52- على خليفة الكوارى: نحو قيم أفضل لأسباب الخلل السكانى فى أقطار الجزيرة العربية المنتجة للنفط، دراسة تحليلية للعوامل المحددة لحجم وتركيب ونوعية قوة العمل فى قطر، رؤية أولية، الحلقة النقاشية لمشروع دراسات التنمية لأفكار الخليج العربى. (2) جامعة قطر، ورقة أولية، 1981، ص 7.

53- على خليفة الكوارى: نحو قيم أفضل لأسباب الخلل السكانى فى أقطار الجزيرة العربية المنتجة للنفط، دراسة تحليلية للعوامل المحددة لحجم وتركيب ونوعية قوة العمل فى قطر، رؤية أولية، الحلقة النقاشية لمشروع دراسات التنمية لأفكار الخليج العربى. (2) جامعة قطر، ورقة أولية، 1981، ص 7.

54- إبراهيم سعد الدين: مرجع سابق، ص 337.

55- نفس المرجع: ص 329.

56- نفس المرجع: ص 334.

57- على خليفة الكوارى: مرجع سابق، ص 8.

58- إبراهيم سعد الدين: مرجع سابق، ص 331.

59- Ismail Serageldin: Manpower and International Migtation in The Middle East and North Africa "Washington, D.C.. World Bank, Technical Assistance and Special Studies Division, 1981, Pp. 251-252.

60- على خليفة الكوارى: نحو فهم أفضل لأسباب الخلل السكانى فى أقطار الجزيـرة العربيـة المنتجة للنفط، مرجع سابق، ص 10.

61- نفس المرجع، ص 12.

62- سعد الدين إبراهيم: تأملات فى مسألة الأقليات، مركز بن خلدون – دار سعاد الصـباح، 1992، ص 18.

63- نفس المرجع: ص 23.

64- نفس المرجع: ص 25.

65- نفس المرجع: ص 25.

66- نفس المرجع: ص 29.

67- نفس المرجع: ص 67.

68- نفس المرجع: ص 67.

69- نفس المرجع: ص68.

70- نفس المرجع: ص 141.

71- نفس المرجع: ص ص 143-147.

72- نفس المرجع: ص ص 148-149.

73- نفس المرجع: ص 73.

74- نفس المرجع: ص 199.

75- نفس المرجع: ص ص 165-166.

76- نفس المرجع: ص 186.

77- نفس المرجع: 205.

78- نفس المرجع: ص 84

79- نفس المرجع: ص 87.

80- نفس المرجع، ص 153.

81- نفس المرجع: ص ص206-207.

82- نفس المرجع: ص ص209-210.

83- نفس المرجع: ص ص 206-207.

84- نفس المرجع: ص ص 206-207.

85- نفس المرجع: ص ص 209-210.

86- حامد ربيع: مرجع سابق، ص 204.

87- سعد الدين إبراهيم: مرجع سابق، ص 211.

88- محمد محمود الأمام: مرجع سابق، ص 82.

89- على ليلة: الدور العربي فى العراق، مرجع سابق، ص 16.

90- على ليلة: مرجع سابق ص 18.

91- أنتونى جدنر: علم الإجتماع، ترجمة وتقديم فايز الصباغ، المنظمة العربية للترجمة ومؤسسة تروجمان، 2005، الطبعة الرابعة، ص 417.

92- سميح فرسون: المهنيون الأمريكيون من أصل عربي وهجرة الكفاءات "فى" هجرة الكفاءات العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت سبتمبر 1982، ص ص 243-258 بخاصة ص 245.

93- نفس المرجع: ص 246.

94- نفس المرجع: ص 246.

95- نفس المرجع: ص 257.

96- نفس المرجع: ص 257.

97- نفس المرجع، ص 258.

98- Ismail Serageldin : Op, Cit, P.223.

99- سميح فرسون، مرجع سابق ، ص 247.

2

الفصل الثانى

تقويض العولمة لبناء
الطبقة الوسطى وتشويه النخبة المثقفة

الفصل الثانى

تقويض العولمة

لبناء الطبقة الوسطى وتشويه النخبة المثقفة

تمهيد :

لم يكن عصر العولمة، أبداً هو عصر إزدهار الطبقة الوسطى سواء على الصعيد العالمى أو القومى العربى. فقد أدى إستقطاب الغنى – الفقر على الصعيد العالمى وبالتحديد على ساحة المجتمعات الرأسمالية إلى تقلص حجم الطبقة الوسطى وتآكل فاعليتها وتحلل نمط نوعية حياتها. وحينما بدأت الجياد الليبرالية فى الأنطلاق على ساحة العالم والعالم الثالث والعالم العربى، متحالفة فى ذلك مع الأرهاصات الأحدث للعولمة. التى بدأت تفرض التأكيد على القطاع الخاص بإعتباره القطاع الذى ينبغى أن يقود عملية التنمية والتحديث فى هذه المرحلة. إضافة إلى الرضاء بالطبقة العليا بأعتبارها الفاعل أو القوة التى سوف يقود عملية التحديث فى ظل التوجهات الليبرالية الجديدة، متحالفه فى ذلك مع البرجوازية العالمية. إلى جانب الانفاق على الأسواق المفتوحة على الصعيد العالمى، لتصبح قيم وقوانين السوق هى الضابطة لإيقاع التفاعل الاقتصادى. ومن الطبيعى أن يقود ذلك إلى سحب بعض إمتيازات الطبقة الوسطى التى كانت لها فى المراحل السابقة، بل وأن يفرض عليها تجاهل أدوارها التى لعبتها فى مرحلة النضال للحصول على إستقلال مجتمعاتها، أو جهودها التنموية فى المرحلة التى حاولت الطبقة الوسطى فيها تحديث مجتمعاتها بحسب مشروعها الاجتماعى.

إرتباطاً بذلك واستنادًا إلى دراسات عديدة تعيش الآن الطبقة الوسطى العربية العقود الصعبة في حياتها. وهي العقود التي تضافرت مع انتصار الأيديولوجيا الليبرالية على الصعيد العالمي مع بداية الثلث الأخير من القرن العشرين. حيث جاءت هذه العقود الصعبة، بعد عدة عقود من الزهو بالانتصار والنضال الذى تمكنت من خلالها الطبقة الوسطى تحقيق الاستقلال والاستمتاع بنتائج سياسات الدولة المستقلة. فقد ناضلت الطبقة الوسطى على الصعيد العربي حتى حققت الاستقلال لمجتمعاتها، إضافة إلى أنها التي دفعت مجتمعاتها على طريق التحديث والتنمية. وحققت نجاحات ولا شك في هذا الاتجاه، غير أنها واجهت إخفاقات كذلك

حيث عبرت هذه النضالات والنجاحات وحتى الإخفاقات جميعها، عـن روح طبقـة ممتلئـة بالحيوية تسعى إلى نشر الفاعلية على ساحة مجتمعها.

غير أنه بعد عدة عقود من الاستقلال التى ناضـلت مـن أجلـه، أنتهـى الأمـر إلى واقـع جديد يتضمن الاتفاق حول الليبراليـة، باعتبارهـا الأيـديولوجيا التـي تقـود المجتمـع بإتجـاه الاندماج في النظام العالمي، على كافة الأصعدة السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية. وفى هذا السياق تأسست تحالفات تحالفات مفروضه بين الأنظمة السياسية العربية منفردة مع طبقتها الرأسمالية من ناحية، وبين التحالف والرأسمالية العالمية وأنظمتها السياسية مـن ناحية ثانية. وهى التحالفات التى فرضت دفع القطاع الخاص إلى المقدمة، باعتباره القـاطرة التي تقود تنمية وتحديث المجتمع، وباعتبار أن قيم السوق وآلياته تشكل مضـامين ومعـاني العقـد الاجتماعـي أو العـالمي الجديـد. وقـد اسـتبعدت هـذه التفـاعلات أي دور للطبقـة المتوسطة إلا بما يتوافق مع قواعـد ومتطلبـات اللعبـة الاجتماعيـة والاقتصـادية والسياسـية الجديدة. في هذا الإطار توارت ذكريات النضالات التاريخيـة للطبقـة المتوسـطة مـن مخيلـة المجتمع، واعتبرت مقاومتها أو حتى احتجاجها إرهابًا ينبغي أن تعاقب عليه. وارتباطًا بـذلك أسقطت مصالحها وتآكلت إمتيازاتها، وأدركت الطبقة الوسطى في ظـل هـذه الأوضـاع أن لا ناقة لها ولا جمل في مجتمعها.

وإذا كانت الفترة التي امتدت من بداية الخمسينيات وحتى منتصف السبعينيات قـد شهدت تأكيد مكانة الطبقة الوسطى وازدهار مصالحها وحيويتها، فقد شهد الربع الأخير من القرن العشرين وحتى الآن، تراكم حرماناتها وتوتراتها وإحساسها بالمعاناة والتهمـيش. ومـن ثم بدأت تواجه بسبب هذه الضغوط حالة من الانهيار، الذي شق طريقه في السقوط بها من خلال اتجاهين، الأول عبر ظهور مجموعة من المشـكلات التـي تشـير إلى تآكـل جسـد الطبقة الوسطى، وهى المشكلات التى تسببت بواسطة الآخرون أو بواسطة أبناؤها الذين مزقوا جسدها. تارة من خلال التخلي عـن القـيم أو المعـايير الضـابطة لفضـائها الثقـافى، وهو الأمر الذي أدى إلى انهيار أخلاق هذه الطبقة وثقافتها. وتـارة أخـرى لأنهـا حولـت الدين الذي كان سلاح المقاومة الذي انتصرت بـه في كـل معاركهـا إلى مصـدر أزمـة لهـا. وحينما اشتدت وطأة الضغوط تعاطـت المخـدرات وانطلاقًـا منهـا سـقط بعـض أبنائهـا أسرى الجنس والدعارة والاغتصـاب، كأنمـا هـي طبقـة تمـزق نسـيجها الأخلاقـي وتقطـع أحشاءها بأظافرها. وقد تمثل الاتجاه الثاني في الهروب من المجتمع لأن البقاء فيه سوف

يأتي على بقيتها، فطرقت أبواب الهجرة المشروعة وغير المشروعة، وركبت الظروف الصعبة وقوارب الموت خلال رحلة الفرار.

غير أنها رأت أن كل ذلك انسحاب من المواجهة لطبقة أتقنت في تاريخها القدرة على النضال والمواجهة، ومن ثم فقد استدعت تاريخها المقاوم والاحتجاجي، حيث تحركت أخيرًا من الرفض المنسحب إلى الرفض المتمرد. وتجلى ذلك في الحركات الرافضة والتظاهرات، وحتى الكتابات الناقدة للأنظمة السياسية العربية التي أتقنت أو أدمنت لعبة القهر وفرض المعاناه. وحسبما يؤكد عالم الاجتماع روبرت ميرتون فإن فصل التمرد قد يكون هو فصل ما قبل نهاية المسرحية.

في هذا الإطار فإن رصدنا لأوضاع الطبقة المتوسطة يعد رصدًا لأوضاع المجتمع، لأن الطبقة المتوسطة هي أولاً الطبقة الغالبة في المجتمعات التي تعيش حالة من السواء، وتعد أوضاعها مؤشراً لقياس حالة الصحة والعافية الاجتماعية. وهي الطبقة الفاعلة إذا كانت مجتمعاتها تعيش حالة من الحيوية، ثم إنها الطبقة التي تكاد أن تتطابق في ثقافتها، وفي مشاكلها، وفي تحركها باتجاه المستقبل مع مجتمعها. لذلك فإن رصد أوضاع الطبقة المتوسطة العربية بجوانبها المختلفة، إنما هو فى الحقيقة رصد لأوضاع المجتمع العربي، لأن مشكلاتها هي في الحقيقة مشكلاته، وهو ما نعرض له في الصفحات التالية.

أولاً: المتغيرات المحددة لمكانة الطبقة العربية الوسطى

ثمة صعوبات عديدة لتحديد طبيعة الطبقة المتوسطة وتعيين حدودها، وهي الصعوبة التي يمكن إسنادها إلى أربعة عوامل أساسية. حيث يتمثل العامل الأول في أن الطبقة الوسطى تتشكل من عدد من العناصر التي تشكل بنية هذه الطبقة، وهى العناصر التي تبدأ من انقسام الطبقة المتوسطة إلى شريحتين كبيرتين. الأولى الطبقة الوسطى القديمة، التى تتشكل من أصحاب الملكيات والتجارات المتوسطة الحجم والصغيرة، والصناعات والمهن الحرة التقليدية ذات المهارة البسيطة. ومن الوكلاء أو الوسطاء الذين يشغلون المسافة الإجتماعية بين الإقطاعيين والفلاحين، أو بين الرأسماليين والعمال، ويعمل هؤلاء عادة لحسابهم الخاص فى غالب الأحيان وأحيانا لحساب غيرهم، ومن ثم فهم مهتمون بالاستقرار على خلاف الطبقة الكادحة. كما تشمل الطبقة الوسطى القديمة بعض الموظفين المدنيين في الدولة والجيش والمؤسسات الاقتصادية والتربوية والدينية، الذين ليسوا من ذوي المكانات العليا.

بينما تتألف الطبقة الوسطى الجديدة – وهي القطاع الثاني للطبقة الوسطى من - الانتلجنسيا والمثقفين والتقنيين والمهنيين وخريجي الجامعات، من إداريين ومحامين ومهندسين وأطباء وموظفين. يعملون في القطاعات الخاصة والعامة، وهم الذين يعرفون في علم الاجتماع العربي بذوي اللياقات البيضاء، لتمييزهم عن ذوي الياقات الزرقاء من العمال الكادحين الذين يقومون بأعمال يدوية. وقد ظهرت هذه الشريحة نتيجة للتطور العلمي الحديث، وتوسع الشركات وإدارات الأعمال والأجهزة الإدارية، التي تتطلب اختصاصات ومهارات تقنية وتأهيلاً علميًا عالياً. ومما تجدر الإشارة إليه أن شريحة الطبقة الوسطى الجديدة، هي عادة من أصول الطبقة الوسطى القديمة أو الكادحة نتيجة لتلقيها العلوم التي تحتاج إليها الإدارات والاختصاصات الجديدة، إضافة إلى توسع دور الحكومات ومجالات التوظيف والأعمال الغير يدوية (50). وهو ما يعني في النهاية أن الطبقة الوسطى تضم مجموعات طبقية في مجالات النشاط الإنساني المختلفة، فهي تضم مجموعات ثقافية واقتصادية بالإضافة إلى المجموعات الاجتماعية والسياسية.

ويتمثل العامل الثاني بالدور الذي تلعبه الطبقة العربية الوسطى، ذلك بأنه برغم تعقيدات تحديدها وعدم تجانسها، فإنها ما زالت تلعب دورًا مهمًا في الحياة العامة. فهي التي التزمت بالتحديث وأسست الأحزاب الأيديولوجية والنقابات والجمعيات، وعملت من خلالها لتحقيق الإستقلال والإصلاح بأسم الطبقات الكادحة. لقد أطاحت الطبقة الوسطى منذ عدة عقود بحكم الطبقة الأرستقراطية من الإقطاعيين وأصحاب رؤوس الأموال الكبرى، في عدد من البلدان العربية. ثم سعت بعد ذلك إلى إعادة توزيع الأراضي والتأمين ونشر التعليم المجاني، وذلك لمصلحتها كما لمصلحة غيرها من الشرائح الطبقية الأدنى. كما تكلمت باسم الطبقة الكادحة من عمال وفلاحين من دون أن تشركها في صنع القرار وفي عملية التغيير[1]. وإذا كان حجم الطبقة الوسطى لا يتوقف عند حدود بنيتها فقط، فإنه يمكن القول بأن الطبقة الوسطى لعبت دورًا متباينًا في تاريخ المجتمع العربي. ففي مرحلة النضال من أجل الاستقلال لعبت الطبقة الوسطى دورًا نضاليًا في مواجهة قوى الاستعمار حتى حصلت غالبية المجتمعات العربية على استقلالها. بل أننا نجد أن الصفوات التي انتزعت الاستقلال من يد القوى الاستعمارية، كانت تنتمي إلى الطبقة الوسطى في أغلب المجتمعات العربية. وحينما حصلت المجتمعات العربية على الاستقلال كانت الطبقة الوسطى هي الأداة الأفضل للتغيير "أي التنمية والتحديث والإصلاح" من أعلى، تجنبًا للثورة والتحول الثوري من قبل الطبقات الكادحة[2].

وفي نطاق العامل الثالث نجد أن دور الطبقة الوسطى قد يحدد بحسب طبيعة الأيديولوجية التحديثية السائدة، فإذا كانت الأيديولوجيات القومية هي الأيديولوجيات السائدة، فإننا نجد أن الطبقة الوسطى تلعب دورًا ثوريًا لصالح الطبقات الدنيا. ولإنجاز ذلك فإننا نجدها قد عمدت إلى تأميم الشركات وتأسيس سياسات الإصلاح الزراعي ونشر التعليم ومعاداة الغرب لفظًا دون تهديد مصالحه. ونادت باشتراكية محلية تجنبًا لقيام اشتراكية اجتماعية حقيقية، وازنت من خلالها بين الحرية والعدالة الاجتماعية. وتمارس صفوتها القمع بأسم الحفاظ على مكاسب الوطن والشعب، وتهيمن على الثقافة وتستولى على وسائل الاتصال كافة وتفرض الرقابة حتى لا تُفاجأ بما يهدد الاستقرار الاجتماعى. وتاريخيًا نجدها قد عملت بإتجاه تحقيق الاتصال والتواصل بين مختلف الأقطار العربية، فى فترات الصحوة العربية، حيث الفضاء العربى متخم بالشعارات الوحدوية، رفعت الطبقة الوسطى رايات الوحدة العربية. وتحملت متاعب النضال من أجل تحقيقها، وإعتبرها مثقفوا الطبقة الوسطى غاية الطموح ومنتهى الأمل. غير أنها لعبت الدور المضاد فى فترات التردى العربى، حيث تراجعت منسحبة إلى أُطرها القطرية، ومن ثم نجدها قد شجعت النزعة القُطْرية والدولة القُطْرية. وبرغم أنها التى ناضلت للحصول على الاستقلال فهى ذاتها التى ألغت الحريات والحقوق الإنسانية وعطلت المجتمع المدني، بالقضاء على حق التعبير والتعبئة الشعبية والمشاركة في صنع القرار وتقرير المصير وتثبيت برجوازية الدولة[3].

بالإضافة إلى ذلك نجد أنه بينما تماسكت الطبقة الوسطى في المرحلة القومية والاشتراكية، فإننا نجدها قد تشرذمت أو تشظت على الصعيد العربي في المرحلة الليبرالية. كما أننا نجدها بسبب انخفاض معدلات النمو وتردى الإنجازات التنموية قد تأثر نصيبها من فرص الحياة، فقد انخفضت دخولها أمام إرتفاع معدلات التضخم، وتآكل نصيب أبنائها من فرص التعليم والعمل ونوعية الحياة الملائمة. ومع ترسخ قيم التوجه الليبرالي في المجتمع المصري، وكرد فعل لأوضاعها المتردية، بدأت الطبقة الوسطى تسلك سلوكيات تشير إلى ضعف انتمائها للمجتمع وارتباطها به. تأكيدًا لذلك فقد هاجر قطاع كبير من أبناء هذه الطبقة إلى مجتمعات الخليج بحثا عن دخول أكبر، تحقق بواسطتها فرص تعليم وعمل للأبناء، بما يساعدهم على التغلب على الصعوبات التي فُرضت على حياة هذه الطبقة. بالإضافة إلى ذلك فقد تساقطت نسبة، كبيرة، من أبناء هذه الطبقة إلى أسفل حيث الطبقة الدنيا، حينما لم تتوفر لهم فرص الحياة التي تمكنهم من قيادة نوعية الحياة

المميـزة لهـذه الطبقـة. بحيـث نسـتطيع التأكيـد عـلى أن ثمـة انكـماش تعـاني منـه الطبقـة المتوسطة، إما بسبب تساقط بعض عناصرهـا إلى الطبقـة الـدنيا. أو بسـبب انكـماش فـرص الحياة التي تؤمن استمرار وجودها إضافة إلى تآكل عواطف النضال، التى تشكل روحهـا إلى خلفية المسرح العالمى. وهو ما دفع هذه الطبقة إلى التخلي عن دورهـا النضـالي الـذي كـان لها سابقًا، واختزاله إلى سلوكيات يومية تستهدف مجرد الحفاظ على الوجود والبقاء[4].

ويتصل العامل الرابع بحراكيـة مكانـة الطبقـة الوسـطى. وإذا اعتبرنـا أوضـاع الطبقـة الوسطى فى الفترة السابقة على الحرب العالمية الثانية هـي الحالـة القاعـدة، التـي يمكـن أن نعتبرهـا أساسًـا للقيـاس. فقـد شـكلت الفـترة بـين الحـرب العالميـة الثانيـة وحتـى نهايـة السبعينيات تقريبًا، الفترة التي شهدت ازدهار الطبقـة الوسـطى. في هـذه الفـترة انقسـمت المجتمعات العربية إلى قسمين. القسم الأول ويضم المجتمعات العربية النفطية، بينما يضـم القسم الثاني المجتمعات العربية الغير نفطيـة. في هـذا الإطـار اتجهـت الطبقـة الوسـطى في المجتمعات النفطية إلى الاتسـاع بسـبب العائـدات النفطيـة، حيـث تضـافر اتسـاع مسـاحة الطبقة الوسطى في المجتمع مع زيادة العائدات البترولية. وقد تحقق اتساع الطبقة الوسطى في هذه الحالة على حساب انكماش الطبقة الدنيا، التي حصل بعض أعضائها على قـدر مـن العائدات البترولية. التي تسربت إليهم إما من خلال الرواتب أو من خـلال العمـل بالتجـارة أو المنح والهبات في بداية الطفرة البترولية، فأسسوا حراكا إجتماعيـا إلى أعـلى، إسـتقروا مـن خلاله على ساحة الطبقة الوسـطى. وقـد اسـتمرت بعـد ذلـك الطبقـة الوسـطى فى الإتسـاع باستمرار العوائد البترولية، خاصة أن بعض من أبناء الشرائح الدنيا قد التحق بالتعليم، الذي اعتبر المدخل الرئيسي للعمل بالبيروقراطية الحكومية بأجنحتها المختلفة.

فى مقابل ذلـك نجـد أن الطبقـة الوسـطى في المجتمعـات العربيـة غـير البتروليـة قـد تطـورت أوضـاعها في ذات الإتجـاه. حيـث نجـد أن أغلبيـة المجتمعـات العربيـة، باسـتثناء مجتمعـات الـنظم الملكيـة، قـد اتسـعت طبقاتهـا الوسـطى في المرحلـة الاشـتراكية، بسـبب الامتيازات التي حصلت عليها، إضافة إلى أن مكاسبها قد تأكدت. وقد حدث هذا الاتساع نتيجـة لثلاثة ظروف. ويتمثل الظرف الأول في احتفاظها بطاقات أبنائها، من خلال تأمين حصـولهم عـلى فرص العمل والدخل الملائم، حتى لا يتساقط منهم أحد إلى الطبقة الدنيا إن لم يصـعد إلى أعـلى. ذلـك بالإضـافة إلى قيادتهـا لنوعيـة حيـاة ملائمـة بحكـم الفـرص التـي تـوافرت لهـا. ويشـير

الظرف الثاني إلى صعود بعض من أبناء الطبقـة الـدنيا للالتحـاق بالطبقـة الوسـطى، بحيـث شكلوا كتلة مضافة إلى بنية هذه الطبقـة. ذلـك بالإضـافة إلى ظـرف ثالـث يتمثـل في تحيـز السياسات الاشتراكية لمصالح هذه الطبقة في المرحلة الاشتراكية، مما ساعد على تماسـك هـذه الطبقة من حيث مكانتها ودورها في المجتمع[5]. وقد تغيرت هذه الأوضـاع ابتـداءً مـن فـترة السبعينيات، حيث تراجعت القوة الاشتراكية على الصعيد العالمي، وهي القـوة التـي كانـت تدعم مجتمعات العالم الثالث.

في مقابل ذلك تتابعت موجات انتصار العالم الرأسمالي الليبرالي على الصـعيد العـالمي، ولأن هذا العالم بعد إنهيار الاتحاد السوفيتى قد بدأ يؤكـد عـلى الـدور الـذي يلعبـه رجـال الأعمال والقطاع الخاص عمومًا. فإن هذا الأمر أدى في النهاية إلى تراجع غالبيـة الحكومـات الاشتراكية، فى مقابل ذلك ارتفعت هامات القوى والحكومات الليبرالية. التي بدأت تتحـالف مع البرجوازية العليا عمومًا. وحلت ثقافة وقانون السوق محـل المبـادئ والقـيم الاشـتراكية، وقد كان طبيعيًا أن تتآكل الفرص المجانية التي كـان يحصـل عليهـا أبنـاء الطبقـة الوسـطى. فألغى مبدأ التوظيف الشامل وترك الأمر لاحتياجـات السـوق، ونظـرًا لأن احتياجـات سـوق العولمة تتركزفى المهارات المدربة أو المتعلمة تعليمًا أجنبيًـا، الأمـر الـذي جعـل أغلبيـة فـرص العمل من نصيب أبناء الطبقة العليا. ولم يستطيع أبناء الطبقـة الوسـطى إلا الحصـول عـلى النذر اليسير من هذه الفرص، لأن النظم التعليمية الحكومية لا تؤهلهم بما فيه الكفاية مـن أجل المنافسة في سوق العمل. ذلـك بالإضـافة إلى إسـقاط الدولـة العربيـة عمومـا لالتزامهـا بتعيين الخريجيين إضافة إلى سحبها لبعض جوانب فرص التعليم. وهى الظـروف التـى أدت إلى تآكل مكانة الطبقة الوسـطى ومواجهتهـا لأزمـة طاحنـة، ونتيجـة لهـذه الأزمـة تسـاقط بعضها إلى ساحة الطبقة الدنيا. على حين هاجر البعض الآخـر إلى مجتمعـات الخلـيج، فـرارًا من الظروف غير المواتية من ناحية، وللحصـول عـلى دخـول عاليـة أو تـأمين الحصـول عـلى الفرص من ناحية أخرى.

ولم يختلف الأمر كثيرًا بالنسبة للطبقة الوسـطى في مجتمعـات الخلـيج في الربـع الأخير من القرن العشرين. فقد استمرت في نفـس الإطـار الليـبرالي الـذي بـدأت بـه في الفترة التالية للحرب العالمية الثانية، ومـن ثـم تزايـد الـتراكم المعنـوي والمـادي لـديها. بحيث نضجت وأصبحت تمتلك وعيًا قاد سلوكها على المستويات السياسية والاجتماعية والثقافيـة، فقـد إنشـغل أبنـاء هـذه الطبقـة بمسـألة تحـديث مجتمعـاتهم. ومـن ثـم فقد إبتعثتهم الدولـة الخليجيـة إلى الخـارج ليتعلمـوا، وليعـودوا بعـد حصـولهم عـلى

أجازاتهم ليعملوا فى المؤسسات العلمية أو فى الأجهزة البيروقراطية للدولة ساعين إلى تطـوير مجتمعاتهم بصورة تدريجية تبعدها عن القفزات غير مأمونة العواقب. لقـد تـواءم بـداخل أبناء هذه الطبقة الإيمان الدينى العميق للجزيرة العربية، مع الأقبـال عـلى العلـم الحـديث دون أن يقع الصراع على ساحة ذواتهم. على عكس حال الطبقة الوسطى في المجتمعات غـير النفطية، التي تغيرت سياقاتها الاجتماعية بصورة انقلابية في أحيان كثيرة. الأمر الذي انعكس على هدر إمكانياتها فلم تحقـق تـراكم، الأمـر الـذى أجـل الفرصـة لنضـج وعيهـا، انعكاسًـا للظروف الواقعية غير المتسقة وغير المتجانسة.

وبرغم أن الطبقة الوسطى تمتلك بنية متجانسة نسبيًا وتشغل مساحة متصلة نسبيًا في بناء المجتمع، بين الطبقة العليا والطبقة الدنيا، فإننا إذا تأملنـا بنيتهـا مـن الـداخل فسـوف نجدها من نمط البنية المركبة. بداية هي طبقة تقع بين من يملكـون ومـن لا يملكـون، تضـم عناصر المهنيين وضباط الجـيش، إضـافة إلى الشرائـح التـي تمتلـك رأسـمال صـغير أو قطعـة صغيرة من الأرض. إلى جانب المتخصصين الفنيين، وكذلك أصحاب الأعمال الذين يسمح لهـم دخلهم أن يعيشوا معتمدين على قوة عملهم فى أغلب الاحوال، أو شراء قوة الغير في أحيـان محدودة[6]. على هذا النحو فقد وصفت الطبقة الوسـطى فى بعـض الكتابـات بأنهـا الطبقـة الميسورة اقتصاديًا أو المستنيرة عقليًا. وفي سياق هذه الكتابات والتوصيفات، يميز البعض بين الطبقة الوسطى التقليدية والطبقة الوسطى الجديـدة. فيعرفـون الأولى بأنهـا الطبقـة التـي تتألف من المثقفين التقليديين من علماء وقضاة ومعلمين وحرفيين وأصحاب المهن الشـعبية. إضافة إلى صغار رجال الأعمال والتجار وأصحاب الدكاكين وموظفي الدولة وضـباط الجـيش الصغار. بينما تتكون الطبقة الوسطى الجديدة من المثقفـين وخريجـي الجامعـات والمهنيـين من الأطباء والمهندسـين والمحـامين ومـوظفي الدولـة والشركـات الصـناعية وضـباط الجـيش وأصحاب المشروعات الصغيرة وصغار رجال الأعمال[7].

وتعد الطبقة الوسـطى هـي عـماد التطـور والتحـديث في المجتمعـات العربيـة، حيـث تشـير المعطيات التاريخية إلى أن الطبقة الوسطى هي التي تولت قيادة التطور الاجتماعي والاقتصادي في مختلف المجتمعات العربية. وهي التي جسدت متضمنات التحديث، ومن ثم فهي التي لعبت دورًا أساسيًا في الحركات والتحركات التي استهدفت تحقيق الاستقلال، والتخلص من القـوى الأسـتعمارية. فمـثلاً نجـدأن الطبقـة الوسـطى في مصر كانـت إلى حـد كبـير هـي القـوة الدافعـة لحركـة التـاريخ،

لكونها صانعة الكثير من أحداثه. وهي جزء لا يتجزأ من سيرة المجتمع السياسية على مر الأجيال، منذ أن خرجت من رحمها الحركة الوطنية التي فجرت ثورة عام 1919 ثم 1952. وحول دور الطبقة الوسطى في العراق يذهب بعض الباحثون إلى أن الطبقة الوسطى قد لعبت دورًا ملحوظًا في المسيرة السياسية للمجتمع. فمن بين صفوفها تحققت التنمية السياسية التي تشكلت على ساحتها التيارات السياسية في الثلاثينيات من القرن العشرين[8]. وحسبما يؤكد التراث السيوسيولوجي فإنه نظرًا لأن الطبقة الوسطى تشكل من حيث الحجم غالبية المجتمع، إضافة إلى أنها تشكل وعاءه الأخلاقي ومعينه الذي لا ينضب والممتلئ بالعواطف النضالية. فإننا نجد أن هذه الطبقة تعيش حالة من التماهي مع أحوال المجتمع، ففي المرحلة التي كان المجتمع يسعى فيها إلى الحصول على الاستقلال، وجدنا أن أبناء هذه الطبقة هم دائمًا حملة مشاعل النضال والمقاومة. كما حدث في مصر في الفترة السابقة على 1952، وكما حدث في جملة المجتمعات العربية في الفترة السابقة على الحصول على الاستقلال. وفي الفترات التي قادت فيها المجتمعات العربية تجارب التنمية والتحديث، كانت الطبقة الوسطى هي الجماعة التي تحملت أعباء بناء التحديث في المجتمع. وفي المرحلة التي حدثت فيها انتكاسة لعملية التحديث فى عديد من المجتمعات العربية، كانت الطبقة الوسطى هي أكثر الطبقات الاجتماعية خسارة وتأثرًا. وحينما اخترقت العولمة فضاء الدول القومية، وعملت على تبديد الأخلاق والبنية الثقافية لهذه المجتمعات، فإن هذه التأثيرات ذاتها أدت إلى تبديد أو تهتك نسيج الطبقة الوسطى، وفرضت تقليص إمكانياتها، الأمر الذي انتهى في أحيانٍ كثيرةٍ إلى تقليص وجودها.

فى هذا الإطار يتفق كثير من الباحثين على "أن الطبقة الوسطى العربية بمختلف شرائحها، وعلى رغم تعقيداتها وعدم تجانسها كانت ولا تزال تلعب دورًا مهمًا في الحياة العامة. فهي التي التزمت بالتحديث وأسست الأحزاب الأيديولوجية والنقابات والجمعيات، وعملت عبرها من أجل تحقيق الاستقلال والإصلاح بأسم الطبقات الكادحة. لقد أطاحت بحكم الارستقراطية من الإقطاعيين وأصحاب الرأسمالية الكبرى في عدد من البلدان العربية، وقامت بعملية الإصلاح فى ظل الأنظمة الملكية الباقية. وهي التي عملت على إعادة توزيع الأراضي والتأميم فى بعض المجتمعات، وهى التى ضغطت فى إتجاه توزيعٍ عادلٍ للثروة تحقيقا للعدل الاجتماعى فى مجتمعات أخرى. إضافة إلى نشر التعليم العام المجاني، وذلك لمصلحتها ومصلحة الشرائح الطبقية الأدنى إلى جانبها. تكلمت بأسم الطبقة الكادحة

من عمال وفلاحين من دون أن تشركها في صنع القرار أو في عمليـة التغيـير. وفي هـذا الإطـار ظلـت الطبقـة الوسـطى في نظـر الاتجـاه التحـديثي، الأداة الأفضـل للتغيـير – أي التنميـة والتحديث والإصلاح – من فوق، تجنبًا للثورة والتحول الثوري من قبل الطبقات الكادحة أو المهمشين. كما نجدها في البلدان التي لم تصل فيها إلى الحكم، تميل للعمل كوسيط عازل بين الطبقة البرجوازية وطبقة الكادحين. وعندما يشتد التنافس، تنقسم الطبقـة الوسـطى غالبـاً بين الموالاة والمعارضة والحياد والثورة، تبعًا لموقعها في شبكات علاقـات التنـاقض"[9]. ويَضْـم حليم بركات – عن حق أحيانًا – الطبقـة الوسـطي، باعتبارهـا بشـكل عـام طبقـة مصـلحية وانتهازية، تفضل قيام مجتمع خال من الصراع الطبقي، ولذلك فهي تحمـل رايـات الإصـلاح من أجل التنمية والتحديث.

ثانياً: متغيرات صعود الطبقة العربية الوسطى

لم يتحدد حجم الطبقة الوسطى في مختلف المجتمعات العربية حسب وتـيرة واحـدة، غير أننا نجد أنها قد مرت عمومًا عبر مرحلتين. في النصف الثاني من القرن العشريـن، حيـث مرحلة اتساع حجم الطبقة وتعاظم مساحة أدوارها، ثم بعـد ذلـك مرحلـة انكـماش حجـم هذه الطبقة وتقلص أدوارها. وذلك نتيجة لسياسات التنمية الاقتصـادية والاجتماعيـة التـي قادتها نظـم الحكـم بعـد الاسـتقلال. فقـد عملـت الدولـة العربيـة في المرحلـة الأولى التـي استمرت من الخمسينيات وحتى نهاية السـبعينيات مـن القـرن العشريـن، بإتجـاه تأسـيس برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تستهدف التوسع في الخدمات الأساسية المجانية. حيث تطلبت سياسات الدولة العربية فى تحـديث المجتمـع التوسـع في تعيـين الخـريجين في جهاز الدولة والقطاع العام والحكم المحلي، نتيجة لاتسـاع عمليـات التحـديث البيروقراطـي لأجهزة الدولة المدنية. والتوسـع السريـع في الوظـائف الإشرافيـة والرقابيـة والتطـور الهائـل للنظام التعليمي في معظم البلدان العربية. مما أعطى بدوره دفعةً قويةً لنمو وتنوع مراتب الطبقات الوسطى بشكل لم يسبق له مثيـل في التـاريخ العـربي الحـديث. وقـد كانـت هـذه التطورات أوضح وأعمق في الدول التي انتهجت ما يسمى بالتوجه الاشتراكي وخاصة في مصر وسوريا والعراق والجزائر.

وقد بـدأت المرحلـة الثانيـة، مـع منتصـف أو نهايـة السـبعينيات مـن القـرن العشرين، حيث انتكست أوضاع الطبقة الوسطى في المجتمعات العربية الاشـتراكية التي أشرنا إليها، ومن ثم فقد بدأت السـنوات العجـاف في تـاريخ الطبقـة العربيـة

الوسطى. على خلاف ذلك فإننا نجدها قد شهدت في بعض المجتمعات العربية كالأردن، خلال العقود الثلاثة الأخيرة بلورة لكيانها، وتحولها من حالة جنينية إلى حالة أكبر حجمًا وأكثر اتساعًا. وبرغم عدم الاستقرار في أوضاع الطبقة الوسطى فى ظل ضغوط الأزمة الاقتصادية والمصاعب المعيشية، إلا أنها مرشحة في المدى القريب لأن تحافظ على هذا الوضع انطلاقًا من غلبة الطابع الخدمي على الاقتصاد الأردني[10].

وبسبب التضييق على الطبقة الوسطى خلال المرحلة الليبرالية التي سادت العقود الثلاثة الأخيرة من القرن العشرين وحتى الآن، فقد لعبت هجرة أبناء الطبقة المتوسطة دورًا أساسيًا في تحقيق نوع من الحراك الاجتماعي، بالنسبة لهم على الصعيد العربي في جملته. فقد لعبت هجرة أبناء الطبقة الوسطى من عدد من الأقطار العربية كمصر والسودان وسوريا للعمل في مجتمعات الخليج. وتحولهم بعد العودة إلى استثمار مدخراتهم في بناء المشروعات الصغيرة ذات الطابع الفردي أو العائلي، دورًا محوريًا في الحفاظ على بناء طبقتهم متماسكا. يؤكد ذلك الإحصاءات المتعلقة بحجم التحويلات التي حولها المهاجرون إلى مجتمعاتهم. فقد بلغت هذه التحويلات في مصر نحو 12% من الناتج الإجمالي القومي، وفي اليمن تراوحت ما بين 10% إلى 20.4% من الناتج المحلي، وتراوحت في الأردن بين 12.8% و15% من أجمالى الناتج القومى، وفى سوريا ما بين 2%، 2.2%[11]. ونتيجة لهذا التوسع فى حجم الطبقة الوسطى وإمكانياتها وتنوع فئاتها، فقد إرتفعت المستويات النسبية لفاعلية الفئات الوسطى في المجتمع، الأمر الذي أدي إلى تجاوز دورها الاجتماعي والسياسي في أحيان كثيرة حجمها العددي. ويعود هذا التطور في دورها ووضعها في المجتمع لعاملين، الأول ارتباطها بجهاز الدولة والجيش والخدمات الحديثة. والثاني هو تعليمها وثقافتها إضافة إلى قاعدتها الاقتصادية، التي توفرت لها من مصادر عديدة، إما من خلال اشتغالها بالوظائف البيروقراطية العليا للدولة، أو من خلال التحويلات التي حولها أفراد هذه الطبقة العاملين في الخارج. ومما يدل على نضج بناء هذه الطبقة أنها تمكنت من تشكيل نخب واعية تحظى باحترام الجماهير التقليدية الأمية والفقيرة، مثل النخب التكنوبيروقراطية في المغرب، والطبقة المتوسطة الجديدة في مصر ولها صور مماثلة في العراق وتونس وسوريا[12].

وإذا كانت تحويلات الطبقة الموسطى التي هاجرت بعض عناصرها لمجتمعات الخليج قد ساعدت على اتساع مساحة هذه الطبقة وزيادة فعالية أدوارها

في البلاد العربية التي هاجرت منها العمالة. فإنها قد لعبت دورهـا بالإضـافة إلى المهـاجرين الآخرين من مختلف الشرائح الاجتماعية في توسـيع نطـاق الطبقـة الوسـطى في مجتمعـات الخليج. فقد استفادت مختلف شرائح الطبقة الوسطى في مجتمعات الخليج من قـوة عمـل العمالة الوافدة. حيث استأجر أبناء الطبقة الوسـطى في مجتمعـات الخلـيج الـذين امتلكـوا المشروعات الصغيرة، الصـناعية والزراعيـة والتجاريـة، بعـض عنـاصر العمالـة الوافـدة لإدارة مشروعاتهم بأجور رخيصة للغاية. الأمر الذي ساعد عـلى تخفـيض تكلفـة الإنتـاج ومـن ثـم تحقيق هذه المشروعات لنسبة أرباح عالية، ساعدت عـلى توسـعها مـن حيـث الحجـم مـن ناحية، إضافة إلى ضخ الفاعلية في دورها من ناحية ثانية. بحيث ساعد ذلك على إطـراد نمـو هذه الطبقة في مجتمعات الخليج. بالإضافة إلي ذلـك فقـد لجـأت هـذه الطبقـة إلى آليـات عديدة حتى ترسخ من قواعدها الاقتصـادية والاجتماعيـة والثقافيـة فى المجتمـع. مـن هـذه الآليات المتاجرة بقوة العمل ذاتها فقد أصبح مـن المشـاهدات النمطيـة منـذ بدايـة ظهـور الثروة البترولية، أن يبيع الزائرون العرب للمجتمعات غير النفطية تأشيرات الدخول التى أتوا بها من مجتمعاتهم. لقاء ثمـن يحصـلون عليـه مـن الفقـراء الـراغبين فى الهجـرة والعمـل فى مجتمعات الخليج، والذين يبيعون كل ما لديهم للحصول على تأشيرة فرصة العمل. وقد بلغ الأمر أحياناً أن هذه التأشيرات كـان يمنحهـا أوليـاء الأمـر فى الدولـة الخليجيـة لـبعض أفـراد الطبقة الوسطى، كى تصبح هذه التأشيرات من خـلال بيعهـا مصـدراً للـدخل. ويعـد نظـام " الكفيل " هو الآلية الثانية التي يسرت قـدراً إضـافياً مـن الـدخل لأعضـاء الطبقـة الوسـطى الخليجية. فالذين اشتروا تأشيرات الدخول عليهم أن يبحثوا هم عـن فـرص العمـل فى سـوق العمل الخليجية. فإذا وجدوها فإنهم يدفعون جـزءاً مـن أجـورهم "للكفيـل" الـذى بـاعهم التأشيرات " سابقاً "، والذى يضمن وجودهم فى الدولة الخليجية. بحيث شكلت هذه الآليـة مصدراً لدخل عدد كبير من أفراد الطبقة الوسطى. يضـاف إلى ذلـك أن غالبيـة أفـراد هـذه الطبقة استطاعت تأسيس مشروعات تجارية صغيرة، كبرت مع استمرار التراكم والظروف إلى ساعدت ذلك، بحيث نجد أن هذه الطبقة اتسع حجمها فى بناء مجتمعات الخليج[13].

ذلك يعني أن الطبقة الوسـطى قـد اتسـعت بنيتهـا وتعـددت أدوارهـا خـلال العقود الثلاثة الأولى من النصف الثانى للقرن العشرين فى بعض المجتمعات العربية سواء كان اتساع هذه الطبقة لاعتبارات أيديولوجيـة اشـتراكية، أو تطـورت لأسـباب

ربحية كما هي الحال بالنسبة للطبقة الوسطى الخليجية، خلاصة الأمر أننا نجد أن هذه الطبقة على الصعيد العربى قد تزايدت فاعليتها من جوانب عديدة.

ثالثاً: متغيرات إنهيار الطبقة العربية الوسطى فى عصر العولمة

مع نهاية السبعينيات أتت الرياح بما لا تشتهى سفن الطبقة الوسطى حيث استجدت ظروف عالمية وقومية جعلت السباق فى المضمار لغير صالح أجيادها، إذ برزت متغيرات كثيرة لعبت دورها في إزاحة الطبقة المتوسطة من مكان الصدارة. من هذه المتغيرات إنتصار الأيديولوجيا الليبرالية علي الصعيد العالمي، ومن ثم فقد اتجهت غالبية الدول العربية إلى إتباع السياسات الليبرالية التى فتحت الأبواب الواسعة أمام البرجوازية العليا، التى تداخلت استثماراتها مع البرجوازية العالمية. وتكامل التشابك من خلال صيغة الشركات المتعددة الجنسية، التى أصبحت هى الصيغة الضابطة لكافة العمليات الاقتصادية. على هذا النحو أصبحت الطبقة الوسطى عبئاً على مجتمعاتها العربية الليبرالية، التى أصبحت تعمل وفق قيم وآليات السوق، ومن ثم بدأت الطبقة الوسطى تفقد امتيازاتها الواحد تلو الآخر. ففي المجتمعات التى إتبعت نموذج تنمية إشتراكية، والتى منحت الطبقة المتوسطة فيها جملة من الامتيازات في الماضي، بدأت الدولة تسحب منها هذه الامتيازات. ونتيجة ذلك تساقطت شرائح واسعة فيها لتنضم إلى الطبقة الدنيا، أو على الأقل لتعيش تحت خط الفقر، فقد تهاوت قدرة دخولها أمام التضخم وارتفاع الأسعار(14).

ويشكل التقدم التكنولوجى المتغير الثاني الذي أزاح الطبقة الوسطى كفاعل له دور على مسرح المجتمع. إذ فرض التقدم التكنولوجى الحاجة إلى سوق عمل جديدة يتم فيها تداول مهارات جديدة. بطبيعة الحال غير تلك المهارات التي إهتم بإنتاجها النظام التعليمى فى معظم المجتمعات العربية خلال الخمسينات والستينات والسبعينات من القرن لعشرين، مما أعطى بدوره دفعة قوية لنمو حجم وتنوع شرائح الطبقة الوسطى – حينئذ - بشكل لم يسبق له مثيل فى التاريخ العربى الحديث. غير أن إستمرار الجامعات في إنتاج ذات المهارات، كان يعني إنتاج مهارات متخلفة عن عصرها وعن احتياجات السوق باستثناء شريحة محدودة من الطبقة الوسطى التى التحق أبناؤها بالتعليم الأجنبى. الذى أهلها للتعامل مع سوق العمل المعاصرة. فإلى جانب أن التكنولوجيا الحديثة لا تتطلب عماله كثيرة فهي تحتاج إلي عمالة عالية التأهيل على البرمجيات الحديثة واستخدام الشبكات الإلكترونية وشبكات المعلومات.

وفي المقابل تأثرت الطبقة الوسطى فى مجتمعات الخليج لعدة إعتبارات، ويتمثل الاعتبار الأول فى استكمال مجتمعات الخليج للبنية التحتية مع بداية الثمانينيات من القرن العشرين. وهى البنية التى لعبت الطبقة الوسطى دوراً محورياً في بنائها، وحصلت لقاء ذلك على دخول كبيرة رفعت بعض شرائحها إلى مصاف البرجوازية العليا. ويتمثل الاعتبار الثانى فى انخفاض معدلات الهجرة إلى مجتمعات الخليج وهى العمالة التى كان وجودها يشكل مصدر دخل تحصل عليه الطبقة الخليجية المتوسطة. ذلك بالإضافة إلى تناقص النصيب من العائدات البترولية الذى يوجه إلى الارتفاع بمستوى معيشة السكان، بخاصة الطبقة الوسطى، بسبب حروب الخليج الثلاثة. وهى الحروب التى أنهكت ميزانيات دول الخليج أو كان لها تأثيراً مباشراً على الطبقة الخليجية الوسطى، فبدأت حراكاً واضحاً إلى أسفل أكثر من حراكها إلى أعلى[15]. ذلك بالإضافة إلى أن ارتفاع الأسعار وارتفاع معدلات التضخم على الصعيد العالمى، أدى إلى التأثير فى أوضاع الطبقة الوسطى عموما على الصعيد العالمي، وبخاصة فى المجتمعات المتقدمة. حيث نجد أن هذه الطبقة أصابها الانكماش نسبياً، تأكيداً لذلك فقد إنكمش حجم هذه الطبقة فى بريطانيا حتى أصبح يتراوح بين33%-37 %، وبلغ حجمها فى فرنسا نحو 25% من جملة السكان، وإن كانت ما زالت تشكل 40% من سكان الولايات المتحدة الأمريكية. وقد توازى مع تأكل حجم الطبقة الوسطى على الصعيد العالمى تأكلاً موازي له على الصعيد العربى. تأكيدا لذلك أن الطبقة الوسطى فى لبنان كانت تشكل نحو 67% عام 1975 من مجمل القوى الاجتماعية، أصبحت تشكل 18% عام 2004. وقد أنشأت تونس 26 صندوقاً لدعم المناطق الفقيرة التي تسكنها الشرائح الوسطى والدنيا للطبقة الوسطى، وذلك بسبب التآكل الذي طرأ علي جسدها. كما أسست بنك التضامن التونسى الذى يهتم بتقديم القروض الصغيرة والمتوسطة لدعم وتقوية الطبقة الوسطى، بحيث ساعد ذلك على تدعيم عملية النمو الاقتصادي بمعدل 5% خلال السنوات العشر الأخيرة. وهو الأمر الذى أدى إلى تضييق الخناق على التيارات الدينية المتطرفة التي ظهرت علي سطح الطبقة الوسطى، والتى حاولت مع نهاية الثمانينيات من القرن العشرين انتزاع السلطة. وفى العراق حدث تراجع لأوضاع الطبقة الوسطى فى العراق بعد أن حققت حراكاً واضحاً، حيث تراجع حجمها ابتداء من نهاية الخمسينيات، حتى بلغ حجمها نحو 28% من جملة سكان المدن لعام 1958. ثم تصاعدت نسبة الطبقة الوسطى إلى 34% عام 1968 وإلى 48% عام 1987 من إجمالى سكان العراق وذلك بسبب الطفرة النفطية. ثم بدأ

تراجع في أوضاع الطبقة الوسطى بعد دخول العراق حروب الخليج، حيث هاجرت عناصر كثيرة منها للخارج. إضافة إلى حراك عناصر أخرى إلى أسفل، بسبب الحصار الذى فرض على العراق وأيضاً بسبب تأثير سنوات الحرب وما بعدها على الأوضاع الاجتماعية للطبقة الوسطى، وعلى نوعية حياتها. مؤشرات ذلك تشتيت البيروقراطية الحزبية التى تضم حزب البعث وتشتيت ضباط الجيش والشرطة، وغالبية أقسام البيروقراطية الحكومية، حيث دفعت الأوضاع الإجتماعية والسياسية الجديدة هذه الطبقة إلى قيادة نوعية حياة ادنى من نوعية الحياة التى كانت تقودها سابقا(16).

وقد حدث هذا التراجع للطبقة الوسطى فى الجزائر وإن كان ذلك بسبب متغيرات وظروف مختلفة ترجع بالأساس للسياسات الإجتماعية والاقتصادية المتخبطة، التي رافقت دخول البلاد فى ما يشبه الحرب الأهلية مع بداية عقد التسعينيات من القرن العشرين. وهى الظروف التى تركت آثارها على الطبقة الوسطى الجزائرية، التي فقدت مواقعها المتميزة لمصلحة قوى اجتماعية طفيلية. تمكنت من خلال الخلل الهيكلى القائم من السيطرة على حركة السوق ورأس المال والمجتمع، وإنتهت إلى إضعاف الطبقة الوسطى بشكل لافت للنظر. وينطبق ما حدث فى الجزائر على دول كالصومال والسودان، حيث أدى انتشار الحرب بها إلى تراجع مكانة الطبقة الوسطى وتآكل فاعليتها وربما انهيارها(17).

وفى دراسة أجريت على بناء دولة الإمارات العربية المتحدة ضعفت الشرائح الإجتماعية على أساس من الدخل ونوعيته إلى عشرة شرائح طبقية متدرجة، ووجدت أن الطبقة المتوسطة تتحدد بنطاق الشرائح الثلاث" الشريحة السادسة والسابعة والثامنة". حيث يبلغ حجم الشريحة السادسة "الأولى والتى تشكل الشريحة الدنيا فى بناء الطبقة الوسطى" أكبر الشرائح عدداً، نحو 280 ألف نسمة وهى تعانى من ظروف حياتية صعبة بسبب الارتفاع المستمر لتكاليف الحياة. حيث يتراوح متوسط دخل الفرد فيها بين 75 ألف إلى 135 ألف درهم سنوياً. بينما تضم الشريحة السابعة "الثانية والتى تشكل الشريحة الوسط فى بناء الطبقة الوسطى"206 ألف نسمة يتراوح متوسط دخل الفرد فيها بين 135 ألف إلى 225 ألف درهم. ويصل حجم الشريحة الثامنة "الثالثة أعلى الطبقة الوسطى" إلى حوالى 195 ألف نسمة، حيث متوسط دخل الفرد فيها بين 225 ألف درهم إلى 375 ألف درهم. وهو ما يعني أن حجم الطبقة الوسطى يصل إلي نحو 610 ألف يتراوح متوسط دخل الفرد فيها سنويا بين 75 ألف إلي 375 ألف درهم. وقد بدأت شرائح

هذه الطبقة تتعرض لظروف اقتصادية ضاغطة بسبب الارتفاع المستمر لتكاليف المعيشة. الأمر الذى دفع كثير من أفرادها إلى الهجرة من بعض المدن كدبى إلى المدن الأقل تكلفة، أو إنتقال عائلات هذه الطبقة إلى مساكن أصغر. تاكيداً لذلك نتائج بحث أجرتة شركة أستيكو لإدارة العقارات بدبى، أوضحت أن متوسط الزيادة في إيجار الوحدة السكنية ذات الغرفة الواحدة فى دبى والشارقة فى عام 2000 بلغت 40%، بينما ارتفعت أسعار ذات الوحدة فى عام 2005 بنسبة 29%. ومن المتوقع أن يؤدى تآكل بنية هذه الطبقة إلى انخفاض معدلات النمو الذى لا تدور عجلته بكفاءة بدون قدرتها الشرائية[18].

وفى مصر بدأت الطبقة الوسطى تعيش حالة أزمة، فقد تراجعت الدولة عن دعم الطبقة الوسطى، ومن ثم أطلقت عنان الأسعار، الأمر الذى فرض عليها قدراً واضحاً من المعاناة. بالإضافة إلى ذلك فقد تعرضت الطبقة الوسطى لنهب حقيقى وغير مسبوق لمدخراتها، فقد نهبتها أولاً شركات توظيف الأموال، التى استغلت الدين وقدمت نفسها باعتبارها نموذج للإستثمار الإسلامى، وفى ظل ذلك نهبت مليارات الجنيهات من مدخرات الطبقة الوسطى. ثم تعرضت الطبقة الوسطى لنهب آخر من خلال البورصة المصرية، التى شهدت عمليات تلاعب وتحايل واسعة النطاق، من قبل شركات السمسرة والشركات المدرجة بالبورصة. بالإضافة إلى ذلك فقد أدت موجة الركود التضخمى وارتفاع معدلات التضخم فى نهاية الثمانينات من القرن العشرين، إلى تقلص مدخرات الطبقة الوسطى بسبب انخفاض قدرتها الشرائية، حيث كانت الفائدة أقل كثيراً من معدلات التضخم السائد. إلى جانب ذلك تعرضت الطبقة الوسطى لتآكل قيمة مدخراتها بسبب التدهور السريع لسعر صرف الجنيه المصرى وقدرته الشرائية[19]. بحيث أدى ذلك إلى انهيارات أخذت شكل حراك شرائح عديدة من الطبقة الوسطى إلى أسفل، ومن ثم ارتفع عدد السكان دون خط الفقر إلى 50% وما دون خط الفقر ارتفع إلى 25% من هذا العدد[20].

وفى المملكة العربية السعودية تراجعت أحوال الطبقة الوسطى، التى تستند الآن فى تسيير أمور حياتها إلى الاقتراض والاستدانة، حتى تحافظ على مستوى نوعية حياتها. وإرتباطا بذلك وصلت إحدى الدراسات الجامعية إلي نتائج تؤكد أن من يعيشون فى المملكة العربية السعودية تحت خط الفقر من السكان، قد ارتفع إلى نحو 60%، برغم رفض بعض الباحثين السعوديين ذلك، وتأكيدهم أن عدد السكان تحت خط الفقر فى السعودية لا يزيد على 20% فقط. وقد تم التقدير

الأسبق على أساس تحديد إحدى الدراسات السعودية خط الفقر للمواطن السعودى بنحو 1120ريال بدون تكلفة أجرة المسكن، فى حين يبلغ حد الكفاف نحو 1660 ريال فى الشهر. مع العلم أن متوسط الأجرة السنوية لشقة صغيرة مقبولة فى اى مدينة بالمملكة العربية السعودية لن يقل عن 6500 ريال للفرد، 10500 ريال للأسرة المكونة من فردين، 11 ألف ريال للأسرة المكونة من ثلاثة أفراد، ونحو 12 ألف ريال للأسرة المكونة من أربعة أفراد فأكثر. وفى هذا الإطار تشير الدراسة إلي أن الدخل الذى يقع دون خط الفقر غير كافى لشراء المواد الاستهلاكية الضرورية ودفع قيمة إستهلاك الخدمات من كهرباء وماء وهاتف ومصروفات دراسية، وغير ذلك مما يلزم لإشباع حاجات نوعية الحياة التى ينبغى أن تقودها الطبقة الوسطى[21].

وإذا كان المجتمع السعودى يشهد الآن تحولاً باتجاه أن يكون مجتمع رأسمالى تزداد فيه الطبقات الغنية غنى وترفاً، وتزداد فيه الطبقات الدنيا حرماناً، فإن الطبقة الوسطى تبقى حائرة فى المنتصف تصارع من اجل البقاء فى ذات مكانتها. أو تظل عاجزة عن اللحاق بمستوى الترف الذى كان لها فى فترة سابقة، وذلك بسبب الظروف التى أشرنا إليها. إضافة إلى ذلك تآكل القوى الشرائية للريال السعودى. إستناداً إلى إحصاءات مصلحة الإحصاء العامة، حيث سجل الرقم القياسى لتكلفة المعيشة لجميع سكان المملكة فى 2005 ارتفاعاً ملحوظاً بلغ نسبة 3 % مقارنة بشهر مايو 2004.الأمر الذى يشير إلى تراجع وتقهقر نوعية حياة الطبقة الوسطى لحساب طبقة أخرى. وفى الفترة الأخيرة اندفعت الطبقة الوسطى برؤوس اموالها المحدودة - تحت وطأة السعى للحفاظ على مستواها ونوعية حياتها، وكذلك بسبب الإغراء الإعلامى - إلى الدخول فى السوق التجارية كمستثمرين صغار. الأمر الذى أدى إلى إلتهام الشرائح الغنية لأموالهم من خلال آليات السوق، الأمر الذى دفع أبناء هذه الشريحة من الطبقة الوسطى إلي التراجع إلى ما دون خط الفقر[22].

وفى سوريا انتشر الفقر على ساحة الطبقة الوسطى وفرض عليها التآكل المعنوى. فبرغم أن هذه الطبقة قد لعبت دوراً تاريخياً بإعتبارها المنتج الأساسى للتعايش الوطنى والاجتماعى والتجديد الفكرى. إلا انها مع منتصف السبعينيات من القرن العشرين بدأت تتدهور أحوالها. حيث تراوحت النسبة الإجمالية لعدد السكان تحت خط الفقر فى سوريا من 30% إلى 50% ومن ثم بدأت الطبقة الوسطى تتقاسمها الطبقتان الأخرتان. وإذا كانت السياسات الاقتصادية السورية تهتم فقط

برفع دخل الموظفين الذى يمثلون أحد عناصر الطبقة الوسطى، فى مقابل رفع مضاعف للأسعار الذى تلهب بسوطها ظهر بقية عناصر هذه الطبقة. الأمر الذى أدي - فى محاولتها للهروب من السقوط إلى أسفل أو السعى من أجل الحراك إلى أعلى - إلى أن تظهر على ساحتها أمراض وظواهر اجتماعية كالفساد والثراء المفاجئ كآليات للحراك إلى أعلى. أما من سقط إلى أسفل فقد اتجه لإشباع حاجاته من خلال الأسواق الفقيرة "سوق الحرامية" و"البسطات" و"سوق الأجهزة والملابس المستعملة" و"السلع الصينية المنخفضة القيمة والنوعية"، حيث أصبحت هذه الأسواق المحرك الأساسى للحياة الاقتصادية فى سوريا. بالإضافة إلى ذلك فقد تعرضت الطبقة الوسطى لحملات أيديولوجية متطرفة، تحاول إلغاء هوية هذه الطبقة وتهميشها كلية من المجال الفكرى والاجتماعى. بحيث ادى ذلك إلى أن أصبحت الطبقة الوسطى ممزقة تعيش تناقضات وتطرفات عديدة. فعناصرها إما أن تكون غنية أو فقيرة، أو دينية متطرفة أو ملحدة خائنة، غربية تفرض الديمقراطية والعولمة، أو عميلة متأمركة لا مكان لها فى الوطن. فى هذا السياق تنشغل الطبقة الغنية بزيادة ثروتها بينما تنشغل الشرائح الفقيرة من الطبقة الوسطى بتأمين لقمة العيش. على حين تقف العناصر الباقية من الطبقة الوسطى مهمشة على ضفاف المجرى الرئيسى للمجتمع عاجزة عن التدفق فيه أو عن فعل أي شئ[23].

ذلك يدفعنا إلى التأكيد على أن الطبقة الوسطى تواجه مأزقاً على الصعيد العربى، وان ثمة ظروف ومتغيرات عديدة دفعت إلى انهيار هذه الطبقة، بعضها ذو طبيعة عالمية كالتطبيق الفاسد للأيديولوجية الليبرالية. بإعتبارها الأيديولوجية التى تقود عملية التحديث. إضافة إلى تحالف البورجوازية العليا، العالمية والقومية، فى مواجهة الطبقة الوسطى، إلى جانب تخلى الدولة عن حمايتها، فى زمن أصبحت الدولة ذاتها فى حاجة إلى حماية، ذلك بالإضافة إلى متغيرات الانهيار التى ترتبط ببنية الطبقة الوسطى ذاتها. بحيث لعبت جملة هذه الظروف دورها فى انهيار الطبقة الوسطى التى بدأت تواجه مشكلات عديدة تعجل من هذا الانهيار وتصبح فى نفس الوقت شاهدة عليه. ونحن إذا تأملنا هذه المشكلات فسوف نجد أنها وإن نشأت على ساحة الطبقة الوسطى إلا أن تأثيرها يمتد حتما إلى بنية المجتمع، فيعمل على تفكيك هذه البنية، وبذلك يصبح انهيار الطبقة الوسطى مقدمة لانهيار المجتمع.

رابعا: بعد الإنهيار، مشكلات الطبقة العربية الوسطى

توجد علاقة واضحة بين إنهيار الطبقة الوسطى وبين ظهور عديد من المشكلات علي ساحتها. وفي هذا الإطار فإننا إذا تأملنا مشكلات الطبقة الوسطى فإننا نجد أن هذه المشكلات تمر عادة عبر مرحلتين. في المرحلة الأولي تكون المشكلة مجرد مشكلة إجتماعية لها تأثيرها علي فئة محدودة من البشر، وبالإمكان السيطرة عليها. غير أنه إذا تركت المشكلة دون حل لفترة طويلة من الزمن تنتج آثارها السلبية، فإنها تدخل إلي المرحلة الثانية لتتحول إلي مشكلة بنائية، تلعب دورها في إنتاج مشكلات اخري. وقد تخرج عن السيطرة وفي هذه الحالة تتطلب مواجهتها تبني إجراءات جذرية. في نطاق ذلك فإننا إذا تأملنا غالبية المشكلات التي تعاني منها الطبقة الوسطى فسوف نجدها قد تحولت إلي مشكلات بنائية. وفي المرحلة الثالثة تتداخل المشكلات مع بعضها البعض، البطالة مع الهجرة غير المشروعة مع المخدرات، لتشكل مركب المشكلات، حيث يدخل المجتمع حينئذ في دائرة مفرغة من المشكلات السلبية التي تغذي بعضها بعضا. وفي كل الحالات فهي تنتج أثاراً سلبية تؤدي في النهاية إلي إنهيار الطبقة والمجتمع معا. فى هذا الإطار فإننا نجد أنه مع حلول التحول الليبرالى الذى تقوى فى النصف الثانى من القرن العشرين، وجدت الطبقة الوسطى نفسها فى أزمة على نحو ما أشرت، وهى الأزمة التى تشكلت بفعل ضغوط عاتية فرضت عليها من كل إتجاه. وفى مواجهة الضغوط التى فرضت أزمة الطبقة الوسطى تصرف أبناؤها بسيكلوجية المحاصر، الذى يبحث عن مخرج من هذه الأزمة الطاحنة. بعض أبناء هذه الطبقة سقطت منهم أخلاقهم أو هم أسقطوها، فأصبحت سلوكياتهم فى مختلف المجالات عارية من الأخلاق والقيم، فإنخرطوا فى سلوكيات وممارسات إنتهازية فى ظل شعار أن الغاية تبرر الوسيلة. بينما رأى البعض الآخر أن الحياة أو البيئة المحيطة أصبحت صعبة، ومن ثم وجدوا أنفسهم طلبا للراحة من المعاناة هاربين إلى الدين ففيه التقشف والصبر والسلوى، آليات تساعدهم فى التغلب على صعوبات الحياة. بينما إتجه البعض الثالث إلى تعاطى المخدرات، هروباً من عالم واقعى مؤلم ومشكل، إلى عالم وردى تتحقق فيه النشوة بأمتع ما يكون تتحول فيه الأحلام إلى واقع يعيش فى إطار إشباعاته لحظات سعيدة. على حين إتجه البعض الرابع للفرار من الحصار إلى الحياة وفق نوعية حياة مترفة تقوده من خلال إشباع حاجاته. إستناداً إلى مصادر أو وسائل إجرامية كالرشوة والفساد. ونحن إذا تأملنا الأمر فسوف نجد أن كل فئة أو شريحة من شرائح الطبقة المتوسطة تبنت الأسلوب الذى رأته ملائماً

لطبيعتها، ليعكس إحتياجاتها ويحقق أهدافها وغاياتها. ويشير تفحص أبرز مشكلات الطبقة الوسطى على الصعيد العربى، إلى أننا سوف نجد أنفسنا فى مواجهة خمسة مشكلات أساسية. قطعت جميع أطوارها وتحولت من مشكلات اجتماعية إلى مشكلات بنائية، تتطلب حلولاً جذرية تحتاج إلى تغيرات شاملة فى بناء المجتمع، على جميع الأصعدة وفى كل الاتجاهات. هذه المشكلات هى إنهيار ثقافة الطبقة الوسطى، إضافة إلى أزمة التدين على ساحة هذه الطبقة، إلى جانب بروز مشكلات البطالة والهجرة غير المشروعة(*) وإنتشار الفساد، وتطوير الشخصية الانتهازية، التى دمرت كل ما هو خير وصحيح ومستقيم فى المجتمع. ونعرض فيما يلي لأبرز المشكلات التي تعاني منها الطبقة الوسطى.

1- **إنهيار ثقافة الطبقة العربية الوسطى:** يذهب التراث السوسيولوجي إلي أن الطبقة الوسطى تعد الوعاء الأخلاقي للمجتمع، فهى الطبقة التي إذا سلمت أخلاقها سلمت أخلاق المجتمع، وإذا إنهارت فمآل قيم المجتمع وثقافته حتماً إلي الإنهيار. إستناداً إلي ذلك يشير تأمل أوضاع الطبقة المتوسطة إلي أنها تعاني من أزمة أخلاقية، وهي الأزمة التي من الممكن أن نرصد المتغيرات المسببة لها. وتشكل التحولات الاجتماعية الاقتصادية التي مر بها المجتمع إبتداء من النصف الثاني من القرن العشرين المتغير الأول في هذا الصدد، حيث تتابعت الأيديولوجيات – ومنظومات القيم المتضمنة فيها – التي قادت هذه التحولات علي الصعيد العربي. فقد حدث تحول من منظومة القيم الليبرالية، إلي منظومة القيم القومية إلي منظومة القيم الاشتراكية، إلي منظومة القيم الليبرالية الجديدة. ولأن الأنظمة السياسية لم تدرب أو تنشئ أبناء الطبقة الوسطى، ككل الطبقات، وفق هذه القيم، فإن هذه المنظومات تتابعت، دون أن تشكل قناعات حقيقية توجه سلوكيات البشر في مختلف مجالات واقعهم الاجتماعي. ويتمثل المتغير الثاني في غياب الرابطة العضوية بين أيديولوجيات الأنظمة السياسية المتتابعة خلال هذه الفترة وبين ثقافة المجتمع. وإذا كانت الأيديولوجيات التي قادت عملية التحديث في المجتمعات الغربية المتقدمة قد تطورت من رحم الثقافة العامة للمجتمع، وهو ما يؤكد الارتباط العضوي بينهما. فإن الأيديولوجيات التي قادت عملية التحديث في المجتمعات العربية، هي أيديولوجيات غربية بالأساس لم تنجح في أن تلتحم

* عالجنا مشكلة البطالة فى الجزء الثالث من هذا المؤلف بعنوان "أوضاع الفقر فى العالم العربى وتقويض الأمن القومى للأمة العربية" وكذلك "مشكلة الهجرة غير المشروعة".

عضويا بثقافة المجتمع. ولذلك ظلت أيديولوجيات الأنظمة السياسية العديدة والمتتابعة منفصلة دائماً عن ثقافة المجتمعات العربية، الأمر الذي أسس نوع من التنافر والرفض المتبادل بينهما، ومن ثم فلم تطور الأيديولوجيا ثقافة المجتمع ولا تجذرت فيها، مما أدي إلي إضعاف كل منهما للآخر. ويشكل ضعف مؤسسات التنشئة الاجتماعية المتغير الثالث الذي أضعف منظومات القيم المتضمنة في الأيديولوجيات والثقافة علي السواء، فلا الأنظمة السياسية أسست مؤسسات للتربية الأيديولوجية، الأمر الذي أدي إلي ضعف الارتباط بالأيديولوجيا. ولا المجتمع حافظ علي المؤسسات التي كانت تقوم بالتنشئة وفق قيم الدين والثقافة، فضعف التزام البشر بمنظومات الدين والثقافة علي السواء. ويشكل الإختراق الثقافي الذي وقع في عصر العولمة المتغير الرابع الذي أضعف بنية الثقافة ومنظومات القيم. فقد نجح الإختراق في إضعاف أبنية وثقافة المجتمعات العربية لصدفة أن هذه المجتمعات كانت ضعيفة في هذه اللحظة التاريخية. بحيث لعبت جملة المتغيرات هذه دورها في إنهيار ثقافة الطبقة الوسطى[24].

ويتجسد إنهيار ثقافة الطبقة الوسطى في إنهيار أخلاقياتها، وهي الحالة التي يشخصها التراث السوسيولوجي بإعتبارها حالة "الأنومي"، أي غياب القواعد والمعايير المنظمة لتفاعلات المجتمع. الأمر الذي يجعل سلوكيات البشر وتفاعلاتهم عارية من أي توجيه قيمي أو أخلاقي ومؤشرات ذلك عديدة. من ذلك إرتفاع معدلات الجرائم ذات الطابع الأخلاقي كالرشوة والفساد والمتاجرة في المخدرات ونشرها، وغش السلع المنتجة التي يؤدي إستهلاكها إلي التضحية بحياة البشر. من هذه الجرائم كذلك إنتشار الانتهازية الأخلاقية علي ساحة الصفوة الاجتماعية والأخلاقية والثقافية والاقتصادية. يضاف إلي ذلك الإنحرافات الأخلاقية التي تتجسد في المتاجرة بالجسد، وحتي بيع الجسد أو بيع الأبناء، مروراً بالزواج العرفي خارج الشرعية الدينية والاجتماعية، وحتي جرائم غشيان المحارم. وهي جميعها إنحرافات تشير إلي إنهيار ثقافة الطبقة الوسطى وتهتك نسيجها الأخلاقي، الأمر الذي يشيع حالة من الفوضي الاجتماعية والأخلاقية في فضاء المجتمع[25].

2- **أزمة التدين على ساحة الطبقة العربية الوسطى:** أشرت في الصفحات السابقة إلى أن الطبقة الوسطى تواجه أزمات جاءتها من كل حدب وصوب، بحيث فرضت عليها هذه الأزمات المتلاحقة والمتداخلة حالة من الانكسار وعدم الأمان والإحساس بالعدائية نحوها. أما حالة الانكسار فترجع إلى أن

الطبقة الوسطى هي التي قادت النضال الوطني لتحرير مجتمعاتهـا، فـإذا بهـا تواجـه بحالـة مـن التنكـر لـدورها التـاريخي، وأيضـاً إهـمالاً لمصـالحها. وربمـا اتجـاه بعـض الحكومات العربية إلي التحالف مع الطبقة العليا في مقابل التنكيـل بهـا، الأمـر الـذي ولد لديها مشاعر الانكسار والأسى. كما تعـاني الطبقـة المتوسـطة مـن حالـة مـن عـدم الأمان، وذلك لتآكل شروط حياتها الواحد تلو الأخر. الأمر الذي يفرض عليها أن تعيش مهددة بصورة دائمة باحتمالية السقوط إلى أسـفل حيـث الطبقـة الـدنيا، خاصـة أنهـا تلاحظ بصورة يومية تقريباً تساقط بعض عناصرها. يضاف إلى ذلك أن لـديها إحسـاس بالعدائية نحوها، حيث نظرت الحكومات العربية متحالفـة مـع البرجوازيـة العليـا إلى الطبقة الوسطى بإعتبارها الطبقة العبء، التي تثقل كاهـل المجتمـع بمشـكلاتها، كـما أنها الطبقة التي تصدر عنها الاحتجاجات وكل مظاهر عدم الاستقرار الاجتماعي.

وأمام التهديدات الطاغية الني تهاجم الطبقـة الوسـطى مـن كـل اتجـاه، تولـد لـديها إرتداد سريع إلى الدين، ليصبح درعها الذي تواجه به كل ما هو عدائي ومضاداً لهـا. فالـدين يدعو إلى التقشف والتحمل والصبر على المكاره، ومنه تستمد القدرة على الاستمرار في قلـب سياق اجتماعي معادي. بالإضافة إلى ذلك فإنـه إذا كانـت الطبقـة الوسـطى، عـلى نحـو مـا أشرت تعد الوعاء الأخلاقي للمجتمع، لكونهـا الطبقـة المنتجـة للأخـلاق والقـيم. فـإن هـذه الصناعة تكون وسيلتها دائماً في مواجهة مشكلات الحياة والتكيـف مـع واقعهـا، وذلـك يـبرر حالة التدين التي انتشرت في فضاء الطبقة الوسطى. وهي الحالة التي حاولـت بهـا الطبقـة الوسطى مواجهة أزمة وجودها، غير أن حالـة التـدين التـي خضـعت لهـا الطبقـة الوسـطى اعتبرت في حد ذاتها أزمة لها جوانب عديدة.

من مظاهر هذه الأزمة التطرف أو العنف بالدين، فأمام الظروف المتردية التي فرضت على أبناء الطبقة الوسطى، اتجه بعض الأبناء إلى محاولة التطرف بالـدين والخـروج بـه عـن سماحته، واستخدام بعض عناصر مرجعية الدين كآلية تبرر العنف والانتقام. وبرغم أن هـذا التدين المتطرف شكل تشويهاً لاعتدال تدين هذه الطبقة ووسطيتة، فإنه أسس بالإضافة إلي ذلك تناقضا داخل بنية وأخلاق الطبقة الوسطى. بحيث أصبح هذا التدين المتطرف يعكـس صراعاً بداخل هذه الطبقة بين فكر العنف والتطرف بالدين، وبين فكر الاعتـدال والوسـطية التي تشكل جوهر أخلاق هذه الطبقة. ويتطابق مع هذا الصراع صراع جيلي مـوازي، حيـث

يعتقد الشباب في أفكار العنف والتطرف في مواجهة الكبار الذين يتميز تدينهم بالوسطية والسلامية والاعتدال، الأمر الذي قد يجعل من حالة التدين السائدة على ساحة هذه الطبقة آلية لتمزيق النسيج الأخلاقي للطبقة الوسطى.

وتعتبر ظاهرة الإفتاء المتعدد أحد مظاهر أزمة تدين الطبقة الوسطى. ويرجع إنتشار ظاهرة الإفتاء المتعدد من ناحية إلى حالة عدم اليقين التي خبرتها الطبقة الوسطى بسبب أزمتها الحياتية، ومشاعر عدم الأمان والعدائية التي تعاني منها. ومن ناحية ثانية لأن الإعلام التجاري إلتقط هذه الحالة من الحيرة وعدم اليقين وبدأ يعزف على أوتارها، في هذا السياق ظهر كثير من الذين يدعون الفتوى، كل منهم يجذب مشاعر هذه الطبقة في أى اتجاه يراه. البعض يذهب بها إلى حالة من الحرفية الدينية كأنما يريد إنتزاعها من قلب الحضارة المعاصرة والعودة بها إلى حفريات تاريخية، بينما يدعوها البعض الأخر إلى أن تعيش بإسلامها في قلب هذا العصر، البعض يقدم قراءة تأويلية مرنة للنصوص، بينما البعض الآخر يقنع عقل أبناء هذه الطبقة بتأويل متشدد للنصوص، بحيث يلعب هذا التعدد في اتجاهات الفتوى – ولا رقيب – دوره في تمزيق أخلاق الطبقة وتدينها، ومن ثم يجعل من الدين والتدين أحد مظاهر أزمة هذه الطبقة.

وتشكل شكلية التدين أحد مظاهر أزمة الطبقة الوسطى، ويتحدد هذا التدين الشكلي بالانفصال بين المعتقدات الدينية، وبين السلوك اليومي الذي لا يواجه بذات المعتقدات. ويذهب البعض إلى أن جذور التدين الشكلي يرجع إلى الأزمة الحضارية التي تعيشها المجتمعات العربية جميعاً، حيث التقابل بين الثقافة الغربية المادية التي اخترقت حياتنا، وأصبحت منظوماتها القيمية لها قوتها في توجيه سلوكياتنا، وبين الثقافة القومية التي يشكل الدين قاعدتها. وهو ما يعني أن سلوكياتنا اليومية تعيش حالة من التوجيه المتأرجح بين أبنية معتقدات متناقضة. ومؤشرات ذلك عديدة، من ذلك التدفق الذي لم يشهد تاريخنا نظيراً له من قبل أبناء الطبقة المتوسطة إلى دور العبادة، بينما سلوكيات الكثير منهم لا تراعي أبسط قواعد الأخلاق والدين. من ذلك أيضا أن تلبس فتاة الطبقة الوسطى الملابس الأجنبية الضيقة التي تحكي كل أسرار الجسد، ومع ذلك ترتدي الحجاب الإسلامي الذي يطالب بالاحتشام. أو أن تسير فتاة الطبقة الوسطى المحجبة برفقة صديقها الذي تمارس الحب معه سواء فى الشارع أو على شاطئ النيل أو حتى في حرم الجامعة. بحيث تشكل هذه التناقضات داخل معتقدات التدين والثقافة من ناحية أو بينها والسلوكيات الواقعية من ناحية ثانية أحد مظاهر أزمة الطبقة الوسطى.

وتشكل ملاحقة الأنظمة السياسية العربية لتدين الطبقة الوسطى أحد مظاهر هذه الأزمة. قد يرجع ذلك إلى أن الدين على ساحة الطبقة الوسطى بدأ يستعيد روحه النضالية أو روح المقاومة التي دعمت هذه الطبقة أثناء سعيها للحصول على الاستقلال. في هذا الإطار فإنه إذا كان مشروعاً أن تلاحق الأنظمة العربية جماعات العنف والتطرف، فإنه من غير المشروع أن تحاصر الأنظمة العربية الجماعات أو الشرائح المتدينة التي ترغب في المشاركة بحسب قواعد اللعبة السياسية، حتى ولو كانت مشاركتها موجهة بالنظر إلى مرجعيتها الدينية المعتدلة. في هذا الإطار فإن فوبيا الأنظمة السياسية من التدين تصبح أحد مظاهر أزمة تدين الطبقة الوسطى، لأن الأنظمة السياسية تتجه لحصار كل مظاهر التدين المعبرة عن الرفض والمطالبة برفع الظلم والقهر، وهي مظاهر وأدوار لعبها الدين عبر مختلف مراحل التاريخ.

ويرتبط بذلك أن الدين أصبح مستباحاً ليس من قبل الأنظمة السياسية فقط، ولكن من قبل قوى الغرب العالمية أيضا. في هذا الإطار فإنه إذا تأكد لنا أن المضامين الأخلاقية والدينية هي الأقرب إلى روح الطبقة الوسطى، فإن الإضرار بهذه المضامين شكل أحد مظاهر هذه الأزمة. من ذلك نشر الغرب لصور مسيئة للرسول الكريم صلى الله عليه وسلم أو محاربة التعليم الديني أو سعي بعض القوى العالمية لنزع بعض النصوص القرآنية المتصلة بالمقاومة والجهاد أو المتصلة بإدانة اليهود. كما يعد اتجاه الغرب للضغط على الأنظمة السياسية لنشر الإباحية والشذوذ في مجتمعاتنا العربية والإسلامية عدوان على الدين والأخلاق، وهي المعاني والرموز التي تشكل مصدر اعتزاز للطبقة الوسطى، وهو ما يعني أن وقوع ذلك، وصمت الأنظمة السياسية في مواجهتها، يعد أحد مظاهر أزمة الطبقة الوسطى.

وتشكل المعارك الدينية الوهمية أحد مظاهر أزمة التدين، التي تعاني منها الطبقة العربية الوسطى، ويرجع أصل هذه المعارك إلى إشعال الغرب لأزمة الصراع بين السنة والشيعة في العراق. وبسبب عجز الغرب عن مواجهة حزب الله المنتصر على إسرائيل في لبنان حاول الدس والوقيعة بين السُنة والشيعة على كل ساحة الطبقة العربية الوسطى. بحيث بدأت بعض الكتابات والقنوات الفضائية وربما المتحدثون من أبناء الطبقة الوسطى يروجون لهذا الخلاف، حتى اتسع ليشكل أحد مظاهر أزمة الطبقة الوسطى. وذلك يعني في النهاية أن حالة التدين

المعاصرة التي تعيشها الطبقة الوسطى تعد تعبيراً عن أزمتها إلى جانب كونها أحد متغيرات أزمتها كذلك.

لقد أدت أزمة الطبقة الوسطى إلى تراجع نخبتها عن روحها وتوجهاتها التى كانت لها فى المرحلة التى أعقبت الاستقلال وإستمرت حتى بداية المد الليبرالى وإرهاصات العولمة مع بداية السبعينيات. تراجعت عن روحها النضالية، وعن إلتزامها بالمشروع الاجتماعى الشامل لتطوير أو تحديث المجتمع، وإنصرفت إلى مشروعات فردية بحتة، تحقق لها عائداً تحمى به نفسها من السقوط إلى ساحة الطبقة الدنيا. بعض جماعات النخبة تحول إلى بناء مشروعات صغيرة أو الاشتراك فيه برأسمال توفر له من العمل فى الوظائف العليا للجهاز البيروقراطى، أو تيسر له بقدر من إستغلال النفوذ. بينما إتجه البعض الآخر إلى طرق أساليب غير سوية للحصول على عائد إقتصادى يحميه ويشبع إحتياجاته فى زمن أدرك معه أن الطوفان قادم، فسلك طريق الحرام وإستلاب المال العام. أو حصل على عائد من طرقه لساحة الجريمة. فى هذه المرحلة بدأنا نسمع عن الحصول على قروض من البنوك والهرب بها، أو الهروب بتحويلات مملوكة للدولة فحولت إلى الصالح الخاص. بينما إتجه البعض الثالث إلى المتاجرة فى المخدرات مستغلين نفوذهم السياسى الذي حصلوا عليه، وبإعتبارهم من أفراد النخبة الذين يكن لهم المجتمع كل إعتبار إجتماعى. بينما إرتمى البعض الأخير والمثقف فى أحضان الطبقات العليا المسيطرة على الأنظمة السياسية العاجزة، يساعد الطبقات العليا فى تطوير آليات إستغلال المجتمع. وبمنطق عجز الأنظمة السياسية بحجة تعقد المتغيرات العالمية التى تعمل فى إطارها، بغض النظر عن مدى إضرار سلوكيات الطبقات العليا أو الأنظمة السياسية بأوضاع المجتمع. لقد أصبح هم جماعات النخبة هذه الحفاظ على بقاء النظام السياسى برغم فساده ولو كان ذلك على حساب فئات المجتمع ما دام يلقى إليهم ببعض فتات الوظائف والمراكز، ومن الطبيعى أن يؤدى إلى إقتلاع الأمن القومى العربى من جذوره.

3- **تعاطي المخدرات والانحراف الأخلاقي:** أمام الأزمة الطاحنة التي تواجهها الطبقة الوسطى، فإننا نجدها تبحث عن أبواب للهروب من هذه الأزمة الطاحنة، التي يكون الشباب في العادة هم الأكثر إحساسا بها، لكونهم لم يستكملوا حياتهم بعد. وإذا كانت شريحة من شباب الطبقة الوسطى قد اختارت الهروب من أزمة طبقتها من خلال الهجرة من المجتمع سواء كانت الهجرة مشروعة أو غير مشروعة. فإننا نجد شريحة أخرى قررت الهروب إلى الدين

يستريحون في نطاقه من المصاعب التي تواجهها طبقتهم، على حين أننا نجد أن شريحة ثالثة قد اختارت الهروب من أزمة طبقتها من خلال تعاطي المخدرات، التي أصبحت تنتشر بين شباب هذه الطبقة على اختلاف تنويعاتهم. ذلك أن تعاطي المخدرات يؤسس لهم عالماً يستريحون فيه من المعاناة التي أصبحت سمة تميز بيئتهم الطبقية والاجتماعية المحيطة.

تأكيدا لذلك أنه في دراسة أجريت على عينة من الشباب اتضح أن المواد التي يتعاطاها الشباب للهروب من مشكلاتهم ومن واقعهم الطبقى هي البانجو كما ذكرت نسبة 46.4% والحشيش كما ذكرت نسبة 19% والخمور كما ذكرت نسبته 18% وأشارت نسبة 6% بأنهم يتعاطون الأقراص المخدرة، ونسبة 6% بأنهم يتعاطون الأفيون. كما أشارت نسبة 2.3% بأنهم يتعاطون الأقراص المنشطة، وذكرت نسبة 1.2% بأنهم يتعاطون الهيروين، وأشارت نسبة 1.2% بأنهم يتعاطون الأدوية بعد معالجتها[26]. وفيما يتعلق بالأسباب التي تدفع الشباب إلى تعاطي المخدرات أشارت نسبة 4.5% بأن تعاطي المخدرات يساعد على نسيان الهموم، وذكرت نسبة 4.5% بأنهم يتعاطون للتخلص من المتاعب والآلام الجسمية كما أشارت نسبة 34% بأنها تتعاطي المخدرات لأنها تساعدها على الفرفشة والضحك. وأكدت نسبة 12% بأن التعاطي يساعد على الشعور بالسعادة والراحة النفسية. كما ذكرت نسبة 4% بأن التعاطي يساعد على نسيان الهموم والمشاكل[27]. وهو ما يعني أن 54.5% من الشباب المتعاطين يتعاطون المخدرات هروباً من معاناة الحياة اليومية وبحثاً عن لحظات سعادة.

غير أن تعاطي المخدرات مع استمرار ضغط المشاكل والهموم على أبناء الطبقة الوسطى يدفعهم إلى نوع من الانتحار المعنوي. حيث يعتبر التعاطي في هذه الحالة مدخلاً لعديد من السلوكيات، التي تشير إلى نوع من الانحراف الاجتماعي أو الأخلاقي. تأكيداً لذلك حاولت الدراسة التعرف من الشباب على السلوكيات التي يرتكبونها عادة تحت وطأة المخدر فأجابت نسبة 31.6% بأنها قد ترتكب جريمة السرقة كما ذكرت نسبة 22.2% بأنها قد تمارس البلطجة وذكرت نسبة 17.9% بأنها قد تدخل في مشاجرة. وذكرت نسبة 10.2% بأنها قد تمارس الاغتصاب، وذكرت نسبة 7.6% بأنها قد تمارس الجنس والدعارة، كما أشارت نسبة 1.7% بأنها قد تسب الأخرين، ونسبة 0.8% بأنها قد تعاكس الآخرين[28]. وهو الأمر الذي يعني أنه إذا كان التعاطي يعد هروباً من المعاناة ومواجهة المشاكل فإنه قد

يـدفع عـادة إلى نـوع مـن الانتحـار المعنـوي والأخلاقـي، لكونـه يقـود إلى ممارسـة معـاني وسلوكيات تتناقض تماماً وأخلاقيات ومعاني الطبقة الوسطى.

على هذا النحـو يعـد تعـاطي المخـدرات والاتجـار بهـا مـن أشـد المشـكلات النفسـية والاجتماعية والاقتصادية التي يتعرض لها المجتمع العربي في هذه الآونة. حيث تفيد التقارير الصادرة عن المكتب العربي لشئون المخـدرات عـن شـيوعها في بلـدان مصر ولبنـان وتـونس ودول الخليج بشكل بارز مؤخراً للظروف أو بسبب الظروف التي يعيشها العالم العـربي مـن الانفتاح الثقافي والإعلامـي، وانتشـار البطالـة وانهيـار القـيم والأخـلاق والبحـث عـن اللـذة والمتعة. وهى الظروف التى أصـابت وطأتهـا مختلـف شرائـح الطبقـة الوسـطى، إلى جانـب شرائح طبقية أخرى فى المجتمع.

وفي محاولة تتبع انتشار المخدرات على ساحة الطبقة العربية الوسطى، فإننـا نجـد أن انتشار مخدر القات في اليمن يشغل منزلة خاصة، حتى أصـبح يعـد مـن سـلوكيات الحيـاة اليومية هناك. ويقدر ما يخسره هذا البلد سـنوياً بنحـو 3500 مليـون سـاعة عمـل يهـدرها أبناؤه في مضـغ القـات. وفي العـراق الـذي كـان يصـنف ضـمن البلـدان شـبه النظيفـة مـن المخدرات، غير أن انفتاح العراق بشكل غير مسبوق من جراء الحرب الأخيرة. أدى إلى غـزوه بظـواهر الإرهـاب والاختطـاف والاغتيـالات والمخـدرات، ولعـل الأخـيرة هـي الأخطـر وفقـا لطبيعتها القائمة على الانتشار والبقاء. وبالرغم من أنه لا توجد إحصائيات رسمية عن مـدى انتشار المخـدرات بـالعراق، إلا أن تصريـح وزيـر الصـحة العراقـي بتشـكيل لجنـة مكافحـة المخدرات تضم خبراء من وزارة الداخليـة والأطبـاء، يـدل عـلى أن الظـاهرة آخـذه بالتنـامي والاتساع. ويمكن القول أن الظروف التي عانى منها الشعب العربي فى العراق وبخاصة طبقته الوسطى من اضطهاد فكري وسياسي. وحرمان اجتماعي واقتصادي وحروب ودمار ومواقـف وصدمات نفسية واجتماعية طيلة عقود أربعة، جعلت أفراده يعيشون في ظل خـوف دائـم وصراع مستمر. لكونهم في توتر دائم أن يدفعوا إلى جهات القتال، ومـن ثـم فقـد لجـأوا إلى تعاطي المخدرات هروبا من الواقع المؤلم الذي يعيشونه أو حتى الواقع المحتمل[29].

وقد احتلت المغرب المرتبة الأولى كمورد رئيسي للحشيش إلى أوربا وأكبر مصدر لمادتـه الخـام على مستوى العالم. ففي أول تقرير صدر عن لجنة تحقيـق برلمانيـة في المغـرب حـول المخـدرات في 1997 ذكر أن مساحة الأراضي المزروعة من القنب بلغت 70000 هكتـار حتـى الآن، بنـاتج سـنوي 1500 إلى 2000 طـن مـن الحشـيش. وقـد صـدر تقريـر عـن مركـز الأبحـاث والدراسـات حـول

البيئة والمخدرات بالمغرب عن العام الماضي أكد فيه على أن 26% من الشباب بالمغرب يتعاطون المخدرات بشكل منتظم، 90% منهم تقل أعمارهم عن 25 سنة، وبلغت نسبة التعاطي في المراحل التعليمية الدنيا والوسطى 10%[30].

وتحتل مصر المرتبة الأولى بين الدول العربية فيما يتعلق بعدد قضايا المخدرات سواء بالاتجار أو التعاطي، فقد بلغ عدد المتهمين في قضايا المخدرات نحو 22824، من جملة القضايا التى بلغ عددها فى 2005 نحو 221201 قضية. وأشهر أنواع المخدرات المستخدمة في مصر البانجو والهيروين والأفيون والمواد الصناعية، ويزرع القنب والخشخاش داخل مصر في شبه جزيرة سيناء وفي صعيد مصر. ولا توجد إحصاءات دقيقة عن المساحات المزروعة باستثناء ما يتم إبادته من قبل سلطات مكافحة المخدرات، حيث يقدر ما يباد أو يصادر من المخدرات بـ 30% من الكمية الإجمالية. ويفسر تزايد انتشار المواد المخدرة بمصر إلى موقعها الجغرافى، حيث يمثل موقع مصر نقطة عبور لتجارة الهيروين والقنب من مناطق الإنتاج الرئيسية في جنوب شرق أسيا إلى الأسواق الأوربية. بالإضافة إلى انتشار بعض الظواهر السلبية التي تؤثر على شباب الطبقة الوسطى كالبطالة وتأثير وسائل الإعلام، والفراغ الذي يعيشه الشباب بحيث دفعتهم هذه الظروف إلى تعاطى المخدرات. حيث يتركز تعاطي المخدرات بين الشباب من سن 20 إلى 30 سنة، وإرتباطا بذلك أشارت بعض التقارير إلى تناقص أعمار المتعاطين للبانجو وهذا يفسر كثرة انتشاره ورخص سعره[31].

وتأتي مجتمعات الخليج فى المرتبة الثانية بعد مصر من حيث عدد قضايا المخدرات المضبوطة فقد بلغت حسب إحصائيات وزارة الداخلية لإحداها نحو 24.4 ألف قضية عام 2004 بعد أن كانت 1634 في عام 2000، وأن أعداد المتهمين زاد من 28.2 ألف متهم إلى 30.8 ألف متهم في نفس السنوات. وقد أشارت الإحصائيات كذلك إلى أن أعداد المتعاطين للمخدرات قد زاد من 84300 شخص في 2000 إلى 204320 شخصاً في عام 2004. وترجع زيادة الاتجار بالمخدرات إلى انخفاض أسعار النفط الأمر الذى خلق أزمات ومشكلات للطبقة الوسطى بالأساس، حيث دفع الهبوط الاقتصادي بعض ضعاف النفوس فى المجتمع إلى المتاجرة بالمخدرات كتعويض للدخول المادية المتناقصة. أما التعاطي قد زاد نتيجة للطفرة الاقتصادية والزيادة الكبيرة في أعداد القادمين الأجانب إلى السعودية، في مقابل زيادة أعداد المسافرين من المواطنين إلى خارج السعودية، وقد ساهمت

وسائل الإعلام في نقل بعض أنماط الجريمة من المجتمعات الأخرى ومن بينها تعاطى المخدرات والإتجار فيها.

وتعتبر سوريا إحدى الدول البارزة في منطقة الشرق الأوسط بالنسبة لتجارة المخدرات، فهي تستخدم كمعبر للاتجار من لبنان إلى تركيا، كذلك يأتي الكوكايين إلى سوريا من أمريكا اللاتينية في طريقه إلى لبنان لمعالجته صناعياً وإعادة تصديره إلى أوربا الغربية وأمريكا الشمالية. وبرغم أن سوريا ليست دولة زارعة للمخدرات، فقد بلغت قضايا المخدرات، سواء الاتجار أو التعاطي نحو 1878 قضية. أما لبنان فتعد منتجا رئيسياً للمخدرات في الشرق الأوسط حيث تمثل المساحات المزروعة 5000 هكتار من الأفيون. وقد تحولت لبنان تدريجياً من بلد منتج إلى مركز لتجارة الكوكايين والهيروين. إضافة إلى أنها تعد مصدر لتصنيع المخدرات ومن ثم تسمى باسم "معامل التفريخ"[32].

مما سبق يتضح أن مشكلة المخدرات من أهم المشكلات التي يعاني منها المجتمع العربي وبخاصة طبقته الوسطى بسبب ظروف المعاناة التى فرضت عليها من كل إتجاه. إرتباطاً بذلك فإننا نجد أن تعاطى المخدرات له آثار عديدة، فمن الناحية الاجتماعية فإن هذه الظاهرة تعد سبباً في إنهيار الأسر وتشريد الأطفال ونشر كافة أشكال العنف العائلي والاجتماعي. وعلى الجانب الجنائى فقد لعبت المخدرات دوراً أساسياً في نشر الجريمة بأنواعها المختلفة كالسرقة والقتل العمد والمتاجرة بالجنس. ومن الناحية السياسية فإن هذه الظاهرة أصبحت مسئولة عن تهديد أمن وسيادة حدود كثير من الأقطار العربية، إضافة إلى إثارة البلبلة والفتن والحروب بين المجتمعات وتوريط شخصيات سياسية رفيعة المستوى. وبالتالي التحكم في القرار السياسي بما يخدم المصالح الأنانية الضيقة لتجار المخدرات على حساب الحقوق المشروعة للشعوب، ومن الناحية الاقتصادية فإن المجتمع ينفق الكثير على مكافحة تلك الظاهرة، وهو نوع من الهدر كان يمكن أن يوجه لتمويل عمليات التنمية والتحديث.

4- **الفساد وفرض الانهيار من الداخل:** حينما وجدت الطبقة الوسطى نفسها فى مرحلة التوجه الليبرالية محاصرة وفى أزمة ذهب أبناؤها مذاهب شتى لحل الأزمة أو الفرار من الحصار. وتبنت كل شريحة من شرائح هذه الطبقة الأسلوب الذى يمكنها من ذلك، إبتداء من الهروب إلى الدين، وحتى إتباع أساليب دخلت بها إلى منطقة الجريمة والفساد، ويمكن القول بأن الشريحة التى تبنت الأسلوب الأخير لها طبيعة وخصائص معينة. فهى شريحة تتبنى

حالة من الأنتهازية الأخلاقية التى طورتها بعض شرائح الطبقة العربية الوسطى، وهى شريحة تميل إلى أن تشغل مكانة عليا فى بناء الطبقة الوسطى، ومن ثم فهى قريبة من جدار الطبقة العليا ويمكن أن تقترب بفسادها من التداخل مع بعض عناصر هذه الطبقة. ثم أنها شريحة قادت حراكا إجتماعيا صاعداً فى المرحلة الاشتراكية، شغلت وظائف عليا فى البيروقراطية الحكومية والقطاع العام، ومن ثم إستطاعت تحقيق ثروات من خلال قنوات وأساليب ليست سوية. وإنتقلت بهذه الثروات والأخلاق إلى المرحلة الليبرالية، حيث ساعد المناخ الليبرالى على مزيد من التحرك فى هذا الاتجاه. يضاف إلى هذه الشريحة بعض أبناء الشريحة الدنيا الذين تمكنوا من خلال التعليم فى المرحلة الاشتراكية أن ينجزوا حراكا إجتماعيا سريعا وصاعداً، كان فى أحيان كثيرة على حساب التزامهم الأخلاقى. لقد إتجه أبناء هذه الشرائح إلى التعامل بمنطق نفعى مع سياقهم الاجتماعى المحيط، حولوا من خلال ذلك ما هو عام ليصبح خاص، ومن ثم فقد أفسدوا ونشروا الفساد لغرض إنهيار المجتمع من الداخل. ولتقدير حجم الفساد الذى شارك أبناء الطبقة العربية الوسطى فى نشره، يشير البنك الدولي في آخر تقرير اقتصادي له إلي أن الدول العربية وحدها مسؤولة عن ثلاثين بالمئة من مجمل تكلفة الفساد فى العالم، وهذه النسبة تصل إلى 300 مليار من أصل تريليون دولار، تهدر بسبب الفساد فى العالم بحسب أرقام البنك الدولي. فى هذا الصدد صنف تقرير البنك الدولي مجتمعات العالم إلى أربع فئات من حيث مكافحة الفساد، حصلت المجموعة الأولى على درجات تتراوح بين 7: 10 درجات وهي الدانمارك وإسرائيل ولا توجد أي دولة عربية فيها. أما المجموعة الثانية فقد حصلت على درجات 5: 7 وبها شيلي وتنزانيا وليس بها أي دولة عربية أو إسلامية كذلك. وقد حصلت المجموعة الثالثة على درجات بين 3 إلى 5 درجات وتضم الأردن بنسبة 4.7 درجة، والمغرب 3.7 درجة، أما المجموعة الرابعة فتضم الدول الأقل نظاماً وأكثر فساداً وحصلت على درجات أقل من 3 وكانت مصر بنسبة 2.9 درجة وتضم العديد من الدول العربية الأفريقية(33).

وقد اختتم نواب عرب وخبراء من البنك الدولى اجتماعا فى الكويت مؤخراً فى محاولتهم صياغة نسخة من دليل مكافحة الفساد تتناسب مع المنطقة العربية التى يكلفها الفساد 300مليار دولار سنويا.وخصص اللقاء للبحث فى كيفية تطبيق الكتيب العالمى الذى وضعه البنك الدولى لمكافحة الفساد وينص على إشراك البرلمانيين

والمجتمع المدنى ووسائل الإعلام فى هذه العملية.وكان برلمانيون عرب انشأوا العام الماضى فرعا عربيا للمنظمة العالمية للبرلمانيين ضد الفساد. فمعظم حالات الفساد فى العالم العربى تقع أو تحدث على ساحة العقود المتعلقة بمجالى الأمن والدفاع، اللذان يستأثران وحدهما تباعا بنحو 25% و35% من إجمالي الإنفاق العام فى الدول العربية[34].

ويؤثر انتشار الفساد في الدول العربية بدون شك على إقتصاد هذه المجتمعات، وعلى سبيل المثال نجد أن مجتمعا عربيا كاليمن مهدد بالإفلاس. حيث زادت حدة المخاوف في السوق المصرفي اليمني. مع إعلان البنك المركزي اليمني إفلاس البنك الوطني للتجارة والاستثمار "بنك مساهمة لرجال أعمال يمنيين". مما أدى إلى تدافع المودعين إلى كثير من البنوك اليمنية لسحب أموالهم، بحيث أدى ذلك بدوره إلى وقوع خسائر فادحة للاقتصاد اليمني وصلت تقريبا إلى ملايين الدولارات. الأمر الذى جعل الناس لا يثقون بالبنوك اليمنية، كما يسيء إلى أسلوب إدارة الحكومة لاقتصادها وبنوكها، الأمر الذى قد يدفع إلى الأمتناع عن التعامل مع الشركات والبنوك اليمنية".والسبب في ذلك كما يعتقد بعض الخبراء نتيجة القرار الذي أصدره البنك المركزي والذي وضع يده بموجبه على البنك الوطني، الأمر الذي إنعكس بشكل سلبي على الاقتصاد اليمني، كما أعطي انطباعاً بأن اليمن لا تحسن إدارة مصارفها. ويحمل الكثير من المراقبين مجلس إدارة البنك الوطني مسؤولية إفلاسه، وفى هذا السياق يذكر مدير عام بنك اليمن الدولي إن الإدارة التنفيذية للبنك الوطني لم تكن كفؤ في إدارتها للبنك. حيث تهورت في إعطاء تسهيلات وتجاوزت نسبة الإقراض الممنوحة تلك النسبة التى حددها البنك المركزي اليمني، حيث تم اختلاس 47 ملياراً و818 مليون ريال[35].

ولعل أهم عاقبة للفساد هو أنه يعرض مصداقية الحكومات والمؤسسات التابعة لها للخطر، حيث تنشأ فى إطارها قيم ثقافية سلبية تعطي الأولوية فيها للنجاح الفردي وللإنجاز القصير الأجل. وقد جاء انعقاد مؤتمر مكافحة الجريمة في الوقت الذي استشري فيه الفساد في دول عديدة من العالم خاصة في الدول النامية والأقل نمواً وبخاصة الدول العربية. ونظر البنك الدولي إلى الفساد بإعتباره يمكن أن يقلل من النمو في أي بلد بنسبة تتراوح بين 0.5 % إلي1% كما أن نسبة الاستثمارات تقل5% في الدول التي ينتشر فيها الفساد عن الدول الأقل فسادا وفقاً لدراسة صندوق النقد الدولي.

وقد ذكر تقرير الأمم المتحدة أن أهم العوامل التي يمكن أن تسهم في زيادة الفساد هو انخفاض المرتبات بشكل ملحوظ، والتهرب من تسديد الضرائب والتكتم علي الرسوم الجمركية عن طريق الفساد، حيث يمكن أن تشكل مابين9.8% هدراً من إجمالي الناتج الداخلي، كما ذكر التقرير أن الشركات الصغيرة التى يملكها أبناء الطبقة المتوسطة بالأساس هي الأكثر تعرضا لهذه الآفة. وتشير الدراسات أيضا إلي أن هناك عاملا يضاعف الفساد، ويتمثل فى الضلوع بشكل متزايد في الجريمة المنظمة، كما يصبح الفساد وخصوصا في شكل الرشوة حاجزاً أمام نمو التبادل التجاري والاستثمارات[36].

مما سبق يتضح أن للفساد أسباب عديدة ومتنوعة منها الفردية أو في فرق العمل، إضافة إلى الفساد الإداري، الفساد القانوني، انعدام الاستقلال القضائي، افتقاد الرقابة والمساءلة، طبيعة الأنظمة السياسية الحاكمة. إلى جانب انهيار الأخلاق، وانتشار الفساد العالمي العابر للقارات، غير أننا إذا تأملناها جميعا فسوف نجد أن الفاعلين هم أبناء الطبقة الوسطى بالأساس. ذلك يعنى أن الفساد يشكل مشكلة خطيرة لكونه يفرض المعاناة على بقية أفراد المجتمع، وبذلك فهو يشكل خنجر غير مرئي وضحاياه غير مرئيين، لأنه يوقف عجلة التنمية، ويصادر ميزانيات إعادة الإعمار وينشر الفقر ويؤصله، ويخلق شرخاً عميقاً بين السلطة والشعب.

خامساً: الطبقة العربية الوسطى فى حالة إحتجاج

أشرنا إلى أن الطبقة الوسطى لم تعد القوة التى تعتمد عليها النظم السياسية فى الزمن الليبرالى، إضافة إلى أنها ليست الطبقة المتلائمة مع السياق المعاصر، حيث أصبح النظام العالمى أكثر تماسكا وأكثر إستقراراً. تتربع على قمته القوة الليبرالية الأولى فى العالم، وهى القوة التى تدعم بحكم أيديولوجيتها الليبرالية القطاع الخاص والبرجوازية العليا، وتحتكم إلى قوانين السوق وجميعها عناصر تشير إلى نمط تفاعل عالمى غير ملائم لطموحات الطبقة المتوسطة وغير مواتى لتحركها، الأمر الذى جعل الطبقة الوسطى عبئ على النظام العالمى، كما هى قد أصبحت عبئ على مجتمعاتها. خاصة أن الظروف العالمية المعاصرة وكذلك القومية تفرض تهميش هذه الطبقة. فقد تآكلت النضالات التاريخية وإنسحبت من على خريطة العالم، فلم يعد إستقرار النظام العالمى يتحمل الثورات واالانقلابات. ومن ثم فهو نظام عالمى يطور الشروط لتضييق الخناق على مثل هذه الأفعال، وهى الأفعال

التى كانت تتحمل أعباءها الطبقة الوسطى، يضاف إلى ذلك إتجاه العالم لرفض أعمال المقاومة سواء تلك التى توجه إلى الاحتلال أو إلى الأنظمة السياسية الظالمة. وبلغ حد الرفض أن أعتبرت هذه الأفعال إرهابا، هو عالم يسعى إلى الاستقرار المفروض من فعل القوى الليبرالية فى العالم بإعتبار أن هذا الوضع يمثل أفضل الأوضاع لتحقيق مصالحها، ومن ثم فهى قوى رافضة لكل الأفعال والسلوكيات التى قد تهز الاستقرار العالمى، وهى الأفعال التى تقودها عادة الطبقة الوسطى من خلال نخبها المتنوعة، فهى الطبقة التى يقف أبناؤها دائماً وتاريخيا فى طليعة قوى المقاومة[37].

ومن ناحية ثانية فإن التطور العالمى على الصعيد الاقتصادى يشهد تغيرات إقتصادية فى غير صالح الطبقة المتوسطة. فعملية الإنتاج تتجه لأن تكون أكثر أوتومية والكترونية، حيث نجد بزوغ نوع جديد من العمل تقوم به عمالة عالية التأهيل، قادرة على التعامل بلغة عالمية غير لغاتها القومية، مع وسائل الانتاج الحديثة. بحيث نجد أن العمالة التى تدير عملية الانتاج، هى العمالة التى تنتمى إلى الشريحة العليا من الطبقة الوسطى، أو إلى الطبقة العليا. التى تعلم أبناؤها فى أطار التعليم الأجنبى وليس الوطنى، والذين يتقنون التعامل باللغة الإنجليزية، وظروفهم العائلية تيسر لهم الحصول على مستويات عالية من التعليم والتأهيل الملائمة لفرص العمل القائمة، أو المعروضة فى سوق العمل. ولذلك نجد أن التعليم الوطنى لم يعد ملائماً لسوق عمل العولمة سواء فى ساحاته العالمية أو القومية، ومن ثم فقد كانت البطالة المتصاعدة الان على الصعيد العربى، من نصيب أبناء الطبقة الوسطى. ويزداد هذه النصيب كلما هبطنا من الشرائح العليا بإتجاه الشرائح الدنيا للطبقة الوسطى، وهو ما يعنى أن سوق العمل المعاصر لا ينتج فرص عمل كافية أو ملائمة لأبناء الطبقة الوسطى. بالإضافة إلى ذلك فإننا إذا نظرنا إلى البيروقراطيات العربية، وهى الساحة التى كانت تشكل مجال التوظيف والعمل لأبناء الطبقة الوسطى، فإننا نجد أن الأجهزة البيروقراطية الحكومية أو الخاصة بالقطاع العام تنكمش الآن إلى أدنى الحدود لصالح بيروقراطية القطاع الخاص المحدودة والمرشدة. يضاف إلى ذلك أن التطورات الحديثة الخاصة بشبكة المعلومات الدولية تتجه الآن إلى الاتساع فى وجودها ووظائفها لتحل محل البيروقراطية العامة، وهو ما يفرض إنكماش الوظائف البيروقراطية المتاحة لأبناء الطبقة الوسطى من ناحية ثانية.

لذلك نجد أن الطبقة الوسطى تعانى من بنية قومية وعالمية معادية، فـالقوى العالميـة تبدد موارد المجتمعات القومية، تستلبها بلا رحمة حتى لـو تطلـب الاسـتلاب تمزيـق جسـد هذه المجتمعات. التى ناضـلت الطبقـة الوسـطى حتـى حققـت إسـتقلالها، والتـى ناضـلت وتحملت أعباء تنميتها وتحديثها، حتى لو لم تحقق تجارب التنمية والتحديث المتوقع منهـا. تنظر الطبقة الوسطى إلى الواقع العراقى، والسودانى، واللبنانى والفلسطينى، فتدرك أن سكين المصالح والاطماع الليبرالية تمزق جسد مجتمعاتها بلا رحمة. كما تدرك الطبقـة الوسـطى أن السياق القومى لم يعد أيضا مواتيا لها، فعلى رأس مجتمعاتها صـفوات سياسـية عـاجزة عـن تحـديث مجتمعاتهـا. تحالفـت مـع البرجوازيـة المحليـة والقوميـة ليكونـا معـا فى خدمـة البرجوازية العالمية والقوى العالمية فى إخضاع مجتمعاتها، ونتيجة لـذلك تقاعسـت معـدلات التنمية والتحديث، وزادت مساحة الفقر فى مجتمعاتها، وعجزت دولها عن أن تـوفر إشـباعاً لحاجاتها الأساسية. بالإضافة إلى ذلك تدرك الطبقة الوسطى أن نخبتها تتولى خيانتها وخيانة مجتمعاتها، النخبة التى كانت تقود النضال والتنوير للإرتقاء بأوضاع مجتمعاتها تخلت عـن أدوارها الآن. وتبنت أدواراً ذليلة تسعى مـن خلالهـا لتحقيـق مصـالحها الفرديـة، حتـى لـو تعلقت بأسـتار الطبقـة العليـا أو الـنظم السياسـية التـى تقهـر الطبقـة الوسـطى وتسـلبها والمجتمع من خلفها الشروط الضرورية للحياة الكريمة. وإذا كان المجتمع بكامله شاهد على ذلك فقد تحول هو الاخر إلى بيئة معادية أو على الأقل غير مواتية.

وقد كان من الطبيعى أن تحتج الطبقة الوسطى عـلى كـل هـذه الأوضـاع الشـائكة فى بيئتها. وقد طرق إحتجاجها فى شعاب ثلاث، من خلال الأولى إتجه الاحتجاج إلى قوى النظام العالمى. فما دامت هذه القوى تضرب مجتمعاتها القومية بلا رحمة، فـلا مـانع مـن أن تـرد الطبقى الوسطى الصاع صاعين، لتلاحق هى الأخرى مصالح القوى الكبرى فتنسفها وتدمرها، ففى ذلك دفاع عن تراثها وأوطانها، ودفاع أيضا عن نفسها. بغـض النظـر عـن تسـمية هـذا الدفاع إن رفضا ومقاومة من وجهة نظرها أو إرهابا من وجهة نظر القوى العالمية والأنظمة السياسية العميلة. وعلى ساحة الشعبة الثانية إتجه الاحتجاج، سواء إتخذ شكل التظـاهر أو التطرف أو العنف الموجه إلى الأنظمـة السياسـية فى مجتمعاتهـا، أو هيئـة المؤسسـات التـى تخدش طهارة تراثها أو تلك التـى تشـكل رمزيـة لوجـود هـذه الأنظمـة. بغـض النظـر عـن التسمية أيضا، هل هى رفضا ومقاومة كما يدعى المقاومون مـن أبنـاء الطبقـة الوسـطى، أو جنونـا وتخريبـا وإرهابـا كـما تـدعى الـنظم السياسـية. وفى نطـاق الشـعبة الثالثـة، حيـث

يصبح المجتمع وبعض قطاعات من الطبقة الوسطى معادية للطبقة الوسطى ذاتها أو لبعض قطاعاتها الأخرى. فى هذه الحالة فإنه حينما تتعرض الطبقة الوسطى لضغوط عالية وغير محتملة، فإنها تسعى للتخلص من هذه الضغوط العدائية إن لم يكن بالإحتجاج على مصادرها، فبالإنتحار، حيث أصبحت الطبقة العربية الوسطى توجه عدائيتها نحو ذاتها. أجنحة فيها توجه عدائيتها إلى أجنحة أخرى مختلفة عنها إما على أساس الدين أو المذهب او العرق أو الثروة المحرومة منها أجنحة أخرى. على هذا النحو فإننا إذا تأملنا إحتجاج الطبقة الوسطى ورفضها فإننا سوف نجده يتخذ أحد أشكال ثلاثة، الشكل الأول التظاهر والأضراب، والثانى العنف والتمرد، والثالث السلوك الاجرامى سواء عن إنحراف إجتماعى أو عن إنحراف أخلاقى، وهو ما نعرض له.

1- **تظاهرات وإضرابات الطبقة الوسطى:** طرقت الطبقة الوسطى هذ الشكل من الاحتجاج لإعتبارين، الأول أن النظام العالمى إستنادا إلى الشعارات التى أطلقها والمتعلقة بحقوق الإنسان أباح حق التظاهر والأضراب، وهى ممارسات جماهيرية تشرعها الأيديولوجيا الليبرالية. بينما يشير الأعتبار الثانى إلى وعى الأنظمة السياسية القومية ذات الطبيعة القهرية بأهمية هذا الشكل من الاحتجاج، لكونه يؤدى وظائف عديدة بالنسبة لها، أبرزها أن التظاهرات والاضرابات تخفف التوترات المختزنة جماهيريا، بسبب سياسات النظم السياسية التى حرمتها من إشباع حاجاتها الأساسية. والثانى ان السماح بهذا النمط من الاحتجاج يعمل على تجميل وجه الأنظمة السياسية العربية امام النظام العالمى، وهو تجميل هى فى أمس الحاجة إليه.

وترجع أسباب تظاهر الطبقة الوسطى وأضرابها إلى عاملين رئيسين، الأول أن العالم العربى والإسلامى بسبب ظروف مفروضة عليه من قوى النظام العالمى فى فترات تاريخية متتابعة وحتى الوقت الحاضر، مر بأزمات خطيرة وداهمة حالت دون وصوله إلى تحقيق الحد الأدنى من تطلعاته فى التنمية والتحديث والوحدة والحرية. وقد إدى ذلك إلى الفشل فى الارتقاء بأوضاعه إلى مستوى الحياة اللائقة أسوة ببقية شعوب العالم، حيث يرجع ذلك بطبيعة الحال إلى أشكال الهيمنة الاستعمارية بأشكالها المتعددة، التى سلبت خيراته وموارده، وهى الهيمنة التى بدأت تاريخيا منذ وقت طويل وإستمرت حتى الآن. ويشير العامل الثانى إلى الفشل الذريع فى تجارب التنمية، إضافة إلى التخلف الذى تعرض له الشعب العربى فى تاريخه الطويل بسبب ممارسات الأنظمة الشمولية المستبدة والتابعة. والتى

وصلت إلى سدة الحكم بقوة السلاح أو المال، هذه النظم تسلطت على شعوبها، وحاولت تأكيد شرعيتها وفرض القبول بها بالعنف والقمع والأستبداد.

يضاف إلى ذلك أن الطبقة الوسطى قد أصابها الشئ الكثير من القهر المفروض عالميا عليها، إضافة إلى الطغيان الذى تفرضه الأنظمة السياسية العربية على هذه الطبقة، حيث نجدها فى الفترة الخيرة قد خضعت لأشكال عديدة ومتنوعة من القهر وغياب العدالة الاجتماعية. فقد سحبت منها بعض إمتيازاتها التى منحت لها فى فترات سابقة، ولعبت دوراً أساسياً فى تشكيل نوعية حياتها. إضافة إلى حرمانها من مستحقاتها الأساسية، والتى تتمثل فى حرمان أبنائها من التعليم الجيد، ومن الحصول على فرصة عمل ملائمة، ومن ثم غياب فرص الحصول على الدخل الملائم، حتى اصبحت الحياة عبئ على عاتق أسر مثقلة بالمتاعب ومتطلبات الحياة اليومية.

فى هذا السياق حينما تأملت الطبقة الوسطى واقعها أدركت تزايد المعاناة والضغوط المفروضة عليها، وحينما نظرت إلي المستقبل القريب أدركت بتشاؤم انه لا أمل. وإذا كانت قد جربت كل صنوف الاحتجاج الانسحابي فأنسحبت تارة إلي الدين، وتارة أخري إلي المخدرات وتارة ثالثة هرب أبناؤها من المجتمع إلي خارجه من خلال الهجرة غير المشروعة راكبة قوارب الموت. فإنها رأت أن كل هذه الإحتجاجات السلبية الانسحابية لم تحل مشكلتها، ومن ثم فقد تطورت لديها قناعة الاحتجاج والتحدي والتمرد الايجابي. تارة بسبب فشل الانسحابات السابقة عن تحقيق غاياتها، وتارة ثانية لأن التوتر الناتج عن حياتها اليومية يضغط علي وجودها، وتارة ثالثة لأن الأنظمة العربية فقدت الاحساس بمعاناة مواطنيها ورفضت الاصلاح ويبدو أنها بدلا من ذلك إتجهت لتطوير آليات القهر والقمع والخداع.

تأكيدا لذلك بدأت تطفو مظاهر الاحتجاج والتحدي علي سطح الطبقة الوسطى العربية من الخليج إلي المحيط، تستدعي عواطف وقيم المقاومة في تاريخها لمقاومة الأنظمة العربية التي أجادت صناعة القهر وفرض المعاناة، أو تنفيسا لتوترات مختزنة تفرضها جماعة علي أخري في نطاق بناء المجتمع. تجسيداً لذلك ما يحدث في العراق حيث بدأت الطبقة الوسطى تفرز ظواهر عديدة، إبتداء من المقاومة الإسلامية لقوي الاحتلال حتي يرحل عن أرض العراق، بسبب ما تفعله الولايات المتحدة على أرض العراق، أو رفضا للتحالف القائم بين النظام السياسي القائم وقوي الاحتلال. أبناء هذه الطبقة هم الذين تظاهروا في كربلاء تعبيراً عن

حرمانـات تاريخيـة فرضـها النظـام العراقـى السـابق. أو طلبـا للعـدل في توزيـع الكعكـة الاجتماعية، أو بسبب الاعتداء على رموز مقدسة فى حياتهم، كتلك التظاهرات التى إندلعت فى كربلاء بسبب التفجيرات التى حدثت بجانب ضريـح الأمـام الحسـين وراح ضـحيتها 180 قتيلاً، 148 جريحاً. وإستخدمت فى هذه التظاهرات اللافتات المكتوب عليهـا شـعارات تنـدد بـالإحتلال وتطالـب بـإغلاق السـفارات الأمريكيـة فى الـدول العربيـة ومقاطعـة المنتجـات الأمريكية والإسرائيلية[38]. كذلك كان صدام أبناء هذه الطبقة من السنة والشيعة بحثـا عـن صيغة أفضل وأكثر عدلاً لعقد إجتماعي جديد[39]. بحيث يمكن القول بأنه إذا كانت الطبقـة الوسطى العراقية قد أجبرت علي الصمت فترة تاريخية سـابقة إسـتناداً إلي فرضـية الحرمـان المطلق، فقد إنطلـق إحتجاجهـا وتمردهـا بعـد أن تحـرك الواقـع فأصـبح محكومـا بـإفتراض الحرمان النسبي.

في لبنان أيضا حينما قامت الحرب العربية السادسة وتوجت بإنتصار المقاومة اللبنانية عـلي إسرائيـل، تأججـت إحتجاجـات الطبقـة الوسـطى في إتجاهـات عديـدة تصـل إلي حـد التناقض. تظاهرات مناصرة لقوي المقاومة التي تخازلت عن نصرتها القـوي العالميـة، إضـافة إلى تظاهرات مضادة للحكومة اللبنانية لمسـاومتها عـلي حصـار المقاومـة، ولأنهـا سـعت إلي محاولة أن تجعل من مقتل الزعيم الحريري، متعاونة مع قوي غربية عالمية، قميص عـثمان الذي تنتهك علي أساسه سيادة لبنان وحريته، بل وقتل القدرة علي المقاومة فيه. تظـاهرات وتظاهرات مضادة تشير جميعها إلي حيوية الطبقة الوسطى وإلي أنها البوصـلة التـي سـوف تحدد إتجاه السير بالنسبة لكل المجتمع اللبناني.

في فلسطين تعيش الطبقة المتوسطة حالة مقاومة نضـالية قائمـة ودائمـة موجهـة نحـو الإحتلال طالما أن له وجوده وقهره. وحيـنما إسـتمرت لا مبـالاة العـالم تجـاه قضـية فلسـطين، إختارت الطبقة الوسطى طريق الرفض والمقاومة من جديد، من خلال إنتخابها في إقتراع عام حركة حماس، لتقود المقاومة من خلال السياسـة. ولأنهـا طبقـة تمـوج بتيـارات أيديولوجيـة متنوعة، وربما بمصالح متناقضة، فإننا نجد أن فصائلها – من خلال الانفلات الأمنـي - بـدأت تقاتل بعضها البعض، بعضها تظاهر طالبـا الاسـتقرار حتـي تتـدفق المعونـات والمسـاعدات، بينما قاتل أو تظاهر البعض الآخر تعبيراً عن إستمرار روح المقاومة. علي حين تظاهر البعض الثالث طلبا للحصول علي فرص العمل، أو عـلي الرواتـب التـي إنقطعـت لإشـباع الحاجـات الملحـة والمحرومـة، وهـو مـا يعنـي أن الطبقـة الوسـطى في نطـاق هـذا الـوطن رفضـت

الاستكانة. وفي الكويت صعدت الطبقة الوسطى من إحتجاجاتها من خلال المؤسسات النيابية حتي حققت غالبية مطالبها، وفي الأردن والمغرب تفجرت المظاهرات طلبا للشفافية والمحاسبة تارة، وتارة اخري لدعم التطور الديموقراطي. وفي تونس والجزائر، قامت جماعات من الطبقة الوسطى ذات الأيديولوجية الدينية فأعلنت إحتجاجها حتي قتل الأبرياء من أبناء ذات الطبقة وغيرها من الطبقات[40].

وفي مصر بدأت الطبقة الوسطى تستعيد زمام المبادرة لممارسة الاحتجاج من خلال آليات ومظاهر عديدة. علي سطح هذه الطبقة ظهرت بعض الحركات الاجتماعية كحركة "كفاية" و"شايفينكم" و"لابد" و"حركة 9 مارس" و"حركة نادي القضاة" و"أساتذة الجامعات" وغير ذلك من الحركات الاحتجاجية. التي تطالب بدعم ودفع التطور الديموقراطي في الإتجاه الصحيح، وقد قامت هذه الاحتجاجات بالتظاهرات التي تصادمت فيها مع قوات الأمن وأجهزة الدولة. وإتصالا بذلك نجحت الطبقة الوسطى من خلال الانتخابات المتتالية عام 2006 علي إظهار معارضتها، من خلال إنتخاب المرشحين المستقلين ومرشحي الأخوان المسلمين، بإعتبارها كتلة معارضة يمكن أن تساعد في دعم التطور الديموقراطي. بالإضافة إلي ذلك فقد تحركت منظمات المجتمع المدني التي تمثلت في عديد من النقابات المهنية الرافضة لسلوك النظام السياسي، وكذلك أحزاب المعارضة. وصحافة المعارضة، التي تولت فضح عدم شفافية الحكومة والنظام السياسي، سواء علي الصعيد الاقتصادي أو السياسي أو الاجتماعي. وقد بلغت معارضة وإحتجاج الطبقة الوسطى ذروتها في رفض ثلث أعضاء مجلس الشعب المصري في 2007 التعديلات الدستورية، حيث رأي بعض مثقفوا هذه الطبقة أنها دون التوقعات، وأنها تعديلات قاهرة للحريات.

بالإضافة إلى ذلك الاحتجاجات التى إندلعت ضد الحكومة الأمريكية فى كل من السودان ومصر وبعض مجتمعات الخليج بسبب ما نشرته مجلة "نيوزويك" حول تدنيس القرآن فى معتقل "جوانتانامو" فى عام 2003. وإذا كانت بعض الأنظمة العربية قد نجحت فى تحويل مجتمعاتها إلى مجتمعات ميته وفقيره إقتصاديا وإجتماعيا وسياسيا، فإن الاحتجاجات التى قامت بها الطبقة الوسطى حاضراً، غدت قليلة الأثر والفاعلية ليس فقط فيما يتعلق بأحداث العالم، بل فيما يتعلق بقضايا العرب المصيرية على نحو سلبى وعقيم. كما نجحت هذه الأنظمة على إمتداد سنوات طويلة منذ عقد الاستقلال حتى الآن فى سحق إرادة شعوبنا

العربية وإفشال وقتل معظم القيم الإيجابية، لأنها نجحت فى قتل روح الطبقة الوسطى.

ذلك يعني في الجملة أن الطبقة الوسطى العربية ما زالت محتفظة بحيويتها، وأنها في إتجاه إستعادة أخلاقها، بعد أن مزقت الظروف السابقة التي أشرنا إليها نسيجها الأخلاقي. إنها الأن طبقة تركت حالة الإحتجاج أو الرفض الانسحابي السلبي، بإتجاه نوع من التمرد والرفض الايجابي الذي سوف يشكل حتما طاقة للتغير حتما نحو مستقبل ديموقراطي وأفضل. تأكيداً لقول الشاعر العربي أبو القاسم الشابي "إذا الشعب يوما أراد الحياة، فلا بد أن يستجيب القدر، ولا بد لليل أن ينجلي، ولا بد للقيد أن تنكسر".

2- **الطبقة الوسطى تقود المقاومة والتمرد:** حينما يتعلق الأمر بالمسألة الوطنية فإن الطبقة الوسطى هى التى تتصدر عادة قيادة النضال ضد جملة القوى التى تضر بمصالح الوطن. سواء كانت هذه القوى ذات طبيعة خارجية تفرض القهر على المجتمع والدولة معا، أو كانت القوى التى تضر بمصالح الوطن وتفرض القهر تنطلق من الداخل بالأساس، أو أن ثمة تحالف بين القوى الخارجية والداخلية لفرض القهر على المجتمع وهدر موارده. فى هذه الحالة فإن الطبقة الوسطى من خلال نخبتها هى التى تتولى الرفض والمقاومة. فإذا تأملنا الواقع العربى، فسوف نجد أن هناك ثلاثة عوامل مسئولة عن تفجر المقاومة والتمرد، الذى يقوده أبناء الطبقة الوسطى ويعملون على نشره على ساحة المجتمع. ويتمثل العامل الأول فى الطغيان والقهر الذى تفرضه القوى العالمية على المجتمعات العربية، كما تفعل قوى الغرب وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية. حيث يتبدى هذا النمط من القهر من خلال أسلوبين، الأول الأستلاب المباشر لموارد المجتمع، وهو الاستلاب الذى قد يصل إلى حد إحتلال المجتمع كما حدث فى العراق، وكما يجهز له فى لبنان والسودان. حيث تتدخل القوى الأمريكية لتمزيق النسيج الاجتماعى للمجتمع، إلى قوى وفئات لا تقوى على مقاومتة فتصبح الساحة خالية أمام هذه القوة المخترقة. ويتمثل العامل الثانى فى أن هذه القوة العالمية العاتية، إن لم تتدخل تدخلاً مباشراً، فإن لها وسائلها التى تلجا إليها فى الضغط على الأنظمة السياسية فى العالم العربى كى تخضع، وتعمل بدورها على تطويع مجتمعاتها للخضوع والاستغلال من قبل القوة الأمريكية. وفى هذا الصدد فإننا نجد أن الطبقة الوسطى حينما تقاوم، فإنها إما تقاوم القوة العالمية مباشرة بضرب مصالحها،

أو تقاوم الأنظمة السياسية التى من المفترض أن تدافع عن مجتمعاتها، غير أنها خضعت لضغوط القوة العالمية فقدمت مجتمعاتها لها على طبق من فضة، أو أن المقاومة قد تتجه إليها معاً بإعتبارها تحالفات للإعتداء على وطن الطبقة الوسطى[41].

بينما يفسر العامل الثالث سبب تبنى الطبقة الوسطى للمقاومة والرفض والتمرد فى مواجهة القوى المتحالفة ضد الوطن، وهو التفسير الذى يؤكد أن الطبقة الوسطى هى الأكثر تضرراً من تحالف هذه القوى. أولا لأن الطبقة الوسطى هى الطبقة الأكبر والأكثر إتساعا من حيث مساحتها على خريطة المجتمع. وثانيا لأن هذه الطبقة هى الأكثر وعيا وإدراكا، ثم أنها معين العواطف والارادة الوطنية، فإذا تمردت وقاومت فإنها تدفع الطبقة الدنيا معها إلى ساحة المقاومة إضافة إلى أن الطبقة العليا تكون أقرب عادة إلى مواقف النظام السياسى وقوى البرجوازية العالمية. وثالثا لأن أى إستلاب لموارد المجتمع أوهدر لها، فإن الطبقة الوسطى تكون عادة هى الأكثر تضرراً، أولا لاتساع مساحة حاجات هذه الطبقة بما يتجاوز الدنيا إضافة إلى أنها الطبقة الغالبة، ومن ثم يكون الضرر أكبر. ثم أن نخبتها المثقفة هى التى تقوم بتنوير المجتمع بكاملة بمضار مستويات الضغوط العالمية والمفروضة على المجتمع، ولدورها التنويرى، فهى دائماً التى تدعو إلى المقاومة والتمرد الذى تنخرط فيه الطبقة الوسطى والدنيا على السواء.

ذلك يعنى أننا إذا تأملنا خريطة المجتمع العربى فسوف نجد أن الطبقة الوسطى هى التى تقود النضال ضد القوى الأجنبية التى تفرض ضغوطا على الأقطار العربية. ويعتبر العراق هو المجتمع العربى النموذج لمقاومة الطبقة الوسطى، فإذا كانت الولايات المتحدة الأمريكية قد خططت لإحتلال العراق سعيا وراء بتروله وبترول الخليج. فإن أمن المواطن العراقى قد تدهور فى ظل الاحتلال الأمريكى، حيث أستبيحت حياته مجدداً، فلم تتوقف عمليات قتل المدنيين العراقيين بعد إعلان إنتهاء العمليات العسكرية الكبرى فى مايو 2003. وقد قدرت منظمة العفو الدولية أعداد القتلى بأكثر من عشرة آلاف شخص منذ بدء العمليات العسكرية وحتى مارس 2004 [42]، وسقط العدد الأكبر من القتلى خلال عمليات الدهم والاعتقال وإطلاق النار على المظاهرات الإحتجاجية او على حواجز العراق. وبسبب فشل سلطات الاحتلال على تنفيذ إلتزاماتها كسلطة إحتلال وفق إتفاقيات جنيف، فى توفير الأمن للمواطنين، شهد العراق إنفلاتا أمنيا غير مسبوق، حيث

إنـتشرت اعـمال القتـل والعنـف عـلى سـاحته. وقـد شـملت أعـمال العنـف هـذه سلسـلة التفجيرات التى وقعت أثناء الاحتفال بيـوم عاشـوراء، إضـافة إلى الاعتـداء عـلى المرجعيـات الدينية التى وجدت المقاومة لديها ميلاً للتعاون مع قوات الاحتلال، سواء كانـت مرجعيـات شيعية أو سنية أو مسيحية. بل شملت أيضا فئات النخبة التى تعاونت مع قوات الاحـتلال، كعدد من علماء الثورة والرموز العلمية البارزة وأساتذة الجامعات والقضاه والأطباء.

وحينما إتهمت بعض المؤسسات الدولية وبعـض الـدول العربيـة لكونهـا تتعـاون مـع الولايات المتحدة وجهت قـوى المقاومـة والـرفض التـى ينتمـى أغلبهـا إلى الطبقـة الوسـطى العنف ضدها. ومن ثم لم تنج المنظمات الدولية من فعـل عمليـات المقاومـة، حيـث أسـفر تفجير مقر الأمم المتحدة فى بغداد فى 19 أغسـطس 2003 عـن قتـل 22 شخصـا مـن بيـنهم الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة "سيرجيو فييرا دى مليد"، كما تم تفجير مقر اللجنة الدولية للصليب الأحمر فى بغداد فى 27 نوفمبر 2003. وقد إمتـدت المقاومـة حتـى العنـف والقتل لكل من تعاون مع الولايات المتحدة المحتلة للعراق ونفذ مخططاتها. إرتباطـاً بـذلك شملت عمليات العنف ذبح عـدد مـن المـدنيين العـرب والأجانـب[43]، الأمـر الـذى أدى إلى تراجع بعض هذه الدول، فقد أدى عنف المقاومة إلى إسـتجابة أسـبانيا لمطـالبهم، وأقـدامها على سحب قواتها العسكرية من العراق. وتردد الاتحاد الأوربى فى فتح مكاتـب تمثيـل لـه فى بغداد، وأحجمت الأمم المتحدة عن زيادة عدد موظفيها فى بغـداد. إضـافة إلى سـحب مصر لأفراد بعثتها الدبلوماسية من العراق بعد إختطاف سفيرها هناك. إلى جانب إقدام باكستان على سـحب سـفيرها مـن العـراق إلى الأردن، وكـذلك تبـاطؤ الـدول العربيـة، حتـى الآن، فى تنشيط بعثاتها الدبلوماسية فى بغداد.

وبسبب ربـط الولايـات المتحـدة الأمريكيـة العنـف بالإسـلام ووصـمه بالإرهـاب بعـد أحداث 11 سبتمبر 2001 وبداية ملاحقتها للتيارات الإسلامية، بل والسـعى بوسـائل عديـدة للإضرار بالإسلام ذاته. فإن ذلـك مـن شـأنه أن إسـتنفر العواطـف الأخلاقيـة والدينيـة للطبقـة الوسطى التى تشكل الساحة التى تزدهر عليها هذه المعانى. فى هذا الإطـار فإنـه يمكـن النظـر إلى "تنظيم القاعدة" - بغض النظر عن عدم إتفاقنا مع تصـوراته وسـلوكياته – بإعتبـاره تعبـير عن بعض اجنحة الطبقة الوسطى التى تقـاوم تحـت رايـات الـدين. وتنظـر الولايـات المتحـدة الأمريكية إلى وجود مؤسسات إسلامية عديدة تدعم هذا التنظيم مثل "رابطة العالم الإسـلامى"

و"هيئة الإغاثة الإسلامية العالمية" و"مؤسسة الحرمين الإسلامية".[*] ذلك يعنى أن الطبقة العربية المتوسطة قادت النضال تحت رايات الدين ضد لقوى العالمية التى تستهدف سحق مجتمعاتها. والتى تحاصرها وتحاصر مجتمعاتها من كل إتجاه حتى تخضع أو تختنق. وإذا كانت المقامة من خلال تنظيم القاعدة عنفاً أو تطرفاً، فإن ذلك يرجع إلى أن فعل القوى العالمية يتضمن عنفاً يستهدف أساس الوجود.

وفى مواجهة الأنظمة السياسية العربية المتعاونة مع الولايات المتحدة كقوة عالمية وفى ذات الوقت التى تفرض القهر على هذه الأنظمة ومجتمعاتها. فإننا نجد أن التيار الدينى المستند إلى سياق الطبقة الوسطى يقود المقاومة والتمرد عليها أيضا. تأكيدا لذلك أنه قد وقعت الحوادث فى المجتمع المصرى فى الفترة الأخيرة، أقربها حادث العنف المتطرف الذى وقع فى حى الحسين، والذى أدى إلى مقتل بعض السياح الأجانب والمواطنين المصريين. وقد سبق ذلك وقوع حوادث عنف وتطرف خطيرة إستهدفت ثلاثة منتجعات سياحية فى سيناء والتى سقط فيها عشرات القتلى والجرحى من مصريين وإسرائيليين، إضافة إلى التأثير على السياحة والإضرار بالأقتصاد القومى. فى هذا الإطار تبرز توقعات عديدة بأنه خلال العشر سنوات القادمة من المتوقع أن تنشأ أنواع جديدة من المجتمعات فى العديد من الدول العربية. وأن بعض دول الخليج ستكون من أوائل الدول التى سينشط فيها نوع جديد من الجماعات الدينية المتطرفة، كما أن مصر ستكون من أوائل الدول بعد بعض مجتمعات الخليج والتى ستنشط فيها التيارات الدينية "المتطرفة" خلال الخمس سنوات القادمة، وأنه فى داخل مصر وحدها حسبما تذهب توقعات عديدة، قد يتكون من خمس إلى ست جماعات متطرفة، وسيكون لها تأثيرها المهم فى إدارة حركة العنف الأقليمى والدولى وبرغم الأنفراج النسبى الذى أتاحته بعض النظم السياسية بمجتمعات الخليج، الذى أسس مناخاً ملائما للأصلاح السياسى، حيث بدأت الطبقة الوسطى، ولو بقدر محدود فى المشاركة وصياغة القرار. إلا أن التحالف بين بعض هذه الدول والولايات المتحدة الأمريكية، القوة المتزعمة للعالم الغربى الذى يسئ بعضه إلى الإسلام الذى يشكل أيديولوجيا النظام السعودى وأساس شرعيته. فإننا نجد أن ذلك قد إستنفر غضب الطبقة الوسطى،

---

* يضم تنظيم القاعدة قسمين الأول يعرف أفراده "بالأفغان العرب" وهم كبار السن فى القيادات الموجودة، والقسم الثانى وهم من الشباب صغار السن الذين تتراوح أعمارهم بين 22،23 سنة. وينتشر التنظيم فى عديد من الدول. وقد دربت هذه المنظمة 1000 عضو قيادة فى العالم، وجندت 100 ألف عضو وعنصر فعال على إستعداد لعمل أى شئ من أجل مبادئ التنظيم، ويجلب التنظيم اسلحته – حسب الرواية الأمريكية – من روسيا وأوكرانيا والسودان (44).

وهو الغضب والتوتر الذى يتكثف أحيانا ليدفع إلى وقوع أحداث عنف متطرفة، تأكيداً لذلك تميز رفض الطبقة الوسطى فى بعض مجتمعات الخليج بالطابع الدينى المتطرف. فى هذا الإطار وقعت فى المملكة العربية السعودية وقائع عنف غير مسبوقة فى عام 2003. حيث قتل 110 شخص نتيجة لعنف التطرف الدينى منهم 83 من جنسيات مختلفة، والباقى من عناصر الأمن، وقتل 58 شخص من منفذى هذه العمليات، كما جرح 573 من المدنيين ونحو 62 من عناصر الأمن. وقد كشفت التحقيقات أن التيارات الدينية المنطلقة من مصادر الطبقة المتوسطة ظلت مطلقة السراح عشرات السنوات، وعملت على تطوير رؤية مغلقة للعالم، تستند إلى النظر إلى الماضى البعيد بإعتباره المرجعية الأساسية التى ينبغى ان تكون للمجتمع فى ظل شبكة معقدة من التحريم يصيب أحوال السياسة والاجتماع والثقافة معا بحالة من التوقف والشلل. هذا الإطار المرجعى بذاته هو الذى أدى إلى إنفجار العنف فى بعض مجتمعات الخليج وخاصة بعد أحداث سبتمبر 2001 [45]، بحيث تشير هذه الأحداث إلى حالة رفض متطرف يقوم به أبناء الطبقة الوسطى.

وفى اليمن تعبر الأجنحة الدينية للطبقة الوسطى عن رفضها لسلوكيات النظام السياسى، الذى بدأ تحالفه مع الولايات المتحدة الأمريكية والقوى الغربية، من خلال نشأة وإنتشار العديد من الجماعات الدينية التى قد يصل رفضها إلى ساحة التطرف والعنف. وتعد أهمها جماعة "جيش عدن أبين الإسلامى" التى رجع أفرادها من أفغانستان، بعد إنتهاء حربها مع الاتحاد السوفيتى، إلى اليمن. وقد كانت فى البداية تتشكل من مجموعة قليلة العدد، إلا أنها ضمت إليها العديد من العناصر، وقامت بالعديد من العمليات التى إتسمت بالعنف والتطرف وخطف السياح وقتلهم. وقد تتابعت عمليات العنف والتطرف فى المجتمع اليمنى، وهى العمليات التى تعبر عن صراع سلبى بين الطبقة الوسطى التى تسحب إمتيازاتها. وتفزع من إحتمالية السقوط إلى اسفل حيث الطبقة الدنيا، وبين النظام السياسى المحتمى بالقوة الغربية والأمريكية، والذى تخدم سياساته الطبقة العليا، والتى لا تقبل الاصلاحات السياسية المؤكدة على الديموقراطية وحقوق الإنسان، بل تتحايل عليها. ومن الطبيعى أن تؤسس هذه الظروف مجتمعه التوتر والرفض على ساحة الطبقة الوسطى. وهو التوتر والرفض الذى يتكثف فى المساحات الدينية لهذه الطبقة، فيتحول إلى تطرف وعنف صريح موجه إما إلى النظام السياسى أو إلى أطراف وإمتدادات ومصالح القوة العظمى التى يتحالف معها[46]. ومن المنطقى أن ينتج عن ذلك خسائر عديدة

حيث تقع مئات المعارك اليومية بين الدولة والتنظيمات الدينية المتطرفة ويسقط فيها مئات الضحايا من الجانبين.

وفى الجزائر تعيش الطبقة الوسطى ظروف تعسه كذلك، وإذا كانت الطبقة الوسطى فى مرحلة نضالات الاستقلال قد لعبت دوراً أساسياً فى فترات المقاومة وهى التى دفعت بإمتياز دمائها ثمن الحصول على الاستقلال. إلا أن الدولة المستقلة لم تحقق الطموحات التى ناضلت من أجلها الطبقة المتوسطة، وإذا كان التحول الديموقراطى فى الجزائر أكثر تطوراً وإعتدالاً من مجتمعات عربية اخرى، إلا أن أنتشار الفساد وكذلك التوجهات الغربية للنظام السياسى فى الجزائر، إستنفر بعض أجنحة الطبقة الوسطى. التى إستبدلت أيديولوجيا التحرير إبان المرحلة الاستعمارية، بالأيديولوجيا الإسلامية لمواجهة الفساد والأنظمة السياسية المسايرة للغرب، خاصة أن الإسلام والتوجهات الإسلامية لعبت دوراً محوريا فى إنتزاع إستقلال الجزائر. لذلك أنتشرت الجماعات الدينية المتطرفة فى الجزائر، وأصبح لها تأثير واسع بالشارع الجزائرى، ولا تزال الحكومة الجزائرية عاجزة عن التعامل الجاد والحاسم مع مشكلات التطرف الدينى. خاصة أن الجماعات الإسلامية المتطرفة قامت أحيانا بمذابح مروعة ليست ضد المصالح الأجنبية والسلطة فقط، ولكنها طالت الشعب الجزائرى نفسه فى أحيان كثيرة لإثبات عجز السلطة[47]. وفى المغرب وتونس تنتشر جماعات السلفية الجهادية والصراط المستقيم، التى تحركها ذات الظروف التى تستنفر غضب الطبقة العربية الوسطى، وهو الغضب الذى يتجسد فى أفعال العنف المتطرفة لهذه الجماعات.

3- **المواقع الألكترونية والمدونات، آلية للتغلب على قهر الأنظمة العربية:** جعل الطابع الإنتشارى لشبكة المعلومات الدولية منها آلية مثلى لإحتجاج الطبقة الوسطى. وذلك لأنها تحرر أبناء الطبقة الوسطى من القهر المخادع الذى تمارسة الأنظمة السياسية وأجهزتها الأمنية فى مواجهة إحتجاجات أبناء الطبقة الوسطى. ففى عالم يؤكد بقوة على شعارات تبنى قيم الديموقراطية والتأكيد على حقوق الإنسان، بدأت الأنظمة السياسية العربية فى الاتجاه إلى التأكيد على شرعيتها وتغطية عوراتها وضعفها بتبنى سياسة القهر المخادع. فى إطار ذلك فإنها رأت أنه لا مانع فى الظاهر والعلن أن تؤكد على الديموقراطية وحقوق الإنسان، بل وتؤسس التنظيمات التى تخدم هذا الهدف إرضاءاً لقوى النظام العالمى ومؤسساته. غير أنها توازياً مع ذلك تستدعى فى الخفاء عصاها الأمنية الغليظة لتستخدمها فى العقاب القهرى لكل من يمارس

الاحتجاج، وقد بلغ خداعها أن خلعت على ممارسات القهر الطابع القانونى. حيث سيطرت على القضاء فى مجتمعاتها، الذى تآكلت قدراته فى أحيان كثيرة، حتى أصبح لا يخدم العدل بقدر ما يؤدى وظيفتة فى خدمة السلطة التنفيذية وتحقيق أهدافها[48].

فى هذا السياق إزدهرت حركة بناء المواقع الألكترونية على شبكة المعلومات الدولية، وتأسيس المدونات، حيث يتميز هذا الجهد بثلاثة خصائص أساسية. فى إطار الخاصية الأولى فإن هذه الوسيلة كما أشرت هى من أبداع أبناء الطبقة الوسطى بالأساس، نظراً لأن أبناء هذه الطبقة هم الأكثر تعليما مقارنة بأبناء الطبقات الاجتماعية الأخرى. ومثلما تتشكل الطبقة الوسطى من شرائح متراتبة، فإننا نجد أن من بين أبنائها من إلتحقوا أو تخرجوا من كل أطياف التعليم. حيث يساعدهم التعليم على التعامل المرن والسهل مع شبكة المعلومات الدولية، إضافة إلى أن اليسر النسبى لبعض شرائح الطبقة يمكنها من توفير أجهزة الحاسبات لأبنائها، بل وتدريبهم على التعامل معها. وتتمثل الخاصية الثانية فى إعتماد الأنظمة السياسية لآلية القهر المخادع فى التعامل مع مواطنيها خاصة المحتجون منهم، توازياً مع ضعفها الذى تدركه، وتآكل شرعيتها الجماهيرية الذى تعيه. بحيث نجد أن إبداع أبناء الطبقة الواسطى للمواقع الألكترونية والمدونات كآلية للنقد الاجتماعى والسياسى، أعتبر وسيلة هامة لتجنب قهر وقسوة الأنظمة السياسية. وفى ذات الوقت التعبير عن وجهة نظر أبناء الطبقة المتوسطة فى السياسات الداخلية والخارجية لهذه الأنظمة، دونما أن تطول المسئولين عن هذه المواقع أو المدونات العصى الأمنية القاهرة، خاصة إذا كانت هذه المدونات ذات طبيعة مجهله، أو تطلق بأسماء مستعاره[49]. بينما تشير الخاصية الثالثة إلى أن أبناء الطبقة الوسطى، يسعون من خلال هذه الآلية لإستعادة مكانة ودور الطبقة الوسطى من خلال بعدين. الأول النقد الإجتماعى والسياسى لممارسات الأنظمة السياسية، وهوالنقد الذى تكمن فى متضمناته بعض عناصر المشروع الاجتماعى للطبقة الوسطى، وإن كان التبشير به غير مكتمل الصياغة، غير أن الاستمرار فى هذا الاتجاه يمكن أن يستكمل ما هو ناقص. بينما يتصل البعد الثانى بقدرة الطبقة الوسطى من خلال هذه الوسائل على نشر الوعى بالقضايا العامة، وتوعية الجماهير بعجز وفشل الأنظمة السياسية فى مواجهة هذه القضايا، وذلك تمهيداً لتحريك هذه الجماهير بإتجاه الاحتجاج العام الذى يستهدف الإصلاح. وهو ما نلاحظه من خلال بعض المواقع أو المدونات، التى تدعو إلى عدم الذهاب إلى

العمل فى يوم معين، إحتجاجا على موقف محدد من بعض المسائل أو القضـايا، أو أن تلـبس الجماهير فى يوم معين لونا معينا. فى هذه الحالة فإن أبناء الطبقة الوسـطى يطـورون وعـى مختلف شرائح المجتمع، إضافة إلى تدريبهم على آليـة الاحتجـاج الاجتماعـى العـام، وبـذلك تسعى الطبقة الوسطى إلى إستعاده دورها التاريخى والنضالى.

ذلك يعنى أن تمرد الطبقة العربية الوسطى ورفضها من المحتمـل أن يسـتمر طالمـا أن الأنظمة السياسية مستمرة فى عجزها عن آداء متطلبات التنمية والتحديث، وطالما إستمرت تحالفاتها الداخلية مع الطبقة العليا، والخارجية مع الولايات المتحدة الأمريكيـة. إضـافة إلى عدم قدرة هذه الأنظمة على إنجاز التحول الديموقراطى وتأمين حقوق الإنسـان، ونشر قـيم المواطنة وتعميقها. بحيث تتيح الفرصة لأبنـاء الطبقـة الوسـطى، بسـبب هـذه الاصـلاحات، للتدفق فى المجرى الرئيسى للمجتمع والتفاعل مـع أحداثـه، بـدلاً مـن البقـاء مهمشـة عـلى ضفافه، تمارس العنف المتطرف تعبيراً عن إقصاءها وحرمانها من مختلف الفرص.

سادساً: تشرذم نخبة الطبقة الوسطى وإنصرافها عن إلتزامها الاجتماعى

يدرك المتابع لنخبة الطبقة العربية الوسطى، أنها لعبت دوراً أساسياً فى تاريخ المجتمع العربى الحديث. حيث نجد أن تاريخها على خلفية ساحة المجتمع العـربى قـد مـر بثلاثـة مراحل أساسية، المرحلة الأولى هى المرحلة النضالية حتى حصول المجتمعات العربية عـلى إستقلالها، وهى الفترة التى إستغرقت النصف الأول من القـرن العشريـن. حيـث تمكنـت نخبة هذه الطبقة من نشر الوعى بين أبناء طبقتها وبين الجماهير للحصول على الاستقلال لمجتمعاتهـا وطـرد القـوى التـى أحتلـت مجتمعاتهـا عنـوة. وبـرغم تبـاين التوجهـات الأيديولوجية لهذه النخبة الا أنها أتفقت جميعها على النضال المشترك. وقد تنوع نضـال هـذه الطبقـة بـين النضـال الفكـرى الـذى حـاول تطـوير الـوعى الاجتماعـى والسـياسى للمجتمع، سواء كان من مدخل الفكر النظرى الماركسى أو الفكـر الليـبرالى أو مـن خـلال الفكر الدينى. وهو النضال الذى توازى مع النضال الحركى، حيث قيام تنظيمات واقعيـة موجهة بالأفكار الأيديولوجية للنخبة، ومن ثم مقاومة القوى الاستعمارية بقوة السـلاح. بحيث يمكن القول بـأن المسـتوى الأيـديولوجى والحـركى للنخبـة لعـب دوراً محوريـا فى إزاحة القـوى الاسـتعمارية وتحقيـق الاسـتقلال[50]. وفى هـذا الإطـار فـإن نخبـة الطبقـة

الوسـطى لعبـت دوراً محوريـا كـذلك فى تطـوير المشروع الاجتماعـى التـى سـعت النخـب الحاكمة لتجسيده على واقع المجتمع.

وفى المرحلة الثانية وهى المرحلـة التـى أعقبـت إسـتقلال غالبيـة المجتمعـات العربيـة بدأت نخبة الطبقة الوسطى ومن خلفها طبقتها تجنى ثمار الاسـتقلال وتحصـل عـلى بعـض كعكته. حيث بدأت الدولة العربية فى بناء أنظمة تعليمية حديثة تدفق عبرها أبناء الطبقـة الوسطى والطبقة الدنيا، حيث تحيزت غالبية الأنظمة العربيـة لصـالحها، بإعتبارهـا النخبـة التى ناضلت حتى إستقلت الدولة. ففتحت أبواب التعليم المجانى على مصراعيـة أمـام أبنـاء هذه الطبقـة، وسـاعدتهم بوسـائل عديـدة للحـراك مـن خـلال التعلـيم، فخفضـت القيـود التعليمية إضافة إلى منح مساعدات للمتعلمين كما كانت الحال فى المجتمعات الخليجية. إلى جانب ذلك ارسلت نخبة الطبقة الوسطى فى بعثات تعليمية إلى الخارج، فحصلوا على فرصة إمتلاك رأس المال المعرفى، الذى أصبح رصيدهم لقيادة نوعية حياة ملائمة، وأيضـا لإسـتثماره فى الصعود الاجتماعى بعد عودتهم إلى أوطانهم. وإذا كانـت بعثـات بعـض الـدول العربيـة كمصر وسوريا والعراق وبعض مجتمعـات المغـرب العـربى قـد تمـت أغلبهـا فى الأربعينيـات والخمسينيات من القرن العشرين. فإن بعثات المجتمعات الخليجية قد تحقق غالبها أبتداء من سبعينيات ذات القرن. فى هذا الإطار تدفق أبنـاء الريـف والبـوادى العربيـة مـن خـلال مؤسسات التعلـيم التـى تأسسـت نسـبيا فى سـياقاتها الأوليـة، أو بصـورة كاملـة فى السـياق الحضرى. وإستكمالا لبناء النظم التعليمية توسعت المجتمعـات العربيـة فى بنـاء الجامعـات حيث بلغت نسبة الملتحقين بها من أبناء الطبقة الوسطى نحو 85% تقريبا، والباقى نصـيب الطبقة العليا والدنيا[51].

وإستكمالاً لذلك إتجهت الدولة العربية لتعيين أبناء الطبقة الوسطى إضـافة إلى النـذر اليسير من أبناء الطبقة الدنيا أو الطبقـة العليـا، إلى تعيـين خريجـى الجامعـات ليعملـوا فى مختلف وظائف البيروقراطية، ونتيجة لـذلك فقـد كـان أبنـاء الطبقـة الوسـطى هـم الـذين شغلوا غالبية الوظـائف فى القـوات المسـلحة، وفى قـوات الأمـن الـداخلى، وهـم الـذين شـكلوا العمود الفقرى للبيروقراطية الحكومية، إضافة إلى بيروقراطية القطاع الخاص المحـدود الحجـم حينئذ والذى إتسعت مساحته بعد ذلك. بحيـث يمكـن القـول أنـه بغـض النظـر عـن طبيعـة النظام السياسى فى أى من الأقطار العربية فقد كانت الطبقة الوسـطى هـى القـوة الاجتماعيـة التى ضبطت ايقاع التفاعل والاستقرار الاجتماعى، فى النظم الجمهورية والملكيـة عـلى السـواء. فى هـذه المرحلـة – التـى أعقبـت الاسـتقلال – حصـل أبنـاء الطبقـة الوسـطى عـلى مختلـف

الفرص وبصورة مجانية تقريباً، التعليم، وفرص العمل، والدخل الملائم، إضافة إلى أمتيازات حياتية أخرى، جعلت الطبقة الوسطى هى القوة التى تحالفت مع النظم السياسية العربية. وقد كان ذلك إنعكاساً فى جانب منه لمكانة الطبقة الوسطى على الصعيد العالمى، حيث كانت هى الطبقة التى فتحت أمامها مختلف مجالات الصعود الاجتماعى[52]. بحيث تميزت الفترة التى أعقبت حصول الدولة العربية على الاستقلال بتحيز نحو إحتياجات أبناء الطبقة الوسطى وميل الأنظمة السياسية العربية لتحقيق طموحاتهم، لكونها الطبقة التى شكلت قوة الدولة فى الأزمنة الصعبة.

غير أن الأحوال تبدلت فى النصف أو بالأصح الثلث الأخير من القرن العشرين. وإذا كان أبناء الطبقة الاجتماعية الوسطى قد شكلوا جوهر بناء النخبة الإجتماعية فى مختلف المجالات. غير أننا إذا تأملنا أوضاع هذه النخبة فى الفترة التى أشرنا إليها سوف ندرك خط بيانى يشير إلى تراجع دورهم الإجتماعى سواء فى بناء مجتمع المعرفة. أو توجيه تحديث المجتمع بقدراتهم ورؤاهم النقدية إلى حد يؤكد تراجعهم عن تطوير المشروع الاجتماعى لتحديث المجتمع أو حتى المطالبة به ودعمه. والإتجاه بدلا من ذلك نحو العمل على تطوير مشروعاتهم الفردية، بغض النظر عن أوضاع المجتمع الذى يعيشون فيه، وهو ما يشير إلى تخليهم عن القضايا الكبرى، والإنشغال بدلاً من ذلك بقضايا صغيرة ومحدودة تتعلق بالشأن الفردى بالأساس. وإذا كانت عقود ما بعد الاستقلال قد شهدت آداء المثقفين لدورهم النقدى والتنويرى، فإننا نجد أن هذا الدور قد بدأ فى التراجع التدريجى فى الربع الأخير من القرن العشرين وحتى الآن، حتى أصبح دوراً تبريريا بالأساس، ويرجع ذلك إلى ظروف بنائية وإجتماعية، وإلى طبيعة شخصية المثقفين أنفسهم. وإذا كنا قد عرضنا فى الصفحات السابقة لكثير من الظروف البنائية التى فرضت هذا التراجع، فإننا نعرض فى هذه الفقرة للعوامل المتصلة بشخصية المثقفين الذين يشكلون نخبة الطبقة الوسطى. والتى جعلت منهم كتلة متشرذمة لا تجتمع على هدف واحد، وتسعى بديلا لذلك لتحقيق صالحها الخاص. وهو التراجع الذى نستطيع تفسيره ورصده من خلال بعدين.

1- **إفتراضات الحراك الإجتماعى للمثقفين:** يشير تأمل الدور المتراجع لأداء المثقفين على الساحة الاجتماعية حتى أصبح دوراً تبريريا، بعد أن كان تنويريا إلى إمكانية تطوير أربعة إفتراضات نظرية طرحها التراث النظرى لعلم الاجتماع لتفسير هذا التراجع. حيث يستدعى الافتراض الأول تنظير النقد

الاجتماعـي الـذي يـرى أن كـل طبقـة في صـعودها الاجتماعـي تتبنـي أيـديولوجيات وتوجهات راديكالية، فإذا بلغت غايتها وشغلت مراكزها فإنهـا تسـعى للحفـاظ عليهـا ومن ثم نجدها تتبني قيماً محافظة. يؤكـد ذلـك مـا يـذهب إليـه س. رايـت ميلـز في مؤلفة الخيال السوسيولوجي حيث أشار إلى أن القيادات الطلابية في عقود سابقة، هم عادة أصحاب السلطة والمناصب الجامعية فى عصور لاحقه [53]. على هـذا النحـو نجـد أن الحراك الاجتماعي يولد قدرة لدى الإنسان بإتجاه التخلي عن منظومة القـيم التـي لديه وإكتساب منظومة قيم جديدة. وكلما تدفق الحراك الاجتماعـي رأسـياً أو أفقيـاً، كلما كان ممكناً أن يتخلى المتحركون عن منظومة قيم لـديهم وإكتسـاب قـيم وثقافـة جديدة لم تكن لهم، الأمر الذي يضعف في النهاية لديهم بعد الالتزام القيمـي، وتتولـد لديهم حالة من المرونة القيمية تيسر لهم التكيف مع أي قيم ومع أي مبادئ، مـع أى مكان ومع أى زمان كذلك.

ويتصل الافتراض الثاني، الخاص بعلاقـة صـفوة الطبقـة المتوسـطة في حراكهـا الاجتماعـي بمنظومة القيم، بمفهوم الافتراضات القاعدية الذي قدمه عالم الاجتماع المعاصر "ألفن جولدنر". حيث ذهب إلى القول بأن للإنسان علاقة بثلاثة أنماط مـن الافتراضـات. الافتراضـات القاعديـة Back ground Assumption وهي الافتراضات التي تنمو مع الإنسان ويكتسـبها مـن خـلال التنشـئة الاجتماعيـة في سـياق اجتماعـي وثقـافي محـدد. وافتراضـات المجـال Domain Assumption وهي الافتراضات التي يرى أن التفاعل الاجتماعي المحيط به محكوم بها، ثـم الفروض أو القضايا Propositions التي تشكل وجهة نظره في الحياة. وبطبيعة الحـال فـإن وجهة النظر هذه تستند بالأساس إلي الافتراضات القاعدية وافتراضات المجال ومن ثم فتغيير الإنسان بحكم حراكه الاجتماعي لأوضاعه وسياقاته الاجتماعية من شأنه أن يؤدي إلي تغيـير افتراضاته القاعدية، ومن ثم افتراضات المجال. الأمر الذي يدفع به إلي تغيير وجهـة نظـره في كل ما يحدث حوله، فليس لديه التزام محدد بوجهة نظر ثابتة[54]، مما يخلق لـدى الإنسـان المتحرك حالة من عدم الالتزام القيمي والأخلاقي الثابت. ويتولـد لديـه بـديلاً لـذلك إلتـزام بالقيم التي تحقـق له قدرة تكيفية عالية مع متطلبات الموقف، التزام يتغير بتغـير الموقـف أو السياق المحيط.

وتطرح نظرية التبادل افتراضاً ثالثاً يفسر حالة الأنـومي الأخلاقيـة التـي أصـابت الصـفوة المثقفـة للطبقـة الوسـطى، حيـث تـذهب نظريـة التبـادل إلي أن الـبشر في تفـاعلاتهم الاجتماعيـة يتبـادلون قـيماً، في هـذا الإطـار يسـتند التبـادل المسـتقر إلي

تساوى القيم التي تشكل مضمون التبادل، سواء كانت قيماً مادية أو معنوية. غير أنه إذا أجزل أحد أطراف التبادل العطاء للطرف الأخر، دون إصرار على أن يحصل على المقابل، فإن ذلك يدفع الطرف الآخر إلي تقليص القيم التي يدفعها في التبادل، ومن ثم يظهر ما يمكن أن يسمى بالتبادل غير المتوازن. في إطار ذلك فإننا نجد أنه كلما أجزل طرف العطاء دون الإصرار على المقابل بنفس القيمة، فإن ذلك يدفع الطرف الأخر إلي تقليص المقابل المدفوع بدرجة أكثر. وتستمر هذه الحالة من التفاعل أوالتبادل حتى يتحقق ما يمكن أن يسمى بالتبادل الصفرى، حيث يدفع أحد الأطراف كل شئ، بينما لا يحصل على شئ في المقابل من الطرف الأخر[55]. هكذا كانت علاقة الدولة بصفوة الطبقة الوسطى خلال فترة الخمسينيات والستينيات، حيث أجزلت الدولة لها العطاء من كل أتجاه، دونما إصرار على أن تدفع المقابل، وهى الحالة التي دفعت هذه الصفوة إلي تبني منطق الأخذ دون العطاء، الأمر الذي أسقط عن قيمها أى التزام أخلاقى.

وتبرز الفرضية الرابعة لتفسير سلوك هذه الصفوة من الاستجابة لحالة الأنومي التي قد يعاني منها أي مجتمع من المجتمعات، تطبيقا لذلك أنه إذا كان نظام يوليو 1952 قد طرح منظومة قيمية أكد في إطارها على الرفاهية والمثل وقيم الإنجاز وإحترام كرامة الإنسان. إلا أن الواقع شهد بغير ذلك، حيث الإعتداء على كرامة الإنسان ومواجهة النظام لهزيمة مدوية قضت على الأخضر واليابس فى 1967، وهي الهزيمة التي أبرزت هشاشة النظام بدلاً من تأكيد قوته. وحيث تفضيل أهل الثقة على أهل الخبرة، وحيث فرض القهر الأمنى على البشر، بما أكد أن آلة النظام قوية وباطشة. في هذه الحالة تولدت استجابات رافضة ابتداء من الإنسحاب السلبي الكامل، ونهاية بالتمرد وحتى العنف الإيجابي. ويعد التجديد في الوسائل لتحقيق الغايات بغض النظر عن شرف الوسائل. فالغاية التى تبرر الوسيلة أعتبرت أحد الاستجابات التي يتبناها البشر للتكيف مع واقعهم المحيط، فالميكافيلية أو الانتهازية تعني أن نحقق أهدافنا بغير الوسائل والسبل التي يقرها المجتمع[56].

لقد شكلت هذه الفرضيات جميعها طبيعة ونشأة السلوك الانتهازي الذي التزم به أغلبية أبناء النخبة الثقافية، بخاصة هؤلاء الذين نجحوا في تحقيق حراك تعليمي واسع. مظاهر هذا السلوك الانتهازي كثيرة. فهم في البداية قد انفصلوا عن إطارهم الاجتماعي الذي ولدوا فيه، لأن التعليم أكسبهم قيماً وثقافة ساعدت على تفكيك روابطهم بخلفياتهم الاجتماعية والثقافية التقليدية، بل تنكروا لها أحياناً حتى قيل مثلاً أن القرية والبادية التي تعلم أولادها وتجعل منهم أعداء لها. ففى مصر مثلا

نجدهم الذين تسلطوا وتسلقوا التنظيمات السياسية ابتداء من هيئة التحرير إلي الاتحاد القومي إلي الاتحاد الاشتراكي وحتى الحزب الوطنى الديموقراطى برشاقة وقدرة منقطعة النظير وما حدث فى مصر يحدث بذات الصيغة فى غالبية المجتمعات العربية. وهم الذين استغلوا نفوذهم في الوظائف الإدارية العليا بجهاز الدولة أو في القطاع العام، فحولوا نفوذهم إلي رأسمال اقتصادي، شكل خميرة رأسمالية، بحيث أصبحوا هم عمد أيديولوجيا وسياسات الانفتاح التى بدأت مع بداية السبعينات بعد ذلك. إلى جانب ذلك فقد حولوا الوظائف العامة إلي مصادر للدخل الخاص، حيث تحول الوطن الذي منحهم الكرامة إلي فريسة على مائدة اللئام. وحينما مات الزعيم الاشتراكي العظيم وأنطوت معه صفحات التجربة الاشتراكية لم تنظر هذه النخبة بأسى إلى الماضي الاشتراكي، ولم تزرف دمعاً حقيقياً عليه. وحينما قدم لها زعيم لا حق وعوداً بالترف والرفاهية صفقت للعهد الجديد وسعت مهرولة تقدم ولاءها له.

2- **خرائط سلبية للنخبة المثقفة:** إذا تأملنا حالة النخبة المثقفة فى نهاية النصف الثانى من القرن العشرين، والعقد الأول من الألفية الثالثة، فسوف نجد أن غالبية هذه النخبة قد حققت حراكاً اجتماعياً من خلال التعليم الذي تحقق فى الخمسينيات والستينيات فى ظل غياب منظومة قيمية متماسكة، ومن ثم فقد تطور لديهم من خلال التعليم تأكيد على القيم الفردية النفعية والشوق إلي الصعود أو الحراك الاجتماعي. إرتباطا بذلك فقد تحولت الثقافة والمعرفة لدى بعض أجنحة هذه النخبة إلي مطية جديدة للحراك الاجتماعي بغض النظر عن الإطار الاجتماعي الذي يتحقق فيه هذا الحراك. لقد أصبح من سخريات التاريخ الاجتماعي للمجتمع العربى، أن النخبة الثقافية التي تعلمت وتأهلت من خلال التعليم والتعليم العالي الاشتراكي في الستينيات، هي ذاتها الشرائح التي تولت في السبعينيات وما بعد ذلك، تصفية المنجزات الاشتراكية التي استفادت منها طبقتها. بل هي النخبة التي شمرت سواعدها لدفع العربة الاجتماعية على طريق التطور الليبرالي، وبخاصة عبر دروبه الفاسدة. لقد ولى إلي غير رجعة عصر نضال هذه النخبة وعواطفها النبيلة الناقدة، وأصبح عليها أن تعمل في العصر الجديد بعواطف جديدة. وإذا كانت هذه النخبة وطبقتها الوسطى قد غابت عنها القيم النضالية الجامحة، فقد ارتدت في التعامل مع التحول الليبرالي الجديد استناداً إلي مرجعية منظومتها القيمية المسايرة. واستناداً إلي هذا الظرف وغيره من الظروف فقد تشرذمت، وقدمت لنا نماذج

متنوعة في التعامل مع التحول الليبرالى الذى وقع على الصعيد العربى فى جملته، نعرض لبعضها فيما يلي(*):

أ - **الليبراليون الراشدون:** وهم فئة المثقفين الذين يعملون وفق القيم النضالية للطبقة المتوسطة. لقد كان جيلهم الأول هو الذي ناضل فيما قبل الاستقلال بكتاباته، فهم الذين ساعدوا على إنتاج فكر الثورة كما لعبوا دوراً فى الحصول على الاستقلال. أبناء هذاالجيل، أو الجيل الثاني لهذه النخبة هو الذي تربى في سياق الدولة الاشتراكية وتحمل أعباء تجسيد المشروع الاشتراكي. وبرغم أن الاشتراكية لا تتسق كثيراً مع عواطف طبقتهم الوسطى، ألا أنهم رأوا أن كتلة الطبقة الوسطى سقطت إلي جوار الطبقة الدنيا، وأن عدل الاشتراكية يمكن أن يكون الآلية التي ترتفع بها إلي أعلى بعيداً عن أوضاع الطبقة الدنيا. ومن ثم فقد دافعوا عن الاشتراكية التي منحتهم الخير كله، وحتى حينما كبت الجياد الإشتراكية في 1967 تقدم أبناء هذه الشريحة ليقيلوا عثرة هذه الجياد، فإنضم المتعلمون من أبناء طبقتهم بتشجيع خطاب نخبتهم الجيش، تحملوا ألم خفوت الشموع الاشتراكية، واستعادوا تاريخهم النضالي تارة، أو استعانوا بقيم الجهاد الديني تارة أخرى حتى حققوا الانتصار في 1973.

وحينما طرقت الدولة الطريق الليبرالي، كان لسان حالهم الرشيد قد قال حينئذ، لا بأس!! فالظروف العالمية تتغير، والكتلة الاشتراكية تتآكل، والمد الليبرالي يتجه إلي أن يبلغ منتهاه، ولابد النجاة بالوطن في خضم هذا التفاعل العالمي المتلاطم. ومن خلال ثقة الانتصار، الذى تحقق فى 1973 رأوا أن المجتمع يمكن أن يحقق بالليبرالية ما لم يتحقق له بالاشتراكية. غير أنهم تدريجياً أدركوا أن الليبرالية تسير في طريق لم يتوقعوه، وأن التحولات التي تنجز تضر بالمجتمع، وتفرض ظروف العسر على نوعية حياة البشر من أبناء الطبقة الوسطى والدنيا. لقد بدأت الطبقة العليا، بخاصة بعض رجال الأعمال – بغض النظر عن أصولها – ترتكب بعض الأخطاء والحماقات، وبدأ أبناء النخبة المثقفة يسمعون عن الفساد، وعن نواب القروض، أو نواب المخدرات. لقد رأت هذه النخبة ان هوامش الوطن تتآكل بخاصة حينما أصبح لعصر العولمة وطأته، فقالت كلمتها باعتبارها كلمة حق، اسمعت صوتها في كل مجال، حينما شغلت وظائف في الدولة. إضافة إلي أنها أدت هذه الوظائف بروح التكريس لرسالة، علها بذلك – كما إعتقدت - أن تستعيد

* نركز فى تحليل تشرذم بناء النخبة على الحالة المصرية، لتوفر البيانات عنها أو أيضا لأن ما حدث لها يعد نموذجاً تكرر فى غالبية المجتمعات العربية.

أمجاد مجتمع سابق، أو على الأقل تحافظ على ما تحقق من منجزات. من خلال ذلك سعت لاستثمار رأسمالها المهني والثقافي والمعرفي وحتى في تطوير أوضاع مجتمعها، في إطار اختيارات تنموية وتحديثية لم يشاركوا فيها. فقد حاولوا قدر الإمكان تعويق سرعة الانحدار، حيث حاولت هذه النخبة أن تلعب دور "النواة التي تسند الزير" من السقوط. لقد كانت مخلصة في مهمتها ملهمة بنضالها التاريخي المخلص، لقد أدرك النظام أحياناً إخلاصها، غير أن التغيرات العالمية كانت أقوى منهم ومنه، ولأن روح النضال لم تعد روح العصر، فقد ولىَّ زمانها كما ولىَّ خطابها.

ب- **المتاجرون برأسمالهم المعرفي:** أدرك أعضاء جناح آخر من النخبة المثقفة المأزق الذي تمر به غالبية الجماهير بخاصة المنتمين منهم للطبقة الوسطى، لاحظوا أن امتيازات هذه الطبقة تسحب منها الواحد تلو الآخر، وأن التفاعل الاجتماعي على الصعيد القومي مؤيداً بنظيره على الصعيد العالمي يسير لغير صالحها. وأن المجتمع يفقد مشروعه الاجتماعي، ويتضافر مع ذلك تآكل استقلال المجتمع، بخاصة في نطاق عالم تحكمه العولمة. أدركوا أنه ليس لديهم سوى رأسمالهم المهني أو المعرفي، ومن ثم فقد قرروا مبادلته في السوق ليحصلوا على رؤوس أموال صغيرة، تكون بالنسبة لهم طوق النجاة يتعلقون به لفترة إذا غرقت السفينة في يم عميق ومؤلم، هذه الشريحة من النخبة انقسمت بدورها إلي ثلاثة شرائح فرعية.

ويشكل المهاجرون إلي مجتمعات الخليج الشريحة الفرعية الأولى في هذا الصدد، حيث توفرت عدة ظروف دفعت بهم إلي خارج مجتمعهم فقد أدركوا أن القوى المسيطرة على التحول الجديد لا يهتم كثيراً بالثقافة والمثقفين. ثم أن الطبقة الوسطى التى ينتمى غالبيتهم إليها تواجه ظروفا تعسة، ومن ثم آثروا الهجرة إلى مجتمعات الخليج يعملون فى مؤسساتها العلمية والثقافية، ويبحثون أثناء ذلك عن حلول فردية لمشاكلهم. وقد أثرت هجرة أصحاب رؤوس الأموال المعرفية على التحول الاجتماعي بأساليب عديدة، من ذلك مثلاً أن هذه الهجرة أضرت بالعملية التعليمية في الجامعات كماً وكيفاً. فقد أدت إلي تناقص أعضاء هيئات التدريس في الجماعات في المراحل التعليمية المختلفة، الأمر الذي رفع معدل الطلاب إلي عضو هيئة التدريس، مما أثر على مستوى وكفاءة الأداء. وأثرت كيفياً لأن العناصر التي هاجرت للعمل في مجتمعات الخليج كانت من أفضل العناصر وبقيت العناصر الأقل كفاءة، فأنخفض مستوى العملية التعليمية والعلمية عموماً في الجامعات، ومن

ثم في مراكز البحث العلمي باعتبارها مؤسسات لإنتاج المعرفة. ومن الطبيعي أن يؤدي ذلك إلي تخفيض قيمة الطاقة العلمية الدافعة لتحول أو تحديث المجتمع.

وقد طرقت الشريحة الفرعية الثانية طريقاً آخر لمبادلة رأس مالها المعرفي من خلال تأسيسها لظاهرة الدروس الخصوصية. لقد بدأت هذه الظاهرة في نهاية المرحلة الاشتراكية، حينما أدركت الأسر المصرية أن الحصول على المجموع هو الذي يحدد الكلية الجامعية التي يلتحق بها الطالب. ومن ثم برزت كليات القمة في مواجهة كليات القاع، وكاد هذا التدرج أن يتطابق مع التدرج الطبقي، فالقادرون هم الذين باستطاعتهم شراء المعرفة بدرجة أعلى. وبرزت الدروس الخصوصية باعتبارها طوق النجاة لالتحاق الأبناء بكليات جامعية ذات مستقبل باهر، وتجاوزت الدروس الخصوصية كونها ظاهرة اجتماعية إلي كونها ظاهرة بنائية، لكونها أصبحت إلي حد كبير لها ارتباطات متشابكة مع ظواهر وجوانب المجتمع الأخرى. بحيث تجاوزت قدرات النظام القانوني والسياسي على مواجهتها، وبرزت الحاجة إلي تغيرات راديكالية في هذا الإطار غير أنها لم تتحقق. وقد كان من نتائج ذلك أن تحولت العملية التعليمية إلي تلقين معرفة محدودة ومختزلة، وهو ما يعني الأضرار المباشر بالطاقة المعرفية الدافعة للتحول، والأضرار غير المباشر من خلال أنهاك الأسر "البشر" الذين يشكلون الطاقة الدافعة للتحول.

على خلاف ذلك أبدعت الشريحة الفرعية الثالثة سوقاً معرفية ثالثة من خلال نقل الكتاب الجامعي التعليمي من مجال الخدمة العامة إلي السوق الخاصة، فقد اتجهت إلي تأليف الكتاب الخارجي المعاون إلي جانب الكتاب الحكومي. والمدهش أن تقف السلطة التعليمية ساكنة في مواجهة ذلك، الأمر الذي أدى إلي انتشار هذه الكتب الخارجية، وسيطرتها على العملية التعليمية الحكومية. وبرغم ذلك وقفت هذه النخبة عاجزة عن تطوير الكتاب المدرسي أو الحكومي بنفس الحماس التي تولت به تأليف الكتاب الخارجي، كما عجزت أن تلتزم بإنجاز العملية التعليمية وفقاً له. فى هذه الحالة ثارت تساؤلات عديدة أبرزها لماذا لا تطرح الوزارة مناقصة لتأليف الكتب المدرسية؟، ويختار أكثرها كفاءة من الناحية التعليمية، أو من حيث الوفاء بأهداف الوزارة. والكتاب الجامعي تنتابه هو الآخر في الفترة الأخيرة مساوئ لا حصر لها، فهو متخلف عن ملاحقة التطور العلمي العالمي، ثم هو في الغالب ذو مضامين مشوهة. إضافة إلي أنه قد تطورت ثقافة منحرفة تؤكد للطالب على أنه الكتاب الذي ينبغي أن يقرأ وحده للوصول إلي النجاح، ثم أنه أصبح بالنسبة للأستاذ مصدراً مضموناً لتوليد قيم اقتصادية دون الإهتمام بتأسيسة لقيم تعليمية.

وإلي جانب أن هذه الشريحة قد نجحت – وبامتياز – في نشر الفوضى في منظومة القيم التعليمية والجامعية، فقد نجحت أيضاً في إشاعة الفوضى في قيم المجتمع. فنظراً لغياب تأسيس القنوات الإنتاجية التي تتيح الفرصة لاستثمار رؤوس الأموال المحدودة، تلك التي قد حصل عليها أبناء هذه النخبة لقاء العمل في مجتمعات الخليج، أو حتى تلك التي قد تنتج عن المصادر المنحرفة الأخرى كالدروس الخصوصية، فقد اتجهت هذه الأموال إلي أسواق الاستهلاك. وساعد الأعلام على تعميق ثقافتها من خلال الإعلان، بحيث تعمقت واكتملت ثقافة الاستهلاك، التي انتشرت في المجتمع حتى أتت على الأخضر واليابس، ونشرت بغير سند أو أساس روح الترف والاسترخاء في مجتمع يقع نحو 50% من سكانه الآن تحت خط الفقر. بالإضافة إلي ذلك فقد لعبت هذه الشريحة دوراً رئيسياً في أضعاف انتماء البشر لمجتمعهم، فقد تآكلت القدوة، وأصبح المجتمع سوقاً كبيرة يباع فيه كل شئ ويشترى. فى مثل هذا السياق يقول لسان حال الفقراء، هذه السوق ليس لدينا ما نبادله فيها، أو إننا الخاسرون والمعانون دائماً في مبادلاته، فليذهب إلي الجحيم، ويعيشون بأمل وردى. بأن يعشيوا في مجتمع أو حتى سوق متوازن وعادل يحصلون فيه على بعض الحق أو بعض المكاسب، فإذا لم يتحقق الأمل فهم يعيشون مغتربون ينتظرون على هامش المجري أملاً فى أن يتحقق العدل والحق. وفي هذا الإطار تتساقط روابطهم بالمجتمع أو تضعف فيتطايرون كالذرات التي تسقط في عالم الدين فتحتمي بتقشفه، أو في عالم المخدرات فتغيب بواسطته عن واقع مؤلم.

ج- **الانتهازيون المسايرون:** هذه الشريحة ذات طبيعة تاريخية بالأساس، تضيق مساحتها إذا كان التحول جادا، وتتسع هذه المساحة حينما يترهل التحول فتتولى نشر الفساد في إطاره. تعلمت هذه النخبة وتراكمت معرفتها – مجانياً – في المرحلة الاشتراكية، وحينما جاءت التحولات الليبرالية، واصلت العمل بمنطق جلب المكاسب. وإذا كانت أول عناصر هذه النخبة هي التى أشارت بأهمية وملائمة التحول الليبرالى، فإن أبناء هذه النخبة هم الذين استفادوا من مخزونهم المعرفي في إطلاق أيديولوجيا ومبررات التحول الجديد، بل وفرضه محوراً للحديث العام، لتأسيس نعبئة جماهيرية له. أبناء هذه النخبة أيضاً هم الذين قدموا خبرتهم القانونية لإصدار الترسانة التشريعية التي تولت تجسيد تحول الانفتاح والليبرالية وحمايته، في مقابل ذلك فهم أيضاً الذين تولوا تصفية الترسانة القانونية الاشتراكية، الذين تربوا وترعرعوا فى

حمايتها. وهم الذين أطلقوا من خلال الأعلام التصريحات والإعلانات بمزايا وحسن التحول الجديد، الذي سوف يأتي بالغيث للمجتمع، ليس لاعتقادهم في ذلك حقيقة، ولكن طمعاً في المكافأة لقاء المديح، كأنما شعراء الجاهلية قد عادوا من جديد.

الفئة الثانية من هذه النخبة رأت أن يكون لها رأس مال حقيقي في التحول الجديد. فقد تعاملت مع التحول السابق بقيم غير اشتراكية، استثمرت مراكزها البيروقراطية العالية في القطاع الحكومي أو القطاع العام، فحولت نفوذها إلي ثروات. ظلت خافية ومختفية حتى حل التحول الجديد، فأينعت رؤوسها، وقررت المشاركة برأسمالها الناتج عن ظرف انتهازي. ومن ثم فقد شاركت في التحول الجديد بإخلاص، تسعى من ناحية إلي تطوير رأسمالها مستغلة معرفتها الدقيقة والقوية بأسلوب عمل البيروقراطية المصرية، فرفاقهم ما زالوا يشغلون مراكزهم في بنائها وهم على استعداد للتعاون. ومن ناحية أخرى تقدمت إلى الدخول في علاقات قوية مع بعض أفراد الطبقة العليا إلي حد المصاهرة، حتى تؤمن مراكزها وقوتها. لقد تضافرت مصالح هذه الفئة مع مصالح الطبقة العليا في إطار التحول الجديد، فقد أسقطت التزامها باحتياجات طبقتها واحتياجات المجتمع وتآكل إحساسها بأزمة طبقتها وأزمة المجتمع كذلك.

الفئة الثالثة في هذه الشريحة استثمرت انتهازيتها على الصعيد السياسي، حينما أعلن الزعيم الليبرالي عن تجسيد أيديولوجيته من خلال تأسيس المنابر داخل الاتحاد الاشتراكي، التي تحولت إلي أحزاب على حساب الاتحاد الاشتراكي ذاته. لم يجد بعض أعضاء الصفوة المثقفة صعوبة في المشاركة في الأحزاب الجديدة، فهم الذين أجادوا لعبة الحراك من داخل التنظيمات المتتابعة. الخطير في الأمر أن هذه الشريحة التي أجادت لعبة الانتهازية السياسية وجدوا اتباعاً صغاراً لهم داخل الحرم الجامعي، أو أن بعض أعضاء الحرم الجامعي آثروا التعلق بأذيال هذه الشريحة. وبدأت الوظائف الجامعية والثقافية توزع بحسب قدر الولاء السياسي، ولما كانت قيم الحرم الجامعي ضعيفة أصلاً – بسبب ظروف عديدة - فقد هرع الكثير من أعضاء الحرم الجامعي بإتجاه تعميق العلاقات والارتباطات بمن سبقوهم في الولاء السياسي، أو بمصادر هذا الولاء. ولم يكن مدهشاً أن يكون المثقفين الراديكاليين فى المرحلة الاشتراكية، ونتاج المجانية الناصرية، هم نفسهم الباحثون عن الحراك من خلال قنوات سياسية ليبرالية وليست أكاديمية. ليس عن قناعة سياسية، ولكن بحثاً عن طاقة سياسية تساعدهم في الحصول على المنصب من بين

المتنافسين عليه، أو عن غطاء أو دعم سياسي يؤمن لهم ما حصلوا عليه من مناصب ولمدة طويلة. ومن ثم فقد كانوا هم الذين رصد الفن جولدز قدرتهم على تغيير افتراضاتهم القاعدية وما يرتبط بذلك من أيديولوجيات ووجهات نظر أثناء عملية الصعود الاجتماعي[57]. وقد صدق فيهم أيضاً قول س. رايت ميلز أن شاغلي المناصب السياسية اليوم هم راديكاليوا العقود السابقة[58].

لقد ساير هؤلاء الانتهازيون التحول سعياً لتوسيع نطاق مصالحهم في إطاره، بغض النظر عن نتائج ذلك على المجتمع، فأيديولوجيتهم مستمرة في منطقها، الآخذ دون العطاء. ونتيجة لذلك أفرغوا التحول من طاقته الدافعة، وأصبحنا نسمع كثيراً عن بعض الجامعيين المتلاعبين بنتائج الامتحانات لصالح ابنائهم، أو بعض القضاة المرتشين والخائنون لميثاق العدالة، لقد شكلت قيمهم الانتهازية مرجعية لتآكل المثل والشفافية في المجتمع، فانتشر الفساد في فضائه.

د- الرافضون حتى العنف: هذه الجماعة ضمت عناصر محدودة من أبناء النخبة المثقفة، هم الذين تخرجوا من التعليم الجامعي أو شغلوا وظائف هيئة التدريس فيها، أو كانت لهم وظائفهم في بيروقراطية الدولة بأجنحتها المختلفة. أحياناً كثيراً يعملون في وظائف هامة استناداً إلي تخصصاتهم الجامعية، يؤكد ذلك أن الرافضين في فترة السبعينيات والثمانينيات هم بالأساس من أبناء هذه الجماعة. فقد رفضوا التحول الجديد في محاولة لإيقافه ولو بالعنف الذي وقع بالنظر إلي مرجعيات عديدة. أحياناً كانت هذه المرجعية اشتراكية وماركسية، فالأحلام الاشتراكية انتكست، وهي الآن تتوارى وتقبر معها أحلام العدل الاجتماعي والمساوة في الفرص. وأحياناً أخرى كانت المرجعية ناصرية، فقد مات الزعيم المخلص والمخلص، والذي كافأ النضال التاريخي لطبقتهم بكرم، يعترف أبناء هذه الجماعة بذلك حتى الشعور بالذنب إلي حد العنف والرفض لكل ما يخالف التجربة الناصرية الطاهرة. وأحياناً ثالثة تكون المرجعية إسلامية يستفزها البذخ والترف المفسد، فتستدعي التقشف لمواجهة الاستهلاك والانحراف، تستنفر عواطف الجهاد الذي من المحتم إذا فُعَّل أن يملأ الأرض عدلاً بعد أن ملئت جوراً. وقد غرس أبناء النخبة المثقفة من الإسلاميين بذرة الرفض في السبعينيات والثمانينيات. وفي التسعينيات شكل فكرهم قيادة لأبناء الطبقة الدنيا الذين آلمهم الحرمان فاستنجدوا بالدين، تحريفاً أو تأويلاً وتطرفاً، فطرقوا سبيل العنف اعتقاداً منهم بأنهم يضروا بالتحول بينما هم في الحقيقة لطخوا سمعة الدين، وبرغم ذلك فقد بددوا بأفعالهم بعض طاقات التحول.

د- **المخلصون الصابرون:** تشغل هذه الجماعة مساحة عريضة في بناء النخبة المثقفة، خاصة القطاع الذي يمتلك رأس مال المعرفة. هم القطاع الذي ما زال أبناءه يحتفظون بالأخلاق القويمة للطبقة المتوسطة، حينما تشكل قيم الدين متضافرة مع قيم التراث النقية قاعدة الأخلاق والثقافة لديهم فقد قبلوا التحول الليبرالي ولم يرفضوه، فأيديولوجيا وقيم هذا التحول هي التي أسست التقدم في مجتمعات عديدة، غير أنهم فزعوا لضربه الدين بغير هوادة، وتمزيقه لنسيج الأخلاق في غير رحمة، وسحقه لقيم الحرم الجامعي بغير وعي. رأوا بعض رفاقهم الذين يمتلكون ذات المعرفة وينتمون إلي ذات الطبقة، يساعدون بسلوكهم الانتهازي أو العنيف في تخريب التحول وتفريغه من مضامينه الرائعة. لقد أدركوا أن التحول بأوضاعه الحالية مدمر للمجتمع والتعليم والتعليم الجامعي كذلك، فحاولوا أن يؤدوا دورهم بمستوياته المثالية، كل في موقعه، عل ذلك أن يبطئ من معدلات التردي باتجاه الانهيار. حاولوا النصح الرشيد بإصلاح حقيقي للتعليم كمدخل لإصلاح المجتمع، وللحفاظ على الهوية رأوا أن يتضافر السعي لنقل المعرفة عن الغرب المتقدم مع بعث وتجديد قيم التراث المواتية للتقدم، ولا تناقض. غير أن الأذن التي تسمع وتصدر القرار تعودت التواء الصوت الانتهازي، ولم تعتاد سماع استقامة الصوت الشفاف، الذي يسعى للحفاظ على مصلحة الوطن. حينما سمعت هذه الفئة بمعايير الجودة للارتقاء بالتعليم الجامعي سعدت وصفقت، لابأس !! ففي ذلك خير للوطن، وحتى تعظم فاعلية هذه المعايير، رأت ضرورة أن تعكس هذه المعايير بعض أبعاد الهوية والتراث، حتى تحافظ على استقلال التعليم والمجتمع، وحتى تعمق قيم الكبرياء. غير أنهم وجدوا أنفسهم كالنغمة النشاز على ساحة سيمفونية الفساد فرفضت وجهة نظرهم، ورغم ذلك ظلوا على عهد الإخلاص للوطن والصبر على المكاره. يتوجهون لأي قوة بمطالب إصلاح التعليم والمجتمع على السواء، فإذا صدرت دعوة الإصلاح من الخارج فإنهم قد يتعاطفون معها، غير أنهم يدركون أنها حق أريد به باطل. وهم يبحثون عن الحق من مرجعية الارتقاء بالوطن، فيرفضون الإصلاح الصادر من الخارج وأن كانوا على شوق له إن صدر عن الداخل. فيصابون بخيبة الأمل والتوقع، غير أنهم يظلوا على عهدهم يعملون صابرين، كل منهم يسعى لتطوير المكان الضيق الذي يقف فيه. على أمل أن إنضمام النطاقات الضيقة إلي بعضها يمكن أن يشكل اتساعاً قد يشمل المجتمع.

هذه الجماعة على انتظار دائم لإصلاح التحول وصلاح أحواله، ينتظرونه كأنما ينتظرون "الجودو" الذي تحدث عنه الكاتب الإنجليزي الشهير "صمويل بيكيت" غير أن "الجودو" المنتظر لا يأتي. يتقمصون البراءة الشيعية في انتظار الأمام الغائب الذي سوف يأتي ليملأ الأرض عدلاً لكنه لم يأت بعد. وأخيراً صابرون يتضرعون بالرجاء إلي اللـه عل السماء أن تمطر إصلاحاً، برغم أنه قد قيل لهم أن السماء لن تمطر من ذاتها إصلاحاً، ولا حتى ذهباً ولا فضة، وبرغم أنهم قد أخبروا بالمقدس صراحة " إنَّ اللـهَ لا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُوا مَا بِأَنفُسِهِمْ " صدق اللـه العظيم.

سابعاً: تشوه النخبة وتراجع الطبقة الوسطى إضرار بالأمن القومى

أشرت فى الصفحات السابقة إلى حالة إنهيار الطبقة الوسطى والمتغيرات المسئولة عن إنهيارها، ثم سلوك الطبقة الوسطى فى مرحلة الإنهيار، إضافة إلى جملة المشكلات التى بدأت تظهر على ساحة هذه الطبقة، بحيث تشير هذه المشكلات إلى أوضاع طبقة فى إتجاه التحلل، وهى مرحلة ما بعد الإنهيار. ونظراً لأن الطبقة الوسطى تشكل الطبقة المحورية فى بناء المجتمع، فهى قاعدة الأخلاق وقاعدة الأجماع الوطنى، وعلى ساحتها تتجسد كل متضمنات العقد الاجتماعى. فإن إنسحاق هذه الطبقة يعد مؤشر على صلابة المجتمع، فيصبح مجتمعا هشا قابل للإنكسار. وإذا كانت عواطف المواطنة والإنتماء تتبدى على ساحة الطبقة الوسطى بالأساس، وإذا كان التراث ينتقل من جيل إلى جيل، من خلال أسرة الطبقة الوسطى كفاعل أصيل على هذه الجبهة. وإذا كانت هى الطبقة التى تعيد أنتاج أخلاق المجتمع وثقافته، وهى الطبقة التى يتولى أبناؤها بالأساس إدارة بيروقراطية الدولة، والحفاظ على الأمن الداخلى للمجتمع، وحمايتة من أى عدوان خارجى. وإذا كانت نخبة هذه الطبقة هى التى تتولى تشكيل الفعل الجمعى للمجتمع، وهى التى تتولى إنتاج الأفكار والقوة، وهى التى ترشد حركة المجتمع فى مختلف المجالات، حيث يعنى إنهيار هذه الطبقة بالتأكيد الإضرار بالأمن القومى للمجتمع العربى، وهو الإضرار الذى نعرض تحليلياً لبعض جوانبه.

ويتمثل الجانب الأول فى النتائج السلبية لإنهيار الطبقة الوسطى على الأمن القومى، قد يأخذ إنهيار الطبقة الوسطى شكل تقلص مساحتها على الخريطة الاجتماعية، إرتباطا بذلك أشار التراث النظرى إلى أن الصراع الاجتماعى يندلع فى المجتمع إذا إختفت الطبقة الوسطى. ويشير كارل ماركس إلى هذه الحالة

بتقلص أو ترفيع Thinning الطبقة المتوسطة، حيث يتساقط غالبية أعضائها إلى أسفل حيث الطبقة الدنيا أو يرتفعوا بحكم إمتلاكهم لأدوات الإنتاج إلى مصاف البرجوازية العليا. ويعتبر أختفاء هذه الطبقة مؤشراً على إندلاع الثورة البروليتارية وبرغم تآكل غالبية مقولات النظرية الماركسية، إلا أننا نعتقد أن هذه المقولة ما زالت لها معقوليتها. لأن أختفاء الطبقة الوسطى أو إنضمامها بفاعلية ظروف الدفع الاجتماعى إلى اسفل، من شأنه أن يبرز التناقض الاجتماعى فى المجتمع. ومن شأن الوعى بهذا التناقض أن يقود إلى إحتمالية تفجر الصراع إذا أدركت أطراف التناقض أن الأخر يستلب حقوقها ومصالحها أو هو مصدر شقاءها. وإستناداً إلى ذلك فإننا إذ تأملنا واقع المجتمع العربى فسوف نجد أن عدد السكان تحت خط الفقر يتراوح بين 40% إلى 50% وأن السكان تحت خط الفقر المدقع يصلوا إلى نحو 25% من هؤلاء. وإذا أستمر تساقط الطبقة الوسطى فإن ذلك سوف يؤدى إلى إختلال ميزان العدل الاجتماعى فى المجتمع، بحيث يكون ذلك مقدمة لحالة التمرد والفوضى الاجتماعية، التى ينسحب فيها البعض بينما البعض الآخر والأغلب ينطلق ليدمر كل شئ، لأن مصالحه غائبة فى إطاره، فليس له فى هذا الوطن ناقة ولا جمل. وهو ما يعنى أن غياب الطبقة الوسطى التى كانت تلعب دور "مخفف الصدمات" بين الطبقات، يجعل القوى الاجتماعية المتناقضة تدخل فى صراع مع بعضها البعض، وهو ما يؤدى إلى نشر الفوضى فى المجتمع، ويعمل على هدر موارده، ومن ثم فهو يضر بالأمن القومى للمجتمع العربى.

ويشكل الإنهيار الأخلاقى للطبقة الوسطى البعد الثانى لإنهيار هذه الطبقة، وتوجد أسباب عديدة مسئولة عن هذا الإنهيار الأخلاقى. أولها الحالة الانتقالية التى مرت بها المجتمعات العربية بعد حصولها على الاستقلال وشروعها فى بناء تجارب التنمية والتحديث. ولظروف عديدة منها الظروف العالمية غير المواتية، وعدم جدية النظم السياسية فى بناء تجارب التحديث، وعجزها عن تعبئة شعوبها فى هذا الإتجاه، إضافة إلى عديد من الظروف الأخرى طالت فترة الانتقال، وتحولت من فترة عابرة – كما حدث فى كل المجتمعات التى نهضت – إلى حالة دائمة. وإذا كانت عمليات الانتقال والتحول تتطلب بطبيعتها إستنفار جهود وطاقات مختلف القوى الاجتماعية ودفعها فى إتجاه التحديث، فإن الإستنفار طال والقوى المعبأة ظلت مستعدة لكنها لم تفعل شئ الأمر الذى ساعد فى تمزيق نسيجها الإجتماعى ونتيجة لذلك فإنه برغم كل الجهود التى بذلت لم يتحقق التحديث المنشود، ومن ثم بدأت الشعوب العربية تعيش حالة متارجحة، لا هى ظلت متمسكة

برواسخها التقليدية، ولا هى أمسكت بتلابيب المعاصرة. وعلى ساحة هذه الحالة وقعت تناقضات وتمزقات ثقافية وأخلاقية عديدة، تناقض بين الأصالة والمعاصرة، بين من ينادون إلى الرجوع إلى التراث، مع التأكيد على ضرورة تحديده، ومن يطالبون بالإنطلاق إلى الحداثة الغربية ونتخلى عن التراث وراءنا، فهو تراث ينتمى إلى أجياله التى صنعته، أجيال الماضى. تناقض بين الأيديولوجيا الغربية التى جاءت بها النظم السياسية لتقود التحديث الذى لم يتحقق، والمضامين القيمية والأخلاقية للدين والتراث، وهى المضامين الكامنة فى دين وثقافة المجتمع. تناقض بين آداء المؤسسات التعليمية فيما يتعلق بالتنشئة الاجتماعية والثقافية، والإعلام إضافة إلى بعض مؤسسات التعليم التى تضخ الأخلاق والثقافة الغربية الحديثة فى مقابل الأسرة وبعض مؤسسات التعليم التى تؤكد على مضامين التراث والأخلاق والثقافة التقليدية. وقد زاد الطين بله أن نخبة الطبقة الوسطى إنقسمت على ذاتها، بعضها يناصر الأيديولوجيا الغربية بتنوعاتها كقاعدة لأخلاق وثقافة المجتمع، بينما البعض الأخر يؤكد على ضرورة إستدعاء التراث بأشكاله المختلفة كذلك. فإذا نحن تأملنا الفضاء الثقافى والأخلاقى فى المجتمع فسوف نجد إنقسامات عديدة، شكلت قاعدة لعناصر ثقافية وأخلاقية متناقضة، لا تتكامل ولكن تلغى بعضها بعضا، فإذا أضفنا إلى ذلك الضعف الذى أصاب مؤسسات التنشئة الاجتماعية جميعاً، فسوف ندرك أننا امام حالة من إنهيار الانفاق الأخلاقى والثقافى فى المجتمع، أى حالة "الأنومى" التى أشار إليها التراث السوسيولوجى. حيث غياب منظومات القيم التى توجه سلوكيات البشر فى مختلف المجالات، الأمر الذى يجعل هذه السلوكيات ذات طبيعة عشوائية فى وسائلها وغاياتها. يضاف إلى ذلك سقوط صيغة التوقعات المتبادلة المستندة إلى إتفاق غالبية البشر فى المجتمع حول منظومات قيم أساسية، تشكل جوهر بناء الأخلاق فى المجتمع، وفى ذات الوقت تشكل مرجعية موجهة لسلوكيات البشر وأفعالهم فى مختلف ساحات ومجالات المجتمع. وهو الوضع الذى يؤدى إلى حالة من الفوضى الثقافية والأخلاقية التى تستظل بها فوضى تنتشر فى كل مجالات الواقع الاجتماعى. حيث يفتقد المجتمع القدرةعلى التمييز بين الصواب والخطأ، بين الإيجابي والسلبى، بين الفعل الأخلاقي واللاأخلاقي وهى حالة تشير إلى أن الاجتماع الإنسانى فى المجتمع فقد أسسه ولزومياته، التى إذا غابت فلا مجال للحديث عن الأمن القومى للمجتمع.

وإذا كان من نتيجة الحالة السابقة، أنعدام أو ضعف منظومات القيم والأخلاق الموجهة لسلوكيات البشر فى المجتمع. فإن ذلك يعنى أن الفضاء الأخلاقى والثقافى

للمجتمع تأسست فيه قابلية الإختراق، لأنه يفتقد وجود القيم القوية التى تستخد قوتها من إستيعابها فى بناء شخصيات البشر. فى هذه الحالة تنتشر فى المجتمع ثقافة التطرف والعنف، لأن البعض إستدعاها من الماضى ورأى أنها صالحة لقيادة تحديث المجتمع، وإنتشاله من حالة الغياب الأخلاقي. فى مقابل ثقافة التحلل الغربية، حيث تبنى القيم الشخصية والاجتماعية التى بدأت الحضارة الغربية فى التراجع عنها، والتى تشكل المواضع او المصادر المحتملة لإنصهارها. يضاف إلى ذلك إختراق الثقافة الاستهلاكية لمجتمعاتنا الفقيرة، وهى الثقافة التى تدفع قيمها إلى تدمير رأسمال المجتمع وطاقاته، وتبتعد بها عن الفاعلية والقدرة على الانتاج. ذلك بالإضافة إلى أنه فى حالة غياب الاتفاق على قيم ثقافية وأخلاقية عامة موجهة لسلوك البشر فى المجتمع، فإن ذلك من شأنه أن يؤدى إلى إزدهار الأيديولوجيات الفردية ذات الطبيعة الإنتهازية فى المجتمع، والتى تعنى سقوط المشروع الاجتماعى الجماعى والجامع، وبروز المشروعات الفردية والأنانية لتحل محله. فإذا تغلغلت قيم الثقافة الغربية فى مجتمعنا وتغلبت على قيم التراث، فمعنى ذلك أنها سوف تدفعنا أو تجذبنا إلى التبعية من جديد، إستعمار جديد يدفعنا من داخل ذواتنا إلى التبعية وإلى إسقاط كل ما يتعلق بالهوية أو العواطف القومية والوطنية.

ويرتبط بذلك أن إنهيار الطبقة الوسطى وغياب أخلاقها، وتخلق حالة من الفراغ الأخلاقى، إضافة إلى إمكانية إمتلائه بالثقافات المتطرفة أو المتحررة، فإن هذا الفراغ من المحتمل أن يملأ بقيم وأخلاق أى من الطبقتين الباقيتين. أخلاق الطبقة الدنيا التى تتميز فى فترات الإنهيار الاجتماعى بالتحلل من الطهارة والنقاء، وهى أخلاق نفعية تسعى إلى تمكين البشر من مجرد البقاء أحياء على سطح المجتمع. هى أخلاق يومية يبتدعها التحايل لإشباع الحاجات اليومية، أخلاق يصنعها الفقر والأوضاع الاجتماعية المتردية، والإحساس بالهامشية والاستبعاد الاجتماعى. أخلاق تؤكد على البلطجة والممارسات الاجتماعية المدانة، ليست ذات طبيعة إستراتيجية وليست صالحة لتأسيس مجتمع، إذا سادت هذه الأخلاق فإنها حتما تقود إلى إنهيار المجتمع. فإذا لم يمتلئ الفضاء الثقافى للمجتمع بواسطة أخلاق الطبقة الدنيا، فإن أخلاق الطبقة العليا من المحتمل أن تتدفق فى فضاء المجتمع وتشغل بعض مساحاته، حيث الأخلاق الفردية المتحررة والتى قد تتناقض مع مرجعياتها الدينية. فى هذا الإطار تنتشر قيم الفردية لتحل محل القيم الجماعية، وتحل ثقافة الفساد محل قيم وأخلاق الاستقامة، وتنتشر قيم الاستهلاك فى المجتمع، بدون المستوى الاقتصادى الذى يتضافر معها، فتدفع إلى كثير من الإنحرافات

الإجتماعية والأخلاقية فى المجتمع. والأكثر سوءاً أن تتأسس ثقافة هجين بين ثقافة الطبقة الدنيا المتحلله وثقافة الطبقة العليا الفاسدة والمغتربة، بحيث يكون من نتائج هذا الهجين سلبيا بالنسبة لواقع المجتمع ومستقبله.

ويتصل بذلك أننا إذا تأملنا علاقة الطبقة الوسطى تاريخيا ببناء المجتمع فسوف نجد أن هذه الطبقة هى التى رفعت رايات النضال تاريخياً للحصول على إستقلال المجتمع، والسعى إلى تبنى مشروع إجتماعى لتحديثه، وإن لم يتحقق ذلك بصورة كاملة أو مقبولة فى إطار الواقع العربى. غير أن غياب الطبقة الوسطى من على الساحة، سوف يساعد تدريجيا على إفتقاد المجتمع لإستقلاله ودخوله إلى ساحة التبعية من جديد، وذلك يرجع إلى عوامل ثلاثة. ويتمثل العامل الأول فى بروز فاعلية الطبقة العليا كقوة إجتماعية وإتجاهها إلى التحالف مع البرجوازية العالمية، فى ظل الأيديولوجيا الليبرالية المؤكدة على القطاع الخاص. حيث تدفع هذه الطبقة المجتمع للإندماج فى النظام العالمى فى ظروف قد تكون ملائمة لتحقيق مصالحها دون أن تكون ملائمة لتحقيق مصالح المجتمع. وغير مواتية لإستكمال تحديثه الأمر الذى يعنى دفعها لمجتمعها إلى ساحة التبعية من جديد والالتحاق بفلك أى من القوى العالمية، ويتصل العامل الثانى بإفتقاد المجتمع إستقلاله بسبب ضعف الأنظمة السياسية العربية، وذلك لأنها تكون قد وقعت بين ضغوط الطبقة العليا التى تدفعها من الخلف بإتجاه التبعية للقوى العالمية. فى هذه الحالة لا تستطيع الأنظمة السياسية العصيان، وإلا سقطت من الداخل بفعل تهديد الطبقة العليا والقطاع الخاص بالإنسحاب من مشاركتها فى عملية التحديث الزائف. كما لا تستطيع العصيان لأن البرجوازية العالمية لا ترضى بإنسحاب الطبقة العليا أو الأضرار بمصالحها، لكونها على شراكة معها، فإذا حاولت هذه الأنظمة التمرد أو الخروج عن المساحة المحددة لدورها. فإن الإنقضاض عليها قد يتحقق من قبل القوى العالمية. وإما حصار الأنظمة السياسية بين سندان الطبقة العليا، ومطرقة القوى العالمية، حتى تتخلى تدريجيا عن إستقلال مجتمعاتها، وعن إمكانية القرار المستقل. حيث يصبح على هذا القرار أن يراعى فى مضامينه وشكل إصداره مختلف الظروف الداخلية والخارجية بالأساس، وذلك بغض النظر عن إدعاءات الخطاب السياسى بإستقلال القرار. ويتمثل العامل الثالث فى غياب الطبقة الوسطى، فهى قد تشرذمت وسقطت أخلاقها النضالية وتبدد مشروعها الاجتماعى، وهربت من ساحة العمل الجماعى والمجتمعى تتابع مشروعاتها الفردية، غير مهتمة بتآكل إستقلال

المجتمع، وإن إهتمت فهى تحتاج إلى زمان حتى يمكن أن تلملـم شـملها وتسـتعيد عافيتهـا من جديد.

ولقد دعم أوضاع الأزمة التى تعيشها الطبقة الوسطى أن الولايات المتحـدة الأمريكيـة التى يسودها استقطاب الغني والفقير بشكل حاد، سـعت إلى فـرض هـذا الاسـتقطاب عـلى العالم ومن ثـم، أكـدت عـلى نشر الأيـديولوجيا اليبراليـة، كـما أكـدت عـلى قـوانين السـوق. وقدمت الدعم المعنوي للبرجوازية العليا في المجتمعات العربيـة، بـأن فرضـت عـلى الدولـة توفير الحماية القانونية لها حتى لو نشرت بسلوكياتها الفساد في المجتمع. وقد كـان طبيعيًـا أن يكون هذا التحول لغير صالح الطبقة الوسطى التي بدأت تسحب منها امتيازاتها الواحـد تلو الآخر، ثم بدأت تعرضـها لظـروف معانـاة قاسـية دفعـت إلى تسـاقط أفـراد وجماعـات وشرائح منها لتلتحلق بالطبقة الدنيا. ومن ثم فقد إزداد عدد السكان تحـت خـط الفقـر في العالم العربي ليتراوح 40%، 50%[59] وهي من أعلى المعدلات العالمية، وارتـبط بـذلك ارتفـاع معدلات البطالة والهجرة، الأمر الذي يشير إلى تدهور أوضاع الطبقة الوسطى.

المراجع

1- ماهر سمعان، هل أصبحنا في بلاد المتطرفين فقط، موقع www.voltairenet.org.

2- الطبقة الوسطي في السعودية، من موقع www.alasr.ws.

3- محمود عبد الفضيل، التشكيلات والتكوينات الطبقية في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1997، ص 119.

4- عبد الغفار شكر، الطبقة المتوسطة والمستقبل العربي، مركز دراسات وأبحاث الماركسية واليسار، من موقع www.rezgar.com.

5- نفس المرجع.

6- المثقفون العرب والطبقة المتوسطة، عن موقع www.voltairenet.org.

7- نفس المرجع.

8- نفس المرجع.

9- ديموقراطية العالم العربي والطبقة المتوسطة، عن موقع www.alwaton.com.

10- ماهر سمعان، مرجع سابق.

11- ديموقراطية العالم العربي والطبقة المتوسطة، مرجع سابق.

12- عبد الغفار شكر، مرجع سابق.

13- سعد الدين إبراهيم، نحو نظام عربي جديد، مركز دراسات الوحدة العربية 1977، ص 112.

14- علي ليلة، سياسات خفض الفقر في العالم العربي. بحث مقدم "الندوة" الشراكة الاجتماعية في مواجهة الفقر، 9-11 مايو 2006، ص 12.

15- الطبقة المتوسطة في السعودية، مرجع سابق.

16- عامر حسن فياض، هشاشة الطبقة المتوسطة، وشقاء الديموقراطية في العراق، عن موقع www.islamonline.net.

17- نفس المرجع.

18- متاعب الطبقة الوسطي في دبي عن موقع www.sameoualhadath.nassej.com.

19- عبد الغفار شكر، مرجع سابق.

20- علي ليلة، مرجع سابق، ص 23.

21- الطبقة الوسطي في السعودية، مرجع سابق.

22- نفس المرجع.

23- ماهر سمعان، مرجع سابق.

24- علي ليلة، المتغيرات الاجتماعية والثقافية المهددة للأمن القـومي وتطـوير اسـتراتيجيات وسياسات المحافظة عليه، بحث مقدم "لمـؤتمر الأمـن القـومي المصري، مراجعة السياسات في ضوء التحديات "مارس 2007، ص 23.

25- نفس المرجع، ص 33.

26- الطبقة الوسطي في السعودية، مرجع سابق.

27- تقرير التنمية البشرية 2006، ص 238.

28- علي ليلة، سياسات خفض الفقر في العالم العربي، مرجع سابق، ص ص 19-20.

29- نفس المرجع، ص 32.

30- محمود عبد الفضيل، عـلي ليلـة، مصـطفي علـوي، قضـايا ومشـكلات عالميـة معـاصرة، "تحرير" علي ليلة، مطبوعـات الجامعـة العربيـة المفتوحـة، 2005، ص 359.

31- علي ليلة، الهجرة غير المشروعـة عـلي الصـعيد العـالمي "في" عـلي ليلـة "محـرر" قضـايا ومشكلات عالمية معاصرة، مرجع سابق، ص ص 253-299.

32- عـلي ليلـة، تعـاطي المخـدرات بـين صـغار الشـباب، مـؤشرات أوليـة لطبيعـة الظـاهرة وخصائصها، المجلس القومي لمكافحة وعلاج الإدمان، صندوق مكافحـة وعلاج الإدمان والتعاطي، مارس 2001، ص 14.

33- نفس المرجع، ص ص 19-20.

34- طالب المولي، ثقافة الاحتجاج، عن موقع www.kwtanweer.com.

35- برنامج الأمم المتحدة الإنمائى UNDP، تقرير التنمية البشرية لعام 2005، ص 208.

36- نفس المرجع، ص 209.

37- Hamoly, C.The Age of Unreason London, Arrow Books, 1992, P. 143.

38- على ليلة، المتغيرات الإجتماعية والثقافية المهددة للأمن القـومى وتطـوير إسـتراتيجيات وسياسات المحافظة عليه، مرجع سابق، ص 27.

39- جريدة المدى: مجتمع مدنى، خريطة الحرمان ومستوى المعيشة فى العراق
www.alamadapapaer?source=akbar&mlf.

40- نفس المرجع.

41- الحركة، فرع فلسطين: الإنتهاكات الإسرائيلية لحقوق الأطفال الفلسطنيين، دراسة ميدانية، فلسطين 2000، ص 140.

42- ثقافة الشباب بين تحديات الإنترنت وعجز الدولة
http://www.alwaref.org/arabic/2009.

43- أنتونى جدنز، علم الإجتماع "ترجمة" فايز الصباغ، المنظمة العربية للترجمة، مؤسسة ترجمان، بيروت، الطبعة الرابعة، 2005، ص 311.

44- جريدة المدى، مرجع سابق.

45- مأساة الأسرة فى العراق، أسر فى مهب الربح
http://www.holol.net/Files/irag/women.

46- على ليلة، حالة الطبقة العربية المتوسطة، مدخل لرصد أوضاع المجتمع العربى، مرصد الإصلاح العربى، مكتبة الأسكندرية 2007، ص 13.

47- نفس المرجع، ص 43.

48- نفس المرجع، ص 53.

49- نفس المرجع، ص 56.

50- على ليلة، تأثير الفيس بوك على الثقافة السياسية للشباب، بحث مقدم لمؤتمر "الفيس بوك والشباب" مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، 7 يوليو 2009، ص 33.

51- نفس المرجع، ص 42.

52- على ليلة، حالة الطبقة الوسطى المتوسطة، مدخل لرصد أوضاع المجتمع العربى، مرجع سابق، ص 61.

53- على ليلة: الشباب العربى، تأملات فى ظواهر الإحياء الدينى والعنف. المكتبة المصرية للنشر والتوزيع، الأسكندرية، 2006، ص 33.

54- على ليلة، حالة الطبقة المتوسطة، مدخل لرصد أوضاع المجتمع العربى، مرجع سابق، ص 67.

55- Mills, C. Wright, The Sociological Imagenation, Harmonds worth: Peguin, 1929, P.113.

56- Gouldner, Alvin, The Coming Crisis of Westem Sociology, Heimman, London,1971, 179.

57- Homans, George Social Behavior: Its Elementary Forms, New York, Harcourt, Brace and World, 1961, 93.

58- Mexton, R. K: Social Theory and Social Structune, New York: Free Press, 1961,P. 27.

59- على ليلة، موقع المثقفين مـن التحـولات الإجتماعيـة الإقتصـادية فى مصر، بحـث مقـدم "لمؤتمر" "الحراك الثقافى والإجتماعـى فى مصر إلى أيـن" الهيئـة القبطيـة الأنجيلية للخدمات الإجتماعية، 5-7 ديسمبر 2006، ص 43.

3

الفصل الثالث

تفكيك الأسرة العربية

المتغيرات الداخلية والخارجية

الفصل الثالث

تفكيك الأسرة العربية

المتغيرات الداخلية والخارجية

تمهيد

تعرضت الأسرة العربية منذ نصف قرن لفاعلية متغيرات كثيرة لعبت دوراً أساسياً فى تغيير بنيتها ووظائفها، غير أن هذا التغيير كان فى إتجاه تآكل هذه البنية أو على الأقل تحولها، إضافة إلى تقلص الوظائف الأساسية التى كانت تضطلع بها الأسرة. ويمكن القول بأن متغيرات التأثير تتابعت على ساحة الأسرة العربية، بحيث دفعت جملة المتغيرات هذه بالأسرة إلى الهامش بعد أن كانت تشكل الوحدة المحورية فى بناء المجتمع. حيث إستندت محورية الأسرة لكونها الوحدة التى تتولى نقل تراث المجتمع من جيل إلى الجيل الذى يليه، إضافة إلى أنها التى كانت تتولى تنشئة البشر وفق مبادئ الدين ومنظومات قيم الثقافة وتوجهات الحضارة. إلى جانب مراقبة سلوك أعضاءها حتى تتسق سلوكياتهم فى مختلف المجالات مع المعانى الصادرة عن الدين والثقافة ومتطلبات الحضارة. على هذا النحو فإن الأسرة، وهى الوحدة المحورية فى بناء المجتمع حافظت على تماسكه، وحافظت على التراث، كما حافظت – وهو الأهم – على الهوية.

غير أننا إذا تأملنا أوضاع الأسرة العربية فى الفترة المشار إليها فسوف نجد أنها تعرضت لفاعلية جملة من المتغيرات التى أثرت عليها تباعا. ويعد متغير التنمية والتحديث هو المتغير الأول الذى كان له تأثيره على الأسرة والمجتمع. حيث تجلت فاعلية هذا المتغير منذ شروع غالبية الأقطار العربية – بعد حصولها على الإستقلال – بإتجاه تحديث مجتمعاتها وتنميتها. ولإنجاز هذه العملية لم تحاول إنجاز تجارب التنمية والتحديث من مرجعية التراث، من خلال محاولة تطوير قيمه ومعانيه لتقود هذه التجارب، وإنما إعتمدت فى ذلك على نقل الأيديولوجيات الغربية، رأسمالية كانت أم إشتراكية. ومن ثم فقد كان منطقيا أن تنتقل قيم هذه الأيديولوجيات لتحاول صياغة مجتمعاتنا بحسب النموذج الغربى بما فى ذلك الأسرة. وإذا كان نمط الأسرة النووية هو النمط المرتبط عضويا بهذه الأيديولوجيات، فقد كان منطقيا أن تساهم أيديولوجيات التنمية

والتحديث، فى دفع نمط الأسرة بإتجاه التحول من نمـط العائلـة الممتـدة إلى نمـط العائلـة النووية.

وتشكل التحولات الإجتماعية الإقتصادية التى خضعت لها أبنيـة المجتمعـات العربيـة المتغير الثانى الذى كان له تأثيـره على بناء العائلة العربية. وإذا كان لهـذه التحـولات علاقـة بعمليـات التنميـة والتحـديث، فإنهـا تضـمنت أيضـا متغـيرات الهجـرة الداخليـة والحـراك الإجتماعى. وقد بدأت الهجرة الداخلية مـن الريـف إلى المدينـة مـع الموجـة الأولى للتنميـة والتحديث، وهى الموجة التى ركزت بالأساس عـلى تطـوير السـياقات الحضريـة، بإعتبـار أن الحاجة فى إطارها هى الأكثر إلحاحا. وأيضا لأن بها الجهاز البيروقراطى للدولة، إضافة إلى أن بها البناء التحتى الذى يلائـم تطـوير أبنيـة التحـديث. ونظـراً لتركـز التنميـة والتحـديث فى الحضر، فقد كان منطقيا أن تتمركز مختلف الفرص المتصلة بنوعية الحياة الملائمة فى الـحضر كذلك، فى مقابل غيابها النسبى عن الريف. الأمر الذى أدى إلى إنطلاق موجات الهجـرة مـن الريف إلى الحضر، والمهاجرون عادة هـم أربـاب الأسرة النوويـة، أو المؤهلـون لتأسـيس أسر نووية. وهى جميعها وحدات صغيرة إنفصلت عن عائلات ممتـدة مكانيـا، وأيضـا فى نوعيـة الحياة التى تقودها، وقد كان ذلك على حساب تماسك العائلة الممتدة بطبيعة الحال.

وقد شكل الحراك الاجتماعى المتغير الثالث الذى فرض التآكل على بنـاء العائلـة الممتـدة كذلك. فقد تواجدت فرص العمل فى المدينة بوفرة حينئذ، إضافة إلى تدفق أبناء الريف بإتجـاه التعليم. الذى ينتهى دائماً إلى العمل فى البيروقراطية الحكومية، أو المؤسسات الصناعية التابعـة للدولة أو القطاع العام أو القطاع الخاص. وغالبا ما يميل الإنسـان المتحـرك بإتجـاه المدينـة، إلى أن يتزوج منها ويشكل أسرة نووية جديدة، أو يتزوج من القرية لينقل زوجتة معه إلى المدينـة، ولتقوم هى الأخرى بحـراك تـابع لحراكـه، وبطبيعـة الحـال يكـون ذلـك عـلى حسـاب تماسـك وحجم العائلة الممتدة. يضاف إلى ذلك أن زيـادة عـدد السـكان فى الريـف فى مواجهـة الثبـات التقريبى لمساحة الأرض الزراعية، جعل الكعكة لا تكفى الأكلة من العائلـة الممتـدة. ومـن ثـم إتجه البعض إلى أمتهان مهن غير زراعية، أو البحث عن عمل فى مكان آخـر غـير القريـة، أو أن الصراعات والتوترات تفجرت بسبب الضغط الناتج عن عدم الإشباع الملائم للحاجات الأساسية، بحيث إنتهت هذه الظروف جميعها إلى فرض تآكل بنية العائلة الممتـدة. ونتيجـة لـذلك فإننـا نجد أن العائلة النوويـة التـى تتشـكل مـن جيلـين، الـزوجين والأبنـاء المبـاشرين أصبحت هـى

النمط السائد، وهى نمط عائلى أقل كفاءة سواء فى الحفاظ على التراث، أو فى إنجـاز عمليـة التنشئة الاجتماعية أو الحفـاظ عـلى الهويـة. ثـم إنهـا عائلـة عـاجزة عـن إنتـاج رأس المـال الاجتماعى.

وإذا كان التحول من العائلـة الممتـدة إلى العائلـة النوويـة يمثـل أحـد أشـكال التآكـل والإنهيار فى النمط العائلى من حيث البناء والوظائف. فإن العائلة النووية قد أصـيبت هـى الأخرى فى مقتل بسبب متغيرات صدرت هذه المرة عن النظام الإقليمى. حيث شكل ظهـور النفط فى مجتمعات الخليج أبرز هذه المتغيرات التى أثرت على بناء الأسرة العربية. ذلك أنه حينما ظهر البترول فى مجتمعات الخليج إتجهت هذه المجتمعات – إعتماداً على عائداتـه – نحو الشروع فى بناء عملية التنمية والتحديث، حتى تمكنـت بعـض مجتمعـات الخلـيج مـن تحقيق مؤشرات دولة الرفاهية. غير أنه برغم التـأثيرات الإيجابيـة عـلى الصـعيد الاقتصـادى وقعت تأثيرات سلبية على الصعيد الثقافى والاجتماعى بخاصة عـلى سـاحة العائلـة العربيـة. فالمجتمعات العربية غير النفطية هاجرت منها العمالة للعمل فى مجتمعات الخلـيج، بعـض هذه العمالة هاجر رب الأسرة وترك أسرته فى مجتمعه القطرى ليحصل على أجر أعلى يشبع به إحتياجاتها الأساسية. غير أن غياب الأب أدى إلى تأنيث الأسرة العربية من ناحية والـدفع بها فى إتجاه التفكك والإنهيار من ناحية ثانية، ومن ثم عجزت – لغياب نمـوذج الأب – عـن القيام بالتنشئة والحفاظ على التراث والهوية. وتمزق نسيج الأسرة وتآكـل الـتراحم وتفجـرت الصراعات والإنحرافات وحتى العقوق على ساحتها. وقـد أصـيبت العائلـة الخليجيـة بـذات الأمراض ولكن من مدخل آخر، حيث تكثفت العمالة الأسيوية على ساحة الأسرة الخليجيـة، وقامت عناصر منها "المربيات" بوظيفة التنشئة الإجتماعية، وذلك وبسـبب تآكـل وإسـترخاء أدوار الأم، وإنصراف الأب. ومن ثـم فقـد عجـزت الأسرة عـن تنشـئة الأبنـاء وفـق مرجعيـة إسلامية وعربية، فلم تنقل التنشئة التى تمت على يد المربيات الأجنبيات الـتراث، بـل أضـاعت اللغة وقذفت بالهوية فى قلب عواصف هوت بها إلى مكان سحيق. وقعت عـلى سـاحة الأسرة نفس السلبيات التى أصابت الأسرة فى المجتمعات غير النفطية، حيث إنصراف الأبـوين وتآكـل عواطف التراحم، وأنتشار ظواهر التوتر والصراع والعقوق على الساحة الأسرية، وهو مـا يعنـى مواجهة المجتمع العربى لحصاد مر يتمثـل فى مزيـد مـن التآكـل الـذى أصـاب الأسرة العربيـة ووظائفها.

وفى نهاية القرن العشرين فاجأت موجات العولمـة العـالم العـربى وفرضـت عليـه تـأثير فاعليـة متغـيرات أطاحـت بالبقيـة الباقيـة مـن الأسرة. فى هـذا الإطـار يشـكل

الإعلام وتكنولوجيا المعلومات المتغير الأول الذي أصاب الأسرة العربية فى مقتل فى هذا العصر. فقد إتسعت مساحة الإعلام فى حياة الأسرة العربية وتعمقت فاعليته، فسيطر على عقول الصغار وعواطفهم، بحيث نجد أن مساحة الوقت التى يتعرض فيها الطفل لفاعلية الإعلام تتجاوز المساحة التى تخصصها الأسرة للتنشئة الإجتماعية، ناهيك عن عمق فاعلية الإعلام. ومن ثم بدأ الإعلام يشكل المتغير المحورى فى عملية التنشئة الإجتماعية، وهو الذى يشكل الدور الأكبر على ساحتها. فإذا أدركنا أن الإعلام لم يعد قوميا، ولكن أصبحت الفضائيات القومية مفتوحة أمام الإختراق الإعلامى الخارجى، الذى يعد فى غالبه إعلام العولمة، فإننا نصبح على يقين بأن هذا الأعلام يضخ قيماً ومعانى تتناقض من منظومات قيم ديننا وثقافتنا وحضارتنا. وتعمل على فرض تآكل هويتنا، وتؤدى إلى تحلل أسرتنا العربية، التى أصبحت ساحتها متخمة بقيم الإستهلاك والجنس والغرائز، وهى قيم تخلع أو تفصل أعضاءها عن جذورهم. وإذا كانت تكنولوجيا المعلومات قد فتحت عقولنا على المعرفة العالمية، إلا أنها عمقت فرديتنا وإنعزالنا عن بعضنا البعض داخل المحيط الأسرى، بحيث حلت الفردية والعزلة محل الجماعية والتراحم والتماسك أو التآزر الذى كان يميز أسرتنا العربية.

ثم برزت قوى العولمة كمتغير أكثر فاعلية على ساحة مجتمعاتنا، تسعى عن إرادة وقصد، لتدمير حضارتنا وهويتنا من خلال تدمير أسرتنا، وقد إصطنعت لتحقيق هذا الغرض دعاوى عديدة. تارة بإستخدام حقوق المرأة لشق الصف الأسرى، مع أن الحقوق التى منحتها حضارتنا للمرأة أكثر شمولاً ورقيا، وإن ظهرت بعض العقبات الواقعية التى أعاقت تجسيد أو ترسيخ هذه الحقوق. وتارة ثانية من خلال تأكيد حقوق الطفل كأن حضارتنا لم تقدم أفضل مرجعية للحفاظ عليه. وفى الطريق سوف تدفع قوى العولمة عالمنا بإتجاه الحديث عن حق الأنثى وحريتها بالتصرف بذاتها وجسدها، حتى يمكن القضاء على بنية الأخلاق والقيم لدينا كلية ومن الجذور. ولتحقيق أهدافها إستخدمت قوى العولمة آليات عديدة، أبرزها الإعلانات الدولية الصادرة عن مؤسسات دولية تسيطر عليها هذه القوى. وثانيها متغربون محليون متطرفون فى تغربهم لا يهتمون كثيراً بالحفاظ على هوية حضارتهم قدر إهتمامهم بما يتدفق فى جيوبهم. وضغوط مباشرة على نظم سياسية ضعيفة لم تعد تهتم كثيراً بمجتمعاتها ولا حضارتها، قدر إهتمامها بالاستمرار فى مقاعد السلطة. تقف خائفة وعاجزة أمام كل أشكال الإختراق والتفكيك والعبث الغربى بأسس مجتمعاتنا، وهى حكايات نقصها فى الصفحات التالية.

أولاً: الأسرة العربية على خلفية التحولات الإجتماعية

حصلت غالبية المجتمعات العربية فى بداية النصف الثانى من القرن العشرين على إستقلالها، بعد رحيل القوى الإستعمارية إما بسبب ضغوط المقاومة، أو من خلال الإتفاقيات والمعاهدات. وقد كان من الطبيعى أن تشرع الأنظمة السياسية فى هذه المجتمعات فى إتجاه تنمية وتحديث مجتمعاتها. بعض المجتمعات العربية إختار التحديث وفقا للمنطق الرأسمالى، لإنها إمتلكت إمكاناته كما هو الحال فى المجتمعات النفطية. بينما أختارت أنظمة سياسية أخرى تحديث مجتمعاتها وفقا للأيديولوجيا الإشتراكية، وقد أتبعت هذا الأسلوب فى التحديث غالبية النظم الجمهورية فى العالم العربى. غير أننا نلاحظ أن غالبية تجارب التحديث التى وقعت فى العالم العربى أحدثت تغيرات جذرية فى واقعها الاجتماعى وخضعت لتحولات جذرية كثيرة. أنتجت أثاراً كبيرة، أحيانا فى الإتجاه الإيجابى بما يقوى من عافية المجتمع، وأحيانا أخرى فى الإتجاه السلبى بما يضعف هذه العافية ويوهن قدرة المجتمع على الممانعة. وحتى يمكن فهم هذه التغيرات التى حدثت نرى من الضرورى فهم طبيعة التحولات ومتضمناتها.

ولفهم طبيعة هذه التحولات، فإننا نجد أن مفهوم التحول الإجتماعى يقترب كثيراً من مفهوم التغير الإجتماعى ويتداخل معه، غير أن ما يميز التحول الإجتماعى أنه ذو طبيعة كلية وشاملة، تؤثر على مختلف جوانب المجتمع، فى ثقافته ومنظوماته القيمية وفى أوضاعة الإجتماعية. هذه التحولات من شأنها أن تؤدى إلى إنتاج بنية إنسانية أو شخصية جديدة، وفى مرحلة التحول يخضع المجتمع لحالة دينامية شاملة، لا يستقر المجتمع خلالها إلا إذا حقق التحول غاياته.

وفى العادة نجد أن التحولات الإجتماعية تتميز بإحدى طبيعتين، التحول من الطبيعة الأولى هو تحول بعيد المدى ينطلق من رؤية إستراتيجية، حيث يستند هذا التحول إلى قوى دافعة تتجدد فى كل مرحلة. هذه القوى أو الطاقة الدافعة للتحول قد يكون مصدرها التراكم الفكرى والإصلاحى كما حدث فى أوربا، أو قد يكون مصدرها التراكم الإقتصادى الذى يدفع إلى توسيع مجالات النمو. كما حدث فى نمو البرجوازية التجارية، الذى أدى بدوره إلى قيام الثورة الصناعية ونمو البرجوازية الصناعية، وإستمرار إستثمار هذه الطاقة حتى إحداث الثورة التكنولوجية والمعرفية. على حين يتمثل المصدر الثالث فى نمو بعض الإحتياجات البنائية التى تصبح طاقة كامنة مفجرة للتحول أو دافعة له، هذا النمط من التحول

يمتلك قدرة ذاتيـة عـلى الإنطـلاق والإسـتمرار وهـو مسـتمر طالمـا أن هنـاك وجـود إنسـانى وإجتماعى فعال[1].

فإذا حاولنا تأمل التحولات الإجتماعية الإقتصادية التى وقعـت عـلى السـاحة العربيـة فسوف نجدها من نمط آخر أو من طبيعـة أخـرى أو ثانيـة، بحيـث يمكـن أن نسـميه نمـط التحول المتقطع أو المتردد. فى هذا الإطار يبدو التحول وكأنه تحول شامل يؤثر على مختلـف جوانب الحياة فى المجتمع، غير أنه بعد فترة محدودة يتعرض لتحول من نمط أخر أو مضـاد فى طبيعته. هكذا تستمر التحولات فى المجتمع فى إتجاهات متضـادة، تنفـى بعضـها الـبعض الآخر، أو أن بعض التحولات أثناء إنجازها لأهدافها، فإننا نجدها قد تتعرض لبعض الأحداث الكبيرة التى تؤدى أو تتولى إجهاض التحول الإجتماعى والقضـاء عـلى إنجازاتـه. أو أن هـذه الأحداث تدفع التحولات التى تقع فى المجتمع فى إتجاه آخر غير الإتجاه الذى يعـود بـالنفع على المجتمع. وفى العادة نجد أن وجود المعوقات التى تفرض تغيير الإتجاه على هذا الـنمط من التحول، يحدث عادة إما بفعل قوى داخلية تقف فى مواجهة إنطلاق التحـول. أو بفعـل قوى خارجية تضغط فتفرض توجه التحـولات فى إتجاهـات محـددة غـير تلـك التـى كانـت تسعى إلى التدفق فى نطاقها. وفى هذه الحالة يعانى هذا النمط من التحول مـن العجـز عـن تحقيق تراكم إجتماعى وإقتصادى فى المجتمع، ومن الطبيعى أن تؤدى التحـولات مـن هـذا النوع إلى تبديد طاقات المجتمع وإستنزاف موارده.

ونحن إذا تأملنا الأمر فسوف نجد أن النمط الأول مـن التحـولات هـو الـذى دفـع إلى تقدم أو تحديث المجتمعات الغربية، بينما كان النمط الثـانى المبـدد للطاقـات مـن نصـيب مجتمعات العالم الثالـث ومنهـا المجتمعـات العربيـة والإسـلامية. ومـن الطبيعـى أن يـؤدى النمط الثانى من التحول إلى تمزيق النسيج الإجتماعى، بالإضـافة إلى إهـدار الطاقـة وتبديـد رأس المال الاقتصادى والإجتماعى والثقافى للمجتمـع. وإذا كـان ذلـك يحـدث عـلى مسـتوى المجتمع، فإنه من الطبيعى أن يؤثر على وحداتـه ومؤسسـاته الرئيسـية، ومـن الطبيعـى أن ينـال الأسرة بإعتبارهـا إحـدى الوحـدات المحوريـة فى المجتمـع قـدرا كبـيرا مـن التمـزق والإنهيار[2].

وحتـى يمتلـك التحـول القـدرة والكفـاءة اللازمـة لـدفع المجتمـع عـلى طريـق التحديث، وزيادة قدراته التكيفية، فإن هناك مجموعـة مـن الشروط الأساسـية التـى ينبغى توفرها، حتى يتحقق التحول الملائم الذى يدفع بالمجتمع على طريـق التقـدم، ومن ثـم يجنبـه أدنى قـدر مـن التمـزق. ويتمثـل الشرط الأول مـن هـذه الشروط فى

ضرورة أن تشبع هذه التحولات حاجة بنائية، أى أن تظهر فى بناء المجتمع تيارات أو فئات تنادى بضرورة هذه التحولات الإجتماعية الإقتصادية. وفى هذه الحالة فإنه حينما تقع هذه التحولات فإن بناء المجتمع يستوعبها بسرعة نظرا لحاجته إليها. فإذا لم تكن هناك حاجة بنائية لهذه التحولات فستظل خارج المجتمع، مرفوضة من قبل غالبية فئاته، وقد تحدث صراعات إجتماعية بين القوى الإجتماعية التى تسعى لفرض التحول، وتلك القوى التى تعارضه. ويتصل الشرط الثانى بضرورة أن يكون المجتمع قادراً على إستيعاب مضمون تحولاته بحيث يؤدى هذا الإستيعاب إلى مزيد من النمو، وإمتلاك القدرة على الإنطلاق على طريق التطور. أما إذا لم يستوعب المجتمع مضمون تحولاته، فإن ذلك قد يشكل إرهاقاً له وإضعافاً لقدراته، بحيث تظل هذه التحولات على سطح المجتمع،يتم تبديد طاقتها ومتضمناتها عادة بفعل تحولات جديدة. ويؤكد الشرط الثالث على الطابع التلقائى لهذه التحولات، وذلك يرجع إلى أنه كلما تميزت التحولات الاجتماعية الإقتصادية بالطبيعة التلقائية، أعنى أنها تحدث كإستمرار للتفاعل الاجتماعى اليومى داخل بناء المجتمع. فى هذه الحالة فإن إستيعاب مضامينها يكون أعلى، ومن ثم يصبح نجاحها فى الوصول إلى أهدافها وغاياتها متوقعا بدرجة أكثر، كلما كانت أثارها على المجتمع اكثر إيجابية. قد تتدخل الإرادة الإنسانية فى تأسيس إنطلاق هذه التحولات أو دفعها فى إتجاهات معينة، غير أنها تحصل على قوة دفعها من المجتمع بعد ذلك. فى هذه الحالة تلعب الإرادة الإنسانية دور العوامل المساعدة على وقوع التحولات، دون أن تشكل بدايتها أو علة إنطلاقها. ويشير الشرط الرابع إلى أن التحول يصبح بنائيا وإجتماعيا وشاملاً، إذا كانت الأهداف التى يسعى إلى تجسيدها والمصالح التى يستهدف تحقيقها، تتصل بمصالح الفئة أو الشريحة التى تشكل غالبية المجتمع. وإتصالاً بذلك فإن التحول الذى تفرضه أقلية على المجتمع سواء كانت أقلية إقتصادية أو عرقية، من الصعب إستيعاب متضمناته لرفض الأغلبية له، إلا إذا كان يستجيب لاحتياجاتها، وقد يحدث صراع حول مدى قبوله من قبل جماعات المجتمع.

ويذهب الشرط الخامس إلى أنه كى ينجح أى تحول فإنه من الضرورى وجود قوة إجتماعية تناصره وتظل حارسة على منجزاته. فإذا لم تتول هذه القوة الاجتماعية حراسة التحولات الإجتماعية المواتية لها، فإن هذه التحولات قد تضرب عشواء فى أى إتجاه فتتبدد طاقتها، أو أن تظهر قوة إجتماعية مضادة فتؤسس تحولات إجتماعية مضادة لها. تسعى فى مرحلة تاريخية تالية بإتجاه القضاء على

أغلب منجزاتها، بحيث يتحول ما لم يتم القضاء عليه إلى شواهد لتحولات وقعت فى التاريخ. ويؤكد الشرط السادس إلى أنه لكى ينجح أى تحول، ويحقـق أهدافـه فإنـه مـن الضرورى أن تتوفر الظروف الإقليمية والعالمية المواتية له، والتى تشكـل بـدورها طاقـات مسـاعدة عـلى تحقيق التحول لأهدافه ومنجزاته. حيث تعمل الظروف الإقليميـة والعالميـة بإتجـاه تزويـد القوة أو القوى الاجتماعية بالطاقة التى تدعم هذه التحولات، ومن ثم تساعد على تحقيـق معدلات أعلى من الإنجاز. غير أن هذه الظروف الإقليمية والعالمية قد تلعب دوراً غير مواتى للتحولات الاجتماعية، أو تعوق جهـود القـوة الاجتماعيـة لـدفع التحـول وإمـداده بالطاقـة المحركة. الأمر الذى يؤدى فى النهاية إلى ضعف أداء التحول وتضاؤل منجزاته، أو فى الخضوع لهذه الظروف الإقليمية والعالمية غير المواتية فتحدد مضامينه ربما بغير ما يلائم المجتمع[3].

ومن المؤكد أن التماسك الأسرى هو إنعكاس أو بعـض التماسـك الإجتماعـى، ومـن ثـم فإن له علاقة بطبيعة التحولات الاجتماعية الاقتصادية، إيجابية كانت أم سلبية. أحيانا تكون هذه التحولات مواتية فتساعد على تماسك البناء الأسرى، وأحيانا لا تكون مواتية فتؤثر سلبيا على تماسك بناء الأسرة. ونحن إذا نظرنا إلى جملة التحـولات التـى مـر بهـا المجتمـع العـربى فسوف نجد أن حصادها كان سلبيا فى جملتـه. حيـث بـدأت هـذه التحـولات بـأسرة قويـة متماسكة، تقليدية تعكس التراث التقليدى للمجتمع، وإنتهت بأسرة هشـة وضـعيفة تعـانى من جوانب ضعف عديدة، بحيث أصبحت عاجزة عن أن تؤدى وظائفهـا الأساسـية المنـوط بها. ولعل أهمها عملية التنشئة الاجتماعية التى تأثرت بالضعف والوهن الذى أصاب ثقافة المجتمع، والتى ساهمت بدورها فى أضعاف ذات الثقافة الضعيفة أصـلاً. وعـلى هـذا النحـو دارت دائرة كبيرة وكاملة أدت فى النهاية إلى إضـعاف المجتمـع والأسرة معـا، بحيـث ظهـرت نتيجـة ذلـك ظـواهر إنحرافيـة عديـدة، سـاهمت بـدورها فى سرعـة دوران هـذه الـدائرة الجهنمية[4].

وإذا كـان مـن المفـترض أن تسـاهم التحـولات الاجتماعيـة الاقتصـادية فى دفـع المجتمع إلى الأمام على طريـق التقـدم والتحـديث، بحكـم الـتراكم المـادى والمعنـوى الذى يتحقق بفعل التحول، فإن حركة عكسية حدثت فى مجتمعاتنا. حيث لم يحقق التحول تراكما يذكر، ومن ثم لم يولد طاقة للتطـور عـلى غـرار مـا حـدث فى أوروبـا، حيث أنطلق التحول الكبير الذى يتضمن تحولات فرعية عديدة حتـى حقـق غايـات وأقصى إمتداد له. إذ أستمر هذا التحول الكبير لخمسة قرون كاملة يتحـرك أو يقفـز

برشاقة عبر ثورات عديدة، إبتداء من ثورة الإصلاح الدينى، إلى ثورة التفكير العلمى، إلى التنوير، وإلى الثورات السياسية التى أكدت على حقوق الإنسان. إلى الثورة الصناعية المسئولة، بناء المجتمع الصناعى ثم الثورة التكنولوجية المسئولة عن ظهور المجتمع التكنولوجى ثم الثورة المعرفية التى تسببت فى نشأة مجتمع المعرفة، حيث أصبحت الحقائق والمعانى قوة بعد أن كان الإقتصاد والطاقة هما مصدر القوة[5].

على خلاف ذلك كانت التحولات فى مجتمعاتنا تحولات قصيرة النفس، تفقد إتجاهها دائما وبصورة مستمرة، وإذا كانت التحولات فى طابعها العام ذات طبيعة إستراتيجية فإنها عندنا أختزلت لكى تصبح ذات طابع تكتيكى بالأساس، وهو طابع مضاد لطبيعة التحولات الشاملة. ومن هنا فقد تسببت هذه التحولات فى حدوث فاقد إقتصادى إجتماعى ومعنوى كبير، وأنتهت إلى نتائج أقل من المتوقع منها، بل إلى نتائج سلبية فى أحيان كثيرة. تأكيدا لذلك أن التحولات فى مختلف جوانب المجتمع العربى تحركت دائما من القوة إلى الضعف أو الهشاشة، الأمر الذى يحتاج إلى قدر من التأمل لما حدث لنتعرف على أسباب وظروف وقوعه، وما هى المتغيرات المسئولة عن ذلك وكيف السبيل إلى المواجهة[6].

وإذا كانت التحولات التى وقعت فى النصف الثانى من القرن العشرين، من أكثر التحولات درامية وكثافة، فقد كان لها تأثيرها على المجتمع، مثلما كان لها تأثيرها على الأسرة. تأكيدا لذلك أن الأسرة العربية قد بدأت مع بداية النصف الثانى من القرن العشرين متماسكة إلى حد كبير غير أنها إنتهت إلى غير ذلك عند نهايته والعقد الأول من الألفية الثالثة، حيث كان لهذه التحولات التى مر بها المجتمع تأثيرها على الأسرة. بحيث نجد أن كل تحول أضاف شرخا جديدا فى جدار الأسرة حتى إنتهت إلى بنية أسرية منهارة تقريبا. تحالفت على إحداث هذا الإنهيار متغيرات شتى، بدأت بالمتغيرات الداخلية التى أدت دوراً سلبيا لعدة عقود، ثم دعمتها متغيرات خارجية. فدفعت إلى الإنهيار الذى قوض البناء الأسرى من أساسه أحيانا، ومن ثم أعجز العائلة أو الأسرة عن أداء عملياتها ووظائفها بالمستوى الملائم أحيانا أخرى. بالإضافة إلى ذلك فقد برزت مجموعة من المتغيرات التى دفعت إلى ظهور أشكال أسرية منحرفة وخارجة عن النظام وتفتقد الشرعية إلى الساحة الأسرية فى أحيان ثالثة، نذكر منها بعض أشكال الزواج العرفى. بالإضافة إلى ذلك فقد ظهرت بعض من الكتابات التى تحاول أن تعيد تأمل طبيعة الأسرة بحيث وضعت حدوداً غريبة ومنحرفة لها، نافية بذلك خبرة طويلة

تراكمت عبر التاريخ الإنسانى. الأمر الذى يجعلنا أمام حالـة تـدعو إلى الفـوضى فـيما يتعلـق بالبنية الأسرية سواء فيما يتعلق بأسلوب تشكلها أو فيما يتعلق بعناصر هذا التشـكل أو فى بنائها وشكلها، حيث وقعت حالة من المراجعة الشـاملة أو لنقـل حالـة مـن التفكيـك والـلا ثبات الذى يميز أوضاع ما بعد الحداثة.

ولفهم تأثير التحولات على بناء الأسرة، فإننا نحاول الإستناد إلى إطـار مرجعـى يتشـكل من بعض القضايا، التى يمكن بلورتها من خلال التراث النظرى، والتى يمكن أن تساعدنا عـلى فهم الحالة التى آلت إليها أوضاع الأسرة فى مجتمعنا العربى، وهى ذات القضايا التـى يمكـن أن نؤسس إستنادا إليها سياسات المواجهة. بعض هذه القضايا يتناول نمط الأسرة المفضـل فى المجتمع العربى والإسلامى، بينما البعض الآخر من القضايا يتناول التحولات الإجتماعية التـى مر بها المجتمع وهل كانت مواتية له أم لا، إضافة إلى بعض القضايا التى تتصل بالعلاقة بين التحولات الاجتماعية الاقتصادية والحالة التى أصـبح عليهـا بنـاء الأسرة العربيـة ووظائفهـا، ونعرض فما يلى لبعض من هذه القضايا.

أ - فيما يتعلق بـنمط الأسرة المفضـل فى العـالم العـربى فـإن العائلـة الممتـدة هـى الأثـيرة بالنسبة للسياق الاجتماعى والثقـافى. وفى محاولـة التعـرف عـلى ذلـك، تعـرف العائلـة الممتدة بإعتبارها الوحدة القرابية التى تتشكل من ثلاثة أجيال فأكثر، وتعيش معيشـة مشتركة، فى إطار مكانى يسمى بالـدار المعيشـية أو House hold. وتتميـز العائلـة الممتدة بأن لها عمق رأسى وأفقى ينعكس على ثراء التفاعل الاجتماعى داخل هـذا الـنمط العـائلى. ونقصـد بـالعمق الـرأسى أن زيـادة عـدد أجيـال الأسرة مـن شـأنه أن يدعم قدرتها على أداء عملياتها الأساسية، سواء فيما يتعلق بالعمليات الإنتاجية أو إدارة العلاقات الاجتماعيـة أو القيـام بالتنشـئة الاجتماعيـة للأبنـاء. أمـا الـتراكم الأفقى فيتمثل فى كثافة عدد الأفراد الذين يشكلون بناء العائلة الممتدة، والتى مـن شأنها أن تساعدها على أداء أعمالها بكفاءة أعلى. ومـن المؤكـد أن العائلـة الممتـدة تؤدى أدوارها بكفاءة أعلى فـيما يتعلـق بعمليـة التنشـئة الاجتماعيـة. سـواء فـيما يتعلق ببناء الضمير الداخلى للإنسان، أو فى قدرتها الضبطية العاليـة، وذلـك لتعـدد مصادر التنشئة والضبط فى هذا الـنمط مـن العائلـة. بالإضـافة إلى ذلـك فـإن هـذا النمط من العائلة أكثر تأثيرا على الإنسان لكونه يقدم للإنسان إشـباعاً عاطفيـاً مـن خلال درع العزوة إضافة إلى توفير الإشباع المادى لحاجاته. هذا النمط مـن العائلـة اكثر تجذرا فى كليته فى ثقافتنا العربيـة، التـى أنحـدرت إلينـا مـن القبيلـة العربيـة،

إضافة إلى تأكيد المبادئ الدينية لهذا النمط، من خلال التأكيد المتكرر على العلاقة الإيجابية بالوالدين والأهل وذى القربى والأقربين. فهذا النمط من العائلة يعتبر مدخلا للإستقرار الاجتماعى وتماسك المجتمع[7].

على خلاف ذلك نجد العائلة النووية التى تتكون من جيلين فقط، فمن طبيعة تحديد أسمها، هى عائلة صغيرة الحجم وصغر الحجم يعد أبرز مصادر هشاشتها وضعفها. هذه العائلة نتجت عن التحديث على الطريقة الغربية، ولأنها عائلة ضعيفة وهشة فهى قابلة للإختراق من قبل مصادر ومتغيرات كثيرة، تؤثر فى عملية التنشئة الاجتماعية فتجعلها غير خاضعة للأسرة بصورة كاملة. هذا بالإضافة إلى أنها عائلة تعجز فى غالبها عن تحقيق الإشباع العاطفى والمادى للإنسان، ومن ثم فإرتباط الفرد بها أقل وولاؤه لها أضعف. ثم أنها عائلة تميل إلى تعميق قيم الفردية والإنفصال والعزلة مقارنة بالعائلة الممتدة التى تميل إلى التأكيد على الجماعية والتواصل[8].

ب- فى هذا الإطار ثمة خرافة تنتشر فى التراث السوسيولوجى تؤكد على لزومية إرتباط التحديث بالتحول من العائلة الممتدة إلى العائلة النووية الصغيرة. حيث نجد أن هذه قضية سوسيولوجية مغلوطة، يؤكد ذلك المقارنة بين تجربة التحديث الغربية وتجربة التحديث اليابانية. ففى تجربة التحديث الغربية برز إتجاه نحو تحطيم الأبنية التقليدية، بما فى ذلك الموروث الثقافى والدينى لحساب نمو المجتمع الصناعى والرأسمالى. بالإضافة إلى ذلك فقد تميز التطور الصناعى الغربى بالتأكيد على إنفصال الأسرة عن الصناعة أو المصنع. حيث يؤدى الإنفصال المكانى بين الأسرة والمصنع إلى تباين القيم والعلاقات الإجتماعية التى تمارس وتتبع فى كل منهما. إلى جانب ذلك فقد أستخدمت الأسرة ذاتها كمصدر تمد المجتمع الصناعى بطاقة العمل والمهارات اللازمة له، فقد كان إهتمام العقل الأوربى بالتقدم والتطور الصناعى أساسياً، ولو تم ذلك على حساب الأسرة والحياة الأسرية. ونتيجة لذلك فإننا نلاحظ أن المجتمعات الغربية وإن كانت قد حققت تقدما صناعيا ورأسمالياً متطوراً، إلا أن ذلك كان على حساب إنهيار بناء الأسرة، بل وتحللها فى أحيان كثيرة وهو ما نلاحظ كثيرا من مؤشراته الآن[9].

على خلاف ذلك نجد تجربة التحديث اليابانية، فاليابان وإن كانت قد سارت فى طريق التحديث الغربى، إلا إنها فى قطاع إقتصادى وصناعى كبير، إتجهت إلى تأسيس تداخل كبير بين الأسرة اليابانية - فى قطاعات إجتماعية واسعة -

وبين قطاع الصناعات الصغيرة والمتوسطة. بحيث حدثت معادلة إيجابية توازى بين قوة النمو الصناعى من ناحية، وبين تماسك البناء والقيم الأسرية من ناحية ثانية. الأمر الذى دفع إلى وقوع معدلات إنتاجية عالية تضافرت مع إنهيارات أسرية أقل، إضافة إلى إنخفاض معدلات الجريمة والإنحراف وهى المعدلات التى أصبحت مؤرقة وموترة للأنظمة الغربية[10].

ثانيا: المتغيرات الداخلية المؤثرة على بناء الأسرة ووظائفها

لا شك أن التحولات الاجتماعية الإقتصادية، التى تعرض لها المجتمع العربى قد أنتجت مجموعة من التغيرات التى لعبت دورها فأدت إلى حدوث شروخ كثيرة فى جدار الأسرة. الأمر الذى دفع نسبة عالية من الأسر فى نهاية هذه التحولات، إلى وضع تعانى فيه من التفكك والظواهر السلبية العديدة. وإذا كان المجتمع العربى قد مر بعدة تحولات متشابهة، فإننا نعتقد أن كل تحول قد دفع بمتغير أو مجموعة من المتغيرات التى أثرت على بناء الأسرة فأضعفتها بنائيا، أو أعاقتها عن أداء وظائفها بالمستوى الملائم، وسوف نعرض فيما يلى لبعض من هذه التغيرات.

ويتشكل المتغير الأول فى تحول الأسرة من النمط الممتد إلى النووى، وإذا كان الموروث الدينى والثقافى قد إشتركا فى التأكيد على محورية وفعالية نمط الأسرة الممتد. وإذا كانت الثقافة العربية السابقة على الإسلام قد أكدت على القبيلة بإعتبارها الوحدة الاجتماعية التى ينتمى إليها الإنسان،إضافة إلى كونها وحدة التعامل الاجتماعى. فإن الإسلام برغم أنه رفض القبلية بأعتبارها معياراً للتميز الاجتماعى، إلا أنه قد أبقى على أفضل ما فيها من عواطف التراحم والتواد، والأحساس فيما بينهم بالحقوق المتوازنة أو المتبادلة فيما بينهم. يؤكد ذلك تأكيد الوثائق الاساسية للإسلام " القرآن والسنة" على ضرورة التراحم بين الأقربين حتى أن الصدقات والزكاة يفضل أن تمنح لذوى القربى أولاً، فإذا فاضت فإنها تفيض على الغير. ودائماً ما يحض الدين الأبناء على رعاية الوالدين والأقربين أوذوى القربى، الأمر الذى يشير إلى أن العائلة التى يقف إلى جانبها التراث العربى ويؤكد عليها الدين هى الأسرة الممتدة. وهى التى يصطف ابناءها عبر ثلاثة أجيال أو أكثر فى علاقات مباشرة تستند إلى وحدة العصبية والدم الذى يلقى دعمه الاجتماعى من المعيشة المشتركة بين أعضاء الأسرة أو العائلة الممتدة، ولكونها أيضا وحدة التعامل الاجتماعى فى المجتمع. ثم لقيت هذه العائلة دعماً أضافيا حينما

أصبحت أيضا وحـدة إقتصادية، ومن ثم فتماسك هذه العائلة له إطـاره الثقافى والاجتماعى ومرجعيتة الدينية، واساسه الاقتصادى والمعيشى كذلك.

ويساعد نمط العائلة الممتدة بوظائفة العديدة على تأكيـد حالـة عاليـة مـن الاسـتقرار الاجتماعـى، وإنخفـاض ميـل الـبشر الـذين ينشـئون فى إطـاره إلى الجريمـة أو الإنحـراف الاجتماعى وذلك لثلاث إعتبارات. أول هذه الإعتبارات تعـدد مصـادر التنشـئة الاجتماعيـة، بتعدد الأفراد والأجيال التى من حقها أن تمارس عملية التنشـئة الاجتماعيـة. وهـى التنشـئة التى تؤكد على غرس القيم الدينية والأخلاقية والاجتماعية، أى التى تؤكد عـلى غـرس البعـد الاجتماعى والأخلاقى فى الفرد. حيـث تتـولى القـيم التـى أسـتوعبها الفـرد مـن خـلال هـذه العملية السيطرة على دوافع وغرائز البعد البيلوجى فى بنائه، وهو ما يعنى التأسيس القـوى للضمير الفردى. ويتمثل الإعتبار الثانى فى القوة الطبيعية لهذا النمط، وهى القوة التى تتأكد بالنظر إلى وضـوح المرجعيـة الأخلاقيـة التـى تـتم عـلى أساسـها التنشـئة ويتحقـق الضـبط. بالإضافة إلى ذلك فإننا نلاحـظ أن هـذا الـنمط لـه دروع ودفاعـات قويـة مضـادة للإنهيـار، وعلى سبيل المثال فإننا إذا نظرنا إلى واقعة مثل الطلاق أو الإنفصال فسوف نجـد أن وقوعـة صعب فى نمط العائلة الممتدة لما له من نتائج سلبية على بنية العائلة، وعلى بنية علاقاتها مـع العائلات الأخرى داخل المجتمع المحلى. ويتضح ذلك من أنه إذا كانـت واقعـة الإنفصـال أو الطلاق هى عبارة عن قرار فردى فى العائلة النوويـة، فإنـه يتحـول إلى عمليـة إجتماعيـة فى العائلة الممتدة. فقرار الطلاق أو الإنفصال تشارك فيه مصادر كثيرة وأجيال عديـدة، ويعتـبر قرار جماعياً، له حساباته الدقيقة والصعبة، لأنه سوف يترتب عليه أثـار إجتماعيـة، بإعتبـار أن العائلة الممتدة هى وحدة التعامل الاجتماعى فى المجتمع المحلى[11].

بالإضافة إلى ذلك فإننا إذا تأملنا هذا النمط فسوف نجـد أنـه يـؤدى وظائفـه بـالنظر إلى منظومة قيمية واضحة ومحددة المعالم، هذه المنظومة هى خليط أو مزيج متداخل من القـيم الدينية والأخلاقية. إضافة إلى قـيم لقيـت قبـولا إجتماعيـا مـن الجماعـة، يتطـابق فيهـا الخطـأ والصواب الأخلاقى مع الحلال والحرام الدينى. كل ذلك يرتبط بجمع مـن العواطـف الجمعيـة التى تجعل مـن هـذه العائلـة وحـدة قويـة متماسـكة. وإلى جانـب أن هـذا الـنمط واضـح فى منظومتة القيمية، فهو واضـح أيضـا مـن حيـث ترتيـب مكاناتـه وأدواره، بحيـث نجـد أن أداء الأدوار يؤدى بالنظر إلى جملة الحقوق والأدوار المرتبطة بالمكانة. هـذا التـدرج محكـوم أساسـاً بمعيارى السن والنوع، وهى المعايير التى تتدخل لتحدد الحقوق والالتزامات التى تؤدى بـالنظر

إليها الأدوار والوظائف. إضافة إلى ذلك فإننا نجد أن هذا النمط يقدم أشباعاً عاطفياً وماديا لأفراده، الأمر الذى يعمق إرتباطهم به وإنتمائهم له. ومن ثم فهو نمط يساعد على الاستقرار الاجتماعى، الذى يستند إلىالعطاء للآخر أو الجماعة حتى حد التضحية من أجلها. هذا النمط يعمل كذلك على إذكاء الجوانب الروحية فى الإنسان، وإضعاف الاهتمامات المادية لكونه نمط يميل بطبيعية إلى الحياة المشتركة البسيطة.

ويمكن القول بأن هذا النمط الممتد قد أنهار بفعل عوامل عديدة، من هذه العوامل عملية التحديث التى خضع لها المجتمع العربى إنطلاقا من أيديولوجيات التحديث الغربية، وهى الأيديولوجيات التى رأت أن التطور الاجتماعى ينبغى أن يسعى إلى تحديث المجتمع، بنفس المنطق الذى تم به تحديث المجتمعات الغربية، حيث التأكيد على تطوير قطاع من المجتمع على حساب قطاع آخر. فقد أتجهت تجربة التحديث الغربية إلى تطوير النظام الصناعى للمجتمع، على حساب القيم الروحية وأيضا على حساب التكوينات العائلية التى تشكل وعاء لهذه القيم. وإذا كان التطور أو النمو الصناعى قد إطرد بصورة واضحة غير أنه لم يحدث تطور أو نمو موازى فى الأبنية الاجتماعية والقيم أو المعانى الثقافية. ومن ثم فقد بدأ علماء الاجتماع يتحدثون فى المجتمعات الغربية عن الفجوة الثقافية بإعتبارها تشخيصا لهذه الحالة غير المتوازنة[12]. ونتيجة لاستمرار التطور المجتمعى فى هذا الاتجاه، فإننا نجد أن المجتمعات الغربية قد قطعت شوطاً بعيداً فى التطور الصناعى والتكنولوجى، غير أن الجوانب الاجتماعية والروحية بدأت فى التآكل. وبدأت الكتابات التى حاولت تبرير هذا التطور الخاطئ تتمادى فى التاكيد على الخطأ، حدث ذلك حينما إتجهت إلى التشكيك فى نظام الأسرة ذاته، بإعتباره ليس الشكل الوحيد للعائلة أو الأسرة. وبذلك نجد أن عملية التحديث فى الغرب قد أضعفت الأشكال الطبيعية للأسرة، ولم تتوقف عند ذلك بل أضافت إليها أشكالا جديدة لم تعهدها المجتمعات الإنسانية من قبل، إن لم تعدها إنحرافا عن ما هو طبيعى وما هو مألوف.

ويرتبط العامل الثانى بالهجرة التى أطلقت عملية التحديث عقالها، حيث ساعدت الهجرة من البادية والريف إلى المدن فى تآكل نمط العائلة الممتدة، تأكيداً لذلك أن العقود الخمسة الأخيرة قد شهدت معدلات هجرة عالية. أدت إلى أنتقال أعداد كبيرة من البادية

والريف إلى المدينة بسبب ضيق فرص الحياة فى البادية والريف، وأيضا بسبب التحديث غير المتوازن بين البادية والريف من ناحية والحضر من ناحية أخرى(*) (13).

الأمر الذى يعنى إطراد إنطلاق الهجرة من البادية والريف إلى الحضر، وهو الوضع الذى لعب دوراً أساسيا فى تفكيك العائلة الممتدة. وذلك لأنه حينما هاجر أعضاء العائلة الممتدة إلى المدينة سكنوا المناطق العشوائية وتفاعلوا وفق ثقافتها فى مقابل تخليهم عن قيم الثقافة التقليدية، وقد إتخذت الهجرة من البادية والريف إلى المدينة إما بشكل إنسلاخ الأفراد العزب عن عائلاتهم والإنتقال إلى المدينة أو أنتقال الأفراد بأسرهم النووية إلى المدينة، وهو ما يعد إنتقاصاً من بيئة العائلة الممتدة.

وقد ساعد على إنطلاق موجات الهجرة بكثافة عالية فشل غالبية تجارب التنمية العربية فى تحقيق معدلات نمو ملائمة فى مختلف عقودها، فى مواجهة الزيادة السكانية العالية، الأمر الذى أدى إلى ضيق الفرص الاقتصادية عن حاجة السكان المتزايدين. وهى الأوضاع التى دفعت البعض إلى الهجرة إلى المدينة سواء الهجرة المباشرة، أو من خلال التعليم أو القيام بمهن أخرى غير المهن التى ترتبط بنمط الأسرة الممتدة، بحيث ساعدت ظاهرة الهجرة إلى مزيد من تفتيت بنائها. وقد تضافر مع ذلك إتساع مساحة التعليم الغربى الذى لم يؤكد كثيراً على أحياء قيم الدين والتراث، بخاصة تلك الملائمة لتحديث المجتمع، وأيضا تغلغل القيم الحضرية فى فضاء الريف والبادية التى ساعدت على تآكل القيم والعواطف الدينية من ناحية، وإضعاف وهز قيم الثقافة التقليدية من ناحية أخرى، الأمر الذى أدى فى النهاية إلى تآكل نمط العائلة الممتدة(*).

فإذا تأملنا أوضاع العائلة النووية، وهى النمط الذى آل إليه التطور العائلى، فسوف نجد أن هذا النمط هش بطبيعة تكوينه، غير قادر على القيام بالتنشئة

---

* تأكيدا لذلك أنه بينما كان عدد سكان الحضر فى فى المجتمع المصرى كمثال فى تعداد 1947 نحو 33.5% فى مقابل 66.5% للريف، فإننا نجده قد أصبح فى سنة 1980، 44.5% للحضر فى مقابل 55.8% للريف.

* إذا تأملنا واقع المجتمع المصرى كأحد المجتمعات العربية فسوف نجد أن بعد أن كانت العائلة الممتدة تشكل نسبة 63% من الأسر فى تعدد 1947 فى مقابل 23% هى نسبة الأسرة النووية حيث كانت نسبة العائلة الممتدة فى مدينة القاهرة حينئذ تتراوح بين 14.4% فى بعض الأحياء إلى 23.2% فى بعض الأحياء الأخرى، بمتوسط عام للحضر نحو 18.8% (14). فإذا إفترضنا أن الفارق بين الريف والحضر فيما يتعلق بعدد السكان 11.6%، فإننا نتوقع على أفضل التوقعات أن تكون نسبة العائلة الممتدة فى الريف 30.4% الأمر الذى يعنى أن العائلة الممتدة تتجه نحو التآكل حتى فى سياقها الريفى. ذلك يعنى أن السيادة الأن أصبحت لصالح الأسرة أو العائلة النووية، حيث من المفترض أن يصل نسبتها فى الريف إلى 30.2% وفى الحضر إلى 69.6%، بحيث أصبحت بعد خمسة عقود فقط هى النمط العائلى السائد.

الاجتماعيـة والضـبط الاجتماعـى بـنفس كفـاءة العائلـة الممتـدة، لضـعف مصـادر التنشـئة والضـبط الاجتماعـى فى إطـاره. هـذا بالإضـافة إلى ضـعف قـدرتها عـلى الإشـباع العـاطفى والاقتصادى لحاجات أعضائها، إضافة إلى تخلق مؤسسـات أخـرى. ليسـت عائليـة، كـالإعلام وشبكة المعلومات الدولية، تشاركها فى غرس مضامين للتنشئة الاجتماعية. الأمر الـذى يعنـى أن هذا النمط من الأسرة أصبح هش وضعيف وقابل للأختراق، وربما غير قابل للصمود، هذا النمط الهش أتجهت معاول عديدة للقضاء على ما بقى منه.

ويتعلق المتغير الثالث المؤثر على بنية العائلة الممتدة بتأسس حالة الأنـومى الثقافيـة، ويمكن القول بأن هذه الحالة ظهرت بداياتها الجنينية مـع بدايـة القـرن العشريـن، غـير أن مساحتها قد أتسعت فيما بعد ذلك، حينما بدأ المجتمع فى قيادة عملية التنمية والتحـديث. وإذا كانت الحالة الافتراضية لثقافة المجتمع تؤكـد عـلى ضرورة تجانسـها أو الاتفـاق عليهـا، بالنسبة لغالبية البشر فى المجتمع. فإن ما حدث خـلال هـذا القـرن - بخاصـة نصـفه الثـانى، حيث إنفتح العـالم العـربى بكثافـة عـلى الغـرب - سـاعد فى إضـعاف منظومـة قـيم وثقافـة المجتمع، وبذلك تأسست حالة الأنومى الشهيرة – أنهيار القيم والمعايير والقواعد أو ضـعف قدرتها على ضبط التفاعل الاجتماعـى – فى الـتراث النظـرى. حيـث تسـبب فى وجـود هـذه الحالة متغيرات عديدة، لم تتح الفرصـة لـكى تتفاعـل عنـاصر الثقافـة بالدرجـة الكافيـة مـع بعضها البعض. إما لأن هذه العناصر الثقافية متنافرة بطبيعتها، ومن ثم لا يمكن أن تتماسك لكى تشكل بناء ثقافة واحدة، أو لأن الظروف لم تكن مواتية بما يسـاعد فى تأسـيس التفاعـل لتحقيق هذا التماسك.

تأكيداً لذلك أننا إذا تأملنـا بنيـة الثقافـة العامـة للمجتمـع، فسـوف نجـدها تضـم عنـاصر عديدة، العنصر التراثى الذى يبدأ من تكوينات حضارية قديمـة ربمـا سـابقة عـلى العربيـة وأيضـا على الأسلام. هذا العنصر ساهم ولو بقدر ولو محدود فى القيم المادية والمعنوية للثقافـة العربيـة العامة. ثم الثقافة العربيـة التـى إنـتشرت فى سـائر العـالم العـربى إنطلاقـاً مـن الجزيـرة العربيـة مترافقة مع الفتوحات الأسلامية، وهى ثقافة ذات نظرة خاصة لبعض القضـايا كـالموقف السـلبى من المرأة أو السلطة، أو الجماعـة. ثـم العـنصر الإسلامى حيـث منظومـة قيميـة خاصـة رافضـة لبعض مضامين الثقافة العربية – وثقافات الحضـارات السـابقة عليهـا – خاصـة مـا يتعلـق منهـا بالمرأة وأيضـا بالسـلطة. التـى يراهـا الإسـلام موضـع مسـاءلة،ولا تراهـا الثقافـة العربيـة كـذلك.

ثم العنصر الغربى الغريب الذى جاء بكثافة مع الاحتلال الأجنبى، ثم أعيد التأكيد عليه حينما شرعت الأقطار العربية الأسلامية فى بناء تجارب التحديث قسرا فى ظل الإيديولوجيا الليبرالية. حيث بدأت دولة الرفاهية – القوة الرئيسية فى عالم العولمة – تنشر ثقافتها الاستهلاكية فى مجتمعاتنا، وإذا كان ثقافة الاستهلاك قد بدأت بالترويج لاستهلاك السلع، فإنها خلال العقدين الآخرين تحولت إلى ثقافة لإستهلاك الجنس الشاذ والغرائز.

فإذا تأملنا حالة الفضاء الثقافى العربى فسوف نجد أنفسنا أمام ثقافة غير متجانسة متراصة فى بنائها، ومن ثم فإنه نظرا لأن التحولات الاجتماعية لم تكن مواتية لهذه الثقافة، فإنها قد دفعت إلى بروز عدة ظواهر. وتتمثل الظاهرة الأولى فى عجز أيديولوجيات التحديث والتنمية، ليبرالية كانت أم أشتراكية عن دعم الثقافة العامة للمجتمع، لأن هذه الأيديولوجيا عجزت من ناحية فى أن تشكل تراكماً متواصلا أثناء عملية التحديث(*). إضافة إلى أن الحالة المثالية للأيديولوجياتؤكد على ضرورة أن تنبثق من رحم ثقافة المجتمع، بإعتبارها تشكل مستوى أكثر عقلانية وأكثر تقنينا من الثقافة العامة. فإذا نظرنا إلى ما حدث فى غالبية المجتمعات العربية فسوف نجد أن غالبية الأيديولوجيات التى شكلت إختيارات الأنظمة السياسية المتتابعة، نقلت من الخارج وفرضت على المجتمع وثقافته. ونتيجة لذلك فإنه بدلا من أن تعمل الأيديولوجيا على دعم ثقافة المجتمع، بل والعمل على تطوير هذه القيم بمزيد من الترشيد لها. فإن هذه التحولات الأيديولوجية أنشغلت بأن تزيح بعضها البعض عن الساحة مع القوى الاجتماعية التى تعبر عنها. إضافة إلى أن أى منها لم يحاول أن ينشئ البشر وفق منظومة القيم الأيديولوجية، فيتأسس إتصال مع الثقافة العامة للمجتمع على ساحة شخصياتهم، بحيث يؤدى ذلك إلى نوع من الدعم والتطوير المتبادل. على العكس من ذلك حاولت هذه الأيديولوجيات أحيانا التعامل البراجماتى مع عناصر الثقافة العربية العامة، كالإدعاء بأن الإسلام بطبيعته أشتراكى أو رأسمالى، أو التبشير بالتحالف الليبرالى بين العلم والإيمان. ومن ثم بقيت الثقافة العربية العامة، ثقافة

---

* مثال على ذلك أننا إذا تأملنا المجتمع المصرى كنموذج، فسوف نجد أن الأيديولوجيا الليبرالية التى كانت سائدة حتى عام 1952، حلت محلها أيديولوجية تؤكد على القيم القومية العربية 1956-1960. وحينما فشلت تجربة الوحدة العربية الأولى فى عام 1960 حدث التحول بإتجاه الأيديولوجيا الإشتراكية، التى أصيب النظام السياسى الذى يروج لها بالضربة القاضية فى عام 1967 وأنسحبت من المسرح الثقافى للمجتمع. وإبتداء من عام 1973 وقع تحول إلى الليبرالية من جديد وحتى 1990، حيث بدأ الاتجاه إلى العمل وفق قيم تفرضها ليبرالية العولمة (15).

من غير مصادر تعمل على تغذيتها وتؤكد عليها، فبدأت تضعف أو تقتصر على أبعادها الشكلية[16].

وتتمثل الظاهرة الثانية التى أضعفت الثقافة العامة، فى خضوع عناصر هذه الثقافة لتحولات هى الأخرى. فليبرالية الثلاثينيات والأربعينيات ذات الطابع الإنتاجى، تحولت إلى ليبرالية إستهلاكية خاصة فى نهاية النصف الثانى من القرن العشرين فى عديد من الأقطار العربية. وأشتراكية الستينيات أستبدلت عند البعض، بالحديث عن العلمانية عند نهاية النصف الثانى من ذات القرن فى أقطار عربية عديدة. كما حدث تحول – تحت الضغط وفرض المعاناة والعنت – إلى إسلام سياسى تطرفت وعنفت به جماعات أضرت بالإسلام وسماحته. وقيم الثقافة القومية العربية بدئ يدفعها من على المسرح، لتحل محلها ثقافات قطرية ضيقة الأفق. ونتيجة لذلك فإلى جانب التأثير السلبى للتحولات الاجتماعية بدأت عناصر الثقافة تتناقض مع ذاتها من الداخل.

وتشير الظاهرة الثالثة إلى تأسس حالة قيمية تتعدد فى إطارها منظومات القيم التى تشكل بنية الثقافة العامة، حيث أصبح لكل منظومة قيمة فاعليتها فى نطاق قطاع من البشر، لأنها تكون فعالة وقادرة على توجيه سلوكياتهم. وقد أدى هذا التعدد إلى إضعاف القدرة الضبطية لهذه المنظومات جميعها، بحيث لم تنل أى منها أى أعتراف عام خارج حدود الجماعة التى أعترفت بها. ومن ثم ضعفت فاعلية الثقافة العامة للمجتمع، لأن عناصر هذه الثقافة أضعفت فاعلية بعضها البعض، ومن ثم أفتقد المجتمع الاتفاق على قيم أو معايير مشتركة. وقد كان ذلك مرجعه إلى أنه برغم تعرض ثقافة المجتمع لفاعلية معاول عديدة إنقضت على جدارها من خارجها وأغلقت مصادر دعم الثقافة العربية. فقد أغلقت مصادر دعمها وتغذيتها من الداخل كذلك، حيث أغلقت الكتاتيب فى ريف مصر وحضرها، وهى التى شكلت الرافد الأساسى لتعليم الصغار مبادئ الدين لتصبح معيارهم فى تحديد الحلال والحرام. وتراجعت قدرات الأسرة النووية الصغيرة عن المساهمة فى التنشئة القيمية للأبناء، لأن مؤسسات أخرى غير مؤهلة فى كثير من الأحيان أصبحت تشاركها فى آداء هذه المهمة.

وقد تمثل الحصاد النهائى لتأثير التحولات فى بنية الثقافة والقيم فى ظهور حالة الأنومى وهى حالة تشير إلى ضعف القيم أو إفتقاد المجتمع للمعايير والقيم المشتركة المتفق عليها. فى هذا الإطار تعد حالة الأنومى حالة من الفراغ الثقافى، الذى لا بد أن يمتلئ بأى ثقافة أو آية منظومات قيمية، ولقد إمتلأ فعلاً بمنظومات

قيمية وثقافية ذات طابع سلبى فى غالبها، فقد تواجدت الثقافات والقيم الفردية مادامت ثقافة المجتمع العامة قد تآكلت. ونعنى بالقيم الفردية تلك القيم التى تتخلى عن معايير الصواب والخطأ أو الحلال والحرام، لتحل محلها معايير المنفعة والمصلحة الشخصية، والتى إنتهت إلى سلوكيات الفساد، وما يتصل بمنطقة الحرام. ولأن الثقافة العامة ذات القاعدة الدينية، أو التى تطورت عن تفاعل المجتمع مع تاريخه، تؤكد على الفاعلية والأعمار، فإنه حينما غابت الثقافة العامة القوية، برزت محلها ثقافة الإستهلاك. ففى الفترات التى يعجز البشر فيها عن تحقيق نجاحاتهم وطموحاتهم، فإنهم يتحولون إلى كائنات إستهلاكية تستهلك لمجرد إثبات البقاء. بالإضافة إلى ذلك فقد برزت ثقافة الجنس والغرائز، فالجوانب الروحية التى كانت تشكل غذاء معنويا للبشر ضعفت أو إستقالت. ولم تعد قادرة على كبح جموح الغرائز فإنطلقت تعربد فى كل إتجاه، إبتداء من ممارسة الجنس الحرام والإغتصاب، ومروراً بالمعاشرة الجنسية للصغار، وإنتهاء بغشيان المحارم، وهو ما يعنى سقوط الطهارة عن الثقافة العامة للمجتمع.

وقد كان من الطبيعى أن ينعكس ذلك على القيم المنظمة للحياة الأسرية، فقد برزت القيم الفردية لتحكم التفاعل الأسرى لتحل محل قيم الجماعة، ولم تعد الأسرة وحدها هى مؤسسة التنشئة الإجتماعية. حيث تزايدت مساحة وجود البشر خارج نطاق الأسرة ماديا أو معنويا، على حساب تقلص مساحة وجودهم مع بعضهم البعض، وسقطت عن الأسرة وجود قيم أو معايير أو حتى إهتمامات مشتركة. لقد أصبح أفراد الأسرة يعيشون مع بعضهم كأنهم فى مركز دائرة، ظهورهم إلى بعضهم البعض، ووجوههم شطر محيط الدائرة، يصاحب ذلك إنعدام الود والتفاعل المشترك بينهم.

وتعد الظروف التى صنعت أزمة الطبقة الوسطى هى المتغير الثالث الذى ساعد على إنهيار الأسرة وتعطل بعض وظائفها. فى هذا الإتجاه يؤكد التراث النظرى على محورية الطبقة الوسطى، بإعتبارها الطبقة التى تشغل المساحة المحورية فى بناء المجتمع. وأيضا بإعتبارها وعاءه الأخلاقى. حيث أنه إذا فسدت أخلاق الطبقة الوسطى فسدت أخلاق المجتمع وإذا إستقامت أخلاق هذه الطبقة إستقامت أخلاق المجتمع. المتأمل لأوضاع الطبقة الوسطى العربية يدرك أن لقصتها بداية ونهاية.

إرتباطا بذلك يمكن تصنيف الطبقة العربية الوسطى إلى نمطين، النمط الأول يتمثل فى الطبقة الوسطى فى الأقطار العربية غير البترولية، حيث نجد أن غالبية

النخب الحاكمة فى هذه الأقطار العربية تنتمى إلى الطبقة الوسطى بشرائحها المختلفة. بل أننا نجد أن نضال هذه الطبقة فى مرحلة ما قبل الاستقلال، هو الذى أوصل هذه النخب إلى سدة الحكم والسلطة فى هذه المجتمعات. وقد ضمت هذه الأقطار نظماً سياسية ملكية وجمهورية على السواء، فى الأولى شاركت الطبقة الوسطى السيطرة بعض عناصر الطبقة العليا بينما فى الثانية كانت الطبقة الوسطى ونخبتها هى المسيطرة. ويمكن القول بأنه فى أعقاب الاستقلال أغدقت غالبية النظم السياسية الفرص على أسر وأبناء الطبقة الوسطى. وذلك لأن جهاز الدولة بكاملة ينتمى إليها "الجيش والشرطة والبيروقراطية"، ولأن هذه الفرص والإمتيازات أعتبرت مكافأة لها لتاريخها النضالى. من هنا إتجهت غالبية السياسات الحكومية التى تلت مرحلة الاستقلال إلى توفير كل الفرص لأبناء الطبقة الوسطى[17]. ففى مجال التعليم، إستطاع أبناء هذه الطبقة تحقيق إنجاز تعليمى كبير، حيث بلغت نسبة أبنائها فى بعض الجامعات العربية نحو 85% من الطلاب[18]. بالإضافة إلى ذلك وفرت الدولة فرص العمل والأسكان والصحة والدخل الملائم لهذه الطبقة بحيث مكنت هذه الطبقة من قيادة نوعية حياة ملائمة يسرت لها التفرغ لتنشئة أبناءها وتعليمهم[19].

وإذا كان ذلك قد حدث خلال عقدين من الزمن بعد الاستقلال مباشرة، فإن ذلك قد إستمر إلى منتصف السبعينيات تقريبا، بإعتبار أن غالبية الدول العربية إستقلت خلال عقد الخمسينيات. حيث بدأت إنتكاسة الأيديولوجيا لبعض النظم الأشتراكية على الصعيد العالمى، ومن ثم إنتكاسة تجاربها على صعيد العالم الثالث والأقطار العربية. وبديلاً لذلك بدأت القوى الرأسمالية فى الزحف للسيطرة على النظام العالمى، وأصبحت الأيديولوجيا الليبرالية هى الأيديولوجيا الصاعدة. وفى ظل الأيديولوجيا الجديدة، فى هذه المرحلة، دفع القطاع الخاص ليقود عملية التنمية وتراجعت الدولة والقطاع العام، وأصبحت الدولة تقوم بدور المنظم فقط لبيئة عمل القطاع الخاص. ثم تطور الأمر ليتأكد تحالف بين الدولة والقطاع الخاص أو الطبقة العليا. وفى هذه المرحلة الليبرالية عملت الدولة لصالح الطبقة العليا ولغير صالح الطبقة الوسطى، وسحبت من الأخيرة إمتيازاتها الواحد تلو الآخر. فقد تآكلت مجانية الخدمات الأساسية المتمثلة فى الصحة والتعليم والأسكان، وأسقطت التزامها بتعيين الخرجيين وأغلبهم من أسر الطبقة الوسطى.

وإتساقاً مع ذلك بدأت النظم السياسية العربية بسحب إمتيازات الطبقة الوسطى والدنيا الواحد تلو الآخر(*). ووجدت أسرة الطبقة المتوسطة نفسها فى أزمة، فالدخول أصبحت قاصرة عن إشباع الإحتياجات بسبب التضخم وإرتفاع الأسعار من ناحية، وإلغاء الدعم من ناحية ثانية. وتعليم الأولاد أصبح يتم فى ظل الدروس الخصوصية التى أصبحت نظاماً مقنناً، وسكوت الدولة عنه يعنى الإعتراف به. أصبح التعليم بكل متطلباته مرهقاً لميزانية الأسرة، وتآكلت فرص العمل وإتسعت بطالة الأبناء، الأمر الذى أدى إلى تأسيس مصادر توتر قوية فى بناء الأسرة، دفع أحياناً إلى الخروج على الأسرة أو إلى تعاطى المخدرات. وقد أدى غياب فرص العمل والدخل الناتج عنها، إضافة إلى عدم توفر خدمة الأسكان، مما أدى إلى تأخر ضمنى لسن الزواج، ومن ثم إلى ظهور أشكال للزواج لا تحتاج إلى مسكن ولا إلى عمل أو راتب، سميت تأدباً أو تجاوزاً بالزواج العرفى. وحينما تكالبت التوترات والمشكلات على الأسرة، وقد أصبحت نووية هشة بطبيعتها، تراكم التوتر، وأصبح قادراً على تفجير الأسرة من الداخل[20]. وبسبب هذه الإنفجارات تناثرت العلاقات بين الأسرة إلى أشلاء، فإنهارت العلاقات بين الزوجة والزوج، وكذلك بين الآباء والأبناء أو بين الأبناء وبعضهم البعض. وأصبح الصراع هو سمة التفاعل الأسرى كبديل للتعاون، والفردية كبديل للإيثارية أو الجماعية، والمصلحة كبديل للخير المشترك. وقد ساعد عدم إستقرار الأسرة فى مرحلة التحول الليبرالى إلى خلل فى عملية التنشئة الاجتماعية. حيث أصبح للحاجات المادية الواقعية ضغطها على منظومات القيم فأضعفتها، فأنتشرت السلوكيات اللاأخلاقية، كما أنتشرت السلوكيات العدوانية، إضافة إلى السلبية والاعتياد على المعاناة، وذلك إلى جانب أنتشار قيم الأنانية والإنتهازية.

ويتمثل النمط الثانى فى أسرة الطبقة الوسطى بالمجتمعات البترولية، حيث عاشت هذه الأسر ذات الظروف تقريباً وقد بدأت قصة هذه الأسر حينما تفجرت الثروة البترولية. فى البداية كانت العائدات محدودة والسكان قليلون، ومن ثم فحينما

---

* فقد تم فى المجتمع المصرى فك الحراسات على ممتلكات الطبقة العليا، وأعيدت الاراضى الزراعية التى تم الإستيلاء عليها إلى ملاكها. وحررت إيجارات الأرض الزراعية، وتم تحرير إيجارات قطاع من المساكن، وترك القطاع الباقى لتصفى قيوده خلال جيل واحد. وحدثت تعديلات فى مجانية التعليم، بل تآكلت تماماً، لأن الدولة غضت الطرف عن خطيئة الدروس الخصوصية، كما أسقطت الدولة إلتزامها بدعم سلع الفقراء والطبقة الوسطى. كما أسقطت إلتزامها بتعيين الخريجين، وقام بعض أبناء الطبقة الوسطى والفقيرة ببعض الاحتجاجات، غير أن النظام السياسى كان قد أتقن فن إستيعاب الإحتجاج، فلم تحقق هذه الإحتجاجات شيئاً.

سعت الدولة البترولية فى مجتمعات الخليج أو فى ليبيا لتطوير البناءالتحتى للمدن الأساسية. بدأ بدو الصحراء فى التدفق على المدن، عملوا فى البداية فى وظائف هامشية لقطاع البترول، ثم بعد ذلك عملوا فى الوظائف الحكومية. حينما بدأت البيروقراطية الحكومية فى الاتساع والتمدد، وفى هذا السياق بدأ ظهور أحد أجنحة الطبقة الوسطى المتمثل فى الموظفين العموميين. ثم بدأت هذه الدول فى تأسيس أجهزة الجيش والشرطة، وإنضم إليها البدو النازحون من الصحراء، وبدأوا فى قيادة نوعية حياة جديدة تختلف عن نوعية حياة البادية. حيث راتب شهرى ووظيفة دائمة[21] وسكن ثابت، وتدريجياً بدأ بدو الصحراء يتخلون عن خشونة البادية ويكتسبون تدريجياً نعومة الحياة الحضرية. وبسبب هذا الكم من البشر الذين يشكلون جسد الطبقة الوسطى ويسكنون الحضر، بدأ الجناح الثالث للطبقة الوسطى فى الظهور وهو الجناح الذى يتشكل من الأفراد الذين بدأوا يعملون فى التجارة وأصبحوا هم ملاك "حوانيت" الأسواق. ومن ثم بدأ الطبقة الوسطى التجارية فى النمو، وإكتملت بذلك الأجنحة الثلاث للطبقة الوسطى، ثم جاءت فترة تالية تزايدت فيها العائدات البترولية، وتزايد تدفق السكان المهاجرين من الصحراء بإتجاه المدن.

وقد أستهلك ذلك تقريبا عقدين من الزمان، ثم بدأت الطبقة الوسطى تدخل بعد ذلك فى مرحلة ثانية، تميزت بإتجاه عناصرها إلى التماسك، لتشكل طبقة متماسكة بعد أن كانت عناصر أو جزراً منفصلة تشكل بنية الطبقة. ولأنها أصبحت ذات دخول ثابتة. كافية نسبياً لقيادة حياة ملائمة، فقد بدأت هذه الطبقة تتمايز من حيث السياق الأيكلوجى الذى تقع فيه مساكنها، حيث السكن فى عمارات شاهقة وفاخرة أو فى فيلات صغيرة. تاركة القصور لأبناء الطبقة العليا، وإستناداً إلى ذلك بدأت تقود نوعية حياة مستريحة نسبيا، بل ورخوة. وبدلاً من أن كان أبناؤها يرعون الأبل والأغنام فى البادية، بدأ النظام التعليمى يستقطبهم، ومن ثم شرع أبناء هذه الطبقة فى طرق قنوات الحراك التعليمى الذى وصل منتهاه إلى سفرهم فى بعثات إلى الخارج، ثم عودتهم من الخارج ليشغلوا وظائف مرموقة فى أجهزة الدولة المختلفة. وأدركت الطبقة الوسطى أن التعليم آليتها الملائمة من أجل المشاركة الإيجابية فى عمليات المجتمع والمشاركة فى الحصول على خيراته.

بذلك أصبح أبناء الطبقة الوسطى يتعلمون ليعملوا فى أحد قطاعات ثلاثة الجيش والشرطة، والبيروقراطية الحكومية بمؤسساتها ووظائفها المختلفة، إضافة إلى قطاع التجارة، وأحيان كان العمل بالتجارة إلى جانب الوظائف الحكومية. ومع الارتفاع المتنامى للعائدات البترولية بدأت أحوال هذه الطبقة تزدهر، ثم إتجهت

إستناداً إلى ذلك إلى قيادة نوعية حياة رخوة نسبيا. وفى إطار نوعية الحياة هذه بدأت تتخلى عن ملامح نوعية الحياة الخشنة التى عاشتها فى البادية لتقود نوعية حياة حضرية مترفة. حيث السيارة أو سيارات الأسرة التى يقودها سائق أسيوى، وحيث الخدم الذين يتولون الطهى وإدارة المنزل والقيام بلزومياته. وحيث المربيات الأجنبيات، بخاصة الآسيويات اللائى يقمن بتنشئة الأبناء ورعايتهم، تراجع دور الأب عن أن يكون قدوة لأنه غائب طيلة اليوم عن الأسرة. وتراجع دور الأم قليلاً فلم تعد هى التى تطهو الطعام كما لم تعد هى التى تقوم بتنشئة الأطفال. وتواجد "بند" السفر السياحى السنوى كعنصر محورى فى حياة الأسرة وزاد الاحتكاك بالعالم الخارجى، وبدأت أسرة الطبقة الوسطى فى المجتمعات البترولية فى التخلى عن بعض سمات نوعية حياتها العربية[22]. وإتجهت إلى تبنى نوعية حياة جديدة آسيوية فى بعض جوانبها، وغربية فى بعض الجوانب الأخرى، وإنعكس ذلك على الثقافة المادية والمعنوية على السواء.

فى إطار هذه الحياة المترفة والرخوة وقعت ظواهر سلبية عديدة. أولها أن العمالة الأسيوية تغلغلت فى نسيج الحياة الأسرية، ومن ثم بدأت تصبغها بطابع نوعية حياتها فى أحسن الأحوال، وتعمل على تهتك النسيج الأسرى فى أسوئها. فى هذا الإطار أصبحت الزوجة والزوج والأبناء يعيشون عالة على العمالة الأسيوية داخل الأسرة. من الظواهر التى بدأت تظهر ايضا الزواج المتكرر لرب الأسرة من الخارج، بخاصة من البلاد الفقيرة التى تأتى منها عمالة الأسرة، وبخاصة كبار السن. تزوجوا وأنجبوا جيلاً جديداً لا هو بالعربى ولا هو بالآسيوى، وإنما جيل هجين يعبر عن حالة إستثنائية تمر بها الطبقة الوسطى، وقد إنعكس ذلك على تطبيع مفردات اللغة وقيم الثقافة. وبسبب رخاء الطبقة الوسطى بالغت فى مهور الزواج وتكاليفه، ونتيجة لذلك تضاءل الاقبال على الزواج، ومن ثم تأخر سن الزواج. سواء بالنسبة للذكور أو الإناث، وفى بعض الأحيان أرجئ كلية، وبرزت العنوسة كظاهرة لها متتالياتها الإنسانية والاجتماعية والأخلاقية السلبية العديدة[23].

وإذا كانت الطبقة الوسطى، طبقة نضالية بطبيعتها وأخلاقية بطبيعتها كذلك، فإننا نجدها قد تآكلت قدراتها الإيجابية بسبب الحياة الرخوة والمترفة التى تقودها، ثم أنها لم تعد أخلاقية، كما انها لم تعد الوعاء الأخلاقى للمجتمع. فقد بدأت أخلاقها فى التآكل، تارة بسبب الترف الذى أصبح مفسدة، حسبما ذهب عالمنا العربى عبد الرحمن بن خلدون، وتارة أخرى لأنه من خلال الاتصال والأحتكاك بالعالم الخارجى نقلت عنه قيما وأخلاقا غريبة على دينها وعلى عروبتها كذلك. وقد

إكتسبت قيما مادية وأخلاقاً معنويـة، تآكلـت فى مقابلهـا وبصـورة متوازنـة تقريبـا أخلاقهـا وقيمها التراثية، ولم تسلم اللغة التى شكلت أداة تواصل أفراد أسر الطبقة الوسطى. وبـدأت تظهر فى فضاء الحياة الأسرية ظواهر عديدة، نذكرها منها خروج الآباء على الأبناء، وبروز ما يمكن أن يسمى بصراع الأجيال. كما برزت على سطح الحياة الأسرية للطبقـة الوسـطى نـوع من الأزدواجية الأخلاقية، حيث يتم التعامل بمعايير ثقافية معينة داخـل المجتمـع غـير تلـك التى يتم التعامل بها وهو خارجه، وظهرت متضافرة مع ذلـك حالـة مـن المرونـة الأخلاقيـة أسلمت لظواهر سلبية عديدة.

ومـع منتصـف عقـد الثمانينـات حـدثت إنتكاسـة لتجـارب التنميـة والتحـديث فى مجتمعات الخليج، فخلال ثلاثة عقود تقريبا، كانت اقطار الخليج على وعد مع ثلاثة حروب وقعت على ساحتها فأرهقتها. حرب الخليج الأولى التى تفجرت بين العـراق وإيـران، وحـرب الخليج الثانية التى شنها العراق على دولـة الكويـت، وحـرب الخلـيج الثالثـة التـى إحتلـت بمقتضاها الولايات المتحدة العراق. وقد كـان مـن نتـائج هـذه الحـروب الثلاثـة أن تآكلـت العائدات البترولية، إضافة إلى فرض القوى العالمية على مجتمعـات الخلـيج صـفقات سـلاح، تدرك أنه ليست هناك حروب تنتوى المشاركة فيها لإسـتخدام هـذا السـلاح. ونتيجـة لـذلك بدأت ميزانيات الدول الخليجية تعانى عجزاً، وقد تحقق علاج هذا العجز فى غالـب الأحيـان على حساب إبطاء معدلات التنميـة والتحـديث مـن ناحيـة، وكـذلك عـلى حسـاب تقلـيص الإنفـاق الـداخلى مـن ناحيـة ثانيـة. ومـن ثـم فقـد بـدأت الحيـاة الإقتصـادية والثقافيـة والاجتماعية فى الإنكماش، وقد كانت الطبقـة المتوسـطة هـى المتـأثر الأول بهـذا الإنكـماش. فتناقصت فرص التعليم نسبياً، وبدأت البطالة تظهر بمعدلات واضحة فى مجتمعات الخلـيج، وتقلصت فرص العمل، فلم تعد موجودة بوفرة، وأنخفضت الدخول، فقـد أصـبحت الدولـة الريعية عاجزه عن نثر مزيد من الأموال فى الأسواق دعـما للسـلع[24]. وتـأثرت نوعيـة حيـاة الأسرة فى الطبقة الوسطى وقد كان من الطبيعى ان يؤثر ذلك فى ثقافة الأسرة وأخلاقهـا، بـل أن هذه الضغوط بدأت تؤثر على تماسكها إلى حد كبير، إذ أدت كثافـة الضـغوط إلى تصـدع بنائها.

ثالثا: تأثير الحراك الاجتماعى والهجرة على بناء الأسرة العربية

يشير الـتراث النظـرى إلى أن الهجـرة تقـع بالأسـاس لأن الموقـع الـذى يشـغله الإنسان فى بناء المجتمع لم يعد يقدم له الفرص المناسبة لتحقيق إشباعاته الأساسية.

ومن ثم فهو يهاجر من سياق إجتماعى يعانى فيه من الحرمان من عدم الإشباع فى إطاره، إلى سياق إجتماعى يتحقق له فى إطاره الأشباع وأحيانا بوفرة. إستناداً إلى ذلك يمكن تقسيم الهجرة إلى الهجرة الداخلية، والهجرة الخارجية المؤقتة أو الدائمة، ولقد أخذت الهجرة الداخلية هيئة الحراك الإجتماعى بأنماطه المختلفة.

فقد حدث ما يمكن أن يسمى بالحراك الأفقى، الذى إنطلق من الريف إلى الحضر. بسبب الزيادة السكانية من ناحية، وعجز نوعية الحياة الريفية عن توفير فرص الحياة المختلفة لإشباع الحاجات الأساسية للبشر من ناحية ثانية. ونتيجة لذلك هاجرت أعداد كبيرة من الريف إلى المدينة بلغت نسبتها فى تعداد "1947-1980" 10.7% من جملة سكان مصر مثلاً، هاجروا من الريف إلى الحضر(25). وحينما ذهبوا إلى الحضر إنسلخوا عن عائلاتهم الممتدة، وشكلوا عائلات نووية، بدأت تتخلى تدريجياً عن ثقافتها التقليدية، وتسعى إلى إكتساب قيم وثقافة جديدة، هى بالأساس ثقافة ضعيفة، لأن التحولات الاجتماعية بطبيعتها أضعفت بنية الثقافة والقيم. تعيش هذه الأسر على أطراف المدن فى العشوائيات، بلا منظومات قيمية سوية، أو على الأقل مطعمة بعناصر منحرفة. إنسلخت عن خلفياتها الثقافية والإجتماعية السابقة فأضعفتها، وفى نطاق المهجر الجديد لم تمتلك مصادر قوة جديدة.

النمط الثانى من الحراك الذى تحقق خلال هذه الفترة هو الحراك التعليمى، حيث ساعدت ثورة الطموحات والآمال التى أطلقت عقالها شعارات مرحلة التنمية والتحديث، والتى تم بمقتضاها فتح قنوات التعليم ومجالاته على مصراعيها. من خلال هذه القنوات تدفق أبناء الريف والبادية العربية من الطبقة الوسطى والدنيا، عبر المراحل التعليمية المختلفة، حتى تخرجوا من المدارس المتوسطة الفنية وبالمعاهد العليا والجامعات وشغلوا مناصب فى البيروقراطية الحكومية. فى أثناء ذلك سقطت عنهم قيمهم التقليدية وضعفت إرتباطاتهم بالريف والبادية وثقافتهم التقليدية السابقة، غير أنهم لم يكتسبوا محلها قيماً حضرية قوية. فعانوا من حالة من الفراغ القيمى الأمر الذى دفعهم ويسر لهم تبنى قيم وأيديولوجيات فردية تبرر الصعود الاجتماعى. وتدريجياً تولدت لديهم فلسفة الغايات التى تبرر الوسائل، فى هذا الإطار أصبح الزواج وتشكيل الأسرة فى بعض الأحيان أحد وسائل الحراك الإجتماعى(26).

وفى النمط الثالث يأتى الحراك الطبقى، فقد تعلم هؤلاء الأبناء وشغلوا مناصب البيروقراطية الحكومية وإنتقل غالبهم من خلال التصاهر، أو إمتلاك

بعض الثروة أو الوظيفة الإجتماعية المرموقة، إلى شريحة أو طبقة إجتماعية أعلى غير تلك التى إنطلقوا منها. غير أنه أثناء عملية الحراك الطبقى هذه تخلوا عن قيم قديمة لسياق إجتماعى سابق، وسعوا بإتجاه إكتساب قيم جديدة فى سياق جديد. غير أن المعانى والقيم لا تسقط فجأة ولا تكتسب فجأة كذلك، حيث يصبح الإنسان الذى خضع للحراك الإجتماعى هامشياً بالنسبة للمنظومتين القيميتين، وهو فى النهاية ليس لديه سوى إلتزام قيمى ضعيف ومحدود[27]. فإذا تزوج وشكل أسرة فمن غير المحتمل أن يكون مصدراً فعالاً وإيجابياً من مصادر التنشئة الإجتماعية، لكونه لا يمتلك منظومة قيمية متكاملة يقوم بتنشئة أبنائه وفقاً لها.

موجز القول أن الهجرة الداخلية، وأشكال الحراك الإجتماعى العديدة والمتضمنة فيها، لعبت دوراً أساسياً فى تفكيك بناء العائلة التقليدية "العائلة الممتدة" والتكوينات القرابية والقبلية المرتبطة بها. إضافة إلى أنها أضعفت منظومات قيم الثقافة التقليدية لأنها تخلت عنها، ولم تكتسب بصورة كاملة منظومة القيم الحديثة. ومن ثم فقد عاشت فى ظل حالة هامشية فيما يتعلق بنوعية الحياة التى تعيش فى إطارها، أو فيما يتعلق بمنظومة القيم التى ينبغى أن تستوعبها لتوجه أفعالها وسلوكياتها. حدث كل ذلك فى سياق إجتماعى يعانى من حالة الأنومى الثقافية التى ساهمت الهجرة الداخلية وأنماط الحراك الإجتماعى فى توسيع مساحتها.

وتعتبر الهجرة المؤقتة إلى مجتمعات الخليج هى المتغير الذى شكل أحد مراحل حراك أسرة الطبقة الوسطى، والذى زاد من إضعاف بنية الثقافة والقيم سواء بالنسبة للأسرة التى هاجرت، أو الأسرة التى أستقبلت المهاجرين. وفيما يتعلق بالأسرة التى هاجرت، فإننا إذا كنا قد أشرنا إلى أن أسرة الطبقة الوسطى بدأت تواجه أزمة فى الربع الأخير من القرن العشرين، نتيجة للتحولات الليبرالية على الصعيد العالمى، وهى التحولات التى بدأت تعمل لصالح الطبقة العليا. فإنه نتيجة لذلك قامت الطبقة الوسطى ببعض الإحتجاجات التى تعبر عن المأزق أو الأزمة التى بلغتها أسر هذه الطبقة. إبتداء من إحتجاجات الطلاب فى الجامعة، إلى تظاهرات هذه الطبقة فى الشارع العربى، وفى الميادين العامة. وإنتهاءاً بأحداث العنف التى قامت بها بعض جماعات التيار الإسلامى أو نسبت إليه، وبدا واضحاً أن الطبقة الوسطى والأنظمة السياسية تتجه إلى صدام لا مفر منه. ولقد تصادف فى هذه الفترة أن إرتفعت أسعار البترول فى أعقاب حرب 1973، الأمر الذى أدى إلى تراكم هائل فى عائداته فى المجتمعات النفطية. مما دفعها إلى أن تستفيد ببعض هذه العائدات فى بناء صرح التنمية والتحديث لمجتمعاتها، غير أنها لم تكن تمتلك

– حينئذ – القوة البشرية المؤهلة والقادرة على تحمل أعباء التنمية والتحديث. ونظـرت إلى البيئة الإقليميـة المحيطـة بهـا فوجـدت محيطـاً سـكانياً فقـيراً يحـيط بهـا متمـثلاً فى الهنـد وباكستان وإيران الشاه ومصر والشام وتركيا. ومن ثم فقد قررت الإستعانة بعمالتهـا. ولقـد كان للعمالة العربية بعض الإمتيازات مقارنة بأنماط العمالة الأخرى، منها أنها كانـت حينئـذ عمالة عالية التأهيل تحتوى على متخصصين فى أغلب إحتياجات التنمية كـما هـو الحـال فى بعض الأقطار العربية لمصر. ثم أنهـا عمالـة تتحـدث اللغـة العربيـة، وهـى عمالـة إسـلامية وسنية كذلك، ثم أنها عمالـة تنتمـى للأقطـار العربيـة الأم أو للمجتمـع العـربى ذاتـه. وقـد أدركت الأنظمة السياسية فى الأقطار العربية الفقيرة والتى هـاجرت منهـا العمالـة، أن بقـاء أبناء الطبقة الوسطى والدنيا فى فترة التوجه الليبرالى داخـل الـوطن، ربمـا يتسـبب فى تفجـير صراعـات مـع أنظمتهـا السياسـية. وأدركـت فى ذات الوقـت حاجـة مجتمعـات الخلـيج إلى العمالة، وحاجة العمالة العربية إلى السفر إلى مجتمعـات الخلـيج. ونتيجـة لـذلك أصـدرت الأنظمة السياسـية ترسـانة مـن القـوانين، التـى فتحـت بموجبهـا أبـواب الهجـرة واسـعة إلى مجتمعات الخليج، تستريح بالسفر من عنت مشـكلاتها، وتسـتريح الأنظمـة السياسـية مـن إحتجاجاتها، عملاً بفلسفة "لتذهب كى تريح وتستريح"[28].

وإذا حاولنا أن نحدد حجم الهجرة إلى مجتمعات الخليج خـلال هـذه الفـترة، فسـوف نجد تقديرات متفاوتة تتراوح بين 2 مليون شخص إلى أربعة ملايين فى مصر فقط على سـبيل المثال. فإذا تصورنا أن الفترة الزمنية لهجرة العمالة المصرية إلى مجتمعات الخلـيج إسـتمرت فى الفترة من 1975-1995 بكثافة عالية ونمطيـة، فـإن ذلـك يعنـى أن الهجـرة إسـتمرت 20 عاماً. وإذا كان متوسط معدل فترة الهجرة للشخص الواحد بلـغ خمـس سـنوات، فـإن ذلـك يعنى أنه حدث تجديد لموجات الهجرة أربع مرات، كل مرة بها اربعة ملايين. وهو ما يعنـى بشكل تقريبى أن الذين هاجروا خلال فترة المعدلات العاليـة للهجـرة بلـغ نحـو 16 مليـون شخص. منهم 70% سافروا بمفردهم سواء كانوا عزبـاً أو متـزوجين تركـوا أسرهـم بالقـاهرة، وإذا كان لكل مهاجر أربعـة أفـراد أو خمسـة أبنـاء وزوجـة أو أخـوة. فـإن معنـى ذلـك أن الهجرة أثرت بشكل مباشر على حوالى 50% من سكان المجتمع المصرى، ومن لم يهاجر عاش فى حالة من الهجرة السيكلوجية المعنوية ينتظر فرج أو فرصة الهجرة[29].

ولقـد أثـرت الهجـرة الخارجيـة المؤقتـة إلى مجتمعـات الخلـيج عـلى الأسرة فى المجتمعات التى هاجرت منها من جوانب عديدة. مـن هـذه الجوانـب تـدفق بعـض

الدخل الناتج عن العمل فى المهجر لإشباع حاجات الأسرة، إنتقل بها من المستوى المتوسط والشائع لإشباع الحاجات، إلى المستوى الإستهلاكى ثم المستوى الترفى. فشاركت بفاعلية فى ثقافة الإستهلاك، حيث إندفعت الأسرة العربية فى المجتمعات الفقيرة إلى سوق الإستهلاك، ونتيجة لذلك حدث تحول فى القيم والإهتمامات. كذلك أثرت الهجرة على تأنيث الأسرة العربية فى الأقطار التى هاجرت منها، فغالبية الأباء ذهبوا إلى مجتمعات الخليج للحصول على المال، الذى يسر الحياة للأبناء فى ظل نوعية حياة مترفة. وبقيت الأمهات ترعى الأسرة، وهى صاحبة القرار فيما يتعلق بشئونها. وإعتاد أفراد الأسرة الباقية مواصلة الحياة بدون الأب كجماعة إجتماعية متماسكة مع بعضها البعض بدون الأب الذى هاجر. وتبلورت العلاقات الأسرية وتماسك بناؤها بعد أن دفع الأب إلى الهامش أو إلى المحيط. ومات الأب معنوياً داخل الأسرة، لا يذكر إلا إذا كانت هناك حاجة إلى المال، وتآكل كبعد عاطفى فى بناء شخصية الزوجة والأبناء. وأصبح رابطته الوحيدة بأعضاء أسرته هى رابطة التمويل، وإذا فقد إمتلاك التمويل أصبح عنصراً لا حاجة للأسرة به، فى هذا المعنى يؤكد أحد الباحثين "إن هناك أسباب كثيرة للطلاق، لكن ما لمسته بالفعل من أهم الأسباب هو سفر الآباء وجشع بعض الأزواج، وضعف كثير من النساء. فالأب يسافر ويظل سنوات تاركاً أسرته، فكيف يصبح الأبناءمقدرين لمعنى الأسرة؟". ثم يترك التعبير لزوجة وزوج، حيث تقول الزوجة "زوجى لم يعد صديقى. الوقت الوحيد الذى يهتم بى فيه عندما يريد لقاء حميمياً.. غائب عنى أكثر الوقت عندما أحتاجة وأريده.. لم يعتذر عما يجرح مشاعرى.. لا يقيم لى أى إعتبار.. أصبح غريباً بالنسبة لى.. حتى شكله صار غريباً وأسأل نفسى: ترى من يكون هذا الرجل الراقد إلى جوارى؟!". أما الرجل – حسبما يذهب نفس الباحث " لقد بذلت اقصى ما فى وسعى لتحسين وضع الأسرة، ومع ذلك فزوجتى وأولادى يطالبونى بما فوق المستحيل، زوجتى لا تقدر تضحياتى، أجد نفسى بعد الجهد الخرافى الذى أبذله لا أجنى إلا النقد، هى ترانى مقصرا دائما وأنا أراها تحترف من الشكاية"[(30)]. ذلك كله قد حدث فى ظل منظومة قيمية ضعيفة، تحولت تدريجياً لكى تصبح منظومة قيم فردية ومادية وإستهلاكية"، وفى هذا السياق فقدت الأسرة روحانيتها وعواطفها، وأصبحت المنفعة والمصلحة والقيم المادية هى معايير القياس والإختيار. ونتيجة لذلك بدأنا نسمع عن ظواهر سلبية كثيرة مثل الأم التى إستولت على مال الأسرة وتزوجت، أو عن الأب الذى إستخدم مدخراته فى الزواج وترك أسرته السابقة. أو عن الأبناء الذين لفظوا الأب بعد العودة، أو الذين تعاطوا

المخدرات بسبب عدم الرقابة من ناحية، وكثافة ثقافة الترف من ناحية أخرى. وبدأنا نلاحظ بالجملة ظواهر تفكك وإنهيار الأسر، وإرتكاب جرائم القتل والخيانة على ساحتها، وكان ذلك قمة المأساة.

وعلى عموم الأحوال فنحن إذا تأملنا تأثير الهجرة الداخلية والخارجية على الأسرة، فسوف نجد أن الهجرة الداخلية عملت على إضعاف العائلة التقليدية الممتدة، ونقلت أبناءها إلى أطراف المدن والعشوائيات. فتبنوا منظومة قيمية أضعف من أن توجه سلوكياتهم وتفاعلاتهم وعلاقاتهم الداخلية والخارجية. وهو ما يعنى أن الهجرة الداخلية – إضافة إلى عوامل أخرى – خلقت بداية حالة الأنومى أو الفراغ القيمى. وحينما جاءت الهجرة الخارجية المؤقتة ملأت هذا الفراغ بمنظومة قيمية غير مواتية أو غير ملائمة، تضمنت القيم الإستهلاكية والمادية حيناً، أو القيم المؤكدة على المنفعة والمصلحة الفردية حيناً آخر، أو القيم الدافعة إلى الإنحراف والجريمة حيناً ثالثة. وفى ظل هذه الأوضاع تمزقت العواطف الأسرية إرباً، وأنهارت المشاعر الإيثارية فى المحيط الأسرى، حيث أصبحت هذه القيم غريبة على هذا السياق. لقد أعلنت ظواهر التحول الليبرالى موت الأسرة فى شرائح واسعة من الطبقة الوسطى، وإلى الأبد. وقد كان طبيعيا ومنطقيا أن تعانى الأسرة العربية فى هذه الأقطار من الحصاد المر الذى تراكم على ساحة حياتنا، وقدر علينا أن نتجرعه، فقد تركت المتغيرات التى عرضنا لها اثاراً سلبية عديدة على ساحة الأسرة فى مجتماتنا، من الضرورى رصدها عل ذلك أن يستنفر قدراتنا بحثا عن سياسات المواجهة.

وتعد قابلية البناء الأسرى للتصدع والإنهيار أبرز هذه النتائج أو الآثار السلبية، وذلك إستناداً إلى إختراق بعض القيم الفردية والنفعية والمصلحية لتحل محل القيم الإيثارية والعطاء للأسرة. يضاف إلى ذلك سيطرة القيم المادية والإستهلاكية على منظومة القيم الأسرية، الأمر الذى يعنى أن الأسرة أصبحت تعمل فى ظل منظومة قيمية ذات طبيعة تعاقدية، فردية وأنانية. فى مقابل إختفاء القيم الجماعية والإيثارية. وهو ما دفع إلى بروز حقائق جديدة منها أن الفرد أصبح مقدما على الجماعة، وأصبحت المصلحة والأنانية الفردية هى معيار المشاركة فى الحياة الأسرية. وقد إنعكس ذلك على ظهور حالة فوضى فى ترتيب الأدوار الأسرية، وأرتبط ذلك بسقوط القيم المتعلقة بمكانات أسرية معينة، كمكانة الأب ومكانة الأم بالنسبة للأبناء. وبسبب إنهيار منظومة القيم المتفق عليها داخل الأسرة، وبسبب سيطرة منظومة قيمية ذات طبيعة أنانية وفردية، سقطت صيغة التوقعات

المتبادلة. كأساس للإجتماع الإنسانى السوى فى أى جماعة إجتماعيـة، ومـن ثـم إختفـت مـن على ساحة الحياة الأسرية[31]. ومـن الطبيعـى أن يـؤثر ذلـك بدرجـة كبـيرة عـلى أداء الأسرة لوظائفها الأخـرى، كوظيفـة التنشـئة الإجتماعيـة للأبنـاء، أو وظيفتهـا فى الإعاشـة، أو ضـبط التفاعل داخل الأسرة وفق معايير وقواعد محددة.

بالإضافة إلى ذلك فقد إنهار تدرج المكانات والأدوار داخل الحياة الأسرية، نظـرا لحالـة الفوضى التى إنتابت تدرج بنـاء الأسرة، وهـى الفـوضى التـى نتجـت عـن فاعليـة المنظومـة القيمية المنظمة للتفاعل داخـل الأسرة، ذات الطبيعـة النفعيـة والفرديـة والمصـلحية. الأمـر الذى أدى إلى تفجرالصراعات داخل بناء الأسرة، وهى ليسـت عـلى نمـط الصراعـات الجيليـة التى أشار إليهـا الـتراث النظـرى، حيـث الخـلاف حـول منظومـة القـيم الملائمـة أو الموجهـة للسلوك بين الأباء والأبناء. ولكنه صراع حول مصالح فردية ومصلحية، كالموافقـة عـلى عمـل المرأة من عدمه، مشاركة المرأة فى الأعمال المنزليـة مـن عدمـه، مـدى الإسـتفاده مـن راتـب الزوجة فى إعاشه الأسرة من عدمه. وإذا كان ذلك يرجع إلى عواطف أو قيم أنانية ومصلحية بـدأت تسـيطر عـلى التفاعـل داخـل الأسرة، فإنـه يرجـع أيضـا لعجـز المؤسسـات الدينيـة والإجتماعية عن تقديم الفتوى التى تصنع وعيـا إجتماعيـا عامـا. إذا إختلـف بعـض أعضـاء الأسرة حول معايير الصواب والخطأ، فقد كان على المرجعيات الدينية والإجتماعية أن توضح هذه المعايير، وتطور رأيا عاما ووعيا عاما بشأنها[32]. إذ أن غياب المعايير التـى يحـتكم إليهـا فى مثل هذه القضايا، من شأنه أن يؤجج وتيرة الصراعات الأسرية، ومن ثـم يعجـل بالتفكـك والإنهيار الأسرى. مـؤشر ذلـك إرتفـاع معـدلات إنهيـار الأسر بـالطلاق والإنفصـال فى جميـع الفئـات العمريـة، والمسـتويات الإجتماعيـة الإقتصـادية، حـتى تراوحـت فى مختلـف الأقطـار العربية بين 35% إلى 40% من عدد الزيجـات المعقـودة فى كـل عـام[33]. فلـم تعـد سـنوات الزواج الأولى هى التى تشهد إرتفاع معدلات الطـلاق بسـبب مشـكلات عـدم التكيـف، بـل تشهد التعدادات الأخيرة إرتفاع معدلات إنهيار الأسر بالطلاق أو الإنفصال فى مختلف فئـات أعمار الأسرة، بسبب الإدعاءات النفعية والمصلحية. فحيثما لا تتحقق المصـلحة الفرديـة لأى من أعضاء الأسرة، فإنه يميل إلى أن ينفض يده منها، بغض النظر عن عمر الأسرة أو الظواهر السلبية المترتبة على ذلك.

مـن الظـواهر السـلبية التـى ظهـرت عـلى سـاحة الحيـاة الأسريـة ترهـل القـيم الأسرية بسبب عوامل عديـدة، نـذكر منهـا ضـعف منظومـة القـيم الدينيـة والأخلاقيـة.

بسبب الضعف الذى أصاب مصادر هذه القيم، وأيضا بسبب التحولات الإجتماعية الإقتصادية، التى أثرت على قيم المجتمع وقيم الأسرة. وبدلا من ذلك حدث إختراق قيمى وثقافى للفضاء الثقافى للأسرة، حيث منظومة قيمية ذات طبيعة إستهلاكية مادية. تؤكد على المنفعة والمصلحة ولا تؤكد كثيراً على الإعتبارات الأخلاقية، وترفض مضامين وقيم التراث حتى لو كانت جادة. وقد تشكلت مصادر تدعم هذا الإختراق الثقافى والقيمى، أبرزها تكنولوجيا الإعلام والمعلومات، وما تبثه الفضائيات. بحيث يمكن القول أن منظومة القيم الأسرية التقليدية والتراثية قد أستبدلت بمنظومة قيمية جديدة، تساعد فى مزيد من التفكك والإنهيار الأسرى، وأيضا فى تفريخ عديد من السلوكيات المنحرفة وغير السوية[34].

وتعد الإستهانة بالحياة الأسرية ذاتها من الظواهر التى برزت على سطح الحياة الأسرية، حيث بدت أشكال الإستهانة بالأسرة من خلال مظاهر عديدة، أبرزها الزواج العرفى خارج الإطار الشرعى، بإعتبار أن ذلك يعنى إستهانة بالشكل الأسرى ذاته. إضافة إلى إبداع أشكال عديدة من هذا النمط من الزواج، يمكن وضعها على متصل أحد أطرافه يقترب من الشكل الشرعى للزواج العرفى، بينما ينتهى الطرف الأخر عند حدود الزنا. إضافة إلى الإستهانة بإستمرار الأسرة ذاتها، يضاف إلى ذلك متابعة الأسرة لأبنائها وفق قيم غريبة على مجتمعنا وتراثنا الدينى. كأن توافق الأسرة فى بعض شرائح الطبقة العليا على أن يكون للأبن أو الأبنة صديق من الجنس الأخر، أو أن يصبح من معتادات حياتنا اليومية أن يكون السلوك العام للأنثى كالذكر، الأمر الذى يشير إلى حالة من الإنفلات العام. بالإضافة إلى ذلك فقد شهدت الأسرة فى الفترة الأخيرة جرائم عديدة تقع على ساحتها، إبتداء من عقوق الوالدين أو العنف المتبادل بين أفراد الأسرة، الذى يصل إلى حد الإعتداء والقتل بمعدلات لم يشهدها المجتمع من قبل[35].

ويقع النمط الثانى للإنهيار الأسرى داخل المجتمعات البترولية التى تمت الهجرة إليها. حيث شاهدت هى الأخرى بعض مظاهر الإنهيار بفعل معدلات الهجرة العالية التى شهدتها هذه المجتمعات. وإذا كنا قد أشرنا إلى الوفرة المادية التى أصابت الأسرة فى هذه المجتمعات، بخاصة أسرة الطبقة الوسطى، فإن هذه الوفرة لعبت دوراً أساسياً فى تغير نوعية الحياة التى بدأت تقودها الأسرة الخليجية. ونتيجة لذلك ظهرت بعض المظاهر السلبية على ساحتها، أول هذه المظاهر، حالة الأنومى القيمية والثقافية التى ملأت فضاء الأسرة الخليجية. فبعد أن كانت هذه الأسرة ذات ثقافة عربية إسلامية متجانسة، بدأت تتعرض لبعض المصادر التى

إخترقتها، فدفعت إلى هذا الفضاء بقيم غريبة، نشرت فى فضائها الثقافى حالة من الفوضى المعيارية. وحسبما أشرنا التحقت العمالة الوافدة بالأسرة الخليجية وجاءت معها قيمها وثقافتها، فشغلت مساحة من ثقافة الأسرة العربية، فى المأكل والملبس والقناعات الدينية. بالإضافة إلى ذلك فقد سافرت الأسرة الخليجية إلى الخارج وإختلطت بثقافات مغايرة، إستوعبت بعض مفرداتها التى حلت محل المفردات العربية التى كانت قائمة، فى المآكل والملبس وفى أسلوب التفاعل داخل الأسرة وبين أعضائها. ومن لم يسافر جاءته الفضائيات إلى عقر داره، نقلت إليه قيماً وثقافة هى فى الغالب على نقيض مالديه، فإذا إعتقد فيها وإستوعبها فإنها تكون قادرة على أن تخلعة من جذوره. ونتيجة لذلك تواجدت فى فضاء الأسرة الخليجية بنية ثقافية تتشكل من عناصر ثقافية غير متجانسة إن لم تكن متناقضة. والأفدح من ذلك أنه برغم تسارع التغيرات الحادثة على الأرض الخليجية، فإن الشخصية الخليجية لم تستوعب منها الكثير، ومن ثم فقد أصبح سلوكها الواقعى فى مختلف المجالات عارياً من أى توجيه قيمى أو معيارى متماسك.

وتتصل الظاهرة الثانية التى بدأت تعيشها الأسرة الخليجية فى نوعية الحياة التى بدأت تقودها، حيث نجد غياب الاتفاق القيمى والأخلاقى وأيضا حول أسلوب ممارسة الحياة. فالجميع بمنطق نفعى خالص يبحث عن إشباعاته ومصالحة. الأم تبغى راحتها دائماً، تخلت عن مهام ربة المنزل لمديرة المنزل، كما تخلت عن مهام تنشئة الأبناء للمربية الأجنبية، غير مهتمة بالتواصل الأمومى والعاطفى معهم. والإبناء ذكوراً وإناثاً عرفوا التعبير الرومانسى الخارجى عن العواطف من خلال الفضائيات، يسعون دائماً باحثين عن المتعة، من خلال التليفون أو المحمول أو حتى من خلال الدردشة على شبكة المعلومات الدولية، وإستكشاف مواقع ذات مضامين تتناقض مع مضامين الثقافة والدين. والأب المسن يتجول فى العالم العربى الإسلامى، شرقاً وغرباً، يبحث عن عروس صغيرة السن علها تعيد إليه شبابه. بالإضافة إلى ذلك عمالة وافدة من كل حدب وصوب، هى التى تسير التفاعل الأسرى، وهى التى تملك فى حقيقة الأمر مفاتيحة الأساسية، الجميع ظهورهم إلى ظهور بعضهم البعض. غاب الاتفاق عن الحياة الأسرية، فلكل إهتماماته وطموحاته، وربما مصالحه أيضا[36]. وإرتباطاً بذلك غابت عواطف التراحم عن الأسرة، وإنتشر عقوق الأبناء للآباء، ووقعت سلوكيات حزينة ومحزنه على ساحة الأسرة إنتقلت ببعض تفاعلاتها إلى المنطقة الحرام.

وتشير الظاهرة السلبية الثالثة التى وقعت على ساحة الأسرة فى منطقة الخليج إلى الاستهانة بالحياة الأسرية ذاتها. وقد عبرت هذه الاستهانة عن نفسها بأساليب عديدة. الأسلوب الأول يتمثل فى إرتفاع معدلات الطلاق لأسباب واهية ولا معقولة. فمن خلال دراسة أعدها "مركز الأمير سلمان الاجتماعى" عام 2003 إتضح أن من أسباب الطلاق عجز الزوج عن تلبية كل طلبات الزوجة المادية لشراء ما يلزمها من أشياء وكماليات تعودت عليها فى بيت أبيها. كذلك من الأسباب التى ظهرت عدم الإنسجام فى الطبيعة الإنسانية بين الزوجين كأن يكون الزوج مزاجياً فى طبعه، وتربية زوجته تختلف عنه، فضلا عن عدم تحلى أى من الطرفين بالصبر والتسامح والعفو، فالحياة أصبحت إشباعات مادية لا تحتمل مثل هذه المعانى السامية والخبره. أو أن يكون من أسباب الطلاق عدم إهتمام الزوج بأمور البيت وخروجة وسفره المتكرر، الأمر الذى يجعل الزوجة تكره الحياة الزوجية، لأنها فى هذه الحالة لا تشعر بأن الزوج ملك لها مما يدفع إلى تفكك الأسرة والطلاق. وهناك أسباب لا تشير فقط على عدم الاحتكام إلى قيم الثقافة العربية والإسلامية، ولكن إلى إستهانة المتزوجين الشباب بالحياة الأسرية ذاتها. فالبعض يطلق زوجته لأنها أصرت على السفر سنوياً، والبعض الآخر يطلق زوجته لأنها تريد أن تبدى رأيها فى بعض مطالب البيت وتصر على ذلك. وآخرون يطلقون زوجاتهم لعدم تماثلهم فى ميولهم الرياضية وتشجيع هذا الفريق دون سواه[37]، وهى جميعها أسباب هشة أطاحت بالأسرة لأنها أصبحت أكثر هشاشة. تأكيدأ لذلك ما ذهبت إليه إحدى الدراسات حول الأرتفاع المستمر والمتزايد فى معدلات الطلاق بمجتمعات الخليج، حيث وصلت هذه النسبة فى عام 2003 إلى 38% من المتزوجين فى دولة قطر، وبلغت النسبة فى الكويت 35% وفى البحرين 34% وفى الإمارات 46% من إجمالى حالات الزواج. وتؤكد ذلك دراسة أخرى لم تختلف فى معدلاتها كثيراً عن الدراسة السابقة. حيث رأت هذه الدراسة إلى أن متوسط نسبة الطلاق فى دول الخليج تصل إلى نحو 35%، حيث ترتفع نسبة الطلاق فى أحداها لتصل فى دولة الأمارات إلى نحو 40% وفى الكويت إلى 35% بينما تقديرات أخرى تؤكد أنها بلغت 40% [38]. وهو الأمر الذى يعنى أن الأبنية الأسرية فى مجتمعات الخليج بسبب الظروف التى أشرت إليها تولدت بداخلها القابلية المبكرة للإنهيار.

وقد أصبحت العنوسة من الظواهر السلبية التى فرضت نفسها على ساحة الأسرة الخليجية، بحيث أصبحت تفرض توترات كثيفة على ساحة الأسرة

الخليجية، وقد طرحت أسباب عديدة لإنتشار هذه الظاهرة. من هذه الأسباب رفض الفتاة الزواج لأن المتقدم للزواج ليس من أقاربها أو عشيرتها، أو لأن الفتاة ترغب فى إكمال دراستها، أو رغبتها بعد أن تخرجت من الجامعة وعملت فى مساعدة أهلها. أو لعدم تمسك الشباب بالدين من وجهة نظرها، أو بسبب الزواج من أجنبيات، أو بسبب سيطرة الأهل على قرار الزواج، أو بسبب إرتفاع تكاليف الزواج طاعة للتقاليد العائلية القديمة، أو بسبب عمل الفتاة وإحتمالية إنصرافها عن شئون منزلها حينما تتزوج[39]. فى هذا الإطار فإننا نعرض لبعض ملامح ظاهرة العنوسة فى مجتمعات الخليج إستناداً إلى دراسة أجريت فى هذا الصدد. فمن حيث عمر العانسات فى مجتمعات الخليج نجد أن 73% بين 30-34 سنة و20% فى الفئة العمرية 35-39 سنة، 7% عمرهن 40 سنة فأكثر. كما أظهرت نتائج هذه الدراسة أن 88% من العانسات العاملات تقدم لهن خطاب، فى مقابل 75% من غير العاملات. كذلك أبرزت النتائج أن سبب عدم إتمام الزواج من الشباب الذين تقدموا لخطبة الفتيات العانسات حين أجراء الدراسة يرجع إلى رفض الأهل والفتاة بنسبة 32%، كما يرجع إلى الفتاة نفسها بنسبة 38%، ويرجع إلى الشباب المتقدم للفتاة بنسبة 7% (40). وهو الأمر الذى يعنى أن الظروف التى تفرضها قيم ومعايير الثقافة التقليدية تلعب دوراً أساسياً فى إنتاج ظاهرة العنوسة وتوسيع إنتشارها على ساحة الأسرة الخليجية، مع كل ما تسببه من توترات ومشكلات.

رابعاً: تأثير المتغيرات الخارجية على بناء الأسرة العربية

لعبت متغيرات العولمة فى الإطاحة بما تبقى من الحياة الأسرية فى نطاق المجتمع العربى والإسلامى أحد ظواهر بداية الألفية الثالثة فيما يتعلق بالأسرة، فقد شكل عام 1990 بداية الإهتمام بما يمكن أن يسمى بظاهرة أو عملية أو حتى أيديولوجيا العولمة. وإذا كانت العولمة التى نعيش فى إطارها اليوم قد بدأت قبل ذلك بتاريخ طويل وتكثفت فاعليتها منذ ثلاثة عقود تقريباً[41]. وإذا كان تأثير العولمة على الأسرة هو ما يهمنا الآن، فإن نوعية الحياة الأسرية التى سعت قوى العولمة إلى نقلها إلى ساحة أسرتنا يمكن أن تساعد فى القضاء على البقية الباقية من أبنيتنا الأسرية. وكما أشرت من قبل فإن النمو الاجتماعى فى أوربا كان تابعاً للنمو الصناعى والرأسمالى. وبإعتباره نمو أو تطور مادى لم يهتم بالأسرة، بإعتبارها كيانا له طابعة التلقائى والعاطفى. الأمر الذى أدى إلى تحلل أو تفكك الأبنية الأسرية، فليس هناك فى المنظومة القيمية لغالبية الأسر الغربية، ما يؤكد

على ضرورة أو لزومية أن يتعاطف أو يعيش أفراد الأسرة مع بعضهم البعض، عن إيثارية أو رعاية لحق الآخر. بل أن الحياة فى الأسرة والتفاعل فى إطارها يظل قائماً ومستمراً طالما أن فى ذلك تحقيق لمصلحة الفرد، عضو الأسرة، فإذا تحققت المصلحة، فإن للفرد أن يبقى فى الأسرة أو يغادرها حسبما تتطلب مصلحته. ذلك يعنى أنه بينما كان التطور الصناعى يتحقق بصورة مطردة، فإن تراجع التماسك الأسرى وزيادة معدلات التفكك والإنحراف داخل الإطار الأسرى كان مطرداً فى نفس الوقت، وإن كان فى الإتجاه المعاكس[42].

نوعية الحياة التى تسود هذه المجتمعات غريبة على تراثنا، وتسير وفق قيم تختلف بالتأكيد عن ما هو سائد عندنا. فمثلا تبيح نوعية الحياة الأسرية هناك إمكانية ممارسة الأبناء للجنس بصورة مشروعة إجتماعيا قبل الزواج. وليس موضع إدانة كبيرة أن يكون للزوج عشيقة أو تكون للزوجة عشيق. الحياة الأسرية علاقات مدنية بالأساس، ذات طبيعة تعاقدية وليس لها علاقة بقيم المجتمع الطبيعى، ولكنها ذات علاقة بالدولة أصلاً. مفهوم الأسرة ذاته أصبح موضع شك هو الأخر، فالأسرة التى أقرتها كل الأديان بإعتبارها زواج رجل بإمرأة، والحياة معا كمقدمة لإنجاب الأبناء وتنشئتهم ورعايتهم إجتماعياً حتى تقوم للمجتمع قائمة. الأسرة فى المجتمعات الغربية من الممكن أن تتكون من زواج رجل برجل أو زواج إمراة بإمرأة، ولأن مشروع الولادة الطبيعية لن يحدث بهذا المنطق فلنستكمل ذلك بتبنى الأبناء. بالإضافة إلى ذلك فإننا نجد أن نوعية الحياة هذه لم تكتفى بالجنس المسموح به خارج الشرعية، ولكنها باركت العلاقات الشاذة وبقانون ملزم بذلك. بحيث شكل ذلك أقصى حالات الإنهيار، التى بلغتها الحضارة الغربية، التى تؤكد على حقوق الإنسان الفرد، دون أن تلتفت كثير إلى حقوق موازية أو مساوية ينبغى أن تؤكد على إحترام الجماعة.

وقد سعت قوى الحضارة الغربية من خلال الآليات التى أتاحتها العولمة إلى نقل هذا التفكك والإنحراف إلى أسرتنا العربية. ومن ثم فقد شكلت الأسرة أحد الجبهات التي عملت القوة الشريرة للحضارة الغربية علي تقويض أركانها. سواء بتدمير القواعد المعيارية المتعلقة بالأسرة، أو تشويه طبيعة التفاعلات والعلاقات الأسرية، بل والتشكيك في مشروعية الأسرة الزواجية أو الطبيعية ذاتها. حدث ذلك حينما قنن المجتمع عرفا وأحيانا تشريعا أنماطا جديدة من الأسر، غريبة وشاذة علي الوجود الانساني وربما الحيواني كذلك. بذلك إتجهت قيم الحضارة الغربية الآن إلي فرض التآكل علي الأسرة الطبيعية، لتحل محلها الأشكال الأسرية الشاذة

حتي تصبح الأخيرة هي القاعدة. فقد أدي سقوط معايير الحضارة وأخلاقها إلي إختزال المرأة، إلي أنثي تتحرك بأنوثتها تشبع أحتياجاتها الجنسية حسبما تريد دون قيد أو معيار. وفي ذات الوقت تدنت الحضارة بقيمة المرأة فتاجرت بجسدها من خلال إتساع مساحة ظاهرة البغاء، حتي اقدمت بعض المجتمعات الغربية إلي الإعتراف به كمهنة وأنشأت للائي يمارسنها نقابة[43]. وقد أدى إنهيار الأسرة الطبيعية وظهور الأسرة الشاذة وأنتشار بغاء النساء إلي أنهيار المصادر الشرعية لإنجاب الأطفال.

وإذا كانت المرأة هى آخر الفئات الاجتماعية التى حصلت على حق المواطنة الكاملة، فى أوربا والغرب عموماً من خلال الحركات النسوية، فإن تنظير العولمة رأى من الضرورى أن يتم تصدير هذه القضية بالضغط والقوة والتحايل إلى مجتمعاتنا، برغم عدم وجود حاجة بنائية لذلك. فالخطاب الإسلامى منح المرأة المواطنة الكاملة منذ البداية وبكل ما يتصل بها من حقوق ووجبات. يؤكد ذلك قوله تعالى "يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا إن أكرمكم عند اللـه أتقاكم" سورة الحجرات آية رقم "13" وقوله سبحانة " يا أيها الناس إتقوا ربكم الذى خلقكم من نفس واحدة وخلق منها زوجها وبث منهما رجالا كثيرا ونساءا وأتقوا اللـه الذى تساءلون به والأرحام" سورة النساء آية "1". وهو ما يعنى أن الإسلام إفترض المساواة المتكاملة والمتوانة بين الجنسين وليست المساواة الصراعية على الطريقة الغربية. وإذا قيل أن الخطاب الإسلامى صحيح فى منطوقه، غير متحقق فى ممارسته وواقعيته، فإننا نتساءل بدورنا وهل حقق الخطاب الغربى المتعلق بحقوق الإنسان المساواة بين البشر على الصعيد الغربى أو العالمى. لقد كان موضوع المرأة من الموضوعات التى فرضت على أجندتنا ففجر الصراع داخل الأسرة، وقد كان البديل الطبيعى هو تفعيل خطابنا الإسلامى وتجديده لإبراز مضامينه المتطورة التى تخلع على المرأة مكانتها السامية.

لقد إدركت قوى الغرب الشريرة أن تفكيك الأسرة يمكن أن يتحقق من خلال ثلاثة عناصر هى المرأة والشباب والطفولة. بإعتبارها العناصر الأضعف فى بناء الأسرة والأقل إلتزاما بمضامين الثقافة التقليدية ومرجعية المجتمع. إلى جانب أن هذه العناصر الثلاثة تشكل غالبية المجتمع. إما لأنها لم تستوعب مضامين هذه الثقافة بعد أو أنها عانت من وطأة قهرها كالمرأة وإذا كانت المرأة هى العنصر أو الجسر الأول للعبور والاختراق فإن الدخول إلي العالم الاسلامي من بابها يعد أكثر يسراً وسهولة لاعتبارين. الأول أن واقع المرأة في بعض المجتمعات الإسلامية

والعربية يشهد أحيانا ترديا واضحاً فى بعض السياقات الاجتماعية، وذلك يختلف بطبيعة الحال عن ما يفرضه الخطاب الاسلامي ويلح عليه. الأمر الذي يجعل الحديث الغربي عن حقوق المرأة له صدي ومصداقية بالنسبة لبعض الشرائح الاجتماعية، كما يجد لدي المرأة أُذناً صاغية. بينما يتصل الاعتبار الثاني بأن المرأة هي الأكثر استهواءاً بحكم تكوينها العاطفي إلي متابعة الجديد، خاصة فيما يتعلق بالتزين، لأن في ذلك إبراز لمفاتنها الأنثوية. تأكيداً لذلك أن نسبة عالية من السلع المعلن عنها هدفها إبراز أنثوية المرأة وطغيان هذه الأنثوية لتعيد تشكيل المرأة ذاتها وإختزالها في حدود إنثويتها، أو لتملأ فضاء المجتمع حتي تزدهر هذه الأنثوية علي تربتها. وإذا كان الشباب هم العنصر الثانى لإختراق الأسرة وتفكيكها، فإن ذلك باعتبار أن الشباب من ناحية هم الأقل ارتباطا بثقافة مجتمعهم التي تتبلور على هيئة منظومات القيم والمعاني والمعايير. ومن ثم فهم الأكثر استعدادا، من بين كل الفئات والشرائح الاجتماعية لتقبل الجديد ولوكان قادما من الخارج، لأنه يتصرف بعاطفية تجاه كل ما يشبع إحتياجاته[44]. قد يرفضه بعض الشباب حينما يتعرفوا عليه، غير أن الغالبية سوف توافق عليه وتقبله وتعمل بمضامينة، خاصة إذا كانت مؤسسات التنشئة ضعيفة وعاجزة عن مواجهة هذه المضامين. وتعد الطفولة هى العنصر الثالث لإختراق المجتمع العربى الإسلامى وتفكيك الأسرة. وذلك بإعتبار أن الطفولة هى الأقل إرتباطا بثقافة المجتمع، ومن ثم فمن السهل إعادة تنشئتها من خلال الفضائيات وآليات أخرى كثيرة وفق قيم المجتمعات الغربية. لتصبح منفصلة عن مجتمعاتها ومن الجذور، فعقولهم ما زالت صفحة بيضاء، يمكن بالاحتيال ملؤها بمضامين غربية غريبة على مجتمعاتها.

على هذا النمط تعتبر المرأة هى العنصر الأول وأحد جسور العبور التى إعتمدتها الحضارة الغربية لتفكيك الأسرة والمجتمع وفرض إنهيار الحضارة الإسلامية. ولإنجاز هذا الاختراق الحضاري الشرير تعتمد الحضارة الغربية آليات عديدة. ويعد الاختراق الثقافي أبرز هذه الآليات، وفي هذا الإطار يتحقق الأختراق الثقافي بوسائل عديدة منها الاعلام والاعلان وتكنولوجيا المعلومات المتطورة، حيث يلعب الإعلام والاعلان المتقدم دوراً بارزاً في هذا الصدد. إذ تنقل لنا الفضائيات الغربية النسيج المنهار للحضارة الغربية مجملاً، المرأة في الحياة العامة جسدها يستنفر الغرائز، وتختزل إلى جنس ردئ، يتلوى على الشاشة الصغيرة، نوع من إستنفار الغرائز ومقدمة لتوسيع مساحة الجنس الحرام. قد يقال أننا نحن الذين نؤكد علي هذا البعد فالعيب فى ذواتنا، والاجابة علي ذلك بسؤال وماذا عن

الجنس الذي إنتشر في كل اتجاه في مجتمعات الغرب، حتي بدأ ينخر في جسد الحضارة علي ما ذهب مفكروها.

الاعلان أيضا يلعب دوره البارز فى هذا الصدد، حينما ينقل إلينا نمط المتاجرة بجسد المرأة، فكلما كان الأعلان مشبعا ببعض الإيماءات الأنثوية والجنسية، كلما كان ذلك شهادة علي كفاءته، وأيضا علي قدرته علي الاختراق لوضع السلعة في عمق إمكانية الشراء. ذلك بالاضافة إلي أن الاعلان بطبيعته ينقل إلينا قيم ومعاني وسلوكيات حضارة غريبة علينا، فإذا تأملنا ما حولنا فسوف نجد أن الاختراق قد حقق بعض إنجازاته في ممارسات وسلوكيات الإعلان عن السلع في كثير من المجتمعات الإسلامية، التي تتبع نفس المنطق والأساليب الغربية. تأكيداً لتسليع جسد المرأة أن غالبية الاعلانات التي تبثها الفضائيات تستخدم جسد المرأة، لاستنفار شوق البشر إلي المشاركة في إستهلاك ما يعلن عنه[45]. وقد لعبت شبكة المعلومات الدولية دوراً في هذا الاتجاه كذلك، فبرغم فعاليتها العظيمة في نشر المعرفة علي الصعيد العالمي والمساعدة في تراكم المعرفة. إلا أنها قامت ببعض الوظائف الجانبية ذات الطبيعة السلبية، التي تدفع بإتجاه إنهيار المعاني والقيم التي للحضارات الأخري، ومن بينها الحضارة الاسلامية، وهي بالأساس لكونها الهدف. إرتباطا بذلك تلجأ شبكة المعلومات إلي وسائل عديدة لإنجاز ذلك، منها تأسيس الجماعات فى ساحات المجتمع الافتراضى التي تدور بعض حواراتها عن الجنس، تتخطي بالحوار مساحات السواء والاستقامة إلي المنطقة الحرام، حيث تلعب الشبكة دورها كوسيط لممارسة الجنس. يضاف إلي ذلك فتح نافذة الشباب واسعة علي عالم كامل من الجنس الذي توسع آلياته مساحة الجنس لديهم. علي هذا النحو يصبح شبابنا الاسلامي محاصر داخل أضلاع مثلث محكم ومتماسك الأوضاع، الاعلام والاعلان وشبكة المعلومات الدولية، ولا فرار من الخضوع.

وتعد الشعارات العالمية المتعلقة بحقوق الإنسان آلية ثانية إلى جانب الإعلان والأعلام وتكنولوجيا المعلومات ترفعها القوي العالمية لتيسير الاختراق الثقافي لتعديل أوضاع المرأة تجاه ذات الأوضاع السلبية التي تعيشها المرأة في الغرب. ولأن غالبية المجتمعات العربية والاسلامية تعاني من قدر واضح من التخلف الذي يجعلها ضعيفة وعاجزة في مواجهة المجتمعات المتقدمة، خاصة القوي الكبري المسيطرة علي العالم[46]. فإننا نجد أن هذه القوي العالمية المسيطرة تسعي بوسائل ضغط عديدة لتبديد هوية الأمة وتمزيق نسيجها الحضاري، وفي هذا الإطار يصبح الدفاع عن حقوق المرأة وحقوق الانسان هو المدخل لممارسة الضغط في هذا

الاتجاه. حيث نجد انه ليس من قبيل الصدف، إبتداء من تحقق المد الليبرالي علي الصعيد العالمي، وإنهيار الاتحاد السوفيتي وتسيد الولايات المتحدة الأمريكية علي قمة العالم وسيطرتها عليه. أن برزت دعوات كثيرة في العالم العربي والاسلامي تتحدث عن حقوق المرأة، والعنف ضد المرأة. بل وتؤسس تنظيمات نسائية عديدة في أغلب المجتمعات الاسلامية والعربية، بخاصة الضعيفة أمام السيطرة الغربية والخاضعة لها، لترفع هذه الشعارات وتطالب بهذه المطالب. فى ذات الوقت الذى لم يطرح أحدا تساؤلاً عن حقوق المرأة الغربية التي تضطر إلى المتاجرة بجسدها من خلال الاعلان، أو تبيعة للعبث به جنسيا من خلال البغاء، من أجل الحصول علي ما يقيم الأود. ونتساءل أليس من حق المرأة أن تحصل فى دول الرفاهية في الحضارة الغربية علي ما يشبع حاجاتها الأساسية بكرامة ودون تعريض جسدها للعبث به. وبرغم أن الاسلام منح المرأة مكانتها العالية وأدوارها الأسمي، فلا مانع من قيام أشاوس الحضارة الغربية، يتبعهم الصغار المحليون من إتهام الاسلام بما ليس فيه فيما يتعلق بالمرأة، فالهدف ليس الارتقاء بالمرأة ولكن العمل علي تدمير هوية الأمة[47].

وتشكل الصفوة العلمانية المتطرفة في المجتمعات العربية الاسلامية أحد الآليات الهامة التي يتم اللجوء إليها، من خلال شراء ضمائرها، لتبديد هوية المراة العربية الاسلامية ودفعها في إتجاه تبني سلوكيات المرأة الغربية. حيث تتحرك هذه الصفوة مؤيدة بالحكومات الضعيفة، أو بالأصح الأنظمة السياسية لحالة أو طور الانهيار الحضاري. فى هذا الإطار ينصرف الاهتمام من الحديث عن التنمية والتحديث والتقدم وفق مشروع إجتماعي يتحرك عبره المجتمع، إلي الاهتمام بقضية ختان الإناث، وهى وأن كانت حق غير أنه الحق الذى أريد به باطل. في نطاق ذلك تستورد قضايا من الغرب لتفرض علي أجندتنا، كقضايا التحرش الجنسي وقضايا إغتصاب الرجل لزوجته، أضافة إلي محاربة الرموز الاسلامية التي قد تتمسك بها المرأة كالحجاب. وبدلاً من أن يشارك المثقفون في النضال لدفع التحول الديموقراطي إلي الأمام، نجدهم يختلقون معارك دون كيشوتية ضد الحجاب. وبدلاً من أن تدفع الصفوة العلمانية المتطرفة مجتمعاتها على طريق التقدم، إذا بها تخدم أهداف الآخر الحضاري في تدمير هوية الأمة وتمزيق نسيجها ودفعها فى الطريق العكسى بإتجاه التخلف.

وتلعب بعض المنظمات الأهلية المهتمة بقضية المرأة دورها في هذا الاتجاه كذلك، في هذا الاطار تكاثرت المنظمات والتنظيمات الحكومية وغير الحكومية

التي تهتم جميعها بقضايا المرأة من خلال الرؤية الغربية. حيث إنتشرت هذه المنظمات علي الساحة العربية والاسلامية، تتلقي التمويل من المؤسسات الغربية الحكومية وغير الحكومية. لتتساقط في جيوب الصفوة النسائية التي تستأجر للعمل في اتجاه دفع تطوير المرأة في إتجاه التطور الغربي، بدلا من العمل علي دعم روابط المرأة بتراثها وتأسيس وعيها به. في هذا الاطار تعمل هذه التنظيمات في اتجاه تمزيق روابطها بنسيج مجتمعاتها وتراثها الذي منحها المكانة العالية. وإذا كانت المرأة في المجتمع بخاصة في شرائح الطبقة الوسطى والدنيا، تعيش في غالب الأحيان في ظل ظروف تعسه ومأساوية بسبب ظروف إجتماعية وإقتصادية ضاغطة، تفرض العنت عليها[48]. في نفس الوقت الذي نجد فيه قيادتها وصفوتها النسائية لاهية عنها تعقد المؤتمرات والندوات والمحاضرات التي تتحدث عن المرأة، حتي تصل أصواتها إلي مؤسسات التمويل في الغرب لترفع من تمويلها الذي يتدفق بدوره إلي جيوب نهمة لا تشبع.

ذلك يعني أن المرأة اصبحت تشكل ساحة صراع بين حضارتين، الحضارة الغربية التي أفتقدت نموذجها المعياري الموجه فيما يتعلق بتنظيم وتطور الحياة بعامة وبخاصة فيما يتعلق بالمرأة. فأختزلت المرأة من إنسانة كاملة إلي أنثي، فنشرت الجنس الحرام في فضاء هذه الحضارة حتي أتي علي كل شئ وبدأ يفت في عضدها وينخر في بنيتها من الداخل. فقد بدأ هذا النموذج الحضاري الغربي يتحرك بإتجاه الشرق وبخاصة تجاه الحضارة الاسلامية، يسعي إلي نشر ثقافة الانحراف والحرام علي ساحتها. يحاول أن يقتلع قيم ومثل ومعايير دينها من جذورها، حتي تشكل فضاءاً يعيث فيه حراما وفساداً. يخترق هذا النموذج فضاءنا مسلحاً بالقوة والاعلام والاعلان وآليات عديدة أخري كثيرة، إضافة إلى مضامين ثقافة الجنس الحرام، وكذلك بضعفنا. يسعي هذا النموذج المدفوع بقوة شريرة ويخطط لصراع – يعتقد انه منتصر فيه – مع الحضارة الاسلامية، التي تمتلك النموذج الموجه الذي يتضمن القيم والمثل والمعايير، التي تنظم كل تفاصيل حياة البشر، بما في ذلك أوضاع المرأة. كل السلوكيات المتصلة بشخصها أو بعلاقتها بالآخرين من داخل الدائرة القرابية أو خارجها، كما ينظم أدوارها علي ساحة التفاعل الأسري وبين كل أطرافة[49]. وهو ما يعني أن النموذج الأسلامي فيما يتعلق بالمرأة لم يترك واردة ولا شاردة في عالمها إلا وتعرض لها وحددها، بحيث لم يترك شيئا للتجربة أو المحاولة وإحتمالية الخطأ. لقد رسم النموذج الاسلامي الإطار الذي ينبغي أن تتحرك فية المرأة بوضوح لا لبس فيه، إضافة إلي أنه لم

يغلق باب التأويل والاجتهاد وإعادة قراءة النموذج لاكتشاف معاني جديدة، تساعد علي تأكيد تكيف المرأة المسلمة مع واقعها المتجدد والمتغير أبداً، بحيث أصبح الخروج عن الاطار الذي حدده النموذج إنحرافا.

وأمام ضغط الثقافة الغربية المتعلقة بالمرأة في مقابل صلابة النموذج الاسلامي الذي يستمد قوته من تنظيم حياة المرأة بصورة تفصيلية وراقية ومتكاملة، كان من المنطقي أن تحدث محاولات للتفلت من هذا النموذج. وهو التفلت الذي ما زال محدوداً طالما أن النموذج ما زال في العقل والقلب المسلم ماثلاً. وقد بدأ هذا التفلت أو الانحراف يأخذ أحد أشكال ثلاثة، في إطار الشكل الأول تظهر تأويلات غريبة علي روح النموذج يفتش في إطارها فقهاء الزمان الردئ، عن بعض الوقائع النادرة التي تعد إستثناءاً. ويحولونها لتصبح القاعدة، كطلاق "الخلع" الذي يتحول من واقعة إستثنائية حدثت في ظرف إستثنائي، ليصبح القاعدة، وعبر جسره تنهار وتتفكك أسر عديدة، ويتشرد أبناء ويسقط الالتزام بالأسرة. وزواج "المسيار"، محاولة أخري لتحويل الاستثناء التاريخي إلي قاعدة، حيث يطرح هذا النمط من الزواج بغير ظروفة. وينضم إلي ذلك زواج "المتعة" المؤقت بطبيعتة ليصبح أو يتحول، بضغط من إختراق الثقافة الغربية، التي تسعي إلي تفكيك النموذج الاسلامي، إلي دوام يؤدي تواجده إلي محاولة تقويض أركان الأسرة والنموذج معاً. إضافة إلي نمط الزواج الذي طرحة أخيراً الفقية اليمني الشيخ عبد المجيد الزنداني، والذي سماه "زواج فريند" والذي يجسد قوة إختراق الثقافة الغربية لقيمنا ومعاييرنا الاسلامية كما هو واضح من التسمية(*). يضاف إلي

---

* يعتبر "زواج المتعة "زواج مؤقت ينتهي بإنتهاء المدة المتعاقد عليها بدون طلاق، ولا توارث عند الموت. وقد أحله النبي صلي اللـه عليه وسلم، لظروف طارئه ثم ابطله بعد زوال الظرف وإستمر باطلا إلي يوم القيامة. وأساس نسخه عند أهل السنة يرجع إلي أن المقصود من الزواج هو الدوام والاستمرار، حتي يكون هناك أستقرار في الأسرة، لتؤدي رسالتها التى تتضمن الرحمة والمودة والسكن وتربية النسل تربية منظمة (50). أما "زواج المسيار" فهو الزواج الذي تتنازل المرأة في إطاره عن بعض حقوقها، وهذا الزواج وإن لم يحقق كثيراً من مقصود الزواج لكنة مباح مع الكراهية، ولا يلجأ إليه إلا في بعض الحالات الخاصة. وفي إطار زواج المسيار تتنازل الزوجة عن حقها في النفقة وفي المبيت إن كان للزوج إمرأة أخري. والغرض الظاهر منه هو الاستمتاع إما بسبب واضح لزيادة رغبته في المتعة، وإما لأن المرأة فاتها قطار الزواج وترغب في الزواج بأي من صورة (51). أما "زواج فريند" فقد طرحة الشيخ الزنداني، كحل شرعي للعنوسة وتيسير الزواج، وذلك من خلال خلق صلة زواجية جديدة تحمل أسم "زواج فريند" بدلا من نظام "جيرل فريند **Girl Friend** و **Boy friend** الموجودة في الغرب. حيث يمكن للشاب أو الشابة من خلال هذه الصلة الزواجية الجديدة، أن يرتبطا بعقد زواج شرعي، دون أن يمتلكا بيتا يأويان إليه، إذ يكتفي في البداية بأن يعود كل منهما إلي بيت أبوية (52). وقد رفضه غالبية الفقهاء وواضح من الشكل الأول والثاني الانحراف عن روح الدين والنموذج الاسلامي، كما هو واضح من الشكل الثالث تاثير ضغط الثقافة الغربية علي مجتمعاتنا.

ذلك محاولة فرض فهم خاص للنص، ومحاولة الترويج له حتي يتحول إلي فهم عـام، كـالقول بإن آيات الحجاب تتحدث عن واقعة تاريخية لتمييز "الحرائر" عن "الجواري" متجاهلين أنه حكم قرآني عام يتجاوز الزمان والمكان حتي وإن نـزل الـوحي بـه بمناسـبة معينـة. وتأكـدت عمومية هذا الحكم بحديث الرسول صلي اللــه عـلي وسـلم وسـنته. بحيـث نجـد أن هـذا الشكل من التفلت والانحراف عن النموذج، وإن كان محدوداً في مسـاحتة، إلا أنـه إنحـراف يتحدد بتحويل ما هو إستثنائي إلي قاعـدة، أو إختـزال مـا عـو عـام ولا تـاريخي إلي مـا هـو مؤقت وتاريخي.

ويتمثـل التفلـت أو الانحـراف الثـاني عـن النمـوذج الاسـلامي فـيما أصـبح يعـرف "بالزواج العرفي" وإذا كان هذا النمط في صحيحة يطلق علي عقـد الـزواج الـذي لم يوثـق بوثيقة رسمية. وهو العقد الذي إذا إنعقد به الزواج فإنه يصبح صحيح شرعـاً، ويحـل بـه التمتع وتتقرر بواسطته الحقوق للطرفين وللذرية الناتجـة مـنهما، وكـذلك التـوارث. وقـد كان هذا النظام هو السائد قبل ان توجد الأنظمـة المدنيـة الحديثـة التـي توجـب توثيـق العقود، وهـو زواج وإن كان صحيح شرعاً، غير أن له إضرار وتترتب عليه أمور محرمـة[53]. وفي ظل هذا الشكل الشرعي الاستثنائي كذلك، وبسبب ضـغط الاباحيـة الجنسـية الغربيـة التي تعد من متضمنات الاختراق الثقافي، وهي الاباحية التي وسعت من مسـاحة الجـنس في حيـاة شـبابنا وأججـت غرائـزة. وفي مواجهـة النمـوذج الاسـلامي الموجـه والقـوي في معاييره، بدأ الشباب يتبني زواجاً علي هيئة أو شكل الزواج العرفي، الذي قد يوافق عليـه النموذج الإسلامى وإن زوده الشباب بمضامين غربية. علي هـذا النحـو أبتكـرت خمســة أشكال للزواج العرفي منها "زواج الهبة" و"زواج الكاسيت" و"زواج الـدم" و"زواج الوشـم و"زواج الطوابع"[*]. وجميعها أشكال من الزواج خارج الشرعية الدينيـة وتتنـاقض معهـا،

---

* يعد "زواج الهبة" نوع من الزواج لا يحتاج فيه الطرفان إلي كتابة ورقة أو إلي شـهود وغـيره مـن الأعبـاء التـي رأي الشباب أنها تعوقهم، حيث يتم هذا الزواج بين شاب وفتاة بأن تهب الفتاة نفسها للشاب بقولها "وهبت لك نفسي" ويقبلها الشاب، وبذلك يصبح لهما حق ممارسة حياتهما كـزوجين. وفي "زواج الكاسـيت" لا يحتـاج الطرفان إلي كتابة ورقة أو لشهود أو غير ذلك من تلك الأعباء، حيث أصبح من المعـترف بـه أن يقـوم الشـاب والفتاة الراغبان في الزواج بترديد عبارات بسيطة كأن يقول الشاب لفتاته أريد أن أتزوجك، فترد عليه بـالقبول بتزويج نفسها له، ويتم تسجيل هذا الحوار البسيط علي شريط كاسيت، وبعـدها يمـارس كـل مـنهما حقوقـة الزوجية كأي زواج عادي. ومع التطور الذي يشهده العالم علي ساحة الجنس، يشير "زواج الدم" إلي قيـام كـل من الطرفين الراغبين في الزواج بجرح إبهامه ليسيل منه الدم وتختلط دمـاؤهما، وبـذلك يصـبحا زوجـين لهـما جميع الحقوق الزوجية للأزواج. ومع التفنن في إبتكار أشكال وأسـاليب جديـدة للـزواج ظهـر "زواج الوشـم" حيث يقوم الشاب والفتاة في إطاره بالذهاب إلي أحد مراكز الوشم، ويقومان بإختيار رسم معين يرسمانه علي ذراعيهما أو علي أي مكان يختارانه من جسديهما، بحيث يكون هذا الوشم بمثابة عقد الزواج، ←

وتعد التفافا حول النموذج الاسلامي الموجه، كما تعد نوعاً من نشر الاباحية الجنسية بين الشباب في كل إتجاه. وتحت ضغط إختراق الثقافة الغربية المشبعة بروح القوة الشريرة والجنس الحرام، حيث أصبحت هذه الأنماط من الزواج السري واقعا ملموسا لايخفي علي كل ذي بصيرة. تعددت أشكاله، وفى كل يوم هناك جديد بشأنه، لدرجة أن بعض الإحصائيات أكدت أن هناك أربعة عشر ألف قضية مرفوعة أمام المحاكم الشرعية لاثبات البنوة من هذه الأنواع من الزواج، ومن المحتمل أن يكون ذلك ليس إلا قمة جبل الثلج العائم.

ويتشكل الانحراف أو التفلت الجنسي الثالث – والمؤثر على بنية الأسرة - من خلال ممارسة الجنس الصريح، حيث الانحراف الذي لا يتستر حرامة بأية أقنعة شرعية زائفة. فتحت وطأة الجنس المتدفق عبر الفضائيات والهروب علي متن الأشرطة الممغنطة، أو الذي يتحرك عبر أثير شبكة المعلومات الدولية. إضافة إلي تطور تكنولوجيا الجنس، المتمثلة في إبتكار وانتشار أقراص الفياجرا متضافرة مع أقراص منع الحمل، إلي جانب تطور تكنولوجيا الاجهاض المتطورة، حيث بدأت مؤشرات كثيرة لإحتمال وقوع تمرد جنسي علي المشروعية الدينية وعلي العرف والمألوف[55]. إرتباطا بذلك بدأت تتشكل مساحات الجنس الحرام، وتتسع بين بعض الشرائح الاجتماعية، وفي مواضع التجمعات الشبابية أمام تساهل عائلي وإجتماعي[*] بليد. في هذا السياق تصاعدت موجات الجنس حتي إختراق حدود العائلة ووقوعه علي ساحة أرض المحارم، بحيث أعتبر ذلك مؤشراً، إذا إستمر

= هذا وبموجب الوشم يتحول الشاب والفتاة إلي زوج وزوجة لهما الحق في ممارسة كافة الحقوق الزوجية. ويعد "زواج الطوابع" آخر ما وصلت إليه عقول الشباب، حيث يتم هذا الزواج عبر إتفاق الطرفين علي إتمامه، ويقومان بشراء طابع بريد عادي، ويقوم الشاب بلصق الطابع علي الجبين، وبعد عدة دقائق يعطي الطابع للفتاة التي تقوم بدورها بلصق الطابع علي جبينها، وبهذا تنتهي مراسم الزواج ويتحول بعدها الشاب إلي زوج والفتاة إلي زوجة وسط تهنئة وفرحة الأصدقاء، الذين يساعدونهما علي تحمل تكاليف الزواج، عبر توفير مكان لهما ليلتقيان فيه بخصوصية، وليمارسا علاقتهما الزوجية بدفء وخصوصية بعيدا عن العيون المتربصة (54).

* من الظواهر المدهشة التي تعد مؤشرات علي التساهل العائلي أمام الإنحراف، المشكلة التي شغلت الرأي العام في الفترة الأخيرة، والتي تمثلت في إنجاب فتاة أبنة لأستاذين جامعيين- المفترض أنهما قدوة – من شاب فنان لأبوين من أهل الفن – المفترض أنهم قدوة كذلك – من خلال زواج عرفي تم سراً في الظلام ومن خلف ظهر الأهل. المثير للأستغراب أن أبوي الفتاة تناول أمر إبنتهما –تحت تأثير إختراق الثقافة الغربية – من زاوية حقوق الإنسان وحقوق المرأة والطفل. وتناول الرأي العام القضية من هذا المنطلق أيضا، وظهرت الأبنة في ثوب البطلة المدافعة عن حقوق الانسان والمرأة. وأسقط الجميع او لم يتنبهوا متعمدين إنحراف الأبنة وممارستها الجنس من خلال زواج عرفي مشبوه، من خلف ظهر الأبويين والأسرة، ويبدو أن صوت المؤسسات الدينية كان خائفا وخافتا في مواجهة هذه القضية.

الأمر بهذه الوتيرة، علي حدوث زلزال لا ريب أنه سوف يقلب الثوابت في حياتنا رأسا علي عقب.

وإذا كان الإختراق الثقافي الغربي بجنسه الحرام – الذي يوسع إنفلاتنا- ما زال يضغط علي حياتنا، ويسبح مزهوا في فضائنا بلا عائق ولا رادع، وإذا كانت القوي العالمية تضغط بإتجاه نشر انحرافها علي العالم وعلينا، تستهدف من ذلك تمزيق نسيج أسرتنا ومجتمعنا، وتدمير رواسخ أو ثوابت حضارتنا. فإنه يصبح علي كل ذي عقل وضمير في هذه الأمة، أن يعمل بسرعة وبجدية حضارية وقومية، بإتجاه بناء واستراتيجية شاملة، تعمل علي دعم نموذجنا الاسلامي، الذى توجه قيمة ومعاييره سلوكيات البشر في مختلف مجالات الحياة الاجتماعية. ويمكن أن يتحقق ذلك من ناحية من خلال إبراز وتوضيح الموقف الاسلامي الصريح من القضايا المعاصرة المتعلقة بالمرأة، والعمل علي نشرها حتي يتعرف عليها الكافة. ومن ناحية ثانية إعادة قراءة وتأويل وثائق ديننا فيما يتعلق بقضايا المرأة ومشكلاتها الحالية، ذلك مباح لنا إستناداً إلي الحديث الشريف "يظهر علي رأس كل مئة عام من يجدد لهذه الأمة أمر دينها". ومن ناحية ثالثة أن تعمل مؤسسات التنشئة الاجتماعية، المتمثلة في الأسرة والمدرسة والاعلام بجد ومن الأن – إذا أردنا أن نبقي بشراً ذوي كرامة- علي غرس قيم ومعايير النموذج الاسلامي. والتأكيد عليها فيما يتعلق بقضايا المرأة والمجتمع والحياة عموماً، في بناء شخصية أبنائنا من خلال مؤسسات وعمليات التنشئة الاجتماعية العديدة والمتنوعة، بحيث يشكل ذلك سداً منيعاً عائقاً للإختراق، يحمينا من موجات الانحراف والحرام مهما كانت عالية ومتدفقة، واللـه المستعان به في كل حال.

ويعد الشباب هم الفئة الثانية التى إعتمدتها قوى الحضارة الغربية كمدخل لفرض إنهيار الحضارة العربية الإسلامية، لأنهم الأقل إرتباطا بالثقافة ولكونهم ما زالوا خاضعين لعملية التنشئة، ومن الممكن دفعهم فى إتجاه التنشئة الخطأ وفق قيم ومعايير غربية. والآلية المثلى فى هذا الصدد هى الاعلام الذى يرسل لنا أفلام الجنس التي توجه إلي الشباب، والتي تعمل علي توسيع مساحة الغريزة في إهتماماتهم، حتي يتراكم التوتر بين ساحة الغريزة المتزايدة بإطراد،[56] وبين القيم والمعايير الذي ترفض تزايد هذا الاتساع. في ظل رجاء مشبوه من قبل موجهي هذا الاعلام بأن تتفجر الثورة الجنسية التي يقودها شباب الحضارة الاسلامية، فيطيحون بكل القيم والمعايير. وفي هذا الاطار نذكر أن بنيامين نيتنياهو رئيس وزراء إسرائيل الأسبق قد أشار علي المسئولين الأمريكيين أن يزيدوا من إرسال

قناة "فوكس الأمريكية" التـي تعـرض لأفـلام الجـنس لإيـران، فهـي كفيلـة بتوسـيع مسـاحة الجنس والغريزة في أبنائهم، ومن ثم تأسيس قطيعة بينهم وبين معاني وقيم حضارتهم.

تخترق الحضارة الغربية مجتمعاتنا من نافذة الشباب كذلك، حينما تنشر بينهم ثقافـة الإستهلاك، مـن خـلال تـدفق السـلع فى أسـواقهم، وإسـتمرار فعـلى، لـيس إسـتهلاك السـلع بإعتبارها تؤدى وظيفة، ولكن إستهلاك السلع بإعتبارهـا رمـز للإسـتهلاك ومحـدد للمكانـة، كذلك فإن إستهلاك "الماركات بالأساس". وقد يعمل الإعلام والإعلان بإتجاه تأسيس الحاجات عند الشباب، ثم تقدم الحضارة الغربية سلع إشباع هـذه الحاجـات، وهـو مـا يعنـى إعـادة تشكيل البنية الشابة من باب الإستهلاك، فإذا تزاوج ذلك مع الحرمان الذى تعانيه الطبقات المتوسطة والدنيا والتى ينتمى إليها غالبية الشباب، فإن الأحسـاس بالحرمـان يصـبح عميقـا وثقيل الوطأة كذلك، بحيث نجده يفصل الشاب عـن سـياقه الإجتماعـى، بإضـعاف إنتمائـه وربما تشويه هويته.

بالإضافة إلى ذلك فإنه إذا كان الإعلان يعمل على توسيع مساحة الجنس عند الشباب، فإن ذلك من شأنه أن يجعل من الطاقة الجنسية قوة ضاغطة قد تدفع من ناحية إلى طـرق سلوكيات ذات طبيعة إنحرافية كالتعامل الجنسى خارج الشريعة، يضـاف إلى ذلـك إمكانيـة أن يتضـافر ذلـك مـع تعـاطى المخـدرات إمـا للهـروب مـن ضـغط الغريـزة أو الإسـتعانة بالمخدرات للتزود بالطاقة لإشباع الغريزة ولو من خلال المخـاطرة. وهـو مـا يجعـل الجـنس والمخدرات على تضافر من حيث الإنتشار بفعل قوى العولمة على ساحة الشباب.

يضاف إلى ذلك أن الفضائيات تنقل عادة نوعية الحياة فى المجتمعات المتقدمـة، ومـن الطبيعى أن يتابع الشباب نوعية الحياة فى المجتمعات الغربية، وقـدر الفـرص التـى تتيحهـا نوعيـة الحيـاة هـذه. ومـن خـلال المقارنـة يـدرك الشـاب أنـه أمـام حيـاتين، إحـداهما فى المجتمعـات المتقدمـة التـى تتـيح درجـة عاليـة مـن الفـرص التـى توجـه لإشـباع الحاجـات الأساسية، وهى متوفرة، بينما فى مجتمعه تغيب هذه الفرص ولا يتحقـق الإشـباع ومـن ثـم يشعر الشاب بالحرمان، ويترتب على الشعور بالحرمـان، شـعور بالإنفصـال يتآكـل فى إطـاره الإنتماء وتتأسس تبعية جديدة يتابع فيها الشباب نوعية الحياة المتقدمة، ويتولد لـه إعجـاب داخلى بها، يصبح مرتبطا بها، يعيش مهاجراً إليها هجرة سيكلوجية بداخله كلما زاد إنفصـاله عن مجتمعه، فإذا تحولـت الهجـرة السـيكلوجية إلى هجـرة حقيقيـة، فـإن الإنفصـال يقـع، ويخسر بذلك المجتمع طاقاته الشابة.

وتعد الطفولة هى الشريحة الثالثة التى يمكن إختراق المجتمع العربى من خلالها وإذا كان أطفال الأسر فى السياقات الغربية محرومون من دفئ ودعم الحياة الأسرية فليكن أطفال الشرق الإسلامى والغرب فى الهم سواء. وتتضح الأوضاع المزرية التى تعيشها الطفولة الغربية من أنه برغم إنهيار الأسر فإن إنتاج الأطفال ظل بذات المعدلات تقريبا، وهو ما يعنى إستمرار إنتاج للأطفال من خارج الشرعية العائلية، الأمر الذي يشير إلى أن حياة هؤلاء الأطفال تتحقق في ظل أوضاع أسرية غير مواتية. فهم يعيشون إما في أسر مفككة أو علي الأقل باردة، أو في أسر لأباء بديلة، أو حتي تم التخلي عنهم فتبنتهم مؤسسات أو أسر بديلة. هؤلاء الأطفال بلا مرجعيات جماعية، يشقون حياتهم في ظروف صعبة، يتغلبون علي صعوبات الحياة بلذة الجنس تارة أو بتعاطي المخدرات للهروب إلي عالم خيالي، ومن واقع صعب تارة أخري، وفي كل الأحوال فهم غير متكيفون مع هذه الحياة.

المجتمع يقتل البراءة فيهم يدفعهم إلي كل السلوكيات التي تتنافي مع عذريتهم حتي المتاجرة بأجسادهم من خلال بغاء الطفولة، التي برعت الحضارة الغربية في أبتكاره علي أرضها، وتسعي إلي نشرة علي ساحة كل الأرض وحتي في فضاء الكون. مرض وأنحراف اختصت به الحضارة الغربية نفسها، غير أنها تسعي إلي نشره عبر العالم – من خلال العولمة - حتي تنفي إختصاصها به، تعبير عن أنانية غربية شريرة حيث يستمتع الكبار بالجنس مع الأطفال الذين ينخرطون فى هذه الممارسات لكونهم يحتاجون إلي لقمة العيش، في مقابل العبث بأجسادهم الغضة، يغتالون البراءة عند أطفال المجتمعات الفقيرة ليتزايد السياح القادمين من الغرب سعيا وراء تحقيق مزيداً من المتعة خلال هذه الرحلات السعيدة، والعملة الغربية ذات قيمة عالية وباستطاعتها شراء المتعة من اجساد الأطفال المحرومين أبناء الأسر الفقيرة والمعدمة، كأنما هو إنحدار حضارة تسعي إلي الإنحدار بالعالم جملة.

ومن الطبيعي أن يسعي أطفال الحضارة الذين اغتصبت براءتهم إلي الإنتقام ورد الصاع صاعين، حينما يتسببون فى ارتفاع جرائم العنف والقتل والاغتصاب بمعدلات عالية، تفوق نظائرها في العالم. يضاف إلي ذلك جرائم الاعتداء علي الممتلكات، كسرقة المنازل والنشل وسرقة السيارات ولو بالآكراه، كأنما هناك ثأر دائم بين الحضارة وأبناءها، لنسميه جدل العدوان، أو صراع السبق من أجل الأنتقام. فإذا أدرك الصغار والشباب أن ظروف المجتمع والحضارة اقوي من أرادتهم، فإن المخدرات تصبح هي الساحة التي يهرب إليها الجميع، المخدرات

والجنس طاعون ينهش في جسد هذه الحضارة[57]. نوع من الانتحار الذاتي الذي قد يقدم عليهم الصغار، قبل أن تفرض عليهم حضارتهم الانتحار، المادي أو المعنوي علي السواء أو حتي كليهما معا.

ذلك يعنى أنه برغم أن الحضارة الغربية قد قطعت أشواطا بعيدة علي طريق التقدم المادي، حيث العلم المتقدم والتكنولوجيا المتطورة، والقوة العسكرية التي لا تقهر، فإن هذه الحضارة قد بدأت من جوانب عديدة تفقد توازنها ومؤشرات ذلك عديدة. فقد بدأت من ناحية تفقد نقاءها السكاني، سواء بإتجاه قاعدتها السكانية إلي التآكل، حتي أنه يقال أنه مع نهاية العقد الأول من الألفية الثانية كانت الطاقات المادية للحضارة الغربية متنامية وقوية، غير أن ذلك تحقق علي خلفية من عدم الطهارة وعدم التوازن والاختزال الانساني، وهى الشروط التى قد تجعلها الحضارة الأقوي ماديا غير أنها الأضعف من الناحية المعنوية وهو الضعف الذى يمكن أن يأتى على أسسها ومواردها المادية، ذلك فى مقابل الحضارة الإسلامية التى تمتلك الإمكانيات المادية والمعنوية فيما هو كائن، وهى الإمكانيات التى يؤدى تفعيلها إلى تحولها إلى مصادر قوة على ساحة ما ينبغى أن يكون. ولذلك تسعي الحضارة الغربية إلي تبديد ما هو كائن، وإجهاض الممكن من رحمة حتي لا يولد[58]. بالإضافة إلى ذلك تسعي القوة الشريرة للحضارة الغربية إلي الشرق الاسلامي لتفت في عضده وتنشر الجنس الحرام والجريمة علي ساحتة، حتي يتآكل نسيج الحضارة وتسقط أو علي الأقل تصبح حضارة مناظرة لحضارة الغرب في كل جوانبها المعنوية والمعيارية السابقة والساقطة. وفي هذه الحالة تصبح بيئة مجاورة حاضنة للحضارة الغربية المجاورة وداعمة بغض النظر عن إنحدارها السريع إلي التآكل والجحيم.

خامساً: تأثير إنهيار الأبنية العائلية على الأمن القومى

من المؤكد أن متغيرات كثيرة لعبت دوراً محوريا فى إضعاف التكوينات العائلية والأسرية فى مجتمعاتنا، أبتداء من معادلة إختلال توازن الموارد الاقتصادية وعدد السكان، وحتى تأثيرات العولمة التى تتجه إلى مزيد من إضعاف الحياة الأسرية. بحيث تتجانس مع التوجهات المنظمة لنوعية الحياة فى مجتمعات القوى الموجهة للنظام العالمى وهى التوجهات التى دفعت إلى إنهيار الحياة الأسرية. بيد أنه نظراً لتباين نوعية الحياة فى مجتمعاتنا عن ما هو قائم فى الحياة

الغربية، فإننا نعتقد أن أنهيار الأبنيـة الأسريـة فى مجتمعاتنـا سـوف يتضـمن تهديـداً لأمننـا القومى فى أبعاده الثقافية والاجتماعية من جوانب عديدة.

ويتمثل الجانب الأول فى هذا الصدد فى حالة الفوضى التـى تنتـاب الحيـاة الأسريـة فى مجتمعاتنا، لعل أهم مظاهرها إرتفـاع معـدلات الطـلاق فى العـالم العـربى لتصـل إلى نسـبة تتراوح بين 30%، 40%، ذلك إلى جانب نسبة عالية مـن الأسر منهـارة مـن الـداخل. ويرجـع ذلك من ناحية إلى أن تطـور العائلـة العربيـة دخـل فى المنطقـة الفـراغ التـى تميـز المرحلـة الإنتقالية، حيث أن قيم التراث لم تتجدد وتلعب دوراً فاعلاً عـلى سـاحة الحيـاة فى المجتمـع العربى، ومن ثم فهى عاجزة عـن تنظـيم الحيـاة العائليـة أو الأسريـة، فـالأسرة فى تفاعلاتهـا الأساسية غير محكومة فى غالبية هذه التفاعلات بالقيم العظيمة المتضمنة فى ديـن المجتمـع وأخلاقة. ومن ناحية ثانية فإن ثقافة التحديث لم تتغلغل بعد بصورة كاملـة، بحيـث تصـبح هى المتحكمة أو المسيطرة والمنظمة للتفاعل فى نطـاق الحيـاة الأسريـة[59]. ولـذلك نجـد أن تنظـيم تفاعـل الأسرة العربيـة يحـدث عـلى سـاحة الحالـة الإنتقاليـة بواسـطة معـايير غـير متجانسة وأحيانا متناقضة وهى المعايير التى توجد فى منطقة الفجوة بـين مـا هـو تقليـدى وما هو حديث. ولذلك نجد أن الأسرة تنظمها فوضى المعايير السـائدة، حيـث نجـد أن الأب قد يجد مصدر شرعية دوره فى قيم التراث، بينما قد تجد المـرأة الحضريـة المتعلمـة والأبنـاء مصادر لشرعية أدوارهم فى قيم الحداثة. فى حين أن أساس التفاعل الاجتماعـى فى أى وحـدة إجتماعية يؤكد بالأساس على الاتفاق حـول منظومـة القـيم الأساسـية، التـى تشـكل أسـاس العقد الاجتماعى للجماعة، وأساس صـيغة التوقعـات المتبادلـة بـين أعضـائها. فى مثـل هـذا السياق الأسرى يصعب على الأسرة القيـام بوظائفهـا الأساسـية، ومـن بينهـا عمليـة التنشـئة الاجتماعية، فمنظومة القيم الأساسية التى تنشئ الأسرة العربية أبنائها وفقا لها غير محـددة المعالم. إنها خليط من القيم العربية والأسلامية والأسيوية والغربية، خليط لم يتفاعل ليشكل مرجعية متماسكة توجه عملية التنشئة الاجتماعية، بحيث قد يؤدى ذلـك إلى عـدم إرتبـاط الأبناء بهوية مجتمعهم وضعف إنتمائهم له، وهو ما يعد تهديـداً مبـاشراً وإسـتراتيجيا – إذا كان له دوامة وإستمراره – على الأمن القومى.

وتشير المشكلة الثانية المهددة للأمن القـومى إلى حالـة التشـتت والـتشرزم أو التجـزؤ التـى أصـابت الأسرة العربيـة. إذ نجـد أن الأسرة العربيـة الآن تعـانى مـن مشكلة تعدد المرجعيـات أو الشرعيـات. فى هـذا الإطـار نجـد أن الآبـاء فى الغالـب مرجعيتهم ذات طبيعة تراثيه فهم مسيطرون وأحيانا متسلطون غـير ديمـوقراطيين،

حسبما تذهب الدعاوى الحديثة للعولمة. بينما نجد ان مرجعيات الأبناء فى الغالب مرجعيات حديثة. ومن ثم فإننا نجد أن الأسرة العربية تعانى حاليا مما يمكن أن يسمى بصراع المرجعيات، أو ما يمكن أن يسمى بصراع الأجيال. فإذا أضفنا إلى ذلك الأسلوب المتباين لإستخدام الإيكلوجيا المنزلية، وبخاصة الأسرة فى سياق الحضر العربى. حيث نجد أن الأب والأم يجلسان عادة فى أحد الحجرات "ولتكن غرفة المعيشة" بينما الأبناء فى حجراتهم، ينفقون وقتهم إما فى إستذكار الدروس. أو إنجاز أية مهام خاصة بهم، أو فى التعامل مع "الحاسب الألى" وشبكة العلاقات الدولية، يتأثرون بالمضامين التى تتدفق من خلالها، والتى تعمل على "تفريد" التفاعل العائلى حيث يتفاعل الفرد أكثر بمساحة وقت أوسع مع تكنولوجيا الأعلام والمعلومات. بحيث تتدفق منها مضامين قيمية وأخلاقية عديدة هى تتولى تنشئة الأبناء، ومن ثم تعمل على فصلهم تدريجيا عن منظومات القيم التى يسلك ويتفاعل وفقا لها الأباء[60]. مثل هذه الحالة تؤدى من ناحية ثانية إلى عزلة أفراد الأسرة عن بعضهم البعض، ويتعمق ذلك إذا رأت الأسرة أنه من الصعب جمع شمل الأسرة فى أوقات محدودة، على مائدة العشاء أو الغذاء، حيث يمارسها الأفراد منعزلين فى حجراتهم. وهو ما يعنى عزلة أعضاء الأسرة عن بعضهم البعض، الأمر الذى يضعف بقدر كبير قدرة الأباء على تنشئة أبنائهم، كما يضعف فى المقابل قابلية الأبناء لإستيعاب المضامين التراثية الصادرة عن الآباء لتنشئتهم. وبذلك يصبح الفضاء الأسرى مفتوحاً لأية مضامين يبثها الأعلام بقنواته الفضائية العديدة. وإذا كان الأسرة تعد أحد المؤسسات الهامة للتنشئة الاجتماعية، قد إتضح عجزها عن آداء هذه المهمة، فإن ذلك يعد مهدداً لمنطق إتصال الأجيال ببعضها البعض، وهو ما يؤدى إلى ضعف إرتباطهم بتراث المجتمع.

وتتصل المشكلة الثالثة المهددة للأمن القومى فى بعده الاجتماعى فى ضعف إرتباط الفرد بأطره الاجتماعية. فنظراً لأن الأسرة لم تعد قادرة على أن تشكل المرجعية الأساسية. بالنسبة للأبناء، ومن ثم فإذا كانت الأسرة هى التى تعمق منذ الصغر بعد إنتماء فى الطفل لأطره المرجعية. فإن ضعفها – أى الأسرة - سوف يعجزها عن آداء هذه الوظيفة، ومن ثم يبدأ الأنتماء لمختلف الأطر والسياقات الاجتماعية فى التتابع من حيث الضعف. فضعف الإنتماء للأسرة، يقوده إلى ضعف الانتماء للدائرة القرابية الأوسع. وذلك بدوره يقود إلى ضعف الإنتماء إلى المجتمع المحلى الذى يعيش فيه، ويتتابع الأمر حتى ضعف الانتماء للمجتمع الكبير الشامل.[61] وذلك يرجع بطبيعة الحال إلى أن سياقات وأطر جديدة بعضها معنوى

وبعضها مادى بـدأت لتشـكل مرجعيـة الأبنـاء، فمـثلاً نجـد أن الشـباب والآبنـاء فى غالبيـة السياقات الاجتماعية الحضرية فى العالم الثالث والمجتمع العربى، مشدودين بقوة إلى نوعيـة الحياة الأرقـى والأكـثر إسـتجابة للحاجـات فى مجتمعـات أخـرى. والتـى تطرحهـا فضـائيات العولمة، ومن ثم نجدهم مشدودين إلى نوعية الحياة هذه، وإلى سـياقها الحاضـن لهـا أكـثر من إنتمائهم لسياقهم الاجتماعى. ومن الطبيعى أن يؤدى ضعف الأنتماء إلى هذه السياقات المتابعة إلى ضعف الأنتماء الوطنى، إضافة إلى ضعف الإنتماء القـومى، حيـنما تعمـل قـوى العولمة بإتجاه تأكيد على الضعف العربى، وتعميق التخلف العربى، وتجذير الفسـاد العـربى. دون أن تعمل وحدات التنشئة الاجتماعيـة، وبخاصـة الأسرة، عـلى تزويـد الطفـل بمنظومـة القيم الأخلاقية التى تؤكد الثقة بذاتـه، كـما تؤكـد إرتباطـه العضـوى بسـياقاته الاجتماعيـة وإنتمائه لها.

ويشكل تبديد الهوية والإطاحة بها أحد القضايا أو المشكلات الأساسية، التـى يمكـن أن تقع بفعل ضعف التنشئة الاجتماعية، إستناداً إلى غيـاب المضـامين الدينيـة والتراثيـة، أو لأن أدوات التنشئة الإجتماعية فى حد ذاتها أصابها الضـعف والـوهن. فنظـراً لأن الأسرة لا تقـوم بالتنشئة وفقاً لمنظومات القيم المرتبطة بالمجتمع، والتى يمكن إشـتقاقها مـن تراثـه الـدينى وتاريخه وتطوره. من ناحية بسبب جمود منظومات القيم التراثية بحيـث لم يـتم تجديـدها حتى تستطيع مواكبة وتنظيم التفاعلات المعاصرة، سـواء عـلى سـاحة الحيـاة الأسريـة أو فى المجتمع بصورة عامة. ومن ناحية ثانية بسبب إختراق منظومات القيم من الخـارج للثقافـة الوطنية، وهى بطبيعتها منظومات غير منسجمة مع القيم التراثية. الأمر الذى يحرم الهويـة من الدعم سواء من قبل قيم التراث المتجددة، أو حتـى بـالقيم الغربيـة التـى يـتم إسـتيعابها، فتقوى بناء الهوية[62]. ونتيجة لغياب التوازن بـين هـذين المصـدرين وغلبـة منظومـات القـيم الغريبة على تراثنا، فإننا نجد أن الهوية تبدأ فى الضعف والتآكـل، لتحـل محلهـا هويـات أقـل، تدعمها العولمة. ويصبح البـشر فى المجتمـع أمـام إختبـارين، إمـا التراجـع إلى الهويـات الأثنيـة والمحلية على حساب الهوية القطرية أو القومية، خاصة أن الهويات الإثنيـة تلقـى الـدعم مـن الخارج، لتفتيت مجتمعاتنا وتجزئتهـا. أو الإنفـلات مـن الهويـة القطريـة أو القوميـة، وإعـادة التشكل وفق هويات غريبة أو غربية لكنها ضعيفة وممسوخة. ومن الطبيعى أن يصـبح ذلـك مهدداً للأمن القومى. لنتأمـل ظـاهرة هجـرة بعـض الشـباب العـربى إلى مختلـف المجتمعـات الغربية، والسـعى للحصـول عـلى جنسـيتها، والإختيـار السـعيد لتبنـى هويتهـا. المـؤلم حقـا أن

يتخلى بعض الشباب العربى المهاجرون إلى إسرائيل، بحروبها العدائية ومخططاتها المستقبلية المعادية، وإختيار الحصول على الجنسية الإسرائيلية والسعى لتبنى هويتها وإسقاط ذاكرتهم التاريخية، وحتى الرضاء بمستوى مواطنة الدرجة الثانية. ومن الطبيعى أن تكون جملة هذه التفاعلات مهددة للأمن القومى، يرجع ذلك لأن الأسرة لم تكن فى الوضع الأمثل والفعال لتعميق عناصر الهوية فى بناء شخصية الإنسان العربى. ومن ثم فلم تتمكن من تعميق إرتباطه بجذوره، فأصبح كالقشاه السابحة فى الهواء، والتى يمكن أن تلتصق بأى كيان جاذب لها.

ويشكل الإنحراف الأخلاقى أحد النتائج المترتبة على عدم قيام الأسرة بعملياتها الأساسية، وبخاصة عملية التنشئة الاجتماعية. فنظراً لأن الأسرة لم تتمكن من فرض إستيعاب الأبناء لمنظومات قيم الثقافة العامة والمضامين الأخلاقية المرتبطة بها، فإننا نجد أن سلوكيات البشر تكون عدة عارية من أى توجيه أخلاقى، تأكيداً لذلك إذا إستشهدنا بأحد المجتمعات العربية كمصر مثلاً فسوف نجد أنه يقع بها نحو 20 ألف جريمة إغتصاب سنوياً[63]، ومن المتوقع أن نجد ما يناظر هذا الرقم فى مجتمعات عربية أخرى، يضاف إلى ذلك جرائم الفساد والإستيلاء على المال العام، وعقوق أو قتل الوالدين، وبيع الأطفال، وبيع الأعضاء. وهو ما يشير إلى واقع عربى بدأ يعانى من حالة من الإنهيار الأخلاقى، الذى تتأكل معه الهوية كما تتآكل القيم، ويتضافر معهما تآكل الأمن القومى، وهو ما يعنى أن هذه الجرائم تشير إلى مجتمع قابل للإنهيار، وغير قادر على الحركة الفاعلة.

المراجــع

1- على ليلة: التحولات الاجتماعية الاقتصادية للمجتمع المصرى، تحليل بنائى تاريخى (فى) محمود عودة وعلى ليلة، تاريخ مصر الاجتماعى، التعليم المفتوح كلية الآداب، جامعة عين شمس 2001، ص 285.

2- على ليلة: المعرفة والمجتمع، مكتبة الأنجلو المصرية ، 2008، ص 33.

3- على ليلة: التحولات الاجتماعية الاقتصادية للمجتمع المصرى، مرجع سابق، ص 290.

4- Bahy El-Din, Amera M: Legal Study On Families Supported By Women, The Population Council, March, 1994, P. 42.

5- Henslin, J. M: Marriage and Family in Changing Society, The Free Press, New Gorkoy, 1985, P. 36.

6- Chork, David: Marriage, Domestic life Social Change, Routledge, Kegan Paul- New York, 1991,P. 132.

7- على ليلة: التحـولات الإجتماعيـة الإقتصـادية للمجتمـع المصرى ، تحليـل بنـائى تـاريخى، مرجع سابق 286.

8- M. j. Henslin: Op, Cit, Pp. 51-52.

9- Francis Fokayama The End of Order, The Social Market Foundation, 1977,p78.

10- على ليلة: التحولات الاجتماعية الاقتصادية للمجتمع العربى، مرجع سابق، ص 293.

11- Heaton, T. B: Marital Stability Throught out The Child- Rearing Sex Years . Demography, vol.27, P.5220

12- M. J. Henslin: Op, Cit, P. 63.

13- معن خليل عمر: علم إجتماع الأسرة، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، ص 171.

14- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء "1960" الإحصاءات الحيوية، ص 113.

15- نفس المرجع، ص 130.

16- على ليلة: التحولات الاجتماعية الاقتصادية للمجتمع المصرى، مرجع سابق، ص 289.

17- نفس المرجع: ص 290.

18- على ليلة: الإستراتيجية الناصرية لتذويب الفوارق بين الطبقات "فى" محمد السعيد إدريس "محرر" ثورة 23 يوليو 1952، دراسات فى الحقبة الناصرية، وحدة دراسات الثورة المصرية، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، مؤسسة الأهرام ص ص 339-366.

19- نفس المرجع: ص 343.

20- على ليلة: الشباب العربى فى عالم متغير، المكتبة المصرية للنشر والتوزيع، الأسكندرية، 2005، ص 132.

21- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، الإحصاء الحيوى، 1980، ص 97.

22- سعد الدين إبراهيم: أزمة مجتمع أم أزمة طبقة ؟ دراسة فى أزمة الطبقة المتوسطة الجديدة، مجلة المنار، العدد السادس، السنة الأولى، يونيو- خزيران 1985، ص 19.

23- مصر ألف أسرة تتفكك سنويا بسبب الطلاق http \\www.asyeh_world.

24- خالد الجابرى، أحمد السلمى: الطلاق أسهل كلمة على الشفاة .http: \\www.Okaz.com.sa\.P.1

25- نفس المرجع.

26- نفس المرجع.

27- راشد حميد: إنخفاض معدلات الطلاق وإستمرار العنوسة فى الإمارات .www.Islamonline.nethttp\

28- جلال أمين: ماذا حدث للمصريين، تطور المجتمع المصرى فى نصف قرن 1945-1995، دار الهلال، القاهرة، ص 14.

29- Robertson, R: Globalization and Social Theory and Culture, London, Sage, 1992, P. 63.

30- على ليلة، البنائية الوظيفية فى علم الإجتماع، القضايا والرواد، المكتبة المصرية للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الثالثة، ص 375.

31- ألف أسرة تتفكك سنويا بسبب الطلاق، مرجع سابق.

32- نفس المرجع.

33- على ليلة، التحولات الإجتماعية الإقتصادية للمجتمع النظرى، مرجع سابق، ص 293.

34- نفس المرجع، ص 287.

35- راشد حميد، مرجع سابق.

36- خالد الجابرى، أحمد السلمى، مرجع سابق.

37- نفس المرجع.

38- نفس المرجعز

39- راشد حميد، مرجع سابق.

40- Turner, Brain: Theoriesof Modernity and Postmodernity, London, Soage, P. 179.

41- صبحى مجاهد: قلوب جريحة تحت ضغط نداء الحرية والإنفتاح ودور المرأة فى المجتمع، العلاقات المنحرفة بين الجنسين... ظاهرة تهدد مجتمعاتنا، http://www.Islamonline.net .2005/3/7

42- Tiger, Lionel: Manufacture of Evil, Ethics, Evolietion and The Industrial System, Marion Boyars, New York, 1987, P.32.

43- صبحى مجاهد، مرجع سابق.

44- Fukuyama, Francis: The End of Oreder, The Social Market Foundation, 1997, P. 13.

45- على ليلة، التحولات الإجتماعية الإقتصادية للمجتمع المصرى، مرجع سابق، ص 295.

46- على ليلة، تفاعل الحضارات، كلية الآداب جامعة عين شمس، 2007 ص 84.

47- نفس المرجع، ص 63.

48- نفس المرجع، ص 74.

49- نكاح المتعة، النكاح المؤقت فى القرية www.Islamonlin.net.

50- زواج المسيار تتنازل فيه المرأة عن بعض حقوقها، نفس المرجع السابق.

51- عادل القليصى، فى الغرب.. زواج فريند بديل للعنوسة فى 2003/9/10

52- أنواع الزواج السرى، الزواج العرفى.

53- نفس المرجع www.yabeyrauth.com.

54- Francis Fukuyama, Op, Cit, 113.

55- على ليلة، تآكل الرفض الشبابى، تاملات مع بداية الألفية الثالثة "بحث" مقدم للندوة السنوية السابعة، "الشباب مستقبل مصر" 29030 إبريل 2000، ص 13

56- ـــ دور المنظمات غير الحكومية فى مكافحة الفقر، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، 2002، ص 143.

57- Francis Fukuyama, Op, Cit, P. 63.

58- خالد الجابرى، أحمد السلمى، مرجع سابق.

59- الإعلام والمجتمع العربى، واقع وتحديات http://www.Faculty.Ksu.edu.sa\raiser

60- نفس المرجع.

61- على ليلة، المبادئ التوجيهية لترسيخ الإنتماء ودعم مقومات الهوية العربية لدى الطفل، "ندوة" جامعة الدول العربيـة، إدارة الأسرة والطفولـة، دمشـق 15-16 مارس 2008، ص 44.

62- ـــ التحولات الإجتماعية الإقتصادية للمجتمع المصرى، مرجع سابق، ص 287.

63- نفس المرجع، ص 289.

4

الفصل الرابع

حصار الأسرة العربية فى ساحات النزاعات المسلحة والحروب إضرار بالأمن القوى

الفصل الرابع

حصار الأسرة العربية فى ساحات النزاعات المسلحة والحروب إضرار بالأمن القومى

تمهيد

ثمة غليان داخلى على المستوى الشعبى يشكل أحد الظروف المواتية لصحوة عربية، تعمل الأنظمة العربية باطيافها المختلفة على كبتها حتى لا تصل إلى نهاياتها الطبيعية المفترضة. حيث التغيير إلى الأفضل، وهو التغيير الذى يستهدف الانتقال بالأمة العربية إلى المكانة التى تستحقها مستندة فى ذلك إلى موقعها وتراثها. وقد حاولت قوى الغرب وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية إجهاض هذه الصحوة، بل وإجهاض التماسك أو النظام العربى، عن طريق تقسيمه إلى شظايا متناثرة ومتعادلة وتدخل فى صراع مع بعضها البعض. أحياناً من خلال التدخل المباشر، ثم تأليب الجماعات الإثنية ضد بعضها البعض كما حدث فى العراق، أو من خلال التأليب غير المباشر للجماعات ضد بعضها البعض كما حدث فى لبنان، والسودان، وكما هو متوقع فى دول عربية أخرى، حيث يتم الآن حقن العلاقة بين الجماعات الإثنية بالتوترات ليقع إحتقان يكون مقدمة لصراع هذه الجماعات مع بعضها البعض.

وتحاول قوى الغرب وعلى رأسها الولايات المتحدة إنجاز هذه التجزئة وهذا التفتيت من خلال إستنفار الصراعات المسلحة والنزاعات الإثنية بإعتبارها الآلية المثلى لإنجاز ذلك. وهى تفعل ذلك بهدف تحقيق ثلاثة أهداف اساسية. ويتمثل الهدف الأول فى تحقيق هدف العولمة، الرافضة لوجود الدولة القومية الفاعلة، التى تقف عقبة إمام تحقيق التجانس العالمى وفتح الحدود والفضاءات والأسواق لعالم تسعى العولمة إلى تاسيسه. بينما يتمثل الهدف الثانى فى تفتيت الدولة القومية إلى أجزاء صغيرة غير قادرة على حماية نفسها، ومن ثم تتولى لديها قابلية الخضوع مباشرة للقوى الكبرى. وبذلك تضمن الأخيرة الحصول على الثروات حتى لا تقوم لهذه الأمة قائمة. بينما يتمثل الهدف الثالث فى تحقيق حلم الشرق الأوسط الكبير الذى يتشكل من جماعات أو دويلات إثنية صغيرة تصبح إسرائيل دولة كبيرة بالنسبة للعالم العربى المحيط بها، وبذلك يتم إحكام حصار أى صحوة محتملة للأمة العربية.

وإستناداً إلى هذه الرؤية أصبحت الساحة العربية في العقود الأربعة الأخيرة ساحة للنزاعات المسلحة، التي تصاعدت في بعض الأحيان، حتي بلغت مستوي الحروب الأهلية الداخلية، أو الحروب المفروضة علي المجتمعات العربية من خارجها، من أبرز هذه الساحات الساحة العراقية، والساحة اللبنانية والساحة السودانية والساحة الفلسطينية والصومالية. وإذا كان من الطبيعي أن تفرض الحروب والنزاعات المسلحة العنت والمعاناة علي المواطنين عموما، فإنها عادة ما تكون لها أثارها النفسية والاجتماعية علي الأسرة بإعتبارها الوحدة الأساسية للمجتمع.

وتعد الآثار الاجتماعية والنفسية التي تتعرض لها الأسرة من جراء عمليات التهجير والهجرة، هروباً من صعوبات الحياة في مناطق الصراع، إلي مناطق أخري أكثر أمنا أو إلي الخارج من أبرز هذه الأثار. ومن الطبيعي أن يترك انتزاع الإنسان من سياقه الاجتماعي عديداً من المشكلات الاجتماعية والآثار النفسية العديدة بخاصة بالنسبة للطفولة والآبناء، من أبرز هذه المشكلات تفكك الأسرة وتأثر النمو النفسي للأبناء حتي طرق مجالات الانحراف.

ويعتبر إرتفاع معدلات الطلاق بصورة غير معتاده في المجتمعات التي شهدت نزاعات مسلحة من العوامل التي أدت إلي تفكك الأسر، وتأثير ذلك علي الابناء. الأمر الذي زاد من حجم الطفولة خارج الأسرة، إضافة إلي تشبع الطفولة بالعنف المنتشر في بيئتهم، الأمر الذي يولد لديهم ميلاً إلي تبني سلوكيات العنف والانحراف، حيث لاحظت كثير من الدراسات تبني الأطفال في مناطق النزاع لسلوكيات العنف، حتي في اللعب.

بالإضافة إلي ذلك، شهدت مناطق النزاع المسلح في العراق، أو لبنان أو الساحات العربية الأخري، زيادة معدلات الحرمان والصعوبات الاقتصادية التي يكون لها آثارها الاجتماعية والنفسية علي أعضاء الأسر. من ذلك إرتفاع سن الزواج وزيادة معدلات العنوسة، وذلك يرجع إلي أن النزاعات المسلحة والحروب تؤدي أحيانا إلي وفاة الذكور بمعدلات أعلي من الأناث. الأمر الذي يخل بالتوازن الديموجرافي للمجتمع، مما يؤدي إلي إرتفاع سن الزواج، إضافة إلي أنها تزيد من معدلات الفقر في المجتمع. إلي جانب زيادة نسبة الأسر التي تعولها امرأة في المجتمع، مع ما يترتب علي ذلك من ظروف إقتصادية وإجتماعية سلبية عديدة، تترك آثارها النفسية سواء علي العواطف والعلاقات الحميمية داخل الأسر، أو علي النمو النفسي والاجتماعي للأبناء.

وإذا كانت النزاعات المسلحة والحرب تعد قدراً فرضته أطراف الصراع الظاهرة، أو أطراف اخري غير ظاهرة تسعي في الخفاء إلي زلزلة الاستقرار العربي. فإن هذه الصراعات لا شك أن لها آثارها المأساوية المدمرة علي الأسرة العربية، وعلي المرأة والطفل العربي، وهو ما نحاول تناوله من خلال الصفحات التالية.

أولا: سياقات النزاعات المسلحة وأطرافها

يبدو أن عملية إستكمال صياغة النظام العالمي الجديد تحتاج إلي جراحات قومية وإقليمية هنا وهناك، تقوم بها أطراف عديدة علي الصعيد العالمي والاقليمي. كل منهم يدفع تفاعلات النظام العالمي الذي ما زال في حالة تشكل لصالحة، حتي تضمن هذه الأطراف أن يكون إستقرار النظام العالمي في إتجاه تحقيق مصالحها. ونحن إذا تأملنا هذه الجراحات فسوف نجدها حروبا وصراعات تقع في ظاهر الأمر بين أطراف محليين. غير ان هناك أطراف إقليميون وعالميون يفجرون نزاعات الأطراف المحلية ويزيدونها إشتعالاً، حتي يستقر النظام العالمي الجديد بما يحقق مصالحهم، وليست مصالح الأطراف المحلية، اللهم إلا إذا أصابوا بعض فتات المائدة.

يؤكد ذلك أن غالبية الصراعات المسلحة التي تقع علي الأرض العربية تفجرت لغير صالح أهلها. فقد تفجرت الصراعات علي ساحة العراق، لتصبح الأطراف الإقليمية بخاصة إسرائيل والعالمية كالولايات المتحدة وبريطانيا هي الأطراف التي تحصل على كل المغانم. وأبرزها السيطرة علي بترول الخليج بما في ذلك بترول العراق، وإضعاف الدولة العربية القوية التي كان من الممكن أن تشكل تهديداً لهذه المصالح. وعلينا أن ندرك أن غالبية بترول الخليج تسيطر علي توزيعه الولايات المتحدة الأمريكية، ونصف العائدات البترولية مخزون في بنوكها، تستخدمها كوسائل للضغط حينما يتطلب الأمر ذلك. وعلينا أن نتأمل الأرصدة الإيرانية وأرصدة كوريا الشمالية التي تحتجزها الولايات المتحدة كأحد وسائل الضغط، وهو ما يعنى أن الولايات المتحدة تعمل علي إفقاد مجتمعات الخليج بما في ذلك العراق السيطرة علي ثرواتها. يضاف إلي ذلك أن الولايات المتحدة لا تكتفي بشن الحرب علي العراق، ولكنها عملت علي تفجير الصراعات علي الأرض العراقية، بين التكوينات الإثنية العراقية من ناحية. حيث صراع الأكراد، والعرب، والسنة، والشيعة، تعبيراً عن نوع من الإقتتال الداخلي الفاقد للبوصلة

والاتجاه، يضاف إلي ذلك الاقتتال الدائر بين المقاومة العراقية وقوات الاحتلال والقوي المتعاونة معه. بالإضافة إلي ذلك فإن إضعاف العراق سوف يعني إنتقاصا من قيم الأمة العربية وزيادة في القيم المضافة لإسرائيل.

ويشكل الصراع المسلح في السودان جبهة ثانية لإضعاف العالم العربي. حيث الصراع المسلح بين الشمال والجنوب، الذي إنتهي إلي معاهدات وإتفاقيات يرغب المتآمرون أن تمهد لتقسيم السودان. وقبل أن يستقر السودان، يتفجر فيه صراعا مسلحاً آخر في إقليم دارفور، وبإستمرار الصراع تبحث القوي الدولية والإقليمية الحليفة لها عن موطئ قدم تعمل من خلاله علي تمزيق الجسد السوداني، الذي يحتوي مستقبلاً علي كل الخير للأمة العربية. فقد كان من المتوقع أن يكون السودان سلة غذائها، وهو الأمر الذي يحقق لها أمناً قومياً علي المستوي الاستراتيجي، فإذا تم إختراقه فقد أخترق الأمن القومي العربي إستراتيجيا. وما يحدث في الصومال هو إمتداد أو طور متطور لما يحدث الآن في العراق، حيث تآكل وجود الدولة. وتفجر الصراع علي الأرض الصومالية تارة بين القوي القبلية الصومالية المتعارضة وبعضها البعض. وتارة ثانية بين القوي الإسلامية وحكومات صومالية هشه لا حول لها ولا قوة. وتارة ثالثة حينما تستهوي الصراعات الداخلية تدخل قوي أجنبية، كما فعلت الولايات المتحدة الأمريكية. أو يؤدي الفراغ الداخلي إلي تدخل قوي إقليمية إلي الداخل الصومالي، مثال علي ذلك تدخل القوي الأثيوبية في الداخل الصومالي، بحيث تحولت الأرض الصومالية إلي أرض تحترق من كل إتجاه وعلي كافة الساحات.

وفي لبنان تلعب الأيدي الخفية أدوارها ليقتتل اللبنانيون مع بعضهم لما يقترب من خمسة عشر عاماً إستغرقت فترة الحرب اللأهلية السابقة. فإذا عاد اللبنانيون إلي وعيهم، فإن الصراعات تفرض عليهم من الخارج، فتهاجمهم إسرائيل كما حدث في الحرب العربية الإسرائيلية السادسة. فإذا هدأت الحرب العربية الإسرائيلية السادسة، تفجر الأيدي الخفية الصراع الفلسطيني – اللبناني، علي الأرض اللبنانية. وتقف الأطراف اللبنانية بالإضافة إلي ذلك متأهبة لصراع يمكن أن يمتد في المستقبل لصراع جديد، بحيث تظل الأرض اللبنانية في حالة إحتراق دائم. وفي فلسطين المحتلة يقع إحتراق حقيقي، مادي ومعنوي علي السواء. حيث تشتعل الأرض الفلسطينية من مصادر عديدة أولها الاحتلال الإسرائيلي لوطنهم، ومحاولة تصفيتهم جسديا وإرهاقهم معنويا، بالتعدي اليومي علي حياتهم، أو بفرض طبيعة أن تكون نوعية الحياة التي يعيشونها صعبة. الأمر الذي يجعل الأسرة

الفلسطينية تعيش حياة صعبة فعلاً، حيث الضغط مفروض عليها من كل إتجاه. ويشكل الإنفلات الأمني نمطا متردیا من النزاع الدامي الذي يعيش في ظله الواقع الفلسطيني، حيث تتعرض الأسرة الفلسطينية لضغط من جراء الفرقاء المتصارعين من أجل السيطرة او السلطة علي الواقع الفلسطيني، برغم أنها سلطة لم تكتمل مقوماتها بعد.

يضاف إلي ذلك نطاقات الصراعات المسلحة أينما وجدت علي الصعيد العربي، والتي تفرض أن تعيش في نطاقها الأسرة العربية في ظل ظروف صعبة، وبخاصة مناطق الصراع الإثني. سواء تفجر هذا الصراع لأسباب دينية ومذهبية أو تفجر لأسباب عرقية، أو كانت هذه الصراعات الإثنية جميعها تجليا لتناقضات إجتماعية وإقتصادية كامنة، تتفجر أحيانا علي هيئة صراعات متنوعة تطول الأسرة العربية من جانب. فتؤثر علي بنائها وتشيع الفوضي في التفاعل الحادث علي ساحتها، الأمر الذي يفرض عليها أن تعيش في ظل ظروف صعبة وغير محتمله بصوره دائمة، إذا كان في إمكانها الصمود. أو يتشظي وجودها تحت وطاة الضغوط، فينهار بناؤها، وتتساقط التزامات أدوارها، ما دامت قد حرمت من أدني حقوقها المشروعة.

غير أننا إذا تأملنا أوضاع الأسرة العربية في مناطق الحروب والنزاعات المسلحة جميعاً، فسوف نجد أن هناك مجموعة من المتغيرات التي لعبت دورها، فأسست الضغوط التي فرضت عليها إما قيادة نوعية حياة صعبة، أو الحياة بتكوين بنائي ناقص، أو مواجهة حالة الانهيار والتشظي، وسوف نعرض لبعض من هذه المتغيرات.

1- ويتمثل المتغير الأول في الضغوط الناتجة عن التدخل الأجنبي في الساحة العربية. حيث نجد أن الساحة العربية قد أصبحت مجالاً للتدخلات الأجنبية بسبب الثروات الطبيعية التي توجد في باطنها، وعدم إستغلالها الأمثل من قبل أهلها. يضاف إلي ذلك موقعها الاستراتيجي علي الخريطة العالمية، إضافة إلي إمتلاكها لامكانيات القوة الكامنة فيها. بحيث دفع ذلك القوي العالمية والاقليمية التي تسعي للحصول علي ثرواتها الحالية، لتتحول في يدها إلي آلية إستراتيجية تساعدها في السيطرة علي القوي العالمية والإقليمية الأخرى. بل وتساعدها في السيطرة علي الخريطة العربية ذاتها، وهو التدخل الذي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية متحالفة مع إسرائيل. أو أن تسعي هذه القوي إلي تمزيق نسيجها بإشعال الفتنة بين تجمعات مواطنيها، بحيث يؤدي ذلك إلي

تأسيس حالة من الاقتتال الداخلي المستمرة، التي تؤدي في النهاية إلي إضعاف قـدرات هذه المجتمعات المادية إلي جانب إنهاكها معنويا. الأمر الذي يؤدي حتماً إلي إنهيارهـا توازياً مع إنهيار مجتمعاتها، حيـث نجـد أن هـذه الحـروب والنزاعـات تـؤدي دورهـا المرسوم لها، والذي يستهدف في النهاية بناء الشرق الأوسط الكبير. الـذي يتشـكل مـن كنتونات صغيرة تصبح إسرائيـل في إطارهـا قـوة كبـيرة، تطبيقـا لـذلك تمزيـق النسـيج الاجتماعي للعراق والسودان، ويجري الآن في الصومال، وهناك مجتمعات عربية أخري مرشحه وتجهز لكي تدخل في هذا الطور او هذه المرحلة.

2- ويشير المتغير الثاني إلي بروز عجز غالبية الأنظمـة العربيـة في إتجـاهين، الاتجـاه الأول يتحـدد بعجزهـا في مواجهـة القـوي العالميـة الكـبري، التـي تسـعي إلي التـدخل في مجتمعاتها. تارة بسبب ضعفها وعدم قدرتها علي المواجهة، ومن ثم فبرغم أنهـا تـدرك بوعي الهدف من إثارة الحروب والنزاعات علي ساحتها. إلا أنها مع ذلك تقف عـاجزة عن تطوير آليات المواجهة مـن أجـل الحفـاظ عـلي وحـدة مجتمعاتهـا. تاركـة القـوي الأجنبية تعمل بسهولة ويسر علي تمزق أوصال مجتمعاتها دونما عائق أو مواجهة. وفي إطار الاتجاه الثاني يتجلي عجز هذه الأنظمة لكونها منعزلة عن شعوبها، ومن ثم فهي عاجزة عن تعبئتها للدفاع عن اوطانها. ولذلك فهي تعيش في حالـة دائمـة مـن الصراع الكامن او الصريح مع شعوبها حول قضـايا إشـباع الحاجـات الأساسـية والديموقراطيـة وحقوق الانسان. وفي قلب هذه الفوضي تتسلل القوي الأجنبية تبحث عن موطئ قدم علي أرضها، ثم يتسع وجودها، وتتغلغل في بنية كل القوي الداخليـة المتصـارعة بمـا في ذلك الأنظمة. لتمارس دورها في دفع نيران الصراع إلي مزيد مـن الاشـتعال، كـما تـدفع الأوطان من خلال الصراع إلي مزيد من التشظي والاقتتال.

3- ويتحدد المتغير الثالث في طبيعة البشر المواطنين في هذه المجتمعات الـذين بـدأوا يعـانون مـن ضـعف الانـتماء، تـارة بسـبب الحرمـان مـن إشـباع الحاجـات الأساسـية. الـذي زادت حدته في عصر السماوات المفتوحة. التي تعـرض مـن خلالهـا الفضـائيات نوعيـة الحيـاة في مجتمعات اخري، الأمر الذي يعمق الحرمان لديها. يضاف إلي ذلك تعاني بعض المجتمعـات العربية من أنتشار معدلات فساد عالية، يفضي في النهاية إلي ما يمكن أن يسـمي بالحرمـان أو الفقـر الفـائض أو المـدقع عـلي جانـب الأغلبيـة، في مقابـل الغنـي والـترف الفـائض

علي جانب الأقلية. وبين هذه الخرائط المتبانية يضعف الانتماء والولاء لـيس للأنظمـة السياسية فقط، ولكن للمجتمع والدولة كـذلك. بحيـث تسـلم هـذه الحالـة إلي دفـع البشر في إتجاه الفردية، حيث المحافظة علي مجرد البقاء أحياء. وحينما تتدخل بعـض القوي الأجنبية بذريعة الدفاع عن الجماهير في مواجهة الأنظمة السياسية، فـإن هـذه الجماهير بسبب تردي أوضاعها قد تتخلي عـن أنظمتهـا تحـت وهـم الوعـود بإشـباع الحاجات، إلي الطعام وإلي الحرية وإلي الأمن. ومن ثم تتخلي في النهايـة هـي الأخـري عن الدفاع عن مجتمعاتها، وتساهم في زيادة حدة الصراع. بعض هذه الجماهـير أدرك بوعي لعبة التمزق وتبذل الجهد في الدفاع عن الوطن، بينما البعض الآخر تحت وطأة الحرمان يقترب من موقف القبول بتمزيق الوطن تحت وطأة وعـد الاشـباع المحتمـل. ذلك يحدث في العراق ويحدث في السودان، ولبنان وفلسطين والبقية تاتي وإلي إشـعار آخر.

ثانيا: الأسرة علي ساحة الصراعات المسلحة والحروب

تعد الأسرة أحد الأبنية المحورية في بناء المجتمع، وهي تتشكل عادة من مجموعة مـن الأعضاء الذين يشكلون مكانـات متباينـة ويـؤدون مـن خلالهـا أدوارا يؤكـدون مـن خلالهـا وجودهم ووجـود الأسرة. بحيـث تتحـول الأسرة مـن خـلال آداء هـذه الأدوار المتكاملـة إلي وحدة فعالة في بناء المجتمـع تـؤدي وظـائف عديـدة. مـن أخطـر هـذه الوظـائف وأهمهـا المحافظة علي إستمرارية المجتمع، فالأسرة هي الآلية التي ينتقل من خلالها تـراث المجتمـع من أجيال الماضي إلي أجيال الحاضر عبر عمليـة التنشـئة الاجتماعيـة، لينقلونـه بـدورهم إلي المستقبل. ثم أن الأسرة هـي التـي يتحمـل أعضـاءها عبـئ العمليـة الإقتصـادية والسياسـية المستمرة في المجتمع، والتي يعني إستمرارها إستمرار المجتمع ذاته. ومـن ثـم فـإن تأسـيس الضغوط علي الأسرة أو تعريضها لمصاعب حياتية، من شأنه أن يؤثر عـلي فاعليـة وإسـتمرار المجتمع ذاته، ذلك لأن إنهيار الأسرة كوحدة سوف يعني إنهيار المجتمع من أساسه.

فإذا تأملنا الأسرة في مناطق النـزاع والحـروب المسـلحة في العـالم العـربي، فسـوف نجـد أن الأسرة في هذه السياقات تتعرض لضغوط من مصادر خارجية، تؤثر علي نوعية الحياة التـي تقودهـا. ويجسـد ذلك ما يحدث في العراق وفلسطين المحتلة، حيث تمارس قوى الإحتلال سـلوكيات عاريـة مـن الأخـلاق، في محاولـة لفـرض ضـغوط معينـة عـلي رجـال المقاومـة. مـن ذلـك إسـتخدام العنـف ضـد النسـاء في

المنازل أثناء عمليات التفتيش، ذلك فعلته القوات الأمريكية في العراق، وتفعله بصورة مستمرة القوات الإسرائيلية في فلسطين. تأكيدا لذلك قول أحدي الفتيات الفلسطينيات "أن الجنود الإسرائيليون قاموا بالاعتداء عليها أثناء إعتقالها في البيت، حيث تم طرحها أرضا وأنهال عليها الجنود بالضرب المبرح وبدت علامات العنف ظاهرة عليها... بالإضافة إلي ذلك تقوم قوات الاحتلال بملاحقة زوجات الفلسطينيين المطلوبين للاعتقال، وتحويل حياة أسرهم إلي جحيم حقيقي. إضافة إلي التنكيل بهن عند الحواجز العسكرية بل وحتي خلال سيرهن في الشوارع. إلى جانب أن سلطات الاحتلال لا تراعى الإجراءات القانونية السليمة في عمليات الاعتقال، حيث لا يعرف مكان المعتقلات، كما لا يعرف الأهل أماكن إعتقالهن إلا بعد فترة. في مثل هذا السياق تصبح مسألة البقاء حياً هي القيمة الأجدر بالتمسك والرعاية.

ويتمثل المصدر الثاني في ضعف آليات الضبط الاجتماعي، وذلك يرجع إلي أن المجتمع يكون متوجهاً بدرجة أكثر نحو الحفاظ علي وجوده، غير مهتم بالضبط الداخلي الذي يؤكد تماسكه. فظروف الصراع المسلح والتهديد الخارجي تدفع بطبيعتها إلي التماسك الداخلي، وتنفي الحاجة إلي الضبط. غير أنه إذا إستمر التهديد الخارجي للمجتمع لفترة طويله، أي الصراع المسلح الخارج عن طبيعته. فإنه ذلك من شأنه يضعف مصادر الضبط الاجتماعي بل وينهك الجماعة، فتتراجع طاقتها وقوتها، وتبدأ في إعمال آليات التكيف مع الموقف السلبي المحيط بها. وكلما زادت طاقة التكيف السلبي التي تبذلها الجماعة، كلما كان ذلك علي حساب تماسك النسيج الاجتماعي الذي يبدأ في التآكل. في إطار هذه الحالة، وفي مثل هذا الموقف تجد الأسرة نفسها في مواجهة إحتياجات غير مشبعة بسبب حالة النزاع المسلح المحيط بها. فإذا إستمرت حالة عدم الاشباع، في ظل نظام ضبطي ضعيف فإن ذلك من الممكن أن يدفع إلي سلوكيات سلبية تؤدي إلي مزيد من تفكيك البنية الأسرية.

ذلك يعني أن الصراع المسلح الذي قد تعيش في إطاره الأسرة قد يدعم تماسكها، غير أن إستمرار هذا الصراع قد يفتت البنية الأسرية إذا إستمر لفترة طويلة، اللهم إلا إذا إمتلكت الجماعة موارد لتأكيد تماسكها. كتحقيق إنتصار في قلب الصراع المسلح، أو وجود قيادة كارزمية تلهب عواطف الاستمرار في النضال، أو إمتلاك الجماعة لبنية أيديولوجية متماسكة تساعدها علي الاستمرار في ممارسة الصراع، أو حتي موارد مادية تعينها علي هذا الاستمرار.

ويتصل المصدر الثالث للضغوط التي تفرضها حالة النزاع المسلح، في تلك الضغوط التي يمتلئ بها الفضاء الأسري، والتي تشكل طاقة تتحول من موضع إلي آخر، بتأثير الضغوط المفروضة من خارج الحياة الأسرية. فنظراً لشح الموارد في فترات وسياقات الصراع المسلح، فإننا نجد أن الأب أو الأم في بحثه عن الموارد لإشباع حاجات الأسرة يتعرض لكثير من الضغوط غير المحتملة أحيانا. الأمر الذي يحول هذه الضغوط إلي توترات قد تنفجر عبر العلاقات بين المكانات الأسرية المختلفة، فتصبح عنفا موجهاً إما إلي الزوجة أو إلي الأبناء، وهو العنف الذي قد يلعب دوره في تمزيق نسيج الأسرة. في هذا الإطار قد تعمل بعض الأطراف في إتجاه تصريف بعض التوترات للإبقاء علي الأسرة مستمرة، غير أنه إذا إستمر التوتر والعنف وظل متدفقا في الفضاء الأسري، فإنه قد يؤدي إلي تمزيق الحياة الأسرية ذاتها، ومن ثم فقد تؤدي إلي تقويض الحياة الأسرية من أساسها.

وفي مواجهة مصادر الضغوط المتزايدة هذه فإننا نجد أن الأسرة تقوم بإستجابات متنوعة إستجابة لهذه الضغوط المتزايدة، وفي هذا الإطار فإننا نجد أن الأسرة تقوم بإحدي ثلاث إستجابات تكيفية. في نطاق الاستجابة الأولي فإننا نجد أن الأسرة تهاجر من الساحة التي تشهد صراعاً إلي ساحة أقل صراعاً، أو لا تسود فيها حروب أو صراعات، حتي يمكنها أن تمارس نوعية حياتها الطبيعية. وفي هذه الحالة تكون الأسرة قد إنتقلت إلي بيئة طبيعية هادئة تمارس فيها نوعية حياتها المعتادة مع قدر محدود من التعديل. وفي إطار النمط الثاني من الاستجابة تعيد الأسرة تكييف بنيتها بما يتلاءم مع الظروف الصراعية غير المستقرة، تلاؤما مع الحالة السائدة غير المستقرة، ويكون حصاد ذلك أنها تحافظ علي تماسكها وبقاءها حية وذات حيوية. وفي الحالة الثالثة حيث تكون الضغوط عالية والبيئة غير مواتية، فإننا نجد أن بنية الأسرة تصبح هشه وضعيفة فى مواجهتها، ومن ثم يبدأ نسيجها في التمزق، مما يؤدى إلى أن تنهار الأسرة. وتبدأ في قيادة أوضاع غير طبيعية، أو بالأصح غير سوية سواء بنائياً أو وظيفياً أو سلوكياً، وفي هذه الحالة تتآكل البنية والمعاني الأسرية حتي تتلاشي كلية.

فإذا تأملنا حالة الأسرة العربية في نطاقات الصراعات المسلحة فسوف نجد أنها سقطت أسيرة أوضاع سلبية عديدة، وإذا تأملنا حالة الأسرة العراقية كمثال علي ذلك، فسوف نجد أن نمطها المعاصر قد خرج علي النمط الذي كان سائداً في السبعينيات من القرن العشرين، حينما كانت العائلة حينئذ نواة للتنظيم الاجتماعي

والاقتصادي والثقافي. إذ كانت الأسرة العراقية حريصة حينئذ علي غرس القيم في نفوس أطفالها، وبذلك كانت تعمل علي ترسيخ الأسس الأخلاقية لشخصية الطفل، وتضع اللبنات الأولي التي تتولي تحديد مسار سلوكه مستقبلاً. في هذه الفترة كانت الأولوية للقيم العائلية التي ركزت علي الطاعة والأمتثال كما تريده الأسرة، التي كانت تؤكد علي التعاون والتضحية والالتزام والتماسك الداخلي، والبساطة في العيش والتعفف وتحمل المشاق والحشمة والتعقل ومعاني الحلال والحرام. إضافة إلي أن الأسرة كانت متمسكة بقيم العشيرة وفي مقدمتها الشرف والكرم والشجاعة، التي يتعلمها الطفل من "الديوان" الذي كان سائداً في الريف العراقي الذى تصل نسبة سكانه إلى نحو 60%. وهو ما يعني أن الأسرة العراقية في فترة الستينيات والسبعينيات كانت لها الأولوية الفاعلة في تشكيل المنظومات القيمية للأبناء حينئذ، إضافة إلي أن الأسرة شكلت في وعي الإنسان العراقي في هذا الجيل، مرجعية لمفاهيم الاحترام والطاعة[1].

غير أنه إبتداءً من الثمانينيات بدأت الأسرة في العراق تعيش في أطر الحرب والصراع والحصار، وهي الأحوال التي إنعكست علي الأسرة فأضعفت أدوارها وتردي آداءها. حيث أصبحت الأسرة أسيرة آداء الرقابة الحزبية للمجتمع، وفي نفس الوقت الأوضاع الحربية الصعبة، التي تطلبت فرض ظروف قهرية حفاظاً علي الأمن القومي للمجتمع. في هذا الإطار فقد أجبر الآباء علي العضوية الحزبية، وبدأ الأب في الأسرة يمارس سلطتين، الأولى فرض طاعة متطلبات الحزب علي أعضاء الأسرة، وهو بذلك يجسد نموذج السلطة العامة داخل الحزب. إضافة إلي سلطته في الرعاية والتوجية الأسري، بحيث نجم عن ذلك موقف نفسي متناقض أسلم من ناحية إلي التوحد مع السلطة. وما تبيحه لنفسها من سيطرة علي الآخرين وتخويفهم وممارسة العنف والعدوان عليهم إذا إقتضي الأمر ذلك، وهو ما يؤدي إلي كراهية الأب. ومن ناحية أخري فإنه نظرا لطلب الأب من أفراد أسرته مسايرة ما يأمر به الحزب حفاظا علي سلامته وسلامتهم، فإن ذلك شكل صورة لأب ضعيف يستحق الشفقة، ويسهل التمرد عليه، الأمر الذي أدي في الغالب إلي تفكك الأسرة وإشاعة التمرد في إطارها. وقد شهدت هذه الفترة سجن أو إعدام أفراد كثيرين أوشي بهم آباؤهم أو أخوانهم أو أزواجهم أو زوجاتهن[2]. وهو ما يعني ان الأسرة قد مرت بين الستينيات والثمانينيات بين منظومتين قيميتين، حيث أكدت المنظومة القيمية الأولي - في الستينيات – علي الترابط الأسري، والشرف، والكرم، والتكافل الاجتماعي والنظام والاحترام والصدق وجميعها تضم القيم

الاجتماعية والأخلاقية. بينما أصبحت المنظومة القيمية الثانية – في الثمانيينات - تؤكد علي التنافس، والرغبة في الإثراء، الاعتماد علي النفس، الأنانية، التقييم وفق معايير مادية. ومعظمها قيم ذات طبيعة إقتصادية تسعي في جملتها بإتجاه الحاجة إلي الحفاظ علي البقاء، وقد زاد من درامية هذا الموقف، ظروف الحصار التي أعقبت حرب الخليج الثانية.

وقد أدت هذه الظروف من ناحية إلي تشديد قبضة النظام السياسي السابق علي الداخل الاجتماعي والتفاعلات الحادثة فيه، حتي لا ينشغل عن المعارك الخارجية. خاصة أن النظام أصبح محاصراً من كل إتجاه، الأمر الذي جعله أكثر ضراوة مع الداخل حفاظا علي نوع من الاستقرار القهري أو المفروض. إضافة إلي أن ظروف الحصار خلقت أوضاعاً إقتصاديا صعبة، أعجزت الأسرة عن إشباع حاجاتها الأساسية. الأمر الذي خلق كماً كبيراً من التوتر في فضاء الحياة الأسرية، ساعد علي هشاشة البنية الأسرية بحيث لم تعد قادرة علي تأكيد تماسكها. إضافة إلي تراخي المعايير الضابطة لتفاعلاتها، وهي الحالة التي أسلمتها إلي التفكك والانهيار في مراحل تالية.

وإستناداً إلي دراسة أجرتها وزارة التخطيط والتعاون الانمائي بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عام 2004، أجريت علي عينة عشوائية بلغ حجمها 22 ألف أسرة، منها 3300 أسرة في بغداد ونحو 1100 أسرة في كل محافظة علي حدة. أظهرت النتائج أن الأسر العراقية تعيش ظروفاً معيشية متردية، فمن حيث المسكن نجد أن 10% من الأسر في العراق تعاني من الازدحام في منازلها. وأن 28% من الأسر في محافظة "واسط" ونحو 10% من الأسر الموجودة في محافظة "ميسان" تعيش في مساكن غير دائمة. وفي محافظة "نينوي" تعيش 14% من الأسر في أكواخ، وأن 20% من الأسر تعيش في أشكال سكنية بسيطة ومتردية. الأمر الذي يشير إلي أن الأسر العراقية تعيش في ظل أوضاع سكنية غير مقبولة في جملتها. بالإضافة إلي ذلك تعاني نسبة 8% من السكان من أمراض مزمنة، كما أظهرت النتائج أن 15% من الاصابات في الذكور بسبب الحرب، وذلك في مقابل 7% للأناث. كما أن 12% من الأطفال في الشريحة العمرية 25-34 سنه يعانون من سوء التغذية الدائم. كما أشارت الدراسة إلي أن 47% من النساء في العراق أميات أو شبه أميات، كما بلغت نسبة الأسر التي تعولها نساء نحو 11%، كأحد آثار الحروب التي شارك فيها العراق(3).

بالإضافة إلي ذلك أظهرت الدراسة أن الأسرة العراقية، إستناداً إلي العينة التي أجريت عليها الدراسة، تعاني من الحرمان عموما، وأن الأسر الصغيرة (من 1-3 أفراد) تعاني من الحرمان بنسبة 25% في مقابل 43% للأسر الكبيرة. كما إتضح أن الأسر التي يرأسها رجل أقل حرمانا من الأسر التي ترأسها امرأة، فيما يتعلق بالمستوي الصحي والوضع الاقتصادي للأسرة. كما وجد أن الأسر التي يعمل فيها رب الأسرة تعيش في ظل مستوي حرمان منخفض، مقارنة بالأسر التي يكون فيها رب الأسرة عاطلاً. بينما نجد أنه إذا كان رب الأسرة عاطل لا يعمل، فإننا نجد أن هذه الأسر تواجه معدلات حرمان مرتفعة تصل إلي 85% في مجال الوضع الاقتصادي للأسرة، وأن البطالة تتركز بين أعضاء الأسرة في الغالب وليس رب الأسرة فقط. مما يشير إلي أن ظروف الحروب الأخيرة التي وقعت علي الساحة العراقية تعد هي المسئولة عن حالة البطالة التي يخضع لها أفراد الأسرة العراقية. وفيما يتعلق بقطاع العمل، فإننا نجد أن نصف العاملين الذين يشعرون بالحرمان في المجالات المختلفة، يعملون في القطاع الخاص بنسبة "52%" مقابل "22%" من الذين يعمل عملاً تابعا للأسرة. وحوالي 17% يعملون في القطاع الحكومي وحوالي 9% يعملون في قطاعات أخري. في هذا الإطار فإننا نجد أن نسبة الفقر بين العاملين في القطاع الحكومي أقل من القطاعات الأخري، حيث نجد أن نسبة العاملين بالحكومة تصل إلي نحو 30% من إجمالي العاملين. في حين أن حصتهم من العاملين المحرومين أقل بشكل واضح، حيث تصل النسبة إلي 17% فقط. إلي جانب ذلك فإننا نجد أن الفقر أكثر إحتمالا بين العاملين من دون أجر مع الأسر، وهم الذين يشكلون حوالي 20% من العاملين المحرومين، مقابل حوالي 10% من إجمالي العاملين. وكذلك بين العاملين لحسابهم الخاص الذين يشكلون 30% من إجمالي المحرومين، مقابل 27% من إجمالي العاملين. وفيما يتصل بالعلاقة بين الحرمان والمهنة، وجد أن الحرمان يتركز في فئة العمال المهرة في الزراعة وصيد الأسماك، الذين يشكلون حوالي 35% من العاملين المحروميين. مقابل حوالي 16% من إجمالي القوي العاملة، ثم في فئة العاملين في المهن الأولية الذين يشكلون 13% من إجمالي الفقراء العاملين، مقابل 10% من إجمالي العاملين[(4)].

وبرغم أن العراق في عقدي الستينيات والسبعينيات قد حقق معدلات تنموية عالية، إلا أن وقوع حروب الخليج الأربعة علي ساحته، قد أدي إلي تقليص معدلات النمو الاقتصادي، الأمر الذي أدي إلي توسيع مساحة الفقر والحرمان في

إطاره. وحينما إنتهت حرب الخليج الثالثة بهزيمة العراق، فرض علي العراق الحصار الاقتصادي العالمي من خلال برنامج الغذاء. حيث توقفت لضآلة المبالغ المرصودة معدلات التنمية، وبدأ مستوي الخدمات في التردي، كما إتجهت مساحة الحرمان إلي الاتساع فطالت قطاعات سكانية عريضة. ولأن الحرمان مولد للتوتر فقد كان من الطبيعي أن يدفع التوتر المتراكم إلي وقوع بعض مظاهر الرفض والتمرد، الأمر الذي دفع النظام السياسي السابق علي الاحتلال إلي ممارسة الضغط علي بناء الأسرة، وهو ما دفع إلي تشقق جدرانها، ومن ثم تفككها وإنهيارها في أحيان كثيرة.

وحينما وقع إحتلال العراق، فرض علي الأسرة أعباءاً وضغوطا جديدة. فإلي جانب إستمرار التردي في الموارد المادية والمعنوية للأسرة، تردت الخدمات حتي غاب بعضها. وفي أحيان كثيرة إستخدمت قوات الاحتلال البطش غير المبرر مع المواطنيين، وتم تسريح البيروقراطية العراقية بخاصة البيروقراطية السياسية والعسكرية. الأمر الذي فرض علي العراقيين، بخاصة الأسر العراقية ضغوطا إجتماعية وإقتصادية قاسية، تآكلت معها المعاني العائلية التي كانت تحافظ علي البقاء والتماسك الأسري. في هذا الإطار يطرح المثقفون العراقيون كثيراً من الأسباب التي أدت إلي إرتفاع معدلات الطلاق كمؤشر لإنهيار الأسرة العراقية.

وفي محاولة التعرف علي الأسباب المسئولة عن تفكك الأسرة العراقية وإنهيارها، فسوف نجد أن من هذه الأسباب تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، وعجز الأسرة عن إشباع حاجاتها الأساسية، الأمر الذي قد يدفع أي من الزوجين إلي طلب الطلاق تخلصا من الأعباء والمعاناة الاقتصادية[5]. ويتمثل العامل الثاني في تزايد وعي المرأة العراقية بحقوقها في الفترة الأخيرة، بفعل الدور الذي تلعبه المنظمات والاتحادات النسوية، وهي دعاوي حق اريد بها باطل في غالب الأحيان. تأكيداً لذلك قول إحدي العراقيات "الآن أصبحنا أكثر وعيا بحقوقنا، لقد زوجني أبي دون رغبتي، والآن بعدما إستقر وضعي الإقتصادي لا أريد أن أعيش مع رجل لا أحبه". وتقول أخري "لا أريد أن أعيش في منزل لايحترمني فيه أحد حتي زوجي يعتبرني سلعة رخيصة، فلماذا لا اطلب الطلاق"[6]. ويتمثل العامل الثالث في إنهيار المعاني والقيم التي كانت تتولي تنظيم التفاعل في المجتمع، بفعل أداء قوات الاحتلال، التي قضت علي كثير من المعاني الوطنية والدينية والقيمية الثقافية، التي كانت تغلف الأسرة بقدر من الاحترام بالعراق. بحيث لم تبق للأسرة والحياة الأسرية ذات القداسة التي كانت لها من قبل، الأمر الذي جعل واقعة

الطلاق سهلة يأتيها الجميع. وحسب قول أحد رجال المحاكم " كان الكثير من الرجال والنساء يخشون طلب الطلاق" ثم أضاف "في عامي 2002، 2003 كان موضوع الطلاق من الموضوعات الغريبة إذا لجأ رجل للمحكمة لتطليق زوجته، اما الآن فالأمر أصبح طبيعيا". وحسبما يذهب القاضي عبد الله الألوسي قاضي الأحوال الشخصية في جانب الكرخ، فإن مجموع دعاوي الطلاق في العراق للعامين الماضيين "2004، 2005" بلغت أكثر من ربع مليون دعوي. وأن عام 2004 شهد نحو 161718 دعوي طلاق، في حين بلغت نحو 1454444 حالة طلاق عام 2005، يقابلها 313753 حالة زواج عام 2004 ونحو 342211 حالة زواج عام 2005. ونسب الألوسي زيادة نسبة حالات الطلاق إلي التغير الحاصل في نظرة الناس، حيث سادت النظرة المادية وغابت القيم التي كان يؤمن بها المجتمع العراقي. مشيراً إلي أن الحروب التي خاضتها العراق أدت إلي تقليص نسبة عدد الذكور إلي الإناث، وإزدياد نسبة الإناث إلي الضعف تقريبا، فضلا عن ترمل العديد من الشابات بسبب أحداث الحرب والعنف الجارية. وأشار الألوسي إلي أن "الأسرة العراقية تتجه إلي التفكك إذا إستمر الحال علي ما هو عليه، مما ينذر بكارثة قد تؤدي إلي إنهيار المجتمع تماما"[7].

بالإضافة إلي ذلك يؤدي إنتهاك حقوق الإنسان في العراق إلي تأسيس حالة من العنت والمعاناة التي تعيش في إطارها الأسرة العراقية. حيث تقع عمليات القتل العشوائية، أو ذات الطابع الطائفي لتتعداها إلي تهجير العائلات العراقية من مناطق سكناها. إضافة إلي أعداد المعتقلين في سجون القوات الأمريكية، ناهيك عن سجون الحكومة العراقية، والتي لا يعرف حتي الآن عددها الحقيقي. إلي جانب ظاهرة الجثث المجهولة الهوية، التي ما تكاد تختفي حتي تظهر ملقاه في الشوارع بصورة أبشع مما سبق. الأمر الذي دفع كثيراً من الأسر العراقية إلي الهرب من العراق بحثا عن ملاذ شبه آمن. تجسيدا لذلك قول "أم محمد" العراقية التي هربت إلي دمشق مع أبنائها "أنهم يسدون رمقهم من "نفايات دمشق" وأضافت" تمت تصفية زوجي من قبل فرق الموت قبل نحو أكثر من خمسة أشهر. وتعرضت مع أبنائي إلي تهجير مستمر من منطقة إلي أخري، لتكون محطتنا الأخيرة العاصمة السورية دمشق. بعدما جمعت كل ما أملك وأخذت أبنائي حرصا علي سلامتنا". وتتابع "الآن لا نملك أي مصدر رزق وأطفالي صغار أكبرهم لا يتعدي عمره 11 عاما مما يدفعني للبحث بين النفايات لأسد رمقهم "مضيفة "لقد إتصلت بالجهات العراقية المسئولة عن حقوق الإنسان لعلها تجد حلاً لمشكلة عائلتي"[8].

يؤكد ذلك نهاد الجبوري، رئيس المفوضية العليا المستقلة لحقوق الإنسان، الـذي يـري أن الانتهاكـات في جانـب حقـوق الإنسـان في العـراق كثـيرة كالاغتيـالات والتهجـير والقتـل العشوائي. وأما بالنسبة لملف التهجير، هناك أعداد كبيرة قد هاجرت مـن منـاطق عديـدة في العراق. فمثلاً عدد العائلات التي هاجرت من "المحافظات الجنوبيـة" ومدينـة "كركـوك" إلي محافظة "صلاح الدين" كانت بمقدار 10000 عائلة. أما العائلات التي هاجرت من محافظـة "نينوي" فهي بحدود 6000 عائلة، لتزيدها العائلات المهـاجرة إلي محافظـة "الأنبـار" والتـي تقدر بحوالي 13000 عائلة. ثم تابع قائلاً "أما في أطراف بغداد، "الكاظمية وأبو غريب"، فقد هاجرت نحو 6500 عائلة. وفيما يتعلـق بمسلسـل الاغتيـالات أكـد الجبـوري "هنـاك تحـرك جديد للميلشيات منذ نحو أكثر من ثلاثة أيام، حيث حصرنا منطقة بمسافة كيلو مترين بـين المنصور والبجية، تمـت فيهـا تصـفية أكـثر مـن عشرة أشـخاص" ولفـت أيضـا إلي "أن هنـاك إنتهاكات في مجال التربية والتعليم وحتي الطفولة، ناهيك عن الأمية وظاهرة المتسربين مـن المدارس، حيث بلغت أعدادهم مـا بـين 40-50 ألـف مـتسرب. وذلـك يرجـع إمـا إلي تـردي أوضاع الخدمة التعليمية بحيـث اصـبحت عـاجزة عـن إسـتيعاب الطفولـة العراقيـة. أو أن الأسرة العراقية أصبحت بحكم مواردها المحدودة عاجزة عن تعليم أولادها، إضافة إلي عـدم قدرتها علي توفير الخدمات الأخرى بالنسبة لهم، أو أنها بحكم هذه الظروف غـير المسـتقرة غير قادرة علي متابعة العملية التعليمية لأبنائها.

ويشخص "حارث العبيدي" رئيس لجنة حقوق الإنسان في المجلس النيابي الأوضاع غـير المستقرة التي تعيشها الأسرة العراقية بتأكيده أن "الانتهاكات التـي تحصـل في العـراق تقـع كلها في الاعتقالات والسجون. بالإضافة إلي التجاوزات التي تحدث خلال مداهمات المنـازل" مضيفا أن "المشكلة الكبيرة في أعداد المعتقلين والذي ناهز عـددهم 40 ألـف معتقـل. 19 ألفا منهم في السجون الأمريكية و21 ألف معتقل في سجون الحكومة العراقيـة" وهـؤلاء في غالبهم إما أرباب أسر أو أبناء أسر". بالإضافة إلي ذلك فقد أشـار "العبيـدي" إلي خـرق آخر للدستور، حيث يوجد بعض المعتقلين الذين لم تقدم أوراقهم خـلال 48 سـاعة، كـما ينص الدستور، ولكن بقيت أوراقهم غير مقدمة لمدة سنتين أو اكـثر، ولم ترفـع قضـاياهم إلي القضاء لحسمها. كما أن هنـاك مشـكلة في التسـجيل الجنـائي، لأننـا لا نعـرف العـدد الحقيقي للمعتقلين ولا أسماءهم ولا حتي أماكن إعتقالهم" وأشـار العبيـدي إلي مشـكلة تهجير الأسر العراقية، من مناطقها التي أستقرت فيها طيلة تاريخهـا إلي منـاطق جديـدة

مجهولة بالنسبة لها. فذكر قائلاً "أجد أن هناك تقصيراً تجاه هذا الملف ،كلنا نأمل أن تـؤدي خطة فرض القانون في بغداد إلي أن يعاد المهجرون إلي مناطقهم. لقد طال التهجـير العوائـل السنية والشيعية وحتي المسيحية منها. هناك عوائل في سوريا تعاني الأمرين، وحتي الموجود في العراق لم تحصل علي أي غطـاء عينـي أو مـادي، وقـد طالبنـا الحكومـة بـأن تقـوم بـأي خطوات عملية وجادة بأن يعوضوهم ولو بمعونات تعينهم علي تجاوز محنتهم"[9].

ويعد المجتمع اللبنـاني مـن المجتمعـات التـي شـهدت مسـاحة واسـعة مـن النزاعـات المسلحة التي تكررت علي ساحتة، إبتداء من الحـرب اللبنانيـة التـي إسـتمرت خمسـة عشر عاما تقريبا. إضافة إلي الحرب العربية الإسرائيلية السادسة التي دارت عـلي االأرض اللبنانيـة بالأساس، الأمر الذي يعني أن أشباح النزاع والحرب كانت حاضرة دائماً علي الساحة اللبنانية. غير أننا ونحن نتحدث عن المجتمع اللبنـاني ونزاعاتـه المسـلحة فإننـا مـن الضروري أن نـبرز إعتبارين. ويتمثل الاعتبار الأول في أن تـأثير النزاعـات المسـلحة التـي وقعـت عـلي السـاحة اللبنانية ليس واحدا عـلي الأسرة اللبنانيـة، بسـبب التبـاين الإثنـي بـين مختلـف الجماعـات والطوائف. وهو التباين الذي جعل الأسرة اللبنانية أكثر قوة من حيث متانة روابط الدم بين أبنائها. وهي الروابط التي جعلت الأسرة اللبنانية ما تزال محتفظة بمنظومتها القيمية ثابتـة وقادرة علي تنظيم التفاعل في إطارها. وإرتباطا بذلك يؤكد أحد الباحثين "أننا عنـدما نـتكلم عـن الأسرة في لبنـان لا نسـتطيع التعمـيم، لأن هـذا الـوطن مؤلـف مـن طوائـف عديـدة، ومستويات إجتماعية وثقافية مختلفة، مما يعيـق تشـكل صـيغة موحـدة لـلأسرة اللبنانيـة، وبذلك أبتداء من عدد أفراد الأسرة وإنتهاء بالتقاليد والتربية"[10]. ويتمثـل الاعتبـار الثـاني في حالة المرونة التي تواجه بها الأسرة اللبنانية هـذه الحـروب، إذ يبـدو أن إسـتمرار النزاعـات المسلحة علي الأرض اللبنانية لفترات طويلة، وفر لـلأسرة اللبنانيـة خـبرة التعامـل مـع واقـع الحرب التي قد تستمر لفترة طويلة مـن الـزمن. بحيـث نجـد أنـه بـرغم ضراوة الصراعـات والحروب، ما زالت للأسرة اللبنانية قوتها. في هذا الإطار يذهب أحد الباحثين قائلاً "رغم كل الحروب التي مرت بها لبنان لا يزال الزواج وتكـوين العائلـة تشـكل ثوابـت تشـد المـواطن اللبناني إلى سياقه العائلى ووطنه، وكم شهد هذا الوطن من زواجات حتي بأحلـك الظـروف. إن أنشاء الأسرة وتربيتها لا يزل هدفا لكل لبناني عموما، ولكن مفهوم الزواج وطـرق التربيـة تغيرت كثيراً بتغير الظروف"[11].

إرتباطا بذلك فإننا نستطيع أن نرصد مجموعة من الظواهر الأساسية التي أثرت علي الأسرة اللبنانية بفعل الحروب المتتابعة. وتتمثل أول هذه الظواهر في إرتفاع معدلات البطالة بين الشباب. فقد أدت الحروب والنزاعات المتتابعة إلي تباطؤ النمو الاقتصادي، الأمر الذي دفع إلي بروز ظاهرة البطالة علي الساحة اللبنانية. بحيث أصبح "الهم المشترك لغالبية الشباب اللبناني، هو تأمين وظيفة لائقة يستطيعون من خلالها تحقيق أحلامهم المهنية والمادية. وهو الأمر الذي لم يعد سهلاً في الآونه الأخيرة بسبب النزاعات والحروب المتتابعة تاريخيا، بحيث أثقل ذلك كاهل الأسرة اللبنانية. فكثير من الشباب ما زال يعتمد علي الأسرة إعتماداً ماديا أثناء إنتظاره لفرصة العمل، التي تتأخر وقد لا تأتي لمدة سنين عدة. وقد أظهرت إحدي الدراسات التي أجريت في الفترة الأخيرة أن 71.3% من العاطلين عن العمل هم من الشباب بين 18-38 سنة[12]. ومن الطبيعي أن تؤدي هذه الأوضاع إلي فرض ضغوط إقتصادية علي الأسرة وتفكيكها من الداخل، إضافة إلي إنتشار الصراعات بداخلها بخاصة الصراعات الجيلية. ومن الطبيعي أن يكون لذلك تأثيره علي الأبناء، الأمر الذي يؤثر علي إنتمائهم الاجتماعي والوطني. إضافة إلي أن حالة البطالة والفراغ من الممكن أن تدفع الشباب إلي حالة من الانسحاب والعزلة النفسية والاكتئاب إحتجاجا علي المجتمع الذي عجز عن إشباع حاجاتهم الأساسية، أو التورط في سلوكيات منحرفة كتعاطي المخدرات، وطرق سلوكيات الانحراف الصريح.

وتتمثل الظاهرة الثانية التي تولدت عن النزاعات والحروب المتتابعة في إرتفاع سن الزواج لدي الشباب، وهي الظاهرة التي نتجت عن متغيرات عديدة. من هذه الأسباب أدت الضائقة المالية أو الظروف الاقتصادية، التي يمر بها الاقتصاد اللبناني إلي العزوف عن الزواج، وبذلك إرتفع سن الزواج سواء بالنسبة للذكور أو الاناث. بالإضافة إلي ذلك فإنه نظراً لأن الذكور هم في الغالب الذين يشاركون في العمليات العسكرية، ومن ثم فهم الذين يتعرضون للقتل، الأمر الذي أخل بالتوازن الديموجرافي بين الإناث والذكور. وهو ما جعل عدد الشباب اللبناني الذكور اقل من عدد النساء، مما أسس خللاً أنعكس سلباً علي نسبة الزواج في المجتمع. يوضح ذلك دراسة أجرتها الجامعة اليسوعية، أوضحت أن عدد الشباب اللبنانيين في السن النشط "30-50سنه" أقل بكثير من عدد النساء في نفس الفئة العمرية، كما أن نسبة النساء العازبات في سن الخمسين اكثر من عدد الرجال بنحو 8.6% [13]. بالإضافة إلي ذلك فقد لعبت النزاعات المسلحة والحروب دورها في

تأسيس حالة من عدم الاستقرار الاجتماعي والتردي الاقتصادي. وأمام عجز الدولة عن إيجاد حلول لمشكلات الشباب، كتوفير السكن أو فرصة العمل، لم يكن أمام الشباب سوي أحدي خيارين، إما القبول بالأمر الواقع أو السفر للخارج للبحث عن حلول تيسر إشباع حاجاته الأساسية. تأكيداً لذلك أن ثلث الشباب اللبناني، حسبما تذهب الدراسة السابقة. وخصوصا الشباب المسيحي، أعلنوا عن رغبتهم بالهجرة ونفذها الكثير منهم، مما أحدث تغيير علي الصعيد الاجتماعي والسكاني. ونتيجة لذلك فإننا نجد أنه نتيجة لكل هذه العوامل السابقة، فإن الشباب اللبناني يميل حاليا إلي تأجيل الزواج أو حتي إلغائه أحيانا. يتضح ذلك أنه إستناداً إلي إحصاءات سنة 2002 فإن نسبة الأعمار للإناث المقبلات علي الزواج قد إرتفع إلي 29-33سنة مقابل 22-23 سنة عام 1970. كما إرتفع معدل الأعمار بالنسبة للذكور إلي 33-36 سنة في عام 2002 مقابل 28-29 سنة عام 1970، وهي الحالة التي تعد مدخلاً لحالة من عدم الاستقرار الاجتماعي إضافة إلي السلوكيات المنحرفة التي قد ترتبط بها.

وترتبط الظاهرة الثالثة التي أثرت علي أوضاع الأسرة اللبنانية، بإرتفاع معدلات الطلاق بسبب الحروب والنزاعات المسلحة التي مر بها المجتمع اللبناني. وذلك لأن إستمرار الحرب أو النزاعات المسلحة من شأنه أن يلعب دوراً محورياً، في تمزيق النسيج الاجتماعي للمجتمع بصفة عامة وللأسرة بصفة خاصة. ذلك بالإضافة إلي أن الصعوبات الاقتصادية والاجتماعية التي تفرضها الحرب أو التفاعلات التالية لها، من شأنه أن يرفع من معدلات إنهيار الأسر أو تفككها. أو نقص بعض أركانها كغياب الأب مثلاً، وهي الحالة التي يمكن أن نجد تجسيداً لها في إرتفاع معدلات الطلاق في المجتمع. وإذا كانت الطوائف الإسلامية تبيح الطلاق لأي من الزوجين، فإن الطلاق أصبح أمراً ملحا داخل الطوائف المسيحية. تأكيداً لذلك أنه برغم أن طوائف الكاثوليك والأرثوذكس يرون في الزواج رباطاً مقدساً، إلا أن هذه الطوائف بدأت تقبل بالطلاق في حالات معينة، بفعل الظروف الاجتماعية والاقتصادية الضاغطة. فقد إقتنعت الطوائف المسيحية بأن ثمة أسباب يمكن أن تكون مقنعة وتفرض الطلاق. وبرغم الصعوبات التي تضعها الكنيسة فإن الطلاق أو "الهجر أو فسخ الزواج" إرتفع في السنين الأخيرة، وإن كانت ليست هناك أعداد رسمية توضح ذلك. وتنظر كثير من الدراسات إلي التفكك الحاصل في بعض العائلات اللبنانية بإعتباره نتيجة حتمية للنزاعات والحروب اللبنانية والظروف الاقتصادية والانفلات الاجتماعي الذي ترتب عليها[14].

وتشير الظاهرة الرابعة إلي التغيرات التي طرأت علي بنية الأسرة اللبنانية ذاتها. فتحت تأثير الأوضاع الاقتصادية الصعبة التي نتجت عن النزاعات والحروب التى وقعت على الساحة اللبنانية. إتجهت الزوجات إلي ترك البيوت والبحث عن عمل يستطيعون بدخله مساعدة الزوج او رب الأسرة. ومن الطبيعي أن يؤثر ذلك علي تنشئة الأبناء، وعلي جملة الأوضاع الأسرية، خاصة بالنسبة للأسر التي لم تعتد نمط عمل الزوجة. وقد كان من الطبيعي أن يؤثر غياب الزوجين علي إنجاز المهام المنزلية والأسرية، إضافة إلي التأثير علي شبكة العلاقات القرابية للأسرة. بالإضافة إلي ذلك فقد أدي غياب الأبوين إلي ضعف الرقابة علي الأبناء بخاصة المراهقين، مما أدي إلي ظهور بعض الظواهر السلبية علي ساحتهم كالتدخين، وتعاطي المخدرات والفشل الدراسي(15). ذلك بالإضافة إلي تشغيل الابناء الأطفال ليساعدوا في إعاشة الأسرة، وهي الأوضاع التي كان لها تأثيرها علي نموهم النفسي والاجتماعي.

بالإضافة إلي الأسرة العراقية واللبنانية تتعرض الأسرة الفلسطينية لقدر كبير من العنت والمعاناة المستمرة واليومية، مما يؤثر علي نوعية الحياة التي تقودها. وبرغم أن الحرب والنزاع المسلح في بيئة الأسرة الفلسطينية قد امتد لفترة طويلة من الزمن، منذ الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين وحتي الآن. فإن ما هو إستثنائي أصبح دائماً، الأمر الذي من شأنه أن يؤثر بصورة عامة علي النسيج الاجتماعي للمجتمع الفلسطيني عامة، وعلي الأسرة الفلسطينية بصورة خاصة. وبرغم أن هناك دراسات عديدة تناولت الأوضاع المتردية للأسرة الفلسطينية، إلا أننا سوف نحاول في هذه الدراسة رصد مجموعة من الظواهر التي بدأت تظهر علي سطح الأسرة الفلسطينية بفعل بيئة الحرب والنزاع المسلح التي تعيش في إطارها.

وتتمثل الظاهرة الأولي في تأثير نقص الموارد علي بنية الأسرة الفلسطينية. في هذا الإطار تعد الموارد الاقتصادية هي أكثر الموارد أهمية، من حيث تأثيرها علي بنية الأسرة الفلسطينية. تأكيداً لذلك ما تؤكده التقارير الدولية والدراسات فيما يتعلق بإنتشار الفقر وإتساع نطاقه، وإزدياد حدته في مختلف المناطق الفلسطينية، بخاصة تلك التي تأثرت بالجدار العازل. حيث تشير الاحصاءات إلي أن معدلات الفقر في الأراضي الفلسطينية قد إرتفعت إلي مستويات غير مسبوقه، ووصلت في عام 2002 إلي 60% من إجمالي عدد السكان يعيشون تحت خط الفقر. فقد أدي بناء الجدار إضافة إلي الحصار ومنع التجوال، إلي تزايد حده الفقر في الضفة الغربية بخاصة في نابلس وجنين الأكثر تعرضا لإجتياحات القوات الإسرائيلية(16).

ومن الواضح أنه بسبب غياب السياسات التي تساعد علي تقليص حدة الفقر، فإن معاناة الأسرة الفلسطينية بدأت تتأثر إلي حد كبير بسبب تقلص المعونات الأجنبية. بخاصة في الفترات التي أعقبت تولي "حماس" للسلطة، كأنما يريد العالم وعلي رأسه الولايات المتحدة الأمريكية معاقبة الشعب الفلسطيني علي إختياراته الديموقراطية. ويعد نقص الموارد الأمنية من المتغيرات التي لها تأثيرها علي حياة الأسرة الفلسطينية. يشهد علي ذلك الممارسات الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني من قتل وتعذيب وإغتيال وإبعاد[17]، بهدف التضييق علي الفسطينيين. ذلك بالإضافة إلي قيام إسرائيل بفرض العقوبات الجماعية كالحصار ومنع التجول ومنع التنقل، إلي جانب منع أو إعاقة الفسطينيين من الوصول إلي أماكن العمل، أو إلغاء الخدمات الصحية والاجتماعية والتعليمية[18]. ومن شأن هذه الأوضاع المتعلقة بنقص الموارد الاقتصادية والأمنية أن تشكل ظروف خانقة للأسرة الفلسطينية، تحولها إلي سياق متخم بالتوتر الذي يضغط لينفجر عنفاً، قد يوجه إلي الآخر سواء كان خارج الأسرة أو داخلها. وهو ما يعني أن هناك إرتباطاً كبير بين زيادة نسبة الفقر وإزدياد ظاهرة العنف داخل الأسرة. وقد أظهرت نتائج أحد إستطلاعات الرأي حول العلاقة بين العنف السياسي وبين العنف داخل العائلة، أجرته جمعية المرأة الفلسطينية العاملة للتنمية في نهاية عام 2002، إرتفاع نسبة النساء المعنفات في المجتمع الفلسطيني إلي نحو 86% من جراء العنف الإسرائيلي، الذي يتمثل في الفقر والبطالة والاغلاق والحصار، وهو ما يعني أن العنف داخل الأسرة الفلسطينية يعد من التأثيرات غير المباشرة للإحتلال[19].

بالإضافة إلي ذلك تعمل قوي الاحتلال الإسرائيلي في حربها مع الفسطينيين علي تمزيق النسيج العاطفي والاجتماعي للأسرة الفلسطينية، وذلك من خلال إجراءات عديدة. منها إعتقال الزوج أو الزوجة. إضافة إلي إجراء شائع حيث تقوم القوات الإسرائيلية بإبعاد الأزواج الفلسطينيين إلي خارج فلسطين المحتلة، أو إلي مناطق أخري بداخلها. فقد قامت إسرائيل – كمثال علي ذلك – خلال فترة الانتفاضة بإبعاد ثلاثة عشر فلسطينيا إلي أوربا ونحو 72 أسيراً إلي قطاع غزة. وإرتباطا بذلك فإنها تضطر زوجات المبعدين، خاصة إلي قطاع غزة إلي السفر إلي القطاع للإلتقاء بأزواجهن. عبر الحصول علي تصاريح خاصة من القوات الإسرائيلية، مع ما يرافق ذلك من معاناة ومماطلة قوات الاحتلال الإسرائيلية في منح هذه التصاريح. في هذا الإطار نجد أن زوجات المبعدين أنفسهن مضطرات إلي الانتقال من أماكن سكناهم الأصلية، لبدء حياة جديدة غير واضحة المعالم في

قطاع غزة، مع ما ينتظرهن من مستقبل مجهول[20]. علي هذا النحو نجد أن الاحتلال الإسرائيلي يفرغ الأسرة الفلسطينية من مضامينها أو شحناتها العاطفية، بحيث تصبح بعد فترة مؤهلة للتفكك الاجتماعي بعد وقوع هذا التفريغ السيكلوجي. إذ تعمل هذه الاجراءات جميعاً في إتجاه تعريض الأسرة الفلسطينية لتأثير متغيرات الإنهيار حتي وقوع إنهيارها الفعلي. ذلك بالإضافة إلي أن الاحتلال الإسرائيلي يسعي إلي إنهاك الأسرة الفلسطينية، حتي تنحصر إهتماماتها في متابعة شئون الحياة اليومية الصعبة والمتعلقة بإشباع إحتياجاتها الأساسية من أجل البقاء. وبذلك تسقط إهتماماتها المتعلقة بمتابعة القضايا الكبري الخاصة بمقاومة الاحتلال تحقيقا للإستقلال الوطني.

وفي العقد الأخير تفجر مسلسل النزاعات المسلحة علي الساحة السودانية وهي النزاعات التي بدأت بنزاع الشمال مع الجنوب السوداني، وهو النزاع الذي توقف أخيراً من خلال الاتفاقيات التي عقدت بين الشمال والجنوب. غير أنه مع أنتهاء هذا النزاع المسلح، تفجر نزاع جديد في دارفور تقوده بعض الجماعات المناوئة للسلطة المركزية في الخرطوم. وهو النزاع الذي تغذيه القوي الأجنبية تحت دعاوي إرسال قوات دولية لفرض إستقرار الأوضاع في دارفور. وهي التحركات التي أدرك مغزاها الرئيس البشير أخيراً. حينما أكد أن التدخلات الخارجية في دارفور ليس هدفها فرض الاستقرار، بل العمل علي تفتيت السودان[21]. وإذا نجحت القوي الأجنبية في ذلك، فإنها تكون قد جففت أحد المنابع المحتملة للقوة العربية في المستقبل، بإعتبار أنه من الممكن أن يشكل السودان سلة الغذاء العربية، إضافة إلي تفجر الثروة البترولية من باطن أراضيه.

فإذا تأملنا الأوضاع في أقليم دارفور السوداني، فسوف نجد أن الأسرة السودانية تواجه قدراً كبيراً من المعاناة بسبب النزاع المسلح هناك. من ذلك مثلاً أنه نظراً لأن الرجال مستهدفون من الميليشيات المتنازعة، فإننا نجد أن هذه الظروف فرضت إنقلاباً للحياة الأسرية. حيث تقوم المرأة بحماية زوجها الذي يتواري قدر الامكان عن مرمي إعتداءات هذه المليشيات، سواء في معسكرات النزوح أو في القري الواقعة قريبا من مناطق الاشتباكات. وهو ما يعني أن المرأة هي التي تعمل وتعول أسرتها، وتواجه أخطار الحرب بمفردها، في سعي منها لإبعاد زوجها وأولادها عن الموت المحتمل، وتقبل ضمنا بالتعرض للإعتداء عليها مقابل سلامة وإستمرار أسرتها. المعادلة قائمة وقاسية لكنها موجوده يشرحها أحد رجال المعسكر ببساطة مؤلمه بقوله "لاشئ، ففرص العمل للرجال دونها خطر

الموت، بعض الأفراد وأن كان ذلك بنسب ضئيلة يعملون مع المنظمات العالمية التي ترعي أوضاعنا الانسانية، أما البقية منهم فهم قاعدون لا يستطيعون الحراك خارج المعسكر خوفا من الموت". مهن هؤلاء النساء تتراوح بين تحضير الفول المدمس وبيعه والعمل في تنظيف البيوت وغسيل الثياب، وبيع بعض المنتجات الزراعية وبعض الأشغال الحرفية، وتجميع الخشب والعشب من الجبال المحيطة بمدينة "نيالا". وهذه المهمة الأخيرة تحديداً هي التي تعرض النساء لغارات الاعتداء عليهن. لذلك تتولي جنديات من عناصر قوات الاتحاد الأفريقي المشرفة علي حماية المعسكرات ومراقبة وقف إطلاق النار، مرافقة هؤلاء النسوة والحؤول دون تعرضهن للإعتداءات. ومع ذلك تبقي الهيكلة الاجتماعية للقبيلة محفوظة في المخيم من خلال الشيوخ، الذين يتولون تنظيم وضع الأسر وحل نزاعات الأفراد. وهو ما يعني أن الأسرة في هذه المناطق تعيش في ظروف غير عادية، الأمر الذي يؤدي إلي غياب الأمان. يؤكد ذلك قول أحد النازحين في معسكر "الدريج" لا أمان علي الاطلاق، أحيانا يغزونا الجنجويد في الليل، يسرقون كل ما نملك، وكل ما تمنحنا إياه المنظمات الإنسانية من سكر وعيش وخبز وأدوية، وإذا خرجنا إلي الشارع يتربصون بنا[22]. وهو ما يعني أن الأسرة بجملة أفرادها توجد محاصرة بكل مشاعر الخوف وعدم الأمان والوقوف علي حافة الموت. وهي أوضاع مؤثرة قد تدفع أحيانا لانتشار العنف علي ساحة الأسرة أو العنف الموجه إلي الآخر من غير أعضائها تصريفا للتوتر. أو تدفع إلي الانهيار والسقوط، حينما يختفي أحد العناصر المحورية في بناء الأسرة، أو حينما تسقط الأسرة عنوة في ساحة الانحراف.

غير أننا قبل أن ننتهي من إستعراض أوضاع الأسرة في مناطق النزاعات المسلحة والحروب، نجد من الضروري طرح مجموعة من الحقائق الأساسية، فيما يتعلق بتأثير هذه الأوضاع غير المستقرة علي بناء الأسرة ونوعية حياتها. وتتمثل الحقيقة الأولي في ان النزاعات المسلحة تزيد من مساحة العنف المفروض علي الحياة الأسرية، وهو ما يعني أنها تعمل علي تبديد رأس المال الأسري من زوايا عديدة. فهذه النزاعات تتضمن الأضرار بأوضاع كبار السن، إبتداءً من العنف معهم وحتي قتلهم والقضاء عليهم. وإذا كان كبار السن هم حملة التراث والتقاليد والقيم الضابطة لتفاعلات المجتمع، وإذا كانوا هم الذين يقومون بنقل التراث الثقافي من جيل إلي آخر، الأمر الذي يعني أن الأضرار بهم يؤثر علي الوظيفة الضبطية أو يعوقهم عن نقل تراث المجتمع، وهو ما يؤثر سلبيا علي أوضاع المجتمع ذاته. من ناحية ثانية فإن التأثير علي الأم أو الأب، بالعنف أو القتل من شأنه أن يضر

بعمليـة التنشـئة الاجتماعيـة. التـي مـن خلالهـا يسـتوعب أعضـاء الأسرة تـراث المجتمـع ويخضعون لمعـاييره وقواعـده، وهـو مـا يـؤدي في النهايـة إلي تخـريج الأسرة لأشـخاص غـير ملتزمين بمواثيق المجتمع أو بتفاعلاته الصحيحة. وقـد يتخـذ هـدر رأس المـال الأسري شـكل العنف مع الأبناء الشـباب أو أعتقـالهم أو قـتلهم، إلي تفريـغ الأسرة والمجتمـع مـن طاقاتـه الشابة والفاعلة، الأمر الذي يضعف قـدرة المجتمـع عـلي الاسـتمرار بفاعليـة. إضـافة إلي أن العنف مع الطفولة والاعتـداء عليهـا يعمـل عـلي حفـر ذكريـات سـلبية في عقلهـا وتشـويه ذاكرتها، بحيث نجد أن ذلك قد يضعف قدرتها علي المقاومة او إصلاح الأوضاع مستقبلاً.

وتذهـب الحقيقـة الثانيـة إلي أن الظـروف الضـاغطة المصـاحبة للنزاعـات المسـلحة أو الناتجة عنها، يكون لها عادة تأثيرها القوي علي بنية الأسرة، مما قد تؤدي إلي إنهيارها أو قد تصمد الأسرة في مواجهة هذه الضغوط. غير أننا في إطار هـذه التفـاعلات نلاحـظ حقيقتـين فرعيتين، الأولي أن زيادة الضغط علي الأسرة قد يدفعها إلي سـلوكيات تكيفيـة عديـدة ذات طبيعة سلبية حتي تظل باقيـة. مـن هـذه السـلوكيات التكيفيـة أن يحـدث تبـديل لـلأدوار الأسرية، كأن يبقي الأزواج بالمنزل إذا كانوا مستهدفين، وتخرج المرأة للعمـل كـما يحـدث في دارفور. أو أن تخضع الأسرة للمواقف الصعبة وتكيف نفسـها معهـا حتـي تتجنـب الانهيـار، فقد يصاحب ذلك تطوير ثقافة إستراتيجية للمقاومـة، كـأن تسـمي الأم الفلسـطينية أبنتهـا "فداء" أو أن تنجب الأم الفلسطينية أطفالاً بعدد الذين أعتقلوا أو قتلـوا. عـلي حـين تتصـل الحقيقة الثانية بتباين وطأة هذه الضغوط علي بناء الأسرة. حيـث نجـد أن هـذه الضـغوط تترسب ليكون تاثيرها أقوي مـا يكـون في المنـاطق الضـعيفة في الحيـاة الأسريـة، وهـي هنـا "المرأة" التي وإن كانت تشكل قاعدة للحياة الأسرية، إلا أن العادات والتقاليد غـير المنصـفة قد تضعها في المكانة الأضعف في هذه الحياة. و"الشباب" بإعتبـارهم الفئـة التـي لم يكتمـل نموها بعد، ومـن ثـم فـإن قـدرتهم، وخـبرتهم ضـعيفة فـيما يتعلـق بالحيـاة في قلـب هـذه النزاعات، وأخيراً "الطفولة" التي تكون في غالب الأحيان فاقدة القوة والقـدرة عـلي مقاومـة هذه الضغوط.

وتتصل الحقيقة الثالثة بما يمكن أن نسميه بسيكلوجية التراجع. حيث يـؤدي إرتفاع تأثير الضغوط الناتجة عن النزاعـات أو الحـروب المسـلحة، سـواء أسـلمت هذه الضغوط إلي عدم القدرة علي إشباع الحاجات الأساسية. أو إتصلت بالحاجـة إلى الأمـن. أو ذات علاقـة بالضـغوط الاقتصـادية المتصـلة بالبقـاء، ذات العلاقـة بالحاجات المتصلة بالحياة الكريمة، فإذا غاب الأمل في التغلب علي هذه الظروف،

فإن البشر يتراجعون عادة إلى الحياة فى ظل مستويات لا إنسانية أو بالأصح حيوانية. يمارسون حياة يبحثون في إطارها عن لحظات سعيدة تبرق في حياتهم، حتي لو كانت لحظات خارج إطار المشروع أو المسموح به. في هذا الإطار قد تسود سلوكيات سلبية عديدة، إبتداء من قتل المرأة أو الفتاة لأنها قد أغتصبت تحت وطأة الحاجة، أو تحت وطأة الخوف من الموت أو القتل، وبدلاً من مواجهة المتسبب، يتجه المجتمع إلي مزيد من العنف مع الضحية. أو قد يقع الجنس أو التحرش الجنسي بين المحارم لأن الاشباع غير وارد بشكل طبيعي خارج الأسر، كما يقر المجتمع لأن الظروف غير متيسرة، أو لأن المكان ضيق بطبيعته يفرض أن تكون الأجساد متلاصقة. أو البحث عن المتعة من خلال أشكال منحرفة أضفيت عليها الشرعية. من ذلك أيضا "زواج المتعة" الذي يمكن أن يكون عمره ساعات، والذي لا يرتب حقوقا لأطرافه الحاليين أو المحتملين. والأشكال المنحرفة للزواج العرفي، الذي قد يشارك فيه الشباب ويكون شاهدا علي إستجابة غريزية لضغوط قاسية وموترة، حتي لو كانت هذه الاستجابة ضاره بالمجتمع والشباب المشارك فيها.

ثالثا: معاناة المرأة في ساحات النزاعات المسلحة والحروب

لا شك أن ساحات النزاعات المسلحة والحروب تشهد عنفا متزايدا ضد المرأة. وفي المجتمعات التقليدية كالمجتمعات العربية، فإننا نجد أن القيود التي تفرض علي المرأة تكون عادة ذات طبيعة مضاعفة من طبقتين. الطبقة الأولي تتمثل في القيود والمعاناة التي تفرضها حالة النزاع أو الحرب علي كل البشر في المجتمع، بينما تتشكل الطبقة الثانية من القيود والمعاناة التي يفرضها الموروث الثقافي والعادات والتقاليد ذات الطبيعة السلبية علي المرأة. وفي إطار الطبقة الأولي تفرض حالة النزاع أو الحرب علي المرأة أن تكون ضمن صف المجتمع الذي تنتمي إليه في الدفاع والنضال عن شعبها ووطنها. إضافة إلي أن الحروب دوما، تتولد عنها واجبات إضافية للمرأة، حيث تتحمل المرأة أعباء إضافية من اجل تحسين الوضع المعيشي للأسرة، إلي جانب الأعباء المنزلية وتربية الأبناء نتيجة غياب دور الزوج بسبب البطالة أو الشهادة أو الاعتقال.

وإذا كانت المرأة في فترات وسياقات النزاع المسلح أو الحروب تتسع بعض أدوارها بخاصة الموجودة خارج منزل الأسرة، أو تتسع مساحة الآخرين التي تكون لها علاقة بهم، معوضة بذلك تقلص أدوار الرجل خلال هذه الفترة. فإنها

تواجـه عـادة بعـض المشـكلات الاجتماعيـة الناتجـه عـن المـوروث الثقـافي وتـأثير العـادات والتقاليد السائدة. التي تعين حـدوداً لـدور المـرأة الإجتماعـي والثقـافي والسـياسي. وتفـرض التمييز ضدها علي أساس الجنس، الأمر الذي يحد من حرية المرأة ودورهـا في صـنع القـرار. بحيث يجعل هذا الموروث السـائد مـن السـهل ممارسـة العنـف ضـدها بأشـكاله المختلفـة نفسياً وجسدياً وجنسياً، ويعزز بدوره ظاهرة الزواج المبكر، والقتل عـلي خلفيـة مـا يسـمي بشرف العائلة. وقد كان من الممكن التقليل من هذه المظاهر السلبية للعادات والتقاليـد في الظروف العادية، غير ان ظروف النزاع المسلح والحرب هي ظروف إستثنائية بالأساس. ومـن ثم فإننا نجد أن المرأة في هذه الظروف تكون فريسة لغياب القانون، وتردي الوضع المعيشي والنقص الحاد في الخدمات، في هذا السياق تصبح المـرأة هـي التـي تتحمـل العـبء الأكـبر الناتج عن هذه المعاناة[23]. ذلك يعني أن هناك أبعاد سـلبية عديـدة لخـبرة النسـاء بـالنزاع المسلح أو الحرب، التي قد تعني بالنسبة للمرأة الانفصال، أو فقد أحد أو كل أفراد العائلـة. أو فقد سبل العيش ومصادره، أو زيادة التعرض للعنف الجـنسي أو الاغتصـاب، أو التعـرض للجرح أو الحرمان أو الموت[24]. بيد أنه إستناداً إلي تأمل ما يحدث في مناطق النزاع المسـلح وساحات الحروب، فإننا يمكننا بلورة عدة مشكلات أساسية تعاني منها المرأة.

وتشكل المعانـاة والظـروف الصـعبة التـي تعـيش في إطارهـا المـرأة "إحـدي المشـكلات الأساسية التي تفرض ثقلا علي المرأة في ساحات الحروب والنزاعات المسلحة. وذلك يرجـع إلي أن النساء أكثر ضعفاً من الرجال في حالات النزاعات المسلحة، ومـن ثـم فقـد صـنفتها اللجنـة الدولية ضمن الجماعات الأكثر تضرراً مـن هـذه النزاعـات. ويرجـع ضـعف المـرأة في حـالات النزاعـات إلي أن هـذه الفئـة تضـم النسـاء الحوامـل والمرضـعات، وأمهـات الأطفـال الصـغار والسيدات المسئولات عـن الأسرة[25]. إضـافة إلي أنهـا تلعـب دوراً محوريـا في الرعايـة الصـحية لأسرتها، وتوفير مستلزمات النظافة والطعام والمياه والمأوي، إلي جانب أنهـا تعـاني مـن مشـكلة المفقودين، والبحث عن الأقارب الناجين، بالإضافة إلي السـعي الـدؤوب لتـوفير مصـادر الـرزق. تأكيداً لذلك أن 35% من الأسر في المجتمع الفلسطيني تعيلهـا النسـاء، لـذلك فإنهـا تعـاني مـن ظروف إستثنائية تفوق في قسوتها تلك التي يعاني الرجل منها، من حيث حجـم وتنـوع الأدوار. كما أشارت ذات الدراسة إلي أن 97% من النساء العاملات فقدن عملهن في فترة الانتفاضة مـن جـراء الإغـلاق والحصـار، إضـافة إلي التعـرض للإهانـات والإبتـزاز والمشـاق، التـي تتعـرض لهـا

المرأة في القرية أو المخيم للوصول إلي مكان عملها، وكثير منهن كن عرضة للخطر جراء إطلاق النار العشوائي والمتكرر من قبل جنود الاحتلال[26].

وفي كثير من الأحيان تستخدم قوات الاحتلال النساء والأطفال كدروع بشرية بهدف إعتقال الرجال، إضافة إلي إستهدافهم والتنكيل بهم عند الحواجز كما في فلسطين المحتلة[27]. ومثيلاً لذلك تواجه المرأة العراقية كثيراً من المتاعب نتيجة لمقتل أرباب الأسر من الرجال، حيث تضطر الأرامل وأغلبهن في العشرينيات من عمرهن إلي الخروج والبحث عن فرصة عمل حتي تعول أولادها. فمثلاً تعمل بعض النساء من حاملات الشهادات العالية بالخدمة في المنازل، ولم يكن ذلك موجوداً بالعراق من قبل. إذ يتكون أغلب المجتمع العراقي من عشائر لا تقبل هذا العمل، غير أنه تحت وطأة الحاجة تقبل المرأة، وقد تتعرض في هذا الوضع للأذي الجسدي والتعذيب.

بالإضافة إلي ذلك فقد كشفت نائبة في البرلمان العراقي عن ان عدد النساء الأرامل في العراق بلغ نحو ثلاثة ملايين إمرأة، من جراء الحروب المتعاقبة والعنف السياسي إبان النظام العراقي السابق. وتزايد الإرهاب المنظم، فضلاً عن العنف الطائفي طبقا لدراسات متفرقة أجرتها الأمم المتحدة ومراكز الأبحاث. وأضافت إلى ذلك إن الإرهاب ينتج يوميا زيادة في عدد الأرامل العراقيات. ثم أكدت أن هناك تراجع في حقوق المرأة العراقية، وكثير من الحريات التي إكتسبتها عبر تاريخ الدولة العراقية الحديثة، ثم أشارت إلي أن المرأة لا تستطيع الآن الكشف عن طموحاتها من جراء إرهاب متعدد الجوانب[28]. وفي لبنان نشرت النزاعات المسلحة في الفضاء اللبناني مناخ العنف الذي يمارسة المتصارعون مع بعضهم البعض، غير أن هذا العنف يترسب حتي يصل إلى شريحة المرأة، وتتعاظم قوته بفعل مكانتها المتدنية التي يؤكد عليها الموروث الثقافي. حيث نجد أنواع من العنف الموجه ضد المرأة إبتداء من العنف الجسدي، والجنسي، واللفظي، والاقتصادي والمعنوي، ويتحمل كثير من النساء هذا العنف المتنوع لإعتقادهن بضرورة تحمل ذلك حتي يمكنهن الحفاظ علي الأسرة والأولاد. بل إننا نجد أن العنف يتسرب أحيانا إلي داخل شخصية المرأة، بحيث تصبح علي قناعة به، حتي ان بعض النساء يلمن أنفسهن بقولهن "لو لم أفعل شيئا يستحق الضرب لما ضربني" ذلك بالإضافة إلي أن النساء لا يطلبن المساعدة في هذا الصدد خوفا من أزواجهن أو خجلا من المجتمع[29]. وفي أحداث الصراع المسلح الأخيرة في "نهر البارد" تشير منظمة الأمم المتحدة للطفولة "اليونيسيف" أننا قد أمنا حوالي نصف مليون لتر

من المياه الصالحة للشرب للأهالي خاصة الأطفال والأمهات"[30]. وذلك يرجع إلي أن الرجال إما مشاركون في الحرب أو مستهدفون فيها، وأن الأمهات هن اللاتي يواجهن مصاعب الحياة اليومية حتي يحافظن علي حياة الأسرة مستمرة، وتؤمن حق البقاء بخاصة بالنسبة للأطفال.

وتتمثل المشكلة الثانية في تعرض المرأة في نطاق بعض النزاعات المسلحة لمستويات من العنف قد تودي بحياتها. حيث تتعرض المرأة الفلسطينية لعديد من إنتهاكات حقوق الإنسان كمواطنة وكإمراة، تعيش تحت ظل العدوان الإسرائيلي المتواصل علي الشعب الفلسطيني، وما ينتج عنه من آثار سلبية[31]. وتبرز معاناة المرأة في ظل الاحتلال العسكري لتضاعف تأثير الاحتلال والعنف عليها، وذلك إرتباطا بالمسئوليات والأعباء الإضافية الملقاة علي عاتق المرأة. إضافة إلي أن معاناة الرجل تنعكس علي المرأة بخاصة في حالة الاستشهاد والأبعاد والاعتقال. تأكيداً لذلك ما تذهب إليه معلومات مركز الإحصاء الفلسطيني ومركز المعلومات الوطني إلي أن عدد الشهيدات من النساء في الأراضي الفلسطينية المحتلة في الفترة من سبتمبر 2000 وحتي كانون الثاني 2004 بلغ نحو 348 شهيدة منهن 194 شهيدة في الضفة الغربية ونحو 150 شهيدة في قطاع غزة، وشهيدان في الأراضي المحتلة لعام 1948 تتراوح أعمارهن ما بين يوم وخمسين عاما فأكثر[32].

وتبرز مشكلة ثالثة تتعلق بالمرأة الفلسطينية بالأساس. حيث نجد ان الحواجز التي تضعها القوات الإسرائيلية تعوق الحركة الحرة بين القري والمدن الفلسطينية بحيث يصبح الفلسطينيون مسجونون داخل مربعات صغيرة. وتبرز هذه المشكلة في الأوقات الحرجة عادة وبخاصة في حالات الولادة، حيث تمنع القوات الإسرائيلية وصول الحوامل اللواتي علي وشك الولادة إلي المستشفيات. وفي ذلك قد تتبني إجراءات تعسفية عديدة منها مثلاً إعتقال المرافقين للزوجة، وتعذيبهم ومعاملتهم بقسوة[33]. أو أن يقوم جنود الاحتلال بعدم السماح للنساء بتخطي الحواجز وصولا إلي المستشفي، الأمر الذي يؤدي في أحيان كثيرة إلي أن تلد النساء بجوار الحواجز، ويواجهن الموت أو يموت أطفالهن في احيان كثيرة. ونتيجة لهذه التعقيدات الكثيرة نجد ان بعض النساء يلدن في السيارة التي يركبونها للوصول إلي المستشفي، وتكون النتيجة وفاة الطفل أو وفاة الأم. ويزداد الأمر سوءاً حينما يقوم الجنود بتعذيبهم في هذه الساعات الحرجة[34]، بحيث نجد أن هذه الظروف تغرس الخوف في شخصيات الأمهات الحوامل خوفا من لحظات الولادة القادمة. تأكيدا لذلك أشار تقرير صادر عن مؤسسات الأمم المتحدة العاملة في

الأراضي الفلسطينية، والمنشور في الصحف الفلسطينية المحلية في بداية آذار 2004، إلي أن القيود الإسرائيلية المفروضة أدت إلي إرتفاع عدد الولادات في المنازل من 8.2% قبل الانتفاضة إلي 14% عام 2002. وإنخفاض في عدد النساء اللواتي يحظين بالرعاية فيما بعد الولادة من 95.6% قبل الإنتفاضة إلي 82.4% منذ العام 2000. وأشار التقرير إلي أن 52 إمرأة أنجبت علي الحواجز وأن 19 إمرأة منهن، إضافة إلي 29 مولوداً جديداً توفوا علي الحواجز الإسرائيلية في الفترة من أيلول 2000 وحتي كانون 2003. وأشار التقرير إلي أن 37.9% من الأمهات يجدن صعوبة في الوصول إلي الخدمات الصحية، وأن ما نسبته 42.3% منهن ذكرن أن الصعوبات تكمن في الحصار ومنع التجول الذي تفرضه قوات الاحتلال. وفي تقرير مشابه أعده مركز الاعلام والتطوير الصحي، قدر عدد النساء اللواتي ولدن عند الحواجز بنحو 55 امرأة حتي نهاية كانون أول 2003، وأن 33 منهن توفين أثناء الولادة علي الحواجز[35]. وهو الأمر الذي يجعل الحياة اليومية صعبة للغاية إضافة إلي أنه يسعي إلي إنهاك الأسرة الفلسطينية، من خلال فرض المعاناة علي المرأة التي تشكل قاعدتها.

ويعد الاعتقال والأسر من المشكلات الأساسية التي تعاني منها المرأة في مناطق النزاع المسلح، وذلك يرجع بالأساس لتأكيد الثقافة العربية علي شرف المرأة وعدم المساس به، بحيث يصبح المساس بها موضعاً للمعايرة وسببا للثأر والإنتقام. لذلك نجد أن المتنازعين يلجأون عادة إلي أسر النساء، ليصبحوا هم الوسيلة لإعتقال الرجال أو إرغامهم علي أعمال معينة قد يأبونها بدون ذلك. وإذا تأملنا النزاعات التي إستخدمت هذا الأسلوب فسوف نجد أن قوات الاحتلال الأمريكي في العراق قد أستخدمت هذا الأسلوب حيث التنكيل بالنساء حتي يظهر الرجال المختفين، وقد شهدت قرية "الفلوجة" العراقية هذا النمط من المداهمات للنساء. وقد كان ذلك أحد أسباب تفجر المقاومة العراقية ضد قوات الاحتلال الأمريكي، ويعتبر ما حدث في سجن "أبو غريب" العراقي في التعامل مع النساء نموذجاً لهذه السلوك. وقد إستخدمت قوات الاحتلال الإسرائيلي هذا الأسلوب بإمتياز مع النساء والفلسطينيات. وإذا كانت الولايات المتحدة قد أستخدمت هذا الأسلوب في الضغط علي رجال المقاومة، فإن قوات الاحتلال تستخدم هذا الأسلوب كوسيلة للتركيع النفسي لرجال المقاومة الفلسطينية. تأكيدا لذلك أن القوات الإسرائيلية قامت بإعتقال 200 أسيرة فلسطينية خلال إنتفاضة الأقصي، وإحتجزتهن في ظروف صعبة في سجن الرملة. ثم نقلت 80 أسيرة منهن إلي

سجن "تلموند" الذي لا تتوفر فيه شروط الحياة الإنسانية، من حيث البرودة والرطوبة وإفتقاد الشروط الصحية وإنتشار الحشرات الناقلة للأمراض، مما أصاب الأسيرات بأمراض "الديسك، والأزمات، ضيق التنفس وتساقط الشعر". وفي تاريخ 2003/7/7 إقتحمت قوات الشرطة السجن علي النساء الفلسطينيات، بحيث تسبب الاعتداء عليهن في إصابة عدد كبير من الأسيرات بالرضوض والكسور وحالات النزيف، إضافة إلي قطع الماء والكهرباء عن المعتقلات لعدة أيام. ذلك بالإضافة إلي التحرش الجنسي اللفظي بهم، إضافة إلي ضربهن وإذلالهن المستمر وتهديدهم بالاغتصاب[36].

ويعد الاغتصاب والتحرش الجنسي أو التهديد بهما من المشكلات الأساسية التي تواجهها المرأة في مناطق الحروب والنزاعات المسلحة. بحيث نجد أن السلوكيات الجنسية من السلوكيات السائدة بين أطراف النزاعات، ربما لأن الحروب الحديثة قد تخلت عن أخلاق الفروسية وأصبحت حروباً بلا أخلاق. تأكيداً لذلك أننا إذا نظرنا إلي الحرب العراقية، فسوف نجد أن قوات الاحتلال قد إرتكبت عديداً من حوادث الاغتصاب، وهي الوقائع التي إستنفرت منظمات الدفاع عن حقوق الإنسان الإقليمية والعالمية علي السواء. إذ تواجه المرأة العراقية وقوع ما يسمي بجرائم الشرف في حقها، إضافة إلي عمليات الخطف التي يصاحبها إغتصاب وإستعباد جنسي، ونتيجة لذلك نجدها تتعرض لضغط نفسي رهيب. تأكيداً اذلك أعربت مبادرة قوات الإحتلال في رسالة للأمين العام للأمم المتحدة بتاريخ 24 أغسطس 2006 تشير إلي إنه قد لوحظت نزعة مثيرة للقلق تتمثل في جنوح النساء إلي الانتحار أو محاولة الانتحار نتيجة للنزاعات العائلية، وغالبا ما تكون هذه الحوادث في حقيقة الأمر "جرائم شرف" قد إرتكبتها قوات الاحتلال. وفي 12 أكتوبر أشارت التقارير إلي ان إمرأة متزوجة في مدينة كركوك قد أحرقت نفسها بعد نزاع عائلي، وبعدها بثلاثة أيام أفادت الأنباء بأن رجلاً قام بطعن زوجته بعد نزاع دار بينهما، وهي التغطية التي تقدم عادة لجرائم الشرف. وتتواصل إنتهاكات حقوق النساء، حيث تم العثور في الموصل بتاريخ 18 سبتمبر 2006 علي أربعة جثث لنساء ملقاة في مجمع قمامة بعد يومين من إختطافهن، ويبدو أن الضحايا قد تعرضن للإغتصاب فقتلن وشوهت وجوههن[37].

وفي فلسطين يأتي الاعتداء علي الشرف من ذوي القربي. فقد أدت حالة الإنفلات الأمني – الذي حدث بفعل التدخلات الأجنبية والإسرائيلية في الواقع الفلسطيني – وغياب سيادة القانون، إلي عودة الروح العشائرية التي تميل إلي

معالجة هذا النوع من الجرائم علي حساب المرأة أولاً. وعلي قاعدة الحل الوسط الذي تجبر في إطاره المرأة عادة علي الزواج من المعتدي، او من رجل يكبرها، أو أي حل لا يراعي أي إعتبار سوي إعتبار سمعة وشرف العائلة[38]. وبسبب ظروف الاحتلال، حيث قتل الأزواج حيناً أو إعتقالهم حينا آخر، فإن الأنثي تتولي عادة رعاية أبنائها أو إخواتها الأصغر كما ذكرت ذلك إحداهن. وبسبب ظروف القهر الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، التي تفرض حالة الفقر والجوع والتشرد والأضطهاد النفسي والجسدي والاجتماعي، إضافة إلي العنف الجسدي الذي تمثل في تعرضها لتحرشات جنسية من أبناء الجيران وبعض أقاربها[39]. وتذهب حالة أخري إلي أن غياب الخصوصية في السكن يلعب دوراً محورياً في تفاقم مشكلة التحرشات الجنسية وزيادة وقوعها. حيث أن البيوت في المخيم متداخله وذات غرف صغيرة وقليلة، وأسطح الجيران مفتوحة علي بعضها البعض مما يسهل التحرشات الجنسية. وخاصة في ظل غياب الأسس الصحيحة في التربية والتنشئة والإهتمام الاجتماعي وتحسين الوضع الاجتماعي، والذي عبرت عنه الحالة قبل قتلها، أنها كانت تتضور جوعاً لتوفير ما يشبع حاجة إخوانها الذكور خاصة الصغار منهم[40]. كما تذكر التقارير أن القتل حدث لأحدي الاناث لتناوب أشقائها بالاعتداء الجنسي عليها، حيث حاولت العائلة الحفاظ علي شرفها ليس بمعاقبة الاخوة الذكور ولكن بقتلها[41]. ذلك يعني أن قتل النساء يقع في الواقع الفلسطيني بصورة متزايدة تحت ذريعة ما يسمي بشرف العائلة. وتظهر هذه الجرائم بطبيعة الحال كنتاج لموروث ثقافي يفرض علي المرأة الخضوع لمنظومة من السلوكيات الاجتماعية التي يمليها الرجل. والتي من المفترض عدم تجاوزها أو الخروج عنها، والتي تربط مسألة الشرف بالاناث وبدرجة إنصياعهن لمنظومة العادات والتقاليد السائدة في المجتمع، وأي خروج عنها يمنح الرجل الحق بتأديب النساء حتي لو تطلب الأمر قتلهن. وإستنادا إلي معلومات أحد التقارير التي أعدت حول العنف ضد النساء والفتيات، يتضح أن عدد الحالات التي تم توثيقها ما بين عام 1996 وعام 1999 بلغ نحو 38 حادث قتل، 12 منها في الضفة الغربية ونحو 26 حالة في قطاع غزة. وفي دراسة ميدانية حول قتل النساء تم توثيق 69 حالة تهديد بالقتل ما بين حزيران 1997 وتشرين الثاني عام 1999 تم تنفيذ القتل في ثلاث حالات فعلاً. وفي عام 2002 لوحظ إزدياد ملحوظ في عدد النساء اللواتي تعرضن للقتل الفعلي، حيث رصدت

33 حالة قتل علي خلفية الشرف في الضفة الغربية، سجلت تحت أسباب أخري للوفاة كالنوبة القلبية أو السقوط في بئر أو أي سبب آخر[42].

وفي دارفور حيث يؤدى تفجر النزاع الأهلي المسلح إلي الأضرار بالطرف الأخر في النزاع، ولأن الصراع له طبيعته القبلية، فإن الموروث الثقافي يبرز، ويصبح الاعتداء علي الإناث آلية لإذلال الطرف الآخر وإخضاعه. تأكيداً لذلك تقول "سكرة" وهي أرملة في العقد الرابع من العمر وأم لخمسة أولاد" في قريتنا كان لدينا ماشية وذروع، هنا لا شئ. هاجمونا وقتل الرجال وخرجنا عراه ولا نستطيع أن نرجع لأن الجنجويد ما زالوا يواصلون هجومهم"، سكرة تبيع الفول المدمس تقول "إذا توقفت عن العمل فهو مسئوليتي""[43]. ويعتبر إرتداء الثياب الجميلة من أولويات نساء المعسكر برغم الظروف القاسية، لأن التستر بأكبر نسبة من القماش الجميل يعد آلية تمنح الأمان للمرأة المهددة بالاعتداء الجنسي. لكونه يحجبها عن العيون ويضفي عليها هالة من القوة الاجتماعية، الكفيلة بردع من تسول له نفسه أن يعتبرها فريسة سهلة. في ذلك تقول "حليمه" البالغة من العمر أربعة عشر عاما، الأنيقة والمقبلة علي الحياة برغم التجربة القاسية التي تعيشها، والتي تلبس عقداً وقرطا علي الموضة صنعته لها والدتها". بالطبع أخاف أن يعتدي علي أحد، وأعرف فتيات تم إغتصابهن، وأصبحن معزولات ولا يتحدثن إلي أحد، لكن الأمر ليس نهاية العالم، كثيرات ممن أغتصبن تزوجن وتبني الأزواج الأولاد الذين أنجبتهن بفعل الاغتصاب""[44]. وتحدث واقعة الأغتصاب في الغالب حينما تذهب الفتيات لجمع الأخشاب والأعشاب من المناطق الجبلية القريبة، ولذلك نجد أن مجندات قوات الاتحاد الأفريقي تصاحب هؤلاء الفتيات حتي لا يتعرضن للإعتداء عليهن. الأمر الذي يعني كما أشرت خضوع المرأة في النزاعات المسلحة للنوع من المعاناة أو العنت من طبقات ثلاث. في إطار الطبقة الأولي يتعرضن للإعتداء عليهم من الطرف المقابل في النزاع، وفي الطبقة الثانية يتعرضن للإعتداء والتحرش الجنسي من ذات الطرف إذا هو قد تمكن من ذلك، إضافة إلي الطبقة الثالثة حيث يعتدي عليهن من داخل الجماعة الاجتماعية، وبرغم أنها المعتدي عليها في كل الأحوال فإن الموروث الثقافي يقف لها بالمرصاد، ليوجه كل الانتقام نحوها وليس بإتجاه من إعتدي عليها.

وتذهب الفتيات إلي إلقاء اللوم علي الدولة والسلطات المحلية، حيث تحاول الجهات الحكومية تجاهل الأمر إلي حد نفيه طالما أنه لم يوجد الدليل الملموس. غير أن الملاحظ المحايد يدرك أن الحكومة تعمل في إتجاه مواجهة هذه الظاهرة "

وإتخاذ الإجراءات، التي من شأنها أن تؤدي إلي معاقبة كل من يعتدي جنسيا علي النساء". وتذهب مديرة صندوق الأمم المتحدة للسكان لإسعاف دارفور موضحة "ان الحكومة لا تتلقي بلاغات عن كافة الاعتداءات التي تتعرض النساء، ذلك أن بعضهن يتحفظن في الذهاب إلي الشرطة خوفاً من الإشكلات التي قد يتعرضن لها، وتزيد من وطأة الإعتداء عليهن". في هذا الإطار تشير التقارير الصادرة عن "الصندوق" إلي أن هناك عوائق كثيرة تمنع الضحايا من اللجوء إلي القضاء، فمعظم النساء لا يبلغن عن هذه الحوادث خوفاً من الإنتقام. كما أنه ليس هناك ما يشجعهن علي تحرير بلاغات لعدم وجود تعويض لجرائم العنف الجنسي[45]. وهو الأمر الذي دفع الدولة إلي الاهتمام بهذه القضية، يؤكد ذلك إصدار والي ولاية جنوب دارفور قرار بتشكيل لجنة لمكافحة العنف ضد المرأة، لمعاقبة المعتدي وتوفير الرعاية الاجتماعية والخدمات الطبية للمعتدي عليهن[46].

ذلك يعني أن النزاعات المسلحة من شانها أن تثقل كاهل المرأة بفرض أن تقوم هي بالأعباء المعيشية للأسرة، بسبب غياب الرجل بقتله أو تخفيه خوفا من القتل، الأمر الذي يضعها كهدف بديل للأعتداء. وإذا كان الاعتداء علي الرجل له طبيعته المادية التي تنتهي بقتله أو أسره، فإن الاعتداء علي المرأة يكون معنويا بالأساس، حيث ممارسة الجنس معها عنفا ورغم إرادتها. الأمر الذي قد يسلم في أحيان كثيرة إلي تحول العنف المعنوي إلي عنف مادي، حينما تقدم المرأة علي الانتحار وقتل نفسها هروباً من هذا العار، أو حينما تتحرك عائلتها بشرعية الموروث الثقافي لقتلها والتخلص منها دفاعاً عن الشرف.

رابعا: تشويه النزاعات المسلحة والحروب للطفولة العربية

الطفولة هي المكون الأضعف والأخطر في بناء الأسرة التي تسكن ساحات النزاع المسلح، ويرجع ذلك إلي أن الطفولة من ناحية هي المرحلة العمرية العاجزة عن الدفاع عن نفسها. الأمر الذي قد يجعل تأثير الصراع المسلح عليها فادحاً، فإضافة إلى أنه قد يشوه نموها الاجتماعي والنفسي، فإنه قد يقضي عليها كلية. إضافة إلي أنها – أى الطفولة - من ناحية ثانية هي المرحلة التي تتشكل فيها هوية الكائن الإنساني، ونيران النزاعات تكون حامية علية، ومن ثم تتولي تشكيله بحسب طبيعة الظروف والتفاعلات المحيطة به. وفي الغالب يكون هذا التشكيل غير صحيح أو مشوه، سواء من الناحية الاجتماعية أو النفسية، لأنه لم يتم في ظروف طبيعية، ومن الطبيعي أن تكون لهذا الجيل الذي نما في قلب الصراعات المسلحة

قيمة وسلوكياته الاجتماعية، غير المواتية تماماً للتفاعل الاجتماعي السوي. وفي محاولة التعرف علي طبيعة المشكلات التي تعاني منها الطفولة في مناطق الصراع المسلح، فسوف نجد أنها في جملتها تلعب دورها في تشويه نوعية الحياة التي ينمو في إطارها الطفل.

ويشكل العدوان علي مجتمع الطفل أول المشكلات التي تؤثر علي نوعية حياته، فالعمليات الحربية والظروف الصعبة التي يعيش في ظلها الأطفال من شأنها أن تشكل نوعاً من العنف الموجه للطفولة حتي القتل. فيما يتعلق بذلك أعربت منظمة الصحة العالمية عن قلقها من الآثار النفسية للقصف الأمريكي للعراق، كما أكد ممثل منظمة اليونيسيف "كارل دي روي" في العراق ذلك بقوله " أن نحو نصف مليون طفل في البصرة والنجف وكربلاء وبغداد سيكونون بحاجة إلي إعادة تأهيل نفسي إجتماعي. كما أكد "دي روي" أن بالعراق 5.7 ملايين طفل في سن الدراسة الابتدائية سيكون عشرة في المئة من هؤلاء الأطفال علي الأقل بحاجة إلي المساعدة، وقد يزيد العدد عن ذلك. كما عارضت منظمة هندية لجماعات حقوق الطفل الهجوم علي العراق، مشيرة إلي ان الأطفال هم الذين سيكتوون بأهوال الحرب. كما أشارت شبكة "ليبرأكشن" لحقوق الطفل، ان صندوق الأمم المتحدة لرعاية الطفولة يقدر عدد الأطفال الذين لقوا مصرعهم بسبب سوء التغذية والأمراض في العراق بعد حرب الخليج عام 1991، والعقوبات الاقتصادية التي فرضت في أعقابها ضد بغداد بنحو مليون ونصف مليون طفل. وقال المنسق الوطني لشبكة "جوزيف جاتيا" إننا نخشي أن لا تؤدي الحرب الراهنة إلي زيادة المعاناة المتفشية بالنسبة للأطفال العراقيين فحسب، ولكن الحرب قد تساعد علي سيطرة القوي الأصولية علي عقولهم الصغيرة[47].

وللتأكيد علي أن الطفولة العراقية تعيش أوضاعاً مأساوية بسبب الاحتلال الأمريكي للعراق، فإننا نجد أن الحرب خلقت 900 طفل يتيم في بغداد وحدها، حسب إحصاءات مجلس المحافظة. نتيجة للتفجيرات وعمليات الخطف والقتل علي الهوية، وغيرها من الصراعات التي تجري علي الساحة العراقية. وفي تقرير لمؤسسة "ميرسر" الاستشارية العالمية إعتبرت مدينة زيورخ السويسرية هي أفضل مدن العالم من حيث رفاهية شروط العيش، ومدينة بغداد هي الأسوأ، وتقع في أسفل القائمة. الأمر الذي يشير إلي أن مدينة بغداد يسودها العنف والقتل، الذي يجعل حياة الأسر صعبة إلي حد كبير، حتي أنه قد صدر تقرير أخير، أكد أن الحكومة العراقية لا تسيطر إلا علي 40% من مدينة بغداد، الأمر الذي يشير إلي

حالة من عدم الأمان الذي تعيش في إطارها الأسرة العراقية. ذلك يعني أن الطفولة العراقية تعيش في محنة، بوصفها ضحية الحرب والأحتلال والإرهاب، والعنف الطائفي والفساد وعجز الحكومة. الأمر الذي يفرض إتخاذ الإجراءات اللازمة سواء علي الصعيد القومي أو العربي لإنتشال هؤلاء الأطفال اليتامي والمرضي والمقعدين، حفاظاً علي مستقبل العراق المهدد بعلل وظواهر مرضية خطيرة ومستديمة"[48].

وفي لبنان تشير الدراسات إلي أن الحروب التي إستمرت طويلا قد أدت إلي عدد لا يستهان به، من الاصابات كالإعاقة والإضطرابات النفسية بين الأطفال. وبفسر الباحثون ذلك بأن الأطفال يكونون في الغالب عرضة لتأثير الخبرات العنيفة التي تواجههم، وذلك لأنه ليست لديهم أساليب دفاعية محددة لمواجهة الحوادث التي تواجههم. كما هو الحال بالنسبة للبالغين. لذلك يختلف رد الفعل النفسي عند الأطفال عن رد فعل البالغين تجاه هذه الخبرات. بالإضافة إلي ذلك فإن الأطفال الذين يشاهدون ما تحدثه الحرب من ويلات، لا يمكن أن تزول هذه المشاهد من أذهانهم، بحيث يصبح ذلك مدخلا لتعرض هؤلاء الأطفال لعديد من الإضطرابات النفسية والسلوكية[49].

وفي فلسطين كان قتل الطفولة أكثر وضوحاً، فقد شهد عام 2000 إندلاع الإنتفاضة الفلسطينية، وفي مواجهتها إستخدمت قوات الاحتلال الإسرائيلي القوة المفرطة ضد المدنيين الفلسطينيين. حيث سجلت أحدي الدراسات الميدانية إستشهاد نحو 105 من الأطفال تحت سن 18 سنه عام 2000 سواء بسبب المواجهات مع الجيش الإسرائيلي أو بنيران قناصة قوات الاحتلال. بالإضافة إلي 94 حالة إستشهاد في الشهور الثلاثة الأخيرة من هذا العام، وأن الشهداء الأطفال بلغت نسبتهم 30% من جملة الشهداء[50]. ذلك بالإضافة إلي 2258 حالة إصابه، منهم 2022 أصيبوا أثناء الانتفاضة، ونحو 236 أصيبوا قبل الانتفاضة. وقد كانت القوات الإسرائيلية تستخدم الزخيرة الحية التي تستهدف الرأس في 27% من المجموع الكلي للشهداء الأطفال. وسقط 72% من الأطفال الشهداء نتيجة لأصابة الجزء العلوي من الجسم "الرأس والصدر والعين". كما أشارت الدراسة إلي أن 35 طفلا بنسبة 34.6% من الأطفال قتلوا، مع أنهم لم يشاركوا في المواجهات مع قوات الإحتلال وأن قتلهم كان لمجرد القتل[51].

ويشكل الاعتقال والسجن والإذلال البعد الثاني من المأساة التي تواجهها الطفولة في ساحات النزاعات المسلحة. ففي العراق تواجه الطفولة عنتاً واضحاً في

هذا الجانب، فقد أشارت المؤسسات الدولية التابعة للأمم المتحدة والمسئولة عن رعاية الأطفال في فلسطين والعراق، إلي خطورة ما يتعرض له الأطفال في هذين البلدين من ضغط نفسي من جراء العمليات الحربية، التي تقدم عليها كل من إسرائيل والولايات المتحدة. كما أوضحت ان الأطفال بسبب ما يحدث لهم في حاجة إلي علاج نفسي طويل الأمد. ففي العراق نجد أن قانون العقوبات بفرض عقوبة قاسية علي الطفل أو الطفلة التي ترتكب أفعالاً خارجة علي النظام. ذلك بالإضافة إلي أن الفساد الاداري المتفشي في العراق يمنع الكثير من الخدمات الصحية من الوصول إلي الأطفال[52]. كذلك يتردي الوضع الإنساني للأطفال المسجونين في السجون العراقية، حيث لا تتوفر بهذه السجون آية وسائل تربوية أو تعليمية لبناء قدرات هؤلاء الأطفال وتأهيلهم أسوة بباقي الأطفال. وأن هذا الأمر يجعل من العقوبات التي ينص عليها القانون عاملاً إضافياً لإنحراف هؤلاء الأطفال وعدم إندماجهم في المجتمع. كما لا توجد في العراق آية مؤسسات تعمل علي تأهيل الأطفال الذين كانوا ضحية للاستغلال أو الإساءة أو التعذيب، أو الذين تعرضوا لأى شكل من أشكال المعاملة أو العقوبة القاسية، بما في ذلك قضاء مدد حكم طويلة نسبيا[53]. الأمر الذي يزيد من إحتمالية أن يكونوا عناصر تحطم إستقرار المجتمع بعد أن يصبحوا بالغين.

وبرغم أن الأسرة اللبنانية لا تزال رابطة الدم من القيم القوية والثابتة في بنائها، فإننا نجد أنه بسبب إنقسام المجتمع اللبناني إلي طوائف، تدخل في صراع دامي حيناً، وتعيش في حالة من السلام والاستقرار أحياناً، فإن من شأن هذا الوضع أن يكون له تأثير على الأسرة والطفولة معا. وهو ما يعني أن الوضع اللبناني ما زال يعاني حتي اليوم من إنقسامات داخلية بين صفوفه. ولأن الحرب اللبنانية القديمة الجديدة لا تزال راسخة في الأذهان، فإن السياسة تعد جزء لا يتجزأ من تكون الأسرة اللبنانية. وهي القضية أو الموضوع الذي يدور حوله الحديث الأبرز داخل الأسرة اللبنانية وفي إطار التجمعات المختلفة. ولذلك نجد أن معظم الأسر اللبنانية تصطبغ بالصبغة السياسية، التي تتناقلها من جيل إلي جيل، حيث يبدأ الحديث مع الشباب فى ذلك وهم ما زالوا في سن الصغر. وفي هذا الإطار نستطيع تقسيم العائلات اللبنانية إلي قسمين، القسم الأول يحاول منع أولاده من الخوض في السياسة. وذلك إيمانا منهم أنها السبب في مشاكل كثيرة، أو أنهم – أي الأولاد – من حقهم أن يقررون إنتماؤهم في الكبر. والقسم الثاني يحاول تغذية المنحي السياسي لدي أبنائه إيماناً منه بقضيته، ولذلك يصعب القول بأن

العائلة اللبنانية تربي أولادها علي مفهوم المواطنة الموحد. بل إننا نجد أن هناك إختلافات وتنوعات. ويرتبط بذلك أن المجتمع اللبناني مجتمع مؤمن بدينه وممارس لطقوسه، برغم القشرة العلمانية الرقيقة. ولـذلك نجـد أن الـدين يلعـب دوراً أساسـياً في تكـوين العائلـة اللبنانية، ومن ثم نجد أن الأسرة تربي الأبناء علي إحترام إيمانها ومعتقـداتها، وتختـار لهـم المدارس الرسولية أو الإسـلامية التـى تتـولى تأهيلـه، إضـافة إلي حـرص الأسرة عـلي إشراك الأبناء في الطقوس كالصلاة والصوم[54].

إرتباطاً بذلك ربما كـان لبنـان هـو البلـد الوحيـد الـذي تـبرز فيـه الطائفـة الدينيـة أو السياسية لتتقدم عـلي الدولـة والمواطنـة. حيـث تشـكل هـذه التكوينـات أساسـاً لعواطـف التعصب، التي تنتشر في فضاء كثير من العائلات اللبنانية، التي تسود لديها قناعة بأن الآخـر المختلف في الدين والسياسة هو مصدر خطر دائم[55]. بحيث نستطيع القول بأنـه في بعـض مراحل التاريخ اللبناني، فإننا نجد ان المشكلة الهوبزية تبرز قوية وترتد بـالمجتمع المـدني إلي إنقسامات وصراعات المجتمع الطبيعي. بل إننا نجد أن العواطف الدينيـة والسياسـية التـي يتم غرسها من خلال التنشئة السياسية للأبناء من جيل لآخر، قد أصبحت تحافظ علي طاقة الميل إلي العنف والنزاع المسلح، سابحة في الفضاء اللبناني تتفجر متي تـوفرت الشروط التـي تؤدي إلي ذلك.

من المشكلات التي تواجهها الطفولة في نطاقات النزاعـات المسـلحة، معاملـة الطفولـة إلي حد إعتقالها وإلقائها في السجون وحرمانهم من التعليم والعـلاج، ومـن زيـارة الأهـل لهم. تأكيدا لذلك فإننا نجد أن هناك 312 طفـلاً لا يزالـون قـابعون في السـجون ومراكـز التحقيق والتوقيف الإسرائيلية، من بيـنهم 12 طفلـة أسـيره، إضـافة إلي وجـود 20 طفـلاً دون تهم محدده. إلي جانـب وجـود طفـل حكـم عليـه بالسـجن المؤبـد وثلاثـة أطفـال محكوم عليهم مدة 15 عاماً، وأربعة أطفال محكوم عليهم من 5-9 سنوات. ويوجد أكـثر من 450 أسيراً فلسطينيا كانوا أطفالا لحظة إعتقالهم، وتجاوزوا سن 18 عامـا ولا يزالـون في الأسر. وبذلك تضرب إسرائيـل عـرض الحـائط بحقـوق الطفـل كـما تحـددها المواثيـق الدولية، كالحق في عدم التعرض للإعتقال العشـوائي، والحـق في معرفـة سـبب الإعتقـال، والحق في الحصول عـلي محـامي. وكـذلك حـق الأسرة في معرفـة سـبب ومكـان إعتقـال الطفل، والحق في المثول أمام قاضي، والحق في الأعتراض علي التهمة والطعن بها، والحـق في الاتصال بالعالم الخارجي، والحق في معاملـة إنسـانية تحفـظ كرامـة الطفـل المعتقـل.

وفي حين أن المواثيق الدولية أكدت علي أن إعتقال الطفل وسلب حريته يعد "الملاذ الأخير ولأقصر فترة ممكنة"، فإن قوات الاحتلال الإسرائيلي جعلت من قتل الأطفال الفلسطينيين وإعتقالهم الملاذ الأول. إضافة إلي أنها تعاملت مع الأطفال كمشروع مخربين، ومن ثم فقد آذاقتهم صنوف العذاب والمعاملة القاسية والمهينة من ضرب وشح وحرمان من النوم ومن الطعام. وتهديد وشتائم وتحرش جنسي، وإستخدام أبشع الوسائل النفسية والبدنية لانتزاع الإعترافات، أو الضغط عليهم لتجنيدهم للعمل لصالح المخابرات الإسرائيلية. بالإضافة إلي ذلك تتحيز إسرائيل ضد الطفولة الفلسطينية، فبينما يعتبر الطفل الإسرائيلي هو كل شخص لم يتجاوز عمر 18 سنة، نجد أنها بالنسبة للطفل الفلسطيني تخفض السن 16 سنة. كما نجد ان الأمر العسكري رقم 132 يسمح لسلطات الاحتلال بإعتقال الأطفال في سن 12 سنة. ذلك إلي جانب حرمان هؤلاء الأطفال من حقهم في التعليم. حيث نجد أن 30% من الأطفال الأسري في سجن "تلموند" يعلمهم معلم واحد تعليم بسيط، بينما لا يتلقي العدد الباقي أي تعليم علي الاطلاق[56]. وهو ما يعني أن قوات الاحتلال تعمل علي تشويه الطفولة الفلسطينية.

الطفولة في دارفور تواجه هي الأخرى عذاباً نتيجة للنزاع المسلح الدائر علي أرض الإقليم. ويجسد هذه المأساة طفل في معسكر "عطاس" قائلا "نزحت عائلتي إلي المعسكر قبل سنة وستة أشهر، وكنا أغنياء جداً، لكن جيش تحرير السودان أقام في قريتنا ليومين، الأمر الذى دفع الجنجويد إلي غزوها بغية القتل والنهب، هربنا بثيابنا"[57] يذهب طفل آخر قائلاً "كان لدينا دار جميلة وشجر وبقر وغنم، والآن لا شئ، قتل والدي وأنا أعمل وأدرس وأعطي والدتي أربعة دنانير كل يوم" [58]. هيثم يستمد أمانه من صندوق الأمم المتحدة للسكان يقول "يعطوننا العيش والزيت والسكر ويعالجوننا عندما نمرض ويتحدثون إلينا بلطف. أما المسلحون فهم أكثر قسوة، لذلك أعتبر أن الموظفين في الصندوق أصدقائي، وأنتظر حضورهم إلي المعسكر، وعندما أكبر سأعمل معهم، سأدرس الطب وأعالج الأطفال في المعسكرات، وأقدم المساعدات كما يفعلون[59]. وإذا كان الصراع قد تزايد في دارفور، فإننا نجده قد أثر حتي الآن علي أكثر من 2.45 مليون شخص من حيث الظروف المعيشية. في هذا الإطار فإنه قد تم تسجيل ما يقرب من 12.000 طفل يعانون من سوء التغذية الحاد[60]، الأمر الذي يعني أن مناطق النزاع المسلح تفرض تدمير البنية البيولوجية للطفولة.

وتعد مشكلة أطفال الشوارع من المشكلات الحادة التي تنتج عن النزاعات المسلحة، وبرغم أن هذه المشكلة قائمة في غالبية مناطق النزاع المسلح، إلا أنها في الصومال أصبحت واضحة وقاسية. أغلب هؤلاء الأطفال شردوا في الشوارع لفقد أبائهم وأمهاتهم خلال الحروب الأهلية، حيث بلغ عدد أطفال الشوارع في الصومال نحو 17.515 طفلا موزعين علي مختلف المحافظات، مقديشيو وحدها بها 1500 طفل إضافة إلي خمسة آلاف يمتهنون مهناً بسيطة في العاصمة. "أويس علي" طفل عمره 18 عاما يقول " بعد أن توفيت أمي غرقاً في السواحل اليمنية في أثناء بحثها عن العمل في السعودية. واجهت أسرتي مشاكل كثيرة، خاصة بعد أن ذهب أبي إلي مدينة "بوصاصوا" شمال الصومال بحثا عن العمل أيضا، قررت أنا مفارقة اخواتي الذين كانوا يعيشون في مدينة أنجوي جنوب غرب مقديشيو. وأخترت العاصمة مقديشيو لأعيش في شوارعها.. العيش ليس سهلاً في الشارع ويحتاج إلي صلابة، الحصول علي لقمة العيش أهم المشكلات اليومية، أحصل عليها أحيانا بطرق غير شرعية، من خلال السلب والنهب. "تاجر محمد" طفل آخر عمره 16 عاماً، سئل مالذي يبكيه أجاب "رجلاً أكبر مني ضربني دون ذنب، كثيراً ما أتعرض لمثل هذه الضربات من الناس". "عليوا عبدلي" 16 عاماً، يعيش في معسكر المتشردين بمقديشيو يقول "إنه يمسح الأحذية ويغسل السيارات منذ ست سنوات، يساعد أباه الذي يعمل حمالاً، لكي يحصل علي مصروف الأسرة. فهو يعمل طوال يومه في هذه المهنة عدا ساعة واحدة يتعلم فيها القراءة والكتابة، حيث يتلقي هو وأخوه تعليماً مجانياً من قبل مكتب رابطة أفريقيا لحماية الأطفال في الصومال". "عبد المولي عبدلي" عمره عشرة أعوام يقول "أعمل ماسحاً للأحذية منذ دخول القوات الأثيوبية إلي العاصمة، وعلي الرغم من حبي لمهنة تنظيف السيارات حتي أزيد من دخلي اليومي، فإن سني لا تسمح لعمل ذلك فأكتفيت بمسح الإحذية". يبلور أوضاع هؤلاء الأطفال قول الناشطة الحقوقية "زمزم عبد الله" رئيسة مكتب رابطة أفريقيا لحماية ووقاية الأطفال من الضياع والاعتداء في الصومال، بقولها "إنهم يعانون معاملة المجتمع القاسية، حيث ينظر المجتمع إلى هؤلاء الصغار بإعتبارهم لصوص وسارقون صغار. ويعذبون أحيانا دون إرتكاب ذنب بسبب الشك فيهم، حيث يتعرضون لتعذيب بدني من قبل البعض. كما ان بعضهم يسقط ضحية الاشتباكات المسلحة التي غالبا ما تندلع في الشوارع، خاصة في ساعات الليل حيث يرقدون علي أرصفة الشوارع. كما أن حراس المحال التجارية يطردونهم من امامها إذا ناموا أمامها معتقدين في أمانها، وإذا قامت بينهم

مشاجرات نجدهم يستخدمون السكاكين والأدوات الحادة، وهو ما يوقع ضحايا في صفوفهم، يعيشون في مجموعات تحارب بعضها بعضاً". تقوم الرابطة بالبحث عن الأطفال الذين لا يعملون، ويوزعون عليهم أدوات مسح الأحذية كأهم فرصة عمل متوفرة عندهم، كما يقدم المكتب لهم تعليما مجانياً لهم مدة ساعة في اليوم، حيث أن الأمية تنتشر في أوساط أطفال الشوارع"[61].

ومما لا شك فيه أن للحروب والنزاعات المسلحة آثارها الاجتماعية والنفسية العديدة والمدمرة علي الأطفال، وهي الأثار التي يمكن أن نصنفها إلي ثلاثة أنماط. وفيما يتعلق بالنمط الأول وهو الآثار النفسية، فإننا نجد بداية أن النزاعات المسلحة والحروب تلقي بظلال نفسية حالكة علي حياتهم، وتحفر في ذاكرتهم صوراً لا تنسى تؤثر علي صحتهم النفسية، وتسبب الأمراض التي يصعب علاجها، والتي قد تتحول إلي أمراض نفسية مزمنة. فصور الحرب المرعبة والنزاع وما يرتبط بها تظل حية لا تمحي، لأنها غلفت بطبقة من الرعب والقلق من جراء تعرض الحياة للخطر، أو بالأسي والحسرة لفقدان عزيز أو إنهيار بيت كان يؤويه أو حقل كان يقتاد من خيراته. وإذا كان الكبار أقدر علي تحمل الصدمات – حسبما يذهب علماء النفس – فإن الحروب والنزاعات يكون أثرها أكبر بكثير علي الأطفال. فسوف يعاني من نجا من هؤلاء الأطفال بعد أن يكبر من مشاكل نفسية قد تقل خطورتها أو تزيد، حسب إستيعاب ووعي الأهل لكيفية مساعدة الطفل علي تجاوز هذه المشاهد المروعة التي عاشها أو شاهدها[62].

وتعد الآثار الاجتماعية هي الأفدح لأنها تتعلق بخلع الطفل من أطره الاجتماعية المختلفة التي كانت تشكل درعا حامياً له، فوفاة الأبوين أو أحدهما يترك الطفل في حالة من العري الاجتماعي. ويحوله في لحظة من إنسان يقود نوعية حياة كريمة إلي نوعية حياة ملؤها الألم، حينما تلقي به النزاعات المسلحة إلي الشارع. إذ يكون مقدراً عليه أن يمارس أي عمل وأي سلوك مهما كان متدنياً للحفاظ علي مجرد البقاء. وحينما يخبر الطفل هذه الحالة في الصغر تتأسس في شخصيته حالة من عدم الأمان والرفض للآخر والعدائية له، وحتي رفض المجتمع وعدم الانتماء له، وهو ما يكون له تأثيره السلبي علي مستقبل المجتمع. وتشكل الآثار البيلوجية النمط الثالث الذي يصيب الطفولة، حيث يصاب بعض الأطفال ببعض التشوهات البدنية والإعاقات التي تدفعهم إلي العجز عن ممارسة الحياة السوية. ومن ثم تفرض عليهم معاناة عديد من الأمراض النفسية التي يكون لها مردوداتها الاجتماعية علي كل من الطفل والأسرة والمجتمع.

خامساً: أوضاع الأسرة فى مناطق الصراع إضرار بالأمن القومى

كما أشرت فى مقدمة هذا الفصل تلعب قوى العولمة دوراً أساسياً فى تفجير الصراعات الاجتماعية وإشعال الحروب على خريط العالم الثالث، وبخاصة على ساحة المجتمعات العربية والإسلامية. وذلك يرجع من ناحية إلى أن عمر الدولة القطرية العربية أو الإسلامية محدود، ومن ثم فتماسكها هش، نظراً لتكوينها الإثنى من ناحية. حيث تضم غالبية إن لم يكن جميع المجتمعات القطرية العربية أقليات، فهى مجتمعات حسبما يؤكد التراث النظرى "فسيفسائية"، ومن ناحية ثانية فإن الدولة القطرية لم تستطيع أن تطور آليات الصهر. حيث يتم صهر جميع الأقليات الإثنية فى بوتقه واحدة أو تأسيس إطار مشترك يتيح حرية التعبير عن كل الإختلافات ذات الأساس الإثنى سواء على مستوى الثقافة أو على مستوى نوعية الحياة. ومن ثم تتأسس ثقافة مشتركة، قيمها ذات طبيعة عامة وشاملة، مقبولة من كل الجماعات، وفى ذات الوقت تتولد لدى جميع الجماعات قابلية قبول الثقافات الخاصة بالجماعات الأخرى. ونظراً لأن الدولة القطرية عجزت عن تطوير آليات الصهر هذه، فقد وقعت على ساحتها عديد من الصراعات بين الجماعات الإثنية، التى لم تسع الدولة بإستراتيجية طويلة المدى إلى صهرها، ومن ثم ظلت شوكة فى خصر الدولة القومية يمكن أن تدميها فى أى لحظة. بل إننا نجد أن الدولة القطرية العربية فى أحيان كثيرة تشكل بذاتها آلية لتفجير الصراعات بين الجماعات الإثنية. هذا التشكل الإثنى المتباين والصراعى يشكل سياقا مواتياً للأختراق من الخارج بواسطة قوى خارجية، لتفجير الصراعات بين الجماعات. أو إشعال نار الحرب على ساحة الدولة للتدخل المباشر وتفجير هذه الصراعات كما حدث فى العراق. بيد أن هذه الحروب أو النزاعات المسلحة بين الجماعات يكون لها تأثيرها عادة على الأسرة بصورة خاصة ومن ثم يكون لها تأثيرها على الأمن القومى للمجتمع من عدة جوانب.

ويشكل الدور الذى تلعبه الأسرة فى مناطق الحروب أو النزاعات المسلحة أحد الجوانب السلبية بالنسبة للأمن القومى،فكما أشرت فإن مناطق النزاع المسلحة تشهد فى غالبها صراعاً بين جماعات إثنية مختلفة. وفى قلب الصراع فإن التنشئة الاجتماعية التى تقوم بها الأسرة لأبنائها تكون عادة ملتزمة بمرجعية الجماعة الإثنية. ومن ثم نجد أن الأسر داخل كل جماعة إثنية تعمق عادة "الأنا" الإثنى داخل الأبناء. كما تعمق نظرة عدائية فى ذات الوقت إلى "الآخر" الإثنى، وبذلك نجد أن الوطن إذا كانت به خلافات بين الجماعات الإثنية. فإن الرابطة التى تربط بين هذه

الجماعات بإعتبارها تنتمى إلى وطن واحد تبدأ فى التآكل، لصالح بروز الجماعات الإثنية، التى تتجه بسبب تصوراتها العدائية المتبادلة مع بعضها البعض. إلى التحول إلى جزر منعزلة داخل الوطن، وإستنادا إلى ذلك يتحول الوطن وهو الأرث المشترك بين هذه الجماعات إلى غنيمة أومصالح تسعى كل جماعة إلى الحصول على أكبر قدر منها. ومن الطبيعى أن يكون ذلك على حساب كل ما هو مشترك. ويرتبط بذلك أن تتراجع عواطف المواطنة والإنتماء من حدود الوطن القومى إلى حدود الجماعة الإثنية، من الموطنة الواسعة إلى المواطنة الضيقة. ويرتبط بذلك أيضا وقوع حراك فى مشاعر وعواطف الإنتماء، حيث يتجه الإنتماء ليزداد بإتجاه الجماعة الإثنية، بينما يتجه ليزداد ضعفاً بإتجاه الوطن والمجتمع القومى. وعلينا أن نتأمل حالة المواطنة سواء عند سكان دارفور أوجنوب السودان، أو المواطنة القائمة فى التكوينات الإثنية فى العراق ولبنان. وعلينا أن نتصور توجهات المواطنة والإنتماء لدى المواطن، فى مختلف المجتمعات العربية التى لم تعانى من صراعات بعد، فسوف نجد دائماً التأرجح بين مرجعية الجماعة الإثنية ومرجعية الوطن أو المجتمع القومى، كما سوف ندرك أن الإنتماء فى فترات الصراع يتقوى بالنسبة للأولى ليتجاوز الثانية. وهو ما يقود فى النهاية وفى كل الحالات إلى إنهيار الأمن القومى للمجتمع.

ويتصل الجانب السلبى الثانى لتأثير أوضاع الأسرة العربية فى مناطق الحروب والنزاعات المسلحة، فى أن الأسرة فى هذه المناطق قد تجد من الصعب فى بعض الأحيان الحصول على ما يشبع حاجاتها الأساسية. وأمام هذا الموقف الصعب، فإن الأسرة تعمل فى العادة عدة آليات تتكيف بواسطتها مع هذه الحالة. وتتمثل الآلية الأولى فى الهجرة من مناطق النزاع إلى مناطق أخرى، وفى المناطق الجديدة تواجه حرمانات لم تواجهها فى حياتها الأولى قبل تفجر الصراع. فقد هاجرت الأسرة فى أغلب الحالات بدون رأسمالها أيا كانت طبيعته ومن ثم تجد نفسها، سواء إذا بقيت فى مناطق النزاع، أو هاجرت إلى مكان آخر عاجزة عن أن تشبع حاجاتها الأساسية. فى هذه السياقات فإننا نجد أن الأسرة تخفض من مستوى إشباعاتها الأساسية، الأمر الذى ينشر الحرمان على ساحتها ويقود الحرمان إلى التوتر، الذى يتراكم ليفجر الأسرة من الداخل. ويعد الإتجاه إلى سوق العمل هو الآلية الثانية للتغلب على فقر الدخل سواء فى مناطق النزاع المسلح أو مناطق المهجر، ونظراً لأن الرجال هم المستهدفون فى مناطق النزاع المسلح، فإننا نجد أن النساء هم الذين يتجهون للبحث عن فرص عمل. وفى هذا الإطار فإنه نظراً

للظروف الإستثنائية لهذه السياقات فإننا نجد أن الإناث يقومون بآية أعمال، مثال على ذلك أن تعمل خريجات الجامعة فى بعض مناطق العراق بالخدمة فى المنازل كما أشرنا خلال صفحات هذا الفصل، أو أن تقوم النساء بجمع الأحطاب من الصحراء أو الجبال لطهو الطعام كما فى دارفور. يضاف إلى ذلك تراجع دور الأب كقدوة، ففى مناطق الصراع فإن الأب يكون عادة هو المستهدف. ومن ثم فهومختبئ فى البيت أو خارجة، تاركاً الزوجة هى التى تخرج لتتولى تدبير الطعام للأسرة، ومن شأن ذلك أن يقلص مكانة الأب بإعتبارة قدوة بالنسبة للأبناء، أو حامياً لهم. ومما لا شك فيه أن ذلك يؤثر على نموهم النفسى والاجتماعى، ومن ثم سوف تظهر أجيال إرتباطها بالأسرة أضعف، كذلك إتصالها بالثقافة والهوية أكثر هشاشة، وهو الأمر الذى يؤثر على الأمن القومى للمجتمع. لأن المجتمع يستمر، والبشر يكبرون فى ظل حالة من فوضى المكانات الأسرية. بالإضافة إلى ذلك فإنه نظراً لصعوبة الحياة فى ساحة الحروب والنزاعات المسلحة، فإننا نجد أن العلاقة بين الأسرة وإطارها القرابى تصبح ضعيفة، ونتيجة لذلك نجد أن الأسرة تصبح عاجزة عن إنتاج رأس المال الاجتماعى، وهو ما يعنى أنه إذا كان رأس المال النقدى أصبح من الصعب الحصول عليه فى مناطق النزاع المسلح، فإن هذه السياقات لا تكون بحكم التفاعلات السائدة فيها مؤهلة، لإنتاج رأس المال الاجتماعى. ومن الطبيعى أن يكون فى كل ما سبق تهديد للأمن القومى.

وتشكل المرأة العنصر الذى يواجه عنتاً فى مناطق الحروب والنزاعات المسلحة لأسباب عديدة. ويتمثل السبب الأول فى أنه نظراً لأن الرجال هم أدوات الصراع ووسائله، فإننا نجد أن النساء يصبحوا الآلية لتقليص فاعلية الرجال. إذ نجد أن العدو يعرض عادة النساء لقدر كبير من العنت والعنف، حتى يستطيع إستنفار ظهور الرجل. تأكيد لذلك أن الطريق السهل الذى تتبعه "إسرائيل" للقبض على رجال المقاومة يتمثل فى القبض على النساء، وهو الإجراء الى ييسر القبض على الرجال. وهو الأسلوب الذى تتبعه قوات الولايات المتحدة فى العراق، ويتبعه الفرقاء المتصارعون فى دارفور. بالإضافة إلى ذلك فإنه بسبب ظروف التوتر الإستثنائية المفروضة على الأسر فى مناطق النزاع المسلح، فإننا نجد أن المرأة بحكم خروجها إلى خارج محيط الأسرة، أو توليها مسئولية إعاشة الأبناء. فإنها فى بعض الأحيان تقع ضحية للجرائم غير الأخلاقية كالإغتصاب، الذى قد يحدث من العدو مباشرة، كما هو حادث فى فلسطين ودارفور، أومن ذو القربى بسبب ضغط الظروف وضيق المكان. غير أنه إذا حملت المرأة سفاحاً فى مثل هذه الحالات،

فإنها تواجه عنتاً آخر، يتمثل فى معاملتها من قبل الثقافة التقليدية للعائلة العربية. وهو العنف الذى ينتهى دائما إما بقتل الإناث دفاعاً عن الشرف، أو بإتجاه الإناث أنفسهم إلى الإنتحار، نوع من تنفيذ القتل بأيدهن، قبل أن ينفذ فيهن بواسطة رجال القبيلة. بحيث تشكل هذه الحالات جميعاً هزاً للأستقرار الاجتماعى، اللازم لكى تقوم الأسرة بوظائفها بتنشئة الأبناء وإكسابهم عناصر الثقافة وطبعهم بملامح الهوية. بالإضافة إلى ذلك فإنه نظراً لأن الذكور يكونون عادة هم ضحايا مناطق الحروب والنزاعات المسلحة، الأمر الذى يؤدى إلى إختلال المعادلة الديموجرافية حيث زيادة الإناث على الذكور. وحيث يعد ذلك مدخلاً لعديد من السلوكيات الاجتماعية وغير الاجتماعية كالعنوسة والزواج العرفى خارج الشرعية، ومن الطبيعى أن يشكل كل ذلك تهديد للأمن القومى.

وبنفس المنطق تواجه الطفولة صعوبات وعنتاً فى مناطق الحروب والصراع المسلح، فهى عادة الشريحة المحرومة من إشباع حاجاتها. ويشكل ضعف حالة الطفولة ظرفا يضاعف الإحساس بأثار الحروب والنزاعات المسلحة عليهم. أحيانا يقتلون وهم ما يزالون فى أرحام أمهاتهم، أو يموتون مع أمهاتهم أو حين الولادة لنقص الإمكانيات فى فترات الصراع. وفى أحيان أخرى نجد أن الحروب والنزاعات المسلحة تشكل آلية لتأسيس الطفولة اليتيمة، حيث يموت الأبوين فى نيران الصراع، ويبقى الأطفال يواجهون الحياة ضعفاء وعزل وفرادى. قد يموتون بدورهم، أو يتحولون إلى عالم الإنحراف والجريمة، وقد يهتدى تجار البشر إليهم، فيعتبرونهم سلعا تباع وتشترى، وبهم يقومون بأحياء عصر العبيد. غير أن من بقى منهم فى أرض الوطن وخبر آثار الصراع والحروب، فإن هذه الخبرة تظل ماثلة فى ذهنه، يستوعبها منذ الصغر، ويتسلل الوطن ممزقاً إلى داخله، فهو يرتبط بجزء من الوطن، جماعته ومرجعيته، ويكره جزء آخر. تظل كراهيته راسخة فى ذاته، حتى لو حمل المستقبل إمكانية المصالحة. فإذا تأكد لنا أن الطفولة أيضا، التى هى مستقبل الوطن قد حملت فى داخلها النزاع لمستقبل قادم، فمعنى ذلك غياب الأمان عن الوطن، وتآكل الوطن المتماسك والموحد، ولأن الطفولة تنتمى إلى جزء منه فقط وليس إلى كليته، فذلك تهديد للأمن القومى وتبديد له.

المراجـــع

1- خضر دوملي: التحولات الاقتصادية تؤدي إلي زيادة معدلات الطلاق، دهوك أصوات العراق، في 2007/5/19، ص 93.

2- جريدة المدي: مجتمع مدني، خريطة الحرمان ومستوي المعيشة في العراق

www.alamadapapaper.php? source =akbar &mlf .2007/4/6،

= intev pape & Sid= 16932.

3- نفس المرجع، ص 36.

4- خضر دوملي: مرجع سابق، ص 44.

5- نفس المرجع، ص 42.

6- نفس المرجع، ص 13.

7- نفس المرجع، ص 38.

8- نفس المرجع، ص 23.

9- نفس المرجع، ص 24.

10- غسان شربل: لبنان وسوريه... والطلاق، الحياة، 2005/6/12.

11- نفس المرجع.

12- نفس المرجع.

13- نفس المرجع.

14- نفس المرجع.

15- نفس المرجع.

16- إعتدال سيف: العنف ضد المرأة في النزاعات المسلحة، الأردن، حلقة دراسية، 21-22 آزار 2004، ص 3.

17- نفس المرجع، ص 5.

18- نفس المرجع، ص 7.

19- نفس المرجع، ص 6.

20- نفس المرجع، ص 9.

21- قناة الجزيرة، نشرة الأخبار في 2007/6/13.

22- منظمة العفو الدولية: الأسرة الدولية تتجاهل النزاع في دارفور، تقرير مايو 2006، ص 132.

23- أعتدال سيف: مرجع سابق، ص 11.

24- نفس المرجع، ص 13.

25- اللجنة الدولية للصليب الأحمر: النساء والحرب "تقرير" يناير 2005.

26- اعتدال سيف: مرجع سابق، ص 10.

27- نفس المرجع، ص11.

28- مأساة الأسرة في العراق، أسر في مهب الريح http/www.holol.net / files/irag/ .women.cfm.

29- المجتمع الإسلامي في لبنان، مرجع سابق، ص 32.

30- نفس المرجع، ص 36.

31- وفا (وكالة أنباء): الأطفال يدفعون ثمنا باهظاً للأحداث في مخيم نهر البارد، الحياة، في 2007/6/17.

32- اعتدال سيف: مرجع سابق، ص 19.

33- اللجنة الدولية للصليب الحمر، مرجع سابق.

34- اعتدال سيف: مرجع سابق، ص 13.

35- نفس المرجع، ص 9.

36- نفس المرجع، ص 22.

37- مأساة الأسرة في العراق، أسر في مهب الريح، مرجع سابق.

38- اعتدال سيف: مرجع سابق، ص 14.

39- نفس المرجع، ص 15.

40- نفس المرجع، ص 16.

41- وفا: (وكالة أنباء): مرجع سابق.

42- اعتدال سيف: مرجع سابق، ص 17.

43- منظمة العفو الدولية: الأسرة الدولية تتجاهل النزاع في دارفور، مرجع سابق، ص111.

44- نفس المرجع، ص 43.

45- نفس المرجع، ص 33.

46- نفس المرجع، ص 67.

47- منظمة اليونيسيف: نصف مليون طفل سيتأذون.. آباء العالم خائفون علي أبنائهم ،، الطفل العراقي في أسوأ الأوضاع، "تقرير" 2007/2/13، ص 33.

48- وفا (وكالة أنباء): مرجع سابق.

49- منظمة اليونيسيف: نصف مليون طفل سيتأذون، مرجع سابق.

50- الحركة، فرع فلسطين: الانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الأطفال الفلسطينين، دراسة ميدانية، فلسطين، 2000، ص 111.

51- نفس المرجع، ص 113.

52- منظمة العفو الدولية: الأسرة الدولية تتجاهل النزاع في دارفور، مرجع سابق، ص 78.

53- نفس المرجع، ص 79.

54- المجتمع الإسلامي في لبنان، مرجع سابق.

55- نفس المرجع.

56- دائرة الطفولة والشباب، وزارة شئون الأسري والمحاربين: أوضاع الأطفال الفلسطينيين الأسري في السجون الإسرائيلية "تقرير" يونيو 2006، ص 73.

57- منظمة العفو الدولية: الأسرة الدولية تتجاهل النزاع في دارفور، مرجع سابق، ص67.

58- نفس المرجع، ص 56.

59- نفس المرجع، ص 40.

60- منظمة اليونيسيف: أمراء الحرب والملاريا يطاردون أطفال الصومال، "تقرير" يونيو/ حزيران 2006، ص 23.

61- نفس المرجع، ص 25.

62- محمد إسماعيل جديد: الحروب.. وآثارها النفسية علي الأطفال، الشرق الأوسط، 2006/5/3.

5

الفصل الخامس
عجز التعليم ومؤسسات
البحث العلمى عن بناء مجتمع المعرفة

الفصل الخامس

عجز التعليم ومؤسسات

البحث العلمى عن بناء مجتمع المعرفة

تمهيد

المؤكد أن الثورة المعرفية والتطور العلمي شكلتا الطاقة الأساسية التي حققت بها المجتمعات المتقدمة طفرات اجتماعية كبيرة. ويبدو أن التراكم المعرفى كان هو العامل الرئيسى في وقوع الأنتقالات الكبرى في تاريخ المجتمعات. فالإبداع من داخل التفكير الديني إبان حركة الإصلاح الديني التي حدثت في القرن الرابع عشر، جدد الدين من داخله، وكان ذلك بحد ذاته ثورة فكرية جددت النسق الدينى من الداخل. وشكل في ذات الوقت مقدمة لثورة فكرية ألغت القيود المفروضة علي العقل، بحيث أصبحت ساحات التفكير رحبة وواسعة. ولقد ساعد التجديد الديني من ناحيه وإطلاق حرية التفكير من ناحية ثانية في نطاق العلم الطبيعي فى تشكيل الطاقة الدافعة التي فرضت التفكير في المجتمع من خلال الثلاثى الشهير الذى يتشكل من الفرد والمجتمع والدولة، وما هي طبيعة العلاقات المتبادلة بين مكوناته. هذا التراكم الفكري الذي تحقق عبر عصر التنوير كان وراء أحداث اجتماعية عظيمة شكلت نقلة كبيرة في التاريخ الانساني، متجسدة في الثورة الفرنسية والثورة الصناعية. حيث إعتمدت كلتا الثورتين علي رصيد فكري هائل مهد لها، وهو ما دفع أحد المفكرين "أوجست كونت" الي التأكيد علي أن الفكر هو القاطرة التي تقود التطور الاجتماعي عادة[1].

ومع إختراع البارود والطباعة والالة البخارية تحقق منحي جديد لتطور الفكر، فلم يعد الفكر يتوقف عند تأمل الواقع أو الأفكار ونقدها، بل برز إتجاه في العقل الإنساني أن لا يكون تأملياً فقط، بل يكون أدائياً أيضاً. وظهر ما يمكن أن يسمي بعلم التقنية، حيث العمل علي تحويل الحقائق العلمية إلي وسائل أو أدوات تفيد في زيادة الإنتاج وفي تطوير الجوانب المختلفة لنوعية الحياة التي يعيشها الانسان. وبدأ العلم والتكنولوجيا يلعبان دوراً أساسياً في الحياة الإنسانية، حيث برز إتجاه للإتساع حتي أصبحت حقائق العلم هى التى تنظم مختلف جوانب الحياة الإنسانية. وأدركت الحياة الغربية أن المعرفة التي تأتي من خلال التعليم والإبداع

الذي يتحقق من الكثافة الاجتماعية التي تنتج عن تفاعـل المتعلمـين أو المبـدعين، يمكـن أن تشكل قوة[2].

وإذا كان إتجاه النقد الاجتماعي في مرحلة تاريخية من تطور النظرية الاجتماعيـة قـد أدرك سطوة المجتمع التكنولوجي، وهو المجتمع الذي تتحـول فيـه الأفكـار إلى أدوات، فـإن هذا الإدراك كان جوهرياً لأنه أدرك أنـه أمـام مجتمـع لا يمكـن هزيمتـه. ومـن ثـم نجـد أن غالبية مفكري النقد الاجتماعي نـذكر مـنهم "مـاكس هوركهـايمر، تيـودور أدورنـو، هربـرت ماركيوز، حتي جيرجون هابيرماس". جميعهم لم يفعلوا مثلما فعل كارل مـاركس الـذي صـاغ القوانين لإنهيار النظام الرأسمالي، بإعتقـاد أنـه نظـام يمكـن أن يتحلـل أو ينهـار مـن داخلـه بقوانين تلقائية وذاتية وحديدية مع بعض من الإرادة الإنسانية. عـلي خـلاف ذلـك نجـد أن منظري النقد الاجتماعي وجدوا أنفسهم أمام مجتمع عملاق، سر عملقتـه المعرفـة، الناتجـة عن نظام العلم، ومن ثم كانوا ناقدين فقط لهذا المجتمع، حتي فاعلهم الثـوري كـان فـاعلاً قزماً لا يجرؤ أو يأمل في تغيير هذا النظام، ولكن فقط في نقده والاحتجاج عليه.

ومع بداية القرن العشرين بدأت ثورية معرفية. تزايد تصاعدها مع إختراع الحاسبات، التي لعبت دوراً كبيراً في تراكم المعرفة وأسلمت في النصـف الثـاني مـن القـرن العشريـن إلي تأسيس ما أصبحنا نتعارف عليه بإعتباره مجتمع المعرفـة. حيـث أصـبحت المعرفـة الدقيقـة والموضوعية قوة واسعة يمكن أن نلاحظ تجلياتها في جوانـب عديـدة، وهـي القـوة القـادرة الآن علي حل المشاكل التي تعترض التطور الإنساني. وإذا كنا في فتره سابقة نعتقد أن الأفكار هي أنعكاس لما يحدث بالواقع، فإننا الآن علي يقـين بـأن الأفكـار هـي التـي تتـولي تشـكيل الواقع. يستطيع ذلك من يمتلك هذه المعرفة، إذ يتحول عالمنا الآن من عالم الأغنياء في مقابل عـالم الفقـراء، إلى عـالم ينقسـم إلي مـن يمتلكـون المعرفـة والقـادرين عـلي تطويرهـا، ومـن يفتقدونها ولا يجدون السبيل إلي أستنباتها وتطويرها. أو هم مازالوا يجهلون قيمة المعرفـة، كما يفتقـدون الإراده التـي تسـاعدهم عـلي تبـديل هـذا الجهـل، أو بـذل الجهـد الـدؤوب لإكتشاف السبيل إلي العلم وإلي المعرفة.

وبرغم أن تراثنا الحضاري يدعو الى أكتساب المعرفـة ويـدعو إلى أحـترام العلـم والعلماء، فإننا وبالتحديد النخبة صاحبة القرار، لم ندرك بعد ذلك. علي عكس النخبة صاحبة القرار، في المجتمعات التي قطعـت شـوطاً عـلي طريـق التقـدم، حيـث نجـد لديها قناعة تامة بأن المعرفة والعلـم والتعلـيم هـي الآليـات أو الطاقـة التـي تـدفع

قاطرة التقدم. وتنمية لهذا الإدراك شهد تنظيم مؤسسات التعليم العالي في البلدان الصناعية - بل ونظام التعليم في جملتـه - مـؤخراً تطـورات ضـخمة. مـن أهمهـا التركيـز عـلي مرونـة الإلتحاق بالتعليم العالي، وإتاحته مدى الحياة، خاصة مـن خـلال مؤسسـات التعلـيم العـالي المفتوحـة. وتعميـق تـداخل الفـروع العلميـةinterdisciplinarity أو تخصصـات البحـث أو الدراسة عبر الفروع المتداخلـة transdisciplinarity. الأمـر الـذي أقـتضي أشـكالاً تنظيميـة تختلـف عـن الأقسـام الأكاديميـة التقليديـة، مثـل المعاهـد والمراكـز البحثيـة متداخلـة التخصصات. وتوثيق الصلة مع قطاع الاعمال "السوق" عبر المشروعات والمؤسسـات البحثيـة المشتركة والمنح والاستشارات[3].

ذلك يعني أن الحديث عندنا عن العلم ظل علي مستوي التأكيد عليه كشعار، أي علي مستوى الشكل، بينما أصبح عادة من عادات التفكير وعنصراً في نوعية الحياة لـنمط الحيـاة الغربية وفي تفكير القادة. ومن ثم فقد دفع إلي مكانة الأولوية، وذلك بأعتبار أن التعليم هو الفاعل الأساسي لصناعة رأس المال المعرفي، أرتباطاً بذلك نجد أن التعليم يلعب دوراً أساسـياً في تنمية المجتمع يفوق ما تقوم به الحسابات الاقتصادية. فالتعليم يلعب الدور المحوري في تشكيل المستوي الرفيع من رأس المال الإنساني، وذلك يرجع إلي أن مؤسسات التعليم العـالي - وهى هنا تستند إلي مراحل تعليميـة سـابقة - هـي التـي تؤسـس الـثروة المجتمعيـة مـن المعارف والقدرات المتطورة، أي الشرائح الأرقى من رأس المال البشري، ومن ثـم فهـي عـماد التقدم في القرن الواحد والعشرين.

في هذا النطاق تبرز مساهمة التعليم العالي في تكوين رأس المال المجتمعي، وفي سياق ذلك نجـد أن الجامعـات تتحمـل العـبء الأسـاسي في تأكيـد اسـتمرارية حيويـة الفكـر، أي تطوير رأس المـال الفكـري. وفي الحفـاظ عـلى ثقافـة الأمـة وتجديـدها، أي بنـاء رأس المـال الثقافي، من خـلال البحـث وإعـمال الفكـر. وقـد أكـدت بعـض الدراسـات عـلى أن التعلـيم والتدريب بمختلف أنواعه ومستوياته ومراحله يلعب دوراً أساسياً في تنمية الموارد البشريـة. فقد أثبتت هذه الدراسات أن العامل الحاصـل عـلى شـهادة عليـا يفـوق بمقـدار 75% عـن الذى لم يحصل على نفس المستوى التعليمى قرينه، والعامل الحاصل عـلى الثانويـة العامـة يفوق قرينه الذى لم يحصل على نفس المستوى التعليمـى بمقـدار 45%، والعامـل الحاصـل على شهادة أدني مـن الثانويـة العامـة يفـوق قرينـه الـذى لم يحصـل عـلى نفـس المسـتوى التعليمى بمقدار 25% في إنتاجية العمل. كما أكدت دراسة شواتز ودينسون ومـاري يومـان على قيمة الأسـتثمار في الـبشر، فقـد وجـد مـن نتـائج إحـدى تلـك الدراسـات أن "مـن 36

%-70%" من الزيادة في الدخل القومي للفترة من 1929-1957 في تاريخ الولايات المتحدة تعود إلي تعليم العمال. كما أشارت دراسة أخرى إلي أن 50% من الزيادة في الدخل القومي للسنوات 1911- 1961 تعود إلي تحسين مستوى التعليم، وعززت ذلك بنتائج دراسة أخرى بأن التعليم ساهم بنسبة 42% في زيادة الدخل القومي[4].

وإذا كان التعليم بمراحله المختلفة هو الذي يلعب دوراً أساسياً في تشكيل رأس المال البشري، فإن هذه الحقيقة تؤكدهادراسة أجريت على 132 بلداً. حيث خلصت هذه الدراسة إلي أن رأس المال البشري والاجتماعي يساهم بما لا يقل عن 64% من أداء النمو، أما رأس المال المادي – الآلات والمباني – فلم يساهم إلا بنحو 16%. في حين يساهم رأس المال الطبيعي "المادة الخام" بالنسبة المتبقية، والتي تصل إلي حوالي 20%. ذلك يعني أن التعليم قد أصبح في المرحلة الحالية من التطور التقني والعلمي، القاعدة الأساسية للتنمية تفوق كل ما عداها من الموارد المادية. والاستخدام الأفضل للموارد البشرية يتطلب استراتيجية علمية وإعداداً واضحاً، وهو الأمر الذي لم يتوفر بعد في السياسات التعليمية المتبعة في العالم العربي حتى الآن[5].

وتأكيداً لذلك فنحن إذا نظرنا إلي الدول الكبرى التي تتصارع على قمة العالم اليوم، فسوف نجدها تطور من نظمها التعليمية باستمرار، وتحاول أن تدرس نظم التعليم الأخرى الموجودة في مجتمعات أخرى، لتقتبس منها تجارب النجاح. وقد أكد على هذا الأمر قادة كثيرون، ففي إنجلترا أكدت "دراسة جوردون كينجهام" على أن تنمية الثروة البشرية عن طريق التعليم لها أكبر مردود اقتصادي. كما أكدت "مارجريت تاتشر" على أهمية المراجعة المستمرة لنظام التعليم في بريطانيا كي يوائم التطورات الحديثة في مجال التكنولوجيا. يضاف إلي ذلك تأكيد "توني بلير" رئيس وزراء بريطانيا على ضرورة الاهتمام بالتعليم، وقد ظل طوال حملته الانتخابية يردد دائماً "تسألونني عن الأولوية في برنامج الحكومة إنها التعليم"[6].

وفي الولايات المتحدة الأمريكية حدثت ثورة تعليمية ومراجعة شاملة لنظام التعليم في عام 1957، وذلك عندما أطلقت روسيا أول قمر صناعي لها. وفي عام 1983 أصدر الرئيس الأمريكي الأسبق "ريجان" تقريره المشهور "أمة في خطر"، ثم تابع بوش اهتمامه بالتعليم وكان برنامجه "شعب من الطلاب". ثم صدر أخيراً تقرير لتطوير التعليم فى عهد بوش الأبن "أمة مازالت في خطر" ومن هذا نجد أن بلداً كالولايات المتحدة تعطي اهتماماً متزايداً للعملية التعليمية أكثر من اهتمامها

بالمصانع وغيرها. وفي حديثه أشار "شيمون بيريز" رئيس الوزراء الإسرائيلى السابق إلي بناء الدولة القوية بقوله "إذا كانت هناك دول حولنا تكرس الدين الإسلامي وتمتلك الثروة الطبيعية البترولية. فإننا نستطيع أن نحسم الصراع لصالح إسرائيل عن طريق التعليم وعن طريق الثروة البشرية المدربة، والتي يمكن أن نمتلكها عن طريق إتاحة التعليم العالي والجامعي لكل فتى وفتاة إسرائيلية، وبما يتلاءم مع تغيرات العصر"[7]. ذلك يعني بما لا يتيح مجالاً للشك أن التعليم أصبح هو المدخل لبناء المعرفة التي أصبحت قوة تؤكد إرادة المجتمع وسؤدده.

أولاً: واقع التعليم العالى في العالم العربي

برغم هذه الأهمية التي تأكدت للتعليم إلا أن العالم العربي مازال متخلفاً عن هذا الإدراك، وتتأكد هذه الحقيقة المفزعة إذا أدركنا أن الانفاق على التعليم يتناقص. ذلك أن المجتمعات العربية كانت تنفق على طالب التعليم العالي في عام 1995 أقل مما كانت تنفقه منذ عشر سنوات[8]، فبينما زاد ما تنفقه الدول النامية والمتقدمة على التعليم عامة والتعليم العالي خاصة، تناقص إنفاق الدول العربية في الفترة (1985-1995). وإذا أخذنا في الاعتبار معدلات التضخم، وقد كانت مرتفعة في بعض البلدان العربية المدروسة، لتبين لنا أن الانخفاض في الإنفاق على التعليم العالي في المجتمعات العربية كان بالغ الخطورة. وإذا أضفنا إلي ذلك قلة الاستيعاب في التعليم العالي، والمراحل السابقة على ذلك، يظهر أن الانفاق على التعليم العالي في المنطقة العربية متدن إلي درجة تتنافى مع دوره المحوري في عملية التنمية[9].

وفي محاولة التعرف على بعض جوانب القصور في نظام التعليم في العالم العربي، فإننا سوف نجد أنه يعاني مجموعة من المشكلات الأساسية. ولعل أبرز هذه المشكلات عدم قدرة النظام التعليمي على استيعاب من هم في سن التعليم، الأمر الذي يجعل النظام التعليمي أحد مصادر إنتاج الأمية في المجتمع العربي. يؤكد ذلك أنه برغم أن نسبة الأمية في العالم العربي قد انخفضت من 72.7% عام 1975 إلي 56.5% عام 1985 إلي 41.5% عام 1995 إلي 40.2% عام 2000، غير أن الأرقام المطلقة للأميين تتزايد باستمرار. فقد زاد عدد الأميين والأميات من 49 مليون عام 1970 إلي 64 مليون عام 1990، وإن كان من المتوقع أن يصل إلي 40 مليون عام 2000[10]. وأن معدلات الألتحاق بالتعليم الإبتدائى حسب تقرير التنمية الإنسانية العربية قد تراوحت بين 99.14% كما في فلسطين ونحو 44.74%

في السـودان. ونحـو 30.59% في جيبـوتي، ونحـو 78.24% في دولـة الإمـارات العربيـة ونحـو 93.98% في البحرين. فإننا نجد أن معدلات الألتحـاق بالمسـتوى التعليمـي الأولى في الصـين بلغت 100% وفي الهند 93.16% وفي كوريا الجنوبية 97.27% وهوما يعني أن غير الملتحقين هم الذين يشكلون رصيد الأمية.

بالإضافة إلي ذلك فإننا نلاحـظ أتجاهـاً لتأنيـث الأميـة، حيـث نجـد أن نسـبة إلتحـاق الإناث في العالم العربي باسـتثناء دولـة الأمـارات العربيـة المتحـدة ودولـة البحـرين والأردن، تختلف عن نسبة الذكور كما هي الحـال في العـراق حيـث الإنـاث 85.56% في مقابـل 100% للذكور، وفي اليمن 44.82% للإناث في مقابل 75.84% للذكور، وفي مصر 89.55% للإنـاث في مقابل 94.96% للذكور، ذلك في مقابـل الصـين التـي تصـل نسـبة الـذكور والإنـاث فيهـا إلي 100% والهند التي تتجاوز فيها نسبة إلتحاق الإنـاث 94.67% نسـبة إلتحـاق الـذكور التـي بلغت 91.8% وكوريا الجنوبية التي بلغت نسبة التحاق الإناث فيها نحو 97.91% في مقابل 96.61% للذكور. الأمر الذي يعني تركز عدم الإلتحاق بالتعليم الأولى، ومن ثم تتركـز الأميـة في نطاق الإناث[11].

وهو ما يعني أنه برغم أن الأمية بلغت نسبتها في العالم العربي عام 2000 نحو 40.2% من السكان، فإننا نجد أن نسبتها بين الذكور بلغت 28.7% في حين بلغت هذه النسـبة بـين الإناث الضعف تقريباً، أى حوالي 51.9%. وذلـك يرجـع بالأسـاس لمجموعـة مـن الاعتبـارات الثقافية التي تميل بإتجاه التحيز نحو الذكور. ذلك يدفعنا إلى الإعتقاد بأن التحسين الواضـح في الفترة الأخيرة لأوضاع المرأة يمكن أن يعمل على تحسين معدل التحـاق الإنـاث بالمسـتوى التعليمي الأولى، ومن ثم الانخفاض المحتمل لنسبة الأمية لديهن.

ومع ذلك فإننا نجد تقارباً كبيراً بين الإناث والـذكور في المسـتوى المتوسـط، وهـو ذات التقارب الذي يحـدث في مجتمعـات القيـاس والمقارنـة كـما في كوريـا الجنوبيـة وإسرائيـل. وينقلب الأمر لصالح الإناث في المستوى الثالث، وهو مستوى التعليم الجامعي حيـث تصـل نسـبة الملتحقـين مـن الأنـاث في هـذا المسـتوى في الأردن إلي 36.03% في مقابـل 26.76% للـذكور. وفي البحـرين تصـل نسـبة الإنـاث إلي 31.13% في مقابـل 19.60% للـذكور، وفي السعودية تصل نسبة الإناث إلي 53.52% في مقابـل 19.59% للـذكور. وفي قطـر تصـل نسـبة الإنـاث إلي 61.64% في مقابـــل 13.68% للـذكور، وفي فلسـطين تصـــل نســبة الإنـاث إلي 98.42% في مقابـل 26.96% للـذكور. بيـنما بلغـت نسـبة الإنـاث في مجتمعـات المقارنـة

كإسرائيل 83.95% في مقابل 41.75% للذكور، وفي كوريا الجنوبية ينقلب الأمر، حيث تصل نسبة الإناث في المستوى الثالث إلي 79.15% في مقابل 90.28% للذكور[12].

بالإضافة إلي ذلك فإننا نجد أن معدل الالتحاق بالتعليم العالي أكثر تدنياً في العالم العربي مقارنة بالمجتمعات الأخرى، باعتبار أن التعليم العالي يمثل قمة النظام التعليمي من ناحية، ثم هو المدخل لتطوير العلم والتكنولوجيا وبناء مجتمع المعرفة من ناحية ثانية. في هذا الإطار تظهر المقارنة تخلف المجتمعات العربية من حيث إلتحاق أبنائها فى التعليم العالي، إذ لا يصل مستوى الالتحاق بالتعليم العالي فيها إلي مستوى كوريا الجنوبية أو إسرائيل أو الأرجنتين. بل إننا نجد أن مستوى الإلتحاق بالتعليم العالي في غالبية المجتمعات العربية لم يصل إلي مستواه فى تركيا أو إيران. وكمثال على ذلك فقد بلغت نسبة الملتحقين بالتعليم العالي في الأردن 28.6%، وفي دول الإمارات 12.1% وفي فلسطين 26% وفي مصر 39%، وفي ليبيا51.2% بينما بلغت في مجتمعات المقارنة كإسرائيل 50.3% وفي كوريا الجنوبية 71.7%[13].

بالإضافة إلي ذلك فإننا نجد أن التعليم له طبيعته الانتقائية، وتتضح هذه الانتقائية كلما صعدنا إلي أعلى السلم التعليمي حيث المستوى الجامعي، حيث نجد – برغم قلة المعلومات - أن الألتحاق بالتعليم العالي انتقائي لغير صالح الفئات الاجتماعية الأدنى. إذ تؤدى التكلفة المرتفعة للإنجاز – متمثلة في تكلفة الدروس الخصوصية – في المراحل التعليمية السابقة على المرحلة الجامعية، إلي ضمان أبناء الشرائح الغنية الحصول على درجات مرتفعة في الأختبارات العامة التي تؤهل للألتحاق بالتعليم العالي، ومن ثم إلي تقليل فرصة أبناء الفقراء في التأهل للتعليم العالي. وحتى في الدول التي تدعى مجانية التعليم العالي، فإننا نجد أن الأسر تتكبد أنواعاً من التكلفة مثل بعض الرسوم الجامعية وتكلفة الكتب والأدوات "خاصة في فروع العلوم التطبيقية والتقنية" وأحياناً تكلفة الدروس الخصوصية، الأمر الذي يستبعد بعض أبناء الفقراء خاصة من التعليم بداية. وعلى هذا النحو فإن انتشار الفقر يزيد بإطراد من انتقائية التعليم العالي لصالح أبناء القادرين، وبذلك يتحول التعليم والتعليم العالي تدريجياً إلي آلية لتكريس الفوارق الاجتماعية في المجتمعات العربية[14].

إلي جانب ذلك فإننا نجد أن الدولة العربية لا تقدم تقديراً ملائماً لقيمة التعليم، البرهنة على ذلك انخفاض ما ينفق على التعليم في العالم العربي، برغم الادعاءات

المعلنة حول ضرورة التنمية والتحديث والتأكيد على التعليم باعتباره قاطرة التنمية. تأكيداً لذلك فإننا نجد أن نسبة الإنفاق العام على التعليم من الدخل القومي الإجمالي منخفضة للغاية. فقد بلغت في السعودية 9.3% وفي جزر القمر 7.8% وفي سوريا 3.4% وفي مصر 40.5%، بينما هى في إسرائيل 7% وفي كوريا 3.3% وفي الصين 20.12%[15]. وبرغم أن نسبة الإنفاق العربي تبدو مرتفعة مقارنة بمجتمعات المقارنة، إلا أنها في حقيقة الأمر منخفضة لإنخفاض إجمالي الدخل القومي ذاته، وهو ما يعني أن الأرقام المطلقة لما ينفق على التعليم منخفضة بصورة مؤكدة. تأكيداً لذلك ما تذهب إليه إحصاءات الأمم المتحدة من أن الشمال ينفق 15 ضعف الجنوب على البحث العلمي "باستثناء حالات الهند والبرازيل وكوبا والأرجنتين" التي تخصص 0.5% من دخلها القومي للبحث العلمي. وإذا كان عدد العلماء الذين يمتلكهم المجتمع يعد دلالة على فاعلية النظام التعليمي، فإننا نجد أن تقرير البنك الدولي بعنوان "المعرفة طريق التنمية" يكشف عن أوضاع المعرفة في نهاية القرن العشرين، وعن فجوة المعرفة بين الشمال والجنوب، حيث أكد التقرير على أن العلماء يتوزعون بصورة غير عادلة بين مجتمعات الشمال والجنوب.

ولكي تتضح لنا مساحة الفجوة فإننا نجد أن عدد العلماء في العالم بلغ 5.2 مليون عالم، موزعون على أوروبا بنسبة 20.2% والولايات المتحدة وكندا بنسبة 17.8%، وروسيا وتوابعها بنسبة 32.4%، وآسيا بنسبة 32.4% والدول العربية بنسبة 1.5%، وأمريكا اللاتينية بنسبة 3.1% وأفريقيا جنوب الصحراء بنسبة 0.7% [16]. أما بالنسبة للإنفاق على البحث والتطوير فنجد أن مجموع ما أنفق قد بلغ 452 مليار دولار تنفق أوروبا منها على البحث العلمي 32.2% وأمريكا اللاتينية والكاريبي 0.6% وأمريكا الشمالية 42.8% والدول العربية 0.7% وآسيا 20% والأتحاد السوفيتي 12.3% وأفريقيا جنوب الصحراء 0.2%. ونختتم هذه المقارنة سواء فيما يتعلق بالميزانية المنفقة على البحث العلمي أو فيما يتعلق بعدد العلماء بتوضيح أن دولة إسرائيل ذات الخمسة ملايين نسمة، تتفوق فى هذا الصدد على 22 دولة عربية يصل تعداد سكانها إلي 300 مليون نسمة من حيث إمكانياتها على بناء مجتمع المعرفة وإنتاج المعرفة حيث يزيد علماؤها – أي إسرائيل – على عدد العلماء العرب عشر مرات، وهي تنفق 36 مرة زيادة عما ينفقه العرب على العلماء، كما أنها تنشر 70 ضعف ما ينشره الباحثون العرب.

وإذا كان التعليم يعاني من عدم قدرته على استيعاب من هم في سن الالتحاق به لضيق مساحته ومحدودية مؤسساته، فإننا نجد أن نظام التعليم في العالم العربي يعاني كذلك من عدم الإحكام. الأمر الذي يدفع إلي بروز ظاهرة التسرب، وهو الرافد الثاني الذي يعمل على تغذية أو أتساع مساحة الأمية في المجتمع العربي. ونقصد بالتسرب بداية عدم استكمال المرحلة التعليمية من المستوى الأول، وقد بلغ معدل التسرب في العالم العربي نحو 22% عام 1975–1983 وزاد هذا المعدل إلي 27% عام 1985-1987.

والواقع أن معدل التسرب يتأثر بمتغيرات عديدة كمتغير السياق الاجتماعي، فالتسرب في الريف أعلى منه في الحضر، كما يتأثر بمتغير المستوى الأجتماعي الأقتصادي، فالفقراء أكثر تسرباً من الأغنياء. إضافة إلي التأثر بمتغير النوع فالذكور أكثر تسرباً من الإناث، على عكس ما هو شائع. ومن المؤكد أن ارتفاع معدلات التسرب يعد مؤشراً على مستوى كفاءة نظام التعليم، أي قدرته على عدم إهدار تلاميذه بتركهم مقاعد الدراسة، والواقع أن ظاهرة التسرب، وربما عدم الالتحاق بالتعليم أصلاً، جميعها ظواهر ترجع إلي ظروف إجتماعية وإقتصادية عديدة[17]. قد ترجع إلي الحاجة الإقتصادية للصغار من الذكور كما هي الحال في الريف المصري، أو لأن الثقافة التقليدية المتمترسة في الريف، وأيضاً الثقافة الشعبية والعشوائية لا توافق كثيراً على استمرار تعليم الإناث حتى نهاية المرحلة المتوسطة من التعليم "الإعدادية والثانوية". نظراً لدخول الفتاة خلال هذه المرحلة سن المراهقة، واحتمالية الزواج القائمة، وإن كان ذلك يقتصر على بعض الشرائح الاجتماعية المحدودة وبخاصة الدنيا.

ويعتبر التردي في أداء النظام التعليمي العربي إحدى السمات المميزة له، إذ تسير مختلف الشواهد على تردي كفاءة نظم التعليم في المجتمعات العربية. وهو التردي الذي نجد مؤشراته في أرتفاع نسب الرسوب والإعادة المتكررة للسنوات الدراسية، الأمر الذي يؤدي إلي طول بقاء الطلاب في مختلف المراحل الدراسية. بالإضافة إلي ذلك يعاني التعليم في مجتمعاتنا من تدني التحصيل المعرفي، وضعف القدرات التحليلية والابتكارية وإطراد التدهور فيها. وعلى هذا النحو فإن الآداء المتدنى قد أمسى أخطر مساوئ نظام التعليم في الوطن العربي، الأمر الذي يلقى ظلالاً قاتمة على الإنجاز الكمي للتعليم. وهو الأمر الذى ينبئ بكارثة مستقبلية في القرن الواحد والعشرين، الذى تتسارع فيه المعارف والقدرات البشرية المتطورة،

وهو الأمر الذي ينذر بكارثة تحديثية إن استمرت الأوضـاع الراهنـة التـي عليهـا التعلـيم في المجتمعات العربية[18].

وإذا كانت هذه حال التعليم ما دون الجامعي، فإن هذا الأخير يعـاني هـو الآخـر مـن عيوب قاتلة. ويتمثل أول هذه العيوب في اختلال التوازن بين أعضاء هيئة التدريس والطلبة في الجامعات العربية، وهو ما يعد أحد مظاهر التوسع السريع في التعليم العالي، دون توفير الإمكانات اللازمة لضمان الإرتقـاء بالمسـتوى التعليمـي. بالإضـافة إلي ذلـك فـإن مؤسسـات التعليم العالي الحالية برغم ضخامة حجمها، إلا أنها متدنية من حيـث الكفـاءة، قليلـة مـن حيث الإنتاجية المعرفية، وضعيفة من حيث العائد الأجتماعي. قد يرجع ذلـك في جـزء منـه إلي تدني آداء المسـؤولين عـن التعلـيم في المجتمعـات العربيـة، وإن نـدر التعبـير عـن ذلـك بصراحة وعلناً. ومن الطبيعي أن يكون للتعليم من هـذا المسـتوى مضـاعفات خطـيرة، أولى هذه المضاعفات تتمثـل في معانـاة مؤسسـات التعلـيم العـالي ذاتهـا، لأنهـا تسـتمد هيئـات التدريس بهـا مـن خريجيهـا. وثانيهـا إنتـاج آثـار سـلبية عـلى منظومـة التعلـيم ككـل، لأن مؤسسات التعليم العالي هي التي تنتج معلمـي المراحـل التعليميـة المختلفـة قبـل العاليـة. والثالثة أن ذلك يؤثر على منظومـة البحـث والتطـوير التـي توظـف العـاملين بهـا مـن بـين خريجي التعليم العالي، خاصة الجامعات. والرابعة أن ذلك يؤثر على حركة اكتساب المعرفـة وتوظيفها في مجالات الإنتاج، وفي المجتمع كله، وهو ما يعني أن تردي التعليم سوف يـؤدي – حتماً - إلي تكريس التخلف[19].

وإذا كان التعليم – حسبما أصبح مؤكداً – هو البوابة التي تدفع المجتمع عـلى طريـق التقدم، وأن الدول المتقدمة تضع التعليم في أولوية برامجها وسياساتها. ومن ثم فقـد احتـل التعليم مكانة رئيسية في استراتيجياتها[20]، باعتباره الآلية التي تتولى إعداد رأس المال البشري الذي يتولى تأسيس التنمية، فإننا نجد أن التعليم في العـالم العـربي يخـالف هـذا الإتجـاه أو هذه القاعدة. فقد أكدت كثير من الدراسات عـلى أن مـا يقدمـه التعلـيم العـالي في الـوطن العربي من مناهج أو مقررات لايـرتبط بـالواقع أو بالمسـتقبل. إذ يكشـف تأمـل مـا تقدمـه الجامعات العربية سواء كان ذلك في مجـال العلـوم الإنسـانية النظريـة أو في مجـال العلـوم التطبيقية عن ضعف ارتباطه بالحياة المعاصرة والعلوم الحديثة. لأن مناهج التعليم السائدة لا تزال قاصرة عن متابعة الثورة العلمية الثالثة وتضميناتها التكنولوجية والمعلوماتية[21].

ويؤكد ذلك عجـز الجامعـات العربيـة عـن ملاحقـة الانفجـار المعـرفى وثـورة المعلومات التي تجتاح العالم، فالجامعات العربيـة لا تـزال تقـوم بتطبيـق المنـاهج

التقليدية التي تؤكد على أهمية التعليم العام عوضاً عن التعليم المتخصص. وهذا النهج يؤدي إلي تزايد أعداد الخريجين الذين يفتقرون إلي التوجيه المهني والتخصص، الذي يساعدهم على مواكبة الاقتصاد التكنولوجي والحفاظ على قوة اندفاعه. ولأن المناهج الحالية التي تطبق في بعض الجامعات العربية تحتاج دون شك إلي إعادة النظر فيها، وإلي إعادة تقويمها لتلائم الواقع المعاصر ومتطلبات المرحلة التنموية القادمة.

بالإضافة إلي ذلك فإن ما يقدمه التعليم العالي يتسم بالجمود فالتغيير فيه محدود، فبعض المؤلفات لم تتغير مضامينها على مدى نصف قرن، كأن العلم قد توقف، وكأن الزمان قد توقف أيضاً. فالجميع يدور في الحلقة ذاتها، وهو ما يؤكده أحد الباحثين بقوله "لم تستحدث الجامعات العربية إلا القليل من التجديدات والتحسينات في مجال التعليم. سواء في الجامعات أو في مختلف المعاهد العليا فيما يتعلق بالمناهج الدراسية، سواء من حيث مستوى الدراسة أو نوعها". ويرى الباحث أن جمود التعليم الجامعي مرجعه حالة الجمود التي يعيشها المجتمع العربي، لأن الذين يقومون بأعباء التعليم الجامعي وبأعباء التطوير هم من ذات نسيج المجتمع[22].

ذلك ما يعني أن تطوير التعليم يمكن أن يتحقق إنطلاقاً إما من خلال تطوير المجتمع الذي يقود حتماً إلي تطوير التعليم، أو العمل على تطوير التعليم بحيث يقود إلي تطوير المجتمع. وإذا كانت العولمة قد عملت على تطوير طبيعة واحتياجات سوق العمل، فإن هذا التطور قد قاد – على ما يذهب أحد الباحثين – إلي خلق فجوة بين أداء المؤسسات التربوية والمؤسسات الخدمية والانتاجية، مما يؤثر بشكل مباشر على مخرجات التعليم. ومن ثم يؤدي إلي ظهور مشكلات اجتماعية كالبطالة والانحراف والعنف، وهو ما يعني أن من أبرز التحديات التي تواجه الأنظمة التعليمية في علاقتها بالواقع الاقتصادي، أنها تعاني من ضعف تطابق مخرجاتها مع متطلبات سوق العمل[23].

وتعد اللغة التي يتحقق بها التعليم أحد مظاهر أزمته، ولعل خير مثال على ذلك المشهد الذي قدمته صحيفة الأهرام تلخيصاً لأحد المؤتمرات المنعقدة حول اللغة العربية. حيث أكدت ذلك بالقول "تحفل الصحف بأمثلة صادمة عن ما وصل إليه الحال من قبيل وجود أخطاء فاحشة في اللغة العربية، وردت فى ورقة الأسئلة عبارة "امتحان العام النهائي لقسم اللغة العربية" في أحدى كليات إعداد المعلمين "، وتساءل كاتب المقال وماذا يمكن لمعلمي اللغة العربية الناتجين عن مثل هذه

المأساة أن يعلموا النشء في المدارس!"، وتأكيداً لتدهور اللغة العربية في التعليم العالي، تضمنت توصيات ندوة عقدت لمناقشة الموضوع مؤخراً "رفع مستوى الأداء اللغوى لطلاب الجامعة في مواجهة هيمنة العامية التي طغت على الفصحى. ومواجهة كم الأخطاء اللغوية والنحوية والأسلوبية التي سادت بين طلاب الجامعات. خاصة لدى غير المتخصصين في اللغة العربية، ومحاولة تفادي الخطأ الشفاهي في اللغة المنطوقة والخطأ في الأداء الكتابي، مما يتطلب تعلم قواعد الإملاء بشكل كاف"[(24)].

ويذهب تقرير التنمية الإنسانيةالعربية إلي التأكيد على أن "دور اللغة في مجتمع المعرفة جوهري، لأنها أساس رئيسي من أسس الثقافة، ولأن الثقافة باتت هي المحور الأساسي الذي تدور في فلكه عملية التنمية. واللغة محورية في منظومة الثقافة لارتباطها بجملة مكوناتها، من فكر وإبداع وتربية وإعلام وتراث وقيم ومعتقدات". وفى هذا الإطار فإننا نجد أن اللغة العربية تواجه اليوم، وهى على أبواب مجتمع المعرفة والمستقبل، تحديات قاسية وأزمة حقيقية، تنظيماً وتعليماً ونحواً ومعجماً واستخداماً وتوثيقاً وإبداعاً ونقداً. إلي جانب مظاهر الأزمة التى تصادف وجودها بسبب القضايا التي تثيرها تقنيات المعلومات، وهي القضايا المتعلقة بمعالجة قضايا اللغة آلياً بواسطة الحاسوب". ثم يلمس التقرير بعداً آخر للأزمة بتأكيده أن "تعليم اللغة العربية يشكو هو أيضاً من أزمة حادة في محتوى المادة التعليمية، وفي مناهج التدريس على حد سواء. ولعل من أبرز أعراض هذه الأزمة إهمال الجانب الوظيفي في استخدام اللغة، وعدم تنمية المهارات اللغوية في الحياة العملية، والاقتصار على جانب الكتابة دون جانب القراءة في تنمية المهارات الإبداعية. ولا تنفصل مشكلةتعليم اللغة العربية عن وضع اللغة العربية الفصحى على العموم، حيث يشهد واقع هذه اللغة أنها اليوم لم تعد لغة الكلام. وإنما أصبحت لغة القراءة والكتابة ولغة المثقفين والأكاديميين فقط، الذين يقدمون حصيلة معارفهم أو آرائهم في المحاضرات. وذلك يعني أن اللغة العربية ليست لغة التعبير الحار العفوي والانفعالات والمشاعر والتخاطب اليومي واكتشاف الذات والمحيط"[(25)].

ومن المدهش في الأمر فإنه إذا كانت اللغة العربية مستهدفة من الخارج بقوى العولمة، بإعتبار أن اللغة هي وعاء ثقافة الشعوب ووسيلتها في نقل فكرها والحفاظ على ثقافتها، وذلك حتى يمكن إخضاع أمتها وتركيعها. فإن اللغة العربية مهددة كذلك من الداخل من خلال مطالبة بعض المثقفين العرب – عن عدم وعي – أو بسبب غياب الإرادة السياسية العربية – عن عجز إرادة أو خنوع – بالتوسع في

التعليم باللغات الأجنبية، وهو ما أصبح يحدث في الجامعات الحكومية. إضافة إلي فتح الإرادة السياسية الأبواب، لتأسيس الجامعات الأجنبية في مصر، دون فرض الالتزام بتدريس عدد من المقررات ذات العلاقة باللغة القومية أو الهوية الوطنية. بالإضافة إلى ذلك لم يفلح الضمير أو الالتزام القومي في إعاقة هرولة بعض عناصر النخبة السياسية أو الثقافية، بإتجاه تقديم رأس لغتها وثقافتها وهويتها، على طبق من ذهب لمن يسعى عن عمد وسابق إصرار بإتجاه تركيعها.

وعلى خلاف العالم الغربي والمتقدم، الذى يدرك حكامه القائمون على أمورها "على نحو ما أشرت في المقدمة" قيمة التعليم باعتباره قاطرة النهضة بالأمة، نجد أن السياسة عندنا تلعب دوراً محورياً في اختزال دور التعليم في قيادة المجتمع. حيث يتحقق هذا التقليص من جوانب عديدة، أبرزها أننا نجد أن الأنظمة السياسية في العالم العربي غير مؤهلة بسبب طابعها الأبوي لتشجيع التعليم. فالأبوية تعني الخبرة التي تشكلت تاريخياً، والعلم يعني الخبرة التي تشكلت من خلال الجهد والبحث وفقاً لمعايير الموضوعية، ومن ثم كان التناقض بين الخبرتين، كل منها ترفض الأخرى. ولما كانت القوة أو السلطة بيد السلطة الأبوية التاريخية، فقد كان من المنطقي أن تعمل على إزاحة العلم لأنه يقدم مضموناً يتناقض مع مضامينها، ولا مانع من أن تبدو السلطة الأبوية في الحفلات والأحاديث العامة، باعتبارها راعية للعلم تشبهاً بزعامة المجتمعات المتقدمة.

ولإصلاح هذه الأوضاع يتضح لنا بداية أنه من الضرورى زيادة الانفاق على التعليم بما يكفي لانطلاقه، من خلال توفير الهدر الذي يحدث في نطاقات أخرى، ولا يمكن أن ننجح بقلة الموارد في هذا الصدد، فمجتمعاتنا هي مجتمعات الموارد المهدرة والتي تحتاج إلي ترشيد. بالإضافة إلي ذلك فإن من الضرورة أن تعمل الدولة على دعوة العقول المهاجرة إلي العودة، وحتى تكون العودة محمودة وناجحة، فلابد أن تتمتع هذه العقول بذات الامتيازات التي كانت لهم في الخارج، وأن يوضعوا في الأماكن الملائمة لهم. بالإضافة إلى ذلك فإنه من الضرورى إصلاح أوضاع الداخل، من غير المنطقي في قلب عالم ينادي بالديمقراطية أن تتم قيادات المؤسسات العلمية بالتعيين، الذي ينتقي أحياناً العناصر الأكثر هشاشة في تخصصها، ومن ثم الأكثر طموحاً في المراكز - للتوازن النفسي - والأكثر استعداداً للولاء، وهو ما يؤدي إلي تآكل الطاقة من الداخل. يضاف إلي ذلك السيطرة المباشرة أمنياً على الجامعة، فالتقارير الأمنية هي التقارير الحاسمة في تولي المناصب الجامعية وليست الكفاءة الأكاديمية في كل الأحوال. إلى جانب ذلك

فليس للمؤسسات العلمية الدور الفاعل فيما يتعلق بمواجهة المشكلات الاجتماعية في الداخل بتقديم حلول علمية لها. سواء في مجال الإسكان، أو البطالة، أو انتشار المخدرات، ناهيك عن التعرف على رأيها في السياسات الخارجية، قد تمنح المؤسسات العلمية بعض الميزانيات لتقضي فراغها في ممارسة البحث، غير أنه ليس من الوارد الأخذ بنتائج البحث، كنوع من توسيع مساحة إهدار الطاقة.

ومن الطبيعي لنظام تعليمي يعاني من هذه الأخطاء أو العيوب أن يصبح عبئاً على المجتمع، بل إننا نجده أحياناً مصدراً لكثير من المشكلات التي يعاني منها المجتمع. فمثلاً يؤدي عجز النظام التعليمي عن الاستيعاب الكامل ومعاناته من نزيف التسرب المستمر إلي ارتفاع نسبة الأمية في المجتمع وتآكل نسبتها بمعدلات متدنية، وإن اتجهت أعدادها المطلقة إلي الارتفاع.

وقد أدى التوسع في التعليم دون إمكانيات الإنفاق ودون توفير هيئات التدريس بالقدر الكافى، وبالمستوى التأهيلي الملائم، إلي تردي مستوى خريجيه، وهو التردي الذي يقود إلي حلقات أخرى من التردي، وإلي انخفاض المستوى التعليمي في النهاية. بالإضافة إلي ذلك فقد دفعت سيطرة بيروقراطية الدولة على الجامعة وإحكام قبضتها عليها إلي تآكل القدرة على التغيير ومن ثم تآكل الإبداع وعدم الرغبة في العمل أو التجديد. وبالتالي إلي الجمود وعدم الرغبة في التطوير، بحيث تخلف التعليم عن التطورات التي حدثت في احتياجات سوق العمل، الأمر الذي دفع إلي بطالة الخريجين بمعدلات فلكية. ولم يتوقف الأمر عند ذلك، بل تجاوزه إلي حد العبث بهوية المجتمع وانتمائه، حينما يتم إقصاء اللغة العربية عن التعليم، وحينما يفتح المجال رحباً أمام التعليم الأجنبي، دون الاهتمام بالتأكيد على تعلم اللغة العربية واللغة الأجنبية على السواء، نكون في النهاية أمام نظام تعليمي انفصل عن مجتمعه، بل وأصبح قاطرة إخضاع وتركيع المجتمع.

ثانياً: تردى أوضاع الجامعات والبحث العلمى

لأن المعرفة أصبحت قوة في زماننا المعاصر فإننا نجد أن مختلف الدول قد إتجهت إلي بناء المؤسسات المختلفة التي تتولي تأهيل الكوادر لإنتاج المعرفة أو التي تتولي إنتاجها بالفعل، أو تأسيس البيئة الملائمة لنمو مجتمع المعرفة والثقافة المؤيدة له. من هنا فإننا نعتقد أن مجتمع المعرفة يتشكل من أربعة مكونات أساسية، ويتمثل المكون الأول في الجامعات التي تتولي إعداد الكوادر المؤهلة التي تتجه إلي البحث العلمي للمشاركة في عملية إعادة إنتاجه، أو الإسهام في تحديث المجتمع

من خلال الأعمال التنفيذية التي يقومون بها. إضافة إلي مراكز البحث العلمي التي تتولي حل المشكلات التي تعترض تحديث المجتمع. هذا إلي جانب ضرورة الإهتمام بالكوادر العلمية من حيث طبيعتها وخصائصها ومستوى تأهيلها لأن هذه القوة البشرية ينبغى أن تكون مؤهلة تأهيلاً مواتياً للتحديث بصورة ملائمة. إضافة إلي الاتصال بالمعرفة الخارجية المتقدمة وهو الاتصال الذي يشكل بيئة مواتيه لنمو مجتمع المعرفة ونعرض فيما يلي لكل مكون علي حدة.

1- **تأهيل الجامعات لكوادر البحث والتحديث:** لم تعد أهمية التعليم اليوم محل جدل في أى منطقة من العالم، فقد أثبتت التجارب الدولية المعاصرة بما لا يدع مجالاً للشك ان بداية التقدم الحقيقية بل والوحيدة هى التعليم، وأن كل الدول التى تقدمت – بما فيها النمور الآسيوية – تقدمت من بوابة التعليم. بل إن الدول المتقدمة نفسها تضع التعليم في أولوية برامجها وسياستها على نحو ما أشرنا حتي لا يتخلف تعليمها، ومن ثم تتخلف عن الركب العالمي. ومما لا شك فيه – أيضا – أن جوهر الصراع العالمى يستند إلي سباق حول تطوير التعليم، وأن التنافس الاقتصادي والثقافي الذى يجرى علي الصعيد العالمي يستند بالأساس إلي تنافس تعليمى.

كما أن ثورة المعلومات، والتكنولوجيا في العالم، تفرض علينا أن نتحرك بسرعة وفاعلية، لنلحق بركب هذه الثورة، لأن من يفقد في هذا السباق العلمى والمعلوماتى مكانته، لن يفقد فحسب صدارته، ولكنه سيفقد بالأساس إرادته، وهذا احتمال لا نستطيع تحمله ولا يجب أن نتعرض له. الأمر يفرض علينا مواجهة هذا التحدى والتعامل مع معطياته، لتمكين أبناء الأمة العربية من العيش في القرن الحادى والعشرين، وهم مسلحون بلغة العصر الجديد ومفاهيمه وآلياته، بالقدر الذى يؤهلهم للتعامل الجيد مع آليات العصر، كإحترام الوقت واستثماره، والقدرة على التكيف مع الظروف المحيطة. وهو ما يعنى أن الأرتباط بين المعلومات التى يستقيها الإنسان، ومكونات نوعية الحياة يعد الطريق الطبيعى أو المدخل الحقيقى لإستيعاب المعرفة، والتفاعل معها والتأثر بها. وتمارس نشاطات البحث والتطوير فى البلدان العربية أساساً فى مؤسسات التعليم العالى إضافة إلي المراكز البحثية المتخصصة المرتبطة ببعضها. وفى هذا الإطار تعد الجامعات ومراكز البحث العلمى هى الآليات الحقيقية لبناء مجتمع المعرفة، باعتبار أن الجامعات هى التى تتولى تأهيل الكوادر التى يتجه بعضها إلى مراكز البحث لامتهان مهنة البحث العلمى والتطوير، بينما يتجه البعض الأخر إلى الجهاز البيروقراطى وجهاز الإنتاج

فى المجتمع وذلك للمساهمة فى الاستفادة من نتائج البحث العلمى فى تطوير الأداء فى المجتمع، إضافة إلى المشكلات التى تتولى مراكز البحث فى الجامعات أومراكز البحث القومية البحث عن حلول لها. ذلك إلى جانب أن من المهام الأساسية لمراكز البحث العلمى هى متابعة حركة التنمية والتحديث فى المجتمع ومواجهة تلك المشكلات التى قد تعتريها بالبحث عن حلول لها، بما يساعد على ترشيد السياسة القومية للتنمية والتحديث[26].

ذلك يعنى أن الجامعات تلعب دوراً أساسياً فى بناء المعرفة فى أى مجتمع من المجتمعات، وذلك عن طريق تأهيل مجموعة من الطلاب الذين يلتحقون بها للتأهيل فى التخصصات المختلفة اللازمة لعملية التنمية والتحديث. إضافة إلى أن الجامعات تعتبر نافذة على المعرفة العالمية المتاحة، إلى جانب أنها تلعب دوراً أساسياً فى ترشيد الثقافة العامة وتعميق عقلانيتها. لذلك اتجهت الأقطار العربية إلى بناء الجامعات وإرسال البعثات للخارج، حتى تؤسس الكوادر البشرية والمؤسسات التى تتولى قيادة عملية التحديث. ومنذ أن حصلت المجتمعات العربية علي إستقلالها إتجهت لتدعيم هذا الاستقلال إلي استكمال أبنيتها التعليمية بتأسيس الجامعات أو التوسع في تأسيسها، وذلك لتكون القاطرة التي تقود عملية التنمية والتحديث في المجتمع. فهي من ناحية التي تقوم بتأهيل الكوادر اللازمة لعملية التنمية والتحديث، إضافة إلي أن الجامعات تتولي حل المشكلات التي قد تعترض تحديث المجتمع. وفي محاولة التعرف على عدد الجامعات العربية فإننا يمكننا تقسيم الأقطار العربية من حيث عدد الجامعات الموجودة فيها إلي مجموعتين من حيث قدم المؤسسات الجامعية فيها. وتضم المجموعة الأولي مجموعة الدول العربية التي شهدت نهضة تعليمية مبكرة إنعكست علي قدم وعراقة مؤسساتها الجامعية. ويدخل في هذا الاطار مصر التي لديها 23 جامعة، وسوريا التي لديها أربع جامعات، واليمن التي أصبح لها سبع جامعات، وفلسطين التي لديها 11 جامعة والأردن الذى لديه ثماني جامعات، ولبنان الذى لديه عشر جامعات، وموريتانيا التى لديها جامعة واحدة والسودان الذى لدية 13 جامعة، والجزائر التى لديها 11 جامعة، والصومال الذى لدية خمس جامعات. وغالبية هذه الدول أسس جامعاته إما قبل الحصول علي الاستقلال أو بعده، لكنه توسع بصورة واضحة في التعليم الجامعي والعالي بعد الحصول علي الاستقلال وطرقه لتجربة التنمية والتحديث. وتضم المجموعة الثانية الأقطار العربية التي طرقت عملية التنمية والتحديث حديثاً، ويدخل في إطار هذه المجموعة المملكة العربية السعودية التي لديها ثماني جامعات ودولة الإمارات

العربية المتحدة التي لديها ثماني جامعات ودولة الكويت التي لديه ست جامعات ومملكة البحرين التي لديها جامعتين ودولة قطر

التي لديها جامعة واحدة، وسلطنة عمان التي لديها جامعة واحدة(*). حيث أتجهت أقطار هذه المجموعة بعد إكتشاف البترول والحصول علي عائدات كافية منه إلي الشروع في قيادة نهضة تعليمية علي كل مستوي كجزء من نهضة شاملة تستهدف تحديث المجتمع[27].

ونحن إذا تأملنا واقع التعليم العالي فإننا سوف نجده يتكون عادة من الجامعات والكليات الجامعية والمعاهد العليا. وفي هذا الإطار تشير البيانات عن عدد الجامعات في البلاد العربية أن 50% من الجامعات العربية أنشئت خلال الفترة من 1980- 1993. وحوالي 75% منها أنشئ منذ عام 1970، الأمر الذي يشير إلي أن التوسع الكبير في التعليم الجامعي في البلاد العربية حدث خلال عقدي السبعينيات والثمانينيات الماضيين. وقد وصل عدد الجامعات العربية حتي عام 1993، إلي 132 جامعة، إرتفع هذا العدد مع حلول عام 2000 إلي 150 جامعة تقريبا. بالإضافة إلي الجامعات، فقد وصل عدد الكليات الجامعية، التي تعمل بصورة مستقلة خارج إطار الجامعات، إلي 136 كلية عام 1993. كما أسست دول عربية عددا كبيرا من الكليات الفنية التي تجري فيها الدراسة ما بين 2-3 سنوات لتنويع نظام التعليم العالي، وبخاصة فى إطار مجال التكنولوجيا. حيث وصل عدد هذه الكليات الفنية، إلي 359 عام 1991، زادت بنسبة 27% من حجم عددها عام 1985 [28].

2- **التنمية العلمية للقوي البشرية:** من المفترض أن تلعب الجامعات دوراً أساسياً في تنمية الكوادر البشرية القادرة علي تحمل أعباء التنمية والتحديث. وتنقسم هذه الكوادر كما أشرت إلي عنصرين رئيسيين. العنصر الأول ويتشكل من القوي البشرية المؤهلة للقيام بالأعمال والانجازات الضرورية لعملية التنمية والتحديث، حيث يقف تأهيلهم عند المستوي الجامعي الأول. بينما يتميز العنصر الثاني في الكوادر الأكاديمية، سواء التي تأهل للعمل في الجامعات أو

---

* إتجهت غالبية المجتمعات العربية إلى تأسيس نمطية من الجامعات الخاصة، غير أنها ما زالت تدار بمنطق المشروع الإستثمارى ومن ثم فالمستويات التعليمية لها متدنية فى أحيان كثيرة مقارنة بالجامعات الحكومية. والنمط الثانى يتمثل فى الجامعات الأجنبية التى بدأت تنشأ فى مختلف المجتمعات العربية، وتعلم بلغات مجتمعاتها، بالإنجليزية أو الفرنسية أو أى لغات أخرى، وتتجسد سلبية هذه الجامعات، فى أن العملية التعليمية فى إطارها تضر بالهوية القومية للشباب العربى، إذ نخرج هذه الجامعات شريحة منفصلة نسبيا عن هويتها، ولو أنها متسقة مع سوق العمل.

في مراكز البحث العلمي بمستوى أعلى من حيث تأهيله، ويضم هذا العنصر عادة الحاصلون علي درجة الماجستير والدكتوراه. وهؤلاء عادة هم المعنيون مباشرة بإعادة إنتاج المعرفة، وبتقديم الحلول للمشكلات والمسائل التي تحتاج إلي مواجهة أثناء عملية التنمية والتحديث، أو العمل علي تطوير أساليب الانتاج في مختلف المجالات أو القطاعات الصناعية والزراعية والخدمية. ولتوضيح حجم القوي البشرية العربية المؤهلة تأهيلاً مهنياً وعلمياً وأكاديمياً، التي قامت الجامعات العربية بتأهيلها فإننا نجد أن عدد الطلبة العرب الخريجين الذين أنهوا مرحلة البكالوريوس للعام الجامعي 91/90 قد وصل إلي 845، 273 طالبا. ويتوزع هؤلاء الخريجون علي مختلف التخصصات بنسبة 33,3% في العلوم والتكنولوجيا ونحو 66,6% في العلوم الاجتماعية والإنسانية، كما يتوزعون حسب التخصصات الفرعية بنسبة 49,5% في الآداب والإنسانيات، ونحو17,2% في الاقتصاد والإدارة ونحو 11,3% في العلوم الأساسية، ونحو 9,9% في العلوم الهندسية ونحو 7,4% في العلوم الطبية، ونحو 4,8% في العلوم الزراعية. ويلاحظ وجود فروق بين الدول العربية بالنسبة لعدد الخرجين من مختلف التخصصات. إذ نجد أنه باستثناء الجزائر والسودان وعمان والأردن والبحرين، فإن أكثر من 60% من الطلبة المتخرجين في البلاد العربية متخصصون في أحد العلوم الاجتماعية والإنسانية.

أما في مرحلة الماجستير فإن عدد الطلبة العرب الخريجين من هذه المرحلة وصل إلي 12566 طالباً للعام الجامعي 91/90 ويتوزع هؤلاء الخريجون حسب مختلف التخصصات بنسبة 40,2% في العلوم الأجتماعية والإنسانية، ونسبة 59,8% في العلوم والتكنولوجيا. وحسب التخصصات الفرعية فإنهم يتوزعون بنسبة 28,1% في الآداب والإنسانيات ونسبة 17,4% في العلوم الطبية ونحو 16,4% في العلوم الأساسية ونسبة 14,3% في العلوم الهندسية و12,1% في الاقتصاد والإدارة، ونسبة 11,7% في العلوم الزراعية.

وبالنسبة للخريجين فى مرحلة الدكتوراه فإن نسبة 68,4% منهم متخصصون في أحد مجالات العلوم والتكنولوجيا ونسبة 31,6% في أحد مجالات العلوم الاجتماعية والإنسانية. وحسب التخصص الفرعي فهم يتوزعون بنسبة 22,4% في الآداب والإنسانيات، ونسبة 18,7% في العلوم الأساسية، ونسبة 18% في العلوم الطبية، وبنسبة 14,7% في العلوم الهندسية وبنسبة 9,2% في الاقتصاد والإدارة.

مما تقـدم يتضـح أن نسـبة الخـرجين الـذين يشـكلون رأس المـال المبـاشر للتنميـة الصناعية والإنتـاج الصـناعي مـن تخصصـات العلـوم الهندسـية والاقتصـادية والإدارة في مختلف مراحل التعليم الجامعي تصل إلي 25,5% فقط من جملة الخريجين[29].

3- **مراكز البحث العلمى والتقانة لحل مشكلات التنمية والتحديث:** تعـد مراكـز البحـث العلمى المؤسسات المعنية مباشرة بإنتاج المعرفة من خلال البحـوث والدراسـات التـى تنجزها أو تقوم بها. وهى ما يعنى أن نسبة كبيرة من المعرفـة المنتجـة فى أى مجتمـع من المجتمعات هى من وظائف ومهـام مراكـز وهيئـات البحـث العلمـى القوميـة أو الخاصة، أوهيئات ووحدات البحث والتطـوير الملحقـة بـالوزارات والجامعـات. ويبلـغ مجمـل عـدد مراكـز البحـث العلمـى ومؤسسـات التعلـيم العـالى والمراكـز البحثيـة المتخصصة المرتبطة بها في العالم العربي وفقـاً لـبعض التقـديرات نحـو 588مركـزاً. كـما ترتبط ببعض الجامعات مراكز متخصصة للبحث العلمى تصل إلى نحو 126 مركز، أمـا مراكز وهيئات البحث العلمى القومية، التى تتضمن الأجهزة البحثية المركزيـة، فيبلـغ عددها نحـو 278 مركـزا ومعهـداً، وفـيما يتعلـق بتوزيـع المراكـز فى مختلـف البلـدان العربية على أساس تخصص هذه المراكز فإننا نجد أن نسـبة عـدد المراكـز التـى تقـوم بالبحوث الزراعية أو المتعلقة بالموارد المائية لتصل إلى 76 مركز وهو ما يمثل 27% من المراكـز، وهـو مـا يعنـي أن الزراعـة تشـغل أهميـة ومكانـة عـلى خريطـة الأنشـطة الاقتصادية ومصادر الدخل في العالم العربي. خاصة أن المساحات الصحراوية واسـعة في العالم العربي، الأمر الذي يفـرض الاهـتمام بالرقعـة الزراعيـة أو يعمـل عـلي تطويرهـا وتوسيعها. وتأتى المجالات الأخرى وهى المجالات المعنية بالعلوم الإنسانية والإسلاميات والأدب لتشكل 20% من المراكز، وذلك يرجع إلي أن الدول العربيـة توجـه اهتماماتهـا بشكل أساسي للتراث والتاريخ والدين. إضافة إلي أن نسـبة عـدد المتخصصـين في العلـوم الإنسانية والدين ترتفع نسبيا عـلي مسـتوي التعلـيم الجـامعي، الأمـر الـذي يـؤدي إلي اتجاه البحث بدرجة أعلي إلي هذه المجالات. ثم المراكز المهتمة بقضايا الصحة والتغذية وتصل نسبتها إلي 16%، وتصل نسبة المراكـز المهتمـة بمجـالات الصـناعة إلي نحـو 34%، والطاقة بنسـبة 8%. وذلـك بإعتبـار أن الطاقـة تشـغل مكانـة محوريـة في اقتصـاديات الأقطار العربية إنتاجا أو إستهلاكا. وتأتى العلـوم المتقدمـة مثـل المعلوماتيـة والحاسـب

والاتصالات، والتقانات الحيويـة، والإلكترونيـة فى المرتبـة الأخـيرة. بإعتبـار أنهـا لم تنـل الاهتمام الكافي بعد في العالم العربي، برغم كونها ذات أهمية محورية في بنـاء مجتمـع المعرفة.

ذلك يدفعنا إلي التأكيد علي أن مراكز البحث تهتم بالأسـاس بـثلاث مجـالات أساسـية، حيث تمثل الزراعة المجال الأول وذلك يرجع كما قد أشرنا إلى أهمية تطوير الإنتاج الزراعـى فى العالم العربى بهدف تحقيق الإكتفاء الذاتى. يليها الصـحة والتغذيـة باعتبـار أن التحـديث يعنى عادة الإرتقاء بنوعيـة الحيـاة، بمـا يجعلهـا متغـيراً وسـيطاً لتأهيـل القـوى البشريـة فى المجتمع والإهتمام بأوضاعها، باعتبـار أن تطـوير أوضـاع هـذه القـوى سـوف يـنعكس عـلى إنتاجية المجتمع وتحقيقه لمعدلات تحديث عالية. ويرجع ارتفاع عدد المراكز المهتمة بشـأن الصناعة والطاقة نسبياً إلى أهميـة الصـناعة فى التحـديث العـربى، باعتبارهـا المـدخل لـدفع المجتمع بقوة على طريق التحديث، وهو ما يعنى تجسيد الدور المحـورى الـذى ينبغـى أن تلعبه المعرفة فى تطوير المجتمع وتحديثه[30].

وإذا كنا قد عرضنا فى الفقرة السابقة لتوزيع مراكز البحث من حيث مجال اهتماماتها فإننا نعرض فى هذه الفقرة لتوزيع مراكز البحث على الصعيد العربى موزعة توزيعـا قطريـا. وللوهلة الأولي نلاحظ تباين الدول العربية مـن حيـث عـدد المراكـز البحثيـة، وذلـك يرجـع بالأساس إلى شوط التحديث الذي قطعته الدولة، وأيضا إلي مدى حاجتها إلي تفعيل البحـث العلمي للأرتقاء بأوضاعها في مجالات معينة، بحيث نجد أن هذه المراكز تتوزع عـلي الـدول العربية التى يمكن تصنيفها من حيث المراكز التى لديها إلى ثلاثة مجموعات.

حيث تضم المجموعة الأولى بعـض الـدول التـى لـديها عـدد كبـير مـن مراكـز البحـث العلمى من هذه الدول مصر، التى يصل عدد مراكـز البحـث بهـا إلى نحـو 73 مركـز، يليهـا الجزائر التى لديها 30 مركز، ثم تونس 24 مركز، ثم العراق التـى لـديها 22 مركـز، ثـم ليبيـا التى لديها نحو 18 مركزا. ويرجع ارتفاع عدد مراكز البحث فى هذه المجموعـة باسـتثناء ليبيـا إلى أن التحديث فى هذة المجتمعات قد بـدأ مبكـراً كـما هـى الحـال فى مصر والعـراق، التـى لديها تراث ثقافى وحضارى يساعدها على بناء هذه المؤسسات العلمية. بالإضافة إلي ذلك فإن الاهتمام بالعلم والبحث العلمى في دول هذه المجموعـة يرجـع إلي كثافـة الاتصـال بـالغرب، بخاصة فى مرحلة ما بعد الاستقلال. الأمر الـذى دفعهـا إلى تقليـد بعـض المؤسسـات الغربيـة

تحت أمل أن تلعب هذه المؤسسات دوراً أساسياً في تنمية مجالاتها المختلفة وتحديثها.

بينما تضم المجموعة الثانية التى لديها مراكز للبحث بصورة متوسطة أو محدودة كل من سوريا التى لديها 15 مركزاً بحثياً، والأردن واليمن الذى لدى كل منها تسع مراكز بحثية. وتسعي هذه المجموعة إلي بناء مراكز البحث العلمي في ظل طموح أن تلعب هذه المراكز دوراً محورياً في تنمية وتحديث أبنيتها، خاصة أن تجربة التحديث فيها ليس لها تاريخ طويل باستثناء المغرب وسوريا نسبيا. إضافة إلى أن غالبية أقطار هذة المجموعة محدود الموارد، والسكان الأمر الذى يجعل قدرتها على تأسيس الكوادر البحثية محدود.

فى حين تضم المجموعة الثالثة الأقطار العربية مثل المملكة العربية السعودية التى لديها سبع مراكز بحثية، ودولة الكويت التى لديها خمس مراكز بحثية، ودولة الإمارات العربية المتحدة التى لديها ثلاث مراكز. وجمهورية الصومال، وجمهورية موريتانيا ودولة قطر، حيث لدى كل منها ثلاثة مراكز بحثية، وسلطنة عمان التى لديها مركزين، ومملكة البحرين وجيبوتى التى لدى كل منها مركز بحثى واحد. ويشير تأمل الحالة البحثية والعلمية في هذه المجموعة إلي أنها إما دول محدودة السكان للغاية بحيث لا تتحمل تجاربها التحديثية عدداً كبيراً من مراكز البحث. خاصة أنها ليست لديها الكوادر الوطنية الكافية لتشغيل هذه المراكز البحثية، أو أنها دول فقيرة للغاية، وجميعها طرقت تجربة التحديث متأخره الأمر الذى أخر إقامة المراكز البحثية لديها[31].

بالإضافة إلي ذلك فإننا إذا تأملنا أوضاع المراكز البحثية في العالم العربي فإننا سوف نجد أنها تعاني من مجموعة من المشكلات التي تعوقها عن أداء أدوارها بالكفاءة اللازمة وذلك بسبب عدد من العوامل. ويتمثل العامل الأول في نقص تمويل هذه المؤسسات من قبل الدولة الأمر الذي يعجزها عن القيام بالبحوث والدراسات اللازمة لعملية التنمية والتحديث. ومن يمتلك التمويل كما هي الحال في مجتمعات الخليج لا يمتلك الكوادر البحثية اللأزمة للقيام بالبحث العلمي. يضاف إلي ذلك أن أصحاب القرار في العالم العربي غير معتادين علي الاستفادة من نتائج البحوث في ترشيد قراراتهم، في مقابل أن الكوادر البحثية ليست مؤهلة بدرجة كافية بحيث تقدم سياسات وحلول عملية لحل المشكلات التي تواجه تحديث المجتمع، حيث نلاحظ غياب التضافر بين إحتياجات التحديث ونتائج البحث العلمي.

4- دور شبكة المعلومات الدولية في بناء مجتمع المعرفة العربي:

أصبحت شبكة المعلومات الدولية أحد الآليات الرئيسية لبناء وتطوير مجتمع المعلومات. لكونها قد أنتجت شبكات متعددة علي الصعيد القومي والعالمي لتداول المعلومات لأغراض البحث والتطوير بهدف الاستفادة منها في مجالات التصنيع، التعليم، الصحة، الأمن، الثقافة وغيرها من المجالات الأساسية في المجتمعات. بالإضافة إلى ذلك فقد تفوقت ثورة شبكة المعلومات الدولية علي ثورات تكنولوجية سابقة كاختراع الراديو، ثم إختراع التلفزيون. إذا تشير المقارنة بين الثورات التكنولوجية المتتابعة إلي تميز شبكة المعلومات الدولية، على غيرها من المخترعات، لكونها تتخطى الحواجز الجغرافية وتساعد علي تدفق المعلومات بصوره أسرع عبر الزمن. مع توفر معايير الدقة والمصداقية، وخصوصاً في مجال نقل الأخبار أو التعليق عليها أو تقديم المعرفة الجديدة. وعلى هذا النحو بدأت شبكة المعلومات الدولية تتزايد فاعليتها بين الجماهير، وروح التواصل المعلوماتي.

بالإضافة إلى ذلك تتميز شبكة المعلومات الدولية عن باقي المخترعات التي تحققت في الإعلام والمعلومات، في إعتماد الشخص العامل على نفسه للوصول إلى المعلومة التي يحتاجها، مما يعني أن المشاركة بين الانسان وجهاز الكومبيوتر المدخل إلي شبكة المعلومات يتيح له الفرصة أن لا يكون مستقبلاً فقط بل ومرسلاً أيضاً.

ويضع مجتمع المعلومات الدول العربية أمام تحديات كبيرة، لأنها تواجه بشكل خاص، فجوة معرفية هائلة متزايدة الاتساع تجسد الفجوة الرقمية القائمة حالياً بينها وبين الدول المتقدمة، خاصة أن المنطقة العربية تتميز بمستويات متدنية لاستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. تأكيدا لذلك أننا نجد أن نسبة 0.7% فقط من السكان العرب هم الذين يشتركون في شبكة المعلومات الدولية، وتقتصر نسبة استخدام الحاسوب على 1.8%، حسب آخر نشرات الاتحاد الدولي للاتصالات. برغم أن شبكة المعلومات الدولية تنتشر الآن في أكثر من "170" بلداً، ويتابعها ما يزيد علي "60" مليون شخص في مختلف أصقاع العالم. حيث يتوجه الجمهور في هذه الحقبة الزمنية إلى المعلومات الدولية للحصول على الأخبار والمعلومات والإعلانات، وأيضا باعتبارها أحد مصادر المعرفة في آن واحد. وفيما يتعلق بعدد حواسيب شبكة المعلومات الدولية المملوكة لكل ألف من السكان فى مختلف الأقطار العربية[32].

فإننا نجد أنه أنه باستثناء الكويت التي ترتفع فيها نسبة الحاسوب لكل ألف من السكان لتصل إلى نسبة 1.8%، لكى تصل هذه النسبة إلى ستة أضعاف بعض الأقطار العربية الأخرى كمصر 0.3% وسورية 0.3% وتونس 0.3%، والجزائر 0.3% بالإضافة إلى ذلك فإننا نجد أن هناك بعض الأقطار العربية التى تنخفض فيها بدرجة واضحة نسبة الحاسبات الآلية، نذكر منها الأردن 0.1% والمغرب 0.1% وكذلك السعودية 0.1. علي خلاف ذلك نجد هناك مجموعة أخرى من الدول تقع فى المنطقة الوسط وتضم كلا من مصر والجزائر وسوريا وتونس بنسب متساوية تصل إلى 0.3 تقريبا، وهو ما يعني الانخفاض العام الملحوظ فى مختلف الأقطار العربية مقارنة بالمعدلات العالمية[32]. ومع ذلك فإننا نجد أن الدول العربية تشكل موقعاً متقدماً فى هذا الصدد بالنسبة لمجتمعات الجنوب. وإذا كانت المعطيات السابقة تشير إلى ارتفاع نسبة مستخدمى شبكة المعلومات الدولية بدرجة كبيرة خاصة فى دولة الكويت، وهو ما يمكن أن يعزى إلى ارتفاع المستوى الاقتصادى الذي يسر بدوره الانفتاح على العالم الخارجى. إضافة إلى أن شبكة المعلومات الدولية قد أصبحت بالنسبة لسكانها أهم مصدر من مصادر الأخبار والمعلومات والعلوم والمعرفة خاصة مع إرتفاع مستويات التعليم وأنخفاض مستوى الأمية في دولة الكويت، إذ يتناقل المستخدمين عبرها الكثير من عروض الصحف والمجلات ومحطات الإذاعة. وقد ظهر هذا التطور فى مجال المعلومات والاتصال فى بعض الدول العربية من خلال مؤشر مجتمع المعلوماتية لعام 2000 الذى تصدره جريدة الأبحاث العالمية الأمريكية. والذى يتكون من عدة مؤشرات فرعية أهمها مدى تقدم الدول فى تأسيس البنية الأساسية للمعلومات والاتصال، من خلال قياس عدد خطوط التليفون وتكلفة المكالمات المحلية والدولية. وكذلك عدد أجهزة التليفزيون، والراديو والفاكس والتليفون المحمول، وعدد المشتركين فى خدمات الكيبل. بالإضافة إلى مجموعة من المؤشرات الاجتماعية الخاصة بسياسات التعليم والتدريب، وعدد قراء الصحف، ومدى توافر الحريات المدنية.

استناداً إلى مؤشر مجتمع المعلوماتية المشار إليه فقد احتلت دولة الإمارات العربية المتحدة المكانة رقم 24 من بين دول العالم ضمن ما سمى بمجموعة الدول سريعة الخطى، ومن المتوقع أن يتحسن موقعها إلى المكانة رقم 16 فى العام القادم لتسبق بعض الدول الأوروبية الغربية مثل فرنسا. وجاءت المملكة العربية السعودية لتشغل المكانة رقم41 على المستوى العالمى مقارنة بالترتيب رقم 48 الذى شغلته فى عام 1999، بحيث دخلت بذلك ضمن مجموعة الدول التى أطلق عليها

المتأهبون. أما الأردن ومصر فقد جاء ترتيبهما رقم 49، ورقم50 على التوالى، حيث أشار التقرير إلى أنهما قطعا شوطا جيدا فى تأسيس مجتمع المعلوماتية ولكنهما مازالا متأثران بنقص الموارد المالية، فضلا عن ارتفاع عدد السكان كما هي الحال فى مصر. وقد وقعت بقية الدول العربية فى القسم الأخير من المؤشر الذى يضم 150 دولة فى العالم أطلق عليهم "المبتدئون"، وهى الدول التى ما تزال فى بداية وضع البنية الأساسية لمجتمع المعلوماتية[33].

استناداً إلى ذلك يوجد تفاوت بين الدول العربية من حيث الأتصال بشبكة المعلومات الدولية سواء على أسس قطرية، أو بالنظر إلى التجمعات الإقليمية الفرعية. فبينما ينتمى حوالى 60% من مستخدمى شبكة المعلومات الدولية فى العالم العربى إلى دول مجلس التعاون الخليجى، لا يتعدى عدد مستخدمى هذه الشبكة بضعة آلاف فى بعض الدول العربية الأخرى، حتي يصل العدد إلى حوالى 20.000 مستخدم فى سوريا، وإلي 7.500 فى السودان، وإلي 10.000 فى ليبيا.

بالاضافة إلي ذلك تختلف أنماط استخدام شبكة المعلومات الدولية من دولة إلى أخرى، فحيثما يغلب التضييق على الوصول إلى شبكة المعلومات الدولية، يغلب الاتجاه إلى الاتصال بالشبكة عن طريق مؤسسات الأعمال، ومقاهى الإنترنت، التى بدأت تنتشر فى مختلف العواصم والمدن العربية. وفى مصر تلعب المؤسسات التعليمية دوراً بارزاً فى إتاحة استخدام شبكة المعلومات الدولية لأعداد ضخمة من الطلبة. بينما يبرز دور "مقاهى الإنترنت فى التعامل مع " شبكة المعلومات الدولية فى الأردن واليمن، العراق. وتشير الأنماط العامة لاستخدام شبكة المعلومات الدولية إلى أن 22% من مستخدمى الشبكة فى الدول العربية يتصلون بها عن طريق منازلهم، بينما نجد أن نسبة 22% فقط يتوفر لديهم الاشتراك عن طريق العمل، ويتصل نحو 4% بالشبكة عن طريق المؤسسات التعليمية، بينما نجد أن 2% وهي النسبة المتبقية التى تتصل بالشبكة عن طريق ظاهرة مقاهى الإنترنت الآخذة فى الانتشار فى معظم الدول العربية[34].

فإذا حاولنا أن نلقي نظرة عامة علي المؤشرات العربية الكلية، فإننا نجد أنه قد زاد عدد مستخدمى الشبكة من 1.9 مليون مستخدم عام 1999 إلى حوالى 3 ملايين مستخدم عام 2000. كما زاد عدد الاشتراكات من 388.000 اشتراك عام 1999 إلى حوالى 545.000 اشتراك فى فبراير من عام 2000. وهى زيادة تصل إلى حوالى 62%. وتشير بعض التقديرات إلى تراوح عدد مستخدمى شبكة المعلومات الدولية فى الدول العربية ما بين 10- 12 مليون مستخدم بنهاية عام

2002. وإرتباطا بذلك يتراوح عدد المستخدمين لكل اشتراك في شبكة المعلومات الدولية فى العالم العربى من 2.5 مستخدم إلى 3.5 مستخدم، بينما يصل هذا العدد فى مصر إلى ثمانية مستخدمين لكل اشتراك في شبكة المعلومات الدولية. حيث تضم مصر أكبر عدد من المستخدمين فى العالم العربى، الذين يصل عددهم إلى نصف مليون مستخدم لشبكة المعلومات الدولية. ويصل عدد المستخدمين لكل اشتراك فى سوريا وتونس وليبيا والسودان إلى 5 مستخدمين، تليها اليمن بمتوسط 4 مستخدمين، ثم لبنان، الأردن، والمغرب بمتوسط 3.5 مستخدم لكل اشتراك، ثم السعودية بمتوسط 3 مستخدمين لكل اشتراك، وبقية دول الخليج تظهر بمتوسط 2.5 مستخدم لكل اشتراك، بينما يصل عدد مستخدمى الاشتراك الواحد فى العراق إلى 2.5 مستخدما[35].

إلي جانب ذلك تفيد الاحصاءات بأن عدد مستخدمي شبكة المعلومات الدولية في الدول العربية وصل في عام 2001 إلى 4.2 مليون شخص يشكلون ما نسبته 1.6% فقط من سكان الوطن العربي، مقارنة بأقل من 1% من العام الذي سبقه، وهي زيادة ملحوظة نظراً لكون انتشار شبكة المعلومات الدولية في العالم العربي ما زال محدوداً. وإذا أضفنا إجمالي البيانات المتعلقة بعدد السكان فسوف تصبح الصورة أكثر وضوحاً، حيث تتفاوت نسبة مستخدمى شبكة المعلومات الدولية إلى إجمالي عدد السكان تفاوتا كبيرا من دولة عربية لأخرى. في هذا الاطار تشير الاحصاءات إلى أنه بين عام 1990 وعام 2002 تمّ وصل ما نسبته 245 شخصا في البحرين من كل ألف شخص بشبكة المعلومات الدولية. ونحو 105.8 من كل ألف شخص في الكويت، وحوالي 113.2 في قطر، ونحو 313.2 في الإمارات العربية المتحدة. ونحو 70.9 في عُمان، وحوالي 64.6 في السعودية، وعدد 117.1 في لبنان، ونحو57.7 في الأردن، ونحو51.7 في تونس. ونحو 30.4 في فلسطين، ونحو12.9 في سورية، ونحو16 في الجزائر، ونحو28.2 في مصر، ونحو23.6 في المغرب، ونحو2.6 من أصل ألف شخص في السودان. وبالتالى فإن المتوسط العربى الإجمالي لاستخدام شبكة المعلومات الدولية نسبة إلي عدد السكان، وصل إلى حوالى 1% فى عام 2000 بواقع حوالى 3 ملايين مستخدم[36]، وهو ما يعني أن ثمة تفاوتا كبيرا فيما بين الدول العربية.

إرتباطا بذلك يمكن تقسيم الأقطار العربية بالنظر إلي عدد مواطنيها الذين يستخدمون شبكة المعلومات الدولية إلي ثلاث مجموعات. حيث تضم المجموعة الأولي الأقطار العربية التي يتضح فيها ارتفاع عدد مستخدمى شبكة المعلومات

الدولية، وهى دول تتميز بارتفاع مستواها الاجتماعي الاقتصادي بالإضافة إلى انفتاحها على العالم المتقدم. وتضم هذه المجموعة دول مثل قطر والكويت والبحرين، ودولة الامارات العربية المتحدة. بينما تضم المجموعة الثانية دولاً مثل السعودية وعمان وتونس والأردن وهي الدول التي تقع فى المستوى المتوسط. ثم تأتي في النهاية المجموعة الثالثة التي تضم فلسطين ومصر وسوريا والجزائر والسودان، وقد جاءت دول هذه المجموعة فى المرتبة الأخيرة بالنظر إلي مواردها الاقتصادية المحدودة. الأمر الذى يقلص لديها فرصة الاتصال بمجتمع المعلومات العالمى[36]. وهو الاتصال الذى يؤدى عدة وظائف أساسية.

وتتمثل الوظيفة الأولى فى أن الاتصال بشبكة المعلومات الدولية، من شأنه أن يساعد على تدفق رأس المال المعرفى من الخارج إلى الداخل، عبر قنوات شبكة المعلومات. الأمر الذى يساعد على التزاوج أو التهجين بالمعرفة المحلية أو القومية المتاحة، ومن ثم يمكن أن يساعد ذلك على رفع مستوي هذه المعرفة، أو الصعود بها إلى مستوى العالمية. هذا بالإضافة إلى أن زيادة الاتصال بالعالم الخارجى من شأنه أن يساعد على تبادل المعلومات التى تتضمن الاعتراف بالمعرفة التى تطورت قوميا، وهو ما يرتفع بنا إلى موقع الندية على الصعيد العالمى.

بينما وتتصل الوظيفة الثانية فى أنه نظراً لضآلة الميزانيات المرصودة قوميا للبحث العلمي، فإنه من الطبيعي أن تعجز مراكز البحث ومؤسسات إنتاج المعرفة القومية عن إنتاج المعرفة المتصلة بحل مشكلاتنا. وذلك نظرا لعدم امتلاك التمويل والإمكانيات المادية التى تيسر امتلاك المعرفة، التي يمكن أن تساعد في الوصول إلى الحلول الملائمة أو القادرة على التعامل مع مشكلاتنا. فى هذه الحالة فإن الحصول على المعارف المتراكمة من خلال شبكة العلاقات الدولية يعنى فى حقيقة الأمر تمويل البحوث التى تستهدف الوصول إلى الحلول الملائمة لحل مشكلاتنا وإن كان ذلك بشكل غير مباشر. وهو الأمر الذى يمكن أن يساعدنا على تأسيس منطلقات معرفية قومية، إذا أمكن الاستناد أو الاعتماد على هذا الرصيد العالمي من المعرفة أو توظيفه بصورة رشيدة بحيث يساعدنا على تجاوز مرحلة نقل المعرفة إلى إمكانية إبداعها.

ثالثاً: التحديات الخارجية لبناء مجتمع المعرفة

تعد المطالبة بالإصلاح السياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي في مواجهة العالم العربي، فى جانب منها وليدة ظروف بنيوية في النظام العالمي. من

هذه الظروف أن النظام العالمي يتجه الآن قسراً أو عن اختيار لتبني الصيغة الديمقراطية نتيجة لانهيار الأتحاد السوفيتي السابق والكتلة الاشتراكية من ناحية. وبروز فاعلية القوى الديمقراطية من ناحية ثانية، وسيطرة الولايات المتحدة الأمريكية - كقوة معبرة عن هذه التوجهات - على العالم من ناحية ثالثة. في هذا الإطار تصبح النظم الأبوية والقهرية والدكتاتورية نتوءاً غير محتمل في بنية النظام العالمي، خاصة إذا كان هذا النتوء يشغل موقعاً استراتيجياً. ويسيطر على ثروة هائلة ذات قيمة حيوية بالنسبة للنظام العالمي، ومن ثم يصبح تعديل الأوضاع في هذه النظم مطلباً عالمياً وحيوياً بالنسبة لاستقرار النظام العالمي.

ويتصل الظرف الآخر ببنية النظم العربية الأبوية ذاتها، فهذه النظم تتميز بالعجز عن الإنجاز لظروف داخلية عديدة، وأحياناً لبيئة خارجية غير مواتية. ذلك يحدث في مقابل تنامي الحاجات غير المشبعة في الداخل. الأمر الذي أدى إلي اتساع مساحة الرفض من الداخل لهذه الأنظمة السياسية، وتحول الرفض إلي عنف، حتى طال العنف أحياناً مصالح القوى العالمية التي تساند هذه الأنظمة المتداعية. ونظراً لإنتشار العنف لمجرد الانتقام العاجز عن التغيير فقد اعتبرته هذه القوى العالمية إرهاباً، ولقد رأت هذه القوى العالمية أن أحد أبعاد تجفيف منابع الأرهاب يتمثل في إصلاح هذه الأنظمة المتآكلة الشرعية سياسياً واقتصادياً واجتماعياً، حتى توفر إشباعاً نسبياً لحاجات الجماهير بما يساعد على تجفيف منابع الإرهاب. غير أنه نظراً لأن هذه النظم أبوية وليست جماهيرية في طبيعتها، فإننا نجدها قد نادت هي الأخرى بالإصلاح، لكنه الإصلاح المحدود فى بعض الجوانب، بينما بقى الإصلاح فى جوانب أخرى. وبرغم أن دعاوى الإصلاح كانت عالية فى وتيرتها، إلا أنها لم تنجح سوى على مستوى الإعلانات والشعارات فقط، دون أن يتسرب منها شئ إلي الفعل، فلا ديمقراطية تحققت بالكامل في النطاق السياسي، ولا إصلاح للاقتصاد، ولا تطوير للتعليم. ورأت القوى العالمية، أن تحفظ ماء وجه هذه الأنظمة فتتركها لتقوم هي بالإصلاح عملاً بالقول الشائع "بيدي لا بيد عمرو". فإن لم تفعل وظل الإرهاب منفجراً فسوف تتقدم هذه القوى لتأسيس الإصلاح بيدها، وفي الحالتين تظل هذه الأنظمة خاضعة وتحت السيطرة دائماً، لأنها أنظمة الشرعية الناقصة والتى تفتقد الدعم الجماهيري كذلك.

واستناداً إلي هذه الحقائق بدأت المطالبة بإصلاح التعليم، ولقد فرضت ظروف أو ضغوط خارجية عديدة هذه المطالبة، حيث يتمثل أول هذه الظروف في تغير مكانة كل من التعليم والعلم والجامعة وأدوارها في المجتمع. فقد أصبح "السوق" هو

الوحدة المحورية في بناء التنظيم الاجتماعي، ومن ثم بدأت قيم هذه الوحدة تنظم التفاعل داخل هذا التنظيم. وعلى هذا النحو حدثت تحولات في وظيفة ودور العلم من الدور التحريري للعلم والمعرفة، وهو الدور الذي تحرر من خلاله العقل من ظلامات الجهل كما يسجل ذلك مؤلف فرنسيس بيكون "الأداة الجديدة". بل إننا نجد أن الجامعات في إطار دورها التحريري، قد ساهمت في تحرير وتأكيد استقلال مجتمعاتها. في هذا الإطار كان التعليم والعلم والجامعة تعمل جميعها في إتجاه تحرير العقل الإنساني من الأوهام التي تسيطر عليه، بل وترسم طريقاً للتحديث حتى تحرر مجتمعاتها على كافة الأصعدة. على خلاف ذلك فإننا نجد أن التحول الذي نشاهده الآن يتجه إلي تطوير العلم والتعليم بإتجاه قيم السوق، حيث أصبحت المعرفة سلعة، يتاجر بها ككل السلع. كما أصبحت المعرفة قوة، وهناك من يسعى على الصعيد العالمي كي يحتكر المعرفة كما يحتكر الثروة، لأن الأولى يمكن أن تتحول إلي الثانية، غير أن العكس، أي تحول الثروة إلي معرفة، قد لا يحدث في كل الأحوال. من هنا فإنه وإن كان العلم والتعليم لم يستكمل دوره التحريري بعد، وأحيان لم نعثر علي هويته المعبرة عن حياة الأمة. فإن الضغوط والتفاعلات العالمية تتجه إلي التأكيد على ضرورة أن يخضع التعليم والعلم لقوانين السوق وقيمه، ولذلك نتائجه أو متتالياته العديدة بطبيعة الحال.

ويتمثل الظرف الخارجي الثاني والضاغط في تأثيرات العولمة على منظومة الثقافة والقيم في المجتمع، وإذا كانت المنظومة الثقافية لأي مجتمع هي منظومة فرعية للثقافة العالمية. وإذا كان التعليم والعلم عنصراً من منظومة الثقافة المحلية، فإننا نجد أن هذه المنظومة تتعرض لنوعين من الضغوط. الأول يتمثل فى التأثير الذي تفرضه الثورات العلمية والمعرفية "ثورة المعلومات، وثورة الاتصالات، والثورة التكنولوجية"، وهو التأثير الذى يفرض تحديات كبيرة على التعليم في مجتمعات العالم الثالث[38] وكذلك على المؤسسات التعليمية. الأمر الذي يبرز تخلفها وعدم قدرتها على قيادة التحديث والتقدم في مجتمعاتها. بحيث نجد أن الفجوة تتزايد بصورة دائمة بين إنجازات ثورة العلم والمعرفة في الخارج وبين عجز الأنظمة المحلية للتعليم عن الملاحقة أو المتابعة أو الإنجاز المناظر. الأمر الذي يؤدي إلي أن يصبح نظام التعليم ذاته يعد آلية من آليات التخلف، فمن لا يتقدم بالسرعات الملائمة للعصر، من المؤكد أنه سوف يصبح متخلفاً.

ويشير الظرف الثاني إلى أن العولمة بتأثيراتها العديدة تعمل على تغيير منظومة الثقافة القومية، بحيث تتأسس فجوة بين الثقافة المعولمة، والتي تتزايد فيها

مساحة الصورة والاهتمامات الحديثة من ناحية. وبين العلم والتعليم القومي الذي ما يـزال يعيش في نطاق مرحلة سابقة، ونتيجة لذلك نجد أن العلـم والتعلـيم القـومي أصـبح فجـأة معزولاً وبلا وظيفة. وعلى هذا النحو تشكل هذه التغيرات بحد ذاتها ضـغوطاً عـلى النظـام التعليمي، فإما أن يتطور ويتقدم وإلا أصبح نظاماً مهجوراً تجاوزه الواقـع وصـار عبئـاً عـلى مجتمعه، يساهم في تخلفه بدلاً من أن يكون قاطرة تطويره.

وإذا كانت العولمة لها أهدافها المتمثلة في خلق تجـانس ثقـافي عـلى الصـعيد العـالمي، فإنها تشكل ظاهرة اقتصادية بالأساس، لكونها تسعى إلي تأكيـد سـيطرة رأس المـال العـالمي كمدخل للسيطرة على قواه السياسية والعسكرية والثقافية والاجتماعيـة. ووسـائلها في ذلـك التطوير الهائل لمجالات تكنولوجيا المعلومـات والاتصـالات، بحيـث تفـرض هـذه التطـورات تحدياً على الدول النامية وعائقاً أمام تقدمها، خاصة الدول التي لم تستطع نظمها التعليمية من تحقيق هذا الكم الهائل من التطور[39].

وعـلى هـذا النحـو أصـبحت الـنظم التعليميـة مسـئولة أمـام الـرأي العـام في هـذه المجتمعات عن كل ما يلحق بها من قصور اقتصادي أو سياسي أو ثقافي. فلا هى ساعدت في دفع المجتمع على طريق التطور والتقدم، ولا هى خففت أعباء الهـدر الـبشري والاقتصـادي عنه، فقلصت عجزه وحررت بعض حركته. ومن شأن توسيع مسـاحة التخلـف وتعميقهـا أن تؤدي إلي مزيد من إفقار المجتمع، ومن ثم العجز عن إشباع حاجـات الـبشر في إطـاره. بـل وترك شرائح واسعة منه أسيرة تصـورات متطرفـة بعيـدة عـن صـحيح الـدين تـنشر العنـف والإرهاب في كل إتجاه، وهو الأمر الذي يستدعي الضغوط الخارجيـة التـي تطالـب وتـدفع بإتجاه الإصلاح الذي يحمي مصالحها.

ويعتبر التغير في طبيعة الصراع العـربي – الإسرائـيلي أحـد المتغـيرات الضـاغطة مـن أجـل الإصلاح الشامل، ومن بينها الإصلاح التعليمـي. حقيقـة أن الصراع العسـكري قـد انتهـي بعقـد معاهدات السلام مع بعض النظم العربية، والتهدئة مع بعض النظم العربيـة الأخـرى. غـير أن ذلك كان إيذاناً بتحـول الصراع إلي صراع اقتصـادي وثقـافي، مـن المفـترض أن التعلـيم والبحـث العلمي سوف يلعب فيه دوراً محورياً، باعتباره الذي سوف يتولى الحفاظ على سلامة المجتمـع العربي والحفاظ على استقلاله الاقتصادي ومن ثم الثقـافي والسـياسي. عـلى هـذا النحـو ينبغـي

التعامل مع التعليم بوصفه مشروعاً استثمارياً يساعد على تطوير المجتمع وفي ذات الوقت يحافظ على أمنه القومي.

وإرتباطاً بذلك فإننا إذا حاولنا عقد مقارنة بين إنفاق إسرائيل على البحث العلمي وإنفاق مصر بوصفها إحدى الدول العربية التي طورت مبكراً نظاماً تعليمياً حديثاً، لأكدت لنا البيانات "تفوق إسرائيل على مصر في التعليم والبحث العلمي". ففي الوقت الذي تمثل فيه نسبة الإنفاق على البحث العلمي من الدخل في مصر 0.7% أي أقل من 1% يقابلها إنفاق إسرائيلي على البحث العلمي تصل نسبته إلي 2.03% أي ثلاثة أضعاف ما تنفقه مصر تقريباً، يضاف إلي ذلك ارتفاع مستوى تأهيل الباحثين فى إسرائيل مقارنة بمصر لتوفير الإمكانيات وعلى حين تصل نسبة الملتحقين بالتعليم العالي من الشريحة العمرية 18-32 سنة في مصر إلي 22% تقابلها نسبة 39% في إسرائيل من نفس الشريحة العمرية[40].

يضاف إلي ذلك أن إسرائيل تمتلك عدداً من الباحثين والعلماء يتجاوز جملة ما لدى المجتمعات العربية مجتمعة على نحو ما أشرت من قبل، ولذلك نتائجه الخطيرة. إرتباطا بذلك فإننا نستطيع التأكيد على أنه إذا كانت قوة الدولة في العصرالحالي لم تعد تتوقف على تعداد سكانها، ولا على مقدار ما تمتلكه من أسلحة بقدر ما أصبحت تتوقف الآن على مستوى التعليم والمعرفة التي لديها. فإن هذا التأكيد يولد بحد ذاته ضغوطاً من أجل التغيير، لأن العائد من الإصلاح التعليمي لم يعد اقتصادياً ولا ثقافياً فقط، بل أصبح له عائده العلمي والتعليمي الذى يتصل بالأمن القومي بالأساس.

وبرغم هذه المتغيرات والظروف الضاغطة من أجل إصلاح التعليم لم تتحرك الأنظمة العربية بإتجاه الإصلاح بالسرعة الكافية والملائمة، بل إننا نجد أن بعض الأنظمة التى تحركت توقف جهدها عند مستوى إطلاق شعارات الإصلاح دون الشروع فيه. وإن شرع البعض في إجراء بعض الإصلاحات، فإن ذلك قد توقف لديه عند المستوى التكتيكي، إصلاح هنا أو هناك، محدود لا يستطيع أن يصمد أمام حالة التخلف المفروضة على النظام التعليمي. لكونها إصلاحات لا تتم وفق رؤية استراتيجية أو مشروع اجتماعي واضح ومتفق عليه، ويشكل أساساً لعقد اجتماعي حقيقى وجديد. وبسبب عدم جدية الإصلاحات التي تقودها الأنظمة العربية، فإن البيئة العربية سوف تظل متخلفة، وتعاني من حالة من التردى على أصعدة كثيرة، الأمر الذي يجعلها بيئة غير مستقرة، تشيع عدم الاستقرار في النظام العالمي، لأنها تصبح البيئة المولدة للعنف والإرهاب. ولذلك طالبت القوى العالمية بفرض

الإصلاح على مختلف الأصعدة، واستجابت الأنظمة القومية وإن أصرت على ضرورة أن يبدأ من الداخل، ويبدو أن ثمة اتفاق على ضرورة أن يبدأ الإصلاح حسب رغبة القوى العالمية وربما بيدها، على أنه من الضروري – حفظاً لماء وجه الأنظمة العربية – أن يبدو وكأنه إصلاح بدأت انطلاقته من الداخل[41].

وفي محاولة التعرف على أبعاد الإصلاح التعليمي والعلمي الذي حدث والذي يتم الآن بقوة دفع خارجية، فإننا سوف نجد أن هذا الإصلاح قد تحقق استناداً إلي عدة أبعاد أساسية. ويتمثل البعد الأول في تصنيف المجتمعات العربية التي تحتاج إلي الإصلاح إلي ثلاث مجموعات، المجموعة الأولى تضم تجمعاً لدول عربية صغيرة وفقيرة، والمجموعة الثانية تضم تجمعاً لدول عربية صغيرة وغنية وهي المجموعة الخليجية، والمجموعة الثالثة تضم دول كبيرة أو متوسطة نسبياً، لكنها تشترك في كونها قد تعرفت على النظم التعليمية الحديثة بصورة مبكرة. ويمكن القول بأن جملة المجتمعات العربية قد خضعت إذاً لعملية الإصلاح، لكن كل حسب ظروفه واحتياجات القوى الخارجية منه.

على أننا سوف نقتصر الآن على تحديد الإصلاحات التي بدأت تفرض حديثاً على النظم التعليمية العربية مباشرة، وهي على ما اعتقد إصلاحات إذا تأملنا مضامينها الأساسية فسوف نجد أنها تتم فى بعض الأحيان لغير الصالح العربي. ويتمثل أول هذه الإصلاحات في العمل على توسيع مساحة التعليم الأجنبي والخاص على حساب التعليم القومي، وإذا كنا في فترات سابقة نشكو من عدة مدارس في بعض المراحل التعليمية تتم العملية التعليمية فيها مستندة إلي القطاع الخاص، الذى تتم فيه العملية التعليمية باللغة الأجنبية، فإننا إذا تأملنا العملية التعليمية الآن فسوف نجد إتساع المكون الأجنبي على ساحتها.

تأكيداً لذلك أنه قد أرتفعت من ناحية عدد المدارس الخاصة التي تعلم بلغات متنوعة، وهوالوضع الذي أدى إلي تزايد مساحة التعليم الأجنبي في المراحل التعليمية السابقة على التعليم الجامعي. بحيث لعب ذلك دوراً أساسياً في إضعاف اللغة العربية، لأن الاهتمام تركز بالأساس على اللغة الأجنبية بحجة أن التعامل العالمى يتم فى غالبه بواسطتها الآن، ومن شأن ذلك أن يؤدى إلى بدايات تآكل محدودة في الهوية، كما بداية هشاشة الانتماء. ونظراً لأن تفوق الأبناء وإلتحاقهم بالمراحل التعليمية الأعلى بخاصة المرحلة الجامعية، شكل مؤشراً لنجاح أداء هذه المدارس، لأن الإعلان عن نجاح الأداء كان مدخلاً للإقبال عليها، ومن ثم حصول مؤسسيها على الأرباح. وقد امتد اتساع التعليم الخاص والأجنبي إلي المرحلة

الجامعية، حيث بدأت تتأسس جامعات أجنبية في مختلف العواصم العربية، بعد أن كانت الجامعة الأمريكية في القاهرة وبيروت فقط.

فإذا حاولنا التعرف على حجم التوسع في المكون الأجنبي في المجتمع المصري مثلاً، فسوف نجد أن هناك توسعاً للمكون الأجنبي في بناء التعليم الحكومي أو القومي، تأكيداً لذلك أن غالبية الجامعات أنشأت تعليماً أجنبياً موازياً في بنائها. وإذا كان التعليم في الكليات العملية كالطب والهندسة يتم باللغة الإنجليزية، فإننا نجد أن التعليم الجامعي الذي يتم باللغة العربية بدأ فى تأسيس أقسام وكليات مناظرة يتم التعليم فيها باللغات الأجنبية[42].

حقيقة أن هذا التوجه في التعليم لم يتسع حتى الآن لكى يشمل التعليم الجامعي فى جملته، إلا أنه قد تحقق في بعض الكليات أو الأقسام، وهناك إتجاه لتحقيقه في مجالات أخرى. ذلك بحجة أن الشركات المتعددة أصبحت هي الشركات القوية في سوق العمل، ومن ثم فقد بدأ التعليم الجامعي يتحول وفقاً لاحتياجات هذه السوق. ومن ناحية ثانية فإنه بسبب انتشار ثقافة القطاع الخاص، فقد بدأت ثقافة الخصخصة تتسع لتستوعب التعليم الجامعي، حيث ظهر إتجاه لإنشاء الجامعات الخاصة في مختلف العواصم العربية، التي أقامها أصحابها للحصول على الأرباح، بحيث تدار هذه الجامعات وفق قيم وقوانين السوق وبمنطق الربح والخسارة. في القاهرة وحدها كعاصمة عربية نحو خمس جامعات خاصة تقدم تعليماً منخفض الكفاءة في معظم التخصصات، وترتكب مخالفات عديدة أبتداء من رفع قيمة التكلفة التعليمية "الرسوم الجامعية" إضافة إلى مخالفات قبول الراسبين أو الحاصلين على درجات متدنية في الثانوية العامة لا تؤهلهم للالتحاق بمستوى التعليم الجامعي. حيث فاجأتنا الصحف بتقارير من هذا النوع، وانتهاء بافتقاد بعض هذه الجامعات للوسائل التعليمية الأساسية. كأن تكون كلية العلوم بلا معامل، أو تكون كلية الطب بلا مستشفيات، يعالج في نطاقها المرضي ويدرب في إطارها الطلاب. الأمر الذي يعني أن هذا النمط من التعليم يتاجر في العملية التعليمية والمعرفة باعتبارها سلعة كأى سلعة منزوعة عنها أية قداسة.

وتأتي الجامعات الأجنبية في نهاية قائمة تردي أوضاع النظام التعليمي، وبخاصة التعليم الجامعي، حيث بدأت العواصم العربية تشهد تأسيساً لجامعات أجنبية على ساحتها تحت مسميات عديدة. ففي عاصمة عربية كالقاهرة مثلاً عاشت تاريخها الحديث متعايشة مع الجامعة الأمريكية، التى إضيفت لها الآن الجامعة الألمانية والجامعة الفرنسية والجامعة الكندية والجامعة البريطانية، وهناك مشروع

الجامعة الرومانية، والجامعة اليابانية والإيطالية والبقية تأتي. ومن الطبيعي أن تمتلك هذه الجامعات، بحكم تطور إمكانيات مجتمعاتها أو أيضاً بسبب الامتيازات الممنوحة لها، إمكانيات عالية تتجاوز قدرة الجامعات الحكومية. الأمر الذي يجعلها أقل كفاءة في الأداء بحكم عدم دعم الأنظمة السياسية لها. بيد أن الخطير في الأمر أن الأنظمة العربية لم تتصرف في مواجهة هذا التعدد الهائل للتعليم سواء من خلال تعدد الجامعات أو تعدد اللغات، إنطلاقاً من ضرورة الحفاظ على الهوية. وهو الحفاظ الذي يفرض الاهتمام باللغة العربية قدر الاهتمام باللغات الأجنبية، إضافة إلي التأكيد على بعض المقررات ذات الصلة بالهوية القومية. في عالم تسعى فيه بعض القوى العالمية عن أنانية بإتجاه تذويب الهويات القومية الأخرى على الصعيد العالمي، لصالح بقاء هويتها القومية[43]. لذلك أصبح على الأنظمة العربية وهي تستجيب لهذه الضغوط العالمية، أن تعمل في إتجاه الحفاظ على الحد الأدني من الهوية القومية أو بالإجماع القومي.

ويؤدي البعد الثاني في الإصلاح التعليمي كجزء من الإصلاح الشامل – كما يحدث الآن – إلي التأثير على الهوية القومية مباشرة. ونحن إذا حاولنا التعرف على المتغيرات المتصلة بالهوية فسوف نجد أنفسنا في مواجهة ثلاثة متغيرات. ويتمثل المتغير الأول في إتجاه التأكيد على ضرورة اللغة الأجنبية وبخاصة اللغة الإنجليزية باعتبارها لغة التواصل مع النظام العالمي، خاصة آليات التفاعل العالمي كالحاسوب، وشبكة المعلومات إضافة إلي أنها أصبحت الآن لغة العلم العالمي. وذلك إتجاه صحيح لا بأس به لكن الخطأ كل الخطأ أن يتم على حساب اللغة العربية. ما يحدث الآن يؤدى التى تأسيس حالة من الإستتباع الثقافي والحضاري. الإتجاه العام يؤكد على ضرورة الإهتمام باللغة الأجنبية دون تأكيد مقابل على اللغة العربية، التي تتصل على خلاف اللغات الأخرى اتصالاً عاطفيا بعقيدتنا وهويتنا، وقد يصل عدم التأكيد على اللغة العربية إلي حد تهديد الهوية. وإذا حدث ذلك فإنه قد ينزلق بنا إلي تخوم الخيانة أحياناً، ذلك لأن التأكيد على اللغة القومية يعد مدخلاً للتأكيد على الهوية. بالإضافة إلي ذلك تعد اللغة وعاء الثقافة، وتراجع اللغة عن أن تصبح وعاء الثقافة سوف يعني تبعثر الأخيرة وعدم تماسكها، ومن ثم قابليتها السهلة للاختراق[44]. فضياع اللغة والثقافة سوف يعني ضياع الهوية، وهو ما يعنى أن إزاحة اللغة لصالح لغة أجنبية سوف يعني الطلقة الأولى في تآكل الهوية.

وتشكل الثقافة المتغير الثاني في بناء الهوية، وإذا كانت اللغة قد تمت إزاحتها من ساحة التعليم لأن سوق العمل يعمل بلغات أخرى، فإن إزاحة الثقافة يتحقق

بقطع التواصل مع تاريخها. بأن تعمل تكنولوجيا الإعلام على الضخ الكثيف لقيم وثقافات غريبة فى الفضاء الثقافى للمجتمع، ولأنها مزودة بتكنولوجيا الإعلام المتقدمة من ناحية، ومن ناحية أخرى لأنها تخاطب الفئات الهامشية بالنسبة للثقافة القومية، كشريحة الشباب التي تستوعب قيم هذه الثقافة، من خلال أطر متحررة من القوالب والقيود، كأغاني الفيديو كليب والرقص الشبابي، والأفلام الشبابية. حيث كلها آليات تخاطب العواطف وتستنفر أو توقظ الغرائز، بحيث تساعد هذه الضوضاء الغريزية الصاخبة على تسلل قيم الثقافة الغربية لتشغل البيت وتشكل قطيعة مع التاريخ. وتصبح الهوية في النهاية ذات لغة مزاحة وثقافة منهارة، الهوية في هذه الحالة يأتيها الهجوم من كل إتجاه، وهي وإن كانت ذات وجود، غير أن وجودها أصبح ضعيفاً.

ونظراً لأن الدين يشكل المتغير القاعدي في بناء الهوية، فقد نال نصيب الأسد من الهجوم عليه. ولإدراك قوي العولمة أو قوى الهيمنة المكانة المحورية للدين في بناء الثقافة القومية، فقد قررت أن يكون الدين هوالهدف الرئيسي للهجوم. تارة من خلال ما يطلق عليه بحوار الحضارات لاستكشاف المساحات، التي تتيح منافذ الاختراق وتدفق القيم الغربية إلي مجتمعاتنا، تحت أمل أن تحاصر المنظومة الأقوى أو الأعمق فى حضارتنا وثقافتنا. ومالم يتحقق بالحوار يتحقق بالصراع حيث "صدام الحضارات" لإدراك القوى العالمية المسيطرة تماسك منظومتنا القيمية. ومن الضروري تفكيك هذه المنظومة لسحقها، تارة من خلال ما يمكن أن يسمى بتشويه الدين، ومن ثم تشويه الثقافة بتقليص أو استئصال بعض عناصره. كالدعوة لاستئصال الآيات القرآنية والأحاديث النبوية التي تدعو إلي الجهاد، والاستشهاد والقوة. وذلك بهدف إلغاء الأساس العقيدي لمقاومة أي قهر تفرضه القوى الغربية على العالم العربي والإسلامي. يضاف إلي ذلك حذف الآيات التي تحذر من العدو، والتي تدعو إلي الاستعداد له، ليصبح العالم العربي أعزل عقيدياً أمام أعدائه، بلا حول ولا قوة تصبح فعالة لديه في ممارسة الصراع، حيث تصبح القوة والفعالية هشة وضعيفة بدون هذه العقيدة. إلي جانب ذلك يوجد إتجاه لاستبدال مادة الأخلاق في بعض المراحل التعليمية لتحل محل مادة الدين، وهو ما يعني من ناحية إزاحة الدين عن أن يكون مرجعية تؤكد وتثبت عناصر النسق الاجتماعي، حتى تصبح عارية من أي قوة تدعمها ومن ثم يمكننا العبث بها. وبذلك يصبح الإصلاح التعليمي فى بعض جوانبه كما تفرضه القوى الغربية آلية من آليات الاختراق

والإخضاع، بدلاً من أن يؤدي التعليم وظيفته الرئيسية في دفع الأمة على طريق التحديث والتطور والقوة.

وتدفع الضغوط الخارجية من أجل الإصلاح التعليمي إلي الحديث عن بعد ثالث، يتمثل في ضرورة الأخذ بتطبيق معايير الجودة التي أصبحت محور الحديث اليومي للمهتمين بشؤون التربية والتعليم. وإذا كانت الدعوة إلي تطوير أو تجويد التعليم لها منطقها، إلا أنها من نوع الحق الذي يراد به باطل. بداية يتضمن الحديث عن معايير الجودة قياس هذه الجودة بالمعنى الغربي إلغاء الدور التحريري للعلم لأن هذا الدور قد انتهى في العالم الغربي، حيث لعب التعليم والعلم دوره التاريخى في تخليص العقلية الغربية من الأساطير والأوهام، التي تطورت مع المسيرة التاريخية للمجتمع. كما يتضمن الحديث عن معايير الجودة الأخذ بمعناها الغربي، التي تعني ضرورة أن يكون التعليم متميزاً أو يساعد على إبراز التميز والمواهب.

بالإضافة إلي ذلك تدعو معايير الإصلاح أو التحرك بإتجاه الجودة إلى ضرورة أن يتصف التعليم بالتنوع، وهو التنوع المتوازن الذي يساعد المجتمع من ناحية على امتلاك جملة الخصائص اللازمة لتطوره وتحديثه. إضافة إلي أن هذا التنوع يساعد من ناحية أخرى فى الاستجابة لاحتياجات السوق، بحيث يشير التنوع إلي توزيع الطلاب على التعليم العلمي والفني والأدبي بشكل يتناسب مع احتياجات المجتمع من التعليم. كذلك يعد التأكيد على عصرية التعليم كأحد المعايير الأساسية ذات الصلة بجودة التعليم، أن يكون التعليم متواكباً مع ظروف عصره وليس متخلفاً عنه. وبرغم أن هذه المعايير هامة ولا بأس بها، ومن الممكن أن تلعب دوراً أساسياً في النهوض بالتعليم والعلم والبحث العلمي. وبرغم أن هذه المعايير هي ذاتها المعايير التي تطبق على السلع الاقتصادية، فإن تأمل المسألة بفرض ضرورة الاهتمام بعدة معايير أخرى حتى يمكن للتعليم والعلم أن يعبر عن الهوية القومية للمجتمع. وحتى يتحول التعليم من مجرد مشروع اقتصادي إلي مشروع اجتماعي أو مجتمعي شامل يلعب دوره الرئيسي في النهوض بالأمة.

من هذه المعايير مثلاً ضرورة الاهتمام بالدور التحريري للعلم حتى يمكنه أن يساعد في تذليل بعض المعوقات الثقافية التي تقف عقبة في طريق تطور أو تحديث المجتمع. بالإضافة إلي ذلك فإنه من الضروري أن يعمل التعليم على استنفار العقلانية في التراث، وأن يستجمع أفكار وقضايا التراث التي تساعده على تأكيد التقدم. وإذا كنا ننقل بعض معايير الجودة الآن عن الغرب، فإنه من الضروري أن نعمل على تخليص نظامنا التعليمي من عقدة التبعية للغرب، بأن تعمل جهود

تحسين الجودة في إتجاه تزايد مساحة تراثنا على خريطة النظام التعليمي. في هذا الإطار فإنه إذا كانت هناك ضغوط خارجية في إتجاه إصلاح النظام التعليم فليكن لأن مطلب الإصلاح أصبح ضرورة. غير أن علينا أن نجعل من هذه الضغوط طاقة دافعة لتطوير نظامنا التعليمي بما يجعله قادراً على مواكبة التطورات المعاصرة. وفي ذات الوقت يقترب من استنفار ثراء التراث الذي بقينا لفترة طويلة بعيدين عن التعامل مع متضامناته[45]. بحيث يتوفر لدينا نظام تعليمي ذو طاقة مضاعفة على دفع المجتمع في طريق التحديث والتقدم.

وإذا كانت هناك ضغوط خارجية لإصلاح التعليم بما يجعله متغيراً ملائماً لتحقيق المصالح الأجنبية، فلننتهز فرصة الطاقة الدافعة التي قد تستنفرها هذه الضغوط. ولكن في إتجاه إصلاح التعليم بما يحقق له حالة من التميز الذى يضاهى إنجازات العلم والتعليم الغربي، وأن تعمل على تطوير وتحديث – وليس فقط إصلاح – التعليم بما يجعله قادراً على أن يبعث متضمنات التراث القادرة على تحديث المجتمع وتنمية قدراته، بما ييسر امتلاك القوة الفعالة في مختلف المجالات.

رابعاً: التحديات الداخلية لبناء مجتمع المعرفة

أمام هذا الوهن الذى يعانيه مجتمع المعرفة العربى، كان من الضرورى أن تطور الأقطار العربية استراتيجيات وسياسات للنهوض بمجتمع المعرفة حتى يصبح قادراً على دفع عملية التنمية والتحديث. يدعم هذا التوجه بداية إدراك هذه الأنظمة أن المعرفة أصبحت قوة فى نظامنا العالمى المعاصر، بل وأصبحت من المؤشرات التى تتحدد على أساسها قوة ومكانة الدولة على الصعيد العالمى. ويتطلب تشخيص سياسات الأقطار العربية فيما يتعلق ببناء مجتمع المعرفة فى مجتمعاتنا، إلقاء الضوء علي ثلاثه أبعاد أساسية هي التي تحدد ملامح سياسة الدولة العربية لإستكمال بناء مجتمع المعرفة وتفعيله. حيث تهتم هذه الابعاد بتحديد المشكلات التي يعاني منها مجتمع المعرفة بما يخلصه من هذه المشكلات. إضافة إلي تأمين الباحثين الذين يشكلون أعضاء وبناة مجتمع المعرفة، وهي الجوانب التي نتعرض لها فيما يلي من خلال ثلاثة أبعاد أساسية على النحو التالى:

1- **تحديد مشكلات أو معوقات بناء مجتمع المعرفة:** يعد تحديد المشكلات والمعوقات التى تعترض بناء مجتمع المعرفة الخطوة الأولي والضرورية لبناء هذا المجتمع. وفى هذه الحالة فإن بناء مجتمع المعرفة فى العالم العربى يتطلب توفر لزوميتين، الأولى أن يمتلك القطر العربى الموارد اللازمة

والضرورية لبناء مجتمع المعرفة، والثانية أن يمتلك الخبرة لتأسيس البناء التحتى الملائم لبناء مجتمع المعرفة، ومن المؤكد أن هاتين اللزوميتين أو إحداهما لا يمتلكهما أي قطر عربي بمفرده بصورة ملائمة تيسر له بناء مجتمع المعرفة بصورة قادرة وفعالة وهو الأمر الذى يشير إلى أن نمو مجتمع معرفة عربى قادر وفعال يتطلب مستوى من مستويات الإتفاق والتضامن لتوزيع عناصر تأسيسه على أكثر من قطر عربى. غير أنه أياً كانت اللزومية التي يفتقدها القطر العربى فإن مجتمع المعرفة يعانى بالإضافة إلي ذلك من مجموعة من المشكلات الأساسية التى نعرض لها بإيجاز فيما يلى:

- انعكاس الصراع الثقافى الدائر بين تيارات الأصالة والمعاصرة وإختلاطها بالمتضمنات السياسية على ساحة المعرفة التى ينبغى أن يهتم مجتمع المعرفة بتطويرها. حيث يرى البعض ضرورة التخلى عن العلوم التى نشأت فى الغرب، ووجوب اعادة إنتاج علوم ونظريات تتفق مع الثقافة الإسلامية وواقع المجتمع العربي الإسلامى. على حين يطالب البعض فى المقابل بضرورة التخلى عن التراث، فهو قيد بكل ما فيه على الإبداع، وأن نتجه فوراً لكى ننهل من علوم الغرب الحديثة والمتقدمة. ولم يتوقف هذا الصراع عند العلوم التراثية أو الأنسانية ولكنه أمتد إلي العلوم الطبيعية. فى هذا الإطار فإن المعضلة التي تواجه الباحثين ليس الاختيار بين طريق الغرب أو الشرق لبناء النهضة العلمية، ولكنها تكمن في ضرورة البحث عن صيغة ملائمة تساعد علي بعث التراث ليسهم بفاعلية في نهضتنا العلمية، من خلال التزاوج مع أحدث المنجزات العالمية للحضارة الغربية[46]. ويرتبط بذلك قلة استعداد المفكرين لتناول القضايا الجوهرية التى تتعلق بالتاريخ والواقع معاً وترددهم حيال إخضاع مجتمعنا وماضينا لتأمل نقدى متأن ودقيق. وذلك يرجع إلى أننا نكسو التاريخ هالة من القداسة، ونادرا ما يظهر مفكر يتجاوز الخطوط الحمراء فى تناول "الثلاثى المحرم" من قضايا الدين والجنس والسياسة. وبذلك يساهم مناخ الاستبداد السائد فى بعض الدول العربية علي تأسيس عديد من القيود علي البحث والإبداع العلمي، حيث يؤدي غياب الحرية إلي غلق بعض مجالات البحث أمام الباحثين. وتتجلى مظاهر هذه المشكلة فى علاقة الدولة بالمثقفين والباحثين، حيث تتجه إلي تكريم وتدعيم الموالين الذين يدعمون سياساتها بالمكافآت والجوائز وفرص العمل المرموقة. فى الوقت الذى تحرم

فيه الفئات غير الموالية من الباحثين من كل المزايا وكثيرا من الحقوق، بل ويضيق عليهم الخناق سواء فى وسائل الإعلام أو في الحصول علي فرص الترقى. ويرتبط بذلك عدم وجود حريات كافية فى طرح ومعالجة الرؤى المضادة لسياسة الدولة ونتيجة لذلك نجد أن أغلب الفضائيات المعارضة لسياسات الحكومات العربية تعمل من الخارج، أي من أوروبا ولا تعمل بحرية فى نطاق العالم العربى. ويطرح ذلك في مجمله قضية الحريات ومعوقاتها وعلاقتها بالإبداع المعرفي، والتنمية البشرية. تأكيداً لذلك أنه بين عامي 1998-2000 غادر أكثر من 15ألف طبيب عربي للخارج. وذلك نتيجة لإخضاع مؤسسات البحث العلمي على قلتها في العالم العربي لسياسات بعض الأنظمة السياسية الحاكمة، وتقديم الولاء للسلطة على معايير الكفاءة والمعرفة، مما ساهم في إخماد الإبداع، وتخلف المنظومة العلمية والتقنية[47].

- يعانى البحث العلمى من عدم توفر البيئة الملائمة لنموه. فهو يعاني من شح الإنتاج وضعفه فى مجالات أساسية، وغياب التخصصات المتقدمة والمحورية مثل المعلوماتية والبيولوجيا الجزئية. كما يعانى أيضا من انخفاض الإنفاق عليه وعدم الدعم المؤسسى له، وعدم توافر البيئة العلمية المواتية لتنمية العلم وتشجيعه وانخفاض عدد المؤهلين للعمل فى مجاله. بالإضافة إلي ذلك يعاني الإنتاج العلمى الأدبى من قلة عدد القراء بسبب الأمية وضعف القوة الشرائية للقارئ العربي. وذلك لتدنى المستوى الإقتصادى وانخفاض الدخل، بالإضافة إلى عدم تقدير قيمة العلم والإنشغال بالإنفاق البذخى فى أمور تتعلق بالمباهاة الاجتماعية. كما تواجه عمليات نشر المعرفة في البلدان العربية في مختلف مجالاتها من خلال عملية التنشئة، أو آداء الإعلام أو عن طريق الترجمة صعوبات عدة[48]. من أهمها شح الإمكانيات المتاحة للأفراد والأسر والمؤسسات والتضييق على نشاطها، بحيث قلص ذلك من فعاليتها في تهيئة المناخ المعرفي والمجتمعي اللازمين لإنتاج المعرفة.

- يعاني البحث العلمي من عدم وجود إمكانات بشرية كافية، حيث يقدر التقرير أن هناك 371 باحثاً ومهندسا فقط من بين كل مليون مواطن فى الدول العربية بالمقارنة مع المعدل العالمى الذي يبلغ نحو 979 لكل مليون مواطن. ويضيف التقرير أن 1.6% فقط من السكان العرب لديهم إمكانية استخدام شبكة المعلومات الدولية بالمقارنة مع 69% فى بريطانيا و79% فى الولايات المتحدة. وأن هناك 18 جهاز كمبيوتر لكل ألف شخص عربى مقابل 78

جهاز كمبيوتر لكل ألف شخص فى العالم. ويرتبط ذلك بحالة كون التوسع الكمي في التعليم ما زال منقوصاً بسبب ارتفاع معدلات الأمية، حيث وصلت نسبة الأمية بين البالغين فى العالم العربى إلى حوالى 43%، وهى من أعلى النسب فى العالم. ذلك بالإضافة إلى تردي نوعيه التعليم في البلدان العربية، ومن شأن ذلك أن يقوض أهم الأهداف الأساسية للتعليم وينعكس سلبيا علي بناء مجتمع المعرفة، كما يقلص من فرص تحسين نوعية الحياة في المجتمعات العربية. ونتيجة لذلك إنخفض الأنتاج الفكري للعالم العربي، وإذا كان سكان العالم العربي يقدرون بحوالي 5% من سكان العالم، فإنه لا يصدر عنهم حوالي 0.8% من الكتب الصادرة فى العالم. وذلك يرجع إلي أن مجمل الكتاب والمبدعين محكومين بقوانين الرقابة القاسية والمتفاوتة في كل بلد على حده، كما أن الترجمة فى الوطن العربى تفتقد لسياسة واضحة تنظم عملية اختيار الكتب التى تلبى حاجات البحث العلمى والتقدم المعرفى لبناء مجتمع المعرفة[49].

وهو ما يعني في النهاية أن مجتمع المعرفة العربي يعاني من مجموعة من المشكلات الأساسية التي تعوقه عن تفعيل إمكانياته واطلاق عقال الابداع في نطاقه. ونتيجة لذلك، وبسبب هذه المشكلات نجد أن مجتمع المعرفة العربي سواء علي مستوي الأقطار العربية أو على مستوى المجتمع العربي ككل، عاجز عن أن يلعب دوراً أساسياً في دفع عملية التنمية والتحديث. الأمر الذي دفع عديد من الأقطار العربية في أحيان كثيرة إلي الاعتماد علي مجتمع المعرفة العالمي لتلبية احتياجات التنمية.

1- تمويل مجتمع المعرفة والإنفاق عليه: يعتبر تمويل مجتمع المعرفة سواء إتخذ ذلك صورة الانفاق علي التعليم أو البحث العلمي، من القضايا الهامة لتأكيد قوة مجتمع المعرفة. إرتباطا بذلك من الضروري إدراك أن العالم العربى يعيش في إطار حالة من التفاوت فيما يتعلق بتوزيع موارده الأساسية، وبخاصة الموارد المطلوبة لبناء مجتمع المعرفة. فبعض الدول العربية تمتلك المناخ الديمقراطى الملائم لتطوير البحث العلمى وبناء مجتمع المعرفة. بينما تمتلك بعض المجتمعات العربية الأخرى الكفاءات الفكرية والبحثية اللازمة لإدارة مؤسسات إنتاج المعرفة وبذل الجهود والأنشطة الضرورية لإنتاجها. على هذا النحو فإنه من الضرورى أن تتكامل المجتمعات أو الأقطار العربية لإنتاج المعرفة بصورة مشتركة، وذلك لأن تكامل الموارد يساعد إلى حد كبير

فى دعم بناء مجتمع المعرفة وتطوير انتاجه. وتحويل هذا الانتاج إلى تكنولوجيا تـدفع إلى تنمية وتحديث المجتمع العربى عـلى المسـتوى القـومى الشـامل أو عـلى المسـتوى القطرى.

إرتباطاً بذلك تصبح قضية التمويل والإنفاق على البحث العلمى من القضايا الأساسـية لتطوير وتقوية مجتمع المعرفة، وذلك يرجـع إلى أن نقـص التمويـل القـومى لبنـاء مجتمـع المعرفة يؤدى إلى إنتاج معرفى هزيل. كما أن الاعتماد على التمويل الخارجى يجعـل البحـث العلمى فى مجتمعنا يعمل وفق أجندة قد لاتكون ملائمة لاحتياجات مجتمعاتنا. ذلك يعنـى أن إنتاج المعرفة يتأثر فى نهاية الأمر بمعدل الإنفاق على البحـث العلمـى، حيـث يـؤثر قـدر الإنفاق سواء على التجارب أو البشر أو المعدات عـلى جـودة البحـث العلمـى. بالإضـافة إلى ذلك فإن الإنفاق يتأثر بسياسات الدول تجاه تنمية وتطوير المعرفة وإدراكهـا لأهميتهـا. وفى محاولة التعرف على إنفاق مجتمعات العالم على تمويل البحث وتطـوير المعرفـة مقارنـة بمـا ينفق على البحث ومجتمع المعرفة عربياً، فإننا نجد أن الولايات المتحدة الأمريكيـة واليابـان تنفق 3.1% من الدخل القومى الإجمالى فى الأعوام 1990-1995. بينما تنفق ألمانيـا وفرنسـا، والمملكة المتحدة وإيطاليا وإستراليا وندا نسبة 2,4%، كما تنفق اليونـان والبرتغـال وأسـبانيا نحو 0,7%، وتنفق تركيا والمكسيك 0,4% بينما لا تتجاوز ما تنفقة المجتمعات العربية سوى 0,2% من الدخل القومى الأجمالى عن نفس الفترة[50].

ويشير ذلك إلى انخفاض نسبة الإنفاق على البحث العلمى من الدخل القومى العـربى، مقارنة بمجتمعات العالم الأخري. حيث تعد المجتمعات العربية أقـل مجتمعـات العـالم مـن حيث الانفاق علي البحث العلمي، الأمر الذي إنعكس علي ضـعف وهشاشـة بنـاء مجتمـع المعرفة لديها. وبرغم أن البيانات تشير إلى ضعف الإمكانات المادية التى تشجع على البحث العلمى والمعرفة، إلا أن ذات البيانات تؤكد عـلى تركيـز الإنفـاق عـلى رواتـب البيروقراطيـة الحكومية بشكل أساسي. وهو الأمر الـذي يوسـع الفجـوة بـين البحـث العلمـي وإمكانيـات مساهمته في عملية تنمية وتحديث المجتمع. علاوة عـلى أن توجيـه البحـث بمـا يتفـق مـع أيديولوجية الدولة، من شأنه أن يؤدى إلى ضعف البنية المعرفية فى الـدول العربيـة. لأن البحث العلمي الحر والخلاق يعمل في نطاق حدود ضيقة للغاية، إضافة إلي أنه لاتوجد أجندة قومية للبحـث العلمـى فى الـدول الناميـة والعربيـة عمومـا. الأمـر الـذي يجعـل إختيار قضايا ومشكلات البحث يتم بصورة عشوائية، إضافة إلي أن الاستفادة مـن نتـائج

البحث تتحقق بصورة عشوائية كذلك. وفى محاولة رصد أنماط التمويل العربى على البحوث العلمية بهدف تطوير مجتمع المعرفة فإننا نشير إلى إرتفاع نسبة التمويل الحكومى للبحث العلمى لتصل إلى 61.5% من إجمالي تمويل البحث العلمي. يليها ميزانيات الجامعات بنسبة 27.8%، وهى وتعتمد على التمويل الحكومى في جانب كبير منها. وهى نسبة مرتفعة بالمقارنة بتمويل القطاع الخاص الذى يساهم بنسبة 9.2% الأمر الذى يشير إلى حالة انفصال البحث العلمى عن المشاركة الفعالة في عملية تنمية وتحديث المجتمع. بينما يصل التمويل الخارجى للبحث العربى إلى نسبة 7.8% الأمر الذي يشير إلي محدودية التمويل الأجنبي للغاية، إلي جانب التأكيد علي أن التمويل حكومي بالأساس[51].

غير أننا إذا تأملنا الأمر فسوف نجد أن التمويل الحكومى برغم أنه يشكل المصدر الرئيسي للإنفاق على البحث العلمى، وبرغم أنه محدود في قيمته ولا يساعد علي بناء معرفة قوية تساعد علي تحديث المجتمع. الا أنه مع ذلك يتجه الآن إلى التضاؤل والتقلص بحكم ضعف الموارد فى الدول العربية باستثناء الدول البترولية، الأمر الذي يساعد علي مزيد من هشاشه وضعف مجتمع المعرفة العربي. وإذا كان عصر العولمة يشهد تآكل موارد الدولة القومية لتخليها عن التنمية المركزية لصالح القطاع الخاص، فإن ذلك سوف يكون له تأثيره على تخفيض ما ينفق على البحث العلمى بخاصة فى الدول المحدودة الموارد. الأمر الذى يدفع مؤسسات البحث العلمى وبناء مجتمع المعرفة إلى الاعتماد على القطاع الخاص إضافة إلى التمويل الأجنبى الذى تتزايد كثافته، والذى يدفع البحث العلمى إلى العمل وفق أجندة بعيدة عن احتياجات مجتمع المعرفة القومى أو المجتمع القومى ذاته[53]. وحتى إذا اعتمد على تمويل القطاع الخاص الوطنى فإن ذلك سوف يجعل البحث العلمى ومؤسسات مجتمع المعرفة تعمل وفق أجندة احتياجات القطاع الخاص، وليس أجندة احتياجات المجتمع القومى. الأمر الذى يشير إلى أن بناء وتطوير مجتمع المعرفة فى العالم العربى يواجه مأزقا حقيقياً.

3- **تصورات ضرورية لبناء مجتمع المعرفة:** لبناء مجتمع المعرفة من الضرورى أن تعمل السياسات العربية على تبنى مجموعة من الإجراءات الأساسية التى تساعد علي إنتاج المعرفة وتوظيفها فى خدمة عملية التنمية والتحديث. تأكيداً لذلك أننا إذا تإملنا الأوضاع التعليمية في مجتمعاتنا، وهي التي تشكل القاعدة أو البدايات الأولي لبناء مجتمع المعرفة فإننا سوف نجد أن هذه الأوضاع تسودها تشوهات عديدة. نذكر منها إنتشار الدروس الخصوصية

التي تضر بقيم ومضمون التعليم، وتخلف المقررات الدراسية عن متابعة الأوضاع التعليمية المعاصرة، إضافة إلي التعليم التلقيني المعطل للإبداع والمدمر للقدرات. الأمر الذي يفرض المراجعة الجادة لمناهجنا التعليمية وإعادة صياغتها بما يتفق مع المقومات الملائمة للأبداع وبناء مجتمع المعرفة. وأيضا بما يحقق دعم وتنمية القدرة والمهارة على التفكير الإبداعي التخيلي التحليلي الخلاق. وبما يعيد الاعتبار للملكات والقدرات، وأيضا بما يجعلها قادرة على متابعة الإنجازات العالمية فى مجال المعرفة. إرتباطاً بكل ذلك فإننا نجد أن الدولة العربية إنجازتها محدودة للغاية سواء فيما يتعلق بتطوير التعليم أو دعم البحث العلمي أو بناء مجتمع المعرفة.

بالإضافة إلى ذلك فإنه إذا كان الباحث العلمي المنتج للمعرفة يعاني من حالة من الحصار الشامل، سواء من حيث الظروف المعيشية التي يعيش في إطارها والتي تعوقه عن الابداع، أو بسبب قهر الدولة له وفرض الضغوط الاجتماعية والسياسية عليه. بذلك يصبح من الضروري لتحقيق بناء متكامل لمجتمع المعرفة العمل علي إنهاء الرقابة الإدارية وسطوة أجهزة الأمن على إنتاج المعرفة من مختلف صنوف الإبداع. وذلك لأن تحرير العقل البشرى من كافة الضغوط وسياسات الرقابة سوف يجعله أكثر إبداعاً، غير أننا نلاحظ أن الدولة العربية فعلت القليل المحدود في هذا الاتجاه[54].

إلى جانب ذلك فإنه من الضرورى التأكيد على أن المعرفة ليست مجرد حقائق، ولكنها تتحقق من خلال إرتباط الحقائق بحقائق أخرى لتشكل بنية متكاملة، وفى هذا الإطار يطرح عدة تساؤلات تتعلق بكيف تتكون وتدرك الحقائق بالأساس، وهل ترتبط هذه الحقائق بإفتراضات أو نظريات؟ وكيف يمكن للمرء أن يحكم على التوجهات الحقيقية والمصالح الخاصة بالافراد أو المجتمع، وكيف يمكن تحويل المعرفة إلى معرفة مفيدة. فالمعرفة المفيدة هى التى يمكن توجيهها لخدمة المجتمع بتحويلها إلى تكنولوجيا وهو ما تفعله الدول المتقدمة دائما. وهو ما يعني أنه إذا رغبت الدولة العربية القطرية أن تطور وتدعم بناء مجتمع المعرفة، فإن علي المؤسسات العلمية وأعضاءها أن يكونوا موجهين بواسطة مجموعة من الافتراضات الأساسية التي تشكل المشروع الاجتماعي للمجتمع. كما أن علي الدولة أن تهيئ الظروف لتحويل المعرفة إلي تكنولوجيا تدعم عملية التنمية والتحديث وهو ما لم تفعله الدولة العربية حتى الآن بإصرار، وإلى إشعار آخر.

وفيما يتعلق بالإنفاق على البحث العلمي العربي، يمكن التأكيد أن ما ينفق على برامج البحث والتطوير في الوطن العربي لا يزال ضعيفاً جداً بالمقارنة بالمعدلات العالمية، ولا مفر من زيادة الأستثمار في البرامج الوطنية.غير أن هذه الزيادة لا يمكن أن تتم عملياً إلا بتفعيل دور الشركات المنتجة سواء في القطاع الصناعي أو الزراعي أو الحرفي. والتي يمكن أن تستفيد من نتائج البحث العلمي في تطوير أوضاعها، وكذلك صناديق التمويل في القطاع الخاص. تأكيدا لذلك أننا إذا نظرنا إلى نسبة عدد الشركات التي تتعاقد مع الجامعات أو مع مراكز البحث في الأتحاد الأوروبي مثلاً، فسوف نجدها تتراوح بين 5% و45% من عدد الشركات. في حين أن الإنفاق العربي على البحث العلمي أساساً يأتي من القطاع العام بنسبة تتراوح بين 85% إلى 90%. الأمر الذي يشير إلي أن القطاع الخاص لم يدرك بعد أهمية تضافر آدائه مع جهود ونتائج البحث العلمي[55]. وهي الحالة التي يمكن أن تساعد فى تطوير الانتاج في قطاعات الانتاج من خلال تطوير مؤسساته، إلى جانب أنها سوف تمنحه الدعم والتمويل. إضافة إلي أنها سوف تقدم أو تبرز المشكلات التي علي البحث العلمي أن يتصدي لها بحثا عن حلول ملائمة، بما يساعد بصورة غير مباشرة علي تطوير آداء البحث العلمي، وهو ما لم تفعله الدولة العربية حتي الآن.

بالإضافة إلى ذلك فإنه من الضرورى زيادة احتكاك الباحثين الوطنيين بمجتمع المعرفة العالمى، وذلك لتأهيل هؤلاء الباحثين بابتعاثهم إلى الخارج أو التيسير المادى والمعنوى عليهم لحضور المؤتمرات العالمية، أو تسهيل حصولهم على الكتب والأجهزة الحديثة. غير أنه من الملاحظ أن غالبية الدول العربية تعاني الآن من نقص الموارد الاقتصادية، الأمر الذي دفع الكثير منها إلي تقليص ميزانيات التعليم والبحث العلمي. ومن ذلك تخفيض إرسال البعثات إلي الخارج، أو عدم توفير الظروف المادية ليجري الباحثين بحوثهم. لقد همشت بعض الدول العربية مكانة ودور البحث العلمي والتعليم، ومن المؤكد أن ذلك سوف يساعد بدوره علي تهميش قيمتها ومكانتها علي الصعيد العالمي، وهو ما تشعر به بعض الدول العربية الآن[56].

خامساً: مخرجات ضعيفة لمجتمع المعرفة العربى

عرضنا فى الفقرة السابقة لمدخلات مجتمع المعرفة سواء ما يتعلق بتأسيس الجامعات التى تعمل على تطوير المعرفة، أو تأهيل الباحثين بما يجعلهم قادرين

علي إنتاج وإعادة إنتاج المعرفة. إضافة إلى مراكز البحث العلمى سواء تلك الملحقة بالجامعات، أو مراكز البحوث القومية التى تتولى حل مشكلات المجتمع انطلاقاً من التخصصات المختلفة، وأثناء ذلك فهى تنتج المعرفة وتعيد انتاجها. إضافة إلي تحديد حجم وتخصصات القوي البشرية العلمية التي تشارك في بناء مجتمع المعرفة، وتقوم بالدور الرئيسي في هذا الصدد. إلى جانب توضيح حالة الانفتاح على شبكة المعلومات الدولية التى يسرت تدفق المعلومات من الخارج إلى الداخل، هذا إلى جانب الترجمة التى أسست صلة بين الإنتاج الفكرى العالمى والمحلى حتى يرتقى الأخير إلى مستوى الأول.

وإذا كانت العناصر السابقة قد ساهمت فى بناء مجتمع المعرفة فإنه من الطبيعى أن يقوم أعضاء مجتمع المعرفة بتطوير إنتاج علمى ومعرفى متنوع يساعد على حل مشكلات المجتمع. سواء من خلال الإبداعات التى يصل إليها الباحثون، أو البحوث التى ينشرونها وتشكل إضافات إلى التراكم العلمى المختزن فى المجتمع. بحيث نجد أنه كلما تحقق تراكم أكبر من المعرفة العلمية، كلما كان المجتمع أكثر قدرة على تطوير وثبات علمية أكثر فعالية. وأيضا إلى تحويل المعرفة إلى تكنولوجيا تتولى تطوير الواقع الاجتماعى، وهو ما يعني أننا نكون بإزاء إكتمال أركان بناء مجتمع المعرفة. ونعرض فيما يلى لمخرجات مجتمع المعرفة العربى بعد اكتماله نسبيًا.

1- **زيادة عدد البحوث العلمية المنشورة:** ويعد إنتاج البحوث العلمية ونشرها أحد الإسهامات الأساسية لمجتمع المعرفة، وفي هذا الإطار فإننا نعتقد فى ضرورة أن تتوافر خمسة شروط أساسية. ويتمثل الشرط الأول في ضرورة مواكبة هذه البحوث للتطورات العلمية والمعرفية العلمية حتى يمكنها تقديم الحلول لجملة المشكلات المتصلة بتنمية المجتمع وتحديثه. ويتمثل الشرط الثاني في ضرورة مواكبة الإنتاج العلمي لأحداث التطورات العملية عالمياً، حتي لا يصبح مجتمع المعرفة العربي متخلفاً عن نظيره العالمي، بحيث يصل إلي مستوي ندية التبادل مع مجتمع المعرفة العالمي. ويتحدد الشرط الثالث بأهمية تطوير الكوادر العلمية المنتجة لهذه البحوث، حتي تكون قادرة علي إنتاج تفكير علمي حديث. ويؤكد الشرط الرابع علي ضرورة أن يكون هناك توازن في الإنتاج العلمي، بمعني أن يكون موزعاً بصورة متوازنة بين العلوم التطبيقية والطبيعية وبين العلوم الإنسانية وعلوم التراث. ويتصل الشرط الخامس والأخير بضرورة قابلية هذا الإنتاج العلمي للتحول إلي سياسات

إجتماعية وتكنولوجيا، بحيث تجد المعرفة النظرية طريقها إلي التطبيق العملي لتطوير الواقع.

وفي محاولة التعرف علي مكانة المجتمع العربي علي ساحة النشر العالمي، فإننا نجد أن الدول العربية قد أنتجت عدداً من البحوث والمنشورات العلمية، التى تصل بالنظر إلى عدد السكان إلي " 26 بحثاً لكل مليون فرد فى العام 1995" وهى بذلك تقع ضمن المجموعة المتقدمة من الدول النامية، والتى تضم البرازيل "42 بحثاً"، والصين "11 بحثاً" والهند "19 بحثاً" وإن كانت هذه الأعداد مازالت تبتعد كثيراً عن مستوى الإنتاج فى الدول المتقدمة مثل فرنسا " 840 بحثا" وهولندا "1252 بحثا" وسويسرا "1878 بحثا"[57].

بحيث يشير ذلك إلى أن العالم العربي يقع من حيث عدد الأبحاث العلمية المنشورة علي الصعيد العالمي ضمن مجموعة الدول النامية. غير أنه يشغل مكانه وسطا بين هذه الدول وبين الصين الذي يصل معدل نشر الأبحاث العلمية فيها إلي نحو 11 بحثاً لكل مليون والبرازيل الذي يصل المعدل فيها إلي 42 بحثاً لكل مليون مواطن. بيد أن هذا المعدل مخادع لأن الأرقام المطلقه لن تكون في الصالح العربي، فمن المؤكد أن عدد البحوث المنشورة في الصين بحكم حجمها السكاني سوف تكون كافية بلاشك لدفع قاطرة التحديث فيها. بطبيعة الحال نجد أن معدل نشر البحوث في العالم العربي ضئيل للغاية إذا قورن بمعدلات نشر البحوث في كل من فرنسا وهولندا وسويسرا. وارتباطا بذلك يوضح تقرير التنمية الإنسانية الذى يوضح حجم نشر الكتب فى العالم العربي موزعة علي مختلف الأقطار.

حيث أننا إذا تأملنا حالة الدول العربية من حيث عدد الكتب المنشورة بصورة عامة، لوجدنا أن حجم النشر منخفض بصورة واضحة مقارنة بدولة إسرائيل على سبيل المثال. وهو الوضع الذى يشير بشكل عام إلى حالة تردى مجتمع المعرفة فى العالم العربى، والذى يفرض رسم الاستراتيجيات وبذل الجهود والعمل بإتجاه تأسيس بناء متكامل لمجتمع المعرفة.

إلى جانب ذلك فإننا نلاحظ أن هناك بعض الدول العربية التى يرتفع لديها عدد الكتب المنشورة، نذكر منها السعودية الذي يصل فيها معدل نشر الكتب لكل مليون من السكان إلي نحو 186.2 كتاب، وتونس التى ينشر بها 132.6 كتاب لكل مليون من السكان. والكويت التى تنشر 115.3 كتاب لكل مليون من السكان، وهى فى غالبها دول تمتلك موارد اقتصادية كافية لنشر المعرفة ليس فى أوطانها فقط، ولكن فى العالم العربى فى جملته، إضافة إلي أن بعضها قطع شوطاً علي

طريق التحديث مثل تونس. فى مقابل ذلك نجد أن هناك دول تنخفض فيها الكتب المنشورة لكل مليون من السكان، وهى الجزائر حيث يصل العدد إلي نحو 4.4 كتاب لكل مليون من السكان، والمغرب حيث يصل العدد إلي نحو 13 كتاب لكل مليون من السكان ومصر الذي يصل فيها العدد إلي نحو 20.8 كتاب لكل مليون من السكان. وذلك يرجع إلى أن غالبية هذه الأقطار محدودة الموارد الاقتصادية إلى حد كبير، إضافة إلي أن بعضها يعاني من مشكلة سكانية كبيرة[58].

وبرغم ذلك فقد شهدت حركة النشر العلمى فى الوطن العربى زيادة ملحوظة خلال العقود الثلاثة الماضية. فقد إرتفع عدد منشورات العلماء العرب فى دوريات عالمية محكمة من 465 نشرة عام 1967 إلى نحو 7000 نشرة عام 1995، أى بزيادة سنوية معدلها 10%. إلا أن هذه الزيادة كانت متواضعة بالمقارنة مع تلك التى حققتها كثير من الدول، حيث بلغت المنشورات العلمية لكل مواطن فى الصين فى عام 1995 أحد عشر ضعفاً مما كانت عليه فى عام 1981. وبلغت هذه النسبة 24 ضعفاً لكوريا الجنوبية. أما فى البلدان العربية فبلغت 2.4 ضعفاً حيث ارتفعت من 11 نشرة لكل مليون عام 1981 إلى 26 نشرة لكل مليون عام 1995. أما على المستوى المؤسسى فقد كان عدد المؤسسات العلمية العربية التى نشرت أكثر من 50 بحثا عام 1995 (26 مؤسسة) بينما اقتصر عدد المؤسسات العلمية العربية التى نشرت أكثر من 200 بحث على خمس مؤسسات فقط[59].

ومن المؤشرات التى يمكن أخذها فى الاعتبار لقياس مستوى جودة الأبحاث عموماً، قياس عدد الاقتباسات المرجعية منها. حيث تزداد الإشارة إلى البحث كلما ارتفع مستواه وأضاف جديداً إلى المعرفة الإنسانية. وقد ورد فى تقرير التنمية الإنسانية العربية الأول أن عدد المقالات التى زاد الاقتباس منها عن 40 مرة كان مقالاً واحداً فقط فى كل من مصر والسعودية والكويت والجزائر فى عام 1987 بينما وصل هذا العدد إلى 10481 مقالاً فى الولايات المتحدة و523 مقالاً فى سويسرا[60].

2- **إرتفاع مستوي الإبداع وزيادة براءات الاختراع:** يعد الإبداع نوع من المزاوجة بين المعرفة العلمية التى توفرت وتراكمت، وبين المشكلات التى يعانى منها المجتمع وتحتاج بإلحاح إلى تقديم حلول لها. وفى أكثر التعريفات بساطة يعرف الإبداع بصورة محددة وبسيطة بإعتباره "العملية التي تؤدي إلى ابتكار أفكار جديدة، تكون مفيدة ومقبولة اجتماعياً عند التنفيذ". وهناك تعريف شامل للإبداع يشير إليه باعتباره "مزيج من الخيال العلمي المرن، لتطوير

فكرة قديمة، أو لإيجاد فكرة جديدة، مهما كانت الفكرة صغيرة، ينتج عنها إنتاج متميز غير مألوف، يمكن تطبيقه والإستفادة منه". على هذا النحو يعد الإبداع هو مصنع كل فكرة جديدة مفيدة علميا، يتم تقديمها للمجتمع، حتي ولو كانت في البداية خارجة عن المألوف. ويظن بعض الناس أن الإنسان يُولد مبدعاً، والحقيقة أن كل إنسان يستطيع أن يبدع ويبتكر ويخترع إلا من لا يرغب في ذلك. فهو "أي الإنسان"، يتأثر تأثراً كبيراً بالبيئة المحيطة به. والإبداع مرتبط ارتباطاً وثيقاً بالبشر، فمتى وُجد إبداع وجد بشر، ومتى وُجد بشر وُجد إبداع. وعليه، فإن المسؤولية تقع على مؤسسات المجتمع والدولة في إبراز قدرات المبدعين، في مختلف المجالات وتنميتهم وتشجيعهم ورعايتهم بإذكاء طاقتهم المبدعة لكي يستطيعوا أن يسهموا في تطوير وتقدم المجتمع، في زمن تزداد فيه التحديات يوماً بعد الآخر.

صحيح أن الإبداع هو جهد فردي، إلاّ أنه كذلك عملٌ اجتماعي بصورة كبيرة. وقد يطغى الدور الاجتماعي في الترتيب العام على الدور الفردي باعتبار أن المناخ العام هو الراعي الأساسي للمبدع. حيث أن الأسرة والمدرسة والدولة والمجتمع تلعب دورا أساسياً في اكتشاف وتنمية وتطوير وصقل عنصر الإبداع عند الفرد، إذ تبدأ تلك الرعاية في تحديد مواهب الطفل منذ بدايات حياته. وحينما يصل المبدع إلي مرحلة الابداع ويقرر طرح فكرة جديدة فإنه، يخوض صراعاً لا يُحسد عليه. فمجتمعاتنا لا تزال تقلل من شأن احترام وجهة النظر الأخرى، رغم أن ذلك يعتبر ركيزة رئيسية في نمو الذهنية الإبداعية عند الفرد. ذلك بالإضافة إلي أننا نجد أن غالبية النظم السياسية العربية نظم غير راعية للأبداع إن لم تكن كارهة له، بإعتبار أنها نظم أبوية تؤمن بأن الحكمة تنحدر إليها من الماضي، بينما الابداع قفز إلي المستقبل، وأن الابداع والتغيير فيه مخاطرة تجاوز مكانتها أو حتي إلغائها.

وإذا كانت براءات الاختراع تعد مؤشراً لحالة إبداع عقول أعضاء مجتمع المعرفة فإننا نجد أن المؤشرات الخاصة بعدد براءات الاختراع للبلدان العربية تشكل أضعف حلقات نشاط البحث والتطوير. فهى فى هذا الصدد متخلفة عن الدول المتقدمة وبلدان أخرى تصنف ضمن الدول النامية. وذلك يرجع لاعتبارات تتعلق بنقص تأهيل أعضاء مجتمع المعرفة من ناحية، أو تخلف تنظيمات ومؤسسات انتاج المعرفة من ناحية ثانية أو تتصل بعدم دعم وتشجيع السياق الاجتماعى والسياسى العام من ناحية ثالثة. تأكيداً لذلك فإننا إذا تأملنا عدد براءات الاختراع فى العالم العربى مقارنة بمجتمعات العالم الأخري فسوف تتضح لنا حالة هشاشة

مجتمع المعرفة فى العالم العربى، مـن حيـث قدرتـه عـلى الإبـداع، أو تقـديم الحلـول لحـل مشكلات المجتمع. تأكيداً لذلك أن عدد براءات الإختراع لكـل مليـون مـن السـكان فسـوف نجد أن عـدد بـراءات الإخـتراع وفـق هـذا المعـدل فى الجزائـر نحـو 7.9 وفى مصر 17.8 وفى المغرب 10.9 وفى السعودية 52.1 وفى تونس 18.3 لكل مليون من السـكان، بيـنما بلغـت فى إسرائيل نحو 5057,3 لكل مليون من السكان وفى كوريا الجنوبيـة بلـغ المعـدل نحـو 163.8 براءة إختراع[61]. وهو الأمر الـذى يشـير إلى ضرورة المراجعـة الجذريـة لإعـادة بنـاء مجتمـع المعرفة العربى بما يؤهله لأن يكون قاطرة التنمية والتحـديث، وأن يمتلـك الكفـاءة للتعامـل بندية مع مجتمعات المعرفة الأخرى على الصعيد العالمى.

وفي محاولة تأمل الأسباب التي تدفع إلي إنخفاض مستويات الابـداع في العـالم العـربي، فإننا سـوف نواجـه بخمسـة عوامـل أساسـية. ويتمثـل العامـل الأول في أن بعـض الأنظمـة السياسية في العالم العربي لا تشجع علي الإبداع، فإدراك هذه الأنظمة للدور الـذي يمكـن أن يلعبه العلم في تنمية المجتمع وتحديثه محدود للغاية. وهو الإدراك الذي نجد مؤشراً لـه في إنخفاض الميزانية التي ترصدها هذه الأنظمة للتعليم والبحـث العلمـي، الأمـر الـذي يعجـز معه البحث العلمي عن أن يشارك بفاعلية في عمليـة التحـديث. ويتمثـل العامـل الثـاني في سوء أو تشوه إدارة مؤسسات البحث العلمي، حيث لايدرك مديروا غالبية هذه المؤسسـات العلمية أنهم يديرون مؤسسات ذات طبيعة خاصة. ويحتاج الباحثون في إطارهـا لقـدر مـن المعاملة الخاصة، التي تفجر إمكانيات الابداع لديهم، فمعـاملتهم كمـوظفين يقتـل إمكانيـة الابداع لديهم. ويتمثل العامل الثالث في نقص طاقة الابـداع في عالمنـا العـربي بسـبب نقـص تأهيل الباحثين العاملين في مجال البحث العلمي. وذلك من خـلال زيـادة فـرص إحتكـاكهم بالعالم الخارجي من خلال تأكيد أتصالهم بالجامعات ومراكـز البحـث الأجنبيـة، وحضـورهم المؤتمرات حتي يمكنهم الوقـوف عـلي أحـدث التطـورات العلميـة في تخصصـاتهم. ويتحـدد العامل الرابع في ضرورة رفـع مسـتويات المعيشـة والارتقـاء بنوعيـة حيـاة هـولاء البـاحثين، بحيث تتحـول طاقـة إنشـغالهم بالبحـث عـن مصـادر للـدخل لإشـباع حاجـاتهم وحاجـات أسرهم، إلي طاقة يقتصر إنشغالها الأساسي بتطوير بحوثهم وإبداعاتهم، ما دامت الدولة قـد ضمنت لهم ذلك. ويؤكد العامل الخامس علي ضرورة توفير الإمكانات المادية والأجهزة التي تـيسر لهـؤلاء البـاحثين الحصـول عليهـا بـوفرة لإجـراء أبحـاثهم، وتخليصـهم مـن القواعـد البيروقراطية المعوقة التي تفيد فى الحصول الحر علي هذه الموارد.

سادساً: إضعاف مجتمع المعرفة إضرار بالأمن القومى

إستعرضنا فى الصفحات السابقة أوضاع التعليم بمراحله المختلفة، وكذلك حالة مؤسسات البحث العلمى، وأدركنا أن البناء التحتى للتعليم والعلم والمعرفة عاجز عن أن يشكل طاقة دافعة لتطوير مجتمعاتنا العربية وتحديثها. وإذا كنا قد أثبتنا خلال صفحات هذا الفصل أن المعرفة أصبحت تشكل رأس مال، قادر من ناحية على التحول إلى رؤوس الأموال الأخرى وأبرزها رأس المال الإقتصادى الأمر الذى يعنى أن المعرفة أصبحت تشكل مورداً إقتصاديا أصيلاً تنتجه العقول المؤهلة والمدربة، والتى تعمل فى مناخ إنسانى وعلمى ملائم يجعلها قادرة على الإبداع والعطاء. كما اصبح إمتلاك المجتمع للعلم والمعرفة من ناحية ثانية، ييسر له إمتلاك القدرات والإمكانيات التى تجعله قادراً على حل مشكلاته، كما هو قادر على تجسيد متضمنات التحديث على ساحته. يضاف إلى ذلك أن إمتلاك المعرفة من شأنه أن يساعد فى تحديد مكانة المجتمع والدولة فى نطاق نظامنا العالمى المعاصر. وكذلك تحديد مساحة الأدوار التى يمكن أن يقوم بها المجتمع على الصعيد العالمى، بحيث تصبح هذه المكانة وهذه الأدوار، موارد إقتصادية وسياسية تساعد على مزيد من تمكين المجتمع وتأكيد تماسكه الداخلى، وتطوير آدائه على الصعيد العالمى.

إرتباطاً بذلك فإننا إذا تأملنا أوضاع التعليم والعلم والمعرفة فى مجتمعاتنا العربية فإننا سوف نجدها تعانى من حالة من التردى والضعف. الأمر الذى يعجزها عن الإسهام بفاعلية وإيجابية فى تطوير مجتمعنا العربى وتحديثه، وهى الحالة التى تعرض أمننا القومى للخطر. بل وتجعل حماية هذا الأمن مسألة صعبة إن لم تكن مستحيلة، ويرجع ذلك بطبيعة الحال لأسباب عديدة. ويتمثل السبب الأول فى إنخفاض عدد الملتحقين بمختلف المراحل التعليمية، مقارنة بالشرائح العمرية التى كان ينبغى أن تلتحق بكل مرحلة من المراحل التعليمية. وذلك يرجع من ناحية إلى القوانين الرخوة التى كان من الضرورى أن يلتزم البشر للإلتحاق بمختلف المراحل التعلمية. كما قد يرجع من ناحية ثانية إلى إدراك البشر فى المجتمع عدم جدية المراحل التعليمية المختلفة فى تعليم التلاميذ. أو عدم تقدير المواطنين لقيمة التعليم، وتخلف الوعى فى هذا الإتجاه، أو أن ذلك يرجع إلى عدم إمتلاك المجتمع للإمكانيات والمؤسسات التعليمية الكافية، والقادرة على إستيعاب كل من هم فى سن المرحلة التعليمية، إضافة إلى ظروف إجتماعية وثقافية اخرى. وهو ما يؤدى إلى وجود شرائح لم تحصل على فرصة التعليم فى مختلف المراحل التعليمية، وأبرزها

المراحل التعليمية الأولى فى النظام التعليمى. حيث يؤدى عدم الالتحاق بها إلى زيادة مساحة الأمية فى المجتمع، فى عصر يتطلب التفاعل فى نطاقة إمتلاك مستوى من الوعى، الذى يتيحه توفر المعرفة المنظمة من خلال المؤسسات التعليمية فى مختلف المراحل التعليمية. وإذا كان عدم الالتحاق بالمراحل التعليمية الأولى أو الدنيا يؤدى إلى إتساع مساحة الأمية فى المجتمع، أو بقائها على ما هى عليه، فى عصر أصبحت الأمية فيه تشكل إهانة للأمة التى عجزت عن القضاء عليها. فإن وجود شرائح إجتماعية لم يحصل أبناؤها على فرصة التعليم فى المراحل التعليمية الأعلى كالمرحلة الإعدادية أو الثانوية. فإن ذلك يعنى إتساع قطاعات البشر غير القادرة على التعامل مع التقنيات الحديثة لمجتمع المعرفة، وهى الأوضاع التى تخفض من قدرات المجتمع على إنتاج المعرفة. ومن الطبيعى أن يؤدى عدم قدرة المجتمع على إنتاج المعرفة إلى ترسيخ التخلف لديه.

ويرتبط بذلك بعد آخر يتمثل فى أن إنخفاض الالتحاق بالتعليم الجامعى والعالى أو تردى مستوى الآداء فيه، يعنى عجز المجتمع عن توفير الكوادر العلمية التى يمكن أن تلعب دوراً أساسياً فى إنتاج العلم والمعرفة. وإذا كان العجز عن إنتاج العلم والمعرفة، فى عصر أصبحت المعرفة رأسمال حسبما أشرت يعتبر خطيئة فى حق المجتمع، فإنه بالإضافة إلى ذلك يعطل قدرات المجتمع عن تحقيق الإنتاج الملائم فى مجالات اخرى. إلى جانب أنه يحرم المجتمع من الإستفادة من العلم والمعرفة، فى تطوير وإستغلال موارده الإقتصادية الأساسية. مثال على ذلك أن الدول التى قطعت شوطاً على طريق التقدم المعرفى، هى الدول القادرة على إكتشاف حقول البترول وإستخراجه للدول العاجزة عن ذلك. وبغير هذه المساعدة المعرفية فستظل هذه الموارد الإقتصادية فى باطن الأرض. الدول التى تمتلك المعرفة الذرية هى الدول القادرة على بناء المفاعلات الذرية لصالح الأغراض السلمية والعسكرية على السواء. وهى القادرة على مساعدة الدول الأخرى، لتسخير هذه الطاقة لديها للأغراض السلمية، إضافة إلى أن إمتلاكها لهذه التكنولوجية يضعها فى مكانة عالمية أقوى، تتيح لها أن تؤثر فى الأحداث والتفاعلات العالمية بما يساعد على تحقيق مصالحها. وحينما تساعد الدول التى تمتلك المعرفة غيرها لإستغلال مواردها، فإنها لا تساعدها لسواد عيونها، ولكن لتحصل على نصيب الأسد لقاء إستخراج هذه الثروات أو تقديم هذه المساعدات. يضاف إلى ذلك، فإن ضعف أو تردى التعليم العالى والجامعى فى المجتمع العربى، من شأنه أن يحرم عملية التنمية والتحديث من توفير الكوادر المؤهلة والمدربة. والقادرة على الإسهام

فى عملية التنمية والتحديث سواء من خلال المشروعات المختلفة التى تتأسس لتحقيق أهداف تحديثية وتنموية. أو من خلال تطوير البيروقراطية الحكومية، حتى تمتلك مستوى من الرشادة التى تيسر لها الإسهام بفاعلية لتجسيد متضمنات التحديث، والإشراف على هذا التجسيد وحراسته. ونحن إذا تأملنا الواقع العربى، فسوف نجد أن غالبية مشاريع التحديث تتأسس فى الغالب بعقول أجنبية، تساهم فى إستغلال وإستخراج ثرواتنا. الأمر الذى يشير إلى أننا برغم إمتلاكنا للثروات الطبيعية الهائلة والجبارة، فإن ترتيبنا من حيث مستوى التحديث فى قوائم المؤسسات العالمية وقياساتها، يأتى دائماً فى المؤخرة ضمن مجموعة المجتمعات المتخلفة.

إلى جانب ذلك فإن إمتلاك العلم والمعرفة، يساعد فى الدفاع عن حقوق المجتمع، ويحمى ثرواتنا ويفرض وجهة نظرنا بقوة وفعالية فى فيما يتعلق بالقضايا ذات الأهمية بالنسبة لنا فى مواجهة الأطراف المعادية. وهوما يعنى أن المعرفة فى هذا العصرأصبحت لها قدرة سريعة للتحول إلى أسلحة فتاكة تستخدم فى إخضاع الدول، ومن يمتلك القوة يستطيع أن يفرض مصالحه وقضاياه على الآخرين. وبذلك تصبح المعرفة طريقا إلى القوة والقوة طريق إلى فرض المصالح. مثال على ذلك فإن مصالح الولايات المتحدة الأمريكية فى منطقة الخليج والشرق الأوسط دفعها إلى إحتلال العراق، وأثناء إحتلالها للعراق أنجزت ذلك بواسطة ترسانة عسكرية الكترونية. إعتمدت على معرفة متقدمة تمكنت من إخضاع القوات العراقية بدون إراقة دماء أمريكية تستحق الذكر. وفى الصراع العربى الإسرائيلى تفرض إسرائيل رؤيتها، لإمتلاكها المعرفة العسكرية المتطورة. وأيضا لتقدم البحث العلمى وجهود بناء مجتمع المعرفة، إستناداً إلى الميزانيات الكبيرة التى ترصدها مقارنة بالمجتمعات العربية مجتمعة على نحو ما أشرنا، خاصة إن إسرائيل تشكل تهديداً مباشراً للأمن القومى. تأكيداً لذلك ما أشار إليه شيمون بيريز رئيس إسرائيل إلى أنه إذا كان العرب لديهم الدين الجهادى الذى يمدهم بطاقة وعواطف القوة والقدرة على المواجهة. وإذا كانوا يمتلكون ثروة لها عائدات إقتصادية هائلة، فإن إسرائيل ينبغى أن تركز من أجل التفوق فى العلم والمعرفة، لأن المعرفة فى عالمنا المعاصر أصبحت قوة بواسطتها نستطيع فرض إرادتنا على الآخرين.

وإلى جانب تردى الأوضاع التعليمية فى العالم العربى، إضافة إلى عجزه الواضح عن بناء مجتمع المعرفة فإن الأنظمة التعليمية تعانى من عدة إنحرافات، أساسية، تضر بالنظام التعليمى بحيث تعجزه عن القيام بأدوارة الأساسية تجاه

المجتمع، ومتطلبات تحديثه. ويتمثل الإنحراف الأول فى إنتقائية التعليم فى مجتمعاتنا من خلال تأسيس نظام تعليمى تخلى عن مبادئ تكافؤ الفرص والعدل الإجتماعى، حيث تحولت العملية التعليمية لصالح من يملكون الإمكانيات المادية، بغض النظر عن قدراتهم المحدودة. حيث تأسست فى الجامعات الحكومية فى غالبية الكليات بعض الأقسام التى تتم العملية التعليمية فيها بإحدى اللغات الأجنبية فى مختلف التخصصات. يلتحق بها أبناء الطبقة العليا والشرائح الأعلى للطبقة المتوسطة، الذين تلقوا تعليماً أجنبياً فى المراحل قبل الجامعية بحكم إمتلاكهم الإمكانيات التى يسرت لهم وما زالت تيسر لهم هذا النمط من التعليم. الأكثر تطوراً من التعليم الذى يتم باللغة العربية، على الأقل من حيث إتساقه مع متطلبات سوق العمل المعولم، والذى يتعامل فى غالبه باللغات الأجنبية بالأساس. وهو ما يعنى نشر الفرقة فى بنية التعليم الحكومى بين الذين يمتلكون القدرات المادية والذين يفتقدونها، وهو ما يؤثر على الإنتماء الإجتماعى للفريقين، الذين تميز النظام التعليمى لصالحهم والذين تأسست السياسات التعليمية لغير صالحهم.

ويتصل الإنحراف الثانى بتأسيس الجامعات الخاصة والجامعات الأجنبية، حيث إتجهت غالبية المجتمعات العربية إلى تأسيس الجامعات الخاصة. التى أسسها بعض رجال الأعمال، والتى تدار عادة بإعتبارها مشروع إستثمارى، يعمل وفق منطق الربح والخسارة، الأمر الذى يعد مدخلاً لإنحرافات عديدة، تقع فى هذه الجامعات. إذ يلتحق بها الطلاب من أصحاب القدرات المحدودة فى إختبار الثانوية العامة، من ذوى الدرجات التى تدل على قدرات تحصيلية وتعليمية ضعيفة. ومع ذلك فهم يلتحقون بكليات القمة التى تحتاج دائماً للطلاب ذوى القدرات العالية التأهيل كالطب والهندسة، ما داموا قادرين على دفع الرسوم التعليمية العالية، التى تعجز عنها أسر الشرائح الدنيا فى المجتمع. ويصبح لعامل القدرة المالية فاعلية فى العملية التعليمية بصور عديدة، الأمر الذى يضر بها سلباً. ويتصل بذلك تأسيس الجامعات الأجنبية فى مجتمعاتنا، بدلاً من العمل على دعم الجامعات الحكومية من خلال تهجينها بخبرات الجامعات الأجنبية. حيث نجد إستضافة كل مجتمع عربى لعدد من الجامعات الأجنبية، التابعة لفرنسا وألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية وإيطاليا وبريطانيا واليابان والبقية تأتى. فى نطاق ذلك نجد أن هذه الجامعات تؤسس العملية التعليمية وفق نموذج العملية التعليمية فى المجتمع الذى تنتمى إليه الجامعة، ومن الطبيعى أن تتضمن المقررات الدراسية مضامين تعكس هوية هذه المجتمعات ومعانى تؤكد الإنتماء لها. وعلينا أن نتخيل الخريطة التعليمية والجامعية

لكل بلد عربى، فسوف نجد تعليماً حكومياً متردياً وتعليماً خاصاً، يمتلك كل شروط التميز، تعليماً جامعياً حكومياً متردياً، وتعليما جامعيا أجنبيا يمتلك كل شروط التميز. ومن الطبيعى أن يؤثر ذلك سلباً على الهوية، حيث عرب يجيدون لغات أجنبية حديثاً وكتابة، بدرجة تفوق قدرتهم على التواصل باللغة العربية فى بعض الأحيان. ومن الطبيعى أن يكون ذلك مدخل لإستيعاب القيم والثقافة الأجنبية التى تشكل مرجعية لتوجيه سلوكيات هؤلاء الطلاب، خاصة أن منهم ستكون نخبة المستقبل. وإذا كانت الجامعات الخاصة بإنحرافاتها تؤثر على الإنتماء، فإن الجامعات الأجنبية تؤثر على الإنتماء وتضّيع الهوية كذلك، ومن الطبيعى أن تكون مثل هذه الأوضاع ضارة بالأمن القومى، سواء على المستوى القطرى، أو القومى العربى.

إلى جانب ذلك هناك إنحراف ثالث تعانى منه مؤسسات التعليم الجامعى ومراكز البحث العلمى، خاصة فى إطار إهتمامها بإنتاج المعرفة. حيث نجد أن هذا الإنحراف له بعدين أساسين، من خلال البعد الأول نجد أن صاحب القرار فى مجتمعاتنا يفتقد ثقافة الإستناد إلى نتائج العلم والمعرفة فى إصدار قراراته. فأصحاب القرارات فى مجتمعاتنا على مختلف المستويات ذوى نزعة أبوية يعتمدون على تراكم الخبرة الشخصية فى إصدار قراراتهم، فيما يتعلق بأكثر المسائل حساسية للأوطان، دون إستشاره أهل العلم والمعرفة فى مجتمعاتنا، وهو الأمر الذى دفع بنا إلى أوضاع مهلكة فى أحيان كثيرة. على عكس المجتمعات المتقدمة التى تعتمد فى إصدار قراراتها على تقديرات المتخصصين فى مختلف المجالات. ويتطابق مع ذلك أن الباحثين فى الجامعات ومراكز البحث العلمى، قد يكونوا مؤهلين لإجراء البحوث الإجتماعية فيما يتعلق بمختلف القضايا والمشكلات الإجتماعية. غير أنهم غير مدربين لتحويل نتائج هذه البحوث، إلى سياسات إجتماعية ذات طبيعة عملية، ومصاغة بلغة بسيطة وسهلة لإدراك مضامينها والإستفادة منها فى صياغة القرارات. بحيث يؤدى ذلك إلى عدم إستفادة عملية تنمية وتحديث المجتمع من مضامين العلم والمعرفة التى كان من المفترض أن تشكل طاقتها الدافعة.

ويشكل نقص التمويل أحد المتغيرات الأساسية لتردى أوضاع الجامعات ومراكز البحث العلمى، بإعتبارها المؤسسات المنتجة للمعرفة. وبرغم إمتلاك المجتمعات العربية لثروات إقتصادية متنوعة، وكوادر بشرية قادرة بفعالية على إنتاج المعرفة، التى يمكن أن يكون له عائدها على تنمية المجتمع وتحديثه. فإنها

تنفق إجمالا ميزانيات محدودة على البحث العلمى والتعليم، بما لا يتجاوز 0,2 من إجـمالى دخلها القومى. بحيث نجد أن دولة صغيرة كإسرائيل تنفق عـلى التعلـيم والبحـث العلمـى، أضعاف ما تنفقـه المجتمعـات العربيـة مجتمعـه. يضـاف إلى ذلـك تشـتت متغـيرات إنتـاج النهضة العلمية، بحيث يتجلى ذلك فى إمتلاك بعض المجتمعات العربية للموارد الإقتصـادية لتمويـل البحـث العلمـى، بيـنما تمتلـك مجتمعـات أخـرى كـوادر بشريـة عاليـة التأهيـل، ومؤسسات علمية يحتاج تفعيل قدراتها إلى التمويل. غير أنـه لا يحـدث التقـاء بـين المـوارد المشتتة لبناء مجتمع المعرفة، بسبب النزعة القطرية الأنانية والضيقة الأفق، وهو الأمر الذى يضر بالأمن القومى العربى ويدفع به إلى مزيد من التخلف.

إرتباطاً بذلك فإنه مـن الضرورى تـوفير التمويـل الملائـم للتعلـيم، والتعلـيم الجـامعى والبحث العلمى، سواء من الميزانيات الحكومية، وهى ميزانيات ضعيفة بإستثناء المجتمعات الخليجية. علينا البحث عن حلول مبدعـة فى هـذا الإتجـاه، كـدعوة أصـحاب الخـير والـثروة لوقف بعض الثروات لصالح البحث العلمى. إضافة إلى دعوة أصحاب الخير إلى توجيه بعض أموال الزكاة لتمويل التعليم والبحث، أن أفتى رجال الدين بصحة ذلك. إلى جانب ذلك مـن الضرورى أن تسعى الجامعات ومراكز البحث العلمى إلى رجـال الأعـمال، لإقنـاعهم بـإجراء بعض البحوث والدراسات التى تتطور مشروعاتهم وتحقق لهـم إرباحـاً، فى مقابـل الحصـول على موارد إقتصادية تساعد فى تمويل البحث العلمى. بالإضافة إلى ذلك من المهـم أن يرصـد رجال الأعمال نسبة من أربـاحهم لتوجيههـا إلى البحـث العلمـى، الـذى يسـتهدف تحـديث المجتمع، تعبيراً عن مسئوليتهم الإجتماعية لتطـوير المعرفـة، ومـن ثـم الحفـاظ عـلى الأمـن القومى للمجتمع.

المراجع

1- علي ليلة: النظرية الاجتماعية المعاصرة، دراسة لعلاقة الإنسان بالمجتمع، دار المعارف، 1990، ص 118.

2- نفس المرجع: ص 132.

3- محمد متولى غنيمة: تمويل التعليم والبحث العلمي العربي المعاصر، أساليب جديدة، القاهرة، الدار المصرية اللبنانية، 2001، ص 68.

4- محمد الأحمد الرشيد: التعليم خيار استراتيجي، مجلة المعلم في 2005/11/23.

5- علاء محمود التميمي: التنمية والبحث العلمي في الوطن العربي file//D:\dr.m.

6- محمد الأحمد الرشيد: مرجع سابق، ص 16.

7- نفس المرجع: ص 17.

8- محمد نبيل نوفل: تأملات في مستقبل التعليم العالي، الكويت، دار سعاد الصباح، ص58.

9- نفس المرجع: ص 59.

10- حامد عمار: التنمية البشرية في الوطن العربي، المفاهيم – المؤشرات – الأوضاع، مينا للنشر، 1992، الطبعة الأولى، ص147.

11- موجز تقرير التنمية الإنسانية العربية 2003، نحو آفاق مجتمع المعرفة في البلدان العربية، ص 188.

12- نفس المرجع: ص 189.

13- نفس المرجع: ص 189.

14- محمد نبيل نوفل: مرجع سابق، ص 63.

15- موجز تقرير التنمية الإنسانية العربية، مرجع سابق، ص 190.

16- محسن خضر: عبور العرب الفجوة العلمية فى 15|11|file//D:/dr.m.2003.

17- حامد عمار: مرجع سابق، ص 155.

18- نادر فرجاني: رؤية مستقبلية للتعليم في الوطن العربي، الوثيقة الرئيسية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، مركز المشكأة، مصر، في 2003/11/25 ..file//D:\dr.m.htm

19- محسن خضر: مرجع سابق.

20- محمد الأحمد الرشيد: مرجع سابق.

21- قدرة التعليم العالي العربي على مجابهة تحديات المستقبل،
http://www.goocities.com/mazenalhalabi/development.htm

22- علاء محمود التميمي: مرجع سابق

23- نفس المرجع.

24- نادر فرجاني: رؤية مستقبلية للتعليم في الوطن العربي، مرجع سابق.

25- موجز تقرير التنمية الإنسانية العربية 2003، مرجع سابق، ص 7.

26- الجودة الاقتصادية للتعليم في عصر العولمة
http://makkyeducation.leeran.com/re556.htm

27- سعد الدين إبراهيم "محرر" مسودة تقرير "تعليم الأمة العربية فى القرن الحادى والعشرين" الكارثة والأمل، عمان، منتدى الفكر العربى، مارس 1990، ص32.

28- نفس المرجع، ص 73.

29- Qassem, Sobhi, The Higher Education in The Arab States, Development and Technology Indicators, Unesco, Cairo, 1992, P.p, 123-129.

29- من خلال على أحمد مدكور، التعليم العالى فى الوطن العربى، دار الفكر العربى، الطبعة الأولى، 2000، ص 157.

30- أنور دحلان، الإنتاج العلمى "فى" أسامة الخولى "محرر" تهيئة الإنسان العربى للعطاء، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1985، ص ص 43-67.

31- نفس المرجع، ص 52.

32- تقرير التنمية الإنسانية العربية 2003، ص 83.

33- نفس المرجع، ص 84.

34- نفس المرجع، ص 86.

35- نفس المرجع، ص 103.

36- نفس المرجع، ص 105.

37- نفس المرجع، ص 143.

38- Seidman, steven: contesed knowledge, social Theory in postmodern Era, Black well, 1998, p.112.

39- علاء محمود التميمي: البحث العلمي في الوطن العربي، القاهرة، الدار المصرية اللبنانية، 1998، ص 32.

40- علي ليلة: الإصلاح التعليمي في العالم العربي، "ورقة مقدمة في الحلقة النقاشية السابعة"، مركز دراسات الخليج العربي، 2005، ص 7.

41- نفس المرجع، ص 8.

42- علي ليلة: مرجع سابق، ص 13.

43- حامد عمار: مواجهة العولمة فى التعليم والثقافة، مكتبة الدار العربية للكتاب، 2000، ص 132.

44- على ليلة: الإصلاح التعليمي في العالم العربي، مرجع سابق، ص 41.

45- نفس المرجع، ص 46.

46- نفس المرجع، ص 21.

47- محسن خضر: مرجع سابق.

48- محسن خضر: مرجع سابق.

49- محمد الأحمد الرشيد: مرجع سابق، ص 19.

50- محمد الأحمد الرشيد: مرجع سابق، ص 20.

51- على ليلة، الإصلاح التعليمى فى العالم العربى، مرجع سابق، ص 47.

52- معين حمزة، التمويل العربى للبحث العلمى والتجربة الأوربية، بيروت، 2000، ص 113.

53- محمد متولى غنيمة: مرجع سابق.

54- علاء محمود التميمى: مرجع سابق.

55- معين حمزة، مرجع سابق، ص 124.

56- علاء محمود التميمى، مرجع سابق، ص 317.

57- أنور دحلان، مرجع سابق، ص 68.

58- تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2003 "نحو إفاق مجتمع المعرفة" ص 193.

59- نفس المرجع، ص 196.

60- نفس المرجع، ص 197.

61- نفس المرجع، ص 193.

6

الفصل السادس

دور تكنولوجيا الإعلام

والإتصال فى تشوية الثقافة والمجتمع

الفصل السادس

دور تكنولوجيا الإعلام

والإتصال فى تشوية الثقافة والمجتمع

تمهيد

فى إطار عالم تقاربت فيـه الحضـارات والثقافـات وتفاعلـت مـن خـلال آليـات الإعـلام وتكنولوجيا المعلومات، برزت ظواهر إيجابية وسـلبية عديـدة. أولهـا التـدفق الهائـل للقـيم والأفكار فى كل إتجاه، لا تقف فى مواجهته عوائق أو قيود. وإذا كانت هذه المعانى المتدفقـة قد يسرت قيام وعى عالمى بأحداث تقع على ساحة هذا العالم، وعى شـكل قـوة جماهيريـة ضاغطة أصبح لها كل حساب وإعتبار. فقد ساعد نقل الإعلام وتكنولوجيا المعلومـات لمعـانى ومعطيات حول قضايا أو أحداث محددة إلى تشكيل وعى عالمى موضوعى بغض النظر عـن إختلاف الأنظمة السياسية والقوى العالمية الضابطة لايقاع تفاعل العالم. بيد أن ذلك كان له تـأثير سـلبى مقابـل، تمثـل فى الإخـتراق الحضـارى والثقـافى، الـذى إنطلقـت قيمـة وأفكـاره ومعانيه، لتقهر حضارات وقيود ثقافات أخرى، وتميع تكوينات الهوية والإنتماء.

فى هذا السياق أصبح الإعلام العالمى وتكنولوجيا المعلومات هو الفاعل القوى صـاحب التأثير فى الهويات والإنتماءات القومية، يسعى إلى إعـادة تشـكيلها بمـا يتوافـق مـع مصـالح وإحتياجات قوى العولمة. ولتحقيق ذلك بدأ إنتزاع عملية التنشئة الإجتماعية من مؤسساتها التاريخية كالأسرة والمدرسـة ليصـبح فى يـد الإعـلام. وبعـد أن كانـت الأسرة هـى الوحـدة المركزية التى تقوم بعملية التنشـئة الإجتماعيـة، حيـث كـان الإعـلام فى منطقـة الهـامش، مروراً بالمؤسسات التعليمية التـى تـؤدى دورهـا مـن منطقـة الوسـط. غـير أنـه بسـيطرة تفاعلات العولمة ممتطية آليات الإعلام وتكنولوجيا المعلومات، فإننـا نجـدها قـد إنتزعـت عملية التنشئة الإجتماعية من مركز الأسرة ليتلقفها الإعلام الذى أصبح الفاعل المحورى فى تشكيلها. وقد تصادف أن تضافرت عوامل كثيرة فأضعفت الأسرة، وفرضت عليها التسـليم ورفع الراية البيضـاء. وإذا كانـت عمليـة التنشـئة الإجتماعيـة هـى سـاحة التقـاء عنـاصر متشابكة تضم الإطار الأسرى، والدين والثقافة فى نسيج واحد، بإعتبارها مضـامين معنويـة تنشأ الأجيال القديمـة والأجيـال الحديثـة وفقـاً لهـا. فـإن الإعـلام وتكنولوجيـا المعلومـات

قد سلب الأسرة هذه المهمة المحورية، وإبتعدت التنشئة التى كانت تشغل مركز إهتمام الأسرة إلى الإعلام – الذى كان هامشاً فما مضى – حيث أصبحت الأجيال الجديدة، أجيال عصر الإعلام تتشكل أو تنشأ على ساحة هذا المركز الجديد. وقد تضافر مع عملية الإنتقال هذه تهتك النسيج الذى جمع الأسرة والدين والأخلاق على ساحة التنشئة الإجتماعية للجيل الجديد. إرتباطا بذلك نسعى من خلال هذا الفصل إلى تشخيص هذه الحالة، أو هذا التحول بين المراكز، كما نسعى إلى التعرف على أسباب وملامح تهتك النسيج الأسرى فى عالمنا العربى أمام عدوان الإعلام وطغيانه بحيث أصبح أمنه معرضا للضرر والأذى.

إستناداً إلى ذلك فسوف نعالج فى هذا الفصل ثلاثة أبعاد أساسية البعد الأول تناول الأسرة كمركز لعملية التنشئة الإجتماعية التى تضافرت لإنجازها ثلاثة عناصر هى الأسرة والدين والأخلاق، التى تداخلت فى نسيج واحد. حيث حاولت إلقاء الضوء على عناصر هذا النسيج وكيف أن هذه العناصر قد تفاعلت وأنجزت عملية التنشئة الإجتماعية، بما يحقق إستقرار المجتمع وكفاءته فى تحقيق مهام التنمية والتحديث. وفى نطاق البعد الثانى حاولت إستكشاف دور الإعلام –الذى كان دوره ثانويا فى الماضى – من حيث إسهامة فى إنجاز التنشئة الإجتماعية. والأسلوب الذى لعب بواسطته الإعلام وتكنولوجيا المعلومات دوراً أساسياً فى تمزيق وإضعاف النسيج الاسرى. بحيث أصبحت الأسرة بسبب ذلك، وبسبب عوامل أخرى، عاجزه عن القيام بعملية التنشئة الإجتماعية بمستوى كفاءة عالية، بحيث إنتقلت عملية التنشئة الإجتماعية ليتم إنجازها وإنتاجها بواسطة الإعلام وتكنولوجيا المعلومات، وهو ما يعنى تشكل مركز جديد على ساحة الإعلام الذى حل محل الأسرة فى إنجاز هذه المهمة.

ولأن الإعلام أصبح عالمى التوجه والتأثير، حيث لم يعد الإعلام العربى قادر على الدفاع عن فضائه الثقافى القومى، فإن ذلك يهدد بأن تكون التنشئة الإجتماعية للأجيال الجديدة على غير إلتزام أو تطابق مع الثقافة القومية، الأمر الذى يهدد بإضعاف الهوية وإقتلاع الإنتماء من جذوره. لذلك يطرح البعد الثالث لهذا الفصل تصور مبدئى لآداء أعلامى قومى يحافظ على الهوية كما يعمل على ترسيخ الإنتماء. إضافة إلى أهمية التأكيد على إستعادة الأسرة لفاعليتها بإحياء عناصر نسيجها لكى تساهم بفاعلية – إلى جانب الإعلام – بتنشئة أجيالنا الجديدة، لتكون هى المركز والمرجعية من جديد.

أولاً: إفتراضات حول الإعلام والأسرة

تدور القضية الأساسية لهذا البحث حول دور الإعلام وتكنولوجيا المعلومات فى تمزيق النسيج الأسرى، حيث أصبحت الأسرة هشه فى بنيتها. فقد أخترق الإعلام وتكنولوجيا المعلومات منظوماتها القيمية التى تنظم تفاعلاتها الداخلية سواء تلك المتعلقة بتنظيم آداء شبكة علاقاتها الإجتماعية، أو توجيه عملياتها الأساسية. بخاصة عملية التنشئة الإجتماعية بواسطة مضامين ثقافية غريبة وغربية أشاعت الفوضى على ساحتها، بحيث أصبحت تتحقق بالحد الأدنى من منظومات القيم الأسرية التى ما زالت باقية وتنتمى إلى مرجعيتها العربية. وبالحد الأعلى من منظومة القيم الغريبة الموجهة للآداء الإعلامى، وهى منظومة قيمية تختلف فى حدها الأدنى عن المرجعية الثقافية والأخلاقية للمجتمع العربى. وفى حدها الأعلى نجدها منظومة قيمية منحرفة غريبة على مرجعيتنا فرضت نفسها على واقعنا بواسطة الإعلام وتكنولوجيا المعلومات التى يسرت إختراق الثقافة ومنظومات القيم الغربية لفضائنا الثقافى. الأمر الذى أدى إلى تشويه عملية التنشئة الإجتماعية، لكونها تتحقق وفق مرجعية تختلف عن مرجعيتنا الثقافية والأخلاقية. ويمكن إرجاع ذلك لفاعلية مجموعتين من المتغيرات، تولت المجموعة الأولى إضعاف الأسرة بحيث أصبحت هشه وعاجزة عن القيام بوظائفها الأساسية، وبالأخص وظيفتها فى التنشئة الإجتماعية. بينما عملت المجموعة الثانية من المتغيرات فى إتجاه دعم آداء الإعلام وتكنولوجيا المعلومات. بحيث إتسعت مساحة أدواره فى المجتمع، وأبرزها أن الإعلام أصبح يقوم الآن بالدور الأساسى فى عملية التنشئة الإجتماعية. بحيث أصبحت هذه العملية تتم وفق مضامين أخلاقية تستند إلى مرجعية غير قومية وغير عربية بالأساس، على خلفية هذا التحول نطرح الفرضيات الأساسية الالية.

1- **سلب الإعلام للتنشئة الإجتماعية:** تتعلق الفرضية الأولى بطبيعة الفاعل المنوط بعملية التنشئة الإجتماعية. فبعد أن كانت الأسرة هى الفاعل المركزى الذى يقوم بعملية التنشئة الإجتماعية، فإننا نجد أن الإعلام قد همش دور الأسرة فى القيام بهذه العملية. بل إننا نجد أن آداء الإعلام لعملية التنشئة الإجتماعية للطفل، تم على أساس من القطيعة مع التنشئة الأسرية شكلاً ومضموناً. فمن حيث الشكل نجد أن الأسرة تنشئ أبناءها إستناداً إلى ثقافة الكلمة، التى تمتلك قدراً كبيراً من العمق وتدعو إلى إعمال العقل، وتربطه بالتراث من خلال تأكيد اللغة، ومن ثم فهى تنشئة مرتبطة بالمرجعية القومية والوطنية. ومن حيث المضمون فالأسرة تغرس فى ذوات الأبناء منظومات

قيمية ذات طبيعة دينية وأخلاقية تساعد فى بناء ضميره الداخلى. بحيث يصبح إنساناً قادراً على التفاعل الإجتماعى السوى مع الآخرين على أساس من الالتزام بمعايير المجتمع. فى مقابل ذلك نجد ان الإعلام هو الذى أصبح يقوم بعملية التنشئة الإجتماعية بصورة مختلفة، من حيث الشكل أو المضمون. فمن حيث الشكل نجد أن الإعلام وتكنولوجيا المعلومات تعتمد الصورة كوسيلة محورية فى عملية التنشئة الإجتماعية، والصورة أكثر إغراءاً، لأن الطفل يستوعب مضامينها التى تغلف عادة بجملة من العواطف والمشاعر حتى تتمكن من إختراقه والإستقرار بداخله. غير أن الصورة مسطحة بطبيعتها وبلا عمق، ومن ثم فبقاء تأثيرها محدود فى بناء الشخصية، يضاف إلى ذلك أن الإعلام فى مجتمعاتنا العربية يعمل وفق مضامين غربية ومرجعيات غربية بالأساس، حسب تأكيد تقرير منظمة اليونسكو. الأمر الذى يعنى أنه بينما كانت تعمل الأسرة على ربط الأبناء بجذورهم ومرجعيتهم الدينية والثقافية والحضارية، فإننا نجد أن الإعلام وتكنولوجيا المعلومات تعمل على تنشئتهم وفق مرجعيات خارجية وغربية بالأساس، الأمر الذى يوهن إرتباطهم بجذورهم وبضعف إنتمائهم لمجتمعاتهم.

2- إستمرار عملية التنشئة الإجتماعية وليس إنقطاعها: تتعلق الفرضية الثانية برفضنا لمنطق التباين والإنقطاع فى عملية التنشئة بين الأسرة والإعلام، وهو المنطق الذى روج له التراث الغربى. بينما تذهب مرجعيتنا الدينية والحضارية إلى التأكيد على منطق الإتصال والإستمرار. وإذا كان منطق الإنقطاع يؤكد على أن المرجعية التى يعمل وفقا لها الإعلام، تختلف كما هو حادث فى مجتمعاتنا عن مضامين المرجعية الأسرية. وذلك لأن الإعلام يعمل وفق مضامين غربية بالأساس، على خلاف الأسرة التى تعمل وفق مرجعية دينية وثقافية ذات طبيعة قومية. وهو ما يعنى وجود قطيعة بين مرجعية التنشئة الأسرية، ومرجعية التنشئة التى يقوم بها الإعلام أو تكنولوجيا المعلومات. الأمر الذى يشبع حالة من الفوضى فى مضامين التنشئة الإجتماعية التى يستوعبها الطفل، وهو ما يؤدى إلى تشويه الضمائر الفردية، وهى الحالة التى تكون لها إنعكاساتها السلبية على سلوكيات البشر فى مختلف مجالات واقعهم الإجتماعى. على عكس ذلك فإننا نعتقد – إستناداً إلى مرجعية حضارية وقومية – ضرورة أن تتميز عملية التنشئة الإجتماعية بالتواصل والإتصال. بمعنى أن منظومات القيم التى تعمل الأسرة على غرسها فى الصغار، ينبغى

أن يتم التأكيد عليها بواسطة أجهزة الإعلام وتكنولوجيا المعلومات، مع إضافة قيم جديدة لا تتناقض معها. فإذا التحق الطفل بالنظام التعليمى، فإن على المؤسسات التعليمية أن تؤكد على ذات القيم، إلى جانب قيم مضافة تتعلق بالسياق الجديد للمؤسسات التعليمية، او السياقات التى تعد الطفل من أجل التفاعل فى إطارها. وفى هذا الإطار فإننا نجد أن مضامين التنشئة الإجتماعية تحتوى على منظومتين من القيم، المنظومة الأولى تبدأ من الأسرة مع الطفل، ويستمر التأكيد عليها من خلال الإعلام، ثم يستمر التأكيد عليها من خلال المؤسسات التعليمية وحتى الجامعة. وتأتى المنظومة القيمية الثانية، حيث يحاول الإعلام بالإضافة إلى المؤسسة التعليمية، تنشئة الأطفال وفق منظومة قيمية، تعمل على تشكيل وعيهم بالقضايا العامة للمجتمع أو العالم الخارجى. ذلك بالإضافة إلى التأكيد على القيم التى نشئ عليها الطفل. داخل نطاق الأسرة بطبيعة الحال. وتبدأ المنظومة الثالثة فى مرحلة عمرية متأخره من نمو الطفل، من خلال السعى لإستيعاب الطلاب لمضامين قيمية جديدة. تعدهم للتعامل مع المجتمع العام، حيث تكون المؤسسة التعليمية هى السياق التجريبى الضيق للتفاعل على ساحة المجتمع الكبير. على هذا النحو فإننا نجد أن الطفل حينما يكبر تكون لديه منظومات قيمية مؤكدة، تشكل ضميره الداخلى الموجه لسلوكياته فى مختلف المجالات الإجتماعية.

3- **إستئثار الإعلام بعملية التنشئة الإجتماعية:** تذهب الفرضية الثالثة إلى أن التنشئة الإجتماعية تتحرك الأن لكى تنفلت أو تنتقل من النطاق الأسرى إلى نطاق الإعلام وتكنولوجيا المعلومات. وذلك لإعتبارات عديدة منها أن بناء الأسرة فى عالمنا العربى أصابه قدر كبير من الخلل، إما بفعل متغيرات داخلية، أو بسبب الإختراق الخارجى لحياتنا الأسرية، وهو الإختراق الذى أشاع الفوضى فى تفاعلاتها. بحيث أصبحت الأسرة عاجزة عن أن تشكل السياق الإجتماعى والثقافى لتنشئة الأبناء، كما لم تعد هى المركز أو الفاعل الرئيسى فى عملية التنشئة الإجتماعية. وإنتقل هذا المركز إلى الإعلام وتكنولوجيا المعلومات، بحيث أصبح هذا الفاعل يقوم بالقسم الأكبر من عملية التنشئة الإجتماعية. وهو الأمر الذى قد يؤدى من ناحية إلى أضعاف هوية الأبناء، بإعتبار أن الإعلام فى مجتمعاتنا يعمل عادة وفق مضامين غير قومية. بل إننا نجد أن الإعلام من خلال المضامين الذى ينشئ الأبناء عليها، قد يدفعهم إلى ساحات من السلوكيات الغريبة على مرجعياتهم الثقافية

والحضارية، والتى قد تصل إلى حد الإنحراف. وقد إنتقل مركز التنشئة إلى الإعلام الذى تفوق على الأسرة والمدرسة، بسبب الضعف الذى أصاب الأسرة – كما أشرت – وأيضا بسبب غياب القدوة فى المدرسة. ذلك بالإضافة إلى أن عدد الساعات التى يتعرض لها الأبناء للأعلام وتكنولوجيا المعلومات، تفوق كثيراً الأن، بالنسبة لشرائح إجتماعية عديدة، الوقت التى يقضيه الأبناء فى التفاعل مع أعضاء الأسرة. أو الوقت الذى يقضيه فى التفاعل الإجتماعى داخل المدرسة. يضاف إلى ذلك الجاذبية التى تصاحب تغلغل المضامين الإعلامية فى شخصية الأبناء، وقد صاحب هذا التحول مساهمة الإعلام فى تمزيق النسيج الأسرى وفى إضعاف دور المدرسة.

4- **سيطرة القيم الغربية على الآداء الإعلامى:** وتؤكد الفرضية الرابعة على أن التنشئة الإجتماعية فى مجتمعاتنا تتحقق بمضامين قيم الثقافة الغربية مختلطة أو متداخلة مع قيم الطبقة العليا. يتضح ذلك إذا نحن تأملنا الآداء الإعلامى فى المرحلة الأخيرة، بخاصة فى عصر العولمة. فسوف نجد أنه يعمل بحسب مضامين غربية بأسلوبين، الأول أن المادة التى تتدفق الآن من خلال الفضائيات أو من خلال شبكة المعلومات الدولية تتضمن قيما تختلف كثيراً عن منظومات القيم المستندة إلى مرجعيتنا الدينية والقومية والحضارية. وهى المنظومات المتعلقة بالعلاقة بين الجنسين، أو النظرة إلى الحياة الأسرية، إضافة إلى منظومات القيم والسلوكيات المنحرفة المتصلة بالجنس والغرائز. وهى المنظومات التى تعمل على توسيع مساحة الغرائز فى بنية الشخصية لحساب إختزال مساحة القيم ذات الطبيعة الروحية أو المعنوية والأخلاقية. ويتحدد الأسلوب الثانى بأننا إذا تأملنا بعض المضامين الإعلامية التى تتدفق عموما من الفضائيات، فسوف نجدها تعكس قيم الطبقة العليا الحضرية فى المجتمع، وهى القيم التى تتشكل من مصادر غربية وأجنبية بالأساس. بحيث يسعى الإعلام إلى فرض هذه المضامين على غالبية المجتمع، التى لا تتمتع بنوعية حياة الطبقة العليا، فى مجتمعاتنا العربية، التى يتراوح عدد سكانها تحت خط الفقر بين 40%-50%. وهى الغالبية التى تشاهد عروض الأزياء أو صناعة بعض الأكلات، أو حتى موضوعات "الدردشة" الخاصة بالطبقات العليا فى غالب الأحيان. الأمر الذى يؤكد أن الإعلام وتكنولوجيا الإعلام من الممكن أن يلعبا دوراً أساسياً فى نشر حالة من الأحباط العام. ومن ثم تكثف

التوتر، الذى قد يجد طريقة إلى ممارسة بعض سلوكيات التمرد والرفض من جانب الشريحة الغالبة والمحرومة فى المجتمع.

على خلاف ذلك فإننا نرى ضرورة أن يوجه الإعلام فى مجتمعاتنا بقيم الطبقة الوسطى لإعتبارات عديدة. الإعتبار الأول أنه بغض النظر عن الإنهيار الذى أصاب الطبقة الوسطى فى مجتمعاتنا، فإن أخلاقها هى الأكثر تعبيراً عن أخلاق المجتمع. والثانى أننا إذا تأملنا وضع الطبقة الوسطى، فسوف نجد أنها تشكل الوعاء الأخلاقى للمجتمع، إذا صلحت اخلاقها صلحت اخلاق المجتمع وإذا فسدت أخلاقها فسوف تفسد أخلاق المجتمع. والثالث أن أخلاق الطبقة الوسطى من الممكن أن تلتقى على ساحتها مختلف الطبقات الإجتماعية. وعلى هذا النحو فإن الإعلام الموجه بمرجعية ومنظومات قيم الطبقة الوسطى سوف يكون هو الأكثر تعبيراً عن روح المجتمع، والأكثر محافظة عليها.

5- **التفرقة بين الأسرة والإطار الأسرى:** إننا إذا تأملنا دور الأسرة فى التنشئة الإجتماعية فإننا ندركه من خلال معنيين، حيث ندركها من خلال المعنى الأول بإعتبارها وحدة إجتماعية تتشكل من الزوج والزوجة والأولاد. وفى هذا الإطار فإننا نجد أن مفهوم الأسرة ما زال محتفظا بحدوده فى إطار مجتمعاتنا القومية، على عكس بداية تميع المفهوم وإفتقاد تحدد حدوده فى المجتمعات الغربية، حيث أصبح المفهوم يطلق على تكوينات أو جماعات شاذة، وأن بعضاً من هذا الإنحراف والتشوه، نتيجه للإختراق الثقافى، بدأ يصيب هذا المفهوم فى مجتمعاتنا، وهو ما ينبغى أن يعمل الإعلام على مواجهته. بينما يشير المعنى الثانى إلى مفهوم الإطار الأسرى، الذى يتشكل من الأسرة بالإضافة إلى مكوناتها الثقافية والإجتماعية. وفى نطاق ذلك فنحن ندرك الأسرة، بإعتبار أنها ينبغى أن تعمل وفق منظومة أخلاقية توجه التفاعل فى إطارها، هذه المنظومة تتشكل من عنصرين. الأول منظومات القيم الدينية، بإعتبار أن الدين يدفع إلى التأكيد على الفضائل، بالإضافة إلى منظومات القيم الأخلاقية والثقافية، بحيث ينبغى أن يتحقق التفاعل وتتم عملية التنشئة وفق هذه المنظومات الدينية والأخلاقية. ويتمثل البعد الثانى فى نوعية الحياة التى تقودها الأسرة، حيث يلعب هذا البعد دوراً أساسياً فى تحديد طبيعة التنشئة الإجتماعية التى يتعرض لها الأبناء، وعلى هذا النحو يتشكل الإطار

الأسرى من الأسرة بالإضافة إلى التراث الأخلاقى والحضارى إلى جانب نوعية الحياة التى تعيش الأسرة وفقا لها.

6- **دور الإعلام فى الحفاظ على الهوية وترسيخ الإنتماء:** تؤكد الفرضية السادسة على أنه فى نطاق نظامنا العالمى المعاصر، أصبح من الصعب على حكومة الدولة القومية السيطرة على المضامين الثقافية المتدفقة من خلال الفضائيات وتكنولوجيا المعلومات، بحيث أنها لو تركت وشأنها فإنها قد تشيع الفوضى والإنحراف فى حياتنا الإجتماعية والأخلاقية. ومن شأن هذا الوضع أن يفرض على الإعلام الوطنى والقومى دوراً هاماً، يتمثل فى مواجهة هذه الهجمة الثقافية والأخلاقية. بالعمل وفق مضامين أخلاقية وحضارية، تؤكد قيمنا الدينية والثقافية فى شخصيات أبنائنا، بحيث تشكل منظومات القيم السوية هذه، ضميره أو درعة الذى يحميه من تبنى هذه القيم الغريبة على مجتمعه وحضارته، حتى يكبر الطفل ليصبح من خلال هذه التنشئة الإعلامية مواطنا أقوى إرتباطا بمجتمعه وأكثر إنتماءاً له. ويمكن أن يتحقق ذلك ببث هذه المضامين القيمية من خلال مختلف البرامج الإعلامية، التى مهما تنوعت فإنها تظل مشدودة إلى مرجعية أخلاقية وحضارية واحدة.

7- **تتابع منظومات القيم الطبقية على التنشئة الإعلامية للطفل:** فى هذا الإطار تذهب الفرضية السابعة إلى التأكيد على وقوع نوع من التتابع التاريخى فيما يتعلق بالمضامين الثقافية، التى على أساسها تتم التنشئة التى كان الإعلام يقوم بها. إستناداً إلى ذلك فإننا إذا تأملنا مضامين التنشئة الإجتماعية للإعلام فى الفترة منذ الحرب العالمية الثانية وحتى بداية السبعينيات، حيث بدأ تدفق المد الليبرالى على العالم. فسوف نجد أن الإعلام كان يعمل وفق مضامين تنتمى إلى الطبقة الوسطى فى غالبية مجتمعات العالم الثالث، ومن بينها المجتمعات العربية. حيث كان الإعلام يروج للمشروع الإجتماعى التحديثى، كما يسعى إلى محاولة تعبئة المواطنين فى المجتمع، فى نطاق مشروع التنمية والتحديث، ومن ثم كانت الدعوة إلى الإنتاج والتقشف، وتطوير وعى البشر فى المجتمع. ذلك بالإضافة إلى أن الإعلام كان يلعب دوراً محورياً فى الحفاظ على مؤسسات التنشئة الإجتماعية، كالأسرة ومؤسسات النظام التعليمى. بحيث كانت منظومات القيم التى تشكل مرجعيته تؤكد على هذه المؤسسات والمضامين القيمية التى تحاول غرسها فى نفوس الأبناء. بل إننا نجد أن الإعلام فى هذه المرحلة كان يعمل فى الغالب وفق هذه المضامين، وذلك

بإعتبار أن الطبقة الوسطى على الصعيد العالمى والإقليمى والوطنى كانت الطبقة الأكثر قوة وفعالية.

على خلاف ذلك فإننا نجد أنه منذ بداية السبعينيات بدأت الكتلة الإشتراكية فى التراجع وإنتكست الثورة فى العالم الثالث وبدأ إتساع المد الليبرالى على الصعيد العالمى، ومع إنهيار الإتحاد السوفيتى فى 1990 تربعت الولايات المتحدة الأمريكية على عرش العالم، وبدأت عولمة العالم حسب المضامين الليبرالية، التى كان تعنى تراجع الدولة، وقيادة القطاع الخاص للتنمية والتحديث. وقد كان من الطبيعى فى هذا المناخ، أن تصبح الطبقة العليا متحالفة مع البرجوازية العالمية، هى المسيطرة على مجريات التفاعل الإجتماعى والإقتصادى والسياسى. وقد تضافر مع ذلك وقوع ثورة الإعلام وتكنولوجيا المعلومات، التى شكلت الآلية التى أعتمد عليها لإعادة صياغة ثقافات العالم وفق منطق ليبرالى بالأساس. وفى هذا السياق بدأ الإعلام وتكنولوجيا المعلومات يروج للحرية السياسية والإقتصادية والإجتماعية والثقافية. بحيث أدى التبشير بهذه الحريات إستناداً إلى المضامين القيمية للطبقة العليا، سواء للطبقة العليا الوطنية أو البرجوازية العالمية الموجهة للعولمة. حيث الترويج لقيم ومعانى ثقافة الإستهلاك، والنوع الإجتماعى Gender، وقيم السوق. إضافة إلى العمل على إختراق الثقافات القومية وضرب المؤسسات التى تسعى للحفاظ على هذه الثقافات فى مقتل، كالأسرة والمدرسة. وهو ما يعنى أن هذا النمط من الإعلام ساعد على نشر الفوضى فى حياتنا الثقافية والإجتماعية.

ثانياً: الأسرة محور الجاذبية فى الوجود الإجتماعى

تدور القضية الأساسية لهذه الدراسة حول أهمية إمتلاك المجتمع لما يمكن أن نسمية بالأسرة السوية والمستقرة، التى تشكل القاعدة أو "النواة الصلبة" التى يتمحور حولها الوجود الإجتماعى. بتأكيد أنه إنطلاقا من هذه النواه تتشكل النظم الإجتماعية التى تشكل المجالات التى يتحرك فى نطاقها البشر، ويتفاعلون ويؤسسون تفاعلات وعلاقات وعمليات إجتماعية. وفى تفاعلاتهم نجدهم محكومون دائماً بشفرات هذه النواه الصلبة، التى تشكل مركز ثقل جاذبية المجتمع، أو هى بالأصح مرجعيته. وإذا كان المجتمع فى تطوره يتحرك عبر الزمن، فإن تفاعلاته ونظمة أثناء التحرك تعكس مرجعيته أو شفرات نواته الصلبة. وهو ما يعنى أن وجود هذه النواه يعنى التأكيد على فكرة الإستمرار، ومنطق التراكم فى الذاكرة الإجتماعية. حيث يمكن ملاحظة منطق الإستمرار فى إتجاهين، الأول أن ثمة

إستمرار بين المجال الخاص والمجال العام. وأن هذا الإستمرار ناتج عن تدفق القيم من الأول إلى الأخير، ليعاد تفعيلها وإعمالها حسب ذات طبيعة المجال، لأن ذات الأشخاص، هم الذين نشئوا فى مجال الأسرة ويعملون فى مجالات الحياة الأخرى. كما يعنى الإستمرار أيضا عدم وجود قطيعة فى التطور الإجتماعى، وهو ما يعنى أنه إذا كانت الأسرة – بإعتبارها نواة المجتمع الصلبة التى تضم تفعيل الدين والأخلاق من خلال تنشئة الأجيال الجديدة - قد لعبت دوراً فى الحياة الإجتماعية فى سياقات إجتماعية لمراحل تاريخية سابقة، فليس هناك ما يمنع من إستمرارها لكى تلعب ذات الدور فى أطر أو سياقات إجتماعية تالية. على هذا النحو فنحن نؤكد على منطق الإستمرار وليس الإنقطاع. وهو الإستمرار الذى يتحرك من خلاله الفرد من الأسرة التى تشكل النواة الصلبة الجاذبة إلى المجال العام عبر دوائر متتابعة، ليعمل وفق ذات القيم فى المجال العام، مع منظومات قيم أخرى مضافة.

وإذا كانت الحضارة الغربية قد إنتهت إلى رؤية فصلت فيها المجال الخاص عن المجال العام، بحيث أكدت أن لكل مجال طبيعته ومنظوماته القيمية، ومن ثم طابع علاقاته الإجتماعية. فإن ذلك يرجع إلى أنها نظرت إلى الواقع الإجتماعى من منطق الثنائيات. التى نجد نماذج لها من خلال التأكيد على المجتمع المحلى فى مواجهة المجتمع العام، العلاقات الأولية فى مواجهة العلاقات الثانوية، المجال الخاص فى مواجهة المجال العام، والثقافة التقليدية، فى مواجهة الثقافة العقلانية الحديثة. فى هذا الإطار فإنه إذا كانت هناك رؤية حضارية ترى فى الثنائية منطقاً وفى التحديث إنقطاعاً، فإن هذه الرؤية الحضارية غير ملزمة. فثمة رؤية حضارية مقابلة ترى أن الإستمرار وليس الإنقطاع بإعتباره المنطق الأقرب للحقيقة، وأن الإدراك الثنائى المستقطب سكونى بطبيعته، بينما إدراك الحقائق وفق متصل هو إدراك متفاعل، ثم هو الإدراك الأقرب إلى حقائق الأمور. ذلك يعنى أن ثمة إتصال بين المجال الخاص والمجال العام، أو تطور إيجابى من المجال الخاص إلى المجال العام. عبر مجالات أو دوائر إجتماعية متتابعة كل دائرة تعيد تفعيل قيمها فى الدائرة أو المجال التالى إلى جانب قيم مضافة أستحدثت فى هذا المجال. بحيث نجد أن منظومات قيم المجال العام، غالب شفراتها موجودة وقائمة فى الأسرة التى تشكل المجال الخاص.

إرتباطاً بذلك فإننا نطرح إعتبارين أساسين، فى إطار الإعتبار الأول فإننا ندرك أن المجتمع يتمحور حول الأسرة كنواة صلبة، هذه النواة الصلبة تتشكل

بنيتها مـن ثلاثـة أبعـاد أساسـية. البعـد الأول يتمثـل فى الأسرة ذاتهـا بتكويناتهـا الأساسـية، بإعتبارها الوحدة التى تعد مصغر أو مجسم الوجود الإجتماعى. قد يعاد إنتاجها أو تشكلها تاريخيا، من حيث طبيعتها الإجتماعية، غير أنه ينبغى أن يظـل لهـا وجودهـا وأن تظـل لهـا فضائلها. وأن تظل لها عملياتها المحورية، وبخاصة عملية التنشئة الإجتماعية، التى تتولى من خلالها تشكيل الكائنات البشريـة بمـا يفـى بمتطلبـات حالـة الإجـتماع ويعيـد التأكيـد عـلى مرجعية المجتمع. وبما يؤهل البشر الذين نشئوا للمشـاركة فى تفـاعلات الحيـاة الإجتماعيـة كما تقع فى مختلف المجـالات. ويؤكـد البعـد الثـانى عـلى أن آداء الأسرة محكـوم بالمرجعيـة الدينية والثقافية أو أخلاق المجتمع، وذلـك يرجـع إلى أن مبـادئ الـدين وقيمـة ومفاهيمـه ينبغى أن تكون هى المنظمة للتفاعل الإجتماعى. سواء داخـل مجـال الأسرة، أو فى مختلـف المجالات الإجتماعية التى تشارك الأسرة فى تفاعلاتها، سواء كوحدة متماسـكة، أو مـن خـلال أعضائها. وإذا كان الدين قد أوحى بـه مـن خـارج المجتمـع الـذى نعـيش فيـه، فـإن الأسرة والمجتمع تعيد إنتاجه، أو بالأصح تجدده لإكتشـاف المعـانى والقـيم التـى تـتلاءم والظـروف المتغيرة. وتعد الثقافة هى البعد أو الضلع الثالث – للنواه الصلبة - التـى تشـارك فى تنظـيم التفاعل الإجتماعى، سواء التفاعل الإجتماعى الحادث داخل الأسرة أو الذى يقع فى مختلـف مجالات الحياة الأخرى. فى هذا الإطار فإننا نرى الثقافة تنتج أو تتولـد إنبثاقيـا عـن مصـادر ثلاثة، المصـدر الأول مرجعيـة الـدين، فـالحرام والحـلال فى الـدين هـو فى الغالـب الصـواب والخطأ فى الثقافة. ويتمثل المصدر الثانى فى أن عناصر الثقافة قد تصدر عن تفاعل الـبشر فى نطاق واقع إجتماعى بعينه، ومن هذا التفاعل تظهر قيما ليس لها قداسة قـيم الـدين، غـير أن لها إحترامها الإجتماعى وتجاوزها يستوجب العقاب الإجتماعى. على حـين يشـير المصـدر الثالث إلى تدفق الثقافة إلى واقعنا منتقلة إلينا عن التاريخ أو عن أجيال الماضى.

ويتصل الإعتبار الثانى بقوة تماسك عناصر هذه "النواه الصلبة" الدين والأسرة والثقافة، وتأكيد حالة الصحة والعافية فى فاعليتها. فإذا كان تماسك هذه العناصر قوياً، وإذا كـان تفعيلهـا ممكنـاً فى مختلف مجالات الحياة الإجتماعية، فنحن فى هذه الحالة أمام مجتمع مستقر ومتوازن. يخضع من ناحية لقوانين ونواميس فـوق إدراك الـبشر ينجـذب إليهـا الأفـراد، وإلى قواعـد تضـبط التفاعـل فى إطاره، أنه يوفر ما يشبع حاجات الأفراد الذين يحملـون هويتـه. طالمـا أن عنـاصر "نواتـه الصـلبة" قوية، تلـك المتمثلـة فى الـدين والأسرة والثقافـة. فـإذا أصـاب العطـب بعـض عنـاصر هـذه النـواة،

فإننا نكون بإزاء وجود إجتماعى غير سوى، تصبح "نواته الصلبة" ضعيفة غير قادرة على جذب أعضاء المجتمع إلى مركزها ليتفاعلوا على ساحتها، حيث يظل أعضاءها أو ذراتها يدورون أو يتحركون بعيداً عن المركز، أو النواة الصلبة. إرتباطاً بذلك نجدهم يتشتتون فى فضاء المجتمع وقد يسقطون منجذبين إلى مراكز تقع على هوامشه. ومن الواضح أن مجتمعاتنا بدأت تعانى من تفتيت "النواة الصلبة" بفعل متغيرات عديدة أبرزها الإعلام وتكنولوجيا المعلومات. هذه الآليات التى إذا أدت أدوارها بصورة إيجابية فإن من شأن ذلك أن يدعم وجود المجتمع، بدعم عناصر نواته الصلبة المتمثلة فى الأسرة. غير أنها فى الحقيقة أدت أدوارها بصورة سلبية، فأضعفت الأسرة النواه الصلبة، ومن ثم فقد تبعثرت عضويتها فى فضاء المجتمع، وحتى يحقق الإعلام وتكنولوجيا المعلومات تفكيك الأسرة، فإنه كان عليه أن يفكك النسيج الذى تتشكل منه هذه "النواه الصلبة" وهو النسيج الذى تتداخل فى إطاره عناصر الأسرة والدين والثقافة. وهو النسيج الذى تتمثل وظيفته الأساسية فى تنشئة الإجيال الجديدة وفق مضامين عناصره، وهى المضامين التى سعى إعلام العولمة وتكنولوجيا المعلومات، إلى تبديد كل عنصر على حدة حتى يتهتك نسيج النواه الصلبة، وتصبح الأسرة، ونواتها الصلبة عاجزة عن أن تكون مركز له قوة وجاذبية ومن ثم تتناثر الذرات إلى الهوامش، وهو ما نعرض له فى الصفحات التالية:

1- **تراجع فاعلية الأسرة فى التنشئة الإجتماعية:** تشكل الأسرة أحد الأضلاع الأساسية للنواة الصلبة، وفى ذات الوقت فهى الإطار أو السياق الذى يحافظ على إستمرار فاعلية هذه النواة. وذلك من خلال عملية التنشئة الإجتماعية، التى تفرض على أعضائها إستيعاب قيم الدين ومنظومات الثقافة وقيمة الحياة الأسرية ذاتها. بل وتعيد إنتاج ذات العناصر فى ظروف متجددة، وتعد التنشئة الإجتماعية عمليتها وآليتها المحورية فى هذا الصدد. إرتباطا بذلك تعد الأسرة الوحدة المحورية للمجال الخاص، الذى يترادف معها فى طبيعته ومكوناته، وهى الدائرة الأولى، التى يتحرك فيها الفرد، منذ ولادته وحتى تشكله بإعتباره كائن إجتماعى يتم إعداده من خلال التنشئة الإجتماعية للتفاعل الإجتماعى، فى دوائر المجالات الإجتماعية الأخرى المتتابعة. فى إطار الأسرة، يولد الفرد ولادة بيلوجية خالصة، لتتولى الأسرة من خلال عملية التنشئة الإجتماعية، تقليص مساحة التكوينات البيلوجية تدريجيا فى بنيته. لحساب توسيع مساحة ما هو إجتماعى وثقافى، الذى تتجسد متضمناته فى القيود والضوابط المفروضة

على ما هو بيلوجى. وهى الضوابط والقيود التى تشكل العقل الذى ينظم عملية إشباع الحاجات البيلوجية بطاقته ومنطقه. وفى ذلك يقول الله تعالى "والله أخرجكم من بطون أمهاتكم لا تعلمون شيئا وجعل لكم السمع والأبصار والأفئدة لعلكم تشكرون" سورة النحل الآية 78.

ولأن الأسرة هى السياق الذى يعاد فيه تشكيل الإنسان على هذا النحو، فإن الأسرة ومركزها الأم تعد الدائرة الأولى المؤهلة للقيام بهذا الجهد. وذلك لإمتلاكها التوازن بين كونها الإطار المباشر وربما الوحيد، الذى يقدم إشباعا لحاجات الإنسان، فى مقابل الإعتماد الكامل للكائن البشرى عاطفياً ومادياً على الأسرة. ومن خلال هذه العلاقة تستطيع الأسرة تنشئة الأبن وتحويله من كائن بيلوجى إلى كائن إجتماعى، قادر على التفاعل مع الآخرين. فى المجالات الإجتماعية المختلفة والمتتابعة. ولذلك نجد تشخيصا دينيا يمجد الأسرة والأم مركزها، وجهدها فى رعايته بيلوجيا حتى يتحول إلى كائن إجتماعى قادر على التفاعل مع الآخرين، من خلال قوله تعالى "ووصينا الإنسان بوالديه حملته أمه وهناً على وهن وفصاله فى عامين أن أشكر لى ولوالديك وإلى المصير، وإن جاهداك على أن تشرك بى ماليس لك به علم فلا تطعهما وصاحبهما فى الدنيا معروفا وإتبع سبيل من أناب إلى ثم إلى مرجعكم فأنبئكم بما كنتم تعملون" سورة لقمان، الآية 14، 15. وقوله تعالى "ووصينا الإنسان بوالديه إحسانا حملته أمه كرهاً على كره وحمله وفصاله فى ثلاثون شهراً حتى إذا بلغ أشده وبلغ أربعين سنة قال رب أوزعنى أن أشكر نعمتك التى أنعمت علىَّ وعلى والدى وأن أعمل صالحا ترضاه وأصلح لى فى ذريتى إنى تبت إليك وإنى من المسلمين" الأحقاف، الآية 15. وهو ما يعنى أن الأسرة – والتنشئة الإجتماعية التى تتم على ساحتها – هى الوحدة المحورية فى المجتمع، التى تظل مستمرة فى فاعليتها، طالما أن هناك إنسانا يولد، وطالما أن هناك مجتمعاً ينبغى أن يتفاعل البشر على ساحته. وأن القطيعة مع التكوينات العائلية والعواطف والعلاقات الأولية كما يذهب التنظير الغربى ليست منطقية ولا ينبغى أن تكون قائمة، أو على الأقل يتجنبها التحديث فى مجتمعاتنا.

وبرغم أن الدين فى وثائقه الأساسية يميل إلى التأكيد على التكوينات القرابية الأوسع، بإعتبارها القوة أو العصبية التى يحتمى بها الفرد وتشكل سياقاً حامياً له، وهو ما تؤكد عليه الحضارات الشرقية عموماً. وأيضا بإعتبار أن مضامينه الأقدر على إنتاج التنشئة الإجتماعية القوية والسوية. لذلك نجد أن موروثنا الدينى يؤكد على العائلة الممتدة، مفضلاً إياها على نمط الأسرة النووية، وذلك لإنخفاض ميل

البشر الذين ينشئون فى إطار الأولى إلى الإنحراف إستناداً إلى إعتبارات خمسة. ويتمثل الإعتبار الأول فى تعدد مصادر التنشئة الإجتماعية فى إطار هذا النمط بتعدد الإجيال والأفراد الذين من حقهم ممارسة عملية التنشئة الإجتماعية. وهى التنشئة التى تسعى إلى غرس القيم الدينية والأخلاقية فى الفرد، أى التى تؤكد على غرس البعد الأخلاقى والإجتماعى فى بنيته. بهذه القيم يستطيع الفرد السيطرة على دوافعه وغرائزه البيلوجية. ويتمثل الإعتبار الثانى فى القوة الطبيعية لهذا النمط، وهى القوة التى تتضح من خلال وضوح المرجعية الأخلاقية التى تتم على أساسها التنشئة الإجتماعية ويتحقق الضبط. بالإضافة إلى ذلك فإننا نلاحظ أن هذا النمط من الأسرة له دفاعاته القوية ضد الإنهيار. مثال على ذلك أننا إذا تأملنا واقعة مثل واقعة الطلاق فإننا سوف نجده فى إطار الأسر النووية مجرد سلوك فردى. بينما وقوعه صعب فى نطاق العائلات الممتدة لما له من نتائج سلبية سواء على بنية العلاقات الإجتماعية داخل المجتمع المحلى، أو على بنية العلاقات بين العائلات أو على بنية العلاقات الداخلية ذات العلاقة بهذه الواقعة. ولذلك فإن قرار الطلاق والزواج فى العائلة الممتدة ليس قراراً فردياً ولكنه قرار إجتماعى وجماعى تشارك فيه أفراد واجيال عديدة، وله حسابات دقيقة وصعبة، لأن ثمة آثار أو نتائج إجتماعية سوف تترتب عليه، بإعتبار أن العائلة الممتدة هى وحدة التعامل الإجتماعى فى المجتمع المحلى[1]. ويشير الإعتبار الثالث إلى أن العائلة الممتدة، هى وحدة إجتماعية تمتلك قدراً كبيراً من الإستقلال والإكتفاء الذاتى، وذلك مصدر قوتها فهى وحدة معتمدة على ذاتها. يضاف إلى ذلك إعتبار رابع يتمثل فى أن هذا النمط من العائلات "العائلة الممتدة" يؤدى وظيفته بالنظر إلى منظومة قيمية مستقرة، محددة وواضحة، تتداخل فى إطارها القيم الدينية والأخلاقية. يضاف إلى ذلك الإعتبار الخامس، الذى يشير إلى أن هذا النمط من الأسر يتميز من حيث قدرته تقديم إشباع مادى وعاطفى لأعضائه، الأمر الذى يجعلهم اكثر إرتباطاً به وإنتماءاً له، ولذلك نجد أن هذا النمط يؤكد دائما على الإستقرار الإجتماعى ويسلم إليه.

ومن الواضح أن نمط العائلة الممتدة بدأ فى التراجع والتآكل فى سياق مجتمعاتنا العربية والإسلامية، ليحل محله نمط العائلة النووية، التى تتكون من جيلين فقط، هما الأب والأم من ناحية والأبناء المباشرين من ناحية ثانية. وهى نمط ضعيف سواء من حيث إعتماده على ذاته، أو من حيث قدرته على الإستقلال، كذلك من حيث قدرته على التنشئة الإجتماعية لأعضائه فى مواجهة مؤسسات

التنشئة الإجتماعية الأخرى. ولتوضيح مدى إنسحاب هذا النمط من على المسرح، فإننا إذا تأملنا واقع المجتمع المصرى كمثال للمجتمعات العربية فسوف نجد أنه بعد أن كانت العائلة الممتدة تشكل نسبة 63% من الأسر فى تعدد 1947 فى مقابل 23% هى نسبة الأسرة النووية، أصبحت نسبة العائلة الممتدة فى مدينة القاهرة تتراوح بين 14.4% فى بعض الأحياء إلى 23.2% فى بعض الأحياء الأخرى[2]، بمتوسط عام للحضر نحو 18.8%. فإذا إفترضنا أن الفارق بين الريف والحضر فيما يتعلق بعدد السكان 11.6%، فإننا نتوقع على أفضل التوقعات أن تكون نسبة العائلة الممتدة فى الريف 30.4% الأمر الذى يعنى أن العائلة الممتدة فى إتجاها نحو التآكل حتى فى سياقها الريفى. ذلك يعنى أن السيادة الأن أصبحت لصالح الأسرة أو العائلة النووية، حيث من المفترض أن تصل نسبتها فى الحضر إلى 30.2% وفى الريف إلى 69.6%، بحيث أصبحت بعد خمسة عقود فقط هى النمط العائلى السائد.

ويتصل البعد الثانى للإطار الإجتماعى كنواة صلبة بالدين، ومنظومات القيم الدينية التى تأتى إلى هذا العالم من خارجه، بعض هذه القيم مفروض التسليم به والعمل وفقاً له، والبعض الآخر مطروح إدراكه وإعمال العقل فيه للعمل وفقاً له. وإذا كان العالم العربى عبد الرحمن بن خلدون قد حدد الدين فى مقدمته بأنه "الشرع المفروض من عند الله يأتى به واحد من البشر، وأنه لا بد أن يكون متميزاً عنهم بما يودع الله فيه من خواص هدايته ليتم التسليم والقول به"[3]. هذه المنظومات القيمية ذات الطبيعة الدينية تشكل أساساً للتماسك الإجتماعى كما يذهب عالم الإجتماع الفرنسى إميل دوركيم[4]. أو تدفع إلى التغيير الإجتماعى حينما تتطلب الظروف الإجتماعية ذلك، حسبما يؤكد عالم الإجتماع الألمانى ماكس فيبر، غير أن القيم الدينية تشكل فى جملة الأحوال قاعدة الثقافة ومنظومات القيم المتضمنة فيها حسبما يذهب عالم الإجتماع الأمريكى تالكوت بارسونز[5]. ونظراً لشمولية منظومة القيم الدينية فإنها تتعامل مع المجال الخاص والمجال العام على السواء.

ونحن إذا تأملنا مكانة الدين فى التنظير الغربى، فسوف نجده يدرك منظومة القيم الدينية، بإعتبارها تتراجع الآن عن ضبط تفاعل الحياة الإجتماعية. تأكيداً لذلك التصور الفج الذى قدمه عالم الإجتماع أوجست كونت، من خلال تأكيده على القانون المعروف بقانون الحالات الثلاث، الذى يشير إلى تحول الإنسانية من المرحلة الدينية إلى المرحلة الميتافيزيقية الفلسفية إلى المرحلة الوضعية العلمية،

وإعتبر أن العقل الإنسانى هو الذى يشكل قيم كل مرحلة. وهو التصور الذى بقى بعضاً منه فى تقسيم إميل دوركيم لأنماط المجتمعات، حيث المجتمع الأولى "مجتمع التضامن الأولى"، الذى يلعب فيه الدين دوراً أساسياً فى توجيه سلوك البشر وفى تحقيق الإتفاق العام. ثم المجتمع الحديث الذى ينسحب الدين فى إطاره إلى حدود الضمير الفردى، ولا يشكل أساساً للإتفاق الإجتماعى، الذى يحققه تقسيم العمل الإجتماعى[6]. وبرغم أننا نجد أن عالم الإجتماع ماكس فيبر قد منح الدين دور محورياً فى تأسيس النظام الرأسمالى المعاصر، إلا أنه أوكل إليه الطاقة الدافعة لنشأة وإنطلاق النظام الرأسمالى فقط. ثم بعد ذلك إنتقلت هذه الطاقة إلى البيروقراطية من ناحية، والتكنولوجيا الحديثة من ناحية ثانية وشخصية صاحب العمل والعامل من ناحية ثالثة[7]، ذلك بخلاف كارل ماركس الذى عين للدين دوراً سلبيا منذ البداية وحتى النهاية.

ونحن إذ تأملنا الأمر فسوف نجد أن النمط الغربى للقطيعة مع منظومة القيم الدينية لا يستقيم مع الدراسات التى تناولت مكانة الدين فى المجتمعات. تأكيداً لذلك أننا نجد أن عالم الإجتماع تالكوت بارسونز يرى أن الدين يشكل قاعدة للثقافة ومنظومات القيم الأخرى. يضاف ذلك أن دراسة أجريت على عينة من علماء الإجتماع الوظيفيين فى الولايات المتحدة الأمريكية، وصلت إلى نتيجة أن نسبة غالبه منهم كانت تتمنى أن تعمل بمهن رجل الدين[8]. وهو ما يعنى أن القيم الدينية تلعب دوراً أساسياً لرؤيتهم لقضايا المجال العام. يضاف إلى ذلك تأكيد فرنسيس فوكوياما فى مؤلفه "نهاية حضارة" بأن هناك عودة إلى التأكيد على القيم الأسرية والقيم الدينية ودعوة إلى العودة إليها. وهو الأمر الذى يعنى تضافر منظومات القيم، بحيث تزود الإنسان بإعتباره العنصر الفاعل بالقدرة أو الآلية التى يتعامل على أساسها مع مختلف مكونات أو موضوعات الموقف الإجتماعى الذى يتفاعل فى إطاره. وهو ما يعنى أيضا رفض التصور الغربى الذى يذهب إلى التأكيد بأن ثمة قيم تنسحب بحكم التطور، من تنظيم التفاعل على مسرح الحياة الإجتماعية، لتأتى منظومة أخرى لتنظيم التفاعل بحسب السياق الإجتماعى الجديد. وإن ما حدث فى التجربة الغربية للتحديث من إستبعاد القيم الدينية بإعتبارها من مكونات الثقافة التقليدية ليس قانونا وجودياً، ولا صيغة عالمية ينبغى أن تتبع. وفى هذا الإطار نتبنى مقوله عالم الأنثروبولوجيا الشهير برنسلاو مالينوفسكى، الذى أكد على أن لكل ثقافة عقلانيتها، وأن العقلانية الغربية ليست هى النمط الوحيد فلكل مجتمع أهدافه وغاياته ووسائله فى تحقيق الغايات[9].

بالإضافة إلى ذلك يتصل البعد الثالث للإطار الإجتماعى الأسرى بالقيم الثقافية، وهى القيم التى تتشكل مستندة إلى القيم الدينية من ناحية وإلى التفاعل الإجتماعى المعاش بين البشر من ناحية ثانية، وكذلك القيم التى تتدفق عبر التاريخ من ناحية ثالثة، يضاف إلى ذلك القيم التى تأتى إلى المجتمع من خارجه من ناحية رابعة. حيث تتدفق هذه القيم إلى فضاء المجتمع من خلال آليات كثيرة أبرزها الإعلام وتكنولوجيا المعلومات. بحيث تشكل القيم الصادرة عن جملة هذه المصادر بنية تمتلك قدرا من التجانس والفاعلية. وإذا إستطاعت ثقافة المجتمع إستيعاب وهضم هذه القيم التى إخترقت فضاءها أيا كان مصدرها، فإنها تزداد قوة. أما إذا عجزت عن ذلك فإن تكاثر القيم المخترقة وإتساع مساحة وجودها، يصيب ثقافة المجتمع بالضعف والهزال. وتضم البنية الثقافية للمجتمع ثلاثة منظومات من القيم الوجدانية، وهى القيم التى تربطنا ببعض الموضوعات بشكل عاطفى ومشاعرى يصل إلى حد التقديس أحيانا، ويتدرج حتى الحب والإحترام. موضوعات هذه القيم الله والرسل والصالحين، والأم والوطن وجميعها موضوعات إما أننا نرتبط بها إيجابياً فى مقابل موضوعات نقف منها موقفا سلبيا. غير أن الإرتباط بموضوعات هذه القيم – سلبياً أم إيجابياً – هو إرتباط وجدانى بالأساس، ينمو مع الإنسان من خلال التنشئة الإجتماعية وتؤكد مؤسسات التنشئة الأخرى الثقافة على إستمراره. ذلك فى مقابل مجموعة من القيم الإدراكية وهى القيم المستندة إلى المعرفة الموضوعية، والتى بالإستناد إليها ندرك طبيعة الموضوعات التى نتعامل معها، والتى قد يحلو للبعض تسميتها بالقيم العقلانية أو الرشيدة، ويستوعب الإنسان بعض هذه القيم من خلال الأسرة، وتتسع مساحة تحصيلها من خلال المؤسسات التعليمية، ثم من الإعلام. وهى قيم موضوعية وحيادية – على عكس المنظومة الأولى – نبقى عليها طالما أنها قادرة على إشباع حاجات البشر، ونغيرها إذا ظهرت موضوعات اخرى تحقق الإشباع بمستوى أكثر كفاءة. بالإضافة إلى ذلك تتشكل المنظومة الثالثة من القيم التفضيلية، والتى على أساسها نختار أو نفاضل بين الموضوعات التى نتعرض لها فى مختلف مجالات الحياة اليومية، وفى العادة يتم الإختيار أو المفاضله على مرجعية المنظومات القيمية الثلاث المشكلة لبنية الثقافة، وهى القيم الدينية والقيم الوجدانية ثم القيم الإدراكية إما منفردة او مجتمعه فى حالة من التداخل.

وفى هذا الإطار فإننا إذا تأملنا منظومات القيم التى تنظم التفاعل داخل الإطار الأسرى والتى يستوعبها الإنسان بطبقاتها الدينية والوجدانية والإدراكية والتفضيلية

من خلال عملية التنشئة الإجتماعية، فسوف نجدها تتميز بثلاثـة خصـائص أساسـية. الأولى أنها تشكل البوصلة الموجهة للسلوك الإنسـانى، فـالقيم بطبقاتهـا المختلفـة تشـكل مرجعيـة سلوك الإنسان فى تفاعله مع الاخرين. بينما تتصل الخاصية الثانية بالقابلية للتراكم المتبـاين، ففى حين نجد أن القيم الدينية والوجدانية تزدهر فى المجال الأسرى، نجد أن القيم الإدراكية نستوعبها من خلال المؤسسة التعليمية. ويلعب الإعلام – فى حالة سوائه وإلتزامه – دوره فى هذا الصدد، من خلال إنتاج القيم الدينيـة أو الوجدانيـة أو الإدراكيـة، إضـافة إلى إنتقائيتـه الواعية للقيم الوافدة بما لا يتناقض وقـيم المجتمـع. وتشـير الخاصـية الثالثـة، إلى أنـه نظـراً لتنوع المواقف التى يعيشها الإنسان على ساحة التفاعل الإجتماعى، فإنه يستفيد عـادة مـن أى من منظومات منظومـة القـيم، لـكى تكـون وسـيلته فى تحقيـق التكيـف مـع مقتضـيات المواقف المحددة. وفى هـذا الإطـار يصـبح نوعـاً مـن العبـث بـالوجود الإجتماعـى للإنسـان والمجتمع، أن تسعى بعض وجهات النظر إلى إستبعاد منظومات معينة عـن ضـبط التفاعـل الإجتماعى كالمطالبة بإستبعاد القيم الدينية مثلاً.

وتشـكل التنشـئة الإجتماعيـة السـاحة التـى تلعـب عنـاصر النـواه الصـلبة فى نطاقهـا أدوارها. وفى هذا الإطار نجد أن الأسرة تعد أول مؤسسات التنشئة الإجتماعية، وهى المجـال الخاص للفرد، تبدأ من نقطة بداية العلاقة الزوجية بين إثنين، ويتسع محيطهـا حتـى نهايـة الدائرة القرابية الأوسع. حيـث تنتهـى عنـد محيطهـا نوعيـة علاقـات لتبـدأ نوعيـة علاقـات جديدة، وتتـداخل علاقـات القرابـة مـع الجـيرة، لتشـكل علاقـات أو بنيـة المجتمـع المحـلى Community. إستناداً إلى ذلك تتأسس وحدة وتماسك المجتمـع المحـلى بـالنظر إلى وحـدة السياق المكانى والإجتماعى من ناحية، ومن التفاعل الإجتماعى الحادث بين الـبشر عـلى ساحته من ناحية ثانية، وهو ما يؤدى إلى تبلور الشعور بالنحن من ناحية ثالثة. فى هـذا الإطار يتميز المجتمع المحلى بالنظر إلى قيمه الدينية والوجدانية الكثيفة، وأيضـا بـالنظر إلى قدرته على إنتاج رأس المال الإجتماعى. وهو رأس المال الـذى يمكـن أن يلعـب دوراً محوريا فى الإرتقاء بنوعيـة حيـاة الـبشر وإشـباع حاجـاتهم الأساسـية. فى هـذا السـياق تشكل المؤسسات التعليمية المتتابعة، الدائرة الثانية للتنشئة الإجتماعية، حيث نجد أن الآداء فى إطار المؤسسات التعليمية كآلية للتنشـئة الإجتماعيـة يسـتهدف التأكيـد عـلى القيم التى غرستها مؤسسة الأسرة، كالقيم الدينية والوجدانية، وذلـك مـن خـلال ثلاثـة أبعاد. البعد الأول بتوسيع نطاق القـيم الدينيـة والوجدانيـة، والثـانى إضـافة مسـاحات واضحة من القـيم الإدراكيـة، يضـاف إلى ذلـك البعـد الثالـث، الـذى يتمثـل فى تأهيـل

وتدريب الملتحقين بهذا النظام على تفعيل منظومات القيم، فى إتجاه ضبط التفاعل فى المجال العام. على هذا النحو فإنه من المفترض أن يحافظ التعليم على ثقافة المجتمع بمنظوماتها القيمية، وهى المنظومات التى تشكل نواة المعانى التى تشكلت فى نطاق الأسرة.

ويعد الإعلام المؤسسة الثالثة للتنشئة الإجتماعية، والذى يلعب دوره بالأساس فى تنشئة البشر للتفاعل فى المجال العام، وفى هذا الإطار فنحن أمام ثلاث إحتمالات للآداء الإعلامى. الأول مستبعد وغير محتمل وفى إطاره يضخ الإعلام قيماً فى المجال العام، يستوعبها البشر ويتفاعلون على أساسها فى نطاقه، دون أن يسعى إلى التأكيد أو التعامل مع قيم المجال الخاص، التى تقع فى نطاق الأسرة والقرابة وربما المجتمع المحلى. لأن التعامل مع قيم المجال الخاص سيتحقق إن سلباً أو إيجابياً من خلال عديد من الأعمال الدرامية. والإحتمال الثانى مطلوب وممكن، حيث ينبغى أن يراعى الإعلام، وهو يؤدى وظيفة التنشئة الإجتماعية، أن يؤكد على ذات القيم المنظمة للحياة الأسرية. والتى أكدتها المؤسسة التعليمية، بحيث يعمل الإعلام ملتزما بإتجاه ترسيخها، وذلك بأن يضيف إلى قيم المجال الخاص ومعانيه الصلبة قيما جديدة تدعمها ولا تتناقض معها. وهو نمط الإعلام الملتزم بإيمان أو حتى بأيديولوجيا، ومن شأن هذا النمط من الإعلام أن يحافظ على هوية الأمة، بمحافظته على معانيها. وفى الإحتمال الثالث يوجد الإعلام غير المرغوب، وهو الإعلام الذى يضخ فى المجال العام قيماً تختلف عن القيم التى نشئ عليها الإنسان داخل الإطار الأسرى أو فى مجاله الخاص. فى هذه الحالة نجد أن الإعلام يتسبب فى تأسيس حالة "الأنومى الثقافية" حيث يتعامل الإنسان فى مجاله العام بقيم ليست لها فاعلية، أو أن هذا المجال تدفقت إليه قيم تضر بما إستوعبه فى مجاله الخاص. وفى هذه الحالة فإن الفرد يكون أمام إحتمالين، الأول تبنى هذه القيم كمعايير ضابطه للتفاعل الإجتماعى، وبذلك تتبدد هويته أو أن ينسحب من التفاعل الإجتماعى وتتآكل فاعلية وجوده. وفى إطار النمط أو الإحتمال الثانى يوجد الإعلام المرفوض الذى يضخ قيماً تعمل على تشويه قيم المجال الخاص. الذى تؤكد منظومته على قيم الطهارة والنقاء والإلتزام الدينى، والإلتزام الأسرى، والبعد عن الإنحراف وتجنب الفساد، فإذا بالإعلام يؤكد على قيم العرى ويمجد الرزيله ويبرر الخيانة، ويتسبب فى الخروج على طبيعة الحياة الأسرية. على هذا النحو فإننا نجد أن الإعلام يعمل على تفتيت النواه الصلبة، التى تشكل محور التنشئة الإجتماعية داخل الأسرة، وإذا أضعف المركز أو تفتت، فإن الجاذبية

التى ينتظم بسببها الأفراد حول النواه سوف تضعف، ويتفرق الأفراد بإتجاه الهامش بعيداً عن المركز.

ثالثاً: تراجع النصيب الأتصالى للإنسان العربى

فى عصر الفضاءات المفتوحة أصبح الإعلام العربي يواجه تحديا هائلا من قبل الإعلام العالمى خاصة الصادر عن القوى العالمية الكبرى والتى توجهه عملية العولمة. الأمر الذى يفرض علينا امتلاك جهاز إعلامى قوى يستطيع الحفاظ على الهوية القومية. ذلك يدفعنا إلى محاولة التعرف على الحالة التى عليها العناصر أو المكونات المختلفة لبناء الإعلام العربى. وفى محاولة التعرف على الأوضاع المعاصرة لحالة الإعلام العربى فإننا نجد أنه برغم امتلاك الدول العربية لوسائل الإعلام المختلفة، إلا أننا نجد أن التأثير الأكبر الآن أصبح للتليفزيون والفضائيات، ثم تأتى الصحافة لتؤثر فى شريحة ضيقة نسبياً وتتساوى معها الإذاعة فى هذا الصدد.

وإذا تأملنا أوضاع الإعلام فى العقد الأخير من الألفية الثانية فسوف نجد أنها شهدت ثورة فى الشكل والمضمون. فمن حيث الشكل كانت الصحافة هى الوسيلة النمطية التى يتم تداول المضامين الإعلامية والثقافية عبرها، وكذلك كانت الأذاعة. غير أننا نلاحظ أن الصحافة والأذاعة لم تعد الآن الوسائل الأساسية فى إنجاز العملية الإعلامية والإتصالية. بل ظهرت وسائل جديدة، أبرزها التليفزيون، الذى تطور من الإقتصار على إرسال القنوات القومية، إلى أن أصبح صيغة عالمية، حينما إبتكرت الأطباق الفضائية. التى أصبحت تتيح متابعة مختلف القنوات الإعلامية العالمية، التى أصبحت قادرة على نقل أحداث العالم إلى داخل حجرات المشاهدة للأسرة العربية. يضاف إلى ذلك ظهور جهاز المحمول الذى وإن كانت له وظيفته الإتصالية، إلا أنه أصبح يلعب دوراً إعلاميا كذلك. حينما أصبح ينقل بسهولة ويسر الأحداث التى تقع فى أى مكان فى العالم إلى أى مكان آخر. يضاف إلى ذلك شبكة المعلومات الدولية، التى تتدفق عبرها المعلومات والمعارف عن الأحداث، سواء تلك المتعلقة بالداخل أو بالخارج، لترفع من مستوى وعى البشر لفهم واقع التفاعلات التى تحدث فى العالم وفى مجتمعاتهم.

وإلى جانب التغيرات التى وقعت فى الشكل أى فى الوسائل الإعلامية، فقد تحقق تغير فى المضمون كذلك، حيث نجد أن الماضى كان يشهد تأكيد الإعلام على المضامين القومية بالأساس، وقدر محدود من المضامين التى تتعلق بأحداث

عالمية. حيث تغير كل ذلك الآن، إذ أتسعت الخريطة المضمونية للإعلام، لتتعلق بأحداث ومضامين عالمية بالأساس، بحيث أصبحت المضامين المتعلقة بالأحداث والتفاعلات القومية محدودة إلى حد كبير. يضاف إلى ذلك أننا إذا تأملنا المضامين الإعلامية التى يتم تداولها عبر مختلف الوسائل الإعلامية، فسوف نجدها تعالج قضايا إنسانية عامة. كقضايا الديموقراطية وحقوق الإنسان. وغير ذلك من القضايا التى يتم الترويج لها لتأسيس ثقافة ووعى عالمى بشأنها، وعى يضغط على الأنظمة السياسية القومية، ليدفعها إلى التحرك بإتجاه تبنى هذه المضامين أو الشعارات العالمية. وإرتباطا بذلك فإننا نجد أن غالبية هذه المضامين ذات طبيعة نقدية بالأساس، تدعو إلى التغيير أكثر مما تدعو إلى الإستقرار. بالإضافة إلى ذلك فإننا إذا تأملنا المضامين العالمية، فسوف نجد أنها تسعى إلى عولمة الأحداث المحلية والقومية، لتجعلها شأناً عالمياً. تأكيداً لذلك المتابعة العالمية لقضايا الأرمن فى تركيا، وأحداث دارفور، وغير ذلك من الأحداث لتؤسس وعياً وموقفاً عالمياً بشأنها.

وإستطراداً لذلك فإننا إذا تأملنا المضامين العالمية للإعلام وتكنولوجيا المعلومات، فسوف نجد أنها مضامين متجاوزة لأخلاق وقيم غالبية الثقافات القومية. مضامين تتدفق فى الفضاء العالمى دونما قيود أو عوائق، مضامين تسعى إلى أن تصبح ذات طبيعة إنسانية عامة تتصل بالحاجات الأساسية للبشر، وبخاصة الحاجات الغريزية. حيث نجد أن هذه المضامين تتعامل مع الجنس والغرائز بلا أطر أخلاقية قومية، وإذا كانت هذه المضامين ذات طبيعة غربية بالأساس، فإنه من المطلوب نشرها فى الفضاء العالمى لتصبح مضامين ذات طبيعة عالمية، بغض النظر عن مقدسات الثقافات القومية، أو حتى تنظيماتها الأخلاقية. المضامين الإعلامية المعاصرة لا تعرف القداسة، فإلى جانب أنها تزلزل معانى الشرف الراسخة فى ضمائر الشعوب، كالقول بحق المرأة فى التصرف بجسدها كما تريد بإعتباره ملكا لها. إضافة إلى التأكيد على حق الشواذ فى الشذوذ، وتدمير الرموز الإنسانية العظيمة كالأساءة إلى الرسل والأنبياء. هى مضامين لا تعرف العفة، كما لا تعرف القداسة كذلك. تسعى المضامين الإعلامية إلى المساواتية حيث توجه، ذات المضامين الإعلامية للكبار والصغار على السواء للأناث والذكور دون تمييز، للفقراء والأغنياء بدون إهتمام بظروف وطبيعة أو نوعية الحياة. هى مضامين تضع نفسها فى متناول الجميع، لتجعل من الجميع كتلة متجانسة كذلك، فى نطاقها قد تختزل طموحات وتطلعات الكبار، وتتسع آمال الصغار. ويلتقى الذكور والإناث

عـلى سـاحتها لإسـتهلاك سـلع واحـدة، تبـدأ بـالملبس المتشـابه، وقصـات الشـعر المتماثلـة، ومضامين النوع الإجتماعى التى تلغى أية تمييزات بيلوجية.

بيد أننا ينبغى ملاحظة أن آداء وسائل الإعلام قد تباين على أساس تاريخى، وكـذلك فى ظل الأوضاع المعاصرة. توضيحاً لذلك أننا إذا نظرنا إلى وسـائل الإعـلام مـن منظـور تـاريخى لوجدنا أن الصحافة والإذاعة كانت هى الأسبق، ولحق بها جهاز التليفزيون، الذى أكـد عـلى مضامين قومية بالأساس. ثم جاءت، الثورة الإعلامية التى وقعت فى عالمنا المعـاصر، فوسـعت من نطاق فاعلية جهاز التليفزيون، وأضافت إلى بنية الإعـلام مكونـات أكـثر قـوة كالأطبـاق الفضائية، التى وسعت من نطاق آداء جهاز التليفزيون لينطلق من الإلتـزام بحـدود الدولـة والثقافة القومية. وليصبح آلية لتدفق المضامين العالمية من كل إتجاه، إلى السـاحة القوميـة، إضافة إلى شبكة المعلومات الدولية، التى جعلت متابعة تفاعلات العالم وأحداثه اكثر سهولة ويسراً. يضاف إلى ذلك جهاز المحمول، الذى بدأ يلعب دوراً إعلامياً واضحاً، إلى جانـب دوره الإتصالى الذى يؤدية بكفاءة عالية، إستناداً إلى ذلك نعرض فيما يـلى لحالـة وأوضـاع وسـائل الإعلام والإتصال على الصعيد العربى.

1- **الوسائل الإعلامية التقليدية:** ونقصد بهـا الصـحف والأذاعـة والتليفزيـون حيـنما كـان يؤدى دوره فى الحدود القومية، حيث يشير تأمل هذه الوسائل إلى أنها كانـت الأسـبق تاريخيا. فى هذا الإطار كانـت الصـحافة دائمـاً وسـيلة النخبـة، كـما كانـت هـى الأكـثر فاعلية، وبرغم أنها كانت ذات طابع نخبوى تاريخيا، إلا أنها تميل الآن لأن تصبح ذات طبيعة جماهيريـة. بالإضـافة إلى ذلـك فقـد أصـبحت فاعليتهـا تتآكـل وتضـيق مسـاحة تأثيرها، مقارنة بالوسائل الإعلاميـة والمعلوماتيـة الأحـدث، كـالقنوات الفضـائية، وشـبكة المعلومات الدولية والمحمول.

وفى محاولـة التعـرف عـلى أوضـاع الصـحافة فى العـالم العـربى، تشـير البيانـات إلى انخفاض عدد الصحف لكل 1000 من السكان فى الوطن العربى لتصل إلى 20صـحيفة فى سورية، 26 فى المغرب، 31 فى تونس، وتأتى مصر والجزائـر والسـعودية والأردن فى المرتبـة الثانية، فى حين ترتفع بشكل ملحوظ لتصل إلى 374 صـحيفة فى الكويـت، وهومـا يمكـن أن يعزى إلى ارتفاع مسـتوى الـدخل والمسـتوي الاجتماعـي الاقتصـادي بشـكل عـام. فى الوقت الذى يصل فيه عدد الصحف لكل ألف من السكان إلى 290 صحيفة فى إسرائيـل، 792 صحيفة فى هونج كـونج، 393 فى كوريـا الجنوبيـة. الأمـر الـذي يعنـي أن إنخفـاض قـراءة الصـحف في العـالم العـربي يرجـع إلي إنخفـاض المسـتوي الاقتصـادي للـبشر في

غالبية الأقطار العربية. تأكيداً لذلك أنه حينما إرتفع المستوي الاجتماعـي الاقتصـادي إرتفـع مستوي قراءة الصحف، كما هو الحال في دولة الكويت.

ويظهر ارتباط وسائل الاتصال بمستوى الدخل فى ارتفاع عدد أجهزة التلفاز لكل ألـف من السكان لتصل إلى491 فى الكويت، يليها السعودية بواقع 262 جهاز، ثم تونس والمغـرب ومصر والجزائر فى المرتبة المتوسطة مـن 100-200 جهـاز، وتـأتى سـوريا والأردن فى المسـتوى المنخفض "أقل من 100 جهاز لكل 1000 من السكان". كـما ترتفـع عـدد أجهـزة المـذياع فى الكويت لكل ألف من السكان لتصل إلى660 جهاز وهو مستوى مرتفـع، ويـأتى فى المسـتوى المتوسـط كـل مـن مصر، بعـدد324 جهـاز يليهـا السـعودية بعـدد 321 جهـاز، ثـم الأردن بعدد287، سوريا بعدد 278 جهاز، وتأتى المغرب وتونس فى المرتبة الأخيرة بواقع 241 للأولى، 223 جهاز للثانية. ويبدو أن توزيع وسائل الاتصال يحكمه متغيرين المتغير الأول ويتمثل في المستوي الاجتماعي الاقتصادي للبشر في القطر العربي المعين. إضافة إلي المتغير الثاني والـذي يتحدد بمستوي التحديث الذي بلغه المجتمع، بحيث ينعكس ذلك علي أهمية إقتناء الـبشر لهذه الوسائل، حتي يكون بإمكانهم الاتصال بالعالم الحديث ومتابعة أحداثه ومعارفه.

وتعتبر وسائل الإعلام من أهـم آليات نشر المعرفة، وبرغم ذلك فما زال الإعـلام العـربي ووسائط الوصول إليه وبنيته التحتية ومضمونه يعـاني مـن الضـعف والقصـور، مـما يجعلـه دون مستوى التحدي في بناء مجتمع المعرفة. فعدد الصحف في البلدان العربية يقل عن 53 لكل 1000 شخص مقارنة مع 258 صحيفة لكل 1000 شخص في البلـدان المتقدمـة[10]. كـما يلاحظ أن الصحافة في أغلب البلدان العربية تحكمها بيئـة تتسـم بالتقييـد الشـديد لحريـة الصحافة والتعبير عن الرأي، وتكشف الممارسات الفعلية في كثـير مـن البلـدان العربيـة عـن انتهاكات مستمرة للحريات الصحفية والتضـييق عليهـا بالعقوبـات والتهديـد، ومـازال نمـط ملكية الدولة هو السائد، خاصة فيما يتعلق بالإذاعة والتلفزيون وإن كانت سـيطرة القطـاع الخاص قد بدأت تتسع نسبيا على وسائل الإعلام.

2- **شبكة الاتصالات الهاتفية فى الأقطـار العربيـة:** تعـد شـبكة الاتصـالات الهاتفيـة أساس الدخول السريع إلى المعلومات، وهى تعد من أهم الآليـات التـي تسـاعد علي تحقيق الوفرة المعلوماتية، كما أنهـا تعـد مـن أهـم مؤشراتهـا كـذلك. وقـد قطعت بعض الدول العربية شوطاً لابأس بـه فى تطـوير بنيتهـا التحتيـة فى هـذا المجال، غـير أن الأرقـام المتعلقـة بـذلك تؤكـد عـلي أنهـا مازالـت بصـورة عامـة

محصورة فى نطاق المؤشرات الأدنى على المستوى العالمى. تأكيداً لذلك أننا إذا تأملنا حالة شبكة الاتصالات في العالم العربي فسوف نجد أن عدد الخطوط فى الدول العربية لا يتجاوز 109 خطًا لكل 1000 نسمة، فى حين أنها تصل فى الدول المتقدمة إلى 561 خطاً، فلدينا هاتف واحد لكل عشرة مواطنين عرب، فى حين أن هناك خطاً واحداً لكل 1.7 من المواطنين فى الدول المتقدمة.

بالإضافة إلي ذلك توجد أربعة مشروعات عالمية للاتصالات وتقانات المعلومات تساهم فيها معظم الدول العربية لتطوير قطاع المعلومات والاتصالات بها وهى مشروع الكيبل ويبلغ طوله 300 الف كيلو متر ويربط بين أكثر من 100 دولة منها 14 دولة عربية. ومشروع كيبل للألياف الضوئية وطوله 27 ألف كيلو متر تشارك فيه السعودية ومصر والإمارات والأردن. ومشروع سيمون 3 الذى دخل الخدمة عام 1999 وتشارك فيه مصر والمغرب وجيبوتى، والمشروع الرابع " أفريكا " وتشارك فيه كل الدول العربية الأفريقية إضافة إلى المملكة العربية السعودية. ومع هذا تظل هناك مجموعة من المعوقات أهمها عدم القدرة على تلبية احتياجات المواطنين من خطوط الهاتف، وتدنى مستوى الخدمة الهاتفية فى بعض الدول العربية، وفقاً للإحصائيات الدولية للاتصالات، ونعرض فيما يلى لتوزيع خطوط الهاتف والمحمول على مختلف الأقطار العربية.

المجموعة الأولى تضم الدول العربية التى ترتفع لديها وسائل الاتصال الهاتفية مثل الكويت التى يصل فيها معدل الهاتف لكل ألف من السكان "244" ومعدل المحمول "249" لكل ألف من السكان، إضافة إلى السعودية التى يصل لديها معدل الهاتف "137" لكل الف من السكان فى مقابل "64" للمحمول. وهذة الدول خليجية ترتفع فيها متوسط الدخول ومستويات المعيشية بما يجعل غالبية السكان لديهم وفرة من هذه الوسائل.

أما المجموعة الثانية فتضم الدول يمكن أن نسميها دول الوسط العربى، وهى الدول التى تأتى بعد المجموعة السابقة من حيث اقتنائها لوسائل الاتصال الهاتفية. ويدخل فى إطار هذه المجموعة سوريا التى يصل فيها عدد السكان الذين يقتنون الهاتف إلى نحو "103" لكل 1000 من السكان، بينما يصل المحمول إلى "2" فقط لكل ألف من السكان، وفي المغرب يصل عدد السكان الذين لديهم الهاتف إلى نحو "50" لكل ألف من السكان، ويصل عدد من لديهم المحمول إلي نحو المحمول "83" لكل ألف من السكان، ومصر يصل فيها عدد السكان الذين يملكون الهاتف الى نحو

"86" لكل ألف من السكان، وعدد مالكي المحمول إلى نحو "21". وفي الجزائر يصل عدد مالكي الهاتف إلى نحو "57" لكل ألف من السكان، وعدد مالكي المحمول نحو "3" لكل ألف من السكان، والأردن الذى يصل المعدل لديه "92" للهاتف، "58" للمحمول، وتونس التى يصل لديها المعدل "90" للهاتف و"6" للمحمول(11). وذلك يرجع إلى أن هذه المجتمعات قطعت شوطا على طريقة التحديث، وكانت مواردها محدودة، ومستويات المعيشة لديها منخفضة نسبياً.

ومن المؤكد أن زيادة عدد وسائل الاتصال في مجتمع معين من شأنه أن يؤسس حالة عالية من الكثافة الاجتماعية، التي تتحقق بإرتفاع مستوي الاتصالات بين أفراد المجتمع. بحيث يساعد إرتفاع مستوي الكثافة الاجتماعية إلي تشكل كتله سكانية، يتطور لها وعي ورأي، ومن ثم مواقف فيما يتعلق بقضايا إجتماعية محددة. وهو الدور الذي يمكن أن تلعبه وسائل الاتصال في إنتاج الوعي الاجتماعي، وتطوير الرأي العام، لدفع البشر بإتجاه المشاركة في تفاعلات وأحداث مجتمعهم.

3- **انتشار الفضائيات فى الأقطار العربية:** انتشرت ظاهرة الفضائيات العربية منذ مطلع التسعينيات على وجه التحديد، منها على سبيل المثال لا الحصر قناة MBC السعودية عام 1991. بينما قامت شبكة راديو وتليفزيون العرب ART بعد انفصال مؤسسها عن شبكة إم بى سى، عام 1993، وأطلقت الأردن بثها الفضائى عام 1993، بينما بدأت المغرب قناة RTM الفضائية عام 1994.وبدأت قناة أوربت السعودية بثها الفضائى عام 1994، بينما بدأت القناة اللبنانية LBCI بثها الفضائى بعد نهاية الحرب الأهلية فى لبنان. وبدأ البث الفضائى لقناة المستقبل اللبنانية Future عام 1996، كما بدأت قناة الجزيرة القطرية البث فى الأول من نوفمبر من نفس العام وبدأت قناة ANN بثها عام 1997. بالإضافة إلى ذلك فقد بدأ البث المباشر للقناة الفضائية المصرية فى 12 ديسمبر 1990، بينما بدأ بث الفضائية المصرية 2 فى 1996، علي حين بدأ البث الفعلى لقنوات النيل المتخصصة فى أكتوبر عام 1998 بعد إطلاق القمر الصناعى نايل سات. وقد زاد عدد القنوات الفضائية العربية ليصل إلى حوالى 120 قناة تبث عبر القمر الصناعى العربى "عربسات" والقمر الصناعى المصرى "نايلسات". وأكثر من 70% من هذه القنوات تابعة رسميا لحكومات عربية وتبث باللغة العربية، وقليل منها باللغات الأجنبية، وهناك مجموعة من القنوات الفضائية العربية مملوكة لقطاع خاص

عربى، غير تابعة رسمياً لحكومات أو دول عربية. وهى تبث باللغة العربية من خارج الوطن العربى، وتمثل نحو 15% من مجموع الفضائيات العربية، إلى جانب مجموعة من القنوات الفضائية المملوكة لقطاع خاص عربى تبث باللغة العربية من داخل العالم العربى نفسه تمثل 10% من البث الفضائى العربى. أى أن الفضائيات العربية الرسمية مازالت هى المهيمنة على البث الفضائى العربى.

ليس هناك شك فى أن الفضائيات العربية أحدثت نوعاً من التغيير الكبير الذى تمثل فى درجة معرفة الجمهور بالأحداث ومعايشتة لهذه الأحداث وقت وقوعها، وهو أمر يحدث الكثير من ردود الأفعال الفورية والمباشرة. ويعمق من فكرة التزامن الإعلامي فى ذات الفترة الزمنية بغض النظر عن بعد موقع الحدث. الأمر الذي جعل الجمهور يتعايش مع الواقع ونبض الأحداث مثلما يتعلق بمتابعة الأحداث التي تقع علي الأرض الفلسطينية المحتلة على سبيل المثال. ومن الضرورى الإشارة إلى أن الفضائيات العربية أوجدت نوعاً من المعرفة والإحاطة بالأحداث والقضايا العالمية، بالإضافة إلي أنها حققت مزايا وفوائد فى مجال الترفيه وزيادة الوعى الصحى. غير أن الأمر المؤكد أن المجتمع العربي سيظل فى حاجة الى المزيد من إسهامات القنوات الفضائية العربية، لتزويد المجتمع بالمعارف فى مجالات التنمية والتحديث التقنى والرد على أباطيل وخصوم العرب والمسلمين. إضافة إلي تعبئة الجماهير العربية لتبني مواقف فيما يتعلق بقضايا محددة.

وقد انتشرت القنوات الفضائية العربية، وصارت جزءاً من الحياة السياسية ومن حياة المواطنين، فهي التي تساعدهم في تشكيل آرائهم وأفكارهم ومواقفهم. وهي قبل ذلك التى أوقفت الوصاية الرسمية على ما يشاهده العرب، فقد كانوا قبل ذلك ملزمين بمتابعة ومشاهدة التلفزيون الرسمي في أقطارهم. الذي كان يختار لهم الأخبار والمعلومات والأفلام والمسلسلات والأغاني والثقافة، أو ما يعتبره كذلك، مستغلا حالة الاستسلام لدي المواطنين للصورة ليصوغهم في مسار واحد من التفكير والرؤية، أو ليمنع عنهم ما لا يريده من الدنيا المحيطة بهم. ويبلغ عدد القنوات الفضائية العربية اليوم أكثر من خمسين قناة تتنوع برامجها بين نشرات الأخبار التي تستحوذ على نسبة ما بين 11 و40% من عدد ساعات البث، وبرامج ثقافية ومنوعات ودراما وغناء وترفيه يعتمد على الإثارة والإغراء الغرائزي.

وتبلغ نسبة البرامج المعدة محليا أو عربيا في القنوات الفضائية العربية بين 55% و84%، بينما تشكل البرامج المستوردة بين 15 %و45%. إرتباطا بذلك

تشكل الفضائيات وفقاً لدراسة إعلامية 73% من مصادر الأخبار لدى المشاهد العربي. وقد دعا المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية إلى إنشاء قناة فضائية عالمية تبث برامجها باللغة الإنجليزية لتوضيح الحقائق الأساسية حول الإسلام. مع مراجعة كافة المعلومات التي تُنشر عن الإسلام والمسلمين في الكتب الدراسية ووسائل الإعلام الدولية. كما دعا الاجتماع الثامن للجنة العليا للتنسيق بين القنوات الفضائية العربية، والذي عقد في نواكشوط يوم 3 يونيو/ حزيران 2003 إلى إنشاء قناة فضائية عربية موحدة، تخاطب العالم الخارجي بأهم اللغات العالمية الحية وتقدم الصورة الحقيقية للعالم العربي، وتساهم في حوار الحضارات.

4- **مستخدمى الإنترنت فى العالم العربى:** يشهد العالم تحولاً متسارعاً نحو اقتصاد المعرفة الذي يعتمد أساساً على تكنولوجيا المعلومات. حيث تزداد نسبة القيمة المعرفية المضافة بشكل كبير، وتغدو سلع المعلومات سلعاً هامة للغاية. وترتبط مسألة التنمية والتطور الاقتصادي بالقدرة على الاستثمار الأمثل لتكنولوجيا المعلومات، والقدرة على الاستفاده من المعلومات في تدعيم البنية الاقتصادية، والتوسع المستمر في قطاع المعلومات، الذي يتحول إلى قاطرة التنمية والتطوير الاقتصادي في مختلف أنحاء العالم. وتعد شبكة المعلومات الدولية أحد الأسس الهامة لهذا الحامل الأساسي لهذه التحولات الجذرية.

وفي محاولة التتبع التاريخي يمكن القول بأنه حتى عام 1999 كان العالم العربى من بين أبطأ أقاليم العالم ارتباطاً بشبكة المعلومات الدولية، تليه فى ذلك فقط دول أفريقيا جنوب الصحراء، إلا أن هذه الصورة بدأت تتغير بسرعة كبيرة.فقد شهد اتصال الدول العربية بشبكة المعلومات الدولية تطورات هامة على مدى العامين الماضيين، حيث حسمت المملكة العربية السعودية وسوريا ترددهما بإقرار الاتصال المباشر بشبكة المعلومات الدولية، مع بعض التحفظات على حرية الوصول إلى بعض المواقع ذات الحساسية الدينية أو السياسية.

إتصالاً بذلك فقد بلغ حجم التجارة الإلكترونية عام 1998 " 2.3 " تريليون دولاراً وقد بلغ هذا الرقم في عام 1999 " 3.5" تريليون دولاراً. وتشير متابعة التفاعلات فى العقد الأخير إلى أهمية استخدامات شبكة المعلومات الدولية فى عمليات النمو والتنمية الإقتصادية. فى هذا الإطار يعتمد اقتصاد المعرفة اعتماداً أساسياً على فعالية الشركات في جمع المعرفة واستعمالها لرفع الإنتاجية وتوليد سلع وخدمات جديدة، توزع عبر شبكات المعرفة التي تتغير المعلومات فيها

بمعدلات سريعة. وإرتباطا بـذلك تـؤدي شـبكة المعلومـات الدوليـة دوراً أساسـياً في تشـبيك المعرفة وطنياً على مستوى كل بلد عربي وعربياً على مستوى البلدان العربية جميعها.

كـما تعـد شـبكة المعلومـات الدوليـة وسـيلة مزدوجـة للاتصـال والتفاعـل الثقـافى والاقتصادى على المستوى العربى. وقد كان قطاع الاتصال أكثر سبقا فى الـدخول إلى الأسـواق العربيـة، ربمـا لأنـه لا يتسـم بالحساسـيات الثقافيـة والتعقيـدات الفنيـة المرتبطـة بشـبكة المعلومات الدولية. وبصفة عامة يخضع قطـاع الاتصـال فى معظـم الـدول العربيـة لإحتكـار حكومى، قد يسمح بالملكية المشتركة للقطاع الخاص المحلى وفى أحيان قليلـة الأجنبـى. وقـد ظهر هذا التطور فى مجال المعلومات والاتصـال فى بعـض الـدول العربيـة مـن خـلال مـؤشر مجتمع المعلوماتية لعام 2000 الـذى تصـدره جريـدة الأبحـاث العالميـة الأمريكيـة. والـذى يتكـون مـن عـدة مـؤشرات فرعيـة أهمهـا مـدى تقـدم الـدول فى إرسـاء البنيـة الأساسـية للمعلومات والاتصال من خـلال قيـاس عـدد خطـوط التليفـون وتكلفـة المكالمـات المحليـة والدولية، وعدد أجهزة التليفزيون، والراديو والفاكس والتليفون المحمول، وعدد المشتركين فى خدمات الكبيل.

حيث تشير البيانات المتعلقة لعدد المشتركين إلى تدنى وضع المجتمعـات العربيـة وفـق مؤشر المعوماتية فبينما نجد أن عدد المشتركين فى الولايـات المتحـدة وكنـدا بلغـوا نحـو 165 مليون من عدد سكانها، نجد عدد المشتركين فى أوربا نحو 40,09 مليون مشـترك وبلـغ عـدد المشتركين فى أسيا والمحيط الهـادى نحـو 27 مليـون نسـمة، فى حـين بلـغ عـدد المشـتركين فى أفريقيا نحو 1,14 مليون مشترك. وبلغ عدد المشتركين فى الشرق الأوسـط نحـو 88 مليـون فى إسرائيل كما قد بلغ نحو 600 ألف نسمة 10.8% من عدد السـكان. وفـيما يتعلـق بإشـتراك السكان العرب فى هذه الخدمة، نجد أن عدد المشتركين فى مصر بلغ نحو130 ألف ونحو 88 ألف فى دولة الإمارات بنسبة 2.99 من السكان. كما بلـغ عـدد المشـتركين فى كـما بلـغ عـدد المشتركين فى المملكة العربية السـعودية والبحـرين نحـو 46.000 مشـترك بنسـبة 1%. وبلـغ عدد المشتركين فى لبنان نحو 43 ألـف مشـترك بنسـبة 1.14 % مـن السـكان، وهـو مـايعنى التدنى الواضح للأقطار العربية فى هذا الصدد بالنظر إلى أقطار العالم[12].

وتشير بيانات مستخدمي شبكة المعلومـات الدوليـة في العـالم العـربي مقارنـة بمجتمعات العـالم إلي أن حصـة الأقطـار العربيـة ضـئيلة مقارنـة بالمعـدل العـالمي للاستخدام. فقد تجاوز عدد مستخدمي الإنترنت العرب عتبة المليـون، ولكـن هـذا

الرقم لا يشكل سوى 0.43 من عدد مستخدمي شبكة المعلومات الدولية عالمياً. في حين يبلغ عدد السكان في الدول العربية 300 مليون أي حوالي 5% من سكان العالم، إلا أن نسبة المستخدمين العرب أقل بـ 11.5 مرة من معدل الاستخدام العالمي. وفى الفترة الأخيرة نلاحظ أن نسبة نمو عدد المشتركين في البلدان العربية قد بدأ فى التزايد بصورة واضحة. فقد حقق عدد المشتركين قفزات كبيرة بين كانون أول/ ديسمبر عام 1998 ونيسان/ أبريل عام 1999 تطورا ملموساً. فخلال أربعة أشهر ازداد عدد المشتركين في المملكة العربية السعودية بنسبة 140.6% وفي سورية ولبنان بنسبة 72.3% وفي مصر بنسبة 42% وفي الإمارات العربية المتحدة بنسبة 33.5%. وإذا إستمرت الزيادة على هذا الأساس فإننا قد نصل إلى معدلات مذهلة للنمو السنوي تتجاوز 400% في بعض البلدان العربية.

وتثير الجوانب الاجتماعية لاستخدام شبكة المعلومات الدولية أوسع النقاشات وأعمقها على المستوى العالمي، ومن الطبيعي أن يحظى هذا الموضوع باهتمام الباحثين العرب بمختلف تخصصاتهم. وحيث تتحدد المواضيع الأكثر إثارة للجدل والنقاش، والتى تدور الخصوصية وحماية المعلومات للأفراد والمؤسسات، حماية الحقوق الفكرية، الهوية الثقافية العربية، تحديث التقاليد والقيم الاجتماعية، وهى النقاشات التى ما زالت توازن بين الإستخدامات السلبية والإيجابية والبحث عن سياسات وإجراءات ملائمة لترشيد الإستخدام الإتصالى بما يساعد فى الحفاظ على هويتنا وتراثنا.

رابعاً: إضعاف الإعلام للأسرة والمجتمع

لا شك أن للإعلام فى عالمنا المعاصر دوراً حاسماً، وذلك بإعتبار أن بإمكانه أن يؤدى وظائف أساسية لصالح الأسرة والمجتمع معاً. فالإعلام يلعب دورا أساسيا فى تشكيل الكثافة الإجتماعية التى تجعل من الأفراد المبعثرين كتله. وفى ذلك يقول الله تعالى" يأيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى، وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا إن أكرمكم عند الله أتقاكم إن الله عليم خبير" الحجرات، الأية 13. وهو ما يعنى أن الأفراد المبعثرين لا يشكلون كتلة إجتماعية ذا قيمة وفعل، غير أنه إذا إضيف إليهم الإتصال والتعارف الحادث بينهم. فإن علاقات الإتصال تجمع فى نطاق شبكاتها الأفراد الذين يشكلون فى حالة إتصالهم وتواصلهم، كتلة من الممكن أن يكون لها دور وفعل. يؤكد ذلك قول كارل ماركس أنه برغم إتساع مساحة الولايات المتحدة

والهند، فإن إمتلاك الأولى لوسائل إتصال كثيفه جعلت من الأولى كتلة إجتماعية، بينما لم يتحقق ذلك للثانية لغياب وسائل الإتصال.

وتتمثل الوظيفة الثانية فى أن الإعلام والإتصال لا يشكل من التبعثر كتلة فقط، ولكنه يمنحها الفاعلية كذلك، وذلك حينما يطور الإعلام وعى البشر. وهو الوعى الذى يتحقق نتيجة لإنتقال الأفكار والقيم والتفاعل المشترك بشأنها، بحيث يساعد هذا التفاعل على تشكل وعى مشترك، يحدد أهداف الجماعة أو الكتلة، ثم أساليب تحقيق هذه الأهداف. وفى عصر العولمة لعب الإعلام وظيفة ثالثة تتمثل فى إستكمال بناء الوعى أو بناء الثقافة. وهو ما يساعد فى حالة آدائه الإيجابى على مزيد من إنضاج الوعى، وإستكمال الثقافة ووضعها على شفا الإبداع. يتحقق ذلك حينما يصبح الإعلام نافذة للثقافات العالمية، التى تنتقل عبره لفضائنا الثقافى فتعمل على تقدمه، إذا كان هذا الفضاء فى حالة من العافية الثقافية، أو تدفع إلى إنهياره إذا كان ثقافته تعانى من الضعف وقابلية الإنهيار.

بيد أن الإعلام لا يقوم بهذه الوظائف فى مستوياتها المثالية دوماً، فقد يعمل بإتجاه تفكيك الثقافة، ومن ثم فرض إنهيارها، وذلك حينما لا يعمل الإعلام وفق مرجعية محددة فى حدها الأدنى، أو يعمل وفق مرجعية ليست قومية فى حدها الأقصى. وهى الحالة التى تقع فى غالب إعلامنا العربى، الأمر الذى يجعله عاجز عن أن يلعب دوراً تحديثيا للأمة، وذلك يرجع إلى أنه إعلام يعمل وفق مرجعية تتناقض مع مرجعية مجتمعه. تأكيداً لذلك أن منظمة اليونسكو تنبهت إلى أن الإعلام، وبالأخص التلفزة العربية، تستورد نصف ما تبثه من مصادر غربية[13]. ويتكامل مع ذلك أن غالبية النصف الباقى وإن كان صناعة عربية إلا أنه يعمل وفق مضامين غربية. مع أن دولة مثل فرنسا لا تسمح فى أعلامها بمضامين أجنبية أكثر من 30% حفاظا على الهوية الفرنسية[14]. وإذا كنا قد عرضنا فى الفقرة السابقة لجملة العناصر التى تجعل من الأسرة إطاراً جامعا لأفراده، ومركزاً جاذبا لهم إلى دائرته الضيقة. فإننا سوف نعرض فى هذه الفقرة لكيف يؤدى الإعلام وتكنولوجيا المعلومات دوره فى إضعاف الأسرة كمركز جاذب لأعضائه، الأمر الذى يدفعهم بإتجاه التطاير إلى الهامش بعيداً عن الأسرة كنواة صلبة. وإذا كنا قد أشرنا إلى الأسرة بإعتبارها الإطار العام أو النواة الصلبة، التى يشكل الدين والأخلاق قاعدتها ويحدد معايير التفاعل فى إطارها. وأنها – أى الأسرة – تعمل بدورها على تنشئة الأبناء وفق مضامين الأخلاق المستندة إلى الدين والثقافة. فإن محاولتنا إبراز دور الإعلام وتكنولوجيا المعلومات فى تهتك النسيج الأسرى يقودنا

إلى تأمل ذلك من خلال أربعة أبعاد أساسية. حيث نحاول تتبع تأثير هـذا الـدور عـلى بنيـة الأسرة وعلاقاتها، كذلك تأثير هذا الدور على التنشئة الإجتماعية، إضافة إلى تأثيره على الدين والثقافة، بإعتبارها مصادر لمضامين التنشئة الإجتماعية.

1- **دور الإعلام فى إضعاف الأسرة:** من الثابت أن الإعلام وتكنولوجيـا المعلومـات تـأثيرهما على بنية الأسرة، فقد ملك الإعلام عـلى الأسرة أمرهـا، يتضـح ذلـك مـن الوقـت الـذى تقضيه الأسرة أمام التليفزيـون. حيـث تؤكـد أحـدى الدراسـات أن 78.6% مـن الآبـاء يقضون معظم أوقات فراغهم أمـام التليفزيـون، وكـذلك نسـبة 87.4% مـن الأمهـات. ومـن الطبيعـى أن يكـون لـذلك تـأثير عـلى أعضـاء الأسرة. إذ تـؤدى مشـاهدة المـادة الإعلامية التى تعرض لأحداث العنـف، إلى تبنـى إتجاهـات وسـلوكيات عدوانيـة عنـد الأبناء، كما تفضى إلى إصابتهم بحالـة تبلـد المشـاعر. عنـد مشـاهدة أحـداث العنـف، إضافة إلى أن الأطفال يصبحون أقل تعاطفا مع ضحايا العنـف[15]، وهـو مـا يـؤدى إلى تطوير نوع من عدم الأحساس أو البلادة الإنفعالية عند الأبناء. بالإضافة إلى ذلك فقـد نشر الإعلام وتكنولوجيا المعلومات إحساساً بالعزلة داخل الحياة الأسرية، كـما أدى إلى إضعاف التفاعل الإجتماعى بين أعضـائها. مـن ناحيـة لأن التفاعـل يـتم عـادة بصـورة ثنائية بين الإنسان وجهاز الإعلام، أو بين الأطفال أو المـراهقين وشـبكة المعلومـات مـن خلال جهاز الإنترنت. حيث تجلس الأسرة لتشاهد الجهاز الإعلامى، على هيئة أفراد مع بعضهم يجلسـون فى ذات المكـان ونفـس الزمـان، غـير أنهـم لا يشـكلون جماعـة. لأن الجماعة تقوم عادة على التواصل والتفاعل الذى يؤسس من أعضائها كتلة لهـا هـدف مشترك ومصالح مشتركة ووسائل لتحقيق الأهـداف. متابعـة المـادة الإعلاميـة تتحقـق بصورة فردية برغم أنها تتم مع أو وسط آخرين. ونتيجة لهـذا التفاعـل الصـامت بـين الإنسـان والجهـاز الإعلامـى تتبلـور سـيناريوهات داخليـة نتجـة للتفاعـل مـع المـادة الإعلامية داخل كل فرد عضو فى جماعة الأسرة. وبدلا من أن يتفاعل الإنسـان مـع مـن هم خارجه، أى مع الآخرين، يتجه الفرد عضو الأسرة إلى التفاعل مع التكنولجيـا ومـع ذاته بالأساس.

يضـاعف مـن ذلـك إعـادة تشـكيل أيكلوجيـا الحيـاة الأسريـة ذاتهـا، بحسـب متطلبات الإعلام وتكنولوجيا المعلومات، بالإتجاه نحو الفردية وإلغاء الجماعية، التـى تؤكد عليها قيم الدين والأخلاق. مثال على ذلك أنه فى العائلة أو الأسرة القديمة كانت هناك "حجـرة المسـافرين" "وحجـرة المعيشـة"، الأولى معـدة لإسـتقبال الآخـرين مـن

المعـارف أو مـن الـدائرة القرابيـة الأوسـع. الـذين يفـدون إلى الأسرة، يتـزاورون ويـدعمون عواطفهم وعلاقاتهم العائلية والقرابية، حيث لم يعـد لهـذه الحجـرة وجـود، لحاجـة الأبنـاء لمزيد من الغرف. كـذلك حجـرة المعيشـة التـى كانـت تجمـع الأسرة لسـاعات فى مشـاهدة التليفزيون، حتى ولو فى ظل حالة من الأنعزال الفردى عن الجماعية الأسرية، حيـث الغيـت هذه الحجرة لكى تصبح من نصيب أحد الأبناء. يعيش أبناء الطبقـة المتوسـطة إذا أعتبرناهـا مقياسا، وكذلك أبنـاء الطبقـة العليـا، فى عزلـة ومنفـردين كـل مـنهم لـه حجرتـه، لـه جهـاز التليفزيون الخاص به، وربما جهاز الكومبيوتر. يغلق كل أبن من الأبناء حجرته على نفسه التى يتعامل فيها مع جهازه بمفرده، وفى هذه الحالة تظهر ظواهر سلبية عديدة، أول هذه الظواهر تآكل الحياة الجماعية للأسرة، فلكل زمانه الخاص، حتى تنـاول الطعـام لم يعـد جماعيـا، يقـدم للأبن فى حجرته، أو يتناوله حينما ينتهى من متابعة برنامج معين، فقد ضـاعت جماعيـة الأسرة لصالح نمو فردية فرضها الإعلام وتكنولوجيا المعلومات. وتقع الظاهرة الثانية فى متابعة الأبناء - الأطفال والمراهقين - الإطلاع عـلى المعلومـات والصـور الأباحيـة التـى لا تتناسـب مـع نمـوهم البيلوجى العضوى والعقلى والعاطفى[16]. بحيث يؤدى ذلك إلى أن يصـبح كـل فـرد فى الأسرة له عالمه الخاص، الذى تؤسسه له المادة المتدفقـة مـن الإعـلام أو تكنولوجيـا المعلومـات. فى مقابل ذلك تضيع الفضائل الأسرية، وتتآكل قدرة الأباء على متابعة ورقابة الأبناء، كما تتآكل قدراتهم على تنشئتهم، إضافة إلى تآكل قدرة الأسرة على تأمل مشكلاتها سوياً أو جماعيـاً. لم يعد هناك الأب الذى يتحدث مع أبنائه حـول مشـكلاتهم وإهتمامـاتهم أو حتـى فى قضـايا عامة، كما لم يعد هناك الأب الذى يؤم أبناءه فى أوقات الصلاة يرسخ لديهم المعـانى الدينيـة كما يؤكد بينهم العواطف الجماعية. ولم تعد هناك الاسرة التى تجتمع حميمياً عـلى طاولـة الغذاء أو العشاء، تؤكد على القيم وتغرس المعايير. لقـد أصـبح كـل شـخص يعـيش فى ذاتـه ليس به حاجة إلى دعم الآخر أو التفاعل معه، لقد تآكلت الثقة وتقلصت الحميمية وكـذلك ضعفت الفضائل.

ينزع الإعلام وتكنولوجيا المعلومات الأسرة من واقعها وسياقها الإجتماعى، ليسـحبها فى إتجـاه واقع متخيل قد ينسجه أعضاؤها بخيالهم، وقد تشارك فيـه لأن لـه وجـود. حيـنما يشـاهد أعضـاء الأسرة على شاشة التليفزيون المرأة الجميلة أو الراقصـة الرشـيقة التـى تتلـوى فى أنثويـة، أو حيـنما يتبدى الزوج وسيما وأنيقا ويمتلك تقاليد التفاعل الرفيعة المستوى، أو حينما يتزوج المدير سكرتيرته الجميلة فـإن الأزواج المشـاهدين يطـورون فى خيـالاتهم سـيناريوهات مماثلـة وكامنـة. فى إطارهـا

يدين كل منهم واقعة، وبعد الإدانه تكون مساحة الإنفصال عن حياة الواقع وحياة الأسرة، ويطور الخيال ثقافة فى هذا الإتجاه، بخاصة إذا كانت قيم الدين والأخلاق تعانى حالة من الضعف والوهن. وقد لا يتأسس الواقع الخيالى بعقل المشاهدة فقط، بل يتحقق أيضا بفعل العضوية فى المجتمع الإفتراضى. حيث يمكن لأنسان أن يحيا حياة كاملة وممتعة فى نطاق هذا العالم، إذا أراد أن يمتلك سلعة فليس من الضرورى أن يبحث عنها فى الأسواق، فمن السهل بالنسبة له أن يبحث عنها فى أسواق المجتمع الإفتراضى من خلال شبكة المعلومات. إذا رغب فى صديق أو صديقة، يتفاعلا معا على إنفراد وبلا قيود، أو قيم تشعر الضمير بالألم، فليفتح مواقع المحادثة مع الاخرين. ولأن أى منهم لا يعرف الآخر، فإن مساحة الإنفتاح تصبح واسعة، تبدأ من المحادثة حول مضامين عاقلة ومتنوعة، وتتعدد وتتسع حتى الدخول فى منطقة الجنس والإنحراف. فى هذه الأثناء يرفض المشاهد أو المشارك عالمه الواقعى المتخم بالمشكلات التى تشوه لحظات المتعة فى إطاره، لينتقل إلى عالم المتعة فيه كاملة وواسعة المساحة. والأكثر إضراراً وسلبية حينما يسعى البعض لتجسيد إنحرافات وتشوهات العالم الإفتراضى فى نطاق العالم الواقعى، لحظتها يكون الإعلام السلبى قد إستطاع تشوية تفاعلات واقعه، وتمزيق علاقاته إربا.

بالإضافة إلى ذلك يخاطب الإعلام وتكنولوجيا المعلومات أعضاء الأسرة منفردين دافعاً إياهم بعيداً عن الفضيلة بإتجاه الغواية والإنحراف. ويختار لذلك فئات ثلاثة، علاقات إتصالها بالمجتمع ضعيفة. المرأة والشباب والطفولة، المرأة لأن الثقافة العربية وليست الإسلامية ضنت عليها بحقوقها، وبالغت ففرضت تدنى مكانتها وأدوارها، كما فرضت حشمة لا يبررها الدين تقتل إنوثتها. ومن خلال التراث الغربى الذى ينتقل إلينا من خلال الإعلام وتكنولوجيا المعلومات، يتم إبراز المرأة الغربية بإعتبارها الأكثر سواءً، بحكم تكوينها العاطفى تسعى دائما لمتابعة الجديد خاصة فيما يتعلق بالتزين، لأن فى ذلك إبراز لمفاتنها الإنثوية. تأكيداً لذلك أن نسبة عالية من السلع المعلن عنها هدفها إبراز أنثوية المرأة، وطغيان هذه الإنثوية لتعيد تشكيل المرأة ذاتها وإختزالها فى حدود إنثويتها. فى هذا الإطار ينقل الإعلام المضامين والإعلانات من هذا النمط لتملأ فضاء المجتمع العربى، حتى تزدهر هذه الأنثوية المشوهة على تربته(17).

فى هذا الإطار تنقل إلينا الفضائيات وتكنولوجيا المعلومات النسيج المنهار للحضارة الغربية مجملاً، حيث تختزل المرأة إلى جنس ردئ يتلوى على الشاشة

الصغيرة، فى نوع من إستنفار الغرائز ومدخلا لتوسيع مساحة الجنس الحرام. بالإضافة إلى ذلك يلعب الإعلان دور بارز فى هذا الصدد، حينما ينقل إلينا نمط المتاجرة بجسد المرأة، فكلما كان الإعلان مشبعاً بعض الإيماءات الأنثوية، كلما كان ذلك شاهداً على كفاءته وأيضا على قدرته على الإختراق لوضع السلعة فى عمق إمكانية الشراء. ذلك بالإضافة إلى أن الإعلان ذاته ينقل مضامين حضارية تتناقض مع مرجعية حضارتنا، وقد تفرض بصورة ناعمة تآكل مضامينها الإجتماعية والأخلاقية والدينية على السواء[18].

الشباب هم الشريحة الثانية التى يستخدمها الإعلام وتكنلوجيا المعلومات، وهم النافذة التى يمكن من خلالها إختراق الأسرة، لأن الشباب هم الشريحة الأقل إرتباطاً بثقافة مجتمعهم. فما زالت القيم والمعانى والمعايير لم تترسخ فى ذواتهم، ومن ثم فهم الأكثر إستعداداً من بين كل الفئات الإجتماعية لتقبل الجديد والسعى شوقاً إليه. فهم مفتوحون على الجديد وإلى الخارج وإلى المستقبل، يتصرفون بإيجابية مع كل ما يأتى من الخارج ويشبع حاجاتهم. إبتداء من الملبس غير التقليدى، والمأكل الإنفرادى أو الجماعى مع الرفاق فى محلات الطعام العالمية، وحتى نمط تأسيس العلاقات الإجتماعية مع الآخرين. يقبل الشباب الجديد الذى يبشر به الإعلام وتكنولوجيا الإعلام لإعتقاده أنه يشبع إحتياجاته، قد يرفضه البعض بعد أن يتعرفوا عليه، غير أن الغالبية قد توافق عليه وتقبله وتعمل وفق مضامينة، خاصة إذا كانت مؤسسات الأسرة ضعيفة وعاجزة عن مواجهة هذه المضامين الوافدة، أو لم تعد العدة للتعامل معها[19].

وتعد الطفولة هى المدخل الثالث لتأثير الإعلام وتكنولوجيا المعلومات، وهى الشريحة الأكثر قابلية لفصلها عن حياتها الأسرية والإجتماعية، ذلك يرجع إلى أن الطفولة هى الأقل إرتباطاً بثقافة المجتمع. ومن ثم يصبح من السهل إعادة تنشئتها بواسطة برامج الفضائيات، وربما وفق قيم غير قيم مجتمعها، لتصبح منفصلة عن مجتمعاتها ومن الجذور. فعقولهن ما زالت صفحة بيضاء يمكن بالإحتيال الفنى والأحتراف الإعلامى ملؤها بمضامين غربية وغريبة على مجتمعاتها. وإذا كنا قد أشرنا إلى العطب الذى أصاب التفاعل والعلاقات الأسرية، وإلى الفردية التى أصبحت المعيار البارز والفعال فى الفضاء الأسرى. فإنه من الطبيعى أن يضيق الوقت لتنشئة الطفولة وفق قيم المجتمع وإستبدال ذلك بقيم غربية. تأكيداً لذلك تأسيس أفلام الكارتون لشخصيات وهمية كالمرأة الحديدية" و"الرجل الأخضر" و"الرجل الخارق" لتصبح هى النماذج والقدوة. ولتحل فى قناعة الطفل وعقلة محل

الشخصيات الوطنية او القومية أو الدينية، التى ينبغى أن تكون حياتها وسلوكها قدوة له. ومن شأن ذلك أن يفصل الطفل عن واقعه وشخوصه، ويربطه بواقع خيالى وشخوص خيالية، يعد الإرتباط بها مؤشراً على إنفصالة عن واقعة، وضعف إنتمائه، ومقدمة لضياع هويته.

ويزداد الطين بله حينما تتحول المضامين الإعلامية إلى مخدر يصرف المواطن عن الإهتمام الجاد بقضايا مجتمعه. وإلى جانب أن متابعة الصور هو إبعاد للإنسان عن التأمل والركون إلى الكسل والإسترخاء على نحو ما أشرت. ذلك يعنى أن شغل وقت غالبية أفراد المجتمع بمتابعة سيل متدفق من المسلسلات، من قنوات خاصة وحكومية ومستقلة، محلية وقومية وأجنبية، يجعل زمان الإنسان فريسه لها. يتعود بمشاهدته لها على نوع من البلادة بسبب المتابعة الكسولة، كما تقتل فيه القدرة على التأمل والتفكير فى قضايا واقعه التى تسبب له عنتا وبؤساً. فى هذا الإطار يتساوى هروب الإنسان من مشكلاته الواقعية بتعاطى المخدرات التى تؤسس له عالما بلا مشكلات، مع نسيان الإنسان لمشكلاته وأزمات واقعه بالإدمان فى مشاهدة المسلسلات. هل يعقل أن يعانى مجتمع من غياب رغيف الخبز وصعوبة الحصول عليه، ومع ذلك لا نجده يرفض أو يتمرد؟ هل يعقل أن يواجه البشر العنت للحصول على الحد الأدنى الذى يشبع إحتياجاتهم، ومع ذلك لديهم شعور بالرضا؟. هل يعقل أن يواجه البشر عنتاً يوميا فى البحث عن مقعد فى وسيلة مواصلات للوصول إلى العمل ولا يصيبه الغضب... المشكلات نعيشها وتسبب لنا توتراً، وبديلاً من البحث المبدع عن حلول للمشكلات، أو المطالبة المحتجه بضرورة توفير ما يشبع الحاجات. فإن الإعلام يحلها بعرضه فى نهاية اليوم المتخم بالمعاناه لمسلسلات نتبناها مع شخصياتها، تعمل على تفريغ تواتراتنا. لنبدأ فى أعقاب المشاهدة المعاناة من جديد، معاناة كمعاناة سيسيف فى أسطورته الشهيرة. وإذا كان ماركس قد أشار – عن خطأ – إلى أن الدين أفيون الشعوب، فعلينا أن نؤكد الآن عن صدق بأن الإعلام أفيون مخدر ومدمر للشعوب.

2- **دور الإعلام فى إضعاف الدين:** إذا كان من المؤكد نظرياً أنه من الضرورى أن يكون لكل مجتمع مرجعيته، التى تتضمن منظومات القيم التى توجه سلوكيات البشر فى مختلف المجالات الإجتماعية على ساحته. هذه المرجعية تحتوى على إيمان المجتمع سواء كان إيماناً دينياً أو أيديولوجياً. وما دامت مجتمعاتنا ما زالت بنيتها الدينية قوية، لم تتركها بإتجاه أيديولوجيات علمانية. فإنه من المفترض أن يعمل الإعلام وتكنولوجيا المعلومات، على تأكيد

المرجعية الدينية للمجتمع، ففى ذلك تدعيم لقوة المجتمع وعافيتة. غير أننا إذا تأملنا الآداء الإعلامى فى مجتمعاتنا، فسوف نجد أنه يلعب دوراً تبديدياً للدين، ولذلك مظاهر عديدة. وتتمثل الجبهة الأولى فى الهجوم على الدين، فى العمل بإتجاه تأسيس حالة من الفوضى الدينية، التى يمكن أن تسلم إلى تأسيس حالة من الفراغ الدينى. التى تجسدها ظاهرة الإفتاء المتعدد أو المتنوع، حيث برزت هذه الظاهرة السلبية، أخيراً بقدر من الإتساع على الساحة العربية. ومن الطبيعى أن تلعب دوراً أساسياً فى تشويه القناعات الدينية للبشر، وتضعف إرتباطهم بعقائدهم، لكونها عقائد أصابها التميع وعدم وضوح الحدود. فى هذا الإطار نلاحظ كثافة فى أنماط الفتاوى الدينية التى تبثها الفضاءات العربية والعالمية على السواء. بعضها يتحرك بالدين إلى حد التداخل مع السحر، بينما البعض الآخر حرفى متشدد إلى حد الخروج عن نطاق سماحة الدين ويسره. فى حين نجد أن البعض الثالث تأويلى مرن يؤدى فى النهاية إلى الإضرار بالمعتقدات الدينية الصحيحة. ومن المنطقى أن تنشر هذه التفسيرات والفتاوى الدينية المتضاربة حالة من الفوضى الدينية عند مشاهديها ومتابعيها، الأمر الذى يضعف قداسة الدين فى النفوس، ويدفع البشر تدريجياً بإتجاه الخروج عن حدوده[20].

وتتصل الظاهرة الثانية فى أن الإعلام يلعب دوراً محورياً فى توسيع مساحة الغريزة فى حياة الإنسان. وإذا كان عالم الإجتماع العربى عبد الرحمن بن خلدون فى نظريته عن الخلق التى وردت فى مقدمته، والتى وضع فيها الإنسان فى طبقة وسط بين الحيوان كطبقة أسفل وبين الملائكة كطبقة أعلى. ورأى أن الإنسان على هذا النحو يتشكل فى بعد منه من الغريزة التى يشترك فيها مع الحيوان، الذى يتفوق على الإنسان بإمتلاكه تنظيماً تلقائياً لها. غير أن الإنسان فى بعده الآخر يمتلك العقل، الذى إذا أصابه الصفاء فإنه يقترب من النورانية الملائكية[21]. فإن ذلك يعنى إحتواء بنية الإنسان على مكونين متناقضين الغريزة والعقل، وإستناداً إلى ذلك فإن توسيع نطاق الغريزة فى حياة الإنسان، وهو ما يساعد علية الإعلام. يؤدى إلى إختزال مساحة العقل، وإختزال العقل يقلص إرتباطه بالمثل وأبرزها المثل والقيم الدينية. يؤكد ذلك نصيحة قدمها منذ عشر سنوات بنيامين نتيناهو رئيس الوزراء الإسرائيلى للإدارة الأمريكية فى صراعها مع إيران. حينما طلب منهم تقوية إرسال قناة "فوكس" الأمريكية التى تضخ أفلام الجنس لتوسع مساحة الغريزة فى حياة الشباب الإيرانى فتبعدهم عن إيمانهم الإستشهادى الشيعى[22].

ويعد العبث الإعلامى بالرموز الدينية أحد مظاهر العبث بالـدين ومحاولـة لتضـييعه. وإذا كان الإعلام العالمى هو الذى يصدر عنه هذا العبث، فـإن إنتقالـه إلى جمهورنـا العـربى من خلال بعض وسائل الإعلام، يعد خطيئة. وفى عموم الأحـوال، فـإن هـذا العبـث بـالرموز الدينية من شأنه أن يضعف الإرتباط بالدين والتدين عمومـاً[23]. ويـرتبط بـذلك أن الإعـلام يلعب دوراً اساسياً فى ضرب المعتقدات الدينية ذاتها فى معقل، يقع ذلك حينما تتكـاثر عـلى شبكة المعلومات الدولية مواقع تعمل على تشويه الـدين. حتـى نـال التشـويه كـلام اللــه، إضافة إلى مواقع تنشر فتاوى مضلله ومحرفة، كذلك مواقع باسماء إسـلامية لفـرق إسـلامية منحرفـة تؤكـد عـلى عقائـد باطلـة وبعيـدة عـن الـدين. إلى جانـب مواقـع تتضـمن أخبـاراً ومنشورات ومعلومات ضـد علـماء الإسـلام[24]. يضـاف إلى ذلـك هجـوم مبـاشر عـلى بعـض الجوانب التى أكدت عليها المقاصد الشرعية للدين. فى هـذا الإطـار فإنـه إذا كانـت مقاصـد الشرع الخمسة هى حفظ الدين وحفظ النفس والعقل والنسل والمال. فـإن تشـويه الـدين بتشويه رموزه وتحريف مضامينه، وطرح مضـامين خاطئـه ومحرفـة، لجماعـات تـدعى أنهـا دينية، يعد إعتداء من الإعلام على حرمة الدين. وحينما يتعمد الإعلام عرض مشـاهد القتـل والتعذيب وإراقة الدماء بسهولة وبأقل قدر من الإستنكار، فـإن ذلـك يجعـل الإنسـان أقـل تعاطفاً مع الضحايا، ومن ثم يعـد ذلـك إعتـداء عـلى حرمـة الـنفس وحرمـة الـدم. كـما أن إستمرار عرض أساليب الإحتيال والنصب والسرقات فى الـبرامج والمسلسـلات، وإهـدار المـال العام التى تبثها وسائل الإعلام من شأنه أن يشكل تهديدا للأحكام المتعلقة بحرمة المال. كما أن إستعراض التهاون بشأن العلاقة بين الجنسين وإستباحة الزنا والخيانات الزوجية، وتقديم الصور والمشاهد الجنسية للمخلوق الذى كرمة اللـه على كـل المخلوقـات بالعقـل والـدين، يعد إنتهاكا لحرمة النسل كما هو إنتهاك لحرمة العقل[25].

قـد يـذهب قائـل أمـام هـذا العبـث الإعلامـى بالـدين، أن ذلـك صـادر عـن الفضـائيات وتكنولوجيا المعلومات الأجنبية، التى لا سيطره لنا عليهـا. غـير أن الـرد عـلى ذلـك يـذهب إلى أن بإستطاعة إعلامنا أن يؤسس درعاً أخلاقيا يطوره فى نفوس أبنائنا. بحيث يتشكل هـذا الـدرع مـن منظومات قيمية تتسرب إلى ذاته، لتؤسس بداخله - إضافة إلى التدين الكامن بداخله من مصادر اخرى، إلى جانب أن الفطرة السليمة تـأنف ذلـك – درع معنـوى وأخلاقـى قـوى وفعـال. يلعـب دوره المحورى فى التأكيد على قيم التطهر والنقاء، إضافة إلى قيم التقشف وحب العقيـدة، وقـيم الإبتعاد عن المناطق الحرام، التى تهدد بسقوط الإنسـان. بحيـث يصـبح هـذا الإهـتمام بتشـكيل

الدرع الأخلاقى والدينى، شاهدا على التزام الإعلام بمرجعية المجتمع، وتأكيده الإيجابى على نواته الصلبة.

3- **تشويه الثقافة القومية:** شكلت الثقافة القومية أحدى الجبهات، التى إتجهت إليها ضربات الإعلام وتكنولوجيا المعلومات فى محاولة النيل من مركزية الأسرة بالنسبة للطفل. ويعد إضعاف الهوية أحد النتائج الأساسية لآداء الإعلام السلبى على ساحة أطفال الأسرة، وهو الإضعاف الذى يتحقق إذا نحن أضعفنا العناصر الثقافية للهوية. وتشكل اللغة أول مداخل الإضعاف، سواء بسبب إستخدام اللغات الأجنبية فى وسائل الإتصال على حساب اللغة العربية، أو بتسريب بعض الألفاظ إلى لغاتنا لتعمل على تفكيكها وإفقادها لتماسكها. ويتكامل مع ذلك نشر بعض السمات أو الأنماط الثقافية الغريبة على مرجعيتنا الثقافية والأخلاقية، بإغراء إعلامى وإعلانى حتى يتبناها الشباب. من ذلك العلاقة بين الشباب من الجنسين فى "مقاهى الشيشة" و"النوادى"، حيث يعد نشرها سمة ثقافية، تتناقض مع مرجعيتنا الدينية والأخلاقية على السواء. يضاف إلى ذلك الأكلات السريعة التى يتناولها الأبناء خارج الأسرة، جميعها عناصر ثقافية فرضها الإعلام علينا، كعناصر ثقافة من المؤكد أنها سوف تعمل على تفكيك ثقافتنا(26) وتفكيك أسرتنا كذلك.

إلى جانب ذلك يعمل الإعلام على إستبدال ثقافة الكلمة بثقافة الصورة، بحيث تصبح الصور هى آلية التخاطب أو التفاعل اليومى. ثقافة الصورة لا تعرف الحدود القومية وتخلع الإنسان من إنتمائه وحتى من جذوره. ثقافة الصورة عابرة للحدود بينما تعى ثقافة الكلمة الحدود جيداً. فى نطاق الأسرة نجد أن الأطفال يدمنون الصور، التى تتدفق إلى ساحتهم من خلال الإعلام والأعلان، لأنها ليست كثقافة الكلمة يحتاج إدراك مضامينها إلى جهد. فثقافة الصورة لا تحتاج إلا إلى جهد المتابعة، الجلوس إلى إريكة مريحة، لمتابعة الصور التى تخاطب الغرائز تارة، أو تعيد تشكيل العقل تارة أخرى، أو تستنفر العواطف من أجل متابعة أوضاع مأساوية مفروضة على البشر تارة ثالثة(27).

ثقافة الصورة ترفض التأمل، كما ترفض أعمال العقل، فهى ثقافة نتلقاها كما هى، ونستوعبها دون أن نشكل رد فعل لها. وذلك يرجع إلى أنها ثقافة سريعة التتابع، تفرض متابعة الحواس فقط، دون إهتمام بإعمال العقل. ثقافة الصورة ثقافة واثقة من نفسها، ليست فى حاجة إلى النقد أو التصحيح أو تعديل الآخر، تفرض علينا أن ندركها كما هى. ثقافة الصورة تستنفر فى الإنسان مكامن اللذة، وأحيانا

الغرائز المتصلة برواسب عميقة فى قاع الإنسان. فى لحظة يتابع الصور والأحداث التى تجسدها، فى حالة من الإسترخاء الذى يرسخ كسل العقل، حيث يصبح التأمل جهد شاق والأفضل أن نستمتع بالمتابعة. على هذا النحو تقتل الصورة العقل الإنسانى أو على الأقل تعيد تشكيل الإنسان، ليصبح إنسان ذو بعد واحد على ما يذهب الفيلسوف "هربرت ماركيوز" بعد أن خلقه الله ببعدين[28]. فى هذا الإطار أكدت دراسات عديدة على أن ثمة علاقة بين عدم التعرض المكثف لفاعلية الإعلام، وبين إنخفاض التفوق الدراسى. وتعد دراسة "هلدت هيماونت" "التليفزيون والطفل" من الدراسات الجادة التى أجريت حتى اليوم حول تأثير التليفزيون على الطفل. حيث أجرى البحث على عينة بلغت 927 من الأطفال البريطانيين، الذين تتراوح أعمارهم بين العاشرة والرابعة عشرة من العمر. وقد تناولت الدراسة قضايا متعددة من جوانب متنوعة حول العلاقة بين الطفل والتليفزيون. ومن النتائج التى توصلت إليها هذه الدراسة أن الأطفال الذين لا يشاهدون التليفزيون يتقدمون على الأطفال المشاهدين فى مستوى الآداء الدراسى. كما أن أكثرية الأطفال لا يشاهدون التليفزيون مع ذويهم، بحيث أوضحت الدراسة ضعف مراقبة الآباء وتوجيههم فيما يتعلق بمشاهدة اطفالهم لبرامج التليفزيون[29].

وفى يناير 1995 أجريت تجربة فى ولاية "كيناتكت" حيث مول مجلس مكتبة "مارمينجين" العامة وهيئة التعليم بالبلدة حملة لإغلاق التليفزيون لمدة شهر. ومع أن الإستجابة كانت متفاوتة وليست كبيرة، إلا أن عدداً كبير من المدرسين لاحظوا التغيرات الإيجابية، التى طرأت على الطلاب المستجيبين. فقد زاد إنتباههم وقل الإرهاق، وتحسن مستوى تحصيلهم. وفى هذا الإطار تقول احدى الطالبات "لقد قرأت فى هذا الشهر مزيداً من الكتب، ومارست كثيراً من الألعاب، ووجدت وقتا كافيا لترتيب غرفتى". وإستناداً إلى ذلك يطالب الخبير التربوى "هارفى ديوتيل" بضرورة إغلاق التليفزيون من اجل القراءة، ومن أجل الحفاظ على حياة الأسرة حية ومتفاعله، ومن اجل الحفاظ أيضا على طاقة الأبداع[30]. وإرتباطا بذلك من الطبيعى أن نلاحظ فى مجتمعاتنا أن تردى الآداء التعليمى لطلابنا فى مختلف المراحل التعليمية. وهو التردى الذى تعوضه الأسرة للحفاظ على أبنائها من خلال آلية الدروس الخصوصية، التى أفسدت العملية التعليمية، وأفسدت مبدأ عدالة توزيع الفرص فى المجتمع، كما أثرت على ميزانيات الأسرة تأثيراً سلبياً ومرهقاً.

بالإضافة إلى ذلك فقد لعب الإعلام والإعـلان دوراً أساسـياً فى نشر ثقافـة الإسـتهلاك فى حياتنا. فالتجول والإمتزاج بالأسواق والإرتباط بالسلع أصبح مركباً عضـوياً لـه ثقافتـه، فشراء السلع لم يعد لتحقيق إشـباع الحاجـات، الشراء فى حـد ذاتـه أصبح إشـباع لحاجـة المتابعـة والإرتباط بالأسواق. الشراء أصبح سلوكاً إجتماعياً، يستهلك المـال والوقـت والطاقـة لتحقيـق الأحساس بمتعة الإمتلاك، حتى لو كانت المتعة للحظات، فإذا تحققت متعـة إمـتلاك سـلعة فلنبحث عن متعه شراء جديد. وفى إطار ذلك يلاحق الإنسان السلع المنتجة ويلاحق الـزمن، يهرب دائما من سلع الحاضر إلى سـلع المسـتقبل إسـتبعاداً للسـأم والملـل. وإذا كـان المـؤمن الشيعى يتحرق شوقا – إستناداً إلى معتقداته الإيمانية – إلى ظهور الإمام الغائب الذى سوف يملأ الأرض عدلا بعد أن ملئت جوراً. وإذا كان إنسان "صمويل بيكيـت" يعـانى مـن حـاضرة ويتحرق شوقا إلى "الجودو" الـذى سـوف يـأتى معـه بالأمـل والتفـاؤل، فـإن إنسـان الإعـلام وتكنولوجيا المعلومات يتجول طيلة يومه فى الأسواق باحثا عن سـلع تحقـق متعـه الإمـتلاك أكثر من رضا الإشباع[31].

فى هـذا الإطـار لعـب الإعـلام وتكنولوجيـا المعلومـات دوراً حاسـماً فى الـترويج لسـلع الإستهلاك، تقدمت مغـارزه لتفـتح أسـواق العـالم عـلى مصراعيهـا. فقـد سـاعدت عـلى نشر التعريف بالمطاعم الأمريكية والمشروبات والسجائر وغيرهـا مـن جوانـب ثقافـة الإسـتهلاك، التى إرتبطت رموزها بصور ومعانى التفوق والرفاهية والمتعة. فى هـذا الإطـار لعـب الإعـلان دوراً بالغ الأهمية فى نشر ثقافة الإستهلاك وإعلاء قـيم الفرديـة والبحـث عـن المتعـة مـن خـلال الإستهلاك. وقد نجح الإعلان المعتمد على قوة ونفوذ الإعلام المعولم فى الوصول إلى غالبيـة سـكان المعمورة من مختلف الطبقات والثقافات. حيث أصبحت السـلع الإسـتهلاكية وأسـماء وعلامـات الشركات، جزءاً من الثقافة المتداولـة بـين الـبشر بـرغم إخـتلاف اللغـات والثقافـات. فقـد فـرض الإعلان نوعاً من الهيمنة عـلى الأسـواق العالميـة، وعـلى المسـتهلكين مـن خـلال توحيـد وتنمـيط الأذواق، وأسس إجماعاً زائفاً يتعلـق بإسـتهلاك السـلع والخـدمات التـى قـد لا يكـون الفـرد أو المجتمـع فى حاجـة إليهـا، لأنهـا لا تتفـق مـع أوضـاع معيشـته وطموحاتـه، ولا هـى مضـمنة فى أولويات مجتمعه. بالإضافة إلى ذلـك فقـد أدت ثقافـة الإسـتهلاك وبريـق الإعلانـات، إلى تسـليع القيم والأفكار والمعانى والمشاعر، من خلال الإحتفـاء المبـالغ بأهميـة الرمـوز والعلاقـات الماديـة. إضافة إلى تأسيس نوع من الإرتهان الزائف بين الحصول على سلعة أو إستهلاك سـلعة أو خدمـة وبين تحقيق السعادة أو الحصول على المتعة المؤقتـة. ومـن الطبيعـى أن يـؤدى ذلـك إلى توليـد

مصادر ضغط وإرهاق على الأسر، الميسورة والفقيرة على السواء. وإذا كانت ثقافة الإستهلاك تدفع إلى سلوكيات الإستهلاك بلا نهاية، فإن ذلك يعنى إستمرار إرهاق الأسر وإثقال كاهل الأبوين ماديا ومعنويا بلا نهاية كذلك[32]. الأمر الذى يفرض تراكم الضغوط والتوترات فى الفضاء العالمى ليتساقط فى الفضاء الأسرى، وعند لحظة معينة لا تتحمل بنية الأسرة هذا الكم الهائل من التوترات المفروضة عليها. فتنفجر من الداخل، وهو الإنفجار الذى قد يتخذ شكل تفكك الأسرة وحتى الطلاق، أو يتخذ شكل العلاقات السلبية بين الآباء والأبناء. أو قد يضر بقيم الدين والأخلاق حينما يشبع الأبناء النزعة إلى الإستهلاك من مصادر خارج الأسرة، لقاء ثمن أو تفريط، بوعى من الآباء أو بغير وعى.

بالإضافة إلى ذلك يلعب الإعلام والإعلان وتكنولوجيا المعلومات دوراً محورياً فى نشر ثقافة الجنس والمخدرات. إرتباطاً بذلك ينحدر الإعلام أحياناً ليعمل فى إتجاه نشر ثقافة مادية بلا مثل، ثقافة تتسلل إلى داخل البشر من خلال الجنس الذى أبدعت هذه التكنولوجيا الناعمة فى أخراجه وتحريره، من قيود الدين والأخلاق والقيم. الجنس الذى يجده الإنسان فى كل مكان ومن كل إتجاه، اللذه السريعة المسطحة غير العميقة والتى لا تمتلك أى عمق أو إتساع. جنس التسارع واللحظة الخاطفة، جنس يفتقد الدوام، ويفتقد الخبرة أو التجربة التى تطلب تفاعل المشارك فيه، جنس الإعلام أو شرائط الفيديو والفيدوكليب والإنترنت. يراه الإنسان من حوله ويسعد به، غير انه يحتاج إلى الجديد بمجرد الفراغ منه، جنس يترك الغرائز غير مشبعة، وفى حالة من الجوع الدائم. تتدفق ثقافة الجنس لتتضافر مع ثقافة المخدرات، ليؤسسا معاً فضاءاً يسبح فيه الإنسان بلا قيود، وفى كل إتجاه. فى نطاق عالم مخدر بلا مشكلات وبلا تحريمات دين أو قيود أخلاق، حيث كل شئ متوفر ومباح[33]. وإذا كان الجنس يقهر الإنسان من خلال إطلاق عقال غرائزه، فإن المخدرات تسيطر عليه من خلال تبديد عقله[*].

4- **دور الإعلام فى أفساد التنشئة الإجتماعية:** التنشئة الإجتماعية فى الأسرة هى الأخرى أصابها العطب بسبب آداء الإعلام وفاعليته، ونحن إذا تأملنا حالة

* من الملاحظ فى الفترة الأخيرة بروز بعض الظواهر المنحرفة التى أصبحت تثقل حياتنا، من ذلك مثلاً إرتفاع جرائم الإغتصاب تحت وطأة المخدرات، كذلك الوهن الدينى والأخلاقى الذى تتجلى بعض مظاهره فى ممارسات مثل تبادل الزوجات كما عرض لها الإعلام، أو إعلان عن الفياجرا فى شارع عام تحت شعار "خللى السلاح صاحى" بعد أن كان شعار للنضال وتحرير الوطن. يتكامل مع ذلك إجابة طفل لأبيه الأستاذ الجامعى، حينما سألة ماذا تريد حينما تكبر أجابه "تاجر مخدرات" لأنه شاهده من خلال الإعلام رمز القوة والبطش، رمز الثراء، كذلك رمز المتعة الواسعة والسعادة العريضة.

التنشـئة فى مجتماتنـا، بخاصـة السـياقات الحضريـة فسـوف نجـد أن آداء التنشـئة الإجتماعية للطفل أصبح ضعيفا لأسباب عديده. منهـا ضـعف مؤسسـة الأسرة، إضـافة إلى أن عملية التنشـئة الإجتماعيـة أصـبح الإعـلام يقـوم بنصـيب كبـير منهـا فى عالمنـا المعاصر. مؤشر ذلك تأكيد إحدى الدراسات على أن أطفال ما قبل المدرسة فى الولايات المتحدة الأمريكية - حيث مجتمع يتمتع بدرجة عاليـة مـن الرشـد – يقضـون خمـس ساعات يوميا أمـام جهـاز التليفزيـون. وبـرغم عـدم وجـود إحصـاءات مماثلـة، إلا أن الدلائل تشير إلى أن الأطفال العرب لا يختلفون كثيراً عن الأطفال الأمريكيين، من حيث ساعات المشاهدة. خاصة إننا عندنا نحو واحد وخمسين قناة فضائية، الأمر الذى يعنى أن مساحة تنشئة الأسرة للطفل تنكمش بإستمرار لصالح الآداء الإعلامـى. وهـو الأمـر الذى يعنى أن الإعلام أصبح يقوم بالدور المحورى فى عملية التنشئة الإجتماعية، لكونه قد بدأ يقدم نفسه بديلاً محدوداً عـن الأسرة. بالإضـافة إلى ذلـك فـإن دور الإعـلام فى التنشئة الإجتماعية يكون أقـوى، لكونـه يـؤدى عمليـة التنشـئة بصـورة غـير مبـاشرة، ومغلفة بالصـور والمشـاعر الدراميـة، الأمـر الـذى يجعلهـا تـتسرب إلى الـذات مقارنـة بالتنشئة التى تقوم بها الأسرة. وقد يتزايد الخلل فى التنشئة الإجتماعيـة حيـنما يقـدم الإعلام مضامين تختلف أو تتناقض مع المضامين الأسرية. ولأن التنشئة التـى يقـوم بهـا الإعلام تكون مصحوبة عادة بمتعة المشاهدة فإنها تكون الأقـوى مـن حيـث الجاذبيـة والأقدر من حيث إعادة تشكيل قيم الطفولة.

بالإضافة إلى ذلك يعمل الإعلام عـلى تقـديم مـا يمكـن أن يسـمى بالتنشـئة المتناقضـة والمتعددة، وذلك يرجع لتعدد أدوات ووسائل الإعلام، إعـلام أجنبـى فى مقابـل أعـلام عـربى، وإعلام قطرى متنوع داخل الإطار القومى. وفى الإطار الوطنى هنـاك إعـلام الدولـة والإعـلام الخاص، كذلك الإعلام الدينى بتنوعاته، إضافة إلى الإعلام المتحـرر بتنوعاتـه كـذلك. وجميـع هذه الفضائيات تقدم مضامين قيمية للتنشئة الإجتماعية، ومن المؤكد أن هذه المضامين لـن تكون متطابقة، لأنها من ناحية لا تعبر عن توجهات وميول أيديولوجية متجانسه، ولأنها من ناحية ثانية تفتقد مرجعية القيم والفضائل أو الأيديولوجيا التـى تنطلـق منهـا. الأمـر الـذى يعنى أنها تقدم كل أطياف المضامين والقيم، كما أنها تتضمن تناقضات عادة بـين المضـامين. وهو ما يشيع حالة من الفوضى الأخلاقية والقيمية عند الطفـل، بـل ويزلـزل إمكـان اليقـين لديـه، وفى هـذه المرحلـة إذا لم يتأسـس يقـين قيمـى وأخلاقـى، فـإن نفـس هـذا الطفـل

سوف يفقد عادة الالتزام بآية معايير أو مضامين أخلاقية محددة. ومن ثم فسوف تهبط القيم والأخلاق لديه لتصبح – لتعددها أو تناقضها – أضعف من أن تشكل معايير للسلوك. فإذا شب ولم يستوعب قيماً ومعانى أخلاقية من مصادر اخرى، فإن سلوكياته سوف تصبح ذات طابع عملى، ليس هناك مرجعية تلتزم بها، عشوائية ونفعية ومتغيرة حسب إحتياجات الموقف والمقام.

إلى جانب ذلك فإن التنشئة التى تمارسها أدوات الإعلام هى تنشئة شمولية وعامة لا تراعى التباينات الواقعية، الرسالة الإعلامية بمضامينها المتنوعة توجه فى ذات الوقت إلى تنوعات بشرية وبيئات أو سياقات إجتماعية متنوعة. فهى موجهة إلى الريف كما هى إلى الحضر أو البادية، وهى موجهة إلى الذكور، كما هى ذاتها موجهة إلى الإناث، هى كذلك موجهة إلى الصغار والكبار وكل فئات العمر. يعمل الإعلام على تنشئتهم وفق قيم مساواتية واحدة، فإعلام الجملة مثل إستهلاك الجملة، ومثلما أن السلعة المنتجة نمطية، فالإنسان المرسل إليه ينبغى أن يصبح نمطيا كذلك. "مساواتية نمطية ظاهرها عادل وباطنها ظالم" نمطية قهرية مفروضة من أعلى فى عصر يؤكد على الديموقراطية وحقوق الإنسان، فالرسالة الإعلامية النمطية لا تراعى الفروق أو لا تراعى الإحتياجات المتباينة، ولأنها قهرية ودائمة، فهى مسلحة بكل أدوات إختراق الذات. لذلك فهى تخلع البشر من جذورهم، يستوعبون أخلاقاً واحدة، ويتصرفون من خلال سلوكيات نمطية. مؤشر ذلك إعلان عن صباغة الشعر للرجال والنساء معا، عن المنشطات الجنسية للرجال والنساء معا، عن أدوات الرياضة لجلب الرشاقة للرجال والنساء على السواء. حتى أننا بدأنا نشاهد قصات للشعر واحدة للرجال والنساء ولا خلاف، وملابس واحدة للرجال والنساء كذلك مع بعض الإستثناءات. وإذا كانت الأسرة تعمل وفق مضامين تنشئة قومية وربما مغرقة فى المحلية، فإن الإعلام يعمل وفق مضامين عالمية، الأولى تقوى المواطنة والإنتماء، بينما الثانية تقتلع المواطن من جذوره حيث يصبح بلا وطن ولا إنتماء.

التنشئة التى يبشر بها الإعلام، هى تنشئة القوى العالمية التى أطلقت موجات العولمة، هى تنشئة مرغوبة من قبل البرجوازية العالمية، التى تسعى لإعادة صياغة هذا العالم. لذلك فإننا نستطيع القول بأنها تنشئة تنطلق من ساحة الطبقة العليا العالمية أو القومية، تحاول وسائل الإعلام فرض مضامينها على مجتمعاتنا. التى ترتفع فيها نسبة السكان تحت خط الفقر إلى ما يزيد على 50%، ونسبة السكان تحت خط الفقر المدقع نحو 25% من هؤلاء[34]. يأتى إلى الفقراء وأبناء

الطبقة المتوسطة، أعلام يبشرهم بأسلوب صناعة أكلات سلطانية، وتخرج عليهم مذيعة باسمة، توصيهم بأكل تفاحة كل يوم حتى يتجنبوا نزلات البرد، وهم يبحثون عن رغيف الخبز. هذا الإعلام من شأنه أن ينشر مشاعر الإحباط والحرمان الإجتماعى المفجر للتمرد والثورة. يبشر بمضامين قيمية قد لا تتعايش معها شرائح إجتماعية عديدة، غير أنها قد ترفضها لكونها جماهير أصبحت عاجزة عن الفعل، لم تعد تدرك أن الإعلام أصبح يمارس مهمة التخدير لوعيها.

على خلاف ذلك نجد أن التنشئة الإجتماعية التى تقوم بها الأسرة هى التنشئة النمطية للطبقة المتوسطة، وعاء الأخلاق فى المجتمع، أو قبة ميزان توازنه. هى تنشئة تتم وفق مضامين المنطقة الوسط وتراعى أخلاق الوسط والأعتدال الوسطى كذلك، هى تنشئة تستند بالأساس إلى مرجعية دينية وأخلاقية. تسعى دائماً إلى تشذيب الغرائز وتقليص وجودها، على عكس أخلاق الطبقة العليا التى تسعى إلى إطلاق عقال الغرائز تحت دعاوى التحرر. هى تنشئة تؤكد على توازن الحقوق والواجبات، إنطلاق من إلتزام أخلاقى يعرف التباين على أساس النوع، أو على أساس من طبقات العمر. تنشئة الطبقة الوسطى الذى ترعاها الأسرة تنشئة منتجة وليست إستهلاكية، ملتزمة وليست متحررة، تدرك ان السلوك والفعل ينجز فى ظل معايير ومعانى الأخلاق. تدرك أن تنشئة الأبناء لم تعد إحتكاراً لها، بل تشاركها المدرسة الجادة، والإعلام الملتزم، فى ظل رقابة أسرية ترى ضرورة أن تكون مضامين التنشئة، وكذلك آلياتها ملتزمة بالمرجعية الأخلاقية.

ولأنها تنشئة وسطية ومعتدلة ومنتجة وجادة، فإننا نجدها تلقى قبول الطبقات الدنيا، لأنها تنشئة بمضامين أخلاقية تساعد على الإرتقاء وتساعد على الحراك إلى أعلى وإلى الأفضل حيث طهارة القيم والمعانى. يقبل بها أبناء الشرائح الدنيا، لأنها تساعدهم فى الإرتفاع عن واقع معاش يرفضونه، لكونها تمنحهم الثقة والتحلى بالفضائل الإجتماعية. ويقبل بها فى ذات الوقت أبناء الطبقة العليا، لأن مضامينها تحتوى على الفضائل النقية والطاهرة، وهى بطبيعتها فضائل لها جاذبيتها. ثم أنها فضائل مرغوبه ولا مانع من التحلى بها، فهى رأسمال معنوى، يضاف إلى نوعية الحياة الرخوة والمشبعة للحاجات. ثم أنها فضائل لا ترفض أن يعيش الإنسان مشبعاً، إضافة إلى أن فضائل الطبقة الوسطى وقيمها هى فضائل الطبقة الغالبة فى المجتمع، الذى كان هرمه السكانى منبعجاً من الوسط. غير أن الطبقة المتوسطة لأسباب عالمية وعولمية وقومية، وبسبب هجوم ضار تعرضت له وتدفق عليها من كل إتجاه، فإننا نجدها قد تساقطت وتشرذمت. وتآكلت حتى أصبحت خطا ضيقا

بين الطبقة العليا الأقل عدداً، والأقوى من حيث إمتلاكها لرأسمال المجتمع، وبين الطبقة الدنيا التى إنهار واقعها، وإنهارت معها أخلاق الطبقة الوسطى، التى حاولت التحلى بها. وعادت لها أخلاقها السابقة ثانية، لذلك ضعفت أسرة الطبقة الوسطى، وضعف معها نمطها فى التنشئة الإجتماعية ومضامين هذه التنشئة. وكما أشرت تغول الإعلام، إعلام العولمة والطبقة العليا، العالمية والقومية، وإنتزع التنشئة الإجتماعية من يد الأسرة لتتولاها مؤسساته كما يريد.

خامساً: إضرار الإعلام بالأمن القومى العربى

نظراً لأن وسائل الإعلام فى العالم العربى ليست تحت السيطرة الكاملة للدولة القومية العربية، ومن ثم فإن فضاءها معرض للإختراق من قبل الإعلام العالمى، فقد بدأت تظهر بعض الآثار الإيجابية لهذا الآداء الاعلامي إلى جانب آثاره السلبية. وفيما يتعلق بالتأثيرات الإيجابية والسلبية للإعلام العربى على الهوية فإننا نعرض لبعض الجوانب.

من هذه الجوانب أن شبكة المعلومات الدولية تتجه إلى التأكيد علي تعدد اللغات وتكاملها، ومما يتيح إمكانية إطلاع كل مجموعة لغوية على المعلومات التي تقدمها أية مجموعة أخرى. وبذلك تستطيع شبكة المعلومات الدولية أن تتحول إلى أداة فعالة لحوار الثقافات، كما أدى الانفتاح على ثقافة الغرب إلى التعرف على تجارب الدول المتقدمة وخاصة تجارب الديمقراطية والمشاركة وحقوق الإنسان. إضافة إلى أن انتشار الإنترنت ساعد على زيادة الاتصال بالأخر، وتطوير البنية المعرفية والمعلوماتية للفرد والمجتمع وتأسيس فضاء يلتقي علي ساحته المتباينون ليعملوا بإتجاه تأسيس تجانس واحد.

بالإضافة إلى ذلك فقد أدى إنتشار الفضائيات إلى صعوبة التكتيم الإعلامي، كما أتاح الفرصة لعرض وجهات نظر متعددة، والبعد عن الأحادية وسيطرة النظم السياسية علي الجماهير التى كانت تعانى من حصارها الدول العربية. كما نجحت بعض القنوات الإخبارية العربية (خاصة محطة العربية والجزيرة الفضائية القطرية وقناة المنار) فى تقديم مضامين وأشكال جديدة على الشاشات العربية من خلال الحوار الديموقراطى. الأمر الذى جعل العديد من القنوات العربية الأرضية والفضائية – فى إطار المنافسة – تزيد من مساحة التعددية وإتاحة حرية الرأى، وطرح بعض القضايا التى كان مسكوتاً عنها سياسيا وثقافيا واجتماعيا من خلال برامجها الحوارية.

وفيما يتعلق بالتأثيرات السلبية التى قد تكون للإعلام العربى على الهوية العربية، فـإن أول هذه التأثيرات السلبية يرجع إلى أن الصحافة العربية تخضع فى أغلب البلـدان العربيـة، لبيئة تتسم بالتقييد الشديد لحرية الصحافة والتعبير عن الرأي. وتكشف الممارسات الفعلية فى كثير من البلدان العربيـة عـن انتهاكـات مسـتمرة للحريـات الصـحفية والتضـييق عليهـا بالعقوبـات والتهديـد، خاصـة أن نمـط ملكيـة الدولـة لوسـائل الإعـلام مـازال هـو السـائد، وبالتحديد فيما يتعلق بالإذاعة والتلفزيون. كما أن وسائل الإعلام الغربيـة والأمريكيـة التـى تخترق فضاءنا تؤكد على ترابط هذه الحريات في المجالين الاقتصادي والسياسي مع ما تـروج له من قيم ثقافية وسلوكيات وأنماط الحياة الغربيـة. وأذواق في الملـبس والمأكـل وصـولا إلى صياغة تفاصيل الحيـاة اليوميـة وكـل مـا يتعلـق بهـا مـن شـؤون تخـص الفـرد أو الأسرة أو المجتمع.

وهنا تكمن الخطورة التـى تتمثـل فى أن وسـائل الإعـلام وخصوصـا الإنتـاج السـينمائي الهوليودي يسعى بجـد وقـوة لـنشر وتـرويج قـيم المنافسـة وتمجيـد القـوة، والتأكيـد عـلى الفردية. ونشر ثقافة الاستهلاك، والدعوة إلى تحرير الرغبة الإنسانية من كل القيـود، وأبعـاد كل ما هو غيبي عن حياة الإنسان. وبالتالي يقـدم للإنسـان أهـدافاً جديـدة، تتمحـور حـول السعي الحثيث لتحقيق الرغبات الشخصية، دون اعتبار لقيم الحق أو العدل كما بشرت بها الأديان. ونظراً لأن هذه المادة الإعلامية بـدأت تطـرق بـاب الإنسـان وتشـاركه خلواتـه دون رقابة أو تمحيص، فإن آثارها المدمرة قد بدأت تظهر وتنتشر داخل الأوساط الاجتماعية فعلا. فظواهر التفسخ الأخلاقي والتفكك الأسري، وظهور جرائم لم يكن المجتمع العربي والإسـلامي يعرفها وغيرهـا مـن الظـواهر الغريبـة، دليـل عـلى أن هـذا الاخـتراق الثقـافى بأليـة الإعـلام وتكنولوجيا المعلومات بدأ يؤتي أكله.

ولأن إجراءات وقف هذا الاختراق أو مواجهته، أصبحت أكثر صعوبة وأشد تعقيـداً، فـإن المادة الإعلاميـة والثقافيـة الغربيـة لا تجـد حتـي الآن صـعوبة، للوصـول إلى عقـل المتلقـي في العالمين العربي والإسلامي، وقد بـدأت فعـلا صـياغة الأذواق والإهتمامـات والأهـداف. وبالتـالي فنحن أمام عولمة أو أمركة حقيقية في طريقها للتوسـع والتغلغـل والانتشـار، ولا أحـد يعـرف إلى أين ستصل، وما هو الحجم الحقيقي الـذي سـتأخذه تـداعياتها السـلبية عـلى الهويـة الحضـارية للامـة العربيـة والإسـلامية. كـما أن الثقافـة التـي تنشرهـا وسـائل الإعـلام الغربيـة والأمريكيـة بالخصوص، تعمل على تعميق مشاعر الإغتراب في حياة أصحاب النزعة الوطنية، ومن خلال هـذا

الاغـتراب، ينغـرس الشـعور الـوهمي، بـأن الثقافـة التـي ينتجهـا الغـرب هـي ثقافـة الكون كله.

تأكيداً لذلك أنـه مـع بدايـة تأسـيس شـبكة المعلومـات الدوليـة في الولايـات المتحـدة الأمريكية، حيث كانت السيادة المطلقة في تلك المرحلـة للغـة الإنجليزيـة، الأمـر الـذي أثـار تساؤلات عديدة حول الدور الذي ستؤديه شبكة المعلومات الدولية في التأثير على الثقافـات القومية الأخرى. وظهرت مخاوف بأن استمرار هـذا التوجـه سـيؤدي إلى تهمـيش الثقافـات القومية لبلدان العالم، وإلى سيادة ثقافة المركز إلى سيطرة نماذج المجتمع الاسـتهلاكي وقيمـه. إلا أن الإحصاءات الأخيرة التي ظهرت في عام 1999 نفت مخاوف سـيادة اللغـة الإنجليزيـة كلغة وحيـدة أو شـبه وحيـدة عـلى شـبكة المعلومـات الدوليـة، فنسـبة مسـتخدمي شـبكة المعلومات الدولية الذين يستخدمون الإنجليزية كلغة وحيـدة هـي 57.4% مقابـل 42.6 % للغات غير الإنجليزية، وتقـول إحصـاءات شـبكة المعلومـات الدوليـة العالميـة إن مجموعـة اللغات غير الإنجليزية هي المجموعة الأسرع في معدل نموها على الإنترنت، حيث يبلغ عـدد مستخدميها اليوم أكثر من 95 مليون ويشكل اليابانيون 20 % من هذه المجموعـة والألمـان 15% والصينيون 10%.كما ظهرت في الأعوام القليلة الماضية محركـات بحـث تتضـمن نظـم ترجمة آلية وتستطيع أن تقدم نتـائج بحـث تشـمل الوثـائق الملائمـة بلغـات أخـرى. وعـلى العرب أن يواجهوا علم شبكة المعلومات الدولية بهذه العقلية، عقلية الانفتاح والحـوار مـع ثقافات الشعوب الأخرى، دون أن يعني ذلك إلغاء الهوية الثقافيـة العربيـة أو تهميشـها أو إضعافها.

بالإضافة إلى ذلك من المتوقع أن يواجـه العـرب عـبر شـبكة المعلومـات الدوليـة وعـبر وسائل الإعلام الجماهـيري مخـاطر عديـدة وخاصـة مخـاطر الاخـتراق الثقـافي تحـت شـعار تحديث الثقافة العربية. متناسين أن تحديث الثقافة من الخارج يكـرس الثنائيـة والانشـطار في الثقافة العربية، وأن تجديد الثقافة لا يمكن أن يتم إلا من داخلها. بإعادة بنائها وممارسة الحداثة في معطياتها وتاريخها، والتماس وجوه من الفهـم والتأويـل لمسـارها، تسـمح بـربط الحاضر بالماضي في اتجاه المستقبل. فى مقابل ذلك فإن تجديد الثقافة العربيـة مـن الـداخل يعـد موقفـا صـعبا وهـو يتنـاقض مـع المواقـف السـهلة كموقـف الـرفض المطلـق للحداثـة والأنغلاق الكلي، وهو موقف الهروب إلى الخلف، أو موقف القبول التام بالاسـتبدال الثقـافي والاختراق والاستتباع الحضاري وهو موقف الهروب إلى الأمام.

ذلك يعنى أننا بحاجة إلى الدفاع عن هويتنا الثقافية العربية، ولكن حاجتنا إلى هذا الدفاع تتساوى تماماً مع حاجتنا إلى تجديد الثقافة وإلى اكتساب الأسس التي لابد منها لدخول عصر العلم والتقانة، بما في ذلك عصر شبكة المعلومات الدولية. وتحتاج عملية تجديد الثقافة إلى احترام روح الحوار الديمقراطي بين المثقفين العرب، وتحكيم المناهج المنطقية العقلانية في هذه الحوارات. وتستطيع شبكة المعلومات الدولية أن تؤدي دوراً إيجابياً ديناميكياً كبيراً في مجمل هذه العملية، التي تستهدف انفتاح الثقافة العربية على ثقافات الشعوب الأخرى. وتسعى في الوقت نفسه إلى تجديد الثقافة العربية من الداخل عبر حوارات معمقة بين المثقفين العرب.

إن نظرة فاحصة على واقع المشهد الثقافي العربي - كما تعبر عنه قنواتنا الفضائية - تدلنا بوضوح على وجود خلل كبير، ويمكن أن نشير هنا إلى عدد من مظاهر ذلك الخلل. أولها ضمور الاهتمام بالثقافة الجادة النافعة في الفضائيات العربية، حيث يتمثل ذلك في ضآلة نسبة البرامج الثقافية فيها، قياساً إلى نسب المواد والبرامج الترفيهية والرياضية وغيرها. يضاف إلى ذلك أن البرامج الثقافية المحدودة التي تقدمها الفضائيات تفتقر - في الغالب - إلى الرؤية الشاملة والمتكاملة. مما يجعلها مجرد أشتات متناثرة أو مبعثرة من الثقافة العامة، التي لا يجمعها إطار فكري محدد، أو توجهها غايات استراتيجية، سواء أكانت إسلامية أو قومية أو وطنية. وثانيها غلبة الاتجاه التغريبي في نسبة عالية من البرامج والمواد الثقافية والترفيهية التي تقدمها الفضائيات العربية. سواء في توجهاتها أو في مضامينها، أو حتى في أساليب عرضها، ويتمثل ذلك - على نحو واضح - فيما تقدمه هذه الفضائيات للطفل العربي من برامج ومسلسلات وأفلام وإعلانات. تمتلئ بمشاهد العنف والجريمة والسلوكيات المنحرفة، فضلاً عما تنقله من أوضاع وظروف وقيم فكرية وثقافية بعيدة عن ثقافتنا العربية، أو تتناقض معها بالكلية. ويتمثل الاتجاه التغريبي - أيضاً - فيما تقدمه الفضائيات العربية من برامج ومواد للمرأة العربية. لا تعبر عن القيم الدينية والفكرية للمجتمع العربي المسلم، بل وتروج - على نحو أو آخر - لأسلوب الحياة الغربية، وتصور المرأة - في الغالب - بوصفها سلعة للمتاجرة، أو مجرد أداة للمتعة والإغراء الرخيص!.

وثالثها هزال المضمون الثقافي الذي تقدمه الفضائيات العربية، وافتقاره إلى الشمول والتنوع، ويغلب على هذا المضمون الموضوعات التقليدية وقضايا التراث المستهلكة. فى مقابل ذلك يندر - مثلاً - أن نرى في هذه الفضائيات برامج متقنة،

تستهدف تسهيل الثقافة العلمية ونشرها. كما يقل اهتمام هـذه الفضـائيات بـالبرامج التـي تعنى بالثقافة السياسية والاقتصادية، وليس مجـرد العـروض الإخباريـة الآنيـة، بالإضـافة إلى ذلك يشـتكي رجـال الأدب والإبـداع مـن محدوديـة الـبرامج، التـي تهـتم بالتيـارات الأدبيـة ونتاجات المبدعين في المجالات أو التخصصات المختلفة. ورابعها الميل إلى التسـطيح واللجـوء إلى الإثارة في خطاب الفضائيات، الذي تقدَّم به المادة الثقافية. حيث يقع ذلـك - بـالطبع – فى ظل دعوى تطويع المادة الثقافية أكثر جماهيرية، الأمـر الـذى يـؤدى مسـخها وتتفيههـا ؛ لتكون أقرب إلى المواد الاسـتهلاكية الرخيصـة، التـي تقتـات منهـا الفضـائيات لزيـادة حجـم جمهورها وزيادة مبيعاتها وشغل زمن إرسالها.

سادساً: كيف السبيل إلى إعلام ملتزم بتنشئة أمة

أشرت إلى أن الأسرة كانت تقوم بعملية التنشئة الإجتماعيـة بـالنظر إلى مبـادئ الـدين ومنظومات القيم والأخلاق. وأن عملية التنشئة الإجتماعيـة، هـى العمليـة التـى تتـولى مـن خلالها الأسرة غرس مبادئ الدين والأخـلاق فى شخصـية الإنسـان. لتشـكل ضـميره الأخلاقـى والإجتماعى الذى يصبح مرجعيتة الفرديـة لتوجيـه سـلوكياته وأفعالـة. والحالـة المثاليـة أن تتطابق المرجعيـة الفرديـة مـع مرجعيـة المجتمـع والأمـة، بحيـث شـكلت الأسرة والتنشـئة الإجتماعية التى تقدم بها القاعدة أو النواة الصلبة التى يستند إليهـا الوجـود الإجتماعـى أو يتمحور حولها. غير أننا إنتهينا فى الفقرة السابقة إلى أن الإعلام يبدد عنـاصر النـواة الصـلبة، فقد ضربت التحولات الإجتماعية الأسرة فى مقتل. حتى أصبحت أسرة ضعيفة نووية هشـه، أضعف من أن تقوم بعملية تنشئة إجتماعية تحفـظ عـلى المجتمـع هويتـه، وترسـخ إنـتماء أفـراده له ولمرجعيته. وفى ذات الوقت التى ضـعفت فيـه الأسرة، قطـع الإعـلام وتكنولوجيـا المعلومات شوطاً واضحاً على طريق التطور، ومن ثم فقد بدأ يشارك بحكم إنتمائه القـومى فى عملية التنشئة الإجتماعية إلى جانب الأسرة والمدرسة.

غير أن تطوراً هائلاً قد حدث فى تكنولوجيا الإعلام والمعلومات إبتـداء مـن الثلـث الأخـير للقرن العشرين وحتى الآن. بحيث نصبت هذا التطورات الإعلام بإعتباره الفاعل الرئيسى الـذى يتولى تنشئة أعضاء المجتمع. وفى هذا السياق وقعت ظاهرتان، الأولى أن الإعلام القومى تحـرك لكى يصبح إعلاماً عالمياً، أو أنه إعلام القوى العالمية تقدم ليستوعب الإعـلام القـومى. وفى إطـار ذلك وقعت الظاهرة الثانية التى لحقت بالأولى، أو كانت نتيجة لهـا، حيـث تـدفقت المضـامين

المعنوية ذات الطبيعة العالمية، سواء من خلال الفضائيات العالمية أو القومية. لتعيد تشكيل الأخلاق والثقافة كمدخل لإعادة تشكيل مضامين التنشئة الإجتماعية، بإتجاه إقتلاع البشر من جذورهم، وإضعاف إنتمائهم، وتشوية هويتهم. وإذا كانت الأسرة فى الماضى هى الوحدة المركزية لإنجاز عملية التنشئة الإجتماعية فى حالة كان الإعلام فى منطقة الهامش. فإننا الآن فى مواجهة أعلام تدعمه قوى العولمة يسعى لتنشئة شعوب وأمم، أعلام متطور إنتزع عملية التنشئة الإجتماعية من الأسرة مركز الوجود الإجتماعى ثم دفع بها إلى الهامش. لتحل محلها تنشئة إجتماعية يقوم بها الإعلام وتكنولوجيا المعلومات التى شكلت نطاق المركز الجديد، ومن المنطقى أن توصف جملة هذه التطورات جميعها بإعتبارها تطورات غير مواتية. للأسرة وللهوية القومية، والإنتماء القومى. وإذا إستمرت التفاعلات على ما هى عليه الأن، فإن نتائج ذلك سوف تكون بالتأكيد سالبه. ومن ثم فلكى نوقف التراجع فإن علينا ان نطرح تساؤلاً ماذا نفعل؟ والإجابة هى البحث عن إستراتيجية إعلامية جديدة نطرح بعض خطوطها العامة فيما يلى.

1- **حاجة الإعلام إلى مرجعية أخلاقية:** تؤكد الباحثة اليسارية "إيسيا برلين" أن الأفكار دائماً هى التى تصنع أو تعيد صناعة التاريخ، وتدفع إلى نهضة الأمم، لأن الأفكار والقيم هى التى تستلهمها الشعوب، فتشعل فيها جذوة الحماس والحركة والفعل. كل مجتمع على ما تذهب "إيسيا برلين" يحتاج إلى إيمان، أى إلى مرجعية أخلاقية، تصبح هى البوصلة التى تحدد الإتجاه الصحيح والأفعال السوية[35]. كما يذهب عالم الإجتماع ماكس فيبر إلى التأكيد بأن القيم والأفكار التى تشكل متضمنات الدين هى التى يمكن أن تحرك البشر فى إتجاه التغيير، وفى إتجاه بناء ما هو جديد، حتى بناء الحضارة. وأن الدين هو دائماً أساس التنظيم الإجتماعى، وكلما ظهر دين جديد كلما إستطاع - من خلال قوة إجتماعية تفرضه - تأسيس تنظيم إجتماعى أو مجتمع جديد[36]. فى هذه الحالة فإن الدين يصبح المرجعية التى يتم تنظيم التفاعل الإجتماعى وفق معاييره. وإذا كانت إيسيا برلين قد قصدت بالإيمان الأيديولوجيا الماركسية آنذاك لأن أفكارها وقيمها ومبادئها، هى التى تولت بناء المجتمع الإشتراكى فى الأتحاد السوفيتى سابقاً. فقد أكدت أن الأيديولوجيا الإشتراكية نجحت فى تأسيس المجتمع الجديد، لأنها كانت مبادئ القوى الغالبة، ولأنها إرتبطت عضوياً بواقع المجتمع.

بيد أن الأمر يختلف فى مجتمعاتنا، فغالبية النظم السياسية جاءت بأيديولوجياتها من الخارج، ليبرالية، كانت أم إشتراكية سابقاً. جميعها لم تظهر من رحم المجتمع، بل فرضت عليه. على خلاف ذلك كان للمجتمع دينه الذى يشكل جوهر عقيدته، ومعاملاته تنظم تفاعلات أعضائه فى مختلف المجالات، وهكذا ينبغى ان يكون الأمر. بالإضافة إلى ذلك فقد طور المجتمع أخلاقه، التى إستند بعضها إلى الدين بينما يتدفق بعضها الآخر إليه من التراث الذى أنتجته أجيال الماضى، فى حين نتج البعض الثالث عن التفاعل الكائن فى الحاضر، وفى مختلف المجالات. لذلك كان المجتمع أقرب إلى دينه وأقرب إلى ثقافته وأخلاقه، بينما كانت الأنظمة السياسية فى المقابل وعلى النقيض أقرب إلى أيديولوجياتها الغربية بالأساس. ولكى تـوفر الأنظمة السياسية أقتناعاً جماهيريا بإختياراتها الأيديولوجية، إستخدمت الدين والأخلاق التى لعبت دورها كمصدر لشرعية الأيديولوجيات. وإستناداً إلى ذلك طرحت شعارات فى تاريخنا من نموذج "الإشتراكيون أنت إمامهم" وفى مرحلة تالية شعار دولة "العلم والإيمان". إدراكا من الأنظمة السياسية بأهمية الدين كآلية يمكن أن تتولى تأكيد الرابطة العضوية بين المجتمع والأنظمة السياسية، فقد نظرت إلى الدين بإعتباره المرجعية التى يمكن أن تلعب دورها فى تأكيد الشرعية لوجودها.

إستطراداً لذلك فإنه لما كان الإعلام موجه نحو المجتمع، فإنه من الضرورى أن يصبح له قبولاً عاماً، وحتى يستطيع الإرتقاء بأوضاع مجتمعه، فإنه ينبغى أن يكون ملتزماً بمرجعية المجتمع، الدين والأخلاق. ينبغى أن تتحول مضامين ومعانى الدين والأخلاق إلى ميثاق شرف يحكم العمل الإعلامى ويضبط إيقاع الأداء والتفاعل فى إطاره. بحيث تصبح معايير الدين والأخلاق الإجتماعية، هى البوصلة التى تحدد إستقامة المضامين الإعلامية أو إنحرافها. كما هى البوصلة التى تحدد سلامة صحة شكل الآداء الإعلامى أم خطأه. وإذا كان الدين والأخلاق تعبران عن ثقافة المجتمع، وتلعبان دوراً أساسيا فى تشكيل الهوية وترسيخ الإنتماء [37]. فإنه حفاظا على الهوية والإنتماء، وحتى يمكن دعمها وإعادة إنتاجها، وحتى لا تذوب، فإنه من الضرورى أن يكون الدين والأخلاق أحد أبعاد مرجعيتها. لا أتحدث عن الدين المتطرف، العنيف والهارب إلى الماضى، ولكنى أتحدث عن الدين المتفتح القابل للتجديد، والقادر دائماً وبفاعلية على قيادة التحديث.

2- **إستدعاء أخلاق الطبقة الوسطى كمرجعية للآداء الإعلامى:** من المهم أن تعمل إستراتيجية التصحيح الإعلامى، فيما يتعلق بالتنشئة الإجتماعية بإتجاه

إستلهام أخلاق الطبقة الوسطى فى فترات صعودها، حيث قوتها وفاعليتها، وكذلك صمودها. ويرجع ذلك إلى أن أخلاق الطبقة الوسطى هى الأخلاق الوسط، والصحيح يستقر غالبا فى منطقة الوسط. ثم أنها الأخلاق التى تشكل قناعات الأغلبية، ساعة أن كانت الطبقة الوسطى هى جماعة الأغلبية، إضافة إلى أن أخلاق الطبقة تلقى عادة قبول غالبية جماعات وفئات وطبقات المجتمع. أخلاق هذه الطبقة نضالية حينما تبرز الحاجة إلى تأكيد إستقلال المجتمع، وسطية ترفض التطرف، كما هى أخلاق تدعو إلى التسامح مع الاخر والالتقاء معه فى إطار تفاعل سلامى. أخلاق الطبقة تمجد الفضائل الإجتماعية وترفض الإنحراف، تميل إلى التقشف إذا كان المجتمع يحتاج إلى طاقات للبناء. إلى جانب ذلك فأخلاق الطبقة الوسطى هى أخلاق النزعة القومية والمجتمع القومى والدولة القومية. ومن ثم فهى أخلاق تؤكد على الإستقلال وتؤكد على الهوية وتعمل بإتجاه ترسيخ الإنتماء. قد يذهب قائل، غير أن الطبقة الوسطى إنهارت أو تقلصت وإلى غير رجعه، ثقافتها إنسحبت وأخلاقها تراجعت. والإجابة أن المعانى لا تموت بنفس سرعة تجسداتها المادية، فقد تبقى المعانى التى تشكل روح الطبقة حتى بعد إنهيارها، وهو ما يعنى أن المعانى قد تعيش إلى ما بعد إنصراف حاملها. علينا أن نلملم معانى وأخلاق وفضائل الطبقة الوسطى، لكى تشكل إلى جانب الدين مرجعية صلبة لإعلام فعال يحافظ على هويتنا ويكرس إنتمائنا، ويقود مجتمعنا على طريق التحديث. على أنه من الضرورى إذا تشكلت هذه المرجعية، أن تكون أساس مواثيق الشرف، التى تتم على خلفيتها التنشئة الإجتماعية فى الأسرة، وفى المؤسسات التعليمية وعلى ساحة الآداء الإعلامى.

3- **تنشئة الإعلام للجماهير وتحديث المجتمع:** إذا كان عصر التنمية والتحديث من أعلى قد ولى زمانه، بحيث بدأنا نعيش الأن فى نطاق عصر جديد، عصر التنمية من أسفل ومن الجذور، ومن الجماهير وأوضاعها الواقعية. علينا من خلال الإعلام أن نعيد إنتاج أفكار الجماهير وتوجهاتها، لنتولى من خلال الآداء الإعلامى الإرتفاع بالجماهير من خلال عقلنة وتحديث هذه التوجهات. بالإضافة إلى ذلك فإن على الإعلام أن يلعب دوراً فى تأهيل هذه الجماهير، بأن يدربها بموضوعية وبغير إنتهازية على معانى المشاركة، والديموقراطية وحقوق الإنسان. عليه أن يطور قدرات الجماهير، وينشئها وفق قيم المشاركة الحديثه، كما أن على الإعلام أن يراعى فى مادته الدرامية مناقشة مشكلات

هذه الجماهير. وأن لا يعرض مادة غريبة عليها تسبب لها إحباطاً أو تستنفر مشاعر الحرمان بداخلها. وفى هذا الإطار على الإعلام أن يعمل بموضوعية بإتجاه إعادة تماسك بناء الأسرة، كأن يعمل على تناول مشكلاتها وتفاعلاتها وفق أجندة قومية وليس أجندة غريبة على المجتمع. كما أن عليه أن يكون إعلاما منتجاً، أن يعرض مادته لوقت معين، حتى يستريح البشر، ليصبحوا بطاقاتهم قادرين على العمل والفعل، ويعملوها فى بناء المجتمع. فالإعلام الذى يستمر طيلة اليوم وطيلة الليل لتخديرالبشر وتجذير البلادة فى عقولهم، هو إعلام قد يربح من ورائه البعض لكنه يدمر امة، ويدفعها إلى الركوع تحت سنابك الفقر والتخلف، هل يمكن أن يعى مجلس أمناء الإعلام ذلك؟.

4- **مراعاة المعايير المهنية:** كما على الإعلام أن يكون محترفاً يراعى الأصول المهنية فى آدائه، من الضرورى بداية الأختيار والأنتقاء الموضوعى للعاملين به، لكونهم واجهة أمة، ومن غير المنطقى أن يقوم أصحاب العيوب الخلقية بتوجيه الرسائل الإعلامية. هم يستحقون، بإعتبارهم مواطنين أن تكون لهم وظائفهم، غير ان ذلك يكون فى مكان آخر. كما لا ينبغى أن تكون الوظائف الإعلامية بالوراثة، فالكفاءة تقل عادة كلما تحولت أو إنتقلت عبر الأجيال. وعلينا أن ننتقى الأعلاميين ذوى القدرات القوية والجادة والمتجددة، وأن تكون هناك رقابة تراعى فنيات الشكل ومعايير المهنة والمضامين الجادة فى الإداء الإعلامى. إضافة إلى ضرورة التأكيد على سلامة المضامين الإعلامية بطبيعة الحال، ذلك حتى يكتسب الإعلام القومى ثقة مواطنيه، ويستعيد جمهوره الذى إنصرف عنه إلى فضائيات أجنبية. ذلك كله حتى يصبح إعلاماً قادراً على تنشئة مجتمع، كما يصبح قادراً على تأكيد هوية وترسيخ إنتماء أبنائه.

المراجع

1- على ليلة: المجتمع الريفى، تحليل للتحولات البنائية الإجتماعية، المكتبة المصرية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 1994، ص 132.

2- ـــ: تفكيك أدوار المرأة كمدخل لتفكيك بناء المجتمع، "بحث" مقدم لمؤتمر المرأة فى مجتمعاتنا، على ساحة اطر حضارية متباينة، جامعة عين شمس، معهد الدراسات المعرفية، 14-16 نوفمبر 2005، ص 32.

3- عبد الرحمن بن خلدون: مقدمة بن خلدون "المسمى بكتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر فى أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوى السلطان الأكبر"، دار العودة، بيروت 1996، ص 37.

4- Durkheim, Emile: The Division of Labour In Society Trans. By George Simpson, New York, The Free Pree, 1966, P. 117.

5- Parsons,Talcott: The Social System, The Free Press Gleonce, ILlinois- Hill, 1952, P. 63.

6- Emile Durkheim: Op, Cit. P.123.

7- Weber, Max: Pnotestant Ethic and The Spirit of Capitalism, Trans By, T. Parsons, New York,1928, P. 23.

8- Gouldner, Alvin: The Coming Gisis of Western Sociology, Heinman, London, 1971, P. 177.

9- على ليلة: النظرية الوظيفية فى علم الإجتماع والأنثروبولوجيا، الرواد والقضايا، الطبعة الثالثة، المكتبة المصرية للطبع والنشر والتوزيع الإسكندرية، 2008، ص 304.

10- تقرير التنمية الإنسانية العربية 2003.

11- نفس المرجع.

12- نفس المرجع.

13- ذوقان عبد الله عبيدان: الفضائيات والإنترنت، معالجة السلبيات لدى الناشئة تعزيزا للأيجابيات. بحث مقدم لندوة "التربية الوقائية" مكتب التربية العربى لدول الخليج العربى، جدة، 8-1434/4/9هـ.

14- على ليلة: الثقافة القومية ومواجهة العولمة، حدود التحدى وآفاق الإستجابة، اللجنة الوطنية لليونسكو بحث مقدم لندوة "الفلسفة فى عصر العولمة" 2003، ص 29.

15- فتحية بنت حسين القرشى: أثر الأسرة فى تشكيل التفاعل الواعى مع رسائل الإعلام http://www.acmedialiteracy.orgindex.php.

16- وائل فاضل على: الإعلام والتنشئة الإجتماعية

http://wwwahlulbeit.se/webbdesigen/makalat/awlama.doc

17- على ليلة: المستقبل الإجتماعى لتأثيرات العولمة على الدولة "فى" مصر والشرق الأوسط، "إشراف وتحرير" إدارة الشئون المعنوية للقوات المسلحة، يناير 2000 س س 445-479.

18- نفس المرجع: ص 452.

19- نفس المرجع: ص 463.

20- على ليلة: المبادئ التوجيهية لترسيخ الإنتماء ودعم مقومات الهوية العربية لدى الطفل، "ندوة" جامعة الدول العربية، إدارة الأسرة والطفولة دمشق 15-16 مارس 2008 ص 44.

21- عبد الرحمن بن خلدون: مرجع سابق، ص 76.

22- على ليلة: الثقافة القومية ومواجهة العولمة، مرجع سابق، ص 32.

23- تيسير بن سعد أبو حميد: الإعلام فى المجتمع الإسلامى http://www.Islamweb.net.

24- نفس المرجع.

25- نفس المرجع.

26- وائل فاضل على: مرجع سابق.

27- على ليلة: تآكل الرفض الشبابى، تأملات مع بداية الألفية الثالثة، "بحث" مقدم للندوة السنوية السابعة: "الشباب ومستقبل مصر" 29-30 إبريل 2000 ص 17.

28- هربرت ماركيوز: الإنسان ذو البعد الواحد، ترجمة جورج طرابيشى، منشورات دار الآداب، بيروت، الطبعة الثالثة، 1973، ص 72.

29- الإعلام والمجتمع العربى، واقع وتحديات http://www.Faculty.Ksu.edu.sa/raiser .

30- تيسير بن سعد أبو حميد، مرجع سابق.

31- على ليلة: الثقافة العربية والشباب بحث مقدم لندوة "إستراتيجية الثقافة العربية، اللجنة الوطنية المصرية للتربية والعلوم والثقافة، القاهرة، 31 مارس – 2 أبريل 2001، ص 47.

32- وائل فاضل على: مرجع سابق.

33- على ليلة: تآكل الرفض الشبابى، تأملات مع بداية الألفية الثالثة، مرجع سابق، ص 19.

34- ـــ: المنظمات الأهلية فى مكافحة الفقر، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، 2002، ص 83.

35- زولتان تار: النظرية الإجتماعية ونقد المجتمع، ترجمة على ليلة، المكتبة المصرية للطباعة والنشر والتوزيع، 2002، ص 56.

36- على ليلة: المبادئ التوجيهية لترسيخ الإنتماء ودعم مقومات الهوية، مرجع سابق، ص 47.

37- على ليلة: النظرية الإجتماعية المعاصره، دراسة لعلاقة الإنسان بالمجتمع، المكتبة المصرية للطبع والنشر والتوزيع، الطبعة الثالثة 2003، ص 213.

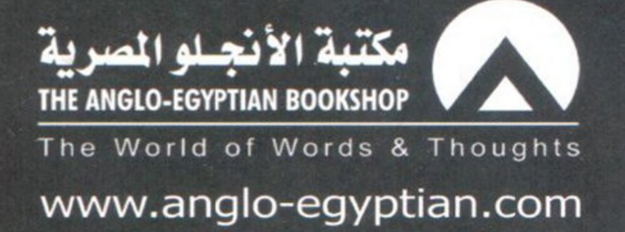
هذا الكتاب

يتناول هذا الكتاب مصالح قوى العولمة على الساحة العربية، وسعيها إلى تفكيك المجتمع وإضعاف الدولة، حتى تؤسس البنية الملائمة لتحقيق هذه المصالح. ولتفكيك المجتمع وإضعاف الدولة تبنت آليات كثيرة، منها تكثيف العمالة الأجنبية الوافدة على ساحة الخليج، وإشعال الصراع بين الأقليات لتفجير الأقطار العربية من الداخل، إضافة إلى سلب عقول هذه المجتمعات حتى تعوق تقدمها. بالإضافة إلى ذلك سعت قوى العولمة بمعاونة قوى داخلية، لتهيئة الظروف لانهيار الطبقة الوسطى، وتشرذم النخبة وانصرافها عن التزامها الاجتماعى. إلى جانب ذلك سعت قوى العلومة إلى تقويض بنية الأسرة العربية سواء فى المجتمعات العربية التى تشهد صراعات مسلحة، أو التى تعيش حالة مستقرة نسبيا. يضاف إلى ذلك عجز المجتمع العربى بأوضاعة الحالية عن بناء مجتمع المعرفة أو التكيف مع إحتياجات سوق العمل، وفى النهاية يعالج الكتاب تاثير تكنولوجيا الإعلام، على الأسرة العربية بإعتبارها الوحدة المحورية فى بناء المجتمع وما هو المدخل لتأسيس إعلام ملتزم بقضايا أمته.

المؤلف


ISBN 977-05-0734-2
9 789770 507346





www.anglo-egyptian.com